لغة قريش

مختار الغوث

مكتبة لسان العرب

دار المعراج الدولية
للنشر

lisanarabs.blogspot.com

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤١٨هـ / ١٩٩٧م

مكتبة لسان العرب
lisanarabs.blogspot.com
أ. علاء الدين شوقي
lisanarabs.blogspot.com

دار المعراج الدولية للنشر

هاتف: ٤٠٨٠٨٠٤ - ٤٠٣٦٢٧٨ - فاكس: ٤٠٨٠٧٩٦
ص.ب: ٨٥٨ - الرياض: ١١٤٢١
المملكة العربية السعودية

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة الناشر

lisanarabs.blogspot.com

تعرفت على الأستاذ مختار الغوث قبل أن أعرفه، وذلك من خلال مصنفه الثاني "السموأل – أخباره والشعر المنسوب إليه" الذي طبعه عام ١٤١٥هـ وقمت بتوزيعه، فتم ذلك و لله الحمد بنجاح، لما آنسته وآنسه عارفوه وقرّاؤه من قيمته الكبيرة. وحين عُرِض عليّ كتابه "لغة قريش" من أجل طبعه مرة أخرى دفعتني الرغبة ابتداءً إلى تصفّحه، ثم حملني تصفّحه على إمعان النظر فيه، فوجدتني أمام كتاب مهم ومؤلّف أهم، وانتابني شعور قوي بضرورة تقديمهما للقرّاء من خلال هذه الكلمة الوجيزة، وها أنا أفعل ذلك، فأقول إن الأستاذ مختاراً الذي ولد في موريتانيا عام ١٣٨٣هـ ونشأ في المدينة المنورة يعد بحق – على الرغم من صغر سنه بالموازنة مع نضوج مؤلفاته – من الباحثين الممتازين والمتميّزين الذين يضيفون بما يكتبون جديداً، ويحسنون جلاء قديم، ويجيدون فتح مغاليق مستعصٍ من القضايا والمسائل، إنه – وبحق أيضاً – عالم شامل موسوعي المعرفة عميق التحصيل جيد العرض دقيق الاستنتاج، وهو في الواقع وحقيقة الأمر امتداد لمن عرفناهم من مشاهير القدامى في شدة نبوغهم وغزارة معارفهم وجميل صبرهم ودأبهم، مع استيعاب كاملٍ لكل ما جدّ بعدهم من العلوم، واستشراف متفتح لآفاق المعرفة، واكتناه عميق، متناسق ودقيق، لماهيات المباحث، وأفانين المعارف، وإني أسمح لنفسي باقتباس كلمة للأستاذ الدكتور عبد الكريم الأسعد قالها عن صاحبنا في تقديمه لكتابه " السموأل"، لقد قال "إن ماضي الأستاذ مختار العلمي الخصب وما أداره من مناقشات ومجادلات ومحاكمات ومحاورات على صفحات الصحف... مما اطلع عليه جمهور المثقفين فأرضاهم وأسعدهم يشهدان له بالرأي الثاقب والقدرة على الجدل والتفنن في المبارزة...". من هنا وجدت نفسي حريصاً على طبع مصنّفه الأول "لغة قريش" للمرة الثانية، وهو في الأصل رسالة تقدم بها لقسم اللغة العربية بكلية الآداب بجامعة الملك

سعود بالرياض عام ١٤١١هـ ونال عليهـا درجة الماجستير بتفوّق، وكان نـادي الرياض الأدبي قد قام بطبعه للمرة الأولى عام ١٤١٢هـ، ولم يلبث المؤلف أن أضاف فصولاً متعددة وتعليقات متنوّعة زادت في قيمته كثيراً وأوجبت إعـادة طبعـه، فكـان لـدار المعـراج الدوليـة بالرياض التي أتولى رئاستها شرف إعادة الطبع، محتسبين في ذلك وجه الله، ثم قاصدين نشر العلم القيم والمعرفة النافعة بين النـاس، كمـا هـو ديدننـا إن شـاء الله في كـل مـا ننشـر مـن المؤلفات التي نتوسّم فيها الخير والفائدة وحسن التأثير والله من وراء القصد.

إبراهيم بن سعد الماجد

الرياض

أ. علاء الدين شوقي
lisanarabs.blogspot.com
lisanarabs.blogspot.com

بسم الله الرحمن الرحيم

أحمدك اللهم حمد معترف بجليل نعمتك، وأذكرك وأشكرك ولا أكفرك، وأثني عليك الخير كلَّه، لا أحصي ثناءً عليك، أنت كما أثنيت على نفسك. وأصلِّي وأسلِّم على أشرف أنبيائك وصفوتك من خلقك سيِّدنا محمد وعلى آله وصحبه.

نعوذ بك اللَّهم من عَمَى البصر، كما نعوذ بك من سلطان النَّفس والهوى، و ﴿ مِن شَرِّ ٱلْوَسْوَاسِ ٱلْخَنَّاسِ ﴿٤﴾ ٱلَّذِى يُوَسْوِسُ فِى صُدُورِ ٱلنَّاسِ ﴿٥﴾ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ ﴿٦﴾ ﴾ [سورة الناس: ٤ ـ ٦] ونسألك من فضلك نوراً يعصم القلوب من الزَّيغ والجور في الحكم، وينوِّر البصائر ويشرح الصُّدور، ﴿ رَبَّنَآ ءَاتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا ﴿١٠﴾ ﴾.

مختار الغوث

المقَـــدِّمَة

مضى اللُّغويُّون الأوَّلون لا يشكُّون في أمرين: أنَّ قريشاً أفصح العرب، وأنَّ القرآن نزل بلغتها. وظلَّ خالفوهم على ذلك، حتَّى اتَّصل بعض المستشرقين بالتُّراث العربيِّ، ونشروا ما كتبوا عنه من بحوث انتهوا بها إلى ما يخالف ما كان مستقرّاً في الفكر اللُّغويِّ استقرار البديهة. فقد نفوا أنَّ قريشاً أفصحُ العرب وأنَّ لغتها لغةُ القرآن، وقرَّروا أنَّها لهجة محكيَّة كسائر اللَّهجات القبليَّة، أمَّا لغة القرآن فعربيَّة الشِّعر الجاهليِّ، وهي لغة مثاليَّة مشتركة، مؤلَّفة من لهجات شتَّى، أساسها لهجات أعراب نجد.

واقتنعت بهذا الرأي طائفة من العرب الذين اطلَّعوا على بحوثهم، فتولته وشرحته، وأضافت إليه من الحُجَج ما رأت أنَّه يؤكِّده. وانتقد الفريقان (العرب والمستشرقون) الفكر اللُّغويَّ القديم انتقاداً شديداً لا يسلم من العنف والقسوة، فوصفوه بالبساطة والسَّذاجة والجهل بطبيعة اللُّغات الإنسانيَّة، وبالتأثُّر بالعاطفة الدينيَّة التي حملته على أن يُسبغ على لغة قريش محاسن ليست لها، ويفضِّلها على سواها، ويقول إنَّها لغة القرآن، لأنه أُنْزِل على الرَّسول ـ عليه الصَّلاة والسَّلام ـ وهو قرشيٌّ.

كما نعتوا اللُّغويِّين بالتَّناقض في أقوالهم، وعدم استقرار معنى للفصاحة في أذهانهم. فقريش التي يفضِّلون لغتها قد رَغِبُوا عن الرِّواية عنها؛ لتأثُّرها بلغة الموالي، والأعرابُ الذين فَضَّلوا على لغتهم لغةَ قريش هم أهل الثِّقة ـ عندهم ـ الذين يُرْحل إليهم وتُروى لغتهم ويوصفون بالفصاحة.

وشاع هذا الاتِّجاه الجديد في الدراسات اللُّغويَّة، وتاريخ الأدب القديم، وتاريخ القرآن، والبحوث المكتوبة في لغته وقراءاته، حتى أصبح كالأمر المُسَلَّم به عند كثير من المشتغلين بهذه الدِّراسات.

وقد قضيت زمناً تصطرع في فكري تلك الأحاديث المرويَّة في الصِّحاح في نزول

القرآن بلغة قريش، وإجماعُ اللُّغويِّين على ذلك وعلى تفضيلها على سائر اللُّغات، وآراء هؤلاء المُحدثين: لا أجد من اللُّغويِّين الأقدمين تعليلاً دقيقاً لذلك التَّفضيل، سوى ما يذكرون من خلوِّها من مُستبشع اللُّغات، وترفُّعها عن كذا وتباعدها عن كذا، ولا أجد ما أدفع به حُجَجَ مخالفيهم، وهي حجج قويَّة في ظاهرها. فانهمكت زماناً في قراءة كتب اللغة والأدب أستوضح اللُّغة القرشيَّة وخصائصها، وأنقِّب عن معنى الفصاحة ومقياسها، وفي قراءة تاريخ القرآن وعلومه وشرح الأحاديث المروِّية في كتابته، أستجلي معانِيَها. ولم يزل ذلك دأبي حتَّى ظننت أني قد عرفت ما كنت أريد معرفته منها، ووقفت على معنى الفصاحة في الفكر اللُّغويِّ القديم ومقياسها، ومعنى نزول القرآن بلغة قريش. فَطَفِقْتُ أستعرض حجج المُحْدَثِين وأقارنها بما استبان من تلك المعاني التي كانت غامضة، فإذا هي تنتقض حجَّةً حجَّةً، ويتَّضح أنَّ مَأْتَى الخطأ إليها من عدم فهم دلالات الفصاحة عند الأقدمين، ومن أنَّ فهم المستشرقين لتاريخ اللُّغة العربيَّة قد تأثَّر بما يعرفون من لغاتهم وتاريخها، ومن تأثُّر العرب بآرائهم، وقياسِهم حال العربيَّة القديمة على حال العربيَّة اليوم، وإهمال خصوصيَّات التَّاريخ العربيِّ القديم والحياة الأدبية والاجتماعية في الجاهلية.

كما اتضَّح بعد الدِّراسة أن الأقدمين كانوا بُرآء ممَّا وصفهم به منتقدوهم.

فصحَّ العزم على أن تكون هذه القضيَّة موضوع الرِّسالة. فاتَّجهت العناية أوَّل الأمر إلى (فصاحة قريش) وحدها، ولم يكن في النِّيَّة دراسةُ ظواهر لغتها؛ لأنَّ كثيراً منها قد تضمَّنَتْه بحوث سابقة، فلا حاجة إلى إعادته. وبعد التَّفكير والنظر تبيَّن أن كتابة بحث في فصاحة قريش لن يتأتَّى على الوجه المنشود ما لم تتصدَّره دراسة لِلُّغة القرشيَّة، تكشف خصائصها، وتبرز معالمها للقارىء، وتكون كالمقدِّمات المنطقيَّة التي تسهل معرفة نتيجتها إذا عُرِفت هي. ولمَّا أعدت النّظر في الدِّراسات الحديثة التي تناولت لغة قريش، وجدتُها تناولتها تناولاً لا يصحُّ التَّعويل عليه في إصدار حكم ينقض فكرة مُستَحكِمة.

فبعضها لا يدرس منها إلاَّ أبواباً معينة، ويدع غيرها، كدراسة الشَّريف عبد الله علي الحسينيِّ البركاتيِّ: (النَّحو والصَّرف بين التَّميميِّين والحجازيِّين).

فقد تجنَّب فيها كثيراً من خصائص اللُّغة الحجازيَّة؛ لأنَّه يدخل في فقه اللُّغة، ويخرج عن

النَّحو والصَّرف؛ كما يقول[1]. وكانت غاية دراسته جمعَ ما اختلفت فيه لغة الحجاز ولغة تميم في النَّحو والصَّرف بين دفَّتَيْ كتاب يسهل الرُّجوع إليه[2]. ولم يُعْنَ بتمحيص نسبة اللُّغة إلى أهل الحجاز، أهي صحيحة أم غير صحيحة، وما المراد بأهل الحجاز. وربَّما مال رأيه ـ إن ناقش خلاف اللُّغويين في نسبة اللُّغة ـ إلى تصحيح نسبتها إلى أهل الحجاز، وليست صحيحة، كما صحَّح أنَّهم يُعْمِلون (لا) عمل ليس[3]. وقد يعمِّم نسبة اللُّغة على أهل الحجاز وهي لا تخصُّ إلا فئة قليلة منهم، كما فعل في قوله إنَّ (ما) الحجازيَّة لا تُستَثْنى هذيل من إعمالها، وأنكر قول من قال إن هذيلاً تهملها مستدلاً بقراءة ابن مسعود[4]، مع أنَّ هذيلاً كانت تهملها حقّاً، وقد صرَّح بذلك بعض العلماء، كما سيأتي.

وهو يرى أنَّ لغة «أهل الحجاز» لغة نموذجيَّة كانت تسود بين قبائل الحجاز[5]، والحجاز ـ عنده ـ هو الإقليم الكبير الذي قد يحوي أيضاً العالية وتهامة وما والاها، وكذلك كان ـ في نظره ـ معناه عند اللُّغويِّين والنحويِّين[6].

وليس هذا هو مدلول «الحجاز» عند اللُّغويِّين، ولا كانت لغة «أهل الحجاز» لغة نموذجية سادت في هذا الإقليم.

هذا إلى أنَّ الباحث يسلك مسلكاً تقليديّاً شبَّهه هو بمسلك ابن الأنباري في (الإنصاف»[7].

وتلقى العلل النَّحويَّة وخلاف النحويين وتخريجاتهم مساحة كبيرة من الكتاب، مع أنَّ العلل ليست لها قيمة في دراسة اللُّغة القرشيَّة، وكذلك خلاف النَّحويين وتخريجاتهم.

وقد سبقته فئة من الباحثين إلى دراسة بعض هذه اللُّغة، منها عبده الراجحيُّ في

---

(١) انظر: ص ٣٢١ وما بعدها.
(٢) انظر: ص ٨.
(٣) انظر: ص ٦٨.
(٤) انظر: ص ٥٤ وما بعدها.
(٥) انظر: ص ٢٠.
(٦) انظر: ص ١٨ وما بعدها.
(٧) انظر: ص ٩.

رسالته(اللَّهجات العربيَّة في القراءات القرآنيَّة)، ولا تُعْنى بدراسة لهجة بعينها، ولكنها كالقراءات: فيها ظواهر لغويَّة من لغات شتَّى، ولا تتناول ما خرج من اللُّغات عن القراءات.

أمَّا أجمع الدِّراسات الحديثة وأكثرها إحاطة باللَّهجات القديمة فرسالة أحمد الجنديِّ (اللَّهجات العربيَّة في التُّراث). وهي دراسة عظيمة في منهجها ومضمونها، لم تكد تَذَرُ شيئاً من اللَّهجات في المظانِّ القديمة والحديثة إلاَّ أتت عليه، وقيمتها في هذه الإحاطة، وليست في عنايتها بكلِّ لغة على حدة. فلم تكن تُعْنى أحياناً بالتَّدقيق في نسبة اللُّغة، ولا استقصاء كل لغة في المظانِّ الرَّديفة لكتب التُّراث اللُّغويِّ وما أشبهه، كدواوين شعراء القبائل؛ لأنَّ ذلك ليس في وسع امرىء واحد أن يفعله، ويحتاج إلى زمن طويل.

كما أنها لم تميِّز ـ كثيراً ـ «الحجاز» الذي يُراد به قريش، من الحجاز الذي قد يُراد به سواها: فوردت فيها لغات منسوبة إلى أهل الحجاز قد يُظَنُّ أنَّها قرشيَّة وليست قرشيَّة.

و «أهل الحجاز» في التُّراث اللُّغويِّ مشكلة لا بدَّ لمن همُّه دراسة لغة قريش أن يتنبَّه لحلِّها كلما وردت، فيعيِّن دلالتها حتَّى تتميَّز لغة قريش من لغة سواها؛ فإنَّها ربَّما أُطلقت على بعض القبائل الحجازيَّة غير قريش، كما قد تُطْلَق على بعض أهل نجد القريبين من الحجاز؛ لأنَّ الدَّلالة الجغرافيَّة للحجاز لم تبرح فكر اللُّغويِّين براحاً تامّاً.

وثَمَّة أمر آخر لا بد من استدراكه على رسالة الجنديِّ، هو عدُّه لغة الإمام الشافعيِّ ممثِّلة للغة قريش، وهو في هذا سائر على أثر بعض العلماء الأوَّلين، كالأزهري. ولغةُ الإمام الشافعيِّ لا يصحُّ عدُّها مصدراً للغة قريش؛ للأسباب التي سَتُذْكَر عند الحديث عن مصادرها.

وفي المصادر القديمة لغات، نسبها بعضهم إلى أهل مكة بعد عصور الاحتجاج، كالزمخشريِّ والأزهريِّ في القرن الرَّابع والخامس، لم تُعْنَ الدِّراساتُ الحديثة بتمييزها من اللُّغة المكيَّة زَمَنَ الاحتجاج. والتَّسوية بين اللُّغة في عصر الزَّمخشريِّ وبينها قبل سنة (١٥٠ هـ) ليست صحيحة، ولا سيما إذا كانت الدِّراسة تسعى إلى مقارنتها باللُّغات العَربيَّة الأخرى في الزمان نفسه؛ لأنَّ اللُّغة قد طرأ عليها من التغيُّر شيء كثير، وما طرأ عليها غير فصيح.

وقد سبقت الدِّراسات العربيَّةَ السَّابقةَ دراسةٌ للمستشرق حاييم رابين (Chaim Rabin)، عنوانها: (اللَّهجات العربيَّة الغربية القديمة). خصَّ (لغة أهل الحجاز) بأكبر نصيب منها. إلاَّ أنَّ دلالة «الحجاز» ـ عنده ـ أشدُّ غموضاً منها في الدِّراسات السَّابقة وفي كتب التُّراث؛ فقد أدخل فيه جمعاً كبيراً من القبائل التي تعدُّ في نجد، كهوازن وغطفان[1]. وهاتان القبيلتان مع أنَّهما قد تعدَّان في أهله ـ قليلاً ـ ليستا حجازيَّتين[2]، وربَّما كان ما يُنْسب إلى قيس وأهل العالية من اللُّغة، لهما خاصَّة.

ويزيد الأمرَ عنده لَبساً أنَّه ميَّز هذيلاً من أهل الحجاز، بأنْ جمع ما استطاع من لغتها في فصل مستقلٍّ، لكنَّه حين انتقل إلى لغة أهل الحجاز ظلَّ ينسب اللُّغة التي ترد في بعض المصادر منسوبة إلى أهل الحجاز، وهي هذليَّة، إلى أهل الحجاز. فلا هذيل مُيِّزت من أهل الحجاز ولا هي دُمِجَتْ فيهم.

ويكثر في الكتاب الافتراض على حساب قول اللُّغويِّين والنُّصوص الحجازيَّة المشهورة، كثرةً مفرطة، حتَّى ليغفل اللُّغة الحجازيَّة الحقيقيَّة، لينسب إلى أهلها لغة مُفْتَرَضة أو مُسْتَنْتَجَة من ضرورة شعريَّة.

ولقد أشار في مقدِّمة الكتاب إلى أنَّ هذا الافتراض والاستنتاج سيكونان من الخطَّة التي يتَّبعها لتعرُّف اللَّهجة الحجازيَّة. وقد حمله على ذلك ما قرَّر سلفاً من أنَّ اللهجة الحجازيَّة لم تكن عربيَّة خالصة، وقد بقيت منها آثار تظهر في الاستعمالات الأدبيَّة التي تشذُّ عن العربيَّة الفصحى، وتَتَبُّعُ هذه الاستعمالات ورصْدُها يمكن أن يُسْتنتَج منه قدرٌ من اللَّهجات التي كانت تُتَكَلَّم في غرب الجزيرة. وَيُشَبِّه عمله واستنتاجه بعمل لغويٍّ يحاول استكشاف خصائص اللغة الألمانيَّة من الأخطاء التي يقع فيها أنصاف المثقَّفين من سكَّان (بنسلفانيا) المنتسبين إلى أصل هولنديٍّ، حين يتكلَّمون الإنكليزيَّة[3].

فَعَوَّل كثيراً على الشُّذوذ والضَّرائر الشعريَّة، فذهب يتسقَّطهما في الرِّوايات الواردة في بعض الأحاديث، والأبيات الشعرية، ليستنتج منها لغة ينسبها إلى أهل الحجاز، مع أنَّ

---

(١) انظر: ص ٢٤.
(٢) هوزان: تسكن في نجد مما يلي اليمن، وغطفان مما يلي الشام، انظر: معجم ما استعجم، ٣/ ٩٥٣.
(٣) انظر: ص ٢٧.

الضرائر لا تخصُّ لغة دون أخرى، والرِّوايات المخالفة للمعروف من لغة أهل الحجاز، لا تمثِّل لغة الرَّسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ.

كما اعتمد على المصحف العثمانيِّ؛ لأنَّه يرى أنَّه يمثِّل لغة الرَّسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ[(١)]. والاعتماد على الرَّسم العثمانيِّ فيه كثير من المخاطرة؛ إذ لم تكن له قاعدة واضحة، ولم يبلغ من النُّضج مبلغاً يجعله يمثِّل لغة أصحابه، على الدوام.

وربَّما حمله الإمعان في افتراضه على أن ينسب لغة غير حجازيَّة إلى أهل الحجاز، وإن كانت واردة في شعر شاعر غير حجازيٍّ، ويفترض أنّ الذين نسبوها إلى غيرهم قد أخطأوا أو وقع في كلامهم تصحيف[(٢)].

ويرى أنَّ اللُّغة التي تنسبها المصادر إلى أهل الحجاز (أهل مكة والمدينة) هي اللُّغة التي سمعوها منهم، وقد طرأ عليها تغيُّر كبير جعلها تبدو كأنَّها أكثر ميلاً إلى اللَّهجات الشرقيَّة منها إلى الغربيَّة، وهذه اللُّغة مخالفة للغة أهل الحجاز التي كان يتكلَّمها رسول الله ﷺ. وسبب ذلك هجرة القبائل البدويَّة إلى المدن الحجازيَّة في الإسلام[(٣)].

وتشترك دراسة (رابين) والدِّراستان السَّابقتان في القول بوجود لغة مثاليَّة مخالفة للَّهجات القبليَّة، ليست لغة قريش، كما تتّفق على نفي أن تكون قريش أفصح العرب.

من أجل هذا كلِّه كان الاعتماد عليها غيرَ ممكن، ولا بدَّ من دراسة جديدة للُّغة القرشيَّة تتجنَّب ما قصَّرت فيه الدِّراسات السَّابقة، وتَتَدَارك ما وقع فيها من خطأ، وتسعى إلى تمييز لغة قريش من غيرها من القبائل التي قد يطلق عليها (أهل الحجاز)، وتستقرىء أحكام اللُّغويِّين على لغة قريش ظاهرةً ظاهرةً، من حيث الفصاحة أو عدمها، وتَتَتَبَّع

---

(١) انظر: ص ٢٦.

(٢) كما فعل حين قال: إن الحجازيين يخفِّفون الحاء فيجعلونها هاءً، وينسب ذلك إلى ابن دريد، ويقول: إنَّ المبرِّد نسبها إلى سعد ابن زيد مناة، وهذا خطأ من النُّسَّاخ، ولعلَّ الصواب (سعد بن بكر) في شمال الحجاز (ص ٢٣١ وما بعدها). وابن دريد لم ينسبها إلى أهل الحجاز ولا إلى غيرهم، كما أنَّ هذه اللغة مستفيض في كتب اللغة أنها لبني تميم. والمبرِّد الذي استشهد بكلامه أورد لها شاهداً من شعر تميم هو قول رؤبة: لله دَرُّ الغانيات المُدَّهِ (الكامل: ٣/ ١٤٧).

(٣) انظر: ص ١٦٩.

ورودها في القرآن الكريم. حتى إذا تمَّ ذلك، أمكن أن تُنَاقش آراء القدماء والمُحْدَثين في لغة قريش على بينة ما انتُهِيَ إليه.

وقد سلكت من أجل هذه الغاية السَّبيل الآتية: أعرض أقوال اللُّغويِّين في الظَّاهرة اللُّغويَّة، وأوازن بينها إن كانت مختلفة، وأرجِّح بعضها على بعض، معتمداً على القرائن والسِّياقات التي يرد فيها كلامهم، ومستعيناً بالقرآن الكريم، ولا سيما قراءات قرَّاء الحجاز، والنُّصوص القرشيَّة شعراً ونثراً، فإذا فرغتُ من تقرير نسبة اللُّغة نفياً أو إثباتاً، عرضت لآراء اللُّغويين فيها من حيث الفصاحة والشيوع في الأدب، وإن لم تكن اللُّغة ممَّا اخْتُلِفَ فيه، وكانت دلالة «أهل الحجاز» على قريش لا إشكال فيها، عرضت لورودها في القرآن الكريم وشعر قريش ونثرها، ثم دَرَجتِها في الفصاحة. والمعتمد في الحكم بالفصاحة أو عدمها، على ما قرَّر اللُّغويون؛ لأنَّهم هم واضعو مقياس الفصاحة، ولأنَّ غاية البحث الوصول إلى أيِّ اللُّغات كانت أفصح في زمانهم. ويمكن أن يقال إنَّ هذا البحث ليس دراسة لِلُغة قريش، وجمعاً لها فحسب، بل هو أيضاً نقد لما ورد في المصادر القديمة منسوباً إلى قريش أو ما يُحْتَمل أن تكون مقصودة به، لتخليص ما صحَّ لها ممَّا لم يصحَّ. لذلك سيرى القارىء وقوف البحث طويلاً عند قضايا لغويَّة ليست لقريش، قد يحسب أنَّ الانصراف عنها ـ إذ اقتنع صاحبه بأنَّها ليست لقريش ـ أولى من الوقوف عندها.

وقد قُسِّم البحث إلى أربعة فصول يسبقها تمهيد يعرض المصطلحات اللُّغويَّة التي استعملتها المصادر القديمة لتدلَّ بها على لغة قريش؛ إذ لم تكن اللُّغة القرشيَّة تذكر باسمها الصَّريح، على الدوام، فكان استعراضها أوّلاً لزاماً؛ لئلاَّ يَفْجَأ القارىء أنَّ اللُّغة في البحث تنسب إلى قريش، وهي في المصدر المقتبسة منه منسوبة إلى غيرها.

والفصل الأوَّل موضوعه القضايا الصَّرْفيَّة: أصوات الكلمة وأبنيتها، إلى غير ذلك من الموضوعات الصَّرفيَّة التقليديَّة. وأمَّا الثاني فيعرض للموضوعات النَّحويَّة. وموضوع الثَّالث المعجم، وهو مخصَّص للحقائق اللُّغويَّة الخاصَّة التي لا تنتظمها قاعدة، وليس من شأنها أن تدخل تحت قاعدة، كحركات حروف الكلمة، ودلالتها، والأصل الذي اقْتُرِضَتْ منه (المُعَرَّب). أمَّا الفصل الرابع فقد تناول آراء القدماء والمحدثين في لغة قريش، عُرِضَتْ فيه آراء العرب قبل تدوين اللُّغة، في لغة قريش، ثم آراء اللُّغويِّين

القدماء وآراء المُحْدَثِينَ من مستشرقين وعرب، من حيث الفصاحة ومن حيث صلتها بلغة القرآن، وآراؤهم في اللُّغة المثاليَّة التي يرون أنّها كانت لعرب الجاهليَّة. تبعت ذلك مناقشة لتلك الآراء، يتقدَّمها حديث عن اللُّغة المثاليَّة في الجاهليّة وعصور الاحتجاج، يتضمَّن من الأدلَّة ما قد ينفي صحَّة وجودها في ذلك الزَّمن. تلاه بحث في الفصاحة ودلالاتها في الفكر اللُّغويِّ القديم ومقياسها. وكان في الحديث عن اللغة المثاليَّة رَدٌّ ضمنيٌّ على كثير من الآراء التي لا يوافق عليها البحث، يغني عن مناقشتها مفصَّلة، أمَّا الحُجَج التي كانت تُلْقى اعتراضاً على فصاحة قريش ونزول القرآن بها، ولم يَنَلْها الرَّدُّ، فنوقشت واحدة واحدة.

وقد نكَّبَ البحث سبيل التَّعليل الذي أصبح سِمَةً من سِمات الدِّراسات اللُّغويَّة الحديثة، إلا يسيراً؛ لأنَّ صاحبه لا يرى للعلل اللُّغويَّة جدوى؛ إذ اللُّغة قائمة على الاعتباط، ولأنَّ للبحث غايةً لا يعين التَّعليل على بلوغها.

من أجل ذلك انصرفت العناية إلى أمرين:

- تدقيق نسبة اللُّغة إلى قريش.
- وبيانِ منزلتها في الفصاحة.

وسيرى القارىء أنَّ القول قد طال في بعض أبواب الرِّسالة، وذلك حين تكون القضيَّة التي يعرض لها مما كثر فيه الجدال، أو فكرةً مستحكمة لا ينزعها إلاَّ تتبُّع جذورها لمعالجتها من أساسها، فإنَّ الإطالة حينئذ حَتْمٌ لا يقوم مقامه الإيجاز.

مصادر لغة قريش

أمَّا المصادر التي اعْتُمِدَ عليها في دراسة هذه اللغة، فهي:

١ ـ **القرآن الكريم**: فقد ثبت في الأحاديث الصَّحيحة أنَّه مُنْزل بلغة قريش، كما ثبت لصاحب البحث عدم وجود لغة مثاليَّة مؤلَّفة من لغات عدَّة، لغة قريش إحداها، أو تخالفها. وثبوت ذلك يجعل نزول القرآن على قريش بلغة غيرها أمراً ليس له مسوِّغ. ولا يتصوَّر عاقل أن يُؤمر رسول الله ﷺ وصحابته من قريش أن يقرأوا القرآن بلغة غيرهم ولا فضيلة فيها لذاتها، ولا أن يُكَلِّفوا أنفسهم العَنَتَ بترويض ألسنتهم على نُطْقٍ لم يألفوه، لغير شيء.

وحين تختلف قراءات القرآن في القضيَّة اللُّغويَّة يكون الاعتماد على قراءات قرَّاء الحجاز، الذين تلقَّوا القرآن عن قريش وتأثَّروا بلغتها. لكنَّ هذا يعترضه بعض الإشكال، فقد كان قرَّاء الإقليم الواحد يختلفون في القراءات، بل كانت للقارىء الواحد أوجه مختلفة من القراءة، قد تمثل أكثر من لغة. وفي الحقِّ أنَّ مخالفة القارىء الحجازيِّ للغة قريش أمر مخالف للأصل، فالسِّمة الغالبة على قرَّاء الحجاز موافقةُ خصائصِ اللُّغة القرشيَّة، كتسهيل الهمز والفتح والإظهار.

وأكبر الظن أن سبب هذه المخالفة الرئيس هو تخيُّر القارىء من قراءات كثيرة لِيُكَوِّنَ لنفسه مذهباً في القراءة مستقلاً عن قراءات شيوخه. فيمزج ما روى عن القرشيين بما روى عن غيرهم، ولكن يغلب عليه ما روى عن قريش؛ لأن جُلَّ طرقه تنتهي إليهم. وتبقى في قراءته آثار من اللغات الأخرى.

وهذا يمكن الاحتراز منه بالتَّعويل على الأدلَّة التي تثبت أنَّ اللُّغة قرشيَّة، كالنُّصوص القرشيَّة وأقوال اللُّغويين.

وقُرَّاء الحجاز هم: نافع وابن كثير وأبو جعفر. واثنان من هؤلاء الثلاثة قرشيان

بالولاء، هما أبو جعفر مولى عبد الله بن عياش بن ربيعة المخزومي، ونافع مولى جعونة بن شعوب الليثي حليف حمزة بن عبد المطلب.

أما ابن كثير فكنانيٌّ بالولاء، ولكنه مكيّ النشأة والدار.

وجُلُّ طرق هؤلاء الثلاثة في القراءة تنتهي إلى قرشيين. فأبو جعفر تلقَّى القراءة على مولاه عبد الله بن عياش، وعلى عبد الله بن عباس وأبي هريرة. ونافع قرأ على عبد الرحمن بن هرمز الأعرج (وأخذ الأعرج عن ابن عباس وأبي هريرة)، وعلى أبي جعفر، وشيبة بن نصاح مولى أم سلمة زوج النبي ﷺ، وعلى مسلم بن جندب (وروى مسلم عن الزبير بن العوام وابن عمر)، وعلى يزيد بن رومان مولى آل الزبير (وروى يزيد عن عبد الله بن عياش وابن عباس). أما ابن كثير فقرأ على مجاهد (وقرأ مجاهد على ابن عباس) ولم يخالفه في شيء، وعلى درباس مولى ابن عباس، وقرأ درباس على مولاه[1].

غير أن القُرَّاء القرشيين قرأ أكثرهم على أُبَيٍّ بن كعب وزيد بن ثابت الأنصاريَّين. لكن ذلك لا يعني أنهما كانا يقرآن بلغة الأنصار. فالقرشيون مع إقرارهم بأن أُبيّاً ـ مثلاً ـ أقرأ الصحابة، كانوا يرغبون عن لغته. روي أن عمر بن الخطاب قال: «إنا لنرغب عن كثير من لحن أُبَيٍّ. يعني لغة أُبَيٍّ»[2].

وفي كتب الشواذِّ قراءات منسوبة إلى أُبَيٍّ بن كعب وأخرى منسوبة إلى ابن عباس ـ مثلاً ـ، ولو كان ابن عباس يقرأ بحروف أُبَيٍّ لاتَّفقا في قراءتيهما. ولو كان الصحابة يلتزمون من القراءة ما يسمعون ممَّن يُقْرِئهم ما اختلفوا؛ لأنهم قد قرأوا على رسول الله ﷺ، وقرأ بعضهم على بعض. وقد قال ابن مسعود: «حفظت من في رسول الله ﷺ سبعين سورة»، وكان يقرأ بلغة هذيل، ومنها الفحفحة، ولا جرم أنها لم تكن قراءة رسول الله ﷺ، ولكنه أقرّه عليها؛ عملاً بالرخصة في القراءة على سبعة أحرف؛ لأنها أيسر عليه. والقرشيُّ إذا قرأ على الأنصاريِّ قرأ بلغته، ولن يثنيه الأنصاريُّ عنها لمعرفته بسُنَّة رسول الله ﷺ في الإقراء، وهو إنما يقتدي به. وقد أُثِرَ مثل ذلك عن قرّاء التابعين. إذ روي أن نافعاً «كان يجيز كل ما قرئ عليه، إلا أن يسأله إنسان أن يقفه على قراءته

---

(١) انظر: كتاب السبعة في القراءات، ١/٥٣ وما بعدها، وانظر أيضاً مقدمة النشر في القراءات العشر.

(٢) المصاحف، (ط دار الكتب العلمية، ١٤٠٥ هـ)، ٤١، والزاهر، ١/٣٠٧.

فيقفه عليها. وعن الأعشى قال: كان نافع يسهّل القرآن لمن قرأ عليه إلا أن يسأله». وقال الأصمعيُّ: سألت نافعاً عن الذيب والبير، فقال: إن كانت العرب تهمزهما فاهمزوها»[1].

ونافع إنما يسير بسيرة شيوخه، وإلا لكان مبتدعاً، وهو الذي قال الإمام مالك: إن قراءته سُنَّة[2]. فالعبرة إذن بقراءة هؤلاء الثلاثة على القرشيين ونشأتهم في قريش، لا بمن تلقى عنه الصحابة القرشيون.

٢ ـ **شعر قريش**: وقد رُوعيَ في الاعتماد عليه أنَّ شعراء قريش لم يكونوا محترفين ولا من الشُّعراء الكبار المُجيدين الذين يصنعون الشِّعر وينقِّحونه، بل كان شعرهم وليدَ ساعته يُلْقَى حيثما تعنُّ المناسبة، وأكثره شعر غزل. ولهذا نفع وله ضرر، فنفعه أنَّه يعبِّر عن لغة أصحابه في صورتها العفوية من غير تكلُّف، وضرره أنَّ الشِّعر مبناه على الضِّيق، ومَنْ تُكَلِّفْهُ المناسبةُ قولَ الشعر يَرْكَبْ إليه كلَّ ضرورة. والضَّرورة لا تمثِّل لغة الشاعر، ومن الضَّرورة استعمال الشَّاعر لغة غيره، فلو وجد عنها مندوحة ما أتاها.

ودارس شعر قريس يرى فيه كثرة الضَّرورات وضعف اللغة، وذلك أثر من آثار البديهة وضعف الشَّاعر. وقد أُخِذَت الضَّرورات بعين الاعتبار، فَأُخْرِجَ ما كان من قبيلها من أن يعدَّ ممثِّلاً للغة أصحابه.

وقد تُجُنِّبَ ما يُظَنُّ أنَّ نسبته إلى قريش صحيحة، كالشِّعر المنسوب إلى الإمام عليٍّ ـ رضي الله عنه ـ والدِّيوان المنسوب إلى أبي طالب (ديوان شيخ الأباطح)، وكذلك ما ورد في سيرة ابن هشام من الأشعار التي ينفي صحَّتها أو يشكُّ فيها، كما أُخْرِجَ منه شعر ابن هرمة لأنه رُبِّيَ في بني تميم[3]. وشعر الأمويِّين الذين نشأوا في الشام.

٣ ـ **النثر القرشي**: ويحوي ما نُسِبَ إلى القرشيِّين في زمن الاحتجاج من خطب وأقوال نثريَّة، وقد استُثْنِيَ منه ما ورد في (نهج البلاغة)؛ لما يدور في صحَّته من الشَّكِّ، كما اسْتُثْنِيَ منه كلام الإمام الشافعيِّ؛ لأنَّ الإمام الشافعيَّ وُلِدَ سنة (١٥٠ هـ) أي بعد انقضاء

---

(١) معرفة القراء الكبار (ط دار التأليف)، ١/ ٩٠ وما بعدها.

(٢) كتاب السبعة، ٦٢.

(٣) انظر: مجالس ثعلب، ١/ ٨١.

عصر الاحتجاج بلغة أهل الحاضرة، وهذه الدِّراسة خاصَّة بلغة قريش في عصور الاحتجاج.

ثم إنَّه وُلِدَ بالشَّام وقضى به عشر سنوات(١)، وسكن في هذيل سبع عشرة سنة وروى أشعارها(٢). ولم يكن مُقَامه بمكَّة دائماً. فلغته لا تمثِّل اللُّغة المكِّيَّة. وقد ورد في كلامه ما يخالف لغة قريش، كالوقف على المنصوب المنَّون بالسُّكون(٣). وهي لغة ربيعة.

وانتقده بعض اللُّغويِّين في استعماله كلمات وأساليب عدَّها لحناً(٤). وإذا عَدَّ أهل اللغة بعض كلامه خارجاً عن اللُّغة كلِّها، فلا يُؤْمَن أن يخالف لغة قريش التي لم ينشأ فيها.

٤ ـ **الحديث**: وجُعِلَ مصدراً رديفاً، فلم يعوَّل عليه تعويلاً كاملاً، لما يدور في صحَّة الاحتجاج به من خلاف. وإن كان الاحتجاج به ها هنا مخالفاً للاحتجاج الذي منعه بعضهم، فهنا يُحْتَجُّ به على لغة قرَّر اللُّغويُّون صحَّتها، ونسبوها إلى جماعة لغويَّة بعينها، والاحتجاج به إنَّما هو لتصحيح النِّسبة أو دفعها، أمَّا الاحتجاج المختلف فيه فالاحتجاج به على كون اللُّغة عربيَّةً.

فموافقة الحديث النَّبويِّ للُّغة التي تُنْسَبُ إلى قريش دليل على صحَّة نسبتها، كما أنَّها هي دليل على بقائه على لفظه الذي قيل به. وإذا تعدَّدت الأحاديث واتَّفقت على لغة واحدة كان ذلك دليلاً على كونها قرشيَّة؛ لأنَّ الأصل في الرِّواية أن تكون باللَّفظ، واتِّفاق الرُّواة على الأصل أقوى احتمالاً من اتِّفاقهم على خلافه.

على أنَّ في رُواة الأحاديث مَنْ كان لا يُجيز الرِّواية بالمعنى، كما أنَّ منهم طائفةً نشأت بالحجاز ودَوَّنت الأحاديث قبل فساد الألسنة، كالإمام مالك. فهذه يمكن عَدُّ ما ورد عنها ممثِّلاً لِلُغة قريش، ويمكن الاعتماد عليه اعتماداً كاملاً.

---

(١) معجم الأدباء، ١٧/ ٢٨٢، ومناقب الشافعي، ١/ ٧٣. ويروى أنه قضى به سنتين.

(٢) معجم الأدباء، ١٧/ ٢٨٤ وما بعدها.

(٣) انظر أمثلة لذلك في: الرسالة، ٦٦١ (الفهرس).

(٤) انتقده محمد بن داود الظاهريُّ، وجمع البيهقيُّ ما انتقده فيه في كتاب سمَّاه (ردّ الانتقاد على ألفاظ الشافعي). وخرَّج بعض أساليبه على لغات منسوبة إلى قبائل غير قريش.

تمهيـــــد
المصطلحات المرادفة لـ «لغة قريش»

لم تكن المصادر القديمة تُعْنَى كثيراً بتدقيق المصطلحات التي تدلُّ بها على الجماعات اللُّغويَّة، فكثيراً ما كانت تُسَمِّي الجزء باسم الكلِّ، أو العكس. فتنسب اللُّغة إلى قيس أو تميم أو أهل الحجاز أو ربيعة أو قضاعة، ولا تريد ما تدلُّ عليه هذه الأسماء؛ لأنَّها تشمل طوائف كثيرة تنتشر في أصقاع متفرِّقة من الجزيرة، ليس من الممكن أن تكون كلُّها متَّفقة في جميع الخصائص اللُّغويَّة. لكنَّها كانت تَعْني بها معنى أخص من معناها الأصل، وقد تَعْني معنى أعمَّ منه. فلغة تميم في المصادر القديمة لا يراد بها القبيلة المعروفة، على الدوام، بل كان يُعْنى بها أهل نجد غالباً[1]، ونَجْدٌ فيها قبائل غير تميم. أمَّا لغة قيس فالمراد بها غالباً القبائل القيسية المقيمة في العالية بين نجد والحجاز، لأنَّها كانت موضع اهتمام اللُّغويِّين، دون سائر القيسيَّة.

ولم تكن المصادر القديمة تسمِّي لغة قريش باسمها الصَّريح دوماً، وغالباً ما كانت تنسبها إلى الإقليم الذي تسكن فيه، وقد تنسبها إلى منطقة أصغر من الإقليم، أو تنسبها إلى فرد من القبيلة.

ويمكن أن يستنبط من المصادر مجموعة من المصطلحات التي ترادف (لغة قريش) في فكر اللغويين الأولين، أبرزها:

١ ـ **لغة أهل الحجاز**: وهو أشهر مصطلح يُدَلُّ به على لغة قريش في كتب التراث. فاللُّغة تَرِدُ في بعض المصادر منسوبة إلى أهل الحجاز، وتَرِدُ في أخرى معزوَّةً إلى قريش. من ذلك أنَّ ثعلباً نسب (الهَدْي) بالتَّخفيف إلى أهل الحجاز وبالتَّشديد إلى

(١) انظر مثلاً: لغة تميم، ٥٤ وما بعدها.

تميم[١]، وقال أبو حيَّان: إنَّ التخفيف لغة قريش[٢]، فخصَّص ما عمَّم ثعلب.

وقال الأصمعيُّ: إنَّ (الوِتْرَ) يفتح أهل الحجاز واوه في الفرد ويكسرونها في الذَّحْل[٣]. ونسب الجوهريُّ هذه اللُّغة إلى قريش[٤]. وسيرد في ثنايا البحث مزيد من الأدلَّة التي يحسن أن يُضْرَبَ عنها الآن صفحاً؛ خشية التكرار.

ويَرِدُ في بعض المصادر ما يدلُّ على ترادف (لغة الحجاز) و (لغة قريش) صراحة، حيناً، وضمناً في حين آخر. كما جاء في كتاب ابن حسنون: «﴿ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا ﴾ [التوبة: ١٢٤]، بالكسر بلغة تميم، وبالفتح بلغة قريش، يعني الحجاز»[٥]، وعقد السيوطيُّ في (الإتقان) باباً لما وقع في القرآن بلغة غير أهل الحجاز[٦]، ذكر فيه أكثر القبائل المعروفة، الحجازيَّة وغير الحجازية، ولم يَدَعْ إلاَّ قريشاً، فدلَّ هذا على أنَّها هي المرادة ـ عنده ـ بأهل الحجاز.

ويرد في أحد كتب المؤلف الواحد منسوباً إلى قريش، ما نسب في كتاب آخر له إلى أهل الحجاز. فابن الأثير ـ مثلاً ـ نسب فكّ تضعيف الفعل عند الجزم والبناء إلى قريش في كتاب[٧]. ونسبه في آخر إلى أهل الحجاز[٨].

وسيأتي في خلال البحث لغات كثيرة تنسبها كتب غريب الحديث إلى أهل الحجاز، وهي تريد قريشاً؛ لأن اللُّغات نفسها لرسول الله ﷺ بدليل ورودها في كلامه.

وثمة أدلَّة استنباطيَّة غير الأدلَّة النقليَّة، منها أنَّ الحجاز إقليم كبير فيه قبائل كثيرة. لا يمكن أن تتَّفق كلُّها في اللُّغة، فلا يمكن إذن أن تكون كلُّها معنيَّة (بأهل الحجاز) عند

---

(١) مجالس ثعلب، ٢/ ٦٤٦.
(٢) البحر المحيط، ٢/ ٦٠ و ٨/ ٩٨.
(٣) الأمالي، ١/ ٢٣٤.
(٤) الصحاح، (وتر).
(٥) اللغات في القرآن، ٢٨.
(٦) ١/ ١٧٥ وما بعدها، وهو تابع للزركشيِّ، (البرهان، ١/ ٢٨٣) إلاَّ أنَّ الزَّركشيَّ لم يعدِّد اللُّغات، لكن معنى (الحجاز) في كلامه قريش.
(٧) النهاية، ٤/ ٢٣٣.
(٨) منال الطالب في شرح طوال الغرائب، ٢٥٢.

اللُّغويِّين. ثم إنَّ حدود هذا الإقليم غير واضحة عندهم، وهم مختلفون فيها اختلافاً شديداً. وربَّما ورد عن أحدهم في تحديده قولان متنافيان.

فمنهم من يجعله يمتدُّ من تخوم صنعاء إلى تخوم الشَّام[١]، وقد يُدْخِلُ فيه بعضهم فلسطين واليمامة وتبوك[٢]، ومنهم مَنْ يُخْرِجُ منه مكَّة والمدينة، ويجعله ما بين جبلي طيِّء إلى طريق العراق لمن يريد مكَّة[٣]. وهذا قول لابن الكلبيِّ، يخالفه قوله الآخر: إنَّ الحجاز من بلاد مذحج: تثليث وما دونها إلى ناحية فَيْد. وإن الحجاز ونجداً وجَلْساً كلمات مترادفة عند العرب[٤]. وعدم اتِّفاقهم على دلالة (الحجاز) ينفي أن يكون الإقليم مرادهم حين ينسبون اللُّغة إلى أهله.

والقبائل الحجازيَّة بدويَّة كلُّها إلا قريشاً والأنصار، ويبدو أنَّها لم تَلْقَ من اللُّغويِّين عناية تُذْكَر، إلا قبيلة واحدة، هي هذيل، فقد كانت من أحظى القبائل بعناية اللُّغويِّين، فسجَّلوا لغاتها ورووا أشعارها. ولا يكادون يصرِّحون بأنَّهم أخذوا من قبيلة حجازيَّة بدويَّة سواها، إلاَّ بعض كنانة[٥]. وربَّما كانت هذيل هي المعنيَّة ببادية الحجاز التي رحل إليها اللُّغَويُّون.

وهم يشيرون إلى لغة هذيل مستقلَّة عن (الحجاز) غالباً. والناظر في الدِّراسة التي كُتِبَتْ عنها حديثاً[٦] يرى أنها تخالف في أكثرها اللُّغة المسمَّاة (لغة أهل الحجاز)، نحواً وصرفاً ودلالة.

وأمَّا كنانة فلا يكاد المرء يجد من لغتها إلاَّ النَّزر اليسير. أمَّا القبائل الأخرى فهي أقلُّ منها ذكراً في كتب اللُّغة. فجُهَيْنة ـ مثلاً ـ وهي حجازيَّة، لم أجد لها ذكراً في كتب اللغة إلاَّ مرَّة واحدة، في حديث الأسير الذي جاء به قوم منهم إلى رسول الله ﷺ، وهو يرجف من البرد، فقال لهم (أَدْفُوه) فذهبوا به فقتلوه[٧]. وهذا الحديث دليل على مخالفة لغتهم

(١) معجم البلدان، ٢/ ٢١٩، وبلاد العرب، ١٤.
(٢) معجم البلدان، ٢/ ٢١٩.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) المصدر نفسه.
(٥) المزهر، ١/ ٢١١.
(٦) لهجة هذيل، لعبد الجواد الطيب.
(٧) جمهرة اللغة، ٢/ ٢٩١، والنهاية في غريب الحديث والأثر، ٢/ ١٢٤.

للغته ﷺ. على أنَّ جهينة ربَّما رُوِي بعض لغتها، لكنَّه سُلِكَ في اللغة المنسوبة إلى (قضاعة)؛ لأنها منها ـ وهذا إن صحَّ ـ يخرجها من مدلول (الحجاز) عند اللُّغويِّين، أيضاً.

أمَّا مُزَيْنَة فلم أجد لها ذكراً إلاَّ مرَّتين: نُسِبَ إليها (لا تَغْلُوا) بمعنى: لا تزيدوا[1]. ونُسِبَ إليها أنها تخفض الماضي بـ (مُذْ) هي ومجاوروها من قيس[2].

أما الذي روى عنه اللغويُّون من قبائل الحجاز وانقطعوا إليه غير هذيل، فقريش؛ لأنهم سكنوا في مكة وتعلَّموا على أهلها. وقد كانت طائفة من قدامى اللغويين من أهل مكَّة ـ أصلاً ـ أو أقاموا بها، فكانت لغة أهلها معروفة عندهم بالمعاشرة والمساكنة. فيحيى بن يعمر كان عداده في بني ليث[3]، وهم بطن من كنانة، وتلاه عبد الله بن أبي إسحاق الحضرميُّ، وهو أَوَّل «مَنْ بعج النَّحْوَ ومدَّ القياس والعلل»[4]، وهو مولى لآل الحضرمي حلفاء بني عبد شمس[5]. فهو مكيُّ الموطن، قرشيُّ الولاء. وكان معه عيسى بن عمر، وهو مولى خالد بن الوليد[6]، وأبو عمرو بن العلاء، وقد أقام بمكَّة زمناً وقرأ القرآن على شيخيها: ابن كثير ومجاهد[7]، ويقال إنَّه ولد بالحجاز[8]. ومن تأثُّره بلغة قريش كان أحمد بن حنبل يفضِّل قراءته، ويقول: إنَّها قراءة قريش وقراءة الفصحاء[9]. وكانت له عناية شديدة بلغة قريش، فقد روى أخوه معاذ أنه كان إذا لم يحجَّ استبضعه الحروف يسأل عنها الحارث بن خالد فيأتيه بجوابها[10].

---

(١) الإتقان، ١/١٧٧.

(٢) وقفت على هذا في الجزء الثاني من مخطوط (ارتشاف الضرب) بمكتبة جامعة الملك سعود، ليست صفحاته مرقمة. ولكن مزينة لم تذكر مع هذه القبائل في الكتاب المطبوع. (انظر: ارتشاف الضرب، ٢/٢٤٤).

(٣) طبقات فحول الشعراء، ١/١٣.

(٤) السابق، ١/١٤.

(٥) السابق، ١/٣١.

(٦) السابق، ١/٤٠.

(٧) النشر، ١/١٢١، والسبعة في القراءات، ٨٢، والمبسوط في القراءات العشر، ٤١ وما بعدها.

(٨) البلغة، ٨١، ومعرفة القراء الكبار، ١/١٠١، والمبسوط، ٣٥ (هامش)، وفيه أنَّه ولد بمكَّة.

(٩) إبراز المعاني، ٥.

(١٠) الأغاني، (ط الساسي)، ٣/٩٧.

وتلت هذه الطائفةَ طائفةٌ أخرى لا تقلُّ عنها شأناً من حيث العلم باللغة، أقامت أيضاً في مكَّة بين قريش، وتعلَّمت على رجالاتها. منها الخليل بن أحمد الفراهيديُّ، وقد قرأ القرآن على ابن كثير[1]، والأصمعيُّ، وقرأ على الشافعيِّ شعر هذيل والشَّنْفَرَى[2]، وأبو حاتم السجستانيُّ[3].

وإذا تقرَّر أن اللغويِّين لم يقيموا بالحجاز إلاَّ في قبيلتين: هذيل وقريش، وإقامتهم بالثانية أطول من إقامتهم بالأولى، وأنَّ هذيلاً كانت لها لغتها التي تُنْسَبُ إليها ـ غالباً ـ نسبة صريحة، فإنَّ المراد بأهل الحجاز قريش.

على أنَّه ليس من المستبعد أن يكون بعض القبائل الحجازيَّة الدانية جداً من مكَّة يوافق قريشاً في كثير من خصائصها اللغويَّة، كبعض بطون كنانة، وكخزاعة، وكذلك الأنصار بالمدينة. والقبيلتان الأوليان كانتا أشدَّ العرب التصاقاً بقريش في الدَّار والنسب. فكنانة ليست قريش إلاَّ فرعاً من فروعها، وكان بينهما في الجاهلية حلف ظهر أثره في حرب الفِجار، إذ كانتا يداً على القبائل القيسيَّة[4]. وبعض بطونها التي يُظَنُّ أَنَّها ربَّما كانت توافق قريشاً في كثير من لغتها كانت مقيمةً في ضواحي مكَّة، في (الخَيْف) خيف منى، وكان يُسَمَّى خَيْف كنانة[5]، وفي (شَامَة) و (طَفيل) و (مِجَنَّة)[6]. ولعلَّ هذه البطون هي التي عَنَى اللُّغويُّون ببعض كنانة الذين رويت عنهم اللغة.
وأمَّا خزاعة فكان مسكنها (مَرُّ الظَّهْران)[7]، وهو (وادي فاطمة)، وأَمَج[8]. وقد نسب بعض المراجع إلى ابن عبَّاس وأبي الأسود أنَّهما قالا إنَّ القرآن نزل بلسان قريش

---

(١) إبراز المعاني، ٥.
(٢) المزهر، ١/ ١٦٠.
(٣) انظر: الخصائص، ١/ ٧٥ وما بعدها.
(٤) سيرة ابن هشام، ١/ ١٩٦.
(٥) انظر: صحيح مسلم، ٢/ ٩٥٢، ومعجم ما استعجم، ٢/ ٦٢٥.
(٦) انظر: بلاد العرب، ١٦ و ١٧. وذكر البكريُّ أنَّ بني النَّضْر بن كنانة كان منزلهم الرَّئيس حول مكَّة وما والاها. (معجم ما استعجم، ١/ ٨٨).
(٧) معجم البلدان، ٥/ ١٠٤ وما بعدها.
(٨) معجم ما استعجم، ١/ ١٩٠. وأمج قريب من الحديبية (انظر: المصدر السابق، ٣/ ٨١٠ وما بعدها.

وخزاعة؛ لأنَّ الدار واحدة[١].

ومهما يكن من صحَّة هذا الخبر أو عدمها، فإنَّ فيه إشارة إلى تقارب اللغات، ولا شكَّ في أن اتحاد الدار سبب من أسباب توافق اللُّغات. وسيأتي في الحديث عن توزيع مفردات القرآن على القبائل أنَّ خزاعة كانت من القبائل التي تزوَّج منها القرشيُّون كثيراً، فضلاً عن أنَّها كانت حليفةً لهم.

أمَّا الأنصار فإنَّ المصادر تشير إلى أنَّ لغتهم لا تكاد تخالف لغة قريش، ولذلك قال القاسم بن معن: «لم تختلف لغة قريش والأنصار في شيء من القرآن إلاَّ في (التابوت)، فلغة قريش بالتاء ولغة الأنصار بالهاء»[٢].

ويؤيِّد هذا القول أنَّ المرءَ لا يكاد يجد في المصادر خلافاً بين اللغتين في النَّحو والصَّرف، إلاَّ ما نُسِبَ إلى الأنصار من إبدال العين نوناً في (أنطى)[٣]، وقد نسبها التبريزيُّ أيضاً إلى العرب العاربة من أولى قريش[٤]، وعلى ذلك يكون القرشيُّون الأولون والأنصار متَّفقين فيها، كما نُسِبَ إلى بعض الأنصار إبدال الصَّاد تاء في (اللِّصِّ)، كما سيأتي، وقد ورد ذلك في كلام القرشيِّين. ويقولون (ناء) في (نأى) هم وقبائل أخرى.

أمَّا الذي خالفت فيه الأنصار لغة قريش فكلمات أكثرها يتعلَّق بالزِّراعة والنَّخيل؛ لأنَّهم كانوا أهل زراعة. وبعض هذه المفردات يَرِدُ أحياناً منسوباً إلى أهل الحجاز. وقد حاولت في هذا البحث فصل ما يخصُّ الأنصار عمَّا هو لقريش أو تشتركان في استعماله. وعَوَّلْتُ في الفصل على النصوص التي تَرِدُ فيها المفردات، وعلى التَّخصيص الذي يَرِدُ في بعض المراجع الأخرى.

مع أنَّ بعض ما نُسِبَ إلى الأنصار من هذه المفردات ورد مستعملاً في كلام القرشيِّين أيضاً. واستعمال القرشيِّين لُغَةَ الأنصار في العصر الإسلامي أمر متوقَّع، كما أنَّ من

---

(١) البرهان في علوم القرآن، ١/ ٢٨٣، والمرشد الوجيز، ٩٢.
(٢) المزهر، ٢/ ٢٧٣.
(٣) سيأتي الحديث عنه في باب الإبدال.
(٤) البحر، ٨/ ٥١٩.

المتوقَّع أن يستعمل الأنصار لغة قريش بعد الهجرة؛ لأنَّ القبيلتين قد امتزجتا وأصبحتا مجتمعاً واحداً. ويُتَوَقَّع أن تكون للأجيال الناشئة بعد جيل الصَّحابة لغة واحدة تزول الفروق بينها أو تكاد.

إنَّ دلالة (الحجاز) على قريش في كتب اللُّغويِّين هي الأمر الغالب، إلاَّ أنَّه ربَّما أريد به قبيلة حجازيَّة غير قريش، كهذيل وخزاعة وغيرهما، كما قد يطلق على بعض القبائل القيسيَّة المعدودة في أهل نجد والعالية، لقربها من الحجاز؛ لأنَّ (الحجاز) في كلام بعض اللغويِّين لم يتخلَّص تخلُّصاً كاملاً من دلالته الجغرافيَّة الإقليميَّة، التي ربَّما مالت بأحدهم عن دلالته التي اصْطُلِح عليها. ففي قصَّة (ليس الطِّيبُ إلاَّ المسك) الشهيرة، جعل أبو عمرو بن العلاء أبا المهديِّ ممثِّلاً لأهل الحجاز، مع أنَّه باهليٌّ، وباهلة ليست من إقليم الحجاز، إنَّما تُعَدُّ في أهل نجد والعالية[1].

ولكنَّ هذا البحث سيسعى إلى تمييز (الحجاز) الذي تُعْنَى به قريش من (الحجاز) الذي قد يُعْنَى به غيرها.

٢ ـ **لغة النَّبيِّ ـ صلَّى الله عليه وسلَّمَ ـ**: ترِدُ اللُّغة أحياناً منسوبة إلى النَّبيِّ ـ عليه الصلاة والسلام ـ، ولا شكَّ أنَّ لغته لغة قومه قريش. لكنَّ بعض الباحثين يرى أنَّها قد تخالفها؛ لأنه ﷺ ربمَّا ترك لغة قومه وتكلَّم بلغة أخرى نموذجيَّة يفهمها العرب جميعاً، وقد يحدِّث مُجالِسِيه بلغاتهم[2].

واللُّغة النموذجيَّة سيأتي الحديث عنها في الفصل الرابع، أمَّا مخالفته ﷺ لغة قومه فليست هي الأصل، وما ورد من ذلك في كُتُب غريب الحديث والأخبار، لم ينسب إلى النبيِّ ﷺ؛ لأنه ليس لغته بل تكلَّم به عرضاً، وإنما نُسِبَ إلى أهله. وإذا أُخْرِجَتِ الأحاديث التي خاطب فيها بعض الوفود، والكتب التي أرسل إلى أهل اليمن، فإنَّ باقي حديثه ﷺ الذي لم تُغَيِّره الرواية عن وجهه، يمثِّل لغة قومه.

وقد ورد في المصادر ما يدلُّ على ذلك دلالة صريحة. فحديث أسير جهينة السَّابق علَّق عليه ابن دريد بقوله: «ليس في لغته ـ عليه السلام ـ الهمز»[3]، وقال عنه ابن الأثير:

---

(١) معجم البلدان، ٤/ ٧١.

(٢) اللهجات العربية في التراث، ١/ ٣٢٣.

(٣) جمهرة اللغة، ٢/ ٢٩١.

«لأنَّ الهمز ليس في لغة قريش»[1]. فلغته عند ابن دريد ترادف لغة قريش عند ابن الأثير.

وفي (نوادر أبي مسحل): «وأهل الحجاز يقولون: مَهْيَم»؟، قال ابن خالويه: «وهي لغة النبيِّ ـ عليه السلام ـ . . . »[2]. فلغة الحجاز هي لغته ﷺ.

٣ ـ **لغة أهل العالية**: وقد يُراد بلغة أهل العالية لغةُ قريش ومن والاها[3]، ولكنَّ هذا قليل جداً، ويبدو أنَّ قريشاً وقيساً كان يطلق عليهما عُلْيا مضر[4]؛ ولذلك قيل لهم أهل العالية، وليس المراد بالعالية الموضع المعروف، فإن أكثر اللغويِّين على أن مكة ليست من العالية، وإن قال ابن الأعرابي: إن العالية هي «مكة والمدينة وألواذها وما قرب منها»[5].

٤ ـ وتطلق على لغة قريش أيضاً: لغةُ أهل مكَّة، ولغة أهل الحرمين، ودلالة هاتين على اللغة القرشية ليست مما يحتاج إلى دليل.

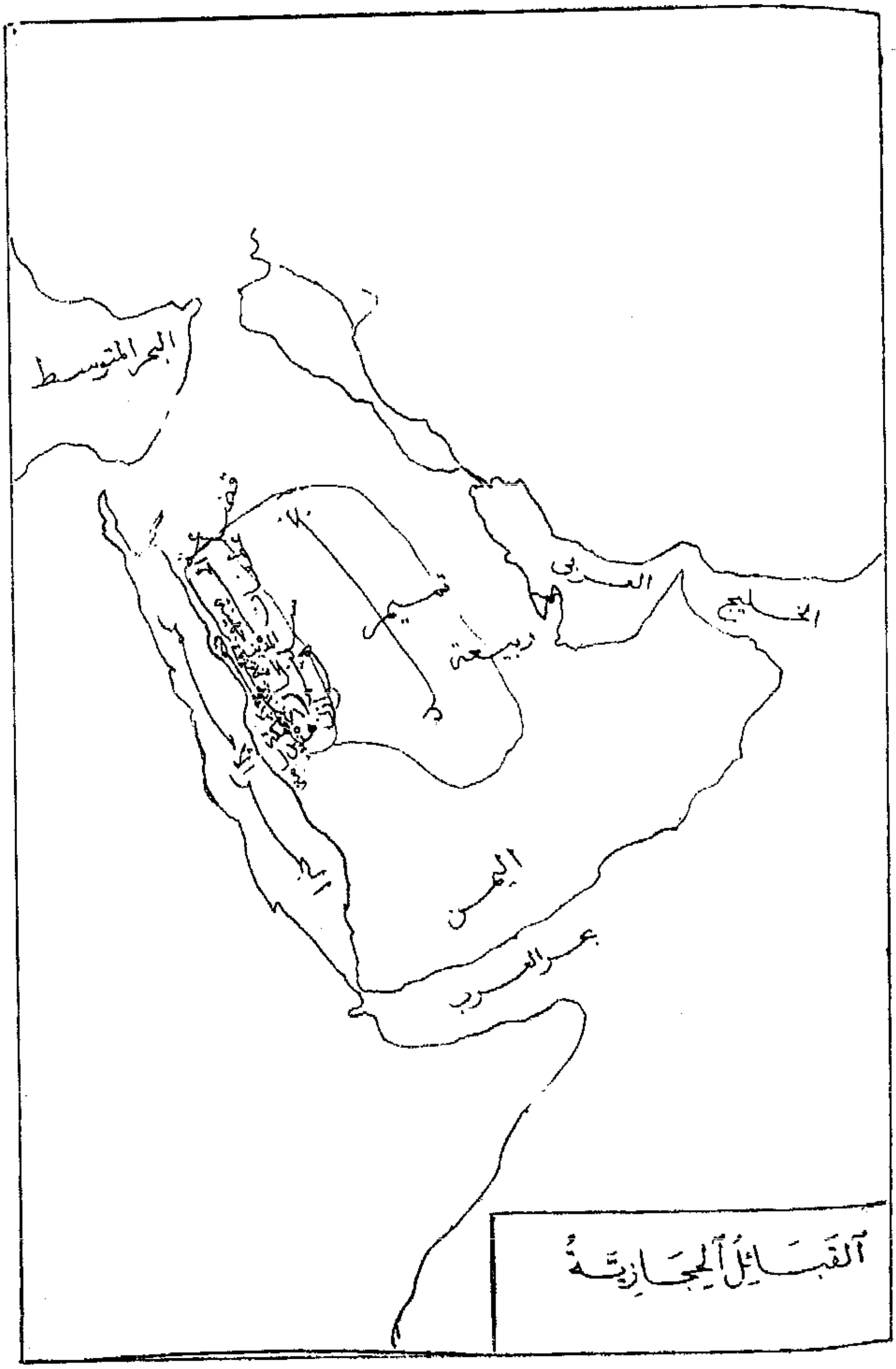
٥ ـ وربَّما أُدْخِلَتْ قريشٌ في أهل تهامة أو أهل الغَوْر، كما نَسَبَ اليزيديُّ (مَرَجَ) الثلاثيَّ إلى أهل تهامة[6]. ونسبه في موضع آخر إلى أهل الحجاز[7]، وكانت مكَّة معدودة في تهامة[8].

٦ ـ **كنانة**: وقد تُنْسَبُ اللغة قليلاً إلى كنانة وتكون قريشٌ مرادةً بها أيضاً؛ لأنها فرع منها. كما نَسَبَ بعضُهم كَسْرَ عينِ (يَحْسِبُ) إلى كنانة دون سائر العرب[9]، وتَرِدُ في مصادر أخرى منسوبة إلى أهل الحجاز، وإلى قريش، كما سيأتي.

وهذا ـ على قلَّته ـ يُؤَيِّدُ ما تقدَّم من أنَّ بطون كنانة القريبة من قريش ربَّما كانت توافقها في كثير من خصائص لغتها، وتدخل معها في (أهل الحجاز).

---

(١) النهاية، ٢/ ١٢٤.
(٢) ١/ ٣٤٤.
(٣) الكامل، ١/ ١٦.
(٤) اللسان، (علو).
(٥) شرح أدب الكاتب، ٢٠٩.
(٦) تهذيب اللغة، ١١/ ٧٢.
(٧) البحر، ٦/ ٤٧٨.
(٨) معجم البلدان، ٢/ ٦٣، بلْ قال الفيروز آباديُّ: إنَّ تهامة هي مكّة. (انظر: القاموس المحيط) (تهم).
(٩) المصباح المنير، (حسب).



القبائل الحجازية

الفصل الأول
القضايا الصرفية

صفـــات الحـــروف

قسَّم سيبويه الحروف ثلاثة أقسام: قسم هو الحروف التِّسعة والعشرون المستعملة في الفصحى، وقسم هو حروف مستحسنة تجوز قراءة القرآن والشِّعر بها، منها ألف التَّفخيم والصَّاد التي كالزَّاي. أمَّا القسم الثَّالث فحروف غير مستحسنة في شيء من القرآن ولا الشِّعر[(١)]. وحروف هذا القسم كلُّها مزج من حرفين، أو تقع بين حرفين من الحروف المستحسنة.

ولا ينسب إلى قريش شيء من حروف هذا القسم ولا القسم الذي قبله، إلاَّ ألفَ التفخيم وحدها. وهي «ألف يخالط لفظَها تفخيمٌ يقرِّبها من لفظ الواو»[(٢)]. وبها قرأ وَرْش ﴿الصَّلاة﴾ و ﴿مُصَلًّى﴾ و ﴿الطَّلاق﴾ و ﴿بظلاَّمٍ﴾[(٣)]، وشبْهَها من كل لام مفتوحة جاورت حرف تفخيم[(٤)].

ويذكر اللغويون أن هذه الألف ينحو بها أهل الحجاز نحو الواو، ولذلك كتبوا ﴿ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ و﴿ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ و﴿ ٱلْحَيَوٰةُ ﴾ بالواو، على هذه اللغة[(٥)].

ويصفها بعض المحدثين بأنها «ألف تستدير في نطقها الشفتان قليلاً مع اتِّساع الفم نتيجة لحركة الفَكِّ الأسفل، ويرتفع مُؤَخَّر اللسان قليلاً، فيصير الفم في مجموعه حجرةَ رنين صالحةً لإنتاج القيمة الصوتية التي نُسَمِّيها التفخيم على لغة أهل الحجاز»[(٦)]. ويُشَبِّهُها

(١) الكتاب، ٤/ ٤٣٢.
(٢) الرعاية، ١٠٩.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) النشر، ٢/ ١١١.
(٥) شرح المفصل، ١٠/ ١٢٧.
(٦) اللغة العربية معناها ومبناها، ٥٣، وانظر: المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، ٤٣.

حفني ناصف بالحرف الفرنسيِّ(O)[١].

ويبدو أنَّ الذي وصف مخرجها هذا الوصف إنَّما يصف الحرف الفرنسيَّ. وألف التفخيم الحجازية ليست هي الحرف الفرنسي ولا مثلَه، بل ألف مُفَخَّمة كما تُفَخَّم الألفات التي تجاور صوت استعلاء. والدليل على ذلك قراءة ورش للكلمات السابقة، التي مثَّل بها مكيُّ بن أبي طالب. فَنُطْقُ القرَّاء عن ورش لهذه الألف لا تستدير فيه الشفتان، ولا يشبه الحرف الفرنسي. وقراءتهم أصدق تمثيلاً للألف الحجازية. ولم أرَ أحداً من القراء قرأ بهذه الألف، إلا ما روي عن الحس البصريِّ من أنه كان يضم (كاف) و (هاء) من ﴿ كٓهيعٓصٓ ۝١ ﴾. ولحَّن اللغويون قراءته. وقال بعض القراء: إنه كان يُشِمُّ الرفع، فمعنى هذا أنه كان يُومِىء. كما حكى سيبويه أن من العرب من يقول ﴿ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ و﴿ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ يُومىء إلى الواو. ولهذا كتبت في المصاحف بالواو»[٢]. أمَّا وصف المُحْدَثِينَ لصوتها فهو تخيُّل لصفتها وقياس على غيرها فحسب. وما يقول القدماء من النَّحْوِ بها نحو الواو مرادهم به مشابهة صوتها لصوتها في التفخيم، لا أنها تُمال نحوها، فهي في تفخيمها أشبه بالواو منها بصوت الألف الممالة المنحوِّ بها نحو الياء؛ لما في هذه من الرِّقَّة والرَّخامة، وما فيها هي من الغلط والفخامة.

أمَّا رسم ﴿ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ ونحوِها بالواو، فليس سببه نُطْقَ الألف. ولو أن كتبة المصحف أرادوا أن يشيروا إلى تفخيم الألف لكتبوا كل ألف مفخَّمة في القرآن بالواو، ولالتزموا كتابة ﴿ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ و﴿ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ و﴿ ٱلْحَيَوٰةُ ﴾ بالواو في القرآن كله. ولكن ذلك لم يكن. فهي إذا أُضِيفَت كُتِبَت بالألف، نحو ﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ ﴾ [الأنفال: ٣٥]، و ﴿ وَقَالُوا۟ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا ﴾ [الجاثية: ٢٤][٣].

أما الألفات الأخرى التي يفخمها ورش فلم تكتب إلا بالألف، وكل ما كتب في القرآن بواو بدلاً من الألف لا يزيد على ثماني كلمات، الكلمات الثلاث السابقة، و (مناة، والنجاة، والغداة، ومشكاة، والربا)[٤]. ولم تُفَخَّم الألف في شيء من هذه الكلمات،

---

(١) تاريخ الأدب أو حياة اللغة العربية، ١٣.
(٢) إعراب القرآن، ٣/٣ وما بعدها.
(٣) انظر: شرح موارد الظمآن، ٢١٦، والمقنع، ٥٤.
(٤) المصدران نفسهما.

إلا (الصَّلاة)[1] في قراءة وَرْش. وسبب تفخيمها مُجاورتُها اللاّم المفخمة، والألف حركتها، فهي تابعة لها. أما رسم هذه الكلمات بالواو فسببه تأثُّر الكتابة القرشية بنطق أهل الحيرة الذين أخذت عنهم الكتابة. وأكبر الظن أن أهل الحيرة كانوا ينطقون هذه الكلمات بالواو كما كانوا ينطقون ألف (الربّا) واواً؛ ولذلك رسمت في المصحف ﴿ ٱلرِّبَوٰاْ ﴾ بالواو كما سيأتي.

لقد تميَّزت لغة قريش من سائر اللغات العربية بالوضوح والرقة، وسَلِمَتْ من التباس مخارج الحروف واختلاط بعضها ببعض، فليس فيها شيء من تلك الحروف التي ذكر اللغويون أنها مستقبحة، ولا الحروف التي مخرجها بين حرفين من الحروف الفصيحة. أما اللغات الأخرى فتتميز بالخشونة ومزج الحروف بعضها ببعض، كما يُرى في الإدغام، والإمالة، والإشمام، والأصوات المرغوب عنها. ولعل سبب ذلك طبيعة الحياة الحضرية المكية، وطبيعة الحياة البدوية التي تحياها القبائل العربية التي أُخِذَت عنها اللغة. فالتأنُّق والتَّروِّي سِمَةٌ من سمات الحضارة، والعفوية والسرعة من خلائق البادية. وقد فطن الجاحظ لذلك في زمانه، فقال: «ولأهل المدينة أَلْسُنٌ ذَلِقَةٌ وألفاظ حسنة»[2]. كما تنبَّه إليه جرير الشاعر قبله، في لغة أهل مكة إذ زارها واجتمع هو وطائفة من فتيان قريش، سرَّه ما رأى من طباعهم، فقال يعبر عن إعجابه بهم - في خبر طويل -: «. . . فكيف ومع هذا بيت الله الحرام، ووجوهكم الحسان، ورقة ألسنتكم»[3].

أما منطق أهل البادية فيوصف بعكس هذا، وربما كان حديث الأعرابيِّ الشهيرُ عند معاوية، خَيْرَ شاهد على صورة اللغتين: البدوية والقرشية، في فكر من يعرفون الفصاحة ويفقهون اللغة.

فقد فطن لما يكثر في منطق البدو من صفات لغوية معيبة، تخلو منها لغة قريش، فعبَّر عن فصاحة قريش بتعداد مساوىء منطق غيرها.

---

(١) موارد الظمآن، ٢١٦، ولتفخيم ورش لألف (الصلاة) انظر: النشر، ٢/ ١١٣.
(٢) البيان والتبيين، ١/ ١٤٦.
(٣) الأغاني، ١/ ٢٧٨.

ولقد كان هذا الإحساس نحو اللغتين ـ فيما يبدو ـ موجوداً عند غيره من العرب، فقد روى طلحة بن عبيد الله الصحابيُّ المعروف ـ رضي الله عنه ـ أن رجلاً من أهل نجد جاء إلى رسول الله ﷺ ثائر الرأس، يُسْمَعُ دَويُّ صوته ولا يُفْقَهُ ما يقول، حتى دنا من رسول الله ﷺ، فإذا هو يَسْأَلُ عن الإسلام[1]. فطلحة يُشَبِّه كلامه بالدويِّ الذي لا يُفْقَهُ، لاختلاطه. وإذا لم تكن لغة الرجل كذلك حقاً، فذلك شعور طلحة نحوها.

وكانت القبائل في الجاهلية تضرب المثل بحسن أصوات نساء قريش ورخامتها، كما يظهر من قول أبي ذؤيب الهذلي، يصف أصوات قُدُورٍ:

لَهُنَّ نَشِيجٌ بِالنَّشِيلِ كَأَنَّهَا ضَرَائِرُ حِرْمِيٌّ تَفَاحَشَ غَارُهَا

قال النجيرمي: «إنما وصف نساء أهل الحرم، لأن في أصواتهم غلظاً، ونساؤهم أرخم أصواتاً وألين من نساء غيرهم»[2].

إنَّ وصف صوت الرجال بالغلظ يناقض أصوات النساء بالرخامة، إلا أن يكون مراده جهارة أصوات رجالهم، وأصوات الرجال والنساء ـ عادة ـ لا يكون بينها من الفرق إلا ما بين الذكورة والأنوثة. وقيمة هذا النص ليست في تفسير النجيرمي للبيت، بل فيما يتضمَّن من الشعور بتميُّز أصوات المكيين من أصوات غيرهم.

إلا أنه جاء في (تاج العروس) أن في لغة قريش (غَمْغَمَةً)، وأكبر الظن أن هذا خطأ في النقل، فإن عبارة الزبيديِّ: «ومنه صفة قريش: فيهم غمغمة»[3]، هي العبارة الواردة في (النهاية)، وفي (اللسان): «وفي صفة قريش: ليس فيهم غَمْغَمَةٌ»[4]. ولكن الزبيدي سقطت من كلامه (ليس)، وهو ينقل من أحد هذين المصدرين، والعبارة تشير إلى حديث الأعرابي عند معاوية، وتُجْمِع المصادر التي ذكرته وجاء فيها ذِكْرُ الغمغمة على أنه نفاها عن قريش ونسبها إلى قضاعة، فقال: «ليس فيهم غمغمة قضاعة»[5].

---

(١) صحيح مسلم، ١/ ٤٠ وما بعدها.
(٢) الاقتضاب، ٣/ ٤٠٤.
(٣) تاج العروس، (غم).
(٤) النهاية، ٣/ ٣٨٨، واللسان، (غم).
(٥) انظر: غريب الحديث، لابن قتيبة، ٢/ ٤٠٤، والبيان والتبيين، ٣/ ٢١٢، والفائق، ٣/ ٣١٢، والسيرافي النحوي، ٤٧٢، ودرة الغواص، ١٨٣، وشرح المفصل، ٩/ ٤٨، وألف باء، ٢/ ٤٣٢، =

ووردت في مقدمة ابن خلدون إشارة مترددة، فحواها أن قريشاً كانت لا تنطق بالقاف كما هي في الفصحى، بل تنطقها بين الكاف والقاف، وأن هذه دعوى فقهاء أهل البيت: زعموا «أن من قرأ في أم القرآن ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ ﴾، بغير القاف ـ فقد لحن وأفسد صلاته»[1].

وابن خلدون متردد بين الرفض والقبول لهذه الدعوى، لأن المضريِّين في زمنه ـ بني سليم وبني عامر ـ كانوا لا يتكلمون إلا بهذه القاف، ويعدونها فيصل التفرقة بين العربي والهجين، ولا ينطقون بقاف العربية الفصحى ألبتة. وهم ـ كما يقول ـ لم يبتدعوها، «وإنما هي مُتَوارَثةٌ مُتَعَاقبةٌ عن أسلافهم من مضر الأولين»[2]. ولكنه ينظر إلى الأمصار فلا يرى أهلها يستعملون إلا القاف الفصيحة، وهم أيضاً لم يبتدعوها، «وإنما تناقلوها من لدن سلفهم، وكان أكثرهم من مضر، نزلوا الأمصار من لدن الفتح»[3]. والقولان وجيهان ويحتملان الصحة احتمالاً قوّياً، وكان ينبغي أن تكون نتيجتهما المنطقية أن النطقين لفئتين من مضر، كلتاهما تخالف الأخرى، والاختلاف بين مضر البادية ومضر الحاضرة في زمنه مردُّه إلى الاختلاف القديم بين الفئتين؛ لأن «أهل الأمصار إنما يتكلمون على لغة النازلة فيهم من العرب، ولذلك تجد الاختلاف في ألفاظ أهل الكوفة والبصرة والشام ومصر»[4]، كما قال الجاحظ. لكنه ـ فيما يبدو ـ يرى أن لمضر كلِّها لغةً واحدةً لا اختلاف فيها بين القبائل المضرية، فرجَّح أن القاف غير الفصيحة لغة مضر ولغة قريش ولغة النبي ـ عليه الصلاة والسلام ـ؛ لأن القبائل القيسية التي تنطق بها: «أبعد من مخالطة الأعاجم من أهل الأمصار، فهذا يرجِّح فيما يوجد من اللغة لديهم أنه من لغة سلفهم»[5].

والقاف التي يذكر هاهنا أنها لغة قريش قد نسبها اللغويون إلى تميم، فقالوا:

= والخزانة، ١١/ ٤٦٤.

(١) المقدمة، ٥٥٧ وما بعدها.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) البيان والتبيين، ١/ ١٨.
(٥) المقدمة، ٥٥٧.

إنهم، يُلحِقُون القاف باللهاة حتى تغلظ جداً، فيقولون (الكَوم)، فيكون بين الكاف والقاف. . . قال الشاعر:

ولا أَكُــولَ لِكِـدْر الكَـوْمِ كَـدْ نَضِجَـتْ وَلاَ أَكُــولُ لِبَــاب الــدَّارِ مَكْفُــولُ[1]

وتميم يراد بها ـ عادة ـ قبائل نجد، وسليم وعامر في عداد القبائل النجدية. وإذا لم تكن هذه القاف لهما أصالة، فربما تأثرتا بها ممن هي لغته إبَّان اختلاط القبائل في العصور الإسلامية في الأمصار والبوادي، كما قد تكون القاف تطورت في لغتهما حتى وصلت إلى هذا النطق، وقد مضى عليها منذ دُوِّنت اللغة إلى زمن ابن خلدون زمنٌ طويل، زعيم بأن يغيرها كما غيَّر نطق بعض الحروف الأخرى.

على أن أهل اللغة يروون أن نطق القاف بهذه الكيفية نطق أكثر العرب[2]، ومن المُحْدَثِينَ مَنْ لا يستثني من العرب الذين ينطقون هذا النطق إلا قريشاً[3]. وهذا يؤيد أن المراد بتميم القبائل النجدية عامة.

أما قول ابن خلدون: إن أهل البيت نسبوها إلى الرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ، فنسبتهم لا تصح كما لا يصح أن: مَنْ لم يقرأ بها بطلت صلاته. وإن كانت الصلاة تبطل بتغيير حرف، فإنها تبطل بهذا الحرف؛ لأنه من الحروف المذمومة التي لا تستحسن قراءة القرآن ولا الشعر بها، كما قال سيبويه[4]. ولو أنها كانت لغة رسول الله ﷺ ـ وعليها قراءته، ما نعتها أهل اللغة هذا النعت، وما نزَّهوا القرآن والشعر عنها، فكيف تبطل صلاة من لم يقرأ بها؟.

إن في هذا لسمة من سمات التَّشيُّع. فما معنى نسبة هذا القول إلى فقهاء أهل البيت؟ هل لأهل البيت معرفة خاصة بالرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ وبلغته دون سائر الناس من صحابته؟ لو كانت لغته لكانت عليها قراءة القرآن أو بعض قراءاته الصحيحة المتواترة.

إن نطق القرَّاء اليوم أقرب شيء إلى نطق رسول الله ﷺ لأنهم تلقوا القرآن بالسند

---

(١) الصاحبي، ٥٤، وانظر الجمهرة، ١/ ٥.
(٢) مقدمتان في علوم القرآن، ٢٢١.
(٣) القبائل والقراءات، الرسالة، العدد ٨١٢، ربيع الأول ١٣٦٨ هـ، ص ١١٢.
(٤) الكتاب، ٤/ ٤٣٢.

خلفاً عن سلف حتى انتهى إليه وإلى أصحابه، محافظين على نطقه من أن يناله من التغيُّر ما ينال اللغة والألسنة، مراعين مخارج الحروف وصفاتها. ولا ريب أنهم صانوه صوناً لا نظير له. ونطق هؤلاء القراء لا أثر فيه للقاف المنسوبة إلى فقهاء أهل البيت.

إن القاف القرشية هي القاف المعروفة في الفصحى التي يُقْرَأُ بها القرآن[1]، أما الأخرى فلغة القبائل الأخرى كتميم وقيس ومن وافقهم.

أما اتحاد القبائل المضرية في اللغة، الذي يظهر أن ابن خلدون يقول به، فلا صحة له، والخلاف اللغوي المدوَّن في كتب اللغة يكاد لا يكون إلا بين المضرية وحدها. وهل هو إلا خلاف بين لغة قريش ولغة أهل نجد؟.

---

(١) انظر: مميزات لغات العرب، ٣.

تسهيل الهمز

الهمزة ـ عند الأقدمين ـ حرف شديد مجهور، يخرج من أقصى الحلق(١). وعند المحدثين أنه صوت حَنْجَريٌّ «يتم نطقه بإقفال الأوتار الصوتية إقفالاً تامّاً، وحبس الهواء خلفها، ثم إطلاقه فجأة»(٢).

ويرون أن القدماء أخطأوا في عد الهمزة صوتاً مجهوراً، وهو في الحقيقة صوت مهموس؛ لأن الأوتار الصوتية معه تكون مغلقة إغلاقاً تامّاً لا يسمح بوجود الجهر في النطق(٣). بيد أن هذا الرأي ليس مُتَّفَقاً عليه عند المحدثين، إذ يرى بعضهم أن هذا الصوت ليس بالمهموس ولا بالمجهور؛ لأن «الأوتار الصوتية (التي يُنْسَب الجهر والهمس إلى ذبذبتها أو عدم ذبذبتها) تكون عند النطق بالهمزة في وضع لا يمكن معه القول بذبذبتها أو عدم ذبذبتها»(٤).

وهذه الأقوال لا تنقض قول الأقدمين؛ لأن مدلول الهمس والجهر عند كلٍّ مختلف عما عند الآخر. فالجهر عند القدماء هو إشباع الاعتماد على الحرف في مخرجه ومنع النَّفَسِ أن يجريَ معه(٥). والهمزة تتصف بهذه الصفة، كما يظهر من أوصاف المحدثين لمخرجها. أما الجهر عند المحدثين فاهتزاز الأوتار الصوتية عند النطق بالحرف.

ولصعوبة الهمزة مال بعض اللغات العربية القديمة إلى تسهيلها، وكانت لغة قريش

---

(١) انظر: الكتاب، ٤/٤٣٣ و ٤٣٤.

(٢) مناهج البحث في اللغة، ٩٧، وانظر: دراسات في علم اللغة، ١/٩١، ودراسة الصوت اللغوي، ٢٧٣، وعلم اللغة العام ـ لكمال بشر، ٨٨، وفي صوتيات العربية، ٨٢، والأصوات اللغوية، ٩٠.

(٣) مناهج البحث في اللغة، ٩٧.

(٤) دراسات في علم اللغة، ١/٢٤.

(٥) الكتاب، ٤/٤٣٤.

أشهرها تسهيلاً، إذ تتفق المصادر القديمة على أنها كانت لا تَهْمِز[1]. وتوافقها قبائل أخرى من إقليم الحجاز، هي: هذيل وأهل المدينة وكنانة وسعد بن بكر[2].

ويبدو أن أكثر ما عُنِيَ به أهل اللغة من باب تسهيل الهمز تسهيل اللغة القرشية. ومردُّ ذلك إلى أن قراء الحجاز ـ ولا سيما قراء المدينة ـ كانوا متأثرين بلغة قريش، فكانت قراءتهم النموذج لمذهب التسهيل. ولم يكن الشعر يحفل ببعض أنواع التسهيل، بسبب أوزانه التي تتطلب إيقاعاً معيَّناً. كما أن الشعر الذي كان يُعتمد عليه في وضع قوانين اللغة أحياناً، كان أكثره لقبائل نجد، وهي لا تسهل الهمز. وقد ظلت المدن الحجازية ـ ولا سيما المدينة ـ محافظة على مذهبها في التسهيل؛ لأنه لغة رسول الله ﷺ وخلفائه الراشدين، حتى عصور تدوين اللغة، مما يَسَّر للُّغويين الاطلاع على لغتهم في الهمزة، ولـم ينلها التَّغَيُّر الذي دب إلى بعض الظواهر اللغوية الأخرى بتأثير الموالي.

ولابن الجزري إشارة صريحة إلى أن مذهب القراء المسهِّلين من أهل الحجاز مُتَأثِّر باللغة القرشية، يقول: «وكانت قريش وأهل الحجاز أكثرهم له تخفيفاً، ولذلك أكثر ما يَرِد تخفيفه من طرقهم، كابن كثير من رواية [ابن] فُلَيْح، وكنافع من رواية وَرْش وغيره، وكأبي جعفر من أكثر رواياته، ولا سيما رواية العمري عن أصحابه عنه، فإنه لم يكد يحقق همزة وصلاً، وكابن مُحَيْصن قارىء مكة... وكأبي عمرو، فإن مادة قراءته عن أهل الحجاز...»[3].

وهؤلاء القراء قد تَلَقَّوْا قراءتهم عن قرشيين، أو عمَّن تلقى عن قرشيين، فابن كثير، قرأ على عبد الله بن السائب المخزومي، وعلى مجاهد مولى ابن عباس، ودرباس مولاه أيضاً[4]، وقرأ أبو جعفر على مولاه عبد الله بن عيَّاش المخزومي وعبد الله بن عباس[5]،

---

(١) انظر: إيضاح الوقف والابتداء، ١/ ٣٩٢، وتأويل مشكل القرآن، ٣٩، والحروف، للمزني، ١٣١، والنهاية، ٢/ ١٢٣، والنشر، ١/ ٤٢٩، وشرح المفصل، ٩/ ١٠٧، وشرح الشافية، ٣/ ٣٢، وتاج العروس. (نبر).
(٢) اللسان، ١/ ٢٢، وإعراب القرآن، ١/ ٨٤.
(٣) النشر، ١/ ٤٢٩.
(٤) السابق، ١/ ١٢٠.
(٥) السابق، ١/ ١٧٨.

وقرأ نافع على أبي جعفر، ومحمد بن شهاب الزهري[1]، وقرأ أبو عمرو على أبي جعفر وعلى ابن كثير ومجاهد مولى ابن عباس[2]، أما ابن محيصن فقرشي[3].

وهذه القراءات المتلقَّاة عن قرشيين يمكن أن يعرف منها مذهبهم في تسهيل الهمز، وإن كان الاحتياط في الاعتماد عليها واجباً؛ لأن القراء كانوا يجمعون وجوهاً شتَّى من القراءات، ويختارون من بين قراءات شيوخهم قراءة جديدة يشتهرون بها، ربما تحوي أشياء مخالفة للغة القرشيين الذين تلقوا عنهم، كما يظهر من انفراد بعض رواتهم بالتسهيل عن بعض، مما يعني تعدد وجوه قراءات القارىء الواحد.

أما القبائل الحجازية الأخرى التي ذُكِرَ أنها تُسَهّل، فليس بين أيدينا من النصوص ما يمثل لغتها في التسهيل، إلا بعض الأشعار الهذلية وقراءة عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ. والذين درسوا شعر هذيل وقراءة ابن مسعود يرون أن هذيلاً لم تكن تسهل دائماً، وأن تسهيلها ربما خالف ما ترسم كتب اللغة من قواعد التسهيل. فلم تكن تسهل الهمزتين، سواء كانتا من كلمة أو من كلمتين، بل تحققهما[4]. وقد تخرج من التسهيل إلى عكسه، فتقلب الواو المضمومة والمكسورة همزة[5]. وتشدد الحرف الساكن قبل الهمزة وتحذفها، كأنها تدغم الهمزة فيه إدغاماً رجعيّاً، فتقول في المَرْء: المرّ[6]. هذا إلى مخالفتها لمذهب التسهيل في أمور ستأتي.

لقد خاض القدماء والمحدثون في الهمز والتسهيل وأفاضوا في شرح أحوالهما بما يغني، وليس المراد في هذا البحث إعادة ما قالوا، ولكن لا بد من تقديم صورة موجزة عن مذهب قريش في التسهيل، لتمييزه من بعض أوجه التسهيل التي ترد في كتب اللغة وليست لقريش، ولم يحاول القدماء ولا المحدثون تمييزها، ثم ربْط التسهيل القرشي بالقراءات المتأثرة بلغة قريش وبالنصوص القرشية ما أمكن، ليخرج البحث بصورة عن

---

(١) السابق، ١/ ١١٢.
(٢) السابق، ١/ ١٣٣.
(٣) معرفة القراء الكبار، ١/ ٩٨.
(٤) لهجة هذيل، ٩٢.
(٥) السابق، ٩٣ وما بعدها.
(٦) انظر: شرح أشعار الهذليين، ٣/ ١٢٢٥.

التسهيل القرشي، مُعَوِّلُها على قول اللغويين، ومُؤيِّدة بالقراءات والنصوص القرشية، حتى إذا اتضحت هذه الصورة أمكن التَّعرُّض للحكم عليها بالفصاحة أو عدمها. وسيسبق هذا الحكم مناقشات لبعض الباحثين في تصوراتهم للتسهيل في لغة قريش.

والهمز نوعان: همز مُفْرَد ومُزدوج، ولكليهما ضوابط في التسهيل تحكمه، يُشْرَع الآن في بيانها.

الهمـــز المفـــرد

الهمز المفرد هو الذي لا يجاوره مثله، وتسهيله في الوصل له أحكام تخالف تسهيله في الوقف، وسنتناول أحكامه في الحالين.

وتسهيل الهمزة المفردة يكون بجعلها بَيْنَ بَيْنَ، وبنقل حركتها، وبإبدالها[1].

أولاً: التسهيل بَيْنَ بَيْنَ: وهو النطق بالهمزة بين صوتها وصوت الحرف الذي منه حركتها[2]. ويرى بعض المحدثين أنها تصير «خَفْقَة صدرية لا يصاحبها إقفال للأوتار الصوتية»[3]. أو هي أن يلفظ بحركة الهمزة فقط، من غير أن تلفظ الهمزة نفسها[4].

والفرق بينها وبين المحقَّقة أن الأوتار مع المسهَّلة بين بين لا تنغلق انغلاقاً تامّاً؛ فتصيرُ إذن صوتاً مجهوراً[5].

وتُسَهَّل الهمزة بين بين: إذا كانت مفتوحة وقبلها فتحة نحو (سَأَلَ)[6]، أو مكسورة وقبلها فتحة نحو (يَئِسَ)، أو مضمومة وقبلها فتحة نحو (رَؤُفَ)، أو مكسورة وقبلها كسرة نحو (من عندِ إبلك)، أو مضمومة وقبلها ضمة نحو (درهمُ

---

(١) الكتاب، ٣/ ٥٤١، وإيضاح الوقف والابتداء، ١/ ٤٠٠.
(٢) الكتاب، ٣/ ٥٤٢.
(٣) اللغة العربية معناها ومبناها، ٥٣.
(٤) المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، ١/ ٤٢.
(٥) مناهج البحث في اللغة، ٩٧.
(٦) الكتاب، ٣/ ٥٤١ وما بعدها.

أُختك)[١] أو كانت متحركة وقبلها ألف نحو (هَباءَة)[٢].

ويبدو أن القراءات التي تسهِّل الهمزة بين بين قد ذهبت ولم يبقَ منها إلا كلمات يسيرة.

وأكثر من يسهِّلها وَرْش وأبو جعفر، وما يسهِّلانه مطابق لما ذكر سيبويه من قاعدة تسهيل الهمزة بين بين. إلا أن أبا جعفر ينفرد عن ورش بحذف الهمزة إذا كانت مضمومة بعد كسر أو فتح وبعدها واو، نحو ﴿ مُسْتَهْزِءُونَ ﴾ و ﴿ يَطَـُٔونَ ﴾ فيقرأها (مُسْتَهْزُونَ) و (يَطُونَ)[٣].

وأبو جعفر في هذا مخالف للغة قريش، إذ إبدال هذه الهمزة مما عدَّه سيبويه شاذّاً، يُحفظ ولا يُقاس عليه[٤].

ولعل هذه الكلمات مشتقة من أفعال حُذِفَت الهمزة من ماضيها؛ فصارت كالأفعال الناقصة، كأعطى، كما قال الزجاج: «أما مستهزون، فعلى لغة من يبدل الهمزة ياء في الأصل، فيقول في (استهزىء)[٥]، اسْتَهْزَيْتُ، فيجب على: استهزيت: يستهزون»[٦]. وحكى الأخفش الأوسط «أن العرب تحوِّل من الهمزة موضع اللام ياء فيقولون: قَرَيْتُ وَأَخْطَيْتُ وَتَوَضَّيْتُ، قال: وربما حولوه إلى الواو، وهو قليل، نحو: رَفَوْتُ، والجيد: رَفَأْتُ، ولم أسمع: رَفَيْتُ»[٧]. وهذا النحو جائز عند الكوفيين وبعض البصريين، ولكنهم لا يقيسونه[٨]. ولكن الفيومي ذكر أنه قياس[٩].

وقال التبريزي: إنه جائز على كل مذهب[١٠]، وما أدري أجائز في الضرورة أم جائز في

---

(١) السابق، ٣/ ٥٤٢.
(٢) السابق، ٣/ ٥٤٦.
(٣) الغاية، ٨٦، والنشر، ١/ ٣٩٧، وإتحاف فضلاء البشر، ١/ ٢٠٥.
(٤) الكتاب، ٣/ ٥٥٤.
(٥) كذا في الأصل، ويبدو أن الصواب (استهزأ).
(٦) إبراز المعاني، ١٣١.
(٧) البحر، ١/ ١٤٩.
(٨) شرح الشافية، ٣/ ٤١.
(٩) المصباح، (جزى).
(١٠) شرح ديوان أبي تمام ١/ ١٦١، (نقلاً عن: شرح اختيارات المفضل، ١/ ٣٩).

غيرها أيضاً، فيكون قوله موافقاً لقول الفيومي.

وهذا الإبدال ليس من لغة قريش، فقد «أسند أبو عبيد عن ابن عباس أنه قال: «ما الخاطون؟ إنما هي الخاطئون. ما الصابئون[1] إنما هي الصابون»[2]. فهو ينكر القراءة إنكاراً فيه استغراب وتعجب، كأنه لا يعرف لها معنى؛ لأنها حرفت عما يعرف. وهذا يدل على أن إبدال الهمزة ليس لغته. وثمة أدلة قوية على أن هذه اللغة هذلية، منها ما روي عن الحسن البصري أنه قال يوماً: «توضَّيْت»، فقيل له: أتلحن يا أبا سعيد؟ فقال: إنها لغة هذيل وفيها فساد[3]. وفي رواية: وفيهم نشأت[4]. وروى أبو زيد قال: «وقال أبو عمر الهذلي: قد توضَّيت، فلم يهمز، وحَوَّلها ياءً، وكذلك ما أشبه هذا من باب الهمز»[5]، وقوله «وما أشبه هذا من باب الهمز»، دليل على أنه قياس مطَّرد في لغتهم، أو في لغة العرب عامة، كما يفهم من قول التبريزي والفيومي.

و (رَفَوْت) التي مَثَّلَ بها الأخفش، وردت في شعر أبي خراش الهذلي، في قوله:

(رَفَوْنى) وقالُوا: يا خُوَيْلِدُ، لا تُرَعْ فَقُلْتُ وأَنْكَرْتُ الوُجُوهَ: هُمُ هُمُ[6]

وعقَّب عليه السكريُّ بقوله: «رَفَوْنى: سَكَّنُوني، وكان أصلها: (رَفَؤُوني)، قال أبو سعيد: وأهل الحجاز [لا] يهمزون، فترك الهمز»[7]. وكان الحسن البصري المتأثر بلغة هذيل يقرأ (أَنْبِهم) على وزن (أَعْطِهِم)[8]. وثمة دليل آخر، هو أن الأعشى والبُرْجُميَّ عن عاصم كانا يبدلان كل همزة متحركة مفتوحة وسط الكلمة أو آخرها[9].

وقراءة الأعشى تنتهي إلى عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ، وقد نص ابن الجزري

---

(١) كذا ورد في الكتاب، ولعله خطأ، والصواب (الصابون) من غير همز؛ لأن المؤلف يورد الخبر احتجاجاً على أن ترك الهمزة في الكلمة ليس فصيحاً، وصواب (الصابون) الثانية (الصابئون).
(٢) إبراز المعاني، ٢٣٤.
(٣) ألف باء، ١/١٤٦.
(٤) تاج العروس، (وضأ).
(٥) اللسان، ١/٢٢.
(٦) شرح أشعار الهذليين، ٣/١٢١٧.
(٧) المصدر نفسه.
(٨) البحر، ١/١٤٩، والمحتسب، ١/٦٦.
(٩) الغاية، ٨٦.

على ذلك فقال: «وكذلك عاصم من رواية الأعشى عن أبي بكر من حيث إن روايته ترجع إلى ابن مسعود»[١].

لكن أبا زيد قال: إن (رَفَيْتُ) الثوبَ (أرْفِيِه) (رَفْياً)، لغة بني كعب بن عبد الله بن أبي بكر[٢]. وما أدري من أي قبيلة هؤلاء. وقال أيضاً: إن الغاضريَّ يقول: قد بَرِيَ فلان من وجعه يبري، وقريت القرآن، فأنت تقرا وهو يقرا. وخبّيت المتاع فهو مخبي «كله قول الغاضري على التحويل»[٣]. وما أدرى ألغاضري من بني أسد أم من غاضرة أخرى. ومهما يكن من شيء فهذا التسهيل ليس من لغة قريش، بل لغة بطون أخرى من العرب.

ويتعذّر الاستشهاد على لغة قريش في تسهيل الهمزة بَيْنَ بَيْن بشيء من شعرها ونثرها؛ لأن همزة بَيْنَ بَيْن لم تكن لها صورة تميِّزها، لا قديماً ولا حديثاً، والكتب المطبوعة اليوم لا تُرسَم فيها الهمزة إلا على صورة واحدة. ولكن لا جَرَمَ أَنَّ القرشيين كانوا يسهِّلون في شعرهم كما يسهِّلون في نثرهم؛ لأن تسهيل بَيْنَ بَيْنَ لا يؤثر في الوزن، فهو كالتحقيق[٤].

شكَّ (رابين) في وجود التسهيل بَيْنَ بَيْنَ في لغة أهل الحجاز، محتجاً بأن الألف في الكتابة الحجازية كانت توضع موضع هذه الهمزة، كما احتج بأنه ورد في شعر الحجازيين إبدالها ألفاً خالصة[٥]. إلا أنه يرى أنهم استعملوه تأثراً بالفصحى: «ولمّا كانت الهمزة بَيْنَ بَيْنَ أقربَ الأشياء للهمزة الحقيقية فقد استعملها الحجازيون وتفادوا الانزلاق وإدماج الحركتين حتى يقتربوا من الفصحى»[٦].

وهذا حكم مبني على الحَدْس، فكتابة الهمزة المسهَّلة بين بين بالألف لا تدلّ على أنها كانت تنطق بالألف، فقد كانت الألف رمزاً للهمزة المحقَّقة في الرسم القديم ـ كما سيأتي.

(١) النشر، ١/ ٤٢٩.
(٢) النوادر، ٥١٠.
(٣) السابق، ٥٢١.
(٤) انظر: الكتاب، ٣/ ٥٥٠، وشرح المفصل، ٩/ ١١٤.
(٥) اللهجات العربية الغربية القديمة، ٢٤٧.
(٦) السابق، ٢٤٨.

أما ورود أبيات من الشعر الحجازي وقد أبدلت فيها الهمزة ألفاً، فلا يدلُّ على عدم وجود همزة بين بين في لغتهم، لأن إبدال الهمزة ألفاً من الضرورات التي تعاورها الشعراء جميعاً، حتى أولئك الذين لغتهم التحقيق[1].

وبناء على رأيه هذا، شَكَّ في صحة نسبة بعض الكلمات المهموزة إلى أهل الحجاز، نحو: عَباءَة وصلاءَة وعظاءَة[2].

وهو شَكٌّ في غير موضعه؛ لأن القياس في لغة الحجازيين (قريش) في هذه الكلمات تسهيلها بَيْنَ بَيْنَ؛ لوقوعها بعد الألف. فلغتهم فيها مقابلة للغة تميم التي تبدل الهمزة فيها ياء خالصة، فتقول: عباية وعظاية وصلاية وسحاية[3].

بقيت كلمات خالفت فيها قريش مذهبها في التسهيل بين بين، فأبدلتها حروفاً أخرى، تحسن الإشارة إليها استكمالاً للبحث، هي:

- **جِبْرِيل ومِيكَائِيل**: فلغتهم في جبريل إبدال همزته ياء خالصة، مع كسر جيمه، وكان أصله جَبْرَئيل[4]. وعلى لغتهم قرأ ابن كثير وابن محيصن ونافع وأبو عمرو وابن عامر وحفص وأبو جعفر ويعقوب واليزيدي، إلا أن ابن كثير وابن محيصن يفتحان الجيم[5].

ويقولون (مِيكَال) كمِثْقال، وعليها قرأ أبو عمرو وحفص ويعقوب واليزيدي وابن محيصن: ﴿ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ ﴾ [البقرة: ٩٨][6]. الباقون يقرأون بالهمز بعد الألف. والهمز هو الأصل في هاتين الكلمتين؛ لأنهما اسمان مركبان جزؤهما الثاني (إيل) ومعناه (الله)[7].

---

(١) انظر: ضرائر الشعر، لابن عصفور، ٥٣ و ٩٨، وضرائر الشعر، للقزاز، ٢٠٥.

(٢) اللهجات العربية الغربية القديمة، ٢٥٩.

(٣) القلب والإبدال، لابن السكيت، (وهو ضمن: الكنز اللغوي)، ٥٦.

(٤) إتحاف، ١/٤٠٨، والبحر ١/٣١٨، وإعراب القرآن، ١/ ٢٥٠.

(٥) إتحاف، ١/٤٠٨ وما بعدها، والنشر ٢/٢١٩.

(٦) انظر: إعراب القرآن، ١/ ٢٥١.

(٧) القاموس المحيط، (جبر) و (إيل)، وإعراب القرآن، ١/ ٢٥١.

وقد ورد الاسمان على لغة قريش في قول ورقة بن نوفل:

وجِبْــرِيــلُ يَــأْتيــهِ وميكَــالُ مَعْهُمَــا   مِـنَ الله وَحْـيٌ يَشْـرَحُ الصَّـدْرَ مُنْـزَلُ[1]

ـ أَرْجَا: بغير همز، في (أَرْجَأَ)، وهي لغة قريش والأنصار[2]، وبها قرأ نافع وحفص وأبو جعفر والكسائي وحمزة وخلف: ﴿ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ ﴾ [الأعراف: ١١١، والشعراء: ٣٦]، وقوله تعالى: ﴿ وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ ٱللَّهِ ﴾ [التوبة: ١٠٦]. وقوله تعالى: ﴿ ۞ تُرْجِى مَن تَشَآءُ مِنْهُنَّ ﴾ [الأحزاب: ٥١][3].

أما الهمز فلغة تميم وسفلى قيس[4]. بيد أن هذا يخالف ما قال الكسائي من أن (أَرْجَيْت الأَمْرَ إذا أَخَّرْته) لغة تميم وأسد[5].

وقال أبو شامة: إنهما لغتان فصيحتان (أي الهمز وعدمه)[6]. ونسب مرة أخرى إلى صاحب (المحكم) أنه قال: إن الهمز أجود[7]. ولكن النحاس قال: إن ترك الهمز ليس فصيحاً[8].

وجاء الفعل غير مهموز في قول عمر بن أبي ربيعة.

أَنْ (أَرْجِ) رِحْلتَــكَ الغَــدَاةَ إلــى غَــدٍ   وَثَــوَاءُ يَــوْمٍ إِنْ ثَــوَيْــتَ يَسِيــرُ[9]

ـ ومثل (أرجا): (كَلاَ) في (كَلأَ): فإذا أسندتها قريش إلى المتكلم قالت: كَلَيْتُ مثل قَضَيْتُ. ومضارعه (يَكْلا). وفيه لغة أخرى لغيرهم، هي (كَلاَ يَكْلُو). واللغتان حسنتان عند الفراء. وأصحاب اللغة الأخيرة يتفقون هم وقريش في اسم المفعول، فيقولون

---

(١) البحر، ١/٣١٨.

(٢) الكشف، ٢/٥٠٦، والجاسوس على القاموس، ٤٠٧.

(٣) انظر: النشر، ١/٤٠٦، وإتحاف، ١/٥٦، و ٢/٩٧ وما بعدها.

(٤) الكشف، ٢/٥٠٦.

(٥) إعراب القرآن، ٢/١٤٣.

(٦) إبراز المعاني، ٨٢.

(٧) السابق، ٣٣٩.

(٨) إعراب القرآن، ٣/٣٢١.

(٩) ديوانه، ١٢٢.

مَكْلُوَّة[1]. إلاَّ أن أبا جعفر النحاس قال: إن قول الفراء لا يصح. فلا يقال (يكلا)؛ لأن بدل الهمزة لا يصح إلا في الشعر، ثم إن (يكلا) يستوجب أن يكون الماضي (كَلَيْتُ). فينقلب المعنى حينئذ. لأن معنى (كَلَيْتُهُ): أوجعت كُلْيَتَهُ[2]. وعلى هذا فلغة قريش هي تسهيلها بين بين، على الأصل.

ـ رَأى: إذا اسْتُعْمِلَتْ (رَأى) في الاستفهام في نحو قوله تعالى: ﴿ أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ ﴾ [الإسراء: ٦٢]، فأهل الحجاز يحققون الهمزة، وعامَّة العرب تترك الهمز، وعلى لغة غير أهل الحجاز قراءة الكسائي في جميع القرآن[3].

ولعل المراد بهمز أهل الحجاز أنهم لا يحذفون الهمزة كما يحذفها غيرهم، لكنهم يسهِّلونها بَيْنَ بَيْنَ على مذهبهم. ويؤيد هذا أن نافعاً وأبا جعفر كذلك يقرآنها[4].

ذكر بعض اللغويين أن قريشاً تبدل الهمزة في ﴿ سَأَلَ ﴾ ألفاً خالصة فتجعلها (سَالَ) كخاف[5]. ولكن طائفة أخرى نسبت هذه اللغة إلى هذيل[6]. واستبعد أبو حيان صحة نسبتها إلى قريش، فقال: «وينبغي أن يُتَثَبَّت في قوله (الزمخشري) إنها لغة قريش، لأن ما جاء من السؤال في القرآن هو مهموز، أو أصله الهمز، فيبعد أن يجيء ذلك كله على لغة غير قريش، وهم الذين نزل القرآن بلغتهم، إلا يسيراً فيه لغة غيرهم»[7].

ويقوِّي رأيه أن سيبويه قال عن بيت لحسان وآخر لرجل من قريش، جاءت فيهما (سال) بالإبدال: «فهؤلاء ليس من لغتهم (سِلْتَ تَسَال)، وبلغنا أن (سِلْتَ تَسَالُ) لغة»[8].

أما قراءة ابن عباس (سَالَ)، فليست من السؤال، بل من السَّيْل، ولذلك قرأ: (سَالَ

---

(١) معاني القرآن، ٢/ ٢٠٤.
(٢) إعراب القرآن، ٣/ ٧١.
(٣) اللسان، (رأى)، وانظر: النشر، ١/ ٣٩٨.
(٤) النشر ١/ ٣٩٧.
(٥) الكشاف، ٤/ ١٣٨.
(٦) تاج العروس، (سأل).
(٧) البحر، ٨/ ٣٣٢.
(٨) الكتاب، ٣/ ٥٥٥.

سَيْلٌ)(١). أما نسبتها إلى هذيل فيبدو أنها أصح، لأنها موافقةٌ ما تقدم من إبدالهم الهمزة المتحركة ألفاً، وسطاً كانت أو طرفاً.

ثانياً: الإبدال: وهو جعل حرف من حروف العلّة محلَّ الهمزة، ويكون ذلك:

١ ـ إذا فُتِحَتْ وقبلها كسرة قُلِبَتْ ياءً، نحو (مِيَر)، أو فتحت وقبلها ضمة قلبت واواً، نحو (جُوَن)(٢).

ويمثِّل لغة قريش في هذا النوع من الإبدال وَرْش وأبو جعفر، وعاصم من رواية الأعشى. إلا أنهم لا يبدلون كلَّ همزة تحققت فيها هذه الصفات، إنما يبدلون الهمزة المفتوحة بعد ضمٍّ بشرط أن تكون فاءً للكلمة، نحو (يُوَيِّد) و (مُوَجَّلاً)(٣). فأما إن كانت عيناً فإنَّ وَرْشاً وحده يبدلها واواً في كلمة واحدة، هي (فُوَاد)(٤): وحفص يبدلها واواً إذا كانت لاماً في كلمتين (هُزُواً) و (كُفُواً)(٥). ويبدل أبو جعفر الهمزة المفتوحة بعد كسر في بعض الكلمات، نحو ﴿خاسِياً﴾ [سورة الملك: ٤]، و ﴿نَاشِيَةَ اللَّيْلِ﴾ [المزمل: ٦](٦). وورد في قراءة قنبل عن ابن كثير إبدالُ الهمزة المفتوحة بعد ضمٍّ في قوله تعالى: ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ ءَامَنتُم ﴾ [الأعراف: ١٢٣]. فهو يقرأها ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وامَنْتُمْ﴾، ويقرأ أيضاً: ﴿وإِلَيْهِ النُّشُورُ وَأَمِنْتُمْ﴾[الملك: ١٥ ـ ١٦](٧).

وعن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: ـ «أقرأني أبي كما أقرأه رسول الله ﷺ: ﴿تَغْرُبُ في عَيْنٍ حَمِيَةٍ﴾ [الكهف: ٨٦](٨). وثمَّ كلمة أخرى تبدل فيها الهمزة على هذه القاعدة، هي قوله تعالى: ﴿ لِأَهَبَ لَكِ غُلَٰمًا زَكِيًّا ﴿١٩﴾ ﴾ [مريم: ١٩]، قرأها ورش وأبو عمرو

---

(١) مختصر في شواذ القرآن، ١٦١.

(٢) الكتاب، ٣/٥٤٣. والمِيَر: جمع مِئْرة: وهي العداوة، والجُوَن: جمع (جُؤْنة) وهي وعاء يحفظ فيه العطّار طيبه.

(٣) إتحاف، ١/٢٠٣، والنشر، ١/٣٩٥، والمبسوط، ٨.

(٤) النشر، ١/٣٩٥، وإتحاف، ١/٢٠٤.

(٥) المصدران نفسهما.

(٦) انظر: إتحاف، ١/٢٠٤، والنشر، ١/٣٦٩.

(٧) انظر: إبراز المعاني، ٩٨، والنشر ١/٣٦٩.

(٨) انظر: جزء فيه قراءات النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ، ١٢٤ وما بعدها.

ويعقوب بالياء (لِيَهَبَ)، ووافقهم الحسن واليزيدي[1]. إلا أن بعض القراء يُخرِّجها على أن الياء حرف مضارعة، والفعل فيه ضمير يعود على الرَّبِّ[2]. ولعل الصواب أنها بدل من الهمزة، والبدل قياس فيها[3] على لغة قريش.

وتسهيل القُرَّاء المسهِّلين للهمزة الثانية من الهمزتين من كلمتين إذا كانت مفتوحةً وقبلها ضم، نحو ﴿ لَّوۡ نَشَآءُ أَصَبۡنَٰهُم ﴾ أو مفتوحةً وقبلها كسر، نحو ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ أَهۡدَىٰ ﴾ أو مكسورةً وقبلها ضمٌّ، نحو ﴿ يَشَآءُ إِلَىٰ ﴾، موافق لتسهيل قريش أيضاً، فهم يبدلونها في المثال الأول والثالث واواً، وفي الثاني يبدلونها ياءً.

والمسهِّلون هم: أبو جعفر ورويس ونافع وابن كثير وأبو عمرو[4].

٢ ـ إذا سُكِّنَتِ الهمزة وكان ما قبلها مفتوحاً قُلِبَتْ ألفاً، وواواً إن كان مضموماً، وياءً إن كان مكسوراً، نحو (كَاس ومُومِن وبِير)[5].

وإبدال الهمزة الساكنة لم يكن خاصاً بقريش وأهل الحجاز، فقد ذكر ابن الأنباريِّ عن الفراء أن: «العرب لا تنطق بهمزة ساكنة إلا بنو تميم، فإنهم يهمزون، فيقولون: الذئْب والكأْس والرأْس»[6].

وإبدال الهمز الساكن في قراءات القراء أحسن حظاً من إبدال الهمز المتحرك، فوَرْش يبدل الهمزة الساكنة في القرآن الكريم، لا يستثني من ذلك إلا كلماتٍ يسيرةً، أما أبو عمرو واليزيدي فيبدلان كوَرْش لكنَّهما يستثنيان مواضع غير التي استَثْنَى. وأبدل أبو جعفر هذا الباب كلَّه إلا كلمتين[7]، كما أبدله الأعشى والبرجميُّ عن شعبة عن عاصم[8]. وهنالك كلمات قليلة وافق بعضُ القراء الآخرين فيها قراءةَ الذين يبدلون،

---

(١) إتحاف، ٢/ ٢٣٤، والنشر، ٢/ ٣١٧.
(٢) إتحاف، ٢/ ٢٣٤.
(٣) الكشف، ٢/ ٨٦.
(٤) النشر، ١/ ٣٨٦ وما بعدها.
(٥) الكتاب، ٣/ ٥٤٣.
(٦) إيضاح الوقف، ١/ ١٦٦، وانظر: الحروف، للمزني، ١٣١.
(٧) إتحاف، ١/ ١٩٩ ـ ٢٠٢، والنشر، ١/ ٣٩٠ وما بعدها.
(٨) الغاية، ٨٦، والمبسوط، ٩٨.

منها (الذِّئب واللُّؤْلُؤْ والمُؤْتَفِكَة. . .)[1].

وهذا الإبدال لا يظهر في النصوص الشعرية والنثرية، بسبب المحقِّقين الذين تعمَّدوا نقط الهمزة في الكتابة الحديثة، ولا يكاد يظهر الإبدال إلا في كلمة (الرِّيم)، كقول ابن قيس الرُّقيَّات:

حَبَّــذا الــرِّيــمُ والــوِشَــاحــانِ   والقَصْـرُ الَّـذي لا تَنَـالُـهُ الأَسْبـابُ[2]

على أن الإبدال في هذه الكلمة لشهرته أصبح لا يميز لغة من أخرى؛ لأنه يرد في شعر الشعراء كلهم.

٣ ـ إذا كانت متحركةً وقبلها واو أو ياء ساكنتان زائدتان لغير الإلحاق، أُبْدِلَتِ الهمزة من جنسهما ثم أُدْغمَتَا، نحو (مَقْرُوّ) و (خَطِيَّة)، فإن كانا للإلحاق نُقِلَتْ حركة الهمزة إلى الساكن منهما، نحو (حَوَبَة) في (حَوْأَبة)[3]. ومنه قول عبد الله بن مصعب:

جــاريَـةٌ مِــنْ أَبــي بَكْــرٍ كَلِفْـتُ بِهَــا   مِمَّـنْ يَحِلُّ مِـنَ الحَصَّـاءِ والْحَـوَبِ[4]

أي: الحَوْأَب.

ولم يبدل القراء من هذا الباب إلاَّ كلماتٍ يسيرةً، نحو ﴿ ٱلنَّبِيٓءُ ﴾ و ﴿ هَنِيٓـًٔا مَّرِيٓـًٔا ﴾، أبدلها أبو جعفر وورش[5]. وكلهم يبدلونها في (النَّبِيءِ) وجَمْعِه، و (النُّبوءَة)، إلا نافعاً[6].

وورد الإبدال في قول عائشة ـ رضي الله عنها ـ: «كان الناس يَتَجَنَّوْنَ على عثمان ـ رضي الله عنه ـ. . . . فَنَنْظُر في ذلك، فنجده (بَرِيّاً) تَقِيّاً وَفِيّاً»[7]. كما ورد في قول ابن عمر، وقد أمرهم الرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ بقتل الكلاب ـ: «. . . حتَّى إنَّا لَنَقْتُل كَلْبَ

---

(١) إتحاف، ١/٢٠٢.
(٢) ديوانه، ٨٤.
(٣) الكتاب، ٣/٥٤٧ و ٥٤٨.
(٤) الأغاني، ٢٣/٣٨٨.
(٥) إتحاف، ١/٢٠٩، والنشر، ١/٤٠٥.
(٦) إتحاف، ١/٢٠٩، والنشر، ١/٤٠٦.
(٧) جمهرة خطب العرب، ١/٢٨٦.

(المُرَيَّة) من أهل البادية يتبعها»[1].

وقُرِىء في الشواذ: (ومُرَيَّتُهُ حَمَّالَةَ الحَطَبِ)[2].

أما الشعر فحال الإبدال فيه كحاله في الأنواع السابقة. ولا يكاد يظهر فيه إلا في كلمة واحدة هي (الهُدُوُّ) أي الهُدُوء. كقول عمر بن أبي ربيعة:

أَلَمَّ خَيَالٌ فَأَرَّقَا هُدُوّاً، وَلَمْ يَطْرُقْ هُنالِكَ مَطْرَقا[3]

وقد مَثَّلَ سيبويه بهذه الكلمة للإبدال[4].

قال بعض اللغويين: إن أهل مكة يخالفون العرب، فيهمزون أربع كلمات: النَّبِيّ والبَرِيَّة والذُّرِّيَّة والخَابِيَة[5].

ونسبة همزها إلى أهل مكة فيها نظر، فقد ورد في كتب اللغة وبعض كتب الحديث أن أعرابياً جاء إلى رسول الله ﷺ ـ فقال: يا نبيء الله، فقال رسول الله ﷺ: (لستُ بنبيء الله، ولكنِّي نبيُّ الله)[6]. غير أن أهل الحديث مختلفون في صحته. فالحاكم قال: إنه صحيح على شرط الشيخين وله شاهد[7]. والذهبي يرى أنه مُنْكَر؛ لأن في إسناده حُمران بنَ أَعْيَن[8].

إلا أن عدم صحة الحديث ـ إن صحَّ قول الذهبي ـ لا ينفي صحة معناه، فإن حمران هذا قارىء من القراء الكبار المتقدمين[9]، وهو إن وضع الحديث ـ افتراضاً ـ لا يضعه إلا ليقول إن همز هذه الكلمة ليس من لغة الرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ، ولقوله قيمة؛ لعلمه وتقدمه.

---

(١) صحيح مسلم، ٣/ ١٢٠٠.
(٢) مختصر في شواذ القرآن، ١٨٢.
(٣) ديوانه، ٤٣٥.
(٤) الكتاب، ٣/ ٥٤٧.
(٥) إصلاح المنطق، ١٥٩، والعباب، (نبأ)، والمزهر، ٢/ ٢٥٢.
(٦) المستدرك، ٢/ ٢٣١.
(٧) المصدر نفسه.
(٨) المصدر نفسه (هامش).
(٩) معرفة القراء الكبار، ١/ ٧٠.

ثم إن سيبويه قد نصَّ على أن همز هذه الكلمة ليس لقريش، بل لأهل التحقيق من أهل الحجاز، حيث قال: «وقد بلغنا أن قوماً من أهل الحجاز ـ من أهل التحقيق ـ يحققون (نبيء وبريئة) وذلك قليل ورديء»[1].

ونسبة تحقيق الهمزة في الكلمات الأربع إلى أهل مكة مرويَّة عن أبي عبيدة عن يونس، وهذا يخالف ما قال أبو عبيد القاسم بن سلام: «وقال لي أبو عبيدة: العرب تترك الهمز في ثلاثة أحرف: النبيّ والبَرِيَّة والخَابِيَة، وأصلهن جميعاً الهمز، قال أبو عبيد: وفيها حرف رابع، الذُّرِّيَّة وهو من قوله: ﴿ يَذْرَؤُكُمْ ﴾ [الشورى: ١١]»[2]. يقول هذا أبو عبيد وهو يتحدث عن همز (النَّبِيِّ) في الحديث السابق، ولو علم أن الهمز لغة الرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ لتنبَّه إلى مناقضة ما في الحديث لما نسب إلى أهل مكة. ثم إنه يروي عن أبي عبيدة الذي نسب إليه هذا القول. هذا إلى أن اللحياني يقول: «أجمعت العرب على ترك همز هذه الثلاثة»، ولم يستثن أهل مكة[3].

وربما كان تحقيق الهمز في (النبيء) لغة بني سليم، وهم يسكنون في نواحي الحجاز، كما قال مرداس ابن أبي عامر السلمي:

فــإنَّ سُلَيْمــاً والحِجَــازُ مَكَــانُهـــا   متــى آتِهِــمْ أَجِــدْ لِبَيْتِــيَ مَهْجَــرا[4]

وجاء في شعر العباس بن مرادس السلمي ـ رضي الله عنه ـ:

يــا خَــاتِــمَ النُّبَــآءِ إِنَّــكَ مُــرْسَـــلُ[5]

والنُّبَآء: جمع نبيء، بالهمز[6]. وبنو سليم أعراب، والحديث السابق يَرْوِي أن مُخَاطِبَ الرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ أعرابيٌّ. وإذا أضيف إلى هذا أن سيبويه قال: إن التحقيق للذين يحققون من أهل الحجاز، رَجَحَ أنَّ سُليماً هي صاحبة الهمز، لا قريش.

---

(١) الكتاب، ٣/ ٥٥٥.
(٢) إبراز المعاني، ٢٣٣.
(٣) اللسان، (برأ).
(٤) الأغاني، ١٠/ ٤٣ (ط الساسي).
(٥) اللسان، (نبأ).
(٦) المصدر نفسه.

ثالثاً: **النَّقْل**: وهو نقل حركة الهمزة إلى الساكن الذي قبلها وحذفها، سواء أكان الساكن معها في كلمة واحدة، نحو (اسْأَل) فيصير بعد النقل (سَلْ)، أم كان كلاهما في كلمة، نحو (قَدَ فْلَحَ)(١).

والنقل هو قراءة وَرْش، لكنه يشترط أن يكون الحرف الساكن قبل الهمزة في آخر الكلمة، والهمزة في أول الكلمة التي تليها، وألاَّ يكون الساكن حرف مدٍّ(٢).

أما إن كان الساكن والهمزة في كلمة واحدة فيبدو أن القراء لم يكونوا ينقلون إلاّ في كلمات معدودة، نحو ﴿ ٱلْقُرْءَانُ ﴾ و ﴿ رِدْءًا ﴾ و ﴿ مِّلْءُ ﴾(٣).

ونقل حركة الهمزة وحذفها كثير في شعر القرشيين. و**النقل** ليس كالأنواع السابقة التي كان يمكن إثبات الهمزة فيها من غير أن يتأثَّر الوزن. فإثبات الهمزة ها هنا يفسد الوزن؛ لأنه يغير عدد الحركات والسكنات.

فَمِنْ نَقْل الهمزة في كلمةٍ قول ابن قيس الرُّقيَّات:

كَـانَـتْ حُصُـونـاً لَهُـمْ سُيُـوفُهُـمُ وكُـلُّ حَـامِـي الحِفَـاظِ (مُسْتَلِـمِ)(٤)

أي مستلئم. وقول عمر بن أبي ربيعة:

كـأنَّ إسْـفَنْـطَةً شِيبـتْ بِـذِي شَبـمٍ مِنْ صَوْبِ أَزْرَقَ هَبَّتْ رِيحُهُ شَمَلاَ(٥)

أي: شَمْألا.

وقول عبد الرحمن بن الحكم:

حَلَفْـتُ بِـرَبِّ مَكَّـةَ والمُصلَّـى وبِـالتَّـوْرَاةِ أَحْلِـفُ (والقُـرَانِ)(٦)

ومِنْ نَقْلِهَا والسَّاكنُ في كلمة أخرى قول عمارة بن الوليد:

أَسَـرَّكِ لمّـا صُـرِّعَ القَـوْمُ وانتَشـوا أنَ اخْـرُجَ مِنْهـا غَـانِمَـاً غَيْـرَ غـارِمِ(٧)

---

(١) الكتاب، ٣/ ٥٤٥.
(٢) إتحاف، ١/ ٢١٣، والنشر، ١/ ٤٠٨.
(٣) النشر، ١/ ٤١٣ وما بعدها، وإتحاف، ١/ ٢١٧.
(٤) ديوانه، ١٠.
(٥) ديوانه، ٣٥٠.
(٦) الأغاني، ١٣/ ٢٦٦.
(٧) معجم الشعراء، ٧٦.

وقبل أن أختم الحديث عن الهمز المفرد ينبغي الوقوف عند رأي لـ (رابين) في تحقيق بعض الشعراء القرشيين لهمزة الوصل أحياناً للضرورة. فقد قال: إنهم لم يحققوها ضرورة، «بل إنهم كانوا لا يألفون استعمالها استعمالاً صحيحاً، ودليل هذا أن استعمال همزة القطع مكان همزة الوصل لم يكن يحدث إطلاقاً بالنسبة لأل المعرفة؛ لأنها أوضح الكلمات التي تبدأ بهمزة الوصل، وأكثرها استعمالاً»(١).

وهذا القول مبني على تصور لنشوء العربية الفصحى، وصلة اللهجة المسماة لهجة أهل الحجاز بها، بنى عليه رابين كتابه. فَحْواه أن اللَّهجاتِ النجديَّةَ أساسُ الفصحى، وأن القبائل الغربية ـ ومنها أهل الحجاز ـ كانت تكتب أشعارها بهذه اللغة الفصحى. ولهم مع ذلك لغتهم المحلية التي تخالف الفصحى خلافاً عميقاً. وكان يحدث بين الاثنتين صراعٌ تظهر آثاره فيما يرتكبه الحجازيون من أخطاءٍ تخالفُ الفصحى، وفي تلك الأخطاء تظهر لغتهم المحليَّة(٢). وتحقيق همزة الوصل من تلك الأخطاء، فهم لا يألفون الهمز في لغتهم، فلما أن أرادوا أن يحاكوا الفصحى أخطأوا في محاكاتها، فهمزوا ما لا يهمز.

وفي الحق أن قطع همزة الوصل من الضرورات الشعريَّة التي يأتيها الشعراء جميعاً. وقد ذكر العلماء له شواهد كثيرة، منها ما قُطعت فيه همزة (أل)، ومنها ما قُطِعَتْ فيه همزة غيرها، بعضها لأهل الحجاز وبعضها لغيرهم(٣). ولا يستطيع المرء أن يحكم بأن الذين لغتهم تحقيق الهمز يخطئون أيضاً في المحاكاة؛ لأنهم حققوا همزة الوصل ضرورة، أو أنهم يحاكون لغة غيرهم.

على أنني لم أجد في شعر قريش مِنْ قطع همزة الوصل شيئاً ذا بالٍ. وجدتُ عمر ـ وهو أكثرهم شعراً ـ قطعها نحواً من ثماني عشرة مرة، تسعٌ منها كانت بعد القول، وهو محلُّ قطع ووقف ثم استئناف، وهمزة الوصل إذا ابتدىء بها قُطِعت.

---

(١) اللهجات العربية الغربية القديمة، ٢٣٩.

(٢) السابق، ٢٤ ـ ٢٧.

(٣) انظر: إيضاح الوقف، ٢١٦/١، وما يحتمل الشعر من الضرورة، ٧٦ وما بعدها، وضرائر الشعر، لابن عصفور، ٥٣ وما بعدها.

من ذلك قوله:

أَلاَ قُـلْ لِهنْـدٍ: (إِحْـرَجـي) وتَـأَثَّمـي ... وَلا تَقْتُلِينـي، لاَ يَحِـلُّ لَكُـمْ دَمِـي[1]

وقوله:

وَلَقَــدْ زَادَ فُـــؤَادِي حَـــزَنــاً ... قَـوْلُها لـي: (إِرْعَ) سِـرِّي يـا عُمَـرْ[2]

أما العَرْجيّ فقطعها ستَّ مرَّاتٍ فحسب. وهذا كله في حكم النَّدرة والشذوذ، اللذين لا يمكن عدَّهما قاعدة، أو أمراً يُسْتَنْتَجُ منه حكم كحكم رابين.

أما قوله: إن الحجازيين لم يكونوا يقطعون همزة الوصل في (ألـ)، فليس بصحيح، فقد قطعها العَرْجيُّ في قوله:

عُــوجـا خَليلــيَّ علـى المَحْضَـرِ ... (ألـرَّبْـعِ) مِـنْ سَـلاَّمَـةَ المُقْفِـرِ[3]

وقطعها ابن قيس الرقيات في قوله:

قَـالَـتْ كَثِيـرَةُ لـي قَـدْ كَبِـرْتَ ... ومـا بِـكَ (أَلْيَـوْمَ) مِـنْ دَاهِمَـهْ[4]

وهي المرة الوحيدة التي قطع فيها همزة وصل.

وقطعها أبو طالب في قوله:

وَكُنْتُـمْ حَـدِيثـاً حِطْـبَ قِـدْرٍ وأنتُـمُ ... (أَلآنَ) حِطـابُ أَقْـدُرٍ ومَـرَاجِـلِ[5]

وقال العرجيُّ مرة أخرى:

لَحَلْفَـــةٌ بَـــرَّةٌ (ألله) يَعْلَمُهــا ... وَهَـلْ عَلـيَّ سَبيـلٌ بَعْـدَ مَجْهُـودِي[6]

---

(١) ديوانه، ٩٥.
(٢) السابق، ١٤٤.
(٣) ديوانه، ١٧٩.
(٤) ديوانه، ١٠١.
(٥) سيرة ابن هشام، ١/٢٩٧.
(٦) ديوانه ١٦٠.

وقال ثابت بن عبد الله بن الزبير:

لمَّـا رَأَيْـتُ أنَّهـا إحْـدى الإحَـدْ وَبَـرَقَ المَـوْتُ لنـا ثُـمَّ رَعَـدْ
أمَّمْـتُ هـذا (أَلخَلِيفَـةَ) الأَسَـدْ[1]

وقطعها حسان بن ثابت في قوله الشهير:

لتَسْمَعُـنَّ وَشِيكـاً فـي دِيَـارِكُـمُ (ألله) أَكْبَـرُ يَـا ثَـارَاتِ عُثْمـانَـا[2]

وأمية بن أبي الصلت ـ وهو ثقفي من الطائف ـ:

مَـنْ لَـمْ يَمُـتْ عِبْطَـةً يَمُـتْ هَـرَمـاً (أَلْمَـوْتُ) كَـأْسٌ والمَـرْءُ ذَائِقُهـا[3]

وليس الحجازيون ولا غيرُ الحجازيِّين جاهلين الصواب، ولا محاكين لغةً لم يألفوها، لكنها الضرورة التي تُخْرِجُ الشاعر عن اللغة.

تسهيل الهمز المفرد في الوقف

أما في الوقف، فالتسهيل يخص الهمزة المتطرفة في آخر الكلمة. وهي إمَّا أن يكون ما قبلها متحرِّكاً، وتسهيلها إبدالُها من جنس حركة ما قبلها، نحو (قَرَا)، أو ساكناً وتسهيلها نقل حركتها إلى الساكن وحذفها، ثم الوقوف عليه بالسكون، ما لم تكن هي مُنَوَّنةً، فإنها تبدل حينئذ ألفاً، نحو (قَرَأْتُ جُزاً)[4].

وللعرب المحققين مذاهب في الوقف، بعضها لا يحقق الهمز، بل يقلبه حرف علة يجانس حركة الهمزة المتطرفة[5].

---

(١) جمهرة نسب قريش، ١/ ٨٢.
(٢) ضرائر الشعر، لابن عصفور، ٥٣، وما يحتمل الشعر من الضرورة، ٧٦.
(٣) ضرائر الشعر، للقزاز، ١١٨.
(٤) شرح الشافية، ٢/ ٣١٤، وهمع الهوامع، ٦/ ٢١٤.
(٥) شرح الشافية، ٢/ ٣١٢ وما بعدها.

ويمثِّل حمزة في الوقف على الهمز المتطرف لغة قريش، يوافقه هشام عن ابن عامر، وطائفة أخرى من غير القراء العشرة، منهم حمران بن أعين، وطلحة بن مصرف، وجعفر بن محمد الصادق، وسليمان بن مهران الأعمش، في أحد وجهيه، وسلام بن سليمان الطويل[1].

الهمــز المــزدوج

المراد بالهمز المزدوج الهمزتان المتجاورتان. وهما نوعان: متجاورتان في كلمة واحدة، ومتجاورتان في كلمتين. والقراء والنحويون مختلفون شيئاً قليلاً في الحد بين الهمزتين في كلمة والهمزتين في كلمتين. فأهل النحو ـ فيما يبدو ـ يعدُّون همزة الاستفهام كلمة، ولذلك يعدون الهمزتين في ﴿ ءَأَنتَ ﴾ ونحوه همزتين في كلمتين[2]، وهما عند القراء في كلمة واحدة[3]. وربما كان القراء أدق من النحويين، إذ لا يستوي حال الهمزتين في المثال السابق، وحالهما في ﴿ جَآءَ أَمْرُنَا ﴾، مثلاً؛ فالأولى من هاتين جزء من كلمة، وحركتها لا تلزم صورة إعرابية واحدة، بعكس همزة الاستفهام التي تلزم الفتحة، وهي ـ بعد ـ ليست جزءاً من كلمة تسبقها. ولعل النحويين ينظرون إلى أنها ليست من بنية الكلمة المتصلة بها، ولها معنى مستقل، فرأوا أنها في حكم الكلمة المنفصلة لذلك.

والهمزتان في كلمة واحدة اللتان ليست أولاهما للاستفهام، لا إشكال فيهما، فالعرب كلهم على إبدال الثانية منهما حرف لين من جنس حركة الأولى، فيقولون (أُوَاخِذُ) و(أَيِنُّ)[4]، مضارع (آخَذَ) و (أَنَّ).

---

(١) إتحاف، ١/ ٢٢٥ وما بعدها، والنشر، ١/ ٢٣٠ وما بعدها، والرعاية، ١٥٢.
(٢) انظر: الكتاب، ٣/ ٥٤٨ ـ ٥٥٠.
(٣) انظر: اتحاف، ١/ ١٧٧، والنشر، ١/ ٣٦٣.
(٤) الكتاب، ٣/ ٥٥٢، والخصائص، ١/ ١٨١، وشرح الشافية، ٣/ ٥٧.

أما اللتان تكون أولاهما للاستفهام فمذهب قريش فيهما تحقيق الأولى وتسهيل الثانية بين بين، يوافقهم بنو سعد بن بكر وكنانة[1]. وهذه هي أجود اللغات في هذا النوع من الهمزتين[2]. وقد قرأ على لغتهم ابن كثير ورُوَيْس عن يعقوب[3]. وذكر النحاس أن قراءة أهل المدينة وقراءة أبي عمرو والأعمش توافق لغة قريش[4]. ولعل مراده بقراءة أهل المدينة أحد وجهين مرويين عن ورش في هاتين الهمزتين، هو تحقيق الأولى منهما وتسهيل الثانية[5]. أما أبو عمرو فإن الموجود في كتب القراءات من مذهبه تحقيق الأولى وتسهيل الثانية بين بين مع إدخال ألف بينهما[6]. وأما الأعمش، فإنه يحققهما معاً[7].

ولعل النحاس يشير إلى قراءة لأبي عمرو والأعمش اندثرت ولم يبقَ لها وجود في الكتب التي بين أيدينا اليوم، كما اندثر كثير من القراءات.

أما الهمزتان من كلمتين فلغة قريش تسهيلهما معاً[8].

وتسهيل الهمزتين معاً لم تُعْنَ كتب اللغة بتفصيله كثيراً، لكن يمكن الاستنتاج من الأمثلة التي ضرب له سيبويه ـ وهي قليلة ـ أن كلتيهما تسهل بحسب حركتها وحركة ما قبلها، كما تقدَّم في الهمز المفرد.

فإذا سكنت الأولى منهما أُبْدِلَت حرفَ لين من جنس الحركة التي قبلها، وإذا تقدم على الثانية سكونٌ نُقِلَتْ حركتها إلى الحرف الساكن وحُذِفَتْ، نحو (أَقْرِىءْ أَبَاكَ السَّلامَ)، تصيران بعد تسهيلهما معاً (أَقْرِيبَاكَ السلام)[9].

---

(١) إعراب القرآن، ١/ ١٨٤.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) الإقناع، ١/ ٣٦١، والنشر، ١/ ٣٦٣، وإتحاف، ١/ ١٧٨.

(٤) إعراب القرآن، ١/ ١٨٤.

(٥) النشر، ١/ ٣٦٣، وإتحاف، ١/ ١٧٨، والإقناع، ١/ ٣٦١.

(٦) النشر، ١/ ٣٦٣، وإتحاف، ١/ ١٧٨.

(٧) إتحاف، ١/ ١٧٨.

(٨) المحكم في نقط المصاحف، ٨ وما بعدها.

(٩) الكتاب، ٣/ ٥٥٠.

وتسهيل الهمزتين في (اقرأ آيةً) يكون بإبدال الأولى ألفاً؛ لسكونها وانفتاح ما قبلها، وتسهيل الثانية بَيْنَ بَيْنَ، لأنها وقعت بعد ألف، كما سُهِّلَتْ همزة (هناءة)[(١)].

وقد ذكر أبو عمرو الداني أن تسهيل هاتين الهمزتين معاً قراءة أبي جعفر[(٢)]. لكن كتب القراءات الموجودة بين أيدينا اليوم لا يرد فيها تسهيل الهمزتين معاً، وما ورد فيها من قراءة أبي جعفر تسهيل إحداهما فقط. فإذا اتَّفقتا في الحركات سهَّل الثانية، وإذا اختلفتا أبدل الثانية واواً، إن كانت مفتوحةً بعد ضم، وياءً إن كانت مفتوحة بعد كسر، ويسهلها بين بين فيما عدا ذلك. أمَّا الأولى فمُحقَّقَة على كل حال[(٣)].

وقول سيبويه: «وأمَّا أهل الحجاز فيخففون الهمزتين؛ لأنه لو لم تكن إلاَّ واحدةً لخُفِّفَتْ»[(٤)]. وتخصيص أبي عمرو الداني لعموم الحجاز بقريش يؤكِّد ما سلف في صدر هذا الموضوع من أن ما عُنِيَ به اللغويُّون من التسهيل تسهيل قريش غالباً.

ويبدو أن أكثر العرب يستثقلون الهمزتين إذا اجتمعتا، ولذلك كانوا يلجأون إلى تخفيف إحداهما. قال سيبويه: «واعلم أن الهمزتين إذا التقتا وكانت كلُّ واحدة منهما من كلمة فإن أهل التحقيق يخفِّفون إحداهما... فليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتُحَقَّقَا»[(٥)]. وقال أبو حاتم: «واجتماع الهمزتين غير مأخوذ به ولا مفلح»[(٦)]. وقال النحاس: «والجمع بين همزتين في حرفين بعيد، فأما في حرف واحد فلا يجوز ألبتة، إلا بتخفيف آدم وآخر»[(٧)]. وقال ابن جنِّي: «ومن شاذِّ الهمز ـ عندنا ـ قراءةُ الكسائي (أَئِمَّة) بالتحقيق فيهما، فالهمزتان لا تلتقيان في كلمة واحدة، إلا أن تكونا عينين، نحو: سأَّال... فأمَّا التقاؤهما على التحقيق من كلمتين فضعيف ـ عندنا ـ وليس لحناً...

---

(١) المصدر نفسه.
(٢) المحكم، ٨.
(٣) انظر: النشر، ١/ ٣٨٤ ـ ٣٨٨.
(٤) الكتاب، ٣/ ٥٥٠.
(٥) المصدر السابق، ٣/ ٥٤٨ وما بعدها.
(٦) النوادر، ٦٠٦.
(٧) إعراب القرآن، ٣/ ٢٩٧.

ولكنِ التقاؤهما في كلمة واحدة غيرَ عينين لحنٌ»[1].

التسهيـــل والفصاحـــة

ذهب كثير من المُحْدَثِينَ إلى أن الهمزَ أحسنُ من التسهيل وألصق بالفصحى، وأنه كان الأشيعَ في النصوص الفصيحة، ولا سيما القرآن بقراءاته المختلفة[2]. ويرى بعضهم أن كلمة (التحقيق) تعني الحقَّ والصواب، أي إن المحققين أصحُّ لغةً من الذين لا يحققون[3].

ويبالغ بعضهم في تفضيل الهمز على التسهيل فيقول: إن «طريقة البدو في نطقهم كانت مُحَبَّبَة إلى أهل الحاضرة، وكانوا يحاولون نقل تقاليدها إلى لسانهم. ومن ذلك ـ مثلاً ـ نقل ظاهرةِ (الهمز) البدوية إلى ألسنة الفصحاء في شمال الجزيرة، حتى ساد الهمز تقليداً عاماً يحرص عليه أصحاب اللغة في المجال الجِدِّيِّ، وفي المناسبات الأدبية، بعد أن كان تقليداً لَهْجِياً بَدَوِياً»[4].

ويستنتجون من هذا أن «العربية المشتركة التي نعرفها في النصوص الجاهلية لم تقم على لهجة قريش وحدها، أو بعبارة أخرى: ليست لهجة قريش هي هذه العربية المشتركة، على ما ذهب إليه القدماء والمحدثون»[5].

وهذه الآراء متأثرة بفكر المستشرقين الذين يرون أن الهمز كان سمة من سمات اللغة الفصحى، وأن لغة أهل الحجاز تخالف الفصحى، لأنها لم تكن تهمز، وأن الفصحى قامت على اللهجات البدوية الشرقية[6].

---

(١) الخصائص، ٣/١٤٣.

(٢) انظر: اللهجات العربية في القراءات القرآنية، ١٠٥.

(٣) دراسات في فقه اللغة، ٨٠.

(٤) تاريخ القرآن، لعبد الصبور شاهين، ١٧٩، وانظر: فصول في فقه العربية، ٨٢ وما بعدها، و ٢٥٠.

(٥) اللهجات العربية في القراءات القرآنية، ١٠٨.

(٦) اللهجات العربية الغربية القديمة، ٢٦١، و The Oral Tradition. p 117.

كما أنه يَجِدُ في شيوع الهمز ـ اليوم ـ في العربية الفصحى أقوى سندٍ له؛ فقد شاع تحقيق الهمزة حتى ظُنَّ أنه النموذجُ الأعلى للفصاحة.

وقضية اللغة المثالية أو المشتركة وترك العربي لهجته واصطناع تلك في مقامات الجدِّ سيأتي الحديث عنها. أما شيوع الهمز في الفصحى ـ اليوم ـ فلا يقتضي أنه أفصح من التسهيل، ولا أنه كان آثرَ عند الأقدمين؛ لأن الظواهر اللغوية في تطور مستمر، تسود في زمان وتزول في غيره.

وليست السيادة ولا الزوال بعد عصر الاحتجاج مقياسَ فصاحة العربية الجاهلية والعربية في عصور الاحتجاج.

فهذه الكتب المؤلفة في لحن العامة التي ابتدأ اللغويون تأليفها في القرن الثاني، وما زالت تؤلَّف، تحوي من الأساليب والمفردات ما شاع في عصور أصحابها حتى جهل العامةُ الصوابَ فيه، بل جهله العلماء، بل خواصُّ العلماء[(١)]. وما شاع فيها ليس بالفصيح، بل هو بين اللَّحن والرديء والمتروك.

إن مقياس الفصاحة هاهنا هو مقياس الأقدمين من أهل اللغة، الذين عاشروا العرب في عصور الاحتجاج، وسمعوا ما يكثر استعماله في لغتهم وما يقلُّ، وما يستحسنون منها وما يستقبحون. وغاية هذا البحث معرفة ما كان فصيحاً في عصور الاحتجاج.

وإذ كان حكمهم هو المقياس، كان لا بد من معرفة آرائهم في الهمز والتسهيل أيهما أفصح. وقبل التعرُّض إلى ذلك لا بدَّ من مناقشة القول إن الهمز كان أشيع في القراءات من التسهيل. فإنه ـ فيما يبدو ـ قول غير صحيح، فأكثر القراء كانوا من أهل التسهيل، ولم يكن يحقِّق منهم إلا قلَّة. فالمسهِّلون هم: نافع وابن كثير وأبو جعفر وعاصم من روايتي الأعشى والبرجمي، ويعقوب الحضرمي وأبو عمرو وابن محيصن. والباقون هم أهل التحقيق، وهم: حمزة والكسائي وابن عامر وعاصم من غير الطريقين السابقين، أما خلف فقراءته اختيار من قراءة حمزة والكسائي وأبي بكر[(٢)]، وليس له مذهب مستقل. ويلحظ أن المسهلين منهم الحجازي والبصري والكوفي. أما المحققون فهم بعض أهل

(١) وأُلِّفَتْ في أوهام الخواص كتب مستقلة، منها (درة الغواص في أوهام الخواص).
(٢) النشر، ١/١٩١.

الكوفة وقاريء الشام فحسب. وعليه فإن المسهلين أكثر عدداً، وقراءتهم أكثر انتشاراً في العالم الإسلامي. هذا إلى أن حمزة والكسائي وابن عامر (أهل التحقيق) كانوا ـ في بعض العصور ـ لا يُذْكَرون في الكتب المؤلَّفة في القراءات[1].

أما رأي الأقدمين في قراءات أهل التسهيل وأهل التحقيق، فإنهم كانوا ينتقدون قراءات المحققين، ويكرهونها. قال أحمد بن حنبل: «أكره من قراءة حمزة الهمز الشديد والإضجاع»[2]. وقال عنه ابن قتيبة: «هذا إلى نبذه في قراءته مذاهب العرب وأهل الحجاز بإفراطه في الهمز والإشباع وإفحاشه في الإضجاع والإدغام»[3].

ولقد كان المحققون أنفسهم يكرهون التحقيق المفرط، يقول حمزة: «إن لهذا التحقيق منتهىً ينتهي إليه، ثم يكون قبيحاً، مثل البياض، له منتهى ينتهي إليه، وإذا زاد صار بَرَصاً، ومثل الجعودة، لها منتهى تنتهي إليه، فإذا زادت صارت قَطَطاً»[4]. وغاية الهمز عنده رياضة الألسنة، «فإذا أحسنها الرجل سَهَّلها»[5]. ويُثْني على التسهيل هو وتلميذه الكسائيُّ، فيقولان: «ترك الهمز في المحاريب من الأُستاذيَّة»[6].

وكان حمزة ـ كما تقدم ـ يجنح إلى تسهيل الهمز في الوقف، أي إنَّ قراءته لم تكن تلتزم التحقيق على كل حال.

وقال أبو بكر ـ وهو من أهل التحقيق ـ: «كان إمامنا يهمز ﴿مُؤْصَدة﴾ فأشتهي أن أسدَّ أذني إذا سمعته يهمزها»[7]؛ استقباحاً للهمزة.

أما أهل التسهيل فإن منزلتهم عند العلماء عكس منزلة المحققين، فمالكٌ يرى أن قراءة نافع سُنَّة[8]، وأحمد يقول: إن قراءة أبي عمرو أحبُّ القراءات إليه؛ لأنها قراءةٌ

---

(١) السابق، ١/٣٧، وفتح الباري، ١٠/٤٠٦ وما بعدها.
(٢) غاية النهاية، ١/٢٦٣.
(٣) تأويل مشكل القرآن، ٦٠.
(٤) السبعة في القراءات، ٧٧.
(٥) معرفة القراء الكبار، ١/١١٦.
(٦) السابق، ١/١١٥ و ١٢٣.
(٧) الرعاية، ١٤٦ وما بعدها.
(٨) السبعة، ٦٢، وإبراز المعاني، ٥.

قريش وقراءةَ الفصحاء[١]. وقال ابن تيمية: «أكثر العلماء الأئمة الذين أدركوا قراءة حمزةَ، كسفيان بن عيينة، وأحمد بن حنبل، وبشر بن الحارث، وغيرهم، يختارون قراءة أبي جعفر بن القعقاع، وشيبة بن نصاح المدنيين، وقراءةَ البصريين كشيوخ يعقوب وغيرهم، على قراءة حمزةَ والكسائي»[٢]. وروى ابن رشد أن العمل بقرطبة قديماً كان جارياً على ألا يقرأ الإمام في الصلاة في الجامع إلا برواية وَرْش؛ لأنها تتبع تسهيل الهمز، وهو لغة رسول الله ﷺ[٣].

وبيِّنٌ أن سبب تفضيل العلماء لقراءة هؤلاء موافقتها لقراءة قريش ولغتها، وسبب كراهيتهم لقراءة أولئك مخالفتُها إياها. وتسهيلُ الهمز من لغة قريش ومن قراءتهم.

وقد رويت في كراهية الهمز أحاديث وأخبار كثيرة، منها الحديث «ما همزَ رسولُ الله ﷺ ولا أبو بكرٍ ولا عمرُ ولا الخلفاء، وإنما الهمز بدعة ابتدعوها مِنْ بعدهم»[٤]. وإن كان هذا الحديث ضعيفاً عند أئمة الحديث[٥]. لكن أخباراً كثيرة تؤيده وتنطق بفحواه، منها حديث ابن مسعود أن معاذاً قرأ على رسول الله ﷺ فهمز، فقال له: «اقرأ يا معاذ ولا تهمز»[٦]. وروى عبد الوارث قال: «كان أبو عمرو لا يهمز في الصلاة فسألته عن ذلك فقال: أخذتُ القراءة عن مجاهد عن ابن عباس عن أُبيٍّ بن كعب عن النبي ﷺ»[٧].

وقد حافظ أهل المدينة على التسهيل زمناً طويلاً متأسِّين بقراءة رسول الله ﷺ وكان أوَّل همز همزوه: ﴿ مُسْتَهْزِءُونَ ﴾ و ﴿ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾، همزهما ابن جندب[٨].

وكان كبار أئمتهم ـ كجعفر بن محمد الصادق وأبيه ـ يكرهون الهمز في القرآن[٩].

---

(١) إبراز، ٥.
(٢) النشر، ١/ ٣٩.
(٣) البيان والتحصيل، ١/ ٣٥٨.
(٤) النشر، ١/ ٤٢٩.
(٥) المصدر نفسه.
(٦) تاريخ بغداد، ٢/ ٣٣٩، وكنز العمال، ١/ ٦١١.
(٧) الحروف، للمزني، ١٣٠.
(٨) معرفة القراء الكبار، ١/ ٨١، وكتاب السبعة، ٦٠.
(٩) غريب الحديث، لابن قتيبة، ٢/ ٦٣٣.

وكانوا يقفون بالمرصاد لمن يهمز بالمدينة لأنهم يرون أنّه خارج على سنَّة رسول الله ﷺ، كما يُرْوى في قصة حَجِّ الكسائي مع المهديِّ وقدومه المدينة، فقدَّمه المهدي يصلِّي بالناس، فهمز، فأنكروا عليه وقالوا: «يَنْبُرُ في مسجد النبيِّ بالقرآن، كأنه يُنْشِدُ الشعر»[1].

وقال الإمام مالك ـ وهو مدني ـ لما سئل عن النبر في القرآن في الصلاة: «إني لأكرهه وما يعجبنني»[2].

ومن أطرف ما رُوِيَ عنهم في كراهية الهمز ما روى حماد بن زيد قال: «رأيت رجلاً يَسْتعْدي على رجل بالمدينة فقلت له: ما تريد منه؟ قال: إنه يَتَهَدَّد القرآن، قال: فإذا المطلوب رجلٌ إذا قرأ يهمز»[3].

والناظر في حديث اللغويين وعلماء القراءات يرى أنهم يفضلون مذهب التسهيل على مذهب التحقيق، فهم يصفون الهمزة بأنها كريهة تجري مجرى التهوُّع والسعلة، وأنها تسهل لتجنب الصفات الكريهة[4]. وعَدُّوا الجمع بين الهمزتين من كلمة لحناً والجمع بينهما في كلمتين مستقبحاً، وفضَّلوا مذهب قريش في تسهيل الثانية من الهمزتين من كلمة ـ، كما مرَّ آنفاً ـ. وقالوا: إن «لغة أكثر العرب الذين هم أهل الجزالة والفصاحة تَرْكُ الهمزة الساكنة في الدَّرج والمتحركة في السَّكْت»[5]. ويرى ابن درستويه أن أكثر فصحاء العرب يتكلمون بالنقل إذا سكن ما قبل الهمزة، ولذلك يفضل حذف الهمزة من الكتابة إذا سكن ما قبلها إلا أن يكون ألفاً[6].

ويصف مكي بن أبي طالب الهمزَ المثاليَّ في القراءة فيقول: «فيجب على القارىء ألاَّ يتكلَّف في الهمزة ما يقبح من ظهور شدَّة النَّبْر بنبرة الصَّوت، وأن يلفظ مع النَّفَس لفظاً

---

(١) غريب الحديث، لابن قتيبة، ٢/ ٦٣٣، وانظر: النهاية، ٥/ ٧.
(٢) البيان والتحصيل، ١/ ٣٥٨.
(٣) الرعاية، ١٤٦.
(٤) انظر: الرعاية، ١٣٣ وما بعدها. وإعراب القرآن، ١/ ١٨٥، وشرح الشافية، ٣/ ٣١، وإبراز المعاني، ٩٤، وإملاء ما من به الرحمن، ١/ ١٤، وشرح المفصل، ٩/ ١٠٧.
(٥) إبراز المعاني، ١٢٢، والنشر، ١/ ٤٢٩.
(٦) كتاب الكتاب، ٣٢.

سهلاً»[1].

ولا يخفى أن الهمز الذي يجري معه النَّفَس هو الهمز المسهَّل بَيْنَ بَيْنَ أو المُبْدَل؛ لأن الهمزة المحققة لا يجري معها النَّفَس، بل ينحبس انحباساً تامّاً وتنغلق الأوتار، كما تقدم. أما الهمزة المسهلة بين بين فتنفرج عندها الأوتار ويجري النَّفَس. وأما المبدلة فتغدو حرف علَّةٍ بحتاً يجري معه النَّفَس أكثر من جريانه مع المسهَّلة بين بين، وليست له نَبْرة.

فالقراءة المثالية عند العلماء إذن هي تلك التي تراعي النطق القرشيَّ للهمز، فتسهِّله، أمَّا القراءة التي تحقِّقُ وتحرص على النبر فقراءة مرغوب عنها.

إن القرَّاء واللُّغويِّين متفقون على تفضيل مذهب التسهيل على التحقيق في اللغة وفي القراءة، كما أن مذهب التسهيل كان أكثر انتشاراً من مذهب التحقيق، بعكس ما يقول الباحثون المحدثون. حقّاً أن مذهب التسهيل في القراءات قد ذهب بعضه، ولذلك لم نَرَ في القراءات التي بين أيدينا قارئاً يمثِّل لغة قريش في التسهيل تمثيلاً كاملاً، ويلتزمه التزاماً تامّاً. لكن ذهابه لا يقلِّلُ من فصاحة التسهيل، كما لا يرفع التحقيق عليه؛ لأن ذهاب القراءة أو بقاءها له أسباب تخرج عن الفصاحة أو عدمها، شأنه شأن سيادة الظاهرة وزوالها. فقراءة حفص أَذْيَعُ القراءات في العالم الإسلامي ـ اليوم ـ، ولم تكن كذلك من قبل، وهي تلتزم تحقيق الهمزة في القرآن كلِّه، إلا في كلمتين: ﴿ هُزُوًا ﴾ و﴿ كُفُوًا ﴾. وتلزم تحقيق الهمزتين إلا في ﴿ ءَا۬عْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ ﴾[2]، مع ما في ذلك من الكراهية عند أهل اللغة. وما ذهب من القراءات أكثر مما بقي، كما قال مكِّيٌّ: «وقد ذكر الناس من الأئمة في كتبهم أكثر من سبعين ممن هو أعلى رتبةً وأجل قدراً من هؤلاء السبعة»[3]. ولكن هؤلاء السبعين لا وجود لقراءة أكثرهم اليوم، مع أن قراءة الباقين ليست أرفع قدراً من تلك الذاهبة.

وثَمَّ دليل آخر على أن التسهيل كان هو المذهب المختار عند جميع اللغويين

(١) الرعاية، ١٤٦.
(٢) إتحاف، ١/ ١٨١.
(٣) النشر، ١/ ٣٧.

والأدباء والعلماء، هو رسم الهمزة في كتب التراث وفي القرآن الكريم، فإن صورتها تكاد لا تظهر في شيء من الرسم العربي القديم. وكان ذلك متعمداً من قبل الكُتَّاب؛ لأن التسهيل كان هو المُتَّبع، كما قال الداني: «أَكْثَرُ الرَّسْم ورد على التخفيف؛ والسبب في ذلك كونه لغة الذين وَلُوا نسخ المصاحف زَمَنَ عثمان ـ رحمه الله ـ وهم قريش؛ فلذلك ورد تصوير أكثر الهمز على التسهيل، (إذ هو المستقرُّ في طباعهم والجاري على ألسنتهم)»[1].

وقد يُعْتَرَضُ هذا القول بأنَّ عدم ظهورها في الرسم القديم سببه تقاليد الكتابة القديمة وعدم نُضْجِ الخط. لكن ابن جنِّي ينفي هذا الاعتراض بأنَّ الألف نفسها هي صورة الهمزة الحقيقية، وإنما كُتِبَتْ واواً مرَّة وياءً أخرى «على مذهب أهل الحجاز في التخفيف»، ولو أُرِيدَ تحقيقها لوجب أن تُكْتَبَ ألفاً على كلِّ حال[2]. ويستدلُّ على ذلك بأنها إذا وقعت موقعاً لا يصح فيه تسهيلها «لم يجز أن تُكْتَبَ إلا ألفاً، مفتوحةً أو مضمومةً أو مكسورةً، وذلك إذا وقعت أولاً»، نحو: إبراهيم وإسماعيل[3]. ويَحْتَجُّ بحُجَّة أخرى هي أنه وجد في بعض المصاحف ﴿يَسْتَهْزِأُونَ﴾ بالألف قبل الواو، و ﴿وإنْ مِنْ شَيْأ إلاَّ يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ﴾ بالألف بعد الياء، «وإنما ذلك لتوكيد التحقيق»[4].

ونحو هذا ما قال ابن درستويه من وجوب كتابة الهمزة إذا كانت أولاً على صورة الألف كائناً ما كان أمرها؛ لأنها لا يلحقها التسهيل[5].

ويؤيدْه أن الخليل بن أحمد قد اخترع للهمزة رمزاً مستقلاً في وقت مبكِّر، هو رأس العين، يُوضَع فوق الألف أو الياء أو الواو، على حسب ما يقتضيه الرسم[6]. ولكن رسم الهمز ظل على طريقة الرسم الموضوع على لغة أهل الحجاز؛ لأن التسهيل هو المتَّبع في اللغة الفصحى، كما يتجلَّى في كتب التُّراث. ولو كان الكُتَّاب والأدباء يحققون الهمزة

---

(١) المحكم، ١٥١، وانظر: النشر، ١/٤٤٦.
(٢) سر صناعة الإعراب، ١/٤١.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) سر صناعة الإعراب، ١/٤٢.
(٥) كتاب الكتّاب، ٢٧.
(٦) تاريخ الأدب أو حياة اللغة العربية، ٧٦.

ولا ينقصهم إلا الرمز، لوجد رمز الخليل مكانه في كتبهم، ثم لظهر في مخطوطات التراث، كما ظهر في القراءات التي مال أصحابها إلى التحقيق، فنقطوا الهمزات في مصاحفهم.

أما ما يُروى عن عيسى بن عمر: «لا آخذ من لغة تميم إلاَّ النَّبر»، فإن عيسى بن عمر كان صاحب تقعير في الكلام، يَرْكَبُ منه كُلَّ صَعْب[1]. وتحقيق الهمز من صعب الكلام الذي تُراضُ به الألسنة، ولذلك استثناه. على أن استثناءه الهمز من لغة تميم ليس فيه ما يدل على استحسانه أو تفضيله على التسهيل. ولم يكن عيسى بن عمر هو المتقعِّر الوحيد الذي يستحسن الهمز، فقد كان غيره ممَّن يَنْحُوَن نَحْوَهُ في التكلُّف والتشدُّق يتكلَّفونه، لكنَّ صنيعهم كان مستقبحاً ومذموماً عند الأدباء. فقد كان محمد بن أبي المُؤَمَّلِ مثل عيسى، فعابه الجاحظ، فقال: «وكان ضخماً جهير الصَّوت، صاحب تَقْعِيرٍ وتَفْخيمٍ وتشديدٍ وهمزٍ وجزم»[2].

---

(١) انظر: طبقات النحويين واللغويين، ٤١، وخزانة الأدب، ١/١١٦.

(٢) البخلاء، ١/١٧٦.

الفتـــح والإمـــالة

الإمالة هي أن يُنْحَى بالفتحة نحو الكسر وبالألف نحو الياء[1]، والفتح ضدُّها. ويقسمه اللغويون إلى قسمين: فتح متوسط وفتح شديد. فالشديد هو نهاية فتح المتكلم فاه بالألف، وليس هذا من طباع العربية، بل هو من خصائص لغة عجم فارس وخراسان. وهو محرَّم في قراءة القرآن. أما المتوسط فبين الفتح الشديد والإمالة المتوسطة. وهو الذي يعني القراء واللغويون حين يتحدثون عن الفتح[2].

وله أسماء أخرى، كالترقيق والتفخيم والنَّصْب[3]. وتتفق المصادر على أن الفتح لغة أهل الحجاز، والإمالة لغيرهم[4]. إلا أن بعضها نَسَبَ إليهم إمالةَ كلماتٍ قليلة، نسبةً فيها شيءٌ من الغموض وعدم التحديد. إذ يعممها أحياناً على أهل الحجاز، وأحياناً يخص بها بعضهم من غير أن يسميه.

قال سيبويه: «وممَّا يُميلون ألفه، كلُّ شيءٍ كان من بنات الياء والواو، ممَّا هما فيه عين، إذا كان أوَّلُ (فَعَلْت) مكسوراً... وهي لغة (لبعض أهل الحجاز). فأما العامَّة فلا يُميلون... وبَلَغَنَا عن ابن أبي إسحاق أنه سمع كُثَيِّر عزَّة يقول: صار[5] بمكان كذا وكذا»[6].

لكن الفراء يخالف هذا فيقول: إن أهل الحجاز «يفتحون ما كان مثلَ شاء وخاف وجاء

---

(١) النشر، ٢/ ٣٠، وارتشاف الضرب، ١/ ٢٣٨، وإتحاف، ١/ ٢٤٧.

(٢) إبراز المعاني، ١٥٢، والنشر، ٢/ ٢٩ وما بعدها.

(٣) النشر، ٢/ ٣٠، وإتحاف، ١/ ٢٤٧.

(٤) انظر: الكتاب، ٤/ ١١٨، وشرح الشافية، ٣/ ٤، وهمع الهوامع، ٦/ ١٨٤، والنشر، ٢/ ٣٠، وارتشاف الضرب، ١/ ٢٣٨، وإتحاف، ١/ ٢٤٧.

(٥) النقطة التي تحت الألف تعني أنها ممالة.

(٦) الكتاب، ٤/ ١٢٠.

وكاد، وما كان من ذوات الياء والواو...»[1]، ويوافقه أبو حيان الأندلسي في (البحر)[2]، لكنه في (ارتشاف الضرب) يذكر قولاً قريباً من قول سيبويه[3].

وذكر عبد الله بن داود الحربي عن أبي عمرو أنَّ الإمالة في (الناس)، في موضع الخفض لغةُ أهل الحجاز[4].

وقد يبدو أن بين هذه الأقوال تناقضاً، لكنه تناقضٌ ظاهري فحسب؛ لأن مدلول الحجاز عند من ينسب الإمالة إليه، غير مدلوله عند من ينفيها عنه.

مدلول الحجاز عند الفرَّاء وأبي حيان في قوله الأول ـ قريش ومن يوافقها من أهل الحجاز، وهؤلاء لا يُميلون هذه الأفعال. أمَّا مدلوله عند سيبويه فمدلول إقليمي، وفي ذكره لسماع ابن أبي إسحاق من كُثَيِّر إمالة (صار)، بعد قوله «إن الإمالة لبعض أهل الحجاز»، تحديد لهذا البعض. فكُثَيِّر خُزَاعيٌّ، وخُزَاعَةُ قبيلة حجازيَّة، وإمالته تعني أن قومه يُميلون، فهم إذن المقصودون ببعض أهل الحجاز. ويقال عن إمالة (الناس) في الجر، ما يقال عن إمالة الأفعال الجُوف.

أما قول ابن الأنباري: «والإمالة تختص بلغة أهل الحجاز ومن جاورهم من بني تميم»[5]، فإنه لا يريد بأهل الحجاز قريشاً، بل يريد بعض بطون قيس التي كانت تقيم في إقليم الحجاز أو قريباً منه. ولو أراد قريشاً ما استقام كلامه؛ لأنَّ بني تميم لم تكن تجاور قريشاً، بل كانت تفصل بينهما قبائل عدة وأرض فسيحة. قريشٌ في مكة وأدنى تميم إليها يسكنون في عالية نجد. ويؤيد هذا أن هوزان من قيس، وقيس إحدى القبائل التي تُنْسَبُ إليها الإمالة: رُوِيَ: «أنه سمع رسول الله ﷺ يقرأ ﴿**يا يحيى**﴾ فقيل له: يا رسول الله، تميل وليس هي لغة قريش؟ فقال: هي لغة الأخوال من سعد»[6]. وبنو سعد بطن من بطون هوازن.

---

(١) شرح المفصل، ٩/ ٥٤.
(٢) ١/ ٥٩.
(٣) ١/ ٢٤٣.
(٤) إبراز المعاني، ١٧٣، والنشر، ٢/ ٦٣.
(٥) أسرار العربية، ٤٠٦.
(٦) الإتقان، ١/ ١٣٠.

وثمة أدلة على أن قريشاً لم تكن تُميل هذه الأفعال ولا غيرها، منها هذا الحديث ومنها قول أبي حيان: إنَّ الفتح في (الهُدَى) لقريش والإمالة لتميم[1]. ومنها أن قريشاً كانت تُفَخِّم الألف في بعض الكلمات، كالصَّلاة والزَّكاة والحياة، وتفخيم الألف نقيض الإمالة؛ لأن في صوته فخامةً تباين رقَّة صوت الألف الممالة. وقد فطن ابن يعيش لذلك حين قال: «وأما ألف الإمالة فَتُسَمَّى ألف التَّرخيم؛ لأن الترخيم تليين الصوت ونقصان الجَهْر فيه، وهي بالضدِّ من ألف التفخيم، لأنَّك تَنْحُو بها نحو الياء، وألف التَّفخيم تَنْحُو بها نحو الواو»[2]. كما فطن له مكي بن أبي طالب، وقال: إن الذي دعاهم إلى تفخيهما «إرادة نفْي جواز الإمالة فيها»[3].

ثم إنَّ قراءة القراء الذين تلقَّوا القرآن عن قريش ليست فيها إمالة. فابن كثير وأبو جعفر وابن محيصن ليس في قراءتهم إمالة ألبتَّة. أما نافع فإمالته قليلة، وأكثرها من طريق الأزرق عن ورش، وليست إمالةً كبرى، بل تقليل[4]. أما صاحب إمالة الأفعال الجُوف فحمزة الزيَّات الكوفي[5]، الذي تنتهي قراءته إلى ابن مسعود[6].

ولو كانت قريش تُميل هذه الأفعال لقرأ بذلك قرَّاء الحجاز، أو بعضهم. وخلاصة القول أنّ قريشاً كانت لغتها الفتح، ولم تكن تُميل في شيء من كلامها، أمّا ما يُنْسَبُ إلى أهل الحجاز أو بعضهم من الإمالة، فالمراد به بعض القبائل الحجازيّة التي كانت تقيم بهذا الإقليم، كخزاعة وسعد بن بكر وغيرهما.

بقي إشكال يحتاج إلى مناقشة، هو: إذا كان الفتح لغة قريش، وبلغتهم كُتِبَ القرآن ـ كما ورد في الأحاديث الصحيحة ـ فَلِمَ كُتِبَ بعض الألفات المُمالة بالياء في القرآن؟.

يرى ابن خلدون أن رسم المصحف وما يظهر فيه من مخالفة ما اقتضته رسوم صناعة

---

(١) البحر، ١/ ٧١.
(٢) شرح المفصل، ١٠/ ١٢٧.
(٣) الرعاية، ١٠٩.
(٤) انظر باب الإمالة في: النشر، ٢/ ٢٩ وما بعدها، وإتحاف، ١/ ٢٤٧ وما بعدها.
(٥) النشر، ٢/ ٥٩، وإتحاف، ١/ ٢٧٩.
(٦) النشر، ١/ ١٦٥.

الخطِّ دليل على حالة الخطِّ في زمن الصحابة، فقد كان بعيداً عن الإتقان والإجادة؛ «لمكان العرب من البداوة والتوحُّش وبُعدهم عن الصنائع»[1]، ويقول: إنَّ مَنْ يَظُنُّ بهم إحكام صناعته، من المُغَفَّلين، ولا يُلْتَفَتُ إلى قوله[2].

وهذا القول إن صدق على رسم كلمات كثيرةٍ في القرآن ـ حيث ترسم الكلمة على صورة تخالف نطقها، وترسم في موضع على صورةٍ تخالف صورتها في موضع آخر ـ لا يصدق على رسم الألفات المنقلبة عن ياء أو واوٍ. فقد رُسِمَتِ المُنقلبة عن ياء بياء، والتُزِمَ فيها ذلك، ورُسِمَتِ المُنقلبة عن واو بألف، إلا أن تكون مُمالة لتناسب ما أُميل قبلها من ذوات الياء في رؤوس الآي، نحو ﴿ وَٱلضُّحَىٰ ۝ وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ ۝ ﴾ [الضحى: ١ ـ ٢]. فالألف في ﴿ وَٱلضُّحَىٰ ۝ ﴾ و ﴿ سَجَىٰ ۝ ﴾ منقلبة عن واو.

ولا يصحُّ أن يعدَّ هذا الحكم المطَّرد في رسم القرآن اتفاقاً. لكن قد يمكن تعليل ذلك بأنهم قصدوا تمييز ما تجوز إمالته من الألفات ممَّا لا تجوز، فرسموا المُمَال بالياء لقرب الإمالة منها، ورسموا ما لا يُمال بالألف على الأصل.

وكتبة المصحف ـ وإنْ أُمِرُوا باتِّباع لغة قريش ـ لم يكونوا غافلين عن وجوه من القراءات أَذِنَ الله فيها لمن يشق عليه غيرُها، ولم يكن القرآن لقريش وحدها. وكانت الإمالةُ من الوجوه الفصيحة، وكان القراء يُسَوُّونَ بينها وبين الفتح[3].

هذا التعليل ممكن، غير أنَّه يُناقض ما يُرَى في الرسم العثماني وغيره من رسوم الكتابة القديمة من عدم التزام طريقة واضحة. وأكبر الظنِّ أن رسم الألفات المنقلبة عن ياء بياءٍ، والمنقلبة عن واو بألف، موروثٌ من خط أهل الحيرة الأُوَّل، وأن هؤلاء كانوا يُميلون الألفات المنقلبة عن ياء إمالة شديدة، فرسموها بالياء لقربها منها، وتركوا التي لا تُمال بالألف، ثمَّ أخذت قريش عنهم صورة رسمهم كما هي من غير أن تُطَوِّرَها أو تراعي فيها خَوَاصَّ لغتها، لعدم معرفتها بالكتابة، ثم ظلَّ الأمر على ذلك حتى زمن الصحابة.

ويُسْتَأْنَسُ لهذا الرأي بما قال أبو حيان عن قراءة العدويِّ (الرِّبَوْ) بالواو، من أنها لغة

---

(١) المقدمة، ٤١٩.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) النشر، ٢/ ٣١، وإبراز المعاني، ١٥٢، والإتقان، ١/ ١٢٠.

الحيرة «ولذلك كتبها أهل الحجاز بالواو؛ لأنهم تعلموا الخط من أهل الحيرة»[1].

وهذا يشبه ما يُرَى في رسم بعض كلمات اللغة الإنجليزية من حروف لا تنطق كالحرف (e) في (have) و (large)، وفي ماضي الأفعال الضعيفة نحو (Loved). فقد كان هذا الحرف يُنْطَقُ به في زمن (تشوسر) فيقال: (هافي) و (لارجي) و (لَفِدْ). ثم بقي الرسم على ذلك ولم يُغَيَّر بتغيُّر النطق[2].

وقد يكون هذا التعليل أصح من تعليل المبرد أن الواو للفرق بين (الربا) و (الزنا) «وكان أولى بالواو لأنه من ربا يربو»[3].

ومهما يكن من شيء فإن الرسم العثماني له طريقته التي ربما لا نهتدي إلى كُنهها، وهو - على كل حال - لم يكن بالغاً من النضج مبلغاً يجعله يفصل بين الأصوات المتقاربة، كالألف الممالة والياء، إضافة إلى ما فيه من حروف كثيرة تُحْذَفُ من كلماتها من غير مسوِّغ ظاهر، كحذف الألف من ﴿ وَإِسْحَٰقَ ﴾ و ﴿ كَلِمَٰتٍ ﴾ و ﴿ ءَايَٰتٍ ﴾، وحروف تكتب ولا تنطق كالألف في ﴿ لَأَاْذْبَحَنَّهُۥٓ ﴾ أي ﴿لأَذْبَحَنَّهُ﴾، وأخرى تُكْتَبُ ويُنْطَقُ غَيْرُها، كالواو في ﴿ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ و﴿ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ و﴿ ٱلْحَيَوٰةَ ﴾.

فإن لم يصحَّ شيء من التعليلات السابقة، فإن رسم الألف بالياء شأنه شأن رسم الألف بالواو في هذه الكلمات.

أكثر العلماء يُسَوِّي بين الفتح والإمالة، من حيث الفصاحة كما تقدم آنفاً، وبعضهم يفضِّل التَّقليل؛ لأنه - كما يقول - يحصل به الغرض من الإمالة «وهو الإعلام بأن أصل الألف ياءٌ، أو التَّنبيه على انقلابها إلى الياء في موضع، أو مشاكلتها للكسر المجاور لها أو الياء»[4]. وهذا التَّفضيل مبناه على الفائدة العلميَّة، لا على الفصاحة اللُّغويَّة.

---

(١) البحر، ٢/ ٣٣٣.

(٢) إعراب القرآن، ١/ ٣٤١.

(٣) انظر: النقد التحليلي لكتاب (في الأدب الجاهلي، ١٩٠)، و English Literature p.31.

(٤) إبراز المعاني، ١٥٢، وانظر: شرح المفصل، ٩/ ٥٤.

ومن العلماء من يرى أن التَّفخيم أعلى وأشهر في فصحاء العرب[1]، وتقدَّم أن بعضهم كره الإضجاع من قراءة حمزة. وطائفة من العلماء تكره الإمالة، وتحتجُّ لكراهيتها بالحديث: «نزل القرآن بالتفخيم»[2]، بيد أنَّ معنى التفخيم هاهنا ليس نقيض الإمالة، بل التَّحريك، ضدُّ التسكين[3]، كما سيأتي.

---

(١) مقدمتان في علوم القرآن، ٢٢٨.
(٢) الإتقان، ١/ ١٢٣.
(٣) المصدر نفسه.

الإظهـــار والإدغـــام

يقسِّم علماء اللغة والقراءات الإدغام إلى قسمين: إدغام كبير، وهو الذي يكون حرفاه المُدْغَمان مُتَحَرِّكيْن، نحو ﴿ سَلَكَكُمْ ﴾، وصغير وهو الذي يَسْكُن فيه أَوَّلُهما[1].

وهو واجب وجائز. فالواجب يكون في الحرفين المِثْلَيْن أو الجنسين اللَّذين يَسْكُن أَوَّلُهما[2]. والحرفان الجنسان هما اللَّذان يتفقان في المخرج ويختلفان في الصِّفات، كالتَّاء والطَّاء والدَّال[3].

والذي تُعْنَى به كُتُبُ اللغة والقراءات ـ عادةً ـ هو الإدغام الجائز، وهو الذي يكون في الحرفين المتقاربين، كالذَّال والتَّاء، والدَّال والزَّاي... إلخ[4]. لأنَّ الواجب تتَّفقُ على إدغامه اللُّغات كما يتفق عليه القُرَّاء، أمَّا الجائز فهو الذي يقع فيه الخلاف.

ولم تُبيِّن كتب اللُّغة لغات القبائل في الإدغام، وإنَّما اكتفت بشرح أحواله وتفصيلها. وإن كان بعضها يشير إشارات قليلة إلى مواضع منه تدغمها قبائل دون أخرى.

ويمكن أن يُسْتَشَفَّ من هذه الإشارات أن أهل الحجاز هم أصحاب الإظهار، وأن الإدغام لغيرهم.

فقد ذكر سيبويه أنَّ إظهار المثلين المتحرِّكين «عربيٌّ جيِّد حجازيٌّ»[5]، وكذلك

---

(١) النشر، ١/ ٢٧٤ وما بعدها.

(٢) السابق، ٢/ ١٩، وشرح المفصل، ١٠/ ١٢١، وتقريب المقرب، ٩٠، وإبراز المعاني، ١٤٤، والإتقان، ١/ ١٢٦.

(٣) نهاية القول المفيد، ١٠٧.

(٤) النشر، ٢/ ٢ وما بعدها.

(٥) الكتاب، ٤/ ٤٣٧.

قال أبو حيَّان[1]. وقال: إن إدغام التاء في الدال في (وتد) لغة تميم، والإظهار لغة الحجازيِّين[2].

كما ذكر سيبويه أن أهل الحجاز يُظْهرون اللام السَّاكنة قبل الرَّاء في نحو (هل رأيت)[3]، وإن كان مدلول الحجاز هاهنا ربما لا يخصُّ قريشاً؛ لأنَّ القرَّاء كلَّهم على إدغام اللاَّم في الراء، نحو ﴿كلاَّ بَل رَّانَ﴾ و ﴿قُل رَّبِّ﴾.

ونسبة الإظهار إلى لغة قريش هي اللائقة بها، المُتَّسِقَة مع خصائصها التي تتَّسم بالوضوح وتمييز الحروف بعضها من بعض، وإعطائها حقَّها من المخارج والصِّفات غير مشوبة بغيرها، على حين تَمِيلُ القبائل الأخرى إلى مزجها وتقريب بعضها من بعض.

والإدغام الجائز قليل في القرآن، وأكثر ما فيه منه من باب الإدغام الصَّغير، وهو خاصٌّ بالحروف المتقاربة المخارج. وأكثر ذلك وروداً فيه إدغام ذال (إذْ)، ودال (قَدْ)، وتاء التأنيث، ولام (هلْ وبَلْ) فيما يقاربها[4]. هذا إلى حروف أخرى في كلمات بعينها قليلة في القرآن، كالباء في الفاء، والباء في الميم، والفاء في الباء، والراء في اللام، واللام في الذال، والدال في الثاء، والثاء في الذال، والذال في التاء، والثاء في التاء، والدال في الذال، نحو «﴿وإنْ تَعْجَب فَّعَجَبٌ﴾ و ﴿يُعَذِّب مَّنْ﴾ و ﴿ارْكَب مَّعَنَا﴾ و ﴿نَخْسِف بِّهِمُ﴾ و ﴿اصْطَبِر لِّعِبَادَتِهِ﴾... إلخ[5].

وليس كلُّ القرَّاء يدغم هذه الحروف، بل ربَّما لا يدغم بعضهم منها إلاَّ النَّزْر اليسير، وأقلهم إدغاماً أبو جعفر وابن كثير ويعقوب وعاصمٌ ونافع. وأكثرهم إدغاماً بلا منازع أبو عمرو الذي اختصَّ بباب الإدغام الكبير دون سائر القراء[6]، يليه الكوفيون وابن عامر.

فابن كثير وأبو جعفر ويعقوب لم يدغموا إلا في ثلاث كلمات، وربَّما كان لهم فيها وجه

---

(١) تقريب المقرب، ٩٠.
(٢) ارتشاف الضرب، ١/١٦٨.
(٣) الكتاب، ٤/٤٥٧.
(٤) النشر، ٢/٢.
(٥) السابق، ٢/٨ ـ ١٧.
(٦) السابق، ١/٢٧٥.

آخر. أدغموا الذال في التاء في ﴿ ٱتَّخَذتُّمُ ﴾[1]، وأدغم ابن كثير الباء في الميم في ﴿ يُعَذِّب مَّن يَشَآءُ ﴾[2]، وفي ﴿ ٱرْكَب مَّعَنَا ﴾[3] بخلافٍ عنه، أما أبو جعفر فيُدْغِمُ الذال في التاء في ﴿ عُذتُّ بِرَبِّي ﴾[4]، والثاء في التاء في ﴿ لَبِثتُّمْ ﴾ و﴿ لَبِثتُّ ﴾[5]. ويدغم يعقوب النون في الواو في ﴿ يسٓ ۝١ وَٱلْقُرْءَانِ ﴾، و﴿ نٓ ۚ وَٱلْقَلَمِ ﴾[6].

وقلَّة إدغام قرَّاء الحجاز الثَّلاثة (ابن كثير وأبي جعفر ونافع) دليل على أن قريشاً لم تكن تدغم.

غير أنَّه وردت في القرآن الكريم أفعالٌ أدغمت فيها حروف متقاربة إدغاماً كبيراً، وَرُسِمَتْ في المصحف على صورة الإدغام، نحو: ﴿ يَطَّوَّفَ ﴾، و﴿ ٱثَّاقَلْتُمْ ﴾، و﴿ فَٱدَّٰرَءْتُمْ ﴾ و﴿ وَٱزَّيَّنَتْ ﴾ و﴿ يَسَّمَّعُونَ ﴾ و﴿ يَخِصِّمُونَ ﴾ و﴿ ٱدَّارَكَ ﴾... إلخ.

وهي أفعال قليلة، والقرَّاء يختلفون في بعضها. فمنهم من يُظْهِر ومنهم يُدْغِم. ولبعضهم قراءة فيها تخرجها من هذا الباب، إذ تجعلها من الفعل الثُّلاثي أو غيره، كما قرأ نافع وابن كثير وأبو جعفر وأبو عمرو وابن عامر وشعبة واليزيدي والحسن وابن محيصن: ﴿لا يَسْمَعُونَ إلى الملأ الأعلى﴾ [الصافات: ٨]، على حين قرأها الباقون: ﴿ لَّا يَسَّمَّعُونَ ﴾[7]. وقراءة حمزة ﴿وَهُمْ يَخْصِمُونَ﴾[8]، وقراءة حمزة والكسائي وخلف والأعمش ﴿أم مَّن لاَّ يَهْدِي إلاَّ أَن يُّهْدَى﴾ [يونس: ٣٥][9]، وقراءة ابن كثير وأبي جعفر وأبي عمرو والحسن والأعمش واليزيدي: ﴿بَلْ أَدْرَكَ عِلْمُهُم في السَّاعَةَ﴾ [النمل: ٦٦][10].

---

(١) السابق، ٢/ ١٥.
(٢) السابق، ٢/ ١٠.
(٣) السابق، ٢/ ١١.
(٤) السابق، ٢/ ١٦.
(٥) المصدر نفسه.
(٦) السابق، ٢/ ١٧ و ١٨.
(٧) إتحاف، ٢/ ٤٠٨.
(٨) السابق، ٢/ ٤٠٢.
(٩) انظر: المصدر السابق، ٢/ ١٠٩، والقرَّاء الآخرون يقرأون ﴿ يَهِدِّيٓ ﴾ على أن أصله (يَهْتَدي).
(١٠) انظر: المصدر السابق، ٢/ ٣٣٣. والآخرون يقرأون ﴿ ٱدَّارَكَ ﴾ على أن أصله (تدارك).

غير أن أكثر الأفعال المذكورة، والتي لم تُذْكَرْ قُرِئتْ بالإدغام. واللغويون لم ينسبوا الإدغام فيها إلى طائفة من العرب دون أخرى، إلاَّ أنَّ المُتَبَادِرَ إلى الذِّهن أنه لغة الذين من عادتهم الإدغام. وإذْ وردت هذه الأفعال في القرآن مرسومةً على صورة الإدغام، فإنَّ ما اتَّفق القرَّاء على إدغامه منها، نحو ﴿ يَطَّوَّفَ ﴾ و ﴿ فَادَّارَءْتُمْ ﴾ ربَّما كان من لغة قريش، اقترضته من لغة المُدْغِمِين، أما الأفعال التي قُرِئَتْ على وجوه تُخْرِجها من هذا الباب فإنَّ لغة قريش فيها الإظهار، على الأصل، وإدغام من يدغمها من القراء متأثِّر بلغة الذّين يدغمون.

ومما يؤيِّد أنَّ بعض الإدغام كان مستعملاً في لغة قريش ما ورد في أوائل السور نزولاً بمكة، نحو ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُزَّمِّلُ ۝١ ﴾ و ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ۝١ ﴾، يوم كان المُخَاطَبُ بالقرآن رسولَ الله ﷺ وقومَه فقط، ولم يكن داعٍ إلى استعمال لغة غير لغتهم.

على أن الأوزان التي يقع فيها هذا الإدغام قليلة في اللُّغة كلِّها، حصرها الرَّضيُّ في: انْفَعَلَ وافْتَعَلَ وتَفَعَّل وتَفَاعَلَ وفَنْعَلِل[1]. وهي ـ لقلَّتها ـ ربَّما شاعت هي أو بعضها في اللُّغات.

وتذهب لغة أهل الحجاز إلى فكِّ تضعيف الفعل إذا سكن ثاني مثليه لجزم أو بناء، نحو ﴿وَلَا تَمْنُن﴾[2]. ويخصُّ ابن الأثير قريشاً بهذه اللُّغة[3]، ويرى بعض الباحثين أن نسبتها إلى قريش وحدها أدقُّ من نسبتها إلى الحجاز عامَّة[4].

وفكُّ التضعيف كثير جداً في النصوص القرشيَّة: النَّثريَّة والشِّعْريَّة، وكثرتُه تُغني عن التمثيل. وهو السِّمة الغالبة على القرآن الكريم التي لا يكاد يظهر فيه سواها. فقد ورد فكُّه في نحو اثنين وخمسين فعلاً، من عشرين مادَّة، ولم يرد الإدغام إلاَّ في خمسة مواضع، ثلاثةٌ منها من مادَّة واحدة، هي ﴿ لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْـًٔا ﴾ [آل عمران: ١٢٠]، و ﴿ لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةٌۢ ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، و ﴿ وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ﴾

---

(١) شرح الشافية، ٣/ ٢٧٠.
(٢) التكملة، ٥، والكامل، ١/ ٢٩٣، وشرح الشافية، ٣/ ٢٤٦.
(٣) النهاية، ٤/ ٢٣٣.
(٤) لهجة هذيل، ٩٤.

[البقرة: ٢٨٢]. والموضعان الآخران قرأهما بعض القراء بفك الإدغام، كما قرأ نافع وأبو جعفر وابن عامر ﴿ وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ ﴾. وقرأ طلحة ﴿ومَنْ يُشَاقِقِ اللهَ فإنَّ اللهَ شديدُ العِقابِ﴾ [الحشر؛ ٤][١]، والباقون ﴿ يُشَآقِّ ﴾.

وبعض هذه المواضع يُقْرَأُ بالرَّفع، والرَّفع لا يُفَكُّ فيه التضعيف، نحو ﴿ لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ ﴾، قرأه بالرفع الكوفيون وابن عامر وأبو جعفر، والباقون يقرأون ﴿لا يضِرْكُمْ﴾ على أنَّه من (ضَارَ)[٢]، فهو خارج عن هذا الباب. و﴿ لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا ﴾، قرأه بالرَّفع ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب وابن محيصن واليزيدي[٣]. وأمَّا ﴿ وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ﴾ فهو الموضع الأوحد الذي اتفقوا على عدم فكِّ الإدغام فيه. على أنَّ لأبي جعفر فيه وجهاً ثانياً هو ﴿ولا يُضَارْ﴾ على أنه من (ضَارَ)[٤]. فالخلاصة أن ما اخْتُلف في فكِّه ثلاثة مواضع، واتُّفِقَ على عدم فكٍّ واحد، والخامس ليس من الباب. وما سوى ذلك مُتَّفق على فكِّه في الجزم، على لغة قريش.

هنالك نوع من الإظهار نَسَبْتُهُ مراجع إلى أهل الحجاز، وأخرى إلى قريش، ونسبه غير هذه وتلك إلى غير أهل الحجاز وقريش. هو إظهار الواو والياء في الفعل المثال إذا بُنِيَ منه وَزْنُ (افْتَعَلَ) وما تَصَرَّف منه. نحو (اتَّفَقَ) فالذين يظهرونه يقولون: (أيْتَفَقَ ياتَفِقُ أيتِفاقاً وهو مُوتَفِقٌ)[٥].

ونسبه ابن الأثير إلى قريش، مستدلاً بما جاء في الحديث: كان اسم نبله ﷺ - (المُوتَصِلَة)[٦]. ونقل عنه ابن منظور[٧]، والزَّبيديُّ[٨]، وتبعهم أحمد الجندي، مستدلاً بكثرة وروده في كلام الشافعيِّ[٩].

---

(١) انظر: البحر، ٨/ ٢٤٤.
(٢) النشر، ٢/ ٢٤٢، وإتحاف، ١/ ٤٨٦.
(٣) النشر، ٢/ ٢٢٧، وإتحاف، ١/ ٤٤٠.
(٤) النشر، ٢/ ٢٢٨، وإتحاف، ١/ ٤٤٠.
(٥) إعراب القرآن، ١/ ١٨٠، والمقتضب، ١/ ٩٣، والكامل، ١/ ١٥٠ و ١٧٥، والخصائص، ٢/ ١٤.
(٦) النهاية، ٥/ ١٩٤.
(٧) اللسان، (وصل).
(٨) تاج العروس، (وصل).
(٩) اللهجات العربية في التراث، ١/ ٣٠٧.

وقد ورد الإظهار في نصوص منسوبة إلى بعض القرشيين، كقول حكيم بن حزام ـ رضي الله عنه ـ: «(ايتَدِعَا) في قومكما، يُكَفَّ عنكما ما تكرهان»[1]، وقوله لعمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ: «إنَّ قريشاً أهلُ تجارة ومتى فرضْتَ لهم العطاء خَشِيتُ أنْ (يَاتَكِلُوا عليه)»[2].

وقال هشام بن عروة بن الزبير: «فإن (ياتَسِعْ) لي ما عند أمير المؤمنين أفعلْ»[3].

وقال مصعب بن ثابت: «أمَّا الرَّحِمُ فَرَحِمُ بني عبد الله بن الزُّبير التي كانت (تَاتَصِلُ) بك»[4].

وجاء في تفسير الطبري في قصة (إِرْمِيَا)، الذي مرَّ على قرية وهي خاوية على عروشها، خبرٌ مسند إلى وهب بن مُنَبِّه، فيه: «فَنَظَرَ إلى حِمَارِهِ (يَاتَصِلُ) بعضٌ إلى بعضٍ»[5]. لكنَّ وهباً يمنيٌّ لا قرشيٌّ، وبعيد أن تكون هذه لُغَتَهُ. ولعلَّها لغة أحد رواة الخبر، وفيهم ابن إسحاق، وهو مولى لآل مخرمة بن نوفل القرشيِّين[6]. كما وردت أمثلة من هذا الباب في (الرِّسالة) للشافعيِّ[7].

ربَّما لا يرتاب قارىء هذه النصوص في أنها تمثِّل لُغَةَ قريش. غير أن أقوال أكثر اللُّغويِّين تشير إلى أنَّ هذه الظاهرة ليست من لغة قريش.

ـ قال ابن جنِّي: «أهل هذه اللغة ـ على قِلَّتِها ـ جَرَوْا على أصل الباب، ولم يُبْدِلوا الفاء تاءً، وذلك أنَّهم لمَّا رأوا أنَّ الواو والياء كانتا فاءين في غير هذا الموضع، قد تَتَّبعان ما قبلهما، أَتْبعوهما هنا، ألا تراهم يقولون: (إِيْجَلُ وإِيْحَلُ، وهو يَاجَلُ ويَاحَلُ) فلمَّا فعلوا هذا في غير هذا الموضع، كذلك فعلوه ها هنا»[8]. ونفى في موضع آخر أن تكون

---

(١) جمهرة نسب قريش، ١/ ٣٦٣.

(٢) المصدر نفسه، ١/ ٣٧٣.

(٣) جمهرة نسب قريش، ١/ ٢٩٢.

(٤) السابق، ١/ ١١٩.

(٥) ٥/ ٤٥٤ و ٤٦٨. وفي طبعة بولاق من تفسير الطبري: «يتصل بعض إلى بعض». (٣/ ٢٧).

(٦) طبقات فحول الشعراء: ١/ ٨.

(٧) انظر الرسالة: ٣١، ٢١١، ٢١٣، ٢٣٨، ٤٦٤، ٤٧٩.

(٨) المنصف، ١/ ٢٢٨.

لغةَ أهل الحجاز، وقال إنَّ الإدغام هو لغتهم وبها نزل القرآن[1].

ـ وقال المُبَرِّد: «فأما من يقول: يَاجَل، فإنه يقول: يَاتَئِس ويَاتَزِن الرَّجل... وهو قول أهل الحجاز»[2].

ـ وقال سيبويه: «وأما وَجِلَ يَوْجَلُ ونحوه فإنَّ أهل الحجاز يقولون: يَوْجَلُ، وغيرهم من العرب يقول: هو يِيْجَل... وقال بعضهم: يَاجَل»[3].

ابن جنيٍّ والمبرِّد متَّفقان على أنَّ الذي يقول (يَاجَل) هو الذي يقول (يَاتَزِن). ويتَّفق ابن جني وسيبويه على أنَّ (يَاجَل) لغةُ غير أهل الحجاز، فالنتيجة أنَّ الذي يقول (يَاتَزِن) غير أهل الحجاز، لكن المبرد يخالف الثَّلاثة فينسبُها إليهم.

ويقوِّي رأي الذين ينفون أن تكون هذه لغة قريش ما نَقَلَ لُغويُّون آخرون:

قال أبو عمرو الشَّيبانيُّ: «أهل الحجاز يقولون: وَجِعَ يَوْجَعُ، وبنو تميم: يِيْجَعُ، وقيس: يَاجَعُ؛ غَيْرَ مهموزٍ»[4].

وقال ابن الأنباري: «أهل الحجاز يقولون: وَجِعَ يَوْجَعُ ووَجِلَ يَوْجَلُ، ويُقِرُّونَ[5] الواو على حالها إذا سكنت وانفتح ما قبلها، وبعض قيس يقول: وَجِلَ يَاجَل ووَحِلَ يَاحَلُ ووَجِعَ يَاجَعُ، وبنو تميم يقولون: وَجِعَ يِيْجَعُ ووَحِلَ يِيْحَلُ، وهي شرُّ اللُّغات، والأولى أجودُها وبها نزل القرآن، قال الله تعالى: ﴿ قَالُواْ لَا تَوْجَلْ ﴾ [الحجر: ٥٣]»[6].

وقال الجاوي: إنها لغة بني عامر[7].

هذه الأقوال تؤكِّد قول سيبويه وابن جنِّي، وتزيد عليه قيمةً؛ لأنَّها تحدِّد أصحاب هذه اللغة، وهم قيس أو بعضهم.

---

(١) سر صناعة الإعراب، ١/ ١٤٨.
(٢) المقتضب، ١/ ٩٢.
(٣) الكتاب، ٤/ ١١١.
(٤) الجيم، ٣/ ٣٠٥.
(٥) في الأصل: يقرأون، والإصلاح من خزانة الأدب، ٢/ ٢٢.
(٦) شرح المفضليات، ٥٤٠.
(٧) تدريج الأداني، ١٢٦.

وقول سيبويه وأبي عمرو الشيباني وحده يكفي في تقرير هذه المسألة؛ لتقدُّمهما ومشافهتهما العرب، ولا سيما أبو عمرو الذي أقام بالبادية زمناً وكتب عن أهلها كثيراً.

أما المبرِّد فلم يشافه العرب ولم يَرْوِ عنهم، وإنَّما مُعَوَّلُه على ما يقرأ في كتب شيوخه من أهل البصرة. ومدلول الحجاز عنده ربما كان بعض القيسيين المقيمين بالحجاز، وليس حتماً أن يكون قريشاً. وكذلك قول الخليل الذي ذكر ابن جنِّي أنه ينسب هذه اللغة إلى أهل الحجاز[1]. ويؤيِّد أنها لبعض القيسيين المقيمين بالحجاز قول المازنيِّ: إنها لغة بعض أهل الحجاز ممن يوثق بعربيَّته[2]. فمدلول الحجاز عند الخليل والمبرِّد مدلول إقليميٌّ. وكان الخليل قد أخذ عن بوادي الحجاز، كما ورد في جوابه للكسائيِّ[3]. ومن غريب الاتِّفاق ما ذكر ابن جنِّي من أنَّ الكسائيَّ سمع: الطريق يَاتَسِقُ ويَاتَسِعُ. أي يتَّسِقُ ويَتَّسِعُ[4]. فالكسائيُّ قد رحل إلى حيث رحل الخليل، والخبر بهذه الصيغة يدل على أن الكسائيَّ لم يسمعه من قريش؛ لأنّه يُشْعِرُ بقلَّة الاستعمال وبُعْدِ أصحاب هذه اللُّغة عن العلماء. وعادة ما يستعمل اللغويون عبارة «وسمع فلان كذا» للدَّلالة على ندرة المسموع.

ولغة قريش من الشُهرة بحيث لا تَخْفَى على اللُّغويين، ولا يُنْسَبُ سماعها إلى الكسائيِّ بهذه الصيغة.

نحن الآن بين أمرين متناقضين: نصوصٍ قرشيَّة تمثِّل الإظهار، وأقوالٍ لكبار اللغويِّين تنفي أن يكون الإظهار من لغة قريش.

وقبل محاولة إزالة التناقض بين النصوص والأقوال، أُشِيرُ إلى أنَّ الذي نسب هذه اللُّغة إلى قريش هو ابن الأثير وحده، وهو متأخِّر، ولم يقدِّم على قوله من الشواهد سوى كلمة واحدة[5]، هي اسم نبله ﷺ. وقد بحثت في كتب السيرة النبوية فلم أقف على هذا الاسم، كما لم أقف عليه في (المعجم المفهرس لألفاظ الحديث).

---

(١) الخصائص، ٢/ ١٤.

(٢) المنصف، ١/ ٢٢٨.

(٣) بغية الوعاة، ٢/ ١٦٣.

(٤) سر صناعة الإعراب، ١/ ١٤٨.

(٥) وجدت كلمة أخرى في الحديث «اركبوا هذه الدواب سالمة وايتدعوها سالمة» النهاية، ٥/ ١٦٦.

وهنالك نوع من الإظهار قريب من هذا، قد يكون له أثر في نسبة هذا إلى قريش. هو أظهار الهمزة في نحو (المُؤْتَجر) و (اتّتَجَرَ) من الأَجْر، وهي لغة قريش، وقد وردت في الحديث نحو: «كلوا وادَّخروا وائتَجِرُوا»، و «لعن الله الواشِرَةَ والمُؤْتَشِرَةَ»، وقول أبي دهبل الجمحي:

يـا لَيْـتَ أَنِّـي بِـأَثْـوابـي ورَاحِلَتـي عَبْدٌ لأَهْلِكِ هذا الشَّهْرَ مُؤْتَجَرُ[1]

ومعلوم أن لغة قريش إبدال هذه الهمزة واواً لسكونها بعد ضم، فيتساوى (مُوتَصِل) و (مُوْتَفِق) و (مُوتَشِرة) و(مُوتَجِر)، فيحسب أنها من باب واحد وليست منه.

والتَّعويل على قول المتقدِّمين من اللُّغويِّين، كسيبويه وأبي عمرو وابن الأنباريّ وابن جنّي أولى من التعويل على قول ابن الأثير. أمَّا النُّصوص القرشيّة فقد وردت في كتب قوم متعاصرين، هم الزُّبير بن بكَّار والشافعيُّ، وابن إسحاق ليس بعيداً عنهما.

أما الشافعيُّ فوردت في كتابه على أنَّها من كلامه هو. وأمَّا الزبير فينسبها إلى غيره، وكذلك ابن إسحاق. وإخال أنّ ما ورد في كتاب الزُّبير وابن إسحاق يمثِّل لغتهما في زمنهما، ولم يكونا يرويانه بحرفه. ولم تكن لغة قريش في زمنهما على حالتها أيَّام نزول القرآن، وقبل اختلاط العرب في مكة والمدينة. فقد تأثَّرت بلغة العرب الذين وفدوا عليها، كما تأثَّرت بلغة الموالي والعجم في الإسلام، مما جعل اللغويين يرغبون عن الاستشهاد بها بعد سنة (١٥٠ هـ)، والشافعيُّ والزبير قد ولدا بعد سنة (١٥٠)[2].

ويدلُّ على ذلك لغة الشافعيِّ التي وردت فيها ظواهر لغويَّةٌ لا تمثِّل لغة قريش، كما تقدَّم. فهذه اللغة (الإظهار) قد سقطت إليهم من لغات القبائل الأخرى. يدلُّ على ذلك أن الشافعيَّ قد ورد في كتابه أمثلة من هذا الباب مدغمة، نحو (اتَّفَقَتْ مذاهب من تكلَّم)[3] و (اتِّسَاع لسانها)[4]، و (يَتَّقِي)[5]. ولو كانت لغته الإظهار وحده، ما ظهر

---

(١) إصلاح غلط المحدثين، ٣١.
(٢) ولد الشافعي سنة ١٥٠ (وفيات الأعيان، ٤/ ١٦٥) والزبير بن بكار سنة ١٧٢ (وفيات الأعيان، ٢/ ٣١٢).
(٣) الرسالة، ٣٩.
(٤) السابق، ٥٢.
(٥) السابق، ١٩٧.

الإدغام في كلامه. وهنالك أمر لا ينبغي أن يُغْفَلَ، هو خُلُوُّ القرآن الكريم والحديث الشريف ـ ما خلا ما ذكر ابن الأثير ـ من هذه اللغة. ولو كانت لغة قريش لكان لها وجود في الحديث على الأقلِّ، إن لم توجد في بعض القراءات القرآنية، ولظهرت في كتب الرسول ﷺ وكتب الخلفاء، التي كتبها قرشيُّون، كما ظهرت فيها سمات اللغة القرشية الأخرى. وإنه لمن الصعب أن يُتَصَوَّرَ أن تكون هذه لغة قريش ولا ترد في أسفار الحديث الكبيرة ولا يرد إلا ما يخالفها، وهي ملأى بظواهر اللغة القرشية، كما يُرى في الشواهد الحديثيَّة في هذا البحث.

ويُسْتَأْنَسُ لتأثُّر هؤلاء العلماء بلغات القبائل الأخرى، بما روى الزُّبير من بكَّار من أنَّ آل الزُّبير كانوا يَرْوُون الشعر كثيراً، ولا سيما شعر سُلَيْم[١]، وهي قيسيَّة. هذا إلى أنَّ قيساً أخوالُ بني الزبير[٢]. فمن المحتمل أن تكون هذه العبارات الواردة في كتاب الزبير ساقطةً إليه من لغتهم، أو إلى من روى عنه من آل الزُّبير الكبار.

خلاصة القول أنَّ الإظهار في هذا الباب ليس من لغة قريش، بل هو لغة بعض القيسيِّين، انتقلت إلى أهل الحجاز بعد اختلاط القرشيين بهم في مكَّة والمدينة، كما انتقلت إليهم ظواهر لغوية من لغات قبائل أخرى.

ولو كانت هذه اللغة لقريش لظهرت في بعض القراءات، أو في الحديث الشريف، أو في الشعر والنثر القرشيَّيْن. وإذ خلت هذه كلُّها منها في عصور الاحتجاج بلغة قريش، واتَّفق جُلُّ أهل اللغة المحقِّقين المتقدِّمين الذين شافهوا العرب على أنَّها لغةُ بعض قيس، لا لغة قريش، فلا يمكن إلاَّ أن يُسَلَّمَ بما قالوا.

ظنَّ بعض الباحثين أنَّ الإدغام هو النَّمَطُ اللُّغويُّ الأمثل، لِسِعَةِ انتشاره وكَثْرَتِهِ في العربيَّة وشُيُوعِهِ في القرآن[٣]. ولكنَّ آراء قُدَامَى اللغويِّين بخلاف هذا.

إنَّ الإدغام ـ كما تقدَّم ـ قسمان: واجبٌ تستوي فيه اللُّغات، وجائزٌ يختصُّ به بعضٌ دون بعض. ومن يَتَتَبَّع مقارنة اللغويين بين الإظهار والإدغام من حيث الفصاحة، يجد

---

(١) جمهرة نسب قريش، ١/ ٣٠١ وما بعدها.
(٢) نسب قريش، ٢٣٩.
(٣) اللهجات العربية في التراث، ١/ ٣١٣.

الإظهار ـ عندهم ـ آثرَ جداً بالفصاحة من الإدغام. وما أكثر ما ترى سيبويه يردِّد عبارات كهذه: «والبيان فيها أحسن»[(١)]، و «البيان فيها أمثل»[(٢)] و «البيان عربي جيِّدٌ»[(٣)]، وهو يتكلَّم عن إدغام المُتَقاربَيْن والمُتَجَانِسَيْن. ولم يفضِّل الإدغام على الإظهار إلا مرَّتين: فضَّل إدغام اللاَّم السَّاكنة في الرَّاء على الإظهار[(٤)]. وفضَّل إدغام الذَّال والثَّاء بعضهما في بعض على الإظهار[(٥)]، مع أنَّ الإدغام فيهما واجب إذا سكن الأول منهما؛ لأنَّهما متجانسان.

وسوَّى بين الإظهار والإدغام ثلاث مرات[(٦)]، وفضَّل الإظهار على الإدغام فيما عدا ذلك. ووضع لفصاحة الإظهار والإدغام معياراً، فقال: «فالإظهار في الحروف التي من مخرج واحد وليست بأمثال سواء، أحسنُ؛ لأنها قد اختلفت. وهو في المختلفة المخارج أحسن؛ لأنها أشدُّ تباعداً، وكذلك الإظهار، كلَّما تباعدت المخارج ازداد حسناً»[(٧)].

وهذا تفضيل صريح للإظهار؛ لأنَّ إدغام الأمثال إذا سكن الأوَّل واجب، وكذلك إدغام المتَّفِقيْنَ في المخرج غَيْرَ مثلين.

أمَّا فكُّ الإدغام في الأفعال المضعَّفة عند الجزم أو البناء فيقول فيه: «وهي العربية القديمة الجيدة»[(٨)]. ويصدِّق قولَه أنَّ القرآن لم يكد يَرِدُ فيه إلاَّ هذه اللغة.

ورَأْيُ سيبويه في الإدغام هو رَأْيُ أكثر اللُّغويين والقرَّاء، ولا سيما الإدغام الكبير، الذي تفرَّد به أبو عمرو، فقد أهمله جمع كبير من علماء القراءات في كتبهم؛ لأنهم لا يستجيزون منه إلا ما كان واجباً[(٩)].

---

(١) الكتاب، ٤/ ٤٦٢.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) السابق، ٤/ ٤٦٦.
(٤) الكتاب، ٤/ ٤٥٢.
(٥) السابق، ٤/ ٤٦٢.
(٦) السابق، ٤/ ٤٥١ و ٤٥٢.
(٧) السابق، ٤/ ٤٤٦.
(٨) السابق، ٤/ ٤٧٣، وانظر: الخصائص، ١/ ٢٦٠
(٩) النشر، ٢/ ٢٧٥، وإبراز المعاني، ٦١.

وعلَّلوا كراهيته بأنَّه يَلْبِسُ على النَّاس وَجْهَ الإعراب وقد يُوهم خلافَ المقصود[1].

وفضَّل بعضهم الإظهار في قراءة القرآن الكريم خاصَّةً، مع أنَّه يُجيز الإدغام. لأنَّ القرآن «بُنِيَ على التَّرَسُّلِ والتَّرتيل وإشباع الكلام»[2].

وكان بعض القرَّاء يكره الإدغامَ في الصَّلاة، كحمزةَ الزيَّات[3].

وأبو عمرو أكثر المدغمين إدغاماً، كان لا يُدْغِمُ إلاَّ إذا ترك الهمز، فإنْ همز فمذهبه الإظهار[4]. ومذهبه في الإدغام الكبير ليس هو المذهب الذي لا يَقْرَأ إلاَّ به، بل وَجْهٌ، وله وجه آخر هو الإظهار كسائر القرَّاء[5].

والإدغام الجائز في القرآن ليس بالكثرة التي ظنَّها بعضهم، فأكثر ما فيه منه من قبيل الإدغام الصَّغير. وتقدَّم أنَّه ينحصر في كلماتٍ قليلةٍ وحروفٍ معدودة. ومن القرَّاء طائفة لا تدغم، وكثير من المدغمين لا يدغم إلاّ حروفاً يسيرة جداً. وإدغام القارىء حروفاً يسيرة لا ينبغي أن يُجْعَلَ قاعدة، ولا دليلاً على انتشار الإدغام في القراءات؛ لأنَّه إلى النَّدرة والشُّذوذ ما هو.

إنَّ الإظهار هو السَّائد في القرآن وقراءاته، وهو اللغة الفصحى التي يفضِّلها القرَّاء واللُّغويُّون. وكان ينبغي لمن ادَّعى أنَّ الإدغام أفصح، أن يميِّز ما تشترك فيه اللَّهجات ممَّا تنفرد به كلٌّ واحدة؛ لأنَّ المشترك هي فيه متساوية وإنما تتفاضل فيما اختلفت فيه.

---

(١) إبراز المعاني، ٦١.
(٢) معاني القرآن، للفراء، ١/ ٤٤١.
(٣) الإتقان، ١/ ١٢٦.
(٤) النشر، ١/ ٢٧٦.
(٥) النشر، ١/ ٢٧٥ وما بعدها.

القلـــب

القلب هو تغيير مواقع الحروف في الكلمة، من غير تغيير في نفس الحروف. ويشترط له البَصْرِيُّون أن يخصَّ بعض تصاريف المادَّة دون بعض. فإذا استوت الكلمتان في استقلالهما في التصاريف، فكلتاهما أصل وليست مقلوبةً من الأخرى. والكوفيُّون واللُّغويُّون يَعُدُّون كلَّ تغيير لمواقع الحروف قلباً، تساوت تصاريفهما أو لم تتساو[1].

وقد يكون مردُّ قول البصريِّين إلى أنَّ الكلمتين إذا تساوتا في التَّصرُّف، لم يبقَ دليل على أنَّ إحداهما أصل والأخرى فرع، واحتمال أصالة إحداهما يساوي احتمال فرعِيَّتها. ولذلك ردُّوا الخلاف بينهما إلى اختلاف لغات القبائل. أمَّا الكوفيُّون واللُّغويُّون فينظرون إلى الكلمتين نظرة تاريخيَّة؛ إذ اللُّغات ـ وإن اختلفت الآن ـ أصلها واحد، ولم يكن بينها هذا الاختلاف. وما دامت الكلمتان متَّحدتين في المادَّة والمعنى والوزن وليس بينهما اختلاف إلا في ترتيب الحروف، فإنَّ إحداهما أصل والأخرى متطوِّرة منها، وإن لم يمكن تحديد أولاهما.

ويبدو أن المُحْدَثِينَ يوافقون رأي الكوفيِّين واللُّغويِّين، وَيَرَوْنَ أنَّ الأصل من الكلمتين قد تمكن معرفته بمقارنتهما بأختهما في اللغات السامية الأخرى.

فشَمْأَل وشَأْمَل اللتان لا يُعْرَف الأصل منهما لهما نظير في العبرية هو (شَمْأَل): (   )، فهذه الكلمة دليلٌ على أنَّ (شَمْأَل) هي الأصل[2].

ويعلِّل المُحْدَثُون القَلْبَ في اللغة بأنَّه يقع «بُغْيَةَ التَّيْسِير وتحقيق نوعٍ من الانسجام الصَّوتيِّ» وقد يكون من أخطاء العوامِّ في اللُّغة الأجنبيَّة أو الفصيحة[3].

---

(١) الكشاف، ١/ ٤٢، والمزهر، ١/ ٤٨١.

(٢) التطور النحوي للغة العربية، ٣٥ وما بعدها.

(٣) دراسة الصوت اللغوي، ٣٣٦.

وبعض هذه التعليلات أشبه بالحكم التأثُّريِّ منه بالحقيقة، وليس إلاَّ واحداً من المحاولات اللغوية الحديثة التي تنزع إلى تعليل الظواهر اللغوية تعليلاً لا يثبت أمام النقد.

فالسهولة والتيسير أمران نسبيَّان، ولو صحَّ أنَّ ما يحدث في اللُّغة من قَلْبٍ غايته التيسير لزالت الكلمة الصعبة، ولم يبقَ إلاَّ التي هي أسهل.

إنَّ القلب في الحقيقة مظهرٌ من مظاهر تطور اللغة لا يمكن التَّنبُّؤ بِعِلَلِهِ، شأن الظواهر اللغوية التي تقوم على الاعتباط.

وقد أنكره ابن دَرَسْتَوَيْه، وعدَّه من اختلاف اللهجات[1].

والقلب كثير في العربية، ومع ذهاب فئة من اللغويين إلى أنَّ مردَّه إلى اختلاف اللُّغات، لم يُعْنَوْا بنسبته إلى أصحابه، وإنَّما سردوا ما يقع فيه القلب من الكلمات من غير تمييز، ولم ينسبوا منها إلاَّ يسيراً، منه:

- نَأَى، ونَاءَ، والأولى لغة قريش، والثانية لكثير من الأنصار وهوزان وكنانة وهذيل[2]. والقراء مختلفون في هذا الفعل، فابن ذكوان عن ابن عامر، وأبو جعفر يقرآنه (نَاءَ) في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَآ أَنْعَمْنَا عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ أَعْرَضَ وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦ ﴾ [الإسراء: ٨٣، وفصِّلت: ٥١]، والباقون يقرأون ﴿نَأَى﴾ على اللغة القرشيَّة[3].

- ويرد في بعض المصادر أنَّ أهل الحجاز يقولون (طِبِّيخ) في (بِطِّيخ) ويَسْتَشْهِد على ذلك بما جاء في الحديث: كان النبيُّ ﷺ - يعجبه الطِّبِّيخ[4]. وهذه ليست لغة قريش، فقد عزاها الزمخشريُّ إلى أهل المدينة[5]. واللغتان متساويتان في الفصاحة[6].

- ويقولون (عَمِيق) وتقول تميم (مَعِيق)[7]. ولغة أهل الحجاز هي التي وردت في القرآن

---

(١) المزهر، ١/ ٤٨١.
(٢) إعراب القرآن، ٢/ ٤٣٨، وإبراز المعاني، ٣٨٠.
(٣) إتحاف، ٢/ ٢٠٣، والنشر، ٢/ ٣٠٨.
(٤) العين، ٣/ ٢٢٥، والمصباح، (بطخ)، والمزهر، ١/ ٤٧٧.
(٥) أساس البلاغة، (طبخ).
(٦) الفصيح، ٥٤.
(٧) اللسان، (عمق).

الكريم، نحو ﴿ يَأْتِينَ مِن كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ ۝ ﴾[الحج: ٢٧].

- ويقولون جَذَبَ، وتقول تميم: جَبَذَ[١]، قال شاعر تميم:

ثُمَّ انْتَحيْتُ فَجَبَذْتُ جَبْذَةً   خَرَرْتُ مِنْها لِقَفَايَ أَرْتَمِي[٢]

ويَرِدُ في بعض الأحاديث (جَبَذَ) على لغة تميم، لكنَّها أحاديث وَصْفِيَّة رواتها من الأنصار[٣]. وتَرِدُ (جَذَبَ) في أحاديث غيرها[٤].

- وصَاعِقَة هي اللُّغة الحجازيَّة، وتقول فيها تميم: صاقعة، وتجمعها على صواقع[٥].

وما جاء في القرآن كلُّه على لغة قريش، نحو ﴿ فَأَخَذَتْكُمُ الصَّاعِقَةُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ ۝ ﴾ [البقرة: ٥٥]، و ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ ﴾ [البقرة: ١٩]، إلاَّ أنَّه رُوِيَ عن الحسن أنَّه قرأ: ﴿مِنَ الصَّواقِعِ﴾[٦].

وقال الجاحظ: إن الحسن يُفَرِّق بينهما في المعنى: «يجعل (الصواعق) ما كان من العذاب النازل على الأمم. فأما هذه التي تراها ـ اليوم فهي عنده ـ (صواقع)، ولا أعرف وجهه. وهو أعلم بما قال وأولى بذلك»[٧].

- ويَرِدُ في الحديث (يَئِسَ) ومصدره (يَأْس)، و (أَيِسَ) ومصدره (إياس)[٨]. ولم أجد في المصادر القديمة من نسب القَلْبَ فيهما إلى أحد، سوى أنَّ (رابين) قال إنَّ (يَئِسَ) التي كُتِبَتْ فيها الهمزةُ على ياءٍ (أي في المصحف) ليست حجازيَّة حقيقيَّة، واللُّغة الحجازيَّة هي (أَيِسَ يَايَسُ)، ويستدلُّ على ذلك بالقراءة التي نسب ابن خالويه إلى أهل مكة في ﴿ فَلَمَّا اسْتَيْأَسُوا مِنْهُ ﴾ [يوسف: ٨٠] يقرأونها ﴿اسْتَايَسُوا﴾[٩]، فظنَّ

---

(١) تاج العروس، (جبذ).
(٢) القلب والإبدال، ٤٥.
(٣) انظر صحيح البخاري، ٧/ ١٨٤، وصحيح مسلم، ٢/ ٧٣٠ وما بعدها.
(٤) انظر: المعجم المفهرس لألفاظ الحديث، ١/ ٣١٦.
(٥) الكامل، ٢/ ١٩٨، واللسان، (صقع).
(٦) إتحاف، ١/ ٣٨٠.
(٧) البرصان والعرجان، ٢٥٦.
(٨) المعجم المفهرس لألفاظ الحديث، ١/ ١٣٩، و ٧/ ٣٤٣.
(٩) اللهجات العربية الغربية القديمة، ٢٥٧، وانظر مختصر في شواذ القرآن، ٦٥.

(رابين) أنَّها لغتهم. و (ليتمان) يقول بعكس هذا، فيرى أن (يَاءسُ) بمعنى (يَيْأَسُ) لهجة تميميَّة[1].

وتقديم الهمزة على السين هي قراءة البَزِّيِّ في ﴿ ٱسْتَيْـَٔسُوا۟ ﴾ و ﴿ وَلَا تَا۟يْـَٔسُوا۟ ﴾ و ﴿ لَا يَا۟يْـَٔسُ ﴾ و ﴿ أَفَلَمْ يَا۟يْـَٔسِ ﴾[2].

ولكنَّ هذه اللُّغة ـ فيما يبدو ـ لم تكن مكيَّة، فقد ذكر الكسائيُّ أنَّه سمع غير قبيلة يقولون: أَيِسَ يَايَسُ، بغير همز[3]. ثم إنَّ في القرآن موضعاً لا خلاف فيه بين القراء على تقديم الياء على الهمزة، هو ﴿ كَمَا يَئِسَ ٱلْكُفَّارُ مِنْ أَصْحَـٰبِ ٱلْقُبُورِ ﴿١٣﴾ ﴾ [الممتحنة: ١٣]، وكذلك رُسِمَ في المصحف.

وهذا دليل على أنَّها لغة قريش. إلاَّ أن قريشاً ربَّما كانت تستعمل (أَيِسَ) قليلاً، كما ورد في بعض الأحاديث. وجاء اسم الفاعل من هذا الفعل في قول عمر بن أبي ربيعة:

أَنَـــا مِـــنْ ذَاكَ (آيِـــسٌ) غَيْـــرَ أَنِّـــي أُعلَّـــلُ[4]

ـ ويقول أهل الحجاز: عَثَى يَعْثُو، وتميم: عَاثَ يَعِيثُ[5]. وما جاء في القرآن على لغة أهل الحجاز، نحو ﴿ وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴿٨٥﴾ ﴾ [هود: ٨٥].

وقد استعمل أحد قريش (عاث) في قوله:

فَلَوْ كُنتَ مِنَّا لَمْ (تَعِثْ) في فَسَادِنا وَجَامَلْتَنَا والحَازِمُ المُتَجَمِّلُ[6]

ولعله استعمله اضطراراً.

وترد في شعر القرشيِّين كلماتٌ مقلوبة، لم يُنسَب القلب فيها إليهم ولا إلى غيرهم، وربَّما كان القلب فيها ممَّا ألجأتهم إليه الضرورة نحو (شَاءَ) مقلوب (شَأَى) أي حَزَنَ.

---

(١) بقايا اللهجات العربية في الأدب العربي. مجلة كلية الآداب، جامعة فؤاد الأول، المجلد ١٠، الجزء ١، مايو ١٩٤٨، ص ٣٢.
(٢) إتحاف، ٢/١٥١.
(٣) اللسان، (أيس).
(٤) ديوانه، ٣٣٣.
(٥) اللسان، (عيث).
(٦) المنمق، ١٠٤.

كقول الحارث بن خالد:

مَرَّ الحُمُولُ فَمَا شَأَوْنَكَ نَقْرَةً ... وَلَقَدْ أَرَاكَ تُشَاءُ بالأَظْعَانِ[1]

ولكنَّ الأصمعيَّ يقول: إن (شَأَى) و (شَاءَ) لغتان[2].

وكقول ابن قيس الرُّقيَّات:

وَأَبُو الفَضْلِ وَابْنُهُ الحَبْرُ عَبْدُ الـ ... لَـهِ إِنْ عَيَّ بالرَّيِّءِ الفُقَهَاءُ[3]

أراد بالرَّيِّء: الرَّأي. وقال ابن سيده إن (الرَّيِّء) اسم من (رَاءَ)[4].

ورُبَّما ورد القلب في شعرهم - أحياناً - بسبب اختلاف الروايات، كاختلافها في هذا البيت المنسوب إلى عمر بن أبي ربيعة والحارث بن خالد. فقد ورد في ديوان الأوَّل هكذا:

إِنْ أَكُنْ قَدْ (سَأَيْتُكُمْ) فَلَكِ العُتْبَى ... وَهَانَ الَّذِي سَأَلْتِ وَقَلَّ[5]

وفي ديوان الثاني هكذا:

مـا أكُنْ (سُؤْتُكُمْ) بـه فَلَكِ العُتْـ ... ـبَى لَدَيْنَا وحَقَّ ذاكَ وقَلَّ[6]

ولا جرم أن هذا القلب وقع ضرورة. ودليل ذلك أن الفعل (شَأَى) و (شَاءَ) جاءا معاً في بيت واحد، ولو كان القلب لغة الحارث بن خالد ما أتى بالفعل الآخر. وورد (شَأَى) من غير قلب في قول عمر بن أبي ربيعة:

يـا لَيْتَنِي مِتُّ إذْ لَمْ أَلْقَ مِنْ كَلَفِي ... مُفَرِّحاً و (شَآنِي) نَحْوَهَا النَّظَرُ[7]

وجاء القلب في قول ضرار بن الخطاب:

ما زالَ مِنْكُمْ بِجَنْبِ الجَزْعِ مِنْ أُحُدٍ ... أَصْواتُ هام تَزَاقَى أَمْرُها (شَاعي)[8]

---

(١) اللسان، (شأى).
(٢) المصدر نفسه.
(٣) ديوانه، ٩٣.
(٤) اللسان، (رأى).
(٥) ديوانه، ٣٥٣.
(٦) ديوانه، ١٠٩.
(٧) ديوانه، ١٠٦.
(٨) سيرة ابن هشام، ٣/ ١٥٢.

أراد (شائع) ولكنه أخَّر الهمزة وقلبها ياءً.

وقد جاء هذا القلب في قول ربيعة بن مقروم الضبي:

فَلَهَّفَ أُمَّهُ وانْصَاعَ يَهْوِي لَهُ رَهَجٌ مِنَ التَّقْرِيبِ (شَاعُ)[1]

فهذا الاستعمال إما ضرورة، وإما وجه في هذه الكلمة ليس لقبيلة بعينها. وقد قال الخليل إنه «يجوز للشاعر أن يُؤَخِّر الهمزة حتى تصير بعد الألف، فتصير (ثاء) [في ثَأَى]، على القلب، ومثله: رَأَىَ وَرَاءَ ونَأَى ونَاءَ»[2].

(١) شرح اختيارات المفضل، ٢/ ٨٢٥.
(٢) العين، ٨/ ٢٥١.

الإبـــدال والمعاقبـــة

ليس للإبدال الذي الحديث ها هنا عنه، قاعدة تحكمه، إنَّما هي أشتاتٌ من الكلمات تختلف اللُّغات في بعض حروفها، أو كما قال أبو الطَّيِّب اللُّغوي: «ليس المراد بالإبدال أنَّ العرب تَتَعمَّد تعويض حرف من حرف، وإنَّما هي لغاتٌ مختلفة لمعان متَّفقة، تتقارب اللَّفظتان في لغتين لمعنى واحد، حتَّى لا تختلفان إلاَّ في حرف واحد»[١].

وأهمُّ ما أمكن الوقوف عليه ممَّا نَسَبَتْهُ المراجع إلى قريش، ما يلي:

ـ الهمزة والعين: ذكر اللُّغويون كلماتٍ تبدل فيها العين همزة في العربيَّة، خصُّوا أهل مكة ببعضها[٢]، فقالوا: إنَّهم يبدلون العين همزة في (عبد الله) فيقولون: (أَبْد الله). ذكر ذلك محمَّد بن يحيى العنبريُّ، أنَّ رجلاً من فصحاء ربيعة أخبره أنَّه سمع كثيراً من أهل مكة يقولون: يا أَبْدَ الله، يريدون: يا عبد الله[٣].

ويبدو أنَّ هذا كان بعد انقضاء عصر الاحتجاج في مكَّة؛ لأنَّ الذي يروي هذا عن محمد بن يحيى العنبري هو الزَّجَّاجيُّ، وهو من أهل القرن الرابع الهجريِّ.

ولعلَّ الذي سمع الرجلُ من أهل مكَّة ليس إبدال الهمزة عيناً بل ضرب من الاقتصاد في نطق هذه العبارة، تسقط فيه العين ويقصر مدُّ الياء. وهو نطق يُسْمَعُ اليوم قريبٌ منه في الحجاز إذا نودي هذا الاسم (عبد الله)، وكان المنادي يُسْرِعُ في النداء.

ونُسِبَ إليهم أنَّهم يقولون الخُنَّأَبَة والخُنَّعَبَة[٤]. وهذه الكلمة في الأصل ليست مهموزةً

---

(١) المزهر، ١/ ٤٦٠، وانظر: التطور اللغوي التاريخي، ١١٥.
(٢) الإبدال والمعاقبة، ٣٥.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) الإبدال والمعاقبة، ٣٥.

كما أنَّها ليست مبدلة من العين، بل أصلها (خِنَّابَة)[1]. ويبدو أنَّ راويها هو راوي الكلمة السابقة أيضاً.

ويقولون: (اسْتَأْدَيْتُ) السُّلطان، أي: استعديته، (فآداني)، أي: (فأَعْداني)[2]. ويُسْتَشْهد لهذا بحديث الهجرة إلى الحبشة: «والله لأَسْتَأْدِيَنَّهُ عَلَيْكُم»[3].

وهذا الفعل ربَّما لم يكن فيه قلب، بل مشتقٌّ من مادَّة أخرى هي (أَدا) ومنها الأداة، يقال (آدَى يُؤْدي): إذا تمَّت أداته، هذا رأي أبي عبيدة[4]. فاستأديت السلطان فآداني أي استعنت به كما أستعين بالأداة.

- **الهمزة والهاء**: جاء في (المزهر) نقلاً عن (نوادر يونس) أنَّ تميماً تقول: هَيْهَاتَ، وأهل الحجاز: أَيْهَاتَ[5]، وهذا إمَّا سهوٌ من السُّيوطيِّ أو من المحقِّق. فقد وردت (أَيْهاتَ) في شعر جرير، نحو:

أَيْهاتَ مَنْزِلُنَا بِنَعْفِ سُوَيْقَةٍ ... كَانَتْ مُبارَكَةً مِنَ الأيَّامِ[6]

وقوله:

فأَيْهاتَ أَيْهاتَ العَقيقُ وأَهْلُهُ ... وأَيْهاتَ وَصْلٌ بالعَقِيقِ نُواصِلُهْ[7]

وقال رؤبة بن العجاج:

رَأْيُ الأَدِلاَّءِ بِهَا شَتِيتُ ... أَيْهَاتَ مِنْهَا مَاؤُهَا المَأْمُوتُ[8]

ووردت في قول أبي النَّجم العِجليِّ - وهو من بكر بن وائل -:

أيْهاتَ أَيْهاتَ فَلاَ تَطَّلِعي[9]

---

(١) القاموس المحيط، (خنب).
(٢) القلب والإبدال، لابن السكيت (ضمن: الكنز اللغوي)، ٢٢، واللسان، (أدو).
(٣) النهاية، ١/ ٣٣، واللسان، (أدو).
(٤) الأضداد، لأبي الطيب، ٢/ ٦٧٢.
(٥) ٢/ ٢٧٥ وما بعدها.
(٦) شرح المفصل، ٤/ ٦٧.
(٧) معاني القرآن، للفراء، ٢/ ٢٣٥، والكتاب، ٤/ ٢٠٦، وديوانه، ٢/ ٩٦٥.
(٨) اللسان، (أمت).
(٩) الخزانة ١/ ٣٦٤.

وقال رجل من ضَبَّة:

أَيْهـاتَ أَيْهـاتَ فَـلاَ تَـرْجُـونَـهْ[1]

وأنشد ثعلب هذا البيت:

تَحِـنُّ إلـى الفِـرْدَوْسِ والشِّيـرُ دُوَنهـا وَأَيْهـاتَ مِـنْ أَوْطَـانِهـا حَـوْثُ حَلَّـتِ

ثم قال: «هذه لغته وهو من طَيِّء»[2]. وقد ظهرت في البيت «حوث» وهي طائيَّة، وهي لغة الشاعر لم يغيرها الرواة، ومثلها ـ فيما يبدو ـ (أيهات). وما دامت مخالفةً للفصحى ولم ينلها تغيير الرُّواة، فإنَّها أيضاً من لغة الشاعر. وكذلك يقال في بيتي جرير وبيت رؤبة وبيت أبي النَّجم والضَّبِّي. وفي حديث قفوله ﷺ من إحدى الغزوات، أنَّهم وجدوا امرأة فسألوها: أين الماء؟ فقالت: «أَيْهَاه أَيهاهْ! لا ماءَ لكم»[3].

وراوي الحديث هو عمران بن حصين، وهو خزاعيٌّ، والمرأة ليست قرشيَّة، وفي سند الحديث ثلاثة رجال كلهم من تميم، منهم أبو رجاء العطارديُّ. فإذا لم تكن هذه لغة المرأة، فهي إمَّا لغةُ عمران، وإما لغة الرُّواة التميميِّين، رَوَوْا الحديث بها. وهذا هو الراجح؛ لأنَّه يوافق ما جاء في شعر جرير وغيره. فهذه اللغة إذن ليست لقريش، ولم ترد في شيء من النُّصوص القرشيَّة، إلاَّ عبارة منسوبة إلى هشام بن عبد الملك، هي: «أَيَهَاتَ أَيْهَاتَ! سَأَلْتَ شَطَطاً»[4]، وهشام لم ينشأ في قريش. وورد في (دلائل الإعجاز) في كلام لعمر بن الخطاب «... أَيْهَاتَ أَيْهَاتَ»[5]. والقرآن الكريم قد كتبت فيه بالهاء ﴿ ۞ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ [المؤمنون: ٣٦]، وهو مكتوب على لغة قريش.

أمَّا السُّيُوطيُّ، فأراد أن يقول: وأهل الحجاز يقولون: هيهات، وتميم: أيهات، فعكس سهواً، والدَّليل على ذلك أنَّ الباب الذي عقد لينقل فيه ما خالف فيه أهل الحجاز تميماً من (نوادر يونس) كان يقدِّم فيه لغة أهل الحجاز، ثمَّ يتبعها لغة تميم، فيقول: أهل

---

(١) السابق ١/ ٤٠٩.

(٢) مجالس ثعلب، ٢/ ٥٦٦.

(٣) صحيح مسلم، ١/ ٤٧٥.

(٤) نسب قريش، ٣٧٣.

(٥) ص ١٠.

الحجاز: كذا، وتميم: كذا، إلاّ هذا الموضع، جاءت فيه تميم أولاً.

وإذا صَحَّت العبارة المنسوبة إلى عمر بن الخطاب وسلمت من التغيير فربما كان القرشيون يستعملون هذه الكلمة قليلاً، لكنها لم تكن فاشية فيهم لندرة ورودها في كلامهم.

ـ **الهمزة والواو**: أهل الحجاز يقولون: (أوكَفْتُ وِكافاً) و (أوْصَدْتُ الباب) و (وَكَّدْتُ تَوْكيداً)، وتميم تجعل مكان الواو همزة[1].

والإكاف والوكاف متساويان في الفصاحة[2]. أمَّا أوصد فلم يَرِدْ في القرآن، لكنْ ورد اسم المفعول منه مرَّتين: ﴿ عَلَيْهِمْ نَارٌ مُّؤْصَدَةٌ ﴾ [البلد: ٢٠]، ﴿ إِنَّهَا عَلَيْهِم مُّؤْصَدَةٌ ﴾ [الهمزة: ٨]. وقرأ بغير همزة، على لغة أهل الحجاز: نافعٌ وابن كثير وأبو جعفر وشعبة وابن محيصن وابن عامر، والباقون بالهمزة على لغة تميم[3]. وأمَّا (وَكَّد) فجاء مصدره في القرآن على لغة أهل الحجاز: ﴿ وَلَا تَنقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا ﴾ [النحل: ٩١]. وجاء في قول العرجيِّ:

هـلْ يَنْقُـضُ الحُـرُّ عَهْـداً بَعْـدَ تَـوْكِيـدِ[4]

وتَنْسِبُ إليهم طائفة من المراجع قلب الواو همزةً في (ذَوَى) فيقولون (ذَأَى)[5].

وتنسبها مراجع أخرى إلى قيس[6] وإلى أهل العالية[7]. وفي (العين) أنَّها لغة أهل بيشة[8]. ولا تناقض بين الأقوال الثلاثة: فبيشة كانت من ديار قيس، وقيس هم المرادون بأهل العالية غالباً؛ لأنهم أكثر المقيمين بها، وأشهرهم، وقد تُعَدُّ قيس في أهل الحجاز لدنو ديارها منه. ولم أجدها في شعر قرشيٍّ إلاَّ قول العَرْجيِّ:

---

(١) المزهر، ٢/ ٢٧٧.
(٢) الفصيح، ٥٢.
(٣) إتحاف، ٢/ ٦١١.
(٤) ديوانه، ١٦٠.
(٥) القلب والإبدال، ٥٦ وما بعدها، واللسان، (ذأى)، والمزهر، ١/ ٢١٥ و ٤٦٣، و ٢/ ٢٧٧.
(٦) التنبيهات، ١٧٧.
(٧) السابق، ١٧٨.
(٨) ٨/ ٢٠٦.

خَـامَـرْتَ مِـنْ هَـوَى عُثَيْمَـةَ دَاءً مُسْتَكِنّـاً لِحُبِّهـا أَذْوَاهَـا[1]

ففي أصول الدِّيوان (أَدْوَاها) بالدال[2]. والبيت يحتمل المعنيين: (أَدْوَى) من الدَّاء أي المرض، و (أَذْوَى) ويكون كناية عن النحول.

واللغويون مختلفون في أيِّ اللغتين أفصح (ذأى) أم (ذوى). فبعضهم يرى أن الثانية أجود[3]، ويرى عليُّ بن حمزة أنَّ (ذأى) أفصح[4].

ويُنْسَبُ إلى أهل مكَّة أنهم يقولون (الحِدَوّ) للحَدَأَة[5]، وذكر أبو حاتم أنهم يخطئون فيقولون للحدأة (حُدَيَّا) ويجمعونها على حَدَادي[6]. وهذا في زمنه. أمَّا (الحِدَوُّ) فلعلَّهم استنتجوا أنَّها لغتهم من حديث ابن عباس «لا بَأْسَ بِقَتْلِ الحِدَوِّ»[7]. وربما كان الإبدال خاصّاً بالوقف وحده، و (الحِدَوُّ) أصله (الحَدَأ) جمع (حَدَأَة)، ثمَّ قَلَبَ الهمزة واواً، كما قال ابن الأثير: «الحِدَوُّ: الحَدَأُ بلغة أهل مكة، يقلبون الهمزة في الوقف ألفاً، ثم يقلبونها واواً. وقد أجرى ها هنا الوصل مجرى الوقف»[8].

ووردت (الحَدَأَة) في أحاديث رُوَاتُها قرشيُّون، كابن عمر وعائشة وحفصة ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ[9]. وأمَّا (الحُدَيَّا) فَتَرِدُ في كلام القرشيِّين قبل زمان أبي حاتم، وليست خطأً، بل هذه لغة فيها لقريش، وكذلك (حُدَيَّاةٌ)[10]. وأصلها (حُدَيْئَة) بالتصغير، قلبت الهمزة ياءً لوقوعها بعد ياء ساكنة زائدة، كما هي لغة قريش، ثم أدغمت الياء في الياء، فصارت (حُدَيَّة)، فَأُشْبِعَت الفتحة فصارت ألفاً[11].

---

(١) ديوانه، ٥١.
(٢) ص ٥١، (هامش).
(٣) مقاييس اللغة، ٢/٣٦٣، والمزهر، ١/٢١٧، والفصيح، ٣.
(٤) التنبيهات، ١٧٧.
(٥) الفائق ١/٧٨، واللسان، (لمع).
(٦) اللسان، (حدأ).
(٧) السابق، (فعا).
(٨) منال الطالب، ١٢٨.
(٩) انظر: صحيح مسلم، ٢/٨٥٦ و ٨٥٨، وصحيح البخاري بشرح الكرماني، ١٣/٢١٨ و ٩/٣٩.
(١٠) انظر: صحيح مسلم، ٢/٨٥٦ و ٨٥٨، وصحيح البخاري بشرح الكرماني، ١٣/٢١٨ و ٤/٩٨.
(١١) صحيح البخاري بشرح الكرماني، ١٣/٢١٨، وفتح الباري، ٢/٨٠.

وقد وردت (الحُدَيّا) في كلام غير القرشيين، كقول الكميت:

وقَـدْ سَتَـرَتْ أَسِنَّتَـهُ المَـوَاضـي (حُـدَيَّـا) الجَـوِّ والـرَّخَـمُ السِّغَـابُ[1]

وأهل المدينة اليوم يقولون (الحُدَّيَا) بتشديد الدَّال، أمَّا أهل مكة فيقولون (الحُدَّة) ويجمعونها على (حُدَد).

ويبدلون الهمزة واواً، فيقولون (التَّناوُش) وغيرهم يقول (التَّنَاؤُش)[2]. وعلى اللغة القرشية قرأ نافع وأبو جعفر وابن كثير وابن عامر وحفص وابن محيصن والحسن واليزيدي والأعمش قوله تعالى: ﴿ وَأَنَّىٰ لَهُمُ ٱلتَّنَاوُشُ مِن مَّكَانٍ بَعِيدٍ ۝٥٢ ﴾ [سبأ: ٥٢]، والباقون بالهمز[3].

ـ **التاء والصَّاد**: جاء في كتب بعض الخلفاء الراشدين (اللُّصْت)، أي: اللِّصُّ[4]. والمشهور أنَّ هذه لغة طيِّء، يبدلون **الصَّاد** تاءً، كما قال شاعرهم:

فتَـرَكْـنَ نَهْـداً عُيَّـلاً أَبْنَـاؤُهـا وبَنِـي كِنـانَـةَ كـاللُّصُـوتِ المُـرَّدِ[5]

ولكن جاء في (التاج) أنَّها لبعض الأنصار[6]، فرُبَّما كان القرشيون تأثَّروا بلغة الأنصار بعد إقامتهم بالمدينة.

ـ **الثَّاء والفاء**: يبدلون الفاء ثاءً، في (الجَدَث) بمعنى القبر، وتميم تجعله بالفاء[7]، قال رؤبة:

لـوْ كـانَ أَحْجـارٌ مِـنَ الأجـدافِ[8]

والجدث هو الذي في القرآن الكريم، نحو ﴿ فَإِذَا هُم مِّنَ ٱلْأَجْدَاثِ إِلَىٰ رَبِّهِمْ

---

(١) الخزانة، ٤/ ٢٩١.
(٢) معاني القرآن، للفراء، ٢/ ٣٦٥.
(٣) إتحاف، ٢/ ٣٨٩.
(٤) مجموعة الوثائق السياسية، ٣٦٢ و ٣٨٠ و ٣٨١.
(٥) تاج العروس، (لصص)، والقلب والإبدال، ٤٢.
(٦) (لصص).
(٧) المحتسب، ٢/ ٦٦.
(٨) ديوانه، ١٠٠.

يَنسِلُونَ ﴿٥١﴾ [يس: ٥١].

وقرأ ابن مسعود: ﴿وَهُمْ مِنْ كُلِّ جَدَثٍ يَنْسِلُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٦][١]

ـ **النون والميم**: وأهل الحجاز يسمُّون الجانَّ من الحيَّات: (الأَيْم) بالميم، وتجعله تميم بالنون: (الأَيْن)، وهذيل توافق أهل الحجاز لكنها تشدد ياءه: (الأَيِّم)[٢].

وجاء الميم في قول عمر بن أبي ربيعة:

فَجِئْتُ انْسِيَابَ الأَيْمِ في الغَيْلِ أَتَّقي العُيُونَ وأُخْفِي الوَطْءَ لِلمُتَقَفِّرِ[٣]

وورد في شعر تأبط شراً بالنون، على لغة تميم ومَنْ وافقها.

يَسْرِي عَلَى الأَيْنِ والحَيَّاتِ مُحْتَفِياً نَفْسي فِدَاؤُكَ مِنْ سَارٍ على سَاقِ[٤]

ـ **العين والنون**: تبدل العين نوناً في (أَعْطَى) فيقال: (أَنْطَى)، وهو المسمَّى استنطاءً[٥]، وأكثر أهل اللغة على أنَّ هذه لغة للأنصار وبني سعد بن بكر وهذيل والأزد وقيس[٦]. لكن التبريزيَّ قال: إنَّها «لغة العرب العاربة من أولى قريش»[٧]، ويَسْتَشْهِدُ على ذلك بقوله ﷺ: «**اليَدُ العُلْيَا المُنْطِيَةُ واليَدُ السُّفلى المُنْطَاة**»[٨].

لكن هذا الحديث له رواية أخرى: «**اليد العليا المُنْفِقَةُ والسُّفْلى السَّائِلَةُ**»[٩]. فمن المحتمل أن يكون الاستنطاء في الرواية الأولى من تغيير الرواة. ولكن الاستنطاء ورد في بعض كتبه ﷺ، ككتابه لتميم الداريِّ: «هذا ما أنطى محمد رسول الله لتميم الداريِّ

---

(١) المحتسب، ٢/٦٦.
(٢) المخصص، ٨/١٠٩.
(٣) ديوانه، ٩٩.
(٤) شرح المفضليات، ٣.
(٥) المزهر، ١/٢٢٢.
(٦) المصدر نفسه.
(٧) البحر، ٨/٥١٩.
(٨) المصدر نفسه.
(٩) صحيح مسلم، ٢/٧١٧.

وإخوته»[1]، وكاتبه عليٌّ بن أبي طالب. وجاء مع الفعل مصدره على هذه اللغة أيضاً (نطية) أي عطية. على أنّ هذه اللُّغة ربَّما كانت مما عَلِقَه الرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ من لغة أخواله بني سعد، أو مما تأثَّر به المهاجرون من لغة الأنصار، كما تأثَّروا بهم في إبدال الصاد تاء في (اللِّصت).

وعلى كلِّ حال لم تكن قريش تبدل في هذه الكلمة إلاَّ قليلاً، إمّا تأثُّراً بغيرها، وإما أنَّها كانت لغةً قديمة تستعملها، ثمَّ قلَّ استعمالها، كما تومىء إليه عبارة التبريزيِّ: «العرب العاربة من أولى قريش». أمَّا الاستعمال المطَّرد، فهو (أعطى).

ـ **الجيم والشِّين**: أهل الحجاز وأهل العالية يقولون: (أَجَاءَ) ويقرأون: ﴿ فَأَجَآءَهَا ٱلْمَخَاضُ ﴾ [مريم: ٢٣]، وتميم تجعل موضع الجيم شيناً[2]. والقراءات القرآنية على لغة الحجاز وأهل العالية.

ـ **السين والصَّاد**: تبدل قريشٌ السين صاداً في (السِّراط) فتقول (الصِّراط)، وعامة العرب يجعلونها سيناً[3]. ولغة قريش هي اللغة الجيدة، التي كُتِب عليها ما جاء من (الصِّراط) في القرآن كلِّه[4]. وعليها القرّاء ما عدا رُوَيْساً عن يعقوب فإنّه يبدلها سيناً، ولقنبل فيه الوجهان[5].

ـ **الفاء والقاف**: قال ابن السِّكِّيت: إنَّ (زُحْلُوفَة) بالفاء لغة أهل العالية، وبنو تميم ومن يليهم من هوزان يقولون: زُحلوقة وزَحاليق بالقاف[6]. وابن دريد يعكس فيجعلها بالقاف لأهل الحجاز وبالفاء لأهل نجد[7]. ويبدو أنَّ المراد بأهل العالية أهل الحجاز. والمستعمل اليوم في الحجاز (زِحْلَيْكَة)، ولعل الذي كان مستعملاً فيه بالقاف، كما يرى ابن دريد. إلا أنه جاء في قصيدة قافية لبشر بن عمرو بن مرثد وهو من بني بكر بن وائل:

---

(١) مجموعة الوثائق السياسية، ١٠٢. ومسالك الأبصار، ١/ ١٧٤.
(٢) معاني القرآن، للفراء، ٢/ ١٦٤.
(٣) البحر، ١/ ٢٥.
(٤) الكشاف، ١/ ١١، ومعاني القرآن، للأخفش، ١/ ١٦.
(٥) النشر، ١/ ٢٧١ وما بعدها، وإتحاف، ١/ ٣٦٥.
(٦) القلب والإبدال، ٦٤.
(٧) المزهر، ١/ ٥٥٤.

يَأْخُذْنَ مِنْ مُعْظَمٍ فَجّاً بِمُسْهِلَةٍ لِزِهْوِهِ مِنْ أعالي البُسْرِ زُخْلُوقِ[(١)]

فربما كانت لغته بالقاف لا بالفاء. ويبدو أنَّ خلاف اللُّغويين في الكلمة مردُّه إلى التَّصحيف.

ـ **القاف والكاف**: ورد في (اللِّسان) عن يعقوب بن السِّكِّيت قولان: أحدهما أنَّ بني تميم وأسداً يقولون (قُشِطَتْ)، وقيس تقول (كُشِطَتْ). والثَّاني أنَّ (كُشِطَتْ) لقريش، وتميم وأسدٌ تقولان: (قُشِطَ)[(٢)]. ويبدو أنَّ في القول الأول تحريفاً، إذ جعل (قيساً) موضع قريش، وقد يحدث هذا أحياناً في هذين الاسمين[(٣)]. والصواب هو القول الثاني، وهو الذي ورد في كتاب يعقوب الذي ينقل عنه (اللِّسان)[(٤)]. وهو المرسوم في المصحف ﴿ وَإِذَا ٱلسَّمَآءُ كُشِطَتۡ ﴿١١﴾ ﴾ [التكوير: ١١].

ـ **النون والهاء**: وأهل الحجاز يقولون تَفَكَّهَ فلان، بمعنى تندَّم، وتميم تقول: تَفَكَّنَ. وعلى اللغة الحجازيَّة قوله تعالى: ﴿ فَظَلۡتُمۡ تَفَكَّهُونَ ﴿٦٥﴾ ﴾ [الواقعة: ٦٥][(٥)].

ـ **الهاء والواو**: أهل الحجاز يجعلون (سَنَةً وعِضَةً) من بنات الهاء فيقولون في تصغير سنة: سُنَيْهَة، وفي الجمع: سَنَهَات، وسَانَهْتُ عند بني فلان[(٦)]، وجاء ما يدلُّ على هذا الإبدال في شعر أحد الأنصار، هو سويد بن الصامت:

وَلَيْسَتْ بِسَنْهاءٍ ولاَ رُجَبِيَّةٍ وَلكنْ عَرايَا في السِّنينَ الجَوائحِ[(٧)]

والذي جاء في شعر قريش هو جعل هذه الهاء تاء، كقول ابن الزِّبَعْرَى ـ إن صَحَّ أن البيت له ـ:

عَمْرُو العُلَى هَشَمَ الثَّرِيدَ لِقَوْمِهِ ورِجَالُ مَكَّةَ مُسْنِتُونَ عِجَافُ[(٨)]

---

(١) شرح اختيارات المفضل، ٣/ ١٢٠٥.

(٢) اللسان، (قشط) و (كشط).

(٣) كما جاء في المزهر من نسبة التَّضجُّع إلى (قريش) تصحيفاً، ومراده قيس، انظر: ١/ ٢١١.

(٤) القلب والإبدال، ٣٧.

(٥) نوادر أبي مسحل، ٢/ ٤٥٠.

(٦) البحر، ٢/ ٢٨٥.

(٧) كتاب النخل، ٨٨.

(٨) ديوانه. ٥٣.

ويرى الطبريُّ أن من هذا قوله تعالى ﴿ لَمۡ يَتَسَنَّهۡۖ ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، والهاء فيه ليست هاء الوقف، ومعنى الآية: «لم يأتِ عليه السنون» وهي اللغة الفصحى[١].

- **الياء واللام**: ويقولون: (أَمَلَّ يُمِلُّ)، وتقول تميم (أَمْلَى)[٢]. إلا أنَّ الاستعمالين يَرِدان في لغة قريش، إمَّا أصالة أو تأثُّراً بلغة تميم، لأنَّهما يردان في القرآن الكريم معاً نحو ﴿ فَلۡيَكۡتُبۡ وَلۡيُمۡلِلِ ٱلَّذِي عَلَيۡهِ ٱلۡحَقُّ ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، و ﴿ فَهِيَ تُمۡلَىٰ عَلَيۡهِ بُكۡرَةٗ وَأَصِيلٗا ۝ ﴾ [الفرقان: ٥]. والآية الأخيرة ممَّا نزل في مكَّة، وهي تحكي قول كفَّار قريش: ﴿ وَقَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ ٱكۡتَتَبَهَا فَهِيَ تُمۡلَىٰ . . . ﴾ وهذا يقوِّي أن الفعل مستعمل في لغتهم.

- **الواو والياء**: تبدل الواو ياءً في، (فُعْلَى) صفة، إذا كانت لامها واواً، نحو (عُلْيَا ودُنْيَا)، إلاَّ أنَّ أهل الحجاز خالفوا هذه القاعدة في (قُصْوَى)، فأبقوا الواو فيها من غير إبدال، وأبدلتها تميم على القياس[٣]. والقرآن على لغة أهل الحجاز في ﴿ إِذۡ أَنتُم بِٱلۡعُدۡوَةِ ٱلدُّنۡيَا وَهُم بِٱلۡعُدۡوَةِ ٱلۡقُصۡوَىٰ ﴾ [الأنفال: ٤٢]، وعليها القراءات المتواترة.

ويبدلون الواو ياءً في (قَلَنْسُوَة)، فيقولون: (قُلَنْسِيَة)[٤]، وهما في الفصاحة سواء[٥].

ويعكسون الأمر في (قِنْوَان)، فهو عندهم بالواو، وتميم وقيس وضبَّة يجعلونه بالياء (قِنْيَان)[٦]. وجاء في القرآن بالواو ﴿ وَمِنَ ٱلنَّخۡلِ مِن طَلۡعِهَا قِنۡوَانٞ دَانِيَةٞ ﴾ [الأنعام: ٩٩].

وجاء في قول عمر بن أبي ربيعة:

ظَعَنُـــوا كَـــأنَّ ظُعْنَهُـــمُ   مُـونِـعُ القِنـوَانِ أَوْ عُشَـرُ[٧]

---

(١) تفسير الطبري، ٣/ ٢٥ وما بعدها. (ط بولاق).
(٢) إعراب القرآن، ١/ ٣٤٤.
(٣) اللسان، (قصو)، والبحر، ٤/ ٤٩٦، وشرح التصريح، ٢/ ٣٨١.
(٤) المزهر، ٢/ ٢٧٦.
(٥) الفصيح، ٨٣.
(٦) اللسان، (قنو).
(٧) ديوانه، ٢/ ١٥١.

وقوله:

كَتَساقُطِ الرُّطَبِ الجَنِيِّ مِنَ الـ ـقِنْوَانِ، لا كُثْراً ولا نَزْرا[١]

ويفرقون بين (قَلَى) و (قَلاَ). فالأول بالياء وهو للكراهية، والثاني بالواو وهو لما شَوَيْتَه، فيقولون: قَلَيْتُ الرَّجُلَ، وقَلَوْتُ البُرَّ، أما تميم فتجعلهما معاً بالياء[٢]. فتميم وأهل الحجاز يتفقون في الكراهية، ويختلفون في غيرها. قال الفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب:

كُلٌّ لَهُ نِيَّةٌ في بُغْضِ صَاحِبِهِ بِنِعْمَةِ اللهِ نَقْلِيكُمْ وتَقْلُونَا[٣]

و (قَلَوْتُهُ وقَلَيْتُهُ) فصيحتان[٤].

وذكر الفرَّاء أنَّهم يقولون في اسم المفعول من (رَضِيَ): مَرْضُوٌّ[٥]، لكنَّ الذي في الحديث (مَرْضِيٌّ) بالواو فحسب، كقول ابن عبَّاس ـ رضي الله عنهما ـ: «شَهِدَ عندي رجالٌ مَرضِيُّون»[٦]. وهذا هو الذي ورد في القرآن أيضاً، كقوله تعالى: ﴿ وَكَانَ عِندَ رَبِّهِۦ مَرْضِيًّا ﴾ [مريم: ٥٥]. فربَّما عَنَى بأهل الحجاز غير قريش.

وثَمَّةَ كلمات تُبْدَل فيها الواو ياءً، ويُسَمَّى إبدالها معاقبةً، أي إنَّ الياء تعاقب الواو فيما الواو أصله، وتنسبها المراجع إلى أهل الحجاز، قال الفرَّاء: «وأهل الحجاز أكثر شيء قولاً للفَيْعَال من ذوات الثَّلاثة، فيقولون للصَّواغ: الصَّيَّاغ»[٧]. ويبدو أنَّه يعدُّ من هذا القبيل (القَيَّام) بمعنى (القَيُّوم)، وبها قرأ عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ: ﴿الحَيُّ القَيَّام﴾[٨]. لكن (القَيَّام) و (القَيُّوم) ليس الفرق بينهما من باب المعاقبة، لأنَّ الواو فيهما قد أبدلت ياءً؛ إذ اشتقاقهما من (قَوَم)، وإنَّما الفرق في صيغتيهما (فَيْعَالٌ)

---

(١) السابق، ١٤٥.
(٢) المزهر، ٢/ ٢٧٧.
(٣) ديوان الحماسة، بشرح التبريزي، ١/ ٧٥.
(٤) الفصيح، ٩٩.
(٥) معاني القرآن، للفراء، ٢/ ١٧.
(٦) صحيح البخاري، ١/ ١٥٢، وسنن ابن ماجه، ١/ ٣٩٦.
(٧) معاني القرآن، ١/ ١٩٠، وانظر: النهاية، ٣/ ٦١.
(٨) معاني القرآن ١/ ١٩٠، وجزء فيه قراءات النبي ﷺ، ٧٩.

و (فَيْعُول)، وليس كالفرق بين (صوَّاغ وصيَّاغ).

ويبدو من كلام الفرَّاء أنَّ أهل الحجاز وإن كانوا أكثرَ مَنْ تَرِدُ المعاقبة في كلامه من العرب ـ لا يلتزمونها، بل يستعملون الواو أيضاً، وليست عندهم قياساً مطَّرداً، وهذا قول المفضَّل أيضاً[1]. ويصدِّق هذا ما يرد في النصوص الآتية من عدم التزام وجه واحد في الكلمات التي تُبْدَل فيها الواو ياءً. فالصيَّاغ وردت بالواو في قول عليٍّ بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ: «وَاعَدْتُ رَجُلاً صَوَّاغاً مِنْ بَنِي قَيْنُقَاع»[2]، وكذلك ترد في كتب الصحاح[3].

وفي (اللِّسان) أنَّ أهل الحجاز يقولون (الصُّيَّام) في (الصُّوَّام)[4]، ولكنْ ربَّما ورد عكس ذلك في كلامهم، كقول ابن عبَّاس: «فقال المُفْطِرُونَ للصُّوَّام أَفْطِرُوا»[5].

وكثيراً ما يرد في الشِّعر القرشيِّ (نِيَام) بدلاً من (نُوَّام)، على المعاقبة، كقول عمر بن أبي ربيعة:

وَجَـــد الحَـــيَّ نِيَـــامـــاً فـــانْقَلَـــبْ[6]

وقول ابن قيس الرُّقيَّات:

. . . تَخَطَّيْـــتُ النِّيَـــامَ الحَـــارِسِينَـــا[7]

وقول العَرْجِيِّ:

تَخَطَّـــــــــى رُؤُوسَ النِّيَـــــــامِ[8]

---

(١) المخصص، ١٤/١٩.
(٢) صحيح مسلم، ٣/١٥٦٩.
(٣) المعجم المفهرس لألفاظ الحديث، ٣/٤٤٣.
(٤) اللسان، (خوص).
(٥) صحيح البخاري، ٥/١٨٦. فالصيغتان (صيام) و (صوام) تردان في الحديث، (انظر: المعجم المفهرس، ٣/٤٥٩).
(٦) ديوانه، ٣٧٨.
(٧) ديوانه، ١٣٧.
(٨) ديوانه، ١٣١.

ومن المعاقبة قَلْبُهم الواو ياءً في (المَيَاثِر)[1]، وجميع ما في كتب الصحاح منها، بالياء، جمعاً ومفرداً[2].

ووردت المعاقبة في قول عائشة تُثْني على عمر ـ رضي الله عنهما ـ: «فَنَفَّخَ البلادَ وديَّخَها»[3]، تريد: ودَوَّخَها. وفي (اللِّسان): يقال: «دَيَّخَ ودَوَّخَ، بمعنى واحد. وفي حديث الدعاء: بعد أن ديَّخَهُمُ الأَسْر[4].

ويبدو أن المعاقبة لا تخصُّ أهل الحجاز وإنَّما تُنْسَبُ إليهم لأنَّهم أكثرُ من يستعملها. ومن ورودها في لغة غيرهم قول الأعشى:

لَقَـدْ نَـالَ خَيْصـاً مِـنْ عُمَيْـرَةَ خـائِصَـا[5]

قال المفضَّل: إنَّه أراد (خَوْصاً) ولكنَّه جعل الواو ياءً على معاقبة أهل الحجاز[6]. جعل المعاقبة لأهل الحجاز، مع أنَّه لا يريد أنَّهم يبدلون في هذه الكلمة.

ـ **الألف والياء**: نسب بعض المراجع إلى أهل الحجاز أنَّهم يبدلون ألف المقصور ياءً، إذا أُضيفَ إلى ياء المتكلِّم[7]، ونسبها عيسى بن عمر إلى قريش[8]. وهذا بعيد الاحتمال؛ لأنَّ المصادر تكاد تُجْمِعُ على أنَّها لغة هذيل، ليس غير، وأضاف الزمخشريُّ إليهم أَزْدَ السَّراة، فهم يقولون: «يا سَيِّدي ومَوْلَيَّ»[9]، ولعل ذلك في زمنه (القرن الخامس).

أمَّا مراد من نسبها إلى أهل الحجاز فهذيل، لأنَّها قبيلة حجازية، ولكنَّه أطلق العامَّ وأراد الخاصَّ. وقد نفى أبو بكر بن العربيِّ صحَّةَ خبر تاريخيٍّ عن طلحة بن عبيد الله،

---

(١) المخصص، ١٤/١٩.
(٢) المعجم المفهرس لألفاظ الحديث، ٧/ ١٣٢.
(٣) جمهرة خطب العرب، ١/٢٠٩.
(٤) (ديخ).
(٥) اللسان، (خوص)، والمخصص، ١٤/١٩.
(٦) المخصص، ١٤/١٩.
(٧) شرح الأشموني، ٣/ ٥٤٣ وما بعدها.
(٨) شرح التصريح، ٢/ ٦١.
(٩) الكشاف، ٢/٢٤٧.

محتجّاً بأنَّه قال فيه: «بَايَعْتُ واللُّجُّ على قَفَيَّ»، فعقَّب عليه بقوله: «اخترع هذا الحديث من أراد أن يجعل في القفا لغة (قَفَيَّ)، . . . وتلك لغةُ هذيل لا قريش»[1].

أمَّا الزَّمخشريُّ فعلَّل مجيء (قَفَيَّ) في كلامه ـ على افتراض صحَّة الخبر ـ بأنَّه تأثَّر بلغة زوجه، وكانت من طيِّء[2]، ومن لغة طيِّء إبدال ألف المقصور واواً أو ياءً على كلِّ حال.

وقد روى أبو بكر الأنباري قول طلحة هذا، ولكنه نسب اللغة إلى طيِّء[3]، فلعل الزمخشري نقل عنه.

ونُسِبَ إلى أهل الحجاز أيضاً أنهم يبدلون الألف ياءً في (القار)، فيقولون: القِير[4]. وقد يكون المراد بهم أيضاً قبيلة غير قريش، فإنَّ ما جاء عنهم من هذه الكلمة جاء بالألف، لا بالياء[5]. وإنما جاء (القِير) في قول الطَّنافِسيِّ ـ وليس قرشياً ـ: «مُغْتَسَلاتُهم الجِصُّ والصَّاروجُ والقِيرُ»[6]. وفي رجز لم ينسبه الجاحظ:

يـــارَبَّ هِيـــتٍ نجِّنـــا مِـــنْ هِيـــتِ ومِـــنْ طـــريـــقِ الأَعْـــوَجِ المَقيـــتِ

ونَفَحَـــاتِ القِيـــرِ والكِبْـــرِيـــتِ[7]

وورد (القِير) أيضاً في قول العجَّاج:

قُرقُورُ سَاجٍ، سَاجُهُ مَطْلِيُّ بالقِيرِ والضَّبَّاتِ زَنْبَرِيُّ[8]

ـ **الألف والواو**: ورد عن ابن عبَّاس ـ رضي الله عنهما ـ: أنّه قال: «لا بَأْسَ بِقَتْلِهِ الأَفْعَوْ، ولا بَأْسَ بِقَتْلِهِ الحِدَوُّ»[9]، فاستدلّ بعضهم به على أنَّ قريشاً تبدل ألف المقصور

(١) العواصم من القواصم، ١٤٤.
(٢) الفائق، ٣/ ٤٣١.
(٣) انظر: الزاهر، ١/ ٢٨٧.
(٤) المزهر، ٢/ ٢٧٦.
(٥) انظر: المعجم المفهرس لألفاظ الحديث، ٥/ ٥٠٣.
(٦) سنن ابن ماجه، ١/ ١١١.
(٧) البرصان والعرجان، ١٦٨.
(٨) شرح اختيارات المفضل، ٣/ ١٦٢٦.
(٩) اللسان، (فعا).

واواً في الوقف[1]، ولكنَّ أقوال اللغويين تخالفه، قال سيبويه: «وحدَّثنا الخليل وأبو الخطَّاب أنَّها لغة فزارة وناسٍ من قيس، وهي قليلة»[2]، وقال في موضع آخر: إنَّها لغة «ناس من قيس وأهل الحجاز»[3].

إن فزارة من قيس، ولكنَّ سيبويه ميَّزها منهم في قوله الأوَّل، وعناها بأهل الحجاز في الثَّاني، فصرَّح باسمها مرَّة وكنَّى عنها بالمنطقة التي تسكنها أخرى. وكانت فزارة ربّما عُدَّت في أهل الحجاز لقرب مسكنها منه، قال شاعرهم:

سِيـري إليـكِ فَسَـوْفَ يَمنَـعُ سَـرْبَهَـا　　　مِـنْ آلِ مُـرَّةَ بـالحِجَـازِ حُلُـولُ[4]

وآل مرَّة من فزارة.

أمَّا ورودها في كلام ابن عباس فلأن أمه قيسيَّة هلالية[5]، وإذا تأثَّر المرء بلغة زوجه ـ كما يرى الزمخشري في تأثُّر طلحة بلغة الطائيَّة ـ، فاحتمال تأثُّره بلغة أُمِّه أقوى، على أنَّ قلب ابن عبَّاس للألف واواً ربَّما دعته إليه المشاكلة بين (الحِدَوّ) و (الأَفْعَوْ)، كما شاكل الرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ بين (مَأْزُورَاتٍ) و (مَأْجُورَاتٍ) في قوله: «ارجِعْنَ مأزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُوراتٍ»، فهمز الكلمة الأولى لهمز الثانية، مع أنها من (الوزر).

ـ ويقولون: جلا يجلو جلاءً. وقيس وتميم يقولون: جَلَّ، يَجُلُّ جَلاًّ وجُلولاً. وبلغة أهل الحجاز جاء قوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَآ أَن كَتَبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمُ ٱلْجَلَآءَ ﴾ [الحشر: ٣][6].

ويُنْسَبُ إليهم، ترك إعلال (صَيِدَ وحَوِرَ) وبابِه، على حين يُعِلُّه غيرهم فيقول: (صَادَ وحَارَ)[7]. واللُّغة الحجازية هي اللُّغة الفصيحة.

---

(١) المصدر نفسه.
(٢) الكتاب، ٤/ ١٨١.
(٣) السابق، ٤/ ٤٥٦.
(٤) شرح المفضليات، ٦٩١.
(٥) نسب قريش، ٢٧.
(٦) الزاهر، ١/ ٤٨٢.
(٧) العين، ٧/ ١٤٤، واللسان، (صيد).

بقي أن يُشار إلى أنَّ السُّيوطيَّ نقل عن (نوادر يونس) أنَّ أهل الحجاز يقولون: تَخِذْتُ وَوَخِذْتُ، وتقول تميم: اتَّخَذْتُ[1]. والمراد بأهل الحجاز هذيل، لا قريش، قال الشاعر الهذليُّ:

تَخِــذْتُ غِــرَانَ إِثْــرَهُــمُ دَلِيــلاً وفَــرُّوا فــي الحِجَــازِ لِيُعْجِــزُونــي[2]

ونُسِبَ إلى عُلْيا مَعَدٍّ أنَّهم يقولون في (هَدَايا): هَدَاوَى[3]، وعُليا معدٍّ ربَّما قُصِدَ بهم قريش ومن وافقهم، لكنَّ الخليل خصَّ أهل المدينة (الأنصار) بهذه اللغة[4].

إنَّ أكثر الحروف التي يقع بينها الإبدال متقاربة في المخرج غالباً، كالهمزة والهاء والهمزة والعين، والسِّين والصَّاد، والقاف والكاف، أو ممَّا يكثر التعاقب بينه في اللُّغة، كحروف العلَّة: الواو والياء والألف.

ومردُّ الإبدال في كثير من هذه الكلمات إلى تطوُّر يصيب بعض حروف الكلمة، فيحلُّ حرف محلَّ حرف يقاربه في المخرج. وهذا التقارب يُيَسِّرُهُ بعضُ الحروف المجاورة للحرف المُبْدَل، إذ يؤثِّرُ صوت الحرف القويِّ في صوت الضَّعيف فيعين على قلبه صوتاً يناسبه، كما تُقْلَبُ السِّين في (السِّراط) صاداً بتأثير الطَّاء والرَّاء المفخَّمين، مع اتحاد السِّين والصَّاد أصلاً في المخرج. وكذلك الإبدال في (كَشَط)، إذ يغدو الكاف قافاً بتأثير الطاء. وتأثير الأصوات اللغوية بعضها في بعض سُنَّة من سُنَنِ اللُّغة، كما أنَّه سبب من أسباب ظاهرة الإبدال في اللغة عامَّة.

إنَّ تعليل هذه الظاهرة هو تعليل لنشأتها الأولى، وليس تعليلاً لما بينها من خلاف الآن، لأنَّ هذا مرجعه إلى اختلاف لغات القبائل، فلا إبدال في الكلمتين بهذا الاعتبار، إنَّما الإبدال باعتبار آخر، هو أنَّ اللُّغات القبليَّة كلَّها ذات أصل واحد مشترك تفرَّعت منه، فلا بدَّ أن تكون أوجه الخلاف بينها منها الأصل ومنها الفرع.

---

(١) المزهر، ٢/٢٧٦.
(٢) شرح أشعار الهذليين، ١/٣٥٤.
(٣) اللسان، (هدى).
(٤) البارع، ١٣٦.

حروف المضارعة

تنتشر ظاهرة كسر حروف المضارعة على مساحة كبيرة من الجزيرة العربيَّة، حتَّى لقد قال الأخفش: إنَّ كلَّ من ورد عليهم من الأعراب لم يقل إلاَّ (تِعْلَم) بكسر التاء[(١)].

ويُنْسَبُ فتح هذه الحروف إلى قريش[(٢)]، وقد يَنْسِبُهُ بعض المراجع إلى أهل الحجاز عامَّة[(٣)]. كما قد يُنْسَبُ الكسر أحياناً إلى تميمٍ وحدها، وربَّما نُسب إلى غير أهل الحجاز. بيد أنَّ مَنْ ينسبه إلى تميم لا يريد حصره فيها، فما أكثرَ ما يُراد بتميم غَيْرُ أهل الحجاز. وربَّما كان أدقّ تحديد لأصحاب الفتح وأصحاب الكسر قول ابن منظور: «وتِعْلَم، بالكسر: لغة قَيْسٍ، وتميم، وأسد، وربيعة، وعامَّة العرب، وأمَّا أهل الحجاز، وقومٌ من أعجاز هوازن، وأَزْدُ السَّراة، وبعض هذيل، فيقولون: تَعْلَمَ، والقرآن عليها»[(٤)].

ولا يخفى أنَّ المُراد بأهل الحجاز أهل مكَّة أو هم وأهل المدينة.

إنَّ قوله «عامَّة العرب» ليست مبالغةً، فإنَّ كلباً ـ وهي من أبعد القبائل منزلاً في شمال الجزيرة ـ كانت تتكلَّم بها[(٥)]، إضافةً إلى ربيعة في الشَّرق وبعض هذيل في الحجاز.

وهذا الانتشار هو الذي حمل مكيَّ بن أبي طالب على القول: إنَّها «لغة مشهورة حسنة»[(٦)]، مخالفاً ذلك الأعرابيَّ الذي سمَّاها «تَلْتَلَةً»، وعَدَّها من عيوب المنطق.

---

(١) اللسان، (وقى).
(٢) المزهر، ١/ ٢٥٥.
(٣) الكتاب، ٤/ ١١٠، وشرح الشافية، ١/ ١٤١.
(٤) اللسان، (وقى).
(٥) البحر، ٧/ ٢٤٧ (نقلاً عن: دراسات في أساليب القرآن، ١/ ٦٦٦، القسم الثاني).
(٦) الإبانة، ٩٢.

وَوَرَدَ في (دُرَّة الغَوَّاص) حديث بين ليلى الأخيلية والشعبيِّ في مجلس عبد الملك بن مروان يَنِمُّ باستقباحهم لهذه اللُّغة، وكانت ليلى تتكلَّم بها؛ لأنَّها قيسية، وأراد الشَّعبيُّ السُّخرية منها ليُضْحِكَ عَبْدَ الملك[1].

ذكر أبو حيَّان أنَّ كسر التّاء في ﴿ولا تِقْرَبَا﴾ [البقرة: ١٢٦] «لغة عن الحجازيِّين في (فَعِلَ يَفْعَلُ)، يكسرون حروف المضارعة: التَّاء والهمزة والنُّون»[2]. وهذا يخالف قوله: «وفتح ﴿ نَسْتَعِينُ ۝ ﴾ قرأ بها الجمهور، وهي لغة الحجاز، وهي الفصحى»[3]. وقوله: «وقراءة يحيى بن وثَّاب ﴿ثُمَّ إِضْطَرُّهُ﴾ [البقرة: ١٢٦] بكسر الهمزة، قال ابن عطيَّة: على لغة قريش في قولهم: (لا إِخَالُ)، يعني بكسر الهمزة. وظاهر هذا النَّقل... مخالفٌ لما نقله النَّحويُّون، فإنهَّم نقلوا عن الحجازيِّين فتح حرف المضارعة، ممَّا أوَّله همزةُ وَصْل، وممَّا كان على وزن (فَعِلَ يَفْعَلُ) بفتحها، أو ذا تاء مزيدةٍ في أوَّله... إلاَّ إن كان نقل أن (إِخَالُ) بخصوصيَّته في لغة قريش، مكسورُ الهمزة دون نظائره... فيمكن أن يكون قول ابن عطيَّة صحيحاً»[4].

والذي أوقعه في هذا الاختلاف معنى (الحجاز)، ففي قوله الأوَّل لم يعنِ قريشاً، وربَّما عنى هذيلاً، وقد قال قبل هذا ـ نقلاً عن الطُّوسيِّ ـ إنَّها لغتهم[5]، وفي القولين الأخيرين عنى قريشاً وحدها، ودليل ذلك تصريحه باسمها. على أنَّه ما كان ينبغي أن يذكر أهل الحجاز في لغة الكسر، حتَّى وإنْ كان مراده هذيلاً، فما هذيلٌ إلاَّ قبيلة واحدة من قبائل كثيرة في غير الحجاز، هذه لغتها.

وكلام ابن عطيَّة واضح جدّاً، فقد خص (إخال) بالكسر في لغة قريش، دون غيره من الأفعال، ولا يريد تعميم الظَّاهرة، ولعلَّه مثَّل بهذا الفعل في لغة قريش، لأنَّه أشهر فعل تَكْسِرُ فيه حرف المضارعة، بل هو الفعل الوحيد الذي يكسر في الفصحى. وقريش هي التي تكسره، على خلاف عادتها، أمَّا كسر غيرها من القبائل فقياس مطَّرد.

---

(١) ١٨٤.
(٢) البحر، ١/١٥٨.
(٣) السابق، ١/٢٣.
(٤) السابق، ١/٣٨٦.
(٥) السابق، ١/٢٣.

والقراءات المشهورة المتواترة كلُّها على فتح حروف المضارعة، لكنْ وردت قراءاتٌ شاذَّة بكسرها في بعض الأفعال، نحو، ﴿إِضْطَرُّهُ﴾، و ﴿تِبْيَضُّ وُجُوهٌ وتِسوَدُّ وُجُوهٌ﴾[1].

---

(١) انظر: البحر، ١/ ٣٨٤ و ٣/ ٢٢.

الإشبـــاع

الإشباع هو مطل في الحركات القصيرة حتَّى تلحق بحروف المدِّ. وقد نُسب إلى الحسن البَصْريِّ أنَّه قرأ: ﴿ سَأُوْرِيكُمْ دَارَ ٱلْفَـٰسِقِينَ ﴾ [الأعراف: ١٤٥]. بإشباع ضمَّة الهمزة حتَّى تصير واواً[١]. واحتجَّ ابن جنِّي لجواز ذلك في اللُّغة بما جاء منه في الشِّعر والنَّثر، كإشباع فتحة النُّون في (بَيْنَا) وأصلها (بَيْنَ)، وإشباع فتحة الباء في (يَنْبَعُ) حتَّى صارت (يَنْبَاعُ) في قول الشاعر:

يَنْبَـاعُ مِـنْ ذِفْـرَى غَضُـوبٍ جَسْـرةٍ[٢]

بَيْدَ أنَّ أبا حيَّان ضعَّف هذا التَّوجيه؛ لأنَّ الإشباع محلُّه ضرورة الشِّعر، ولا ضرورة في القرآن[٣]. وفضَّل عليه توجيهاً ذكره الزَّمَخْشَرِيُّ، هو أنَّ الفعل في هذه القراءة من قول أهل الحجاز: (أَوْرِنِي كذا وأَوْرَيْتُهُ)، وهو من (أَوْرَيْتُ الزَّنْدَ)، كأنَّ المعنى: بَيِّنْهُ لي وأَنِرْهُ[٤]. ويَسْتَأْنِسُ لهذا التوجيه بأن أهل الأندلس يستعملون هذه اللُّغة، كأنَّهم تلقَّفوها من لغة الحجاز وبقيت في لسانهم إلى الآن[٥].

إلا أنَّه مع ذلك يُبْدي الشَّكَّ في صحَّة أنْ تكون لغةَ أهل الحجاز، فيقول: «وينبغي أن يُنْظَرَ في تَحَقُّقِ هذه اللغة، أهي في لغة الحجاز أم لا»[٦].

وورد في (العَيْن) أنَّ عليَّ بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ كان يُشْبِعُ رَفْعَ النُّون في

(١) المحتسب، ١/٢٥٨.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) البحر، ٤/٣٨٩.
(٤) المصدر نفسه، وانظر: الكشاف، ٢/٩٣.
(٥) البحر، ٤/٣٨٩.
(٦) المصدر نفسه.

﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝ ﴾ إشباعاً[1].

وإشباع الضَّمَّة في هاتين الكلمتين في قراءة الحسن وعلي، يمكن حَمْله على أنَّه إبانة الضَّمَّة فيهما، لا أنَّه جَعْلُهَا واواً. والإشباع الذي معناه المدُّ متعذِّر في الكلمة الأخيرة، إذ تليها همزة وصل تسقط في الدَّرج، فيلتقي مدُّ الإشباع المُفْتَرَض وسكونُ الهاء، فيتحتَّم حذف الأوَّل منهما (وهو مَدُّ الإشباع) لأنَّه ساكن، ولا يبقى منه إلاَّ الضمَّة التي كانت موجودةً قبل الإشباع.

هذا في الوصل، أمَّا في الوقف فإنَّ ﴿ نَسْتَعِينُ ۝ ﴾ يوقف عليها بالسُّكون، ولا يجوز فيها إلا ذلك أو الرَّوْم أو الإشمام، وهما بعيدان جدّاً من الإشباع، لأنهما أقلُّ من الضمَّة العاديَّة، إذ الرَّوم «تضعيف الحركة حتَّى يذهب معظمهما»، والإشمام «الإشارة إلى الحركة من غير تصويت. . . بعد سكون الحرف»[2].

وأمَّا الكلمة الأولى فإنَّ الإشباع فيها ـ إنْ صحَّ في القراءة ـ ليس لغةً لأهل الحجاز في زمن الاحتجاج، لكنَّها لغتهم في زمن الزمخشريِّ، وقد صرَّح بذلك، فقال: «وسمعتهم يقولون: أَوْرِنِيهِ، بمعنى: أَرِنِيهِ، وهو من الوَرْي، أيْ أَبْرِزْهُ لي»[3].

وهذا الفعل كان مستعملاً في زمن الكسائي وعدَّه من لحن العامَّة[4]، ولم ينسبه إلى أهل الحجاز، ولو كان لغتَهم ما عدَّها لحناً، وإن كانت لغةً ضعيفةً، لأنَّ الكوفيِّين معروفون بالتَّجوُّز في رواية اللُّغات الشاذَّة والقياس عليها. ويؤيِّد هذا أنَّ الخفاجيَّ عدَّه ـ أيضاً ـ من كلام العامَّة، قال: «أَوْرَاهُ: بمعنى أَرَاهُ، عامِّيَّة»[5]. وربُّما كان (أَوْرَى) صيغةً قديمةً من الفعل المستعمل اليوم في كثير من عامِّيَّات البلاد العربيَّة (وَرَّى)، والأمر منه (وَرِّينِ)، أي (أَرَى) و (أَرِنِي).

---

(١) مختصر في شواذ القرآن، ١، وتاريخ القرآن، لعبد الصبور شاهين، ١٧٥.

(٢) النشر، ١/١٢١.

(٣) أساس البلاغة، (ورى).

(٤) ما تلحن فيه العامة، ١٠٣.

(٥) شفاء الغليل، ٣٩.

اجتمـاع الساكنيـن

القاعدة العامَّة أنَّه لا يلتقي في العربيَّة ساكنان، إلاّ أنْ يكون أوَّلهما حرف مدٍّ، لكنَّ بعض القرَّاء قرأ قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ﴾ [النساء: ٥٨] بسكون العين، فالتقى سكونها وسكون الميم الأولى[١].

واختار أبو عبيد القاسم بنُ سلَّام هذه القراءة، لأنَّها ـ في ظنّه ـ لغة الرَّسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ واستشهد بأنَّ قوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ: «**نِعِمَّاالمَالُ الصَّالِحُ للرَّجُلِ الصَّالح**» روي بسكون العين[٢]. ولكنَّ أهل اللُّغة انتقدوا اختياره انتقاداً شديداً، وعدُّوه من عجيب اختياراته. وأمَّا الحديث فنفوا أن تكون روايته بسكون العين صحيحةً. قال الزجاج: «ولا أحسب أصحاب الحديث ضبطوا هذا، ولا هذه القراءة عند البصريِّين النحويِّين جائزة ألبتَّة؛ لأنَّ فيها الجمعَ بين ساكنين، مع غير حرف مدٍّ ولا لين»[٣]. وقال أبو شامة: إنَّ من روى الإسكان في القراءة «سمع الإخفاء فلم يضبط، كذلك القول في رواة الحديث، بل أولى، لكثرة ما يقع في الأحاديث من الرُّواة على خلاف فصيح اللُّغة. وقد أخرج هذا الحديث الحاكمُ في كتابه (المُسْتَدْرَك)، وقال في آخره: يعني بفتح النُّون وكسر العين (نَعِمَ). وهذا حديث صحيح»[٤].

والإخفاء الذي يشير إليه أبو شامة ليس من لغة قريش، كما أنَّ إسكان العين المكسورة ليس من لغتهم. وهو من لغات القبائل البدوية التي تميل إلى السُّرعة واختزال الحركات ـ كما سيأتي ـ.

---

(١) إبراز المعاني، ٢٦٢، والنشر، ٢/ ٢٣٥ وما بعدها، وإتحاف، ١/ ٥١٤.

(٢) إبراز المعاني، ٢٦٢، والنشر، ٢/ ٢٣٦.

(٣) إبراز المعاني، ٢٦٢.

(٤) إبراز المعاني ٢٦٢. ولعل أبا شامة ينقل من نسخة غير التي قوبل عليها الكتاب المطبوع؛ لأن هذا لم يرد فيه. انظر: المستدرك، ٢/ ٢.

ويبدو أن الدكتور أحمد الجندي يميل إلى أن يكون الجمع بين الساكنين من لغة قريش، فأورد كلام أبي عبيد القاسم بن سلامٍ، وضرب صفحاً عن كلام الزَّجَّاج وأبي شامة[1].

(١) اللهجات العربية في التراث، ٢/ ٤٩٠.

الجمـــــع

تحوي كتب اللُّغة كثيراً من الصِّيغ المختلفة لجموع التَّكسير، قد تكون طائفةٌ منها جموعاً لاسم واحد، كالصِّيَغِ التي يُجْمَعُ عليها (الجَمَل): أَجْمَال، وجَامِل، وجُمْل، وجِمَال، وجِمَالة، وجِمَالات، مُثَلَّثَيْن، وجَمَائِل، وأجَامِل[1].

ومن المستبعد أن تكون هذه الصِّيغ كلُّها مستعملةً في لهجة واحدة. وأكبر الظَّنِّ أنَّ اللَّهجات كانت تتوزَّعُها، لكنَّ اللُّغويين جمعوها كلَّها من غير أن يبيِّنوا ما يخصُّ كلَّ واحدة، كما فعلوا بكثير من أبواب اللُّغة الأخرى. وربَّما لم يتنبَّهوا إلى الفروق اللُّغوية فيها؛ لأنَّ الشِّعر الذي عُوِّل عليه في استنباط بعض قواعد اللُّغة تظهر فيه صِيَغٌ شتَّى في شعر الشَّاعر الواحد؛ لأنَّ الوزن يضطرُّه، فيجد في كثرة الصِّيغ مخرجاً من ضيق الوزن، فيستعمل ما يسعفه منها وإن لم يكن لغتَه، كما يستعمل ما يُضْطَرُّ إليه من لغات القبائل.

ومن المتعذِّر ـ اليوم ـ أن تُسْتَنْبَطَ الجُموعُ التي كانت تستعملها كلُّ قبيلة، من شعر شعرائها؛ لأنَّه لا يُدْرَى ما الذي لها منها أصالةً، وما الذي أخذته من غيرها. وليس للباحث إلاَّ ما ذكر اللُّغويُّون الذين شافهوا العرب وسمعوا كلامهم على كل حال ومن غير تكلفٍ، لا تَضْطَرُّهم قافية ولا يُلْجِئُهُم وزن إلى مخالفة لغتهم.

وما علَّق اللُّغويُّون من اختلاف القبائل في الجموع شيء يسير جداً. والناظر فيه يتبيَّن أَنَّ أَوْجُهَ الخلاف فيه صوتيَّة، لا تعدو اختلاف حركات بعض الحروف، دون الحروف نفسها. وأهمُّ ذلك:

ما ذكر ابن سيده من أنَّ أهل الحجاز يجمعون (شَائِب وشَيُوب) على (شُيُب)، وأنَّهم يقولون: دَجاجة بَيُوض وَدَجاج بُيُض[2].

---

(١) القاموس المحيط، (جمل).

(٢) اللسان، (شيب).

وقد يكون مراده أنَّ الحجازيِّين يجمعون (فَعُولاً) على (فُعُل)، وجمع (فَعُول) هذا الجمع كثير في كلام القرشيِّين، كقول عمر بن أبي ربيعة:

بِيضـاً حِسَـانـاً خَـرَائِـداً (قُطُفـاً) يَمْشِيـنَ هَـوْنـاً كَمِشْيَـةِ البَقَـرِ[1]

و (قُطُف): جمع قَطُوف. وقال الحارث بن خالد:

حَـامَـتْ بنُـو أَسَـدٍ عَـنْ مَجْـدِ أَوَّلِهَـا وأَنْتُـمُ كَنَعَـامِ القَـاعَـةِ (الشُّـرُدِ)[2]

والشُّرُد: جمع شَرُود.

وأكبر الظَّنِّ أنَّ جمع (فَعُول) على (فُعُل) مُطَّرد في لغة قريش وغيرها، وأنَّ الفرق بين لغتها ولغة غيرها، أنَّها تحرِّك عينه، وغيرها يُسكِّن، على مذهب الفريقين في عين الاسم الثُّلاثيِّ المضمومة والمكسورة؛ كما سيأتي.

وما يَرِدُ في القرآن من هذا الجمع يُقْرَأُ بالتحريك على لغة أهل الحجاز، كالكُتُبِ والسُّبُلُ. إلا أنَّ أبا عمرو أسكن عينه في (رُسُل) إذا كان مضافاً إلى ضمير على حرفين نحو (رُسُلنا ورُسُلهم ورُسُلكم)[3]، والسُّبُل في ﴿ وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَاۚ ﴾ [العنكبوت: ٦٩][4]. وأسكن هو والكسائي العين من ﴿خُشُب﴾[5]، وكذلك قنبل بخلاف عنه[6]. وما عدا ذلك يُقْرَأ بالتحريك.

ـ وذكر الفراء أنهم يجمعون (الصَّاع) على (آصُع) و (أَصْوُع)، جمع قلة، وعلى (صِيعَان)، جمع كثرة[7]. لكن ابن بَرِّيٍّ عدَّ جمع (صاع) على (آصُع) غير صحيح، والصحيح جمعه على: أَصْوُع[8]. ولعلَّه عنى ما حصل في الكلمة من قلب بدَّل صورتها القياسية، إذ أُبْدِلَتِ الواو في (صاع) همزةً ثُمَّ قُدِّمت على الصَّاد، فأصبح وزن الكلمة

---

(١) ديوانه، ١٣٦.
(٢) ديوانه، ٧١.
(٣) النشر، ٢/٢١٦.
(٤) انظر: المصدر نفسه.
(٥) في قوله تعالى ﴿ كَأَنَّهُمۡ خُشُبٞ مُّسَنَّدَةٞ ﴾ [المنافقون: ٤].
(٦) النشر، ٢/٢١٦.
(٧) المذكر والمؤنث، للفراء، ٩٦.
(٨) ذكره في كتاب له أسماه (أغلاظ الضعفاء من أهل الفقه)، انظر: العربية، ٢٣٣.

(أَعْفُل)، وهذا يخالف الأصل.

ولهذا نظائر في اللُّغة، منها (آبار): جمع بئر، فإنَّ العين فيها قُدِّمت على الفاء. ومخالفة تصريف الكلمة لما كان يقتضيه القياس لا تخطِّئها إذا رواها الثِّقات.

والذي ورد في كلام أهل الحجاز من هذين الجمعين هو: أَصْوُع[1].

ـ ويضُمُّون فاء (كُسَالَى وغُيَارَى وَسُكَارَى)، وتَفْتَحُها تميم[2]. والقُرَّاء على لغة أهل الحجاز في قوله تعالى: ﴿ وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَـٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَـٰرَىٰ ﴾ [الحج: ٢]. وَيُرْوَى ضَمُّ السِّين عن رسول الله ﷺ أيضاً[3]. ويقرأون ﴿ وَإِذَا قَامُوٓاْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُواْ كُسَالَىٰ ﴾ [النساء: ١٤٢] أيضاً بضمِّ الكاف.

ومما يدخل في هذا الباب أنهم يجعلون (الصَّديق) للجمع والمفرد، فيقولون: حدثني بعض صديقي[4]. ومنه قوله تعالى: ﴿أَوْ مَا مَلَكْتُم مَّفَاتِحَهُۥٓ أَوْ صَدِيقِكُمْ﴾ [النور: ٦١]، لأنَّه معطوف على أسماء هي جموع كلُّها.

هذا عمَّا نسبت المصادر إلى أهل الحجاز من جموع التَّكسير. وقد ذُكِرَ أكثرُ من وجه في جمع (فِعْلَة) ـ و (فُعْلَة) اسمين. والمطَّرد في جمع (فَعْلَة) ـ إذا كانت صحيحة العين ـ أن تجمع جمع سلامة على (فَعَلات) بفتح العين، فإذا كُسِرَ فاؤها أو ضُمَّ ففي جمعها ثلاثة أَوْجُه: إسكانُ العَيْن، وإتباعُها حركة الفاء، وفتحُها.

ويبدو أنَّ هذه الأوجه لغات، وإن كانت المصادر لم تنسبها كلَّها إلى مَنْ تَكَلَّموا بها. وإنَّما ذكرت أنَّ الإتباع لأهل الحجاز، والتَّسكين لتميم وبعض قيس[5]. فأهل الحجاز يقولون في جمع غُرْفَةٍ ونِعْمَةٍ: غُرُفَات ونِعِمات[6]. وهذا المذهب مناسب لمذهب الفريقين في حركة عين الكلمة الثلاثيَّة المضمومة والمكسورة.

---

(١) انظر: الموطأ، ٤٤١ و ٤٤٨.
(٢) إصلاح المنطق، ١٣٢، والبحر، ٣/ ٣٧٧.
(٣) انظر: جزء فيه قراءات النبي ﷺ، ١٢٨.
(٤) شرح الشافية، ٤/١٣٨.
(٥) البحر، ١/ ٤٧٧.
(٦) الكشف، ١/ ٢٧٣، والحجة، للفارسيِّ، ٢/ ٢٠٤، واللسان، (نعم).

وليست قريش هي المرادة وحدها بأهل الحجاز، بل رُبَّما كانت هذيل توافقها؛ لأنَّها تبالغ في تحريك عين الجمع، حتَّى لَتَفْتَحُها وهي معتلَّة، خلافاً لغيرها، فتقول: (بَيَضَات وعَوَرَات) جمع (بَيْضَة وَعَوْرَة)[1].

ولم يرد في القرآن جمع لـ(فِعْلَة)، ولكن ورد جمع فُعْلة، كقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِۚ ﴾ [النور: ٢١] و ﴿ وَهُمْ فِي ٱلْغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ ﴾ [سبأ: ٣٧].

وابن كثير وابن عامر وحفص والكسائي ويعقوب وأبو جعفر يقرأون ﴿ خُطُوَٰتِ ﴾ بالإتباع، ويسكِّن الباقون الطَّاء[2]. ويقرأ القُرَّاء العشرة ﴿ ٱلْغُرُفَٰتِ ﴾، إلاَّ حمزة، فقراءته بالإفراد ﴿الغُرْفة﴾[3]، والحسن والمُطَوِّعيُّ يقرآن بسكون الرَّاء على لغة قيس وتميم[4].

---

(١) الكشاف، ٣/ ٨٣، وشرح المفصل، ٥/ ٣٠.
(٢) النشر، ٢/ ٢١٦، وإتحاف، ١/ ٢٩٥.
(٣) النشر، ٢/ ٣٥١.
(٤) إتحاف، ٢/ ٣٨٨.

المُشْتَقَّـــات

الأسماء المُشْتَقَّة هي أسماء الفاعلين والمفعولين وصيغ المبالغة واسم الزَّمان والمكان والمصدر الميميُّ واسم الآلة. وقواعدُ اشتقاقها مُفَصَّلَةٌ في كتب اللُّغة. ويبدو أنَّ اللُّغات العربيّة مُتَّفِقَة على القاعدة العامَّة لاشتقاقها من الأفعال، إلاَّ أنَّ بعضها ربَّما خالف بعضاً في مُشْتَقَّاتٍ بعينها، في حركاتها أو بِنْيَتِهَا، ولكنَّه خلافٌ ليس مطَّرداً ولا مَقِيساً، ما عدا صيغة اسم المفعول من الفعل الثُّلاثيِّ الأجوف. وما سَيُتَنَاوَلُ في هذا الباب هو ما عَلَّقَتِ المصاد من كلمات مُشْتَقَّة خالفت فيها قريش غيرها، وليس بينها كلِّها رابطةٌ ظاهرةٌ تجمعها إلاَّ كونَها مُشْتَقَّة.

١ ـ **المصدر الميميُّ واسم الزَّمان والمكان**: الأصل في المصدر الميميِّ واسم الزَّمان والمكان أنْ تُفْتَح عَيْنُهُما إذا كان مضارع الفعل الذي يُشْتَقَّان منه مفتوحَ العين أو مضمومَها، فإنْ كانت مكسورة فُتِحَتْ عَيْنُ المصدر الميميِّ، وكُسِرَت عينُ اسم الزمان والمكان[1]. وشَذَّتْ عن هذه القاعدة كلماتٌ تختلف اللَّهجات في حركة عينها، منها:

ـ مَطْلَع: فأهل الحجاز يفتحون عينه على القياس، وعلى لغتهم قرأ الجمهور ﴿ سَلَٰمٌ هِىَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ۝ ﴾ [القدر: ٥]. ولغة غيرهم كسرُها، وبها قرأ الكسائيُّ وخلف[2]. وتميم هي صاحبة الكسر[3].

وقد حاول بعض اللُّغويِّين التفريق بين (مَطْلِع) بكسر اللام و (مَطْلَع) بفتحها، فجعل الفتحَ للمصدر والكسرَ للمكان، ونَسَبَ ذلك إلى سيبويه[4]. وسيبويه لم يفرِّق

(١) الكتاب، ٤/ ٨٧.

(٢) النشر، ٢/ ٤٠٣.

(٣) الكتاب، ٤/ ٩٠، والأصول، ٣/ ١٤٢، والتكملة، ٢٢٢.

(٤) إعراب القرآن، ٥/ ٢٦٩.

بين الكسر والفتح، ولم يزد على نسبة الأول إلى تميم والثاني إلى أهل الحجاز. وهو عنده مصدر مِيمِيٌّ. ولكنْ جاء في بعض نُسَخ (الكتاب) أنَّ الناس يختلفون فيهما فبعضهم يجعل الفتح للمصدر والكسر للمكان، وبعضهم يقول كما قال سيبويه[١].

ولا يخفى أنَّ هذا لو كان كلام سيبويه ما جاءت فيه هذه العبارة: «. . . وبعضهم يقول كما قال سيبويه». وقد قال المحقق: إنَّ هذا من تعليقات الأخفش[٢]. ثم إن هذه العبارة تدل على أن سيبويه لم يفرّق بين الكسر والفتح.

إنَّ الفَرْق بين الكسر والفتح ليس مردُّه إلى اختلاف المعنى فيهما، فإنَّ ﴿ مَطْلَعِ ﴾ في الآية السالفة لا يمكن أن يكون إلاَّ مصدراً.

ـ المَسْكَن: بفتح الكاف، لُغَةُ أهل الحجاز[٣]، وفي ديوان ابن قيس الرُّقيَّات برواية السُّكَّرِيِّ أنَّ الفتح لأهل مكة والمدينة، وعليه قوله:

وَعَـدَتْـكَ بـالبَيْـتِ المُبَـارَكِ أَهْلُـهُ هَيْهَـاتَ (مَسْكَـنُ) مَـنْ تَحِـلُّ تِهَـامَـهْ[٤]

وهو اسم مكان، والفتح فيه هو القياس.

ـ المَنْسَك: في (معاني القرآن)، للفرّاء أنَّ (مَنْسِكاً) لأهل الحجاز، و (مَنْسَكاً) لبني أسد[٥]. وهذا خطأٌ في الضَّبْط، والصَّواب أن الفتح لأهل الحجاز والكسر لبني أسد. لأنَّ قُراء أهل الحجاز قرأوا بالفتح، وافقهم سائر القُرّاء إلاَّ حمزة والكسائي وخلفاً، فكسروا، في قوله تعالى: ﴿ وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنسَكًا ﴾ [الحج: ٣٤ و ٦٧][٦].

والثلاثة متأثِّرون بلغة القبائل النجدية، ولا سيما الكسائي مولى بني أسد. والمَنْسَك في الآية القياس فيه فتح العين، وهو مصدر ميميٌّ.

ـ مَسْجِد: اسمُ مَكَان، وفيه الفتح والكسر، والفتحُ لأهل الحجاز[٧]. وقد فرَّق سيبويه

---

(١) الكتاب، ٤/ ٩٠ (هامش).
(٢) المصدر نفسه.
(٣) إصلاح المنطق، ١٢١، واللسان، (سكن).
(٤) ديوانه، ١٦٥.
(٥) ٢/ ٢٣٠.
(٦) انظر: النشر، ٢/ ٣٢٦.
(٧) الكشف، ٢/ ٢٠٥.

بين ما يُكْسَر وما يُفْتَح. فالكسر اسم للبيت، وُضِعَ وَضْعاً من غير أن يُشْتَقَّ من الفعل على أنه اسم مكان، والفتح اسم مكان يُرادُ به موضع السجود (موضع الجبهة)، وفتحه على القياس[1]، ولذلك فَتَحَهُ أهل الحجاز. أمَّا اسم البيت فيبدو أنَّه ليس فيه إلاَّ وَجْهٌ واحدٌ هو الكَسْرُ.

ـ مَرْفِق: لغة أهل الحجاز (مَرْفِق) بفتح الميم وكسر الفاء، فيما يُرْتَفَقُ به، أي يُنْتَفَعُ به، ويَكْسِرون الميم في (مِرْفَق) الإنسان، والعرب يكسرون الميم منهما جميعاً[2]. وعلى لغة أهل الحجاز قرأ أبو جعفر ونافع وابن عامر: ﴿ويُهيّءْ لَكُمْ مِنْ أَمْرِكُمْ مَرْفِقاً﴾ [الكهف: ١٦]، بفتح الميم وكسر الفاء[3]. ولغة أهل الحجاز هي المُفَضَّلة عند يونس[4]. غير أنَّ الأصمعي قال: إنَّه لا يَعْرِفُ في كلام العرب إلاَّ (مِرْفقاً) بكسر الميم في كلِّ شيءٍ، أمَّا الكسائيُّ فيرى أن الكسر هو الفصيح والفتح جائز. وعند الأخفش أنَّ فيه ثلاث لغات كلُّها جيِّدة. (مِرْفق) و (مَرْفِق) و (مَرْفَق). فالأول اسم آلة والثاني اسم مكان والثالث مصدر ميميٌّ[5].

وهنالك مصادرُ ميميَّة، الخلاف فيها بين الفتح والضَّمِّ، وليس بين الفتح والكسر، منها (مَيْسَرَة). نُسِبَ ضمُّ السِّين فيها إلى أهل الحجاز والفتح إلى أهل نجد[6]، وقال مكيُّ بن أبي طالب: إنَّ الضَّمَّ لغة هذيل[7]. فهي المقصودة إذن بأهل الحجاز، وضمُّ السِّين قراءة نافعٍ في قَوْلِه تعالى: ﴿ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾ [البقرة: ٢٨٠] وافقه ابنُ مُحَيْصن، والباقون بفتحها[8].

وعند سيبويه أنها ليست مصدراً ميميّاً، هي ولا ما شاكلها من الأسماء التي على وزنها،

---

(١) الكتاب، ٤/ ٩٠.
(٢) البحر، ٦/١٠٧.
(٣) النشر، ٢/ ٣١٠.
(٤) المزهر، ١/٢٨٩.
(٥) إعراب القرآن، ٢/ ٤٥٠.
(٦) إعراب القرآن، ١/ ٣٤٣، والكشاف، ١/ ٣٢٣.
(٧) الكشف، ١/ ٣١٩.
(٨) النشر، ٢/٢٣٦، وإتحاف، ١/٤٥٨.

كالمَأْدُبَة والمَشْرُبة، بل أسماءٌ وُضِعَتْ لمعانيها من غَيْرِ قَصْدِ المَصْدريَّة[١].

وذكر السيوطيُّ أسماءً أخرى من هذا الباب هي: مَزْرَعَة ومَقْبَرَة ومَشْرَعَة ومَشْتَمَة، يُخَالِفُ فيها أهلُ الحجاز تميماً، ولكنَّ شكلَ عينِها لم يظهر في النسخة المطبوعة[٢].

غير أنَّ بعض الباحثين وَقَفَ على نُسْخَةٍ من (المُزْهِر) مخطوطةٍ، ضُبِطَتْ فيها عين هذه الكلمات، بالفتح في لغة أهل الحجاز وبالضمِّ في لغة بني تميم[٣]. ويؤكِّد صحَّة هذا الضبط ما جاء في كتاب (النبات) لأبي حنيفة الدِّينَوَري من أن تميماً تضمُّ عين (مَبْقَلة ومَزْرَعة ومَشْرَعة)[٤].

وهذا ينفي صحَّة ما ذهب إليه أبو حيَّان من أنَّ أهل الحجاز يضمون عين (مَقْبَرَة وَمَشْرَفة ومَسْرَبَة)، وأهل نجد يفتحونها[٥].

وربَّما حمله على هذا القول أنَّ هذيلاً تضمُّ عين (مَيْسَرَة)، فقاس على ذلك هذه الكلمات.

ولُغَةُ قريش في هذه الأسماء كلها موافقة للقياس، وإنَّما شَذَّ عنه غيرها، كما أنَّها هي الفصحى.

٢ ـ اسم المفعول: مذهب الحجازيين ألاَّ يُتِمُّوا بناء اسم المفعول من الفعل الثلاثي الأجوف، ويَحْذِفُونَ عينه، فيقولون: مَبِيع ومَدِين ومَقُول، وتُتِمُّهُ تميمٌ على الأصل، فتقول: مَبْيُوع ومَدْيُون[٦].

والمستعمل في الفصحى هو اللغة الحجازيَّة، وعليها قوله تعالى: ﴿ أَءِنَّا لَمَدِينُونَ ﴿٥٣﴾ ﴾ [الصافات: ٥٣]، وقوله: ﴿ فَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ هُمُ ٱلْمَكِيدُونَ ﴿٤٢﴾ ﴾ [الطور: ٤٢].

ـ وربَّما دلَّ أهل الحجاز على اسم المفعول بغير الصِّيغ التي تَرِدُ بمعناه في اللغة،

---

(١) الكتاب، ٤/٩١.
(٢) المزهر، ٢/٢٧٦.
(٣) لغة تميم، ٢٥٠.
(٤) كتاب النبات، ٥/٦٣ (عن المصدر السابق).
(٥) البحر، ٢/٣٤٠.
(٦) المنصف، ١/٢٨٣، والخصائص، ١/٢٦٠ وما بعدها.

فيستعملون وزن (فَاعِل) بمعنى (مَفْعُول). ويبدو من كلام الفرَّاء أن غيرهم ربَّما فعل ذلك أيضاً، لكنَّهم أكثرُ العرب جُرْأة عليه. فيقولون ﴿ مِن مَّآءٍ دَافِقٍ ۝٦ ﴾ [الطارق: ٦] بمعنى مدفوق، وسِرٌّ كاتِمٌ أيْ مَكْتُوم، وهَمٌّ ناصِبٌ ولَيْلٌ نائِمٌ[١].

والكلمات التي هذا معناها، قال السيوطيُّ: إنَّها لا تَتَعَدَّى خمساً، هي: تُرابٌ سَافٍ أي مَسْفِيٌّ؛ لأنَّ الريح سَفَتْه، وعِيْشَة رَاضِيَة، أي مَرْضِيَّة، وماءٌ دافِقٌ، وسِرٌّ كاتِمٌ، وليلٌ نَائِم أي ناموا فيه[٢].

إلاَّ أنَّ هنالك كلماتٍ غَيْرَ ما ذَكَر، منها: عَاصِم، أي مَعْصُوم، كقوله تعالى: ﴿ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ ﴾ [هود: ٤٣]، و ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا ءَامِنًا ﴾ [العنكبوت: ٦٧] أي مأموناً فيه، والوامق بمعنى الموموق، كقول الشاعر:

إنَّ البَغِيضَ لَمَنْ يُمَلُّ حَدِيثُهُ　　فَانْقَعْ فُؤَادَكَ مِنْ حَدِيثِ الْوامِقِ

وقول الآخر:

أنَا شِرُ لا زَالَتْ يمينُكِ آشِرَهْ

أي: مَأْشُورة[٣].

ووردت في الحديث كلمة (ضَامِن) بمعنى (مَضْمُون): «**قَضَى رَسُولُ الله ﷺ على أنَّ على أهل الأموال حِفْظَها بالنهار، وما أَفْسَدَت المواشي بالليل فهو ضامِن على أصْحَابه**»[٤].

ويبدو أن (فَاعِل) بمعنى (مَفْعُول) أكثر مما ذكر بكثير. فقد قال البطليوسي: إنها من الكَثْرَة بحيث يمكن أن يتألَّف منها سِفْر ضخم، لو جُمِعَت[٥].

وفي القرآن اسم فاعل بمعنى مفعول، ولكنه من الرباعيِّ، هو (مُبْصِر) في قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّا جَعَلْنَا ٱلَّيْلَ لِيَسْكُنُواْ فِيهِ وَٱلنَّهَارَ مُبْصِرًا ﴾ [النمل: ٨٦] أي مَبْصَراً فيه.

وذكر ابن سيده كلمةً بعكس هذه الكلمات، اسْتَعْمَلَ فيها أَهْلُ الحجاز مَفْعُولاً

---

(١) اللسان، (دفق).
(٢) المزهر، ٢/٨٩.
(٣) الصاحبي، ٢٢٠ وما بعدها.
(٤) الرسالة، ٥٥١.
(٥) الانتصار ممن عدل عن الاستبصار، ٨.

بمعنى فاعِل، إذ قالوا: عَضُدٌ مَنْشُولة، وقال غيرهم: نَاشِلَة[1].

وهذه الأسماء ربَّما أَمْكَنَ حَمْلُ بعضها على غير ما حُمِلَتْ عليه، فَحَرَمٌ آمِنٌ، ربَّما كان المراد به: آمِنٌ أَهْلُه، فأُقيمَ المُضافُ إليه مَقامَ المُضافِ ثمَّ نُعِتَ بآمِن، وكان الأصل: أَهْلُ الحَرَمِ آمِنُون، وكذلك لَيْلٌ نَائِم، أي نَائمٌ أَهْلُه، وكذلك (رَاضِيَةٌ) أي راضٍ أَصْحَابُها.

وأمَّا دَافِق فقد يكون اسم فاعل من (دَفَقَ الماءُ)؛ لأنَّ (دَفَقَ) قد يكون لازماً، كما روى اللَّيث[2].

واستعمالُ (فاعِل) بمعنى (مَفْعُول) ما زالت له بقايا في اللهجات العربية المُتَكَلَّمة اليوم. ففي الحجاز ـ مثلاً ـ يقولون: السُّوق كافل (أي مُقْفَل)، ويقولون: فلان وَالِد بالمدينة، أي مولودٌ بها، والكرة لاعِبَة، أي ملعوبة.

---

(١) المخصص، ١/ ١٦٤، والمنشولة هي التي قلَّ لحمها.
(٢) القاموس المحيط، (دفق).

الحذف والإثبات

كما تَتَمَيَّزُ لغة قريش بالوضوح وإعطاء الحروف حقَّها من الصِّفات والمخارج غَيْرَ مشُوبٍ بعضُها بِبَعْضٍ، تَتَمَيَّز كذلك بأنَّها تُعْطي الكلمةَ حقَّها، فلا تَنْقُصُ حركاتها باختلاس أو تسكين[1]، ولا تنقص بِنْيَتَها بِحَذْفٍ.

إلاَّ أنَّ هذا الحكم قد تخالفه لغتُها ولُغَةُ غيرها. فتحذِفُ ما يُثْبَتُ، أو تُثْبِتُ ما يُحْذَف.

من ذلك أنَّ أهلَ الحجاز يَحْذِفُونَ إحدى اللاَّمين في (ظَلِلْتُ) ونحوه من الأفعال المُضاعفة[2]. وليس ذلك مطَّرداً، بل خاصٌّ بأفعال قليلة شاذَّة عن القياس، كما قال سيبويه[3].

ونسب الرَّضيُّ هذه اللُّغة إلى بني سليم وحدهم، ولكنَّ غيرهم قد يستعملها[4]. وهذا الفعل يَرِدُ كثيراً في شعر عمر بن أبي ربيعة، كقوله:

ظَلْتُ فِيهَا ذَاتَ يَوْمٍ وَاقِفاً ... أَسْأَلُ المَنْزِلَ هَلْ فِيهِ خَبَرْ[5]

ولم يَرِدْ في القرآن إلاَّ مرَّتين: ﴿ وَٱنظُرْ إِلَىٰٓ إِلَٰهِكَ ٱلَّذِى ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا ﴾ [طه: ٩٧] و ﴿ فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ ﴿٦٥﴾ ﴾ [الواقعة: ٦٥].

ويَرِدُ في كلام قريش حَذْفُ التَّاء في (اسْتَطَاع)، ولا سيما في شعر عمر بن أبي ربيعة، فاستعماله لهذا الفعل من غير تاءٍ قد يفوق استعماله له بها، ويرد فيه بصيغة

(١) سيأتي الحديث عن التحريك والتسكين.
(٢) اللسان، (ظل).
(٣) الكتاب، ٤/ ٤٨٢.
(٤) شرح الشافية، ٢/ ٢٤٥.
(٥) ديوانه، ١٤٢.

الماضي والمضارع: نحو:

كِلانَا أَرَادَ الصَّرْمَ ما اسْطَاعَ جَاهِداً ... فَأَعْيَا قَرِيباً مِ السَّمَاحَةِ والصَّرْمِ[(١)]

وقوله:

تَشَكَّى الكُمَيْتُ الجَرْيَ لمَّا جَهَدْتُهُ ... وبَيَّنَ لَوْ يَسْطِيعُ أنْ يَتَكَلَّمَا[(٢)]

ولم يرد في القرآن بالحذف إلا مرتين: ﴿ ذَٰلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا ﴿٨٢﴾ ﴾ [الكهف: ٨٢]، و ﴿ فَمَا ٱسْطَـٰعُوٓاْ أَن يَظْهَرُوهُ ﴾ [الكهف: ٩٧]. ولم أرَ أحداً نسب الحذف إلى لُغَةٍ بعينها.

وتحذف النون السَّاكنة في (مِنْ) إذا وَلِيَها ساكنٌ، في شعرهم كثيراً، ولا سيما شعر عمر والعَرْجي وابن قيس الرُّقيَّات. من ذلك قول عمر:

عَشِيَّةَ رُحْنَا مِ الغَمِيمِ وصُحْبَتِي ... تَخِبُّ بِهِمْ عِيسٌ لَهُنَّ رُسُومُ[(٣)]

وقول ابن قيس:

أَسْدَيْتُها في النَّوالِ صَالِحَةً ... إلاَّ عطاءَ مِ الوَاحِدِ الصَّمَدِ[(٤)]

وقول العرجيِّ:

حَتَّى بَدَا سَاطِعٌ مِ الفَجْرِ تَحْسِبُهُ ... سَنَا حَرِيقٍ بِلَيْلٍ حِينَ يَضْطَرِمُ[(٥)]

وليست هذه الظاهرة من لغة قريش، بل تنسب إلى خَثْعَم وزُبَيْد[(٦)].

وسَبَبُ كَثْرَتها في شعر هؤلاء أنَّهم لم يكونوا شعراءَ مُجَوِّدِين، وظهورها فيه أثرٌ من آثار العَفْوِيَّة والارتجال. على أنَّ الشُّعراء جميعاً قد اعتوروها، حتَّى عُدَّت من قبيل الضَّرائر[(٧)].

---

(١) ديوانه، ٢٣٥.
(٢) السابق، ٤٥٤.
(٣) ديوانه، ٢١٥.
(٤) ديوانه، ٧٦.
(٥) ديوانه، ٧.
(٦) مميزات لغات العرب، ٣٠.
(٧) انظر: ما يحتمل الشعر من الضرورة، ١١٥ وما بعدها.

ويدخل في هذا الباب الكلمات التي تَقْصُرُها قريش ويمدُّها غيرها، أو العكس. فهم يقولون (الزِّنى) بالقصر، ويمدُّها غيرهم[1]، وعلى لغتهم ما جاء منه في القرآن الكريم.

ويقولون: (زَكَرِيَّا) بالقصر والمدِّ، وغيرهم يقول: (زَكَرِيٌّ)[2]. وورد المدُّ في قوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ: («كَانَ زكريَّاءُ نَجَّاراً»)[3]. وبالمدِّ يقرأ القرَّاء العشرة غير حمزة والكسائيِّ وخلَفٍ وحَفْصٍ[4]، ويَرِدُ هذا الاسم ممدوداً في كلام المصعب الزُّبَيْريِّ[5].

ويقولون (أولاء) بالمدِّ، وتَقْصُرُهُ تميم[6]. والمدُّ هو الذي عليه القرآن الكريم.

لكنَّهم يحذفون الهمزة في (اللاَّئي)، فيقولون (اللاَّيْ)[7]، وعليها قراءة أبي عمرو والبَزِّيِّ بخلافٍ عنه، في ﴿ وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ ﴾ [الطلاق: ٤][8].

وممَّا يُتِمُّونه ويقوله غيرُهم بالحذف (يَسْتَحْيِي) بياءين، وفي لغة تميم بياء واحدة[9]. والقرَّاء على لغة أهل الحجاز، إلاَّ ابن مُحَيْصِن، في قوله تعالى: ﴿ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا ﴾ [البقرة: ٢٦]، فإنَّه يَقْرَأ بواحدة.[10]

وورد في قول ابن قيس الرُّقيَّات بياءين:

وشَابَ بَنُوكَ فاستَحْيَيْتَ مِنْهُمْ ... وأُبْتَ إلى العَفَافَةِ والحَيَاءِ[11]

وثَمَّ ياءاتٌ تُسَمَّى ياءات الزوائد عند القرّاء، وهي ياءات زائدة على رسم

---

(١) اللسان، (زنى).

(٢) البحر، ٢/ ٤٣٣، وإعراب القرآن، ١/ ٣٧٢.

(٣) صحيح مسلم، ٤/ ١٨٤٧.

(٤) النشر، ٢/ ٢٣٩.

(٥) انظر: نسب قريش، ٢٧٨ و٢٨٣ و٢٨٧.

(٦) العين، ٨/ ٣٧٠، وشرح الكافية الشافية، ١/ ٣١٥.

(٧) معاني القرآن، للأخفش، ١/ ٥٢.

(٨) انظر: النشر، ١/ ٤٠٤.

(٩) اللسان، (حيا).

(١٠) إتحاف، ١/ ٣٨٢.

(١١) ديوانه، ١٠٤.

المصحف، وتكون من بِنْيَةِ الكلمة كالياء في (الدَّاعي) وتكون ضميراً، نحو (دُعائي). ولُغَةُ أهل الحجاز فيها إثباتها، وتحذفها هذيل، فتقول ﴿ يَوْمَ يَأْتِ ﴾ [هود: ١٠٥][١].

ولكنَّ هذه الياءات لم يُرْسَم بَعْضَها في القرآن الكريم، كما لم تُرْسَم حروفٌ أخرى في المصحف.

ويُثْبِتُ هذه الياءات ابنُ كثير ويعقوبُ وَصْلاً وَوَقْفاً، ويُثْبِتُها نافعٌ وأبو جعفر وحمزةُ والكسائيُّ وأبو عمرو وَصْلاً، ويحذفونها في الوقف[٢]. والوقف أمر عارض والأصل الوَصْل، فيمكن أن يقال: إنَّ مذهب هؤلاء القرَّاء ـ وهم الجمهور ـ على لغة أهل الحجاز.

وإثبات الياء هو الفصيح، إذا كانت من بِنْيَةِ الكلمة، فإن كانت ضميراً فإثباتُها في غير الفواصل والقوافي والنِّداء أفصح، وحَذْفُها في هذه أفصح[٣].

ويَرِدُ حَذْفُهَا في النِّداء في كلام قريش، كقول الرَّسول ـ عليه الصلاة والسلام: «**يا عَمِّ قُلْ لاَ إلهَ إلاَّ الله**»[٤].

ونقل السُّيوطيُّ عن (نوادر يونس) أنَّ الحجازيِّين يقولون (الكَرَاهَةُ) وتميم (الكَرَاهِيَةُ)[٥]، وهذا بعيد الاحتمال، فإنَّ الذي جاء في كتب الصِّحاح من هذا المصدر هو (الكَرَاهِيَةُ)، ولم ترد (الكَرَاهَةُ) إلاَّ مرَّتين، إحداهما فيها رواية أخرى بالكَرَاهِيَةِ[٦]. وبعيدٌ أن تكون (الكَرَاهَةُ) لغة الرَّسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ ثم تكاد لا تَرِدُ في كلامه، ولا يَرِدُ إلاَّ غيرها.

---

(١) إبراز المعاني، ٢١٨، وإعراب القرآن، ٢/ ٣٠٢.
(٢) النشر، ٢/ ١٨٢.
(٣) إبراز المعاني، ٢١٧ وما بعدها.
(٤) صحيح مسلم، ١/ ٥٤.
(٥) المزهر، ٢/ ٢٧٦.
(٦) انظر: المعجم المفهرس لألفاظ الحديث، ٦/ ٦ وما بعدها.

التذكير والتأنيث

اختلاف اللَّهجات العربيَّة في التَّذكير والتَّأنيث ليس كبيراً، ويكاد يَنْحَصِر في اسم الجنس الذي يُمَيَّز مفرده من جمعه بتاء. ويُسْتَنْتَجُ من عامَّة ما ذكر اللُّغويُّون أنَّ أهل الحجاز أَمْيَلُ العرب إلى التأنيث، وأهلُ نَجْد بعكسهم.

قال الفرَّاء: «وكلُّ جَمْع كان واحده بالهاء وجَمْعُه بطَرْح الهاء، فإنَّ أهل الحجاز يُؤَنِّثُونه، وربَّما ذكَّروا، والأغلب عليهم تأنيثه، وأهل نجد يذكِّرونه وربَّما أنَّثوا، والأغلب عليهم التذكير»(١).

غير أنَّ هذا الحكم فيه كثير من المبالغة، سَيَبِينُ بعد استعراض النُّصوص القرشيَّة.

وليس المراد بأهل الحجاز ها هنا قريشاً وحدها. فَثَمَّة نصوص وإشاراتٌ من بعض اللُّغويِّين إلى أنَّ غيرَهم من قبائل الحجاز ربَّما وافقهم في التأنيث. فقد عقَّب الأصمعيُّ على تأنيث سُوَيْدِ بن الصَّامت ـ وهو من الأنصار ـ للنَّخْلِ في قوله:

أَديـنُ ومَـا دَيْنـي عَلَيْكُـمْ بِمَغْـرَمٍ ... ولَكِـنْ علـى الشُّـمِّ الجِـلادِ القَـرَاوِحِ
عَلَـى كُـلِّ خَـوَّارٍ كَـأَنَّ جُـذُوعَهـا ... طُلِيـنَ بِـزِفْـتٍ أو بِحَمْـأَةٍ سَـابِـحِ

بأنَّ «النَّخْلَ في لُغته مؤنَّثة»(٢).

وروى أبو زيد القرشيُّ قصَّةً لأعرابيٍّ مع عبد الملك بن مروان جاء فيها: «أنا رَجُلٌ تجنَّبَتْني طَمْطَمَة اليمن وعَنْعَنَة تميم وأسد وكَشْكَشَة ربيعة وتَأْنيث كنانة»(٣). وكنانة قبيلة حجازية.

---

(١) المذكر والمؤنث، للفراء، ١٠١، وانظر: معاني القرآن، للأخفش، ٢/ ٣٨٤، والمذكر والمؤنث، للتستري، ٥٢.

(٢) كتاب النخل، ٨٧ وما بعدها.

(٣) جمهرة أشعار العرب، ١/٢٢٨.

وَوَرَدَ التَّأنيث في شعر مَنْ ليس بقرشيٍّ، كتأنيث الجراد في بيت يُنْسَبُ إلى أعرابيٍّ، هو:

مَــنْ ذَا رأى مِثْــلَ الجَــرَادِ طــائِــرا　　سَــرَّتْ وضَــرَّتْ بَــادِيــاً وحَــاضِــرا[1]

وأنَّث أَنَسُ بنُ مدركةَ الخَثْعَمِيُّ البَقَر في قوله:

إنِّــي وقَتْلــي سُلَيْكــاً ثُــمَّ أَعْقِلَــهُ　　كــالثَّوْرِ يُضْرَبُ لمَّـا عَـافَـتِ البقَـرُ[2]

وأنَّثه الأخطل التغلبي من غير ضرورة في قوله:

كُــرُّوا عَلَــى حَــرَّتَيْكُــمْ تَعْمُــرُونَهُمَــا　　كَمَــا تكُــرُّ علــى أَوْطــانِهَــا البَقَــرُ[3]

وأنَّثه البحتريُّ الطائيُّ، على أنَّه مُتأخِّر:

عَلَــيَّ نَحْــتُ القَــوَافــي مِــنْ مَقَــاطِعِهــا　　وَمَــا عَلَــيَّ لَهُــمْ أنْ تَفْهَــمَ البَقَــرُ[4]

وأنَّث زُهَيْر ـ وهو في عِدَادِ غَطَفَان ـ النَّخْلَ، فقال:

وهَــلْ يُنْبِــتُ الخَطِّــيَّ إلاَّ وشِيجُــهُ　　وتُغْــرَسُ إلاَّ فــي مَنَــابِتِهَــا النَّخْــلُ[5]

إنَّ دارس شعر قريش ونَثْرها لا يجد فيه من تأنيث اسم الجنس، ما يُؤَيِّدُ قولَ اللُّغويِّين، سوى كلماتٍ يسيرةٍ تُؤَنَّث مرّةً وتُذَكَّر أخرى. والشِّعر ـ خاصَّة ـ لا يَحْفِلُ بالتأنيث، وقلَّما يُرى فيه اسمُ جنسٍ مُؤنَّثاً. وأكثرُ ما يَرِدُ في شعر عمر بن أبي ربيعة ـ مثلاً ـ مُؤَنَّثاً من الأسماء، (المَهَا)، وربَّما حَمَله على تأنيثه أنَّه يُشَبِّه به النِّساء اللاَّتي يَتَغَزَّل بهنَّ، فيُؤَنِّثه على المعنى، كقوله:

بَــــرَزَتْ بَيْــــنَ ثَــــلاثٍ　　كَــالمَهــا تَقْــرُو الصَّــرِيمــا[6]

---

(١) المذكر والمؤنث، لابن الأنباري، ٥٥١ وما بعدها.

(٢) السابق، ٥٤٩.

(٣) شرح المفصل، ٧/ ٥٢.

(٤) ديوانه، ٢/ ٣٠٨.

(٥) المذكر والمؤنث، لابن الأنباري، ٥٤٩.

(٦) ديوانه، ٢٤٠.

وقوله ـ وقد أسقط حرف التشبيه ـ:

فــإذا مَهَــاةٌ فــي مَهــاً بِخَمِيلَــةٍ أُدْمٍ أَطَــاعَ لَهُــنَّ وَادٍ مُلْجِــمُ[1]

ولِعُمَرَ سابقة في مراعاة معنى اللَّفْظ، فهو يُؤنِّثُ العدد ـ مَثَلاً ـ مع أنَّ تمييزه مذكَّر اللَّفظ؛ لأنَّ معناه مؤنَّث، كقوله:

وكَــانَ مِجَنِّــي دُونَ مَــنْ كُنْــتُ أَتَّقِــي ثَــلاثُ شُخُــوصٍ: كَــاعِبــانِ ومُعْصِــرُ[2]

أمَّا النَّثر فالتأنيث فيه أحسنُ منه في الشِّعر. على أنَّني لم أكد أجد فيه اسماً مؤنثاً في نصٍّ إلاَّ وجدته مذكَّراً في غيره. وربَّما ورد بالتَّذكير والتَّأنيث معاً في نصٍّ واحدٍ. وسوف نَسْتَعْرِضُ أسماء الجنس التي أُنِّثَتْ في كلامِ القرشيِّين بشيءٍ من التفصيل قبل مناقشة قول الفرَّاء ومَنْ وافقه.

النَّخْل: وَيُنْسَبُ تأنيثُه إلى أهل الحجاز[3]. ويَرِدُ في النُّصوص القرشيَّة مذكَّراً مرَّة ومؤنَّثاً أخرى. فَمِنْ تأنيثه قولُ رسول الله ﷺ: «**مَنْ بَاعَ نَخْلاً قَدْ أُبِّرَتْ فثَمَرُها للبائِعِ، إلاَّ أنْ يَشْتَرِطَ المُبْتَاع**»[4].

وقولُ العَرْجِيِّ:

إذا ذَكَــرَ النَّخْــلَ أربَــابُهــا وَقَــالُــوا مُبَكِّــرُهــا المُبْلِــحُ
يَــرَى السَّــائِمُــون إذا مَــا اشْتَــرى جَنَــاهَــا امْــرُؤٌ أنَّــه المُــرْبِــحُ[5]

وقولُ عمر بن أبي ربيعة:

حَتَّــى رَأَيْــتُ حُمُــولَهُــمْ وَكَــأَنَّهــا نَخْــلٌ تُكَفْكِفُهــا شَمَــالٌ زَعْــزَعُ[6]

ومن تذكيره قوله ﷺ: «**مَنْ غَرَس هذا النَّخل؟**»[7]. وذكَّره أبو بكر الصِّدِّيقُ ـ رضيَ الله

---

(١) السابق، ٢١٨.
(٢) ديوانه، ٩٢.
(٣) كتاب النخل، ٨٩.
(٤) الموطأ، ٤٢٥، وصحيح مسلم، ١/ ١١٧٢.
(٥) ديوانه، ١١٤.
(٦) ديوانه، ١٨٠.
(٧) صحيح مسلم، ٣/ ١١٨٨.

عنه ـ في قوله لأسامة بن زيد ـ وهو يودِّعه غازياً الرُّوم ـ: «ولا تَقْعَروا نَخْلاً ولا تَحْرقوه»[1]، وقوله في مناسبةٍ مُشابهةٍ ليزيد بن أبي سفيان: «ولا تَحْرِقوا نَخْلاً ولا تَقْعَروه»[2].

وجاء مُذَكَّراً في قول عمر بن أبي ربيعة:

أَقُولُ لِصَاحِبَيَّ ـ ضُحَىً ـ: أَنَخْلٌ بَدَا لَكُمَا بِعُمْرَةَ أَوْ سَفِينُ[3]

ولو أنَّثه ما ضرَّ الوَزْنَ تَأْنِيثُهُ، وكذلك الأبيات السابقة كلها.

ـ **النَّخْل**: ونَسَبَ تَأْنيثَهُ إلى أهل الحجاز الأخفشُ، وقال: إنَّ غيرهم يقول (هو النَّخل)[4]. إلاّ أنَّ غيره من اللُّغويين ذَكَرَ أنَّه مُؤَنَّثٌ قولاً واحداً[5]. وقد ورد مُؤَنثاً في قول عائشة لسَوْدَةَ بنتِ زَمْعَة ـ رضي الله عنهما ـ: «. . فَقُولي جَرَسَتْ نَحْلُه العُرْفُطَ»[6].

ـ **التَّمْر**: نُسِبَ إليهم تَأْنيثُهُ[7]، وجاء مؤَّنثاً في قوله ﷺ: «**إنْ بعْتَ من أخيكَ تَمْراً فأصابَتْها جَائحةٌ**»[8]. وهي المرَّة الوحيدة التي أُنِّثَ فيها في الحديث[9]. وأُنِّثَ في قولِ أَنَسٍ ـ وهو أنصاريٌّ ـ: «رأيتُ عمر بن الخطَّاب. . . . يُطْرَح له صاعٌ من تَمْرٍ فيأكله، حتى يأكل حَشَفَها»[10].

ـ **الذَّهبُ**: ويُعَدُّ في أسماء الجِنْسِ التي يُؤَنِّثونها. والخليلُ بنُ أحمدَ والأزهريُّ يُميِّزان الذَّهَب اسم جنسٍ جَمْعيٍّ، منه اسمَ جنس إفرادي، فالأول هو الذي يؤنِّثه أهل

---

(١) جمهرة خطب العرب، ١/١٨٧.
(٢) السابق، ١/١٩٧.
(٣) ديوانه، ٢٧٦.
(٤) معاني القرآن، ٢/٣٨٤.
(٥) المذكر والمؤنث، لابن الأنباري، ٥٥٧.
(٦) صحيح البخاري، ٧/٥٧. (جرست: لحست، والعرفط: شجر).
(٧) انظر: اللسان: (شجر)، والعين، ٦/٣١، والمذكر والمؤنث، للفراء، ١٠١، والأضداد، لأبي الطيب، ٢/٦٥٦.
(٨) سنن أبي داود، ٣/٢٧٦.
(٩) انظر: المعجم المفهرس لألفاظ الحديث، ١/٢٧٨ ـ ٢٨٠.
(١٠) الموطأ، ٦٦٧.

الحجاز، لأنَّه جَمْعُ مُفْرَدَه (ذَهَبَة)، أمَّا الثاني فمُذَكَّر، لأنَّه مفرد[1]. ويؤيِّد رأيهما أنه ورد في الحديث أنَّ عليَّ بن أبي طالب - رضي الله عنه - بعث إلى رسول الله ﷺ - بِذُهَيْبَةٍ في أديم مَقْرُوظ[2]، وفي رواية (ذَهَبَة)[3]. وَوَرَدَتِ الذَّهَبُ مُؤَنَّثَةً في أحاديث عِدَّةٍ[4]، كما جاءت مؤنَّثة في كلام الإمام مالك[5].

- البَقَرُ: وأُنِّث في قول العبَّاس بن عبد المُطَّلِب - رضي الله عنه - في وصف حال المسلمين يوم حُنَيْنٍ: «لَكَأَنَّ عَطْفَتَهُمْ حين سَمِعُوا صَوْتي عَطْفَةُ البَقَرِ على أولادها»[6]. وفي حديث أصحاب الغار الثَّلاثة الذي يَرْوِيهِ عَبْدُ الله بن عُمَرَ - رضي الله عنهما - : «اذهبْ إلى تِلْكَ البَقَرِ ورِعَائِها فَخُذْهَا»[7]. وجاء مُذَكَّراً ومُؤَنَّثاً في نصٍّ واحدٍ، في كتابه ﷺ في زكاة البقر: «إذا (بَلَغَ) البَقَرُ ثلاثينَ ففيها تَبِيعٌ مِنَ البَقَرِ... فإذا بَلَغَت أربعين ففيها بَقَرَةٌ مُسِنَّة، فإذا كَثُرَت البَقَرُ ففي كُلِّ أربعينَ مِنَ البَقَرِ مُسِنَّة»[8]. ذَكَّرَ الفعل (بَلَغَ) مع أنَّه مُسْنَدٌ إلى البقرِ، وأنَّثَ ما سواه من الأفعال المُسْنَدَة إليه والضَّمائر التي تعود إليه.

- النَّعام: ذَكَر ابن الأنباري أنه مُذَكَّر[9]، ولكنَّه جاءَ مُؤَنَّثاً في قول عُثْمَانَ - رضي الله عنه -: «وَزَجَرَكَمْ زَجْرَ النَّعامِ المُخَزَّمةِ»[10]، كما أنَّثه العَرْجِيُّ في قوله:

تَبَدَّلَتِ الأُدْمَ مِنْ أَهْلِها ... وعِينَ المَهَا ونَعَاماً رِتَاعَا
يُسَوِّقُها بالرِّياضِ الظَّلِيمُ ... سِيَاقَ المُعاقِبِ رَكْباً سِرَاعَا[11]

---

(1) العين، ٦/ ٣١، وتهذيب اللغة، ٦/ ٢٦٣، واللسان، (ذهب).

(2) صحيح البخاري، ٥/ ٢٠٧.

(3) صحيح مسلم، ٢/ ٧٤٢.

(4) انظر: الموطأ، ٤٣٩، ومختصر صحيح البخاري، ١/ ٢٢٢، وترتيب مسند الإمام الشافعي، ٢/ ١٥٥ وما بعدها.

(5) الموطأ، ٤٤١.

(6) صحيح مسلم، ٣/ ١٣٩٨.

(7) السابق، ٢/ ١٢١٢.

(8) مجموعة الوثائق السياسية، ١٨٨.

(9) المذكر والمؤنث، ٥٥٧.

(10) جمهرة خطب العرب، ١/ ٢٧٣.

(11) ديوانه، ٨٣.

ولا يخفى أنَّ المُراد بالنَّعام ها هنا الإناثُ منه فَحَسْبُ؛ لأنَّه فَصَل بينها وبين الظَّليم وجعله سائقاً لها.

ـ المُزْن: أنَّثتها عاتِكةُ بِنْتُ زيد تَرْثِي الحُسَيْنَ بنَ عليٍّ ـ رضي الله عنهم ـ:

غَـادَرُوهُ بِكَـرْبَـلاءَ صَـرِيعـاً جَـادَتِ المُـزْنُ فـي ذُرَى كَـرْبَـلاءِ[1]

هذا ما تيسَّر الاطِّلاع عليه من أسماء الجنس التي وردت بالتَّأنيث أحياناً في كلام القرشيِّين، أمَّا غير هذا فإنَّه جاءَ مُذَكَّراً. ولا تخفى قلَّة هذه الأسماء، وأنَّها لم تجيء على وجهٍ واحدٍ دائماً، بل جاءت بالتَّذكير مرَّةً وبالتأنيث أخرى.

ولعلَّ سبب المُرَاوَحَةِ بين التَّذكير والتأنيث، عَدَمُ ثبوتِ إحساس القُرشيِّين نحوَ هذه الأسماء؛ لخُروجها من جهة العقل عن حقيقة التَّذكير والتَّأنيث؛ ولأنَّ لها دلالتين مختلفتين:

ـ تَدُلُّ على التأنيث، باعتبار مُفْرَدِها، والجَمْعُ يُعْتَبَرُ حَالُهُ في التَّذكير والتأنيث بحال مفرده. كما تُؤَنَّثُ باعتبارٍ آخر، هو كَوْنُها جَمْعاً لغير عاقل، و «كلُّ جَمْعٍ سوى جَمْعٍ بني آدَمَ فهو مُؤَنَّثٌ، رَأَيْتَ واحدَهُ مُؤَنَّثاً أو مُذَكَّراً»[2].

وربَّما أجاز بعضُ اللُّغويين تأنيثَ الفعل مَعَ الجَمْعِ عَامَّةً، حتَّى جَمْعَ المُذَكَّرِ السَّالِمِ، مُحْتَجِّينَ بقوله تعالى: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتۡ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [يونس: ٩٠][3].

فتأنيثُ أسماءِ الجِنْسِ بناءً على هذين الاعتبارين أكثر اتِّساقاً مع مقتضيات التأنيث في اللُّغة.

ـ وتدلُّ على التذكير، باعتبار النَّظَرِ إلى الجَمْعِ دون مُفْرَدِهِ كما يُنْظَرُ إلى اسم الجَمْعِ أحياناً، فَيُنْزَلُ مَنْزِلَةَ المُفْرَدِ، فيقالُ: جاءَ الجَيْشُ، وانتصر الجيش. وكذلك اسم الجِنْسِ يُجْعَلُ مُفْرَداً فيُذَكَّرُ باعتبار إفراده.

فَمُرَاوَحَةُ القُرَشِيِّين في هذه النُّصوص بين التذكير والتأنيث إذْن مَرَدُّها إلى اختلافِ

---

(١) الأغاني، جـ ١٨/ ١٢.

(٢) المذكر والمؤنث، للتستري، ٥٣.

(٣) انظر: شرح شذور الذهب، ١٧٣ (حاشية).

دَلالَتَيْ هذه الأسماء، فكُلَّما ذُكِّرَتْ كانت لها دلالةٌ غَيْرُ دلالتها حين تؤنَّث. ومن المُتَوقَّعِ أن تكون القبائلُ الأُخْرَى في هذا كَقُرَيشٍ ومَنْ وَافَقَها، لا أنْ يكون التأنيثُ خاصاً بقومٍ والتذكيرُ بآخرين.

وما دامت هاتان الدَّلالتان لأسماء الجِنْسِ مَوْجُودَتَيْن في أذهان القُرَشِيِّين، فإنَّ نِسْبَةَ تأنيث الأسماء إليهم وتذكيرها إلى غيرهم لن تكون دقيقةً، إنَّما الدَّقيقُ أنْ يُقال: إنَّ القبائل كُلَّها قد تُذَكِّر هذه الأسماء وقد تُؤَنِّثُها، بحسب هذين الاعتبارين، ولكنَّ قريشاً أو أَهْلَ الحجاز أَمْيَلُ إلى تأنيثها من غيرهم، أي إنَّهم قد يُغَلِّبون إحدى الدَّلالتين على الأخرى، وغَيْرُهُمْ أَمْيَلُ إلى التذكير ولكنَّهم لا يَلْتَزِمُونَهُ.

وهذا الحكم هو الذي تقود إليه النُّصوص القرشيَّة التي عُرِضَتْ آنفاً.

ويُوَافِقُهُ قَوْلُ أبي حاتم السجستانيِّ: «فَأَكْثَرُ العَرَبِ يجعلون هذا الجَمْعَ مُذَكَّراً وهو الغالب على أكثر العرب، يقولون: هذا شَجَرٌ وهذا نَخْلٌ وهذا رُمَّانٌ، (وربَّما أنَّث أهل الحجاز وغيرُهم هذا). ولا يَقِيسُون ذلك في كلِّ شيء، ولكنْ في بعض الأشياء، فيقولون: هِيَ البَقَرُ وهي النَّخْلُ وهِيَ النَّحْلُ»[1].

وكرَّر في موضع آخر أنَّ تأنيثه «سَمَاعٌ لا قِيَاس»[2].

ولا يَخْفَى أنَّه يخالف قَوْلَ الفَرَّاء السَّابق ومَنْ وافقوه، فَأُولئكَ أطلقوا الحُكْمَ بالتأنيث وجعلوا تذكير الحجازيِّين هو النادر، وتذكير غيرهم هو القاعدة وتأنيثه نادراً، أمّا هو فيقرِّر أنَّ التذكير هو القاعدة العامَّة عند العرب، ومخالفةُ أهل الحجاز لها نادرةٌ، وليس أهل الحجاز هم الذين يخالفونها من بين العرب، بل قد يخالفها سواهم، ولكنْ في كلمات بعينها مسموعةٍ. ويُؤَيِّدُ قَوْلَ أبي حاتم أن ما تَنْسِبُ كُتُبُ اللغة من أسماء الجنس المؤنَّثة إلى أهل الحجاز هو: الشَّجَرُ والبُرُّ والشَّعِيرُ والتَّمْرُ والنَّخْلُ والبُسْر[3]، إضافةً إلى الذَّهبِ والبَقَرِ والنَّحْل، فحسب.

---

(١) المذكر والمؤنث، لابن الأنباري، ٥٤٧ (هامش)، وانظر: المساعد، ٣/ ٢٩٨.

(٢) كتاب النخل، ٩٠.

(٣) هذه الأسماء هي أكثر ما يرد في المصادر، انظر: اللسان، (شجر)، والعين، ٦/ ٣١. والمذكر والمؤنث للفراء، ١٠١، والأضداد، لأبي الطيب، ٢/ ٦٥٦.

وأكْبَرُ كتابٍ أُلِّف في (المذكَّر والمؤنَّث)، كتابُ ابن الأنباريِّ، لم يَرِدْ فيه من أسماء الجنس إلاّ أسماء قليلة جدّاً، وهي قسمان: قسم لا يجوز فيه إلاّ التأنيث، هو (المَعِدُ والحَلَقُ والنَّحْلُ)[1]. وقسم يجوز فيه الوجهان هو: البَقَرُ والذَّهَبُ والنَّخْلُ والشَّعِيرُ والحَمَامُ والجَرَادُ والقَنَا والتَّمْرَ[2].

ولو كانت هذه الأسماء كلُّها ممَّا يؤنِّثه أهل الحجاز ما جاز أنْ يُبْنَى على ذلك أنَّ تأنيثهم لاسم الجنس قاعدةٌ؛ لِقِلَّة هذه الأسماء.

وأسماء الجنس في القرآن الكريم ليست بكثيرة، وما فيه منها مطابقٌ لما يَرِدُ في النُّصوص القُرَشيَّةِ، فهو يذكِّر أكثرَها، ويؤنِّث قليلاً منها، دون أن يلتزم فيه التأنيث، وقد يُذكِّرُ أحدها ويؤنثه في آية واحدة.

وأبرز ما وَرَدَ فيه من أسماء الجنس: الحَبُّ والشَّجَرُ والزَّيتُونُ والرُّمَّانُ والسِّدْرُ والطَّلْحُ والبَيْضُ والذَّهَبُ والسَّحابُ والغَمَامُ والمُزْنُ والثَّمَرُ والذُّبابُ والبَقَرُ والعِنَبُ والنَّخْلُ والنَّحْلَ والجَرَادُ. أُنِّثَ منها النَّحْلُ والنَّخْلُ والبَقَرُ والشَّجَرُ والذَّهَبُ. أُنِّث النَّحْلُ في قوله تعالى: ﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ ٱلشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ ﴿٦٨﴾ ﴾ [النحل: ٦٨]. وذُكِّر النَّخْلُ مَرَّتَيْن، وأُنِّثَ خَمْسَ مَرَّات، منها قوله تعالى: ﴿ وَٱلنَّخْلُ ذَاتُ ٱلْأَكْمَامِ ﴿١١﴾ ﴾ [الرحمن ـ جلّ جلاله ـ: ١١] وقوله: ﴿ وَٱلنَّخْلَ بَاسِقَٰتٍ لَّهَا طَلْعٌ نَّضِيدٌ ﴿١٠﴾ ﴾ [قٓ: ١٠]. والقراءات المشهورة على تذكير (البقر) في: ﴿ إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيْنَا ﴾ [البقرة: ٧٠]، ولكنَّ طائفةً من القراءات الشَّاذَّة تُؤَنِّثه، على اختلافها في صيغة الفعل. فبعضهم يقرأ ﴿تَشَابَهَتْ﴾ بتخفيف الشِّين وتشديدها، ومنهم من يقرأ ﴿تَشَّابَهُ﴾ بتشديد الشِّين أيضاً وتخفيفها، وبعضهم يقرأ ﴿تَشَبَّهُ﴾، وقُرِئَ ﴿مُتَشَابِهَة﴾[3].

أمَّا (الشَّجَر) فقد أُعِيدَ عليه ضَميرانِ فَذُكِّرَ أَوَّلُهما وأُنِّثَ الآخَرُ، في قوله تعالى: ﴿ لَأَكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ ﴿٥٢﴾ فَمَالِـُٔونَ مِنْهَا ٱلْبُطُونَ ﴿٥٣﴾ فَشَٰرِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْحَمِيمِ ﴿٥٤﴾ ﴾ [الواقعة: ٥٢ ـ ٥٤][4].

---

(١) المذكر والمؤنث، لابن الأنباري، ٥٥٨، والمذكر والمؤنث، للفراء، ٨٥.

(٢) المذكر والمؤنث، لابن الأنباري، ٥٥٠ ـ ٥٥٢ و ٥٥٩ و ٥٤٧.

(٣) البحر، ١/٢٥٤.

(٤) انظر: المساعد، ٣/٢٩٨.

وذُكِّرَ فيما عدا ذلك، إلاّ ما جاء في قراءة شاذَّة ﴿الذي جَعَلَ لَكُمْ مِنَ الشَّجَرِ الخَضْرَاءِ نَاراً﴾ [يٓس: ٨٠][1].

وعَوْد ضميرين على اسم واحدٍ، أحدهما مُذَكَّر والآخر مُؤَنَّثٌ دلِيلٌ على اجتماع التَّذكير والتأنيث في اللغة الواحدة، إذ يَبْعُدُ أَنْ يُجْمَعَ بين لُغَتَيْنِ بهذه الطريقة، وهو يُطابق ما جاء من تَذْكير (البَقَر) وتأنيثه في كتاب الرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ.

وأُنِّثَ الذَّهَبُ في: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ [التوبة: ٣٤].

هذا عن اسم الجنس، أمَّا تأنيث الأسماء الأخرى فقليلٌ، وإنَّما يَرِدُ في كلماتٍ يسيرة عَلَّقتْها المُعْجَماتُ وكُتُبُ (المُذَكَّر والمؤنَّث)، أَهَمُّها:

ـ **السُّوق**: نُسِبَ تأنيثها إلى أهل الحجاز[2]. وتَرِدُ في الحديث مُذَكَّرة وَمُؤَنَّثة[3]. فمن تأنيثها قولُه ـ عليه الصلاة والسلام ـ: «**إنَّ في الجَنَّةِ سُوقاً يَأْتُونها في كُلِّ جُمُعَةٍ**»[4]. ومن تذكيرها قولُ عبد الرحمن بن عوف ـ رضي الله عنه ـ: «هَلْ مِنْ سُوقٍ فيه تِجَارَة»؟[5]. وذُكِّرَت في قول العَرْجِيِّ:

ثَـــلاثَـــةُ أَحْـــوَالٍ يُحـــاوِلُ فُـــرْصَـــةً مِنَ السُّوقِ لا يَدْري مَتَى السُّوقُ نَازِعُ[6]

والتأنيث هو الأكثر والأفصح[7].

ـ ويُنْسَبُ إليهم تأنيثُ الصَّاع[8]، ولكنَّ ما وَرَدَ منه في كُتُبِ الصِّحاح مُذَكَّر[9].

---

(١) البحر، ٧/٣٤٨.
(٢) معاني القرآن، للأخفش، ١/١٧.
(٣) المعجم المفهرس لألفاظ الحديث، ٣/٣٣ وما بعدها.
(٤) صحيح مسلم، ٤/٢١٧٨.
(٥) صحيح البخاري، ٣/٦٨.
(٦) ديوانه، ٥٠.
(٧) المذكر والمؤنث، لابن الأنباري، ٣٥٥.
(٨) المذكر والمؤنث، للفراء، ٩٦، والمذكر والمؤنث، لابن الأنباري، ٣٥٧.
(٩) انظر: المعجم المفهرس لألفاظ الحديث، ٣/ ٤٤٠ ـ ٤٤٣.

ـ **الطَّريق**: قال أحمد بن عبيد إنَّه لم يُسْمَعْ مُؤَّنَثاً إلاَّ في قول ابن قيس الرُّقيَّات:

إذا مُتَّ لَمْ يُوصَلْ صَدِيقٌ وَلَمْ تَقُمْ طَرِيقٌ إلى المَعْروفِ أَنْتَ مَنَارُها[١]

وهذا القول ليس بصحيح، فإنَّ الأخفش نَسَبَ تأنيثها إلى أهل الحجاز[٢]. وَوَرَدَتْ مُؤَنَّثَةً في أحاديثَ عدَّةٍ، منها قوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ: «**فَأَعْطُوا الطَّريقَ حَقَّها**»[٣]، كما ذُكِّرَتْ في أحاديثَ أخرى[٤].

وجاءت مُذَكَّرة ومُؤَنَّثة في جملة واحدة للشَّافعيِّ: «وقد يُنْهى عنه إذا كانتِ الطَّرِيقُ متضايِقاً مَسْلُوكاً»[٥].

ويُنْسَبُ إليهم تأنيثُ كلماتٍ أخرى بعضها مُرادِفٌ للطَّريق، هي: السَّبيل، والزُّقاق، والكلأَّء، وهي سوق البصرة[٦].

ويبدو أنَّ تأنيث السَّبيل ليس مُلْتَزَماً عند القُرشيِّين، إذ قد وَرَدَتْ مُذَكَّرَةً في قول أبي بكر الصِّدِّيق لعمرو بن العاص ـ رضي الله عنهما ـ: «إنَّك في سبيلٍ من سُبُلِ الله لا يَسَعُكَ الإدْهَانُ فيه»[٧].

ـ ويُنْسَبُ إليهم تأنيث العُنُقِ، ويُصَغِّرونها على عُنَيْقَةٍ[٨]. ومن تأنيثها قول أبي بكر ـ رضي الله عنه ـ: «لأنْ يُقدَّم أَحَدُكُم فَتُضرَبَ عُنُقُهُ في غير حدٍّ، خيرٌ له من أن يخوض غَمَرات الدُّنيا»[٩].

وكان الأصمعيُّ لا يعرف التأنيث في العنق[١٠].

---

(١) المذكر والمؤنث، لابن الأنباري، ٣٤٢.

(٢) معاني القرآن، ١/ ١٧.

(٣) صحيح البخاري، ٣/ ١٧٣.

(٤) انظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث، ٣/ ٥٤٠ وما بعدها.

(٥) الرسالة، ٣٥٣.

(٦) معاني القرآن، للأخفش، ١/ ١٧، والصحاح، (زقق)، والمصباح، (طرق).

(٧) جمهرة خطب العرب، ١/ ١٨٨.

(٨) المذكر والمؤنث، لابن الأنباري، ٢٩٢.

(٩) جمهرة خطب العرب، ١/ ٢٠٧، وانظر: المعجم المفهرس لألفاظ الحديث، ٤/ ٣٩٤، فقد أنث فيه مرات.

(١٠) المذكر والمؤنث، لابن الأنباري، ٢٩٢.

ـ وذَكَر بعضُهم أنَّ أهل الحجاز يؤنِّثون الصِّراط[1]. وهذا القول يبدو أنَّه غير صحيح، إنْ كان المرادُ بأهل الحجاز قريشاً. فإنَّ مُسْتَنَدَ الذين يقولون إنَّه مؤنَّث، إلى قراءة يحيى بن يَعْمُر: ﴿مَنْ أَصْحَابُ الصِّرَاط السُّوَّى﴾ [طه: ١٣٥]. ويحتمل أن تكون (السُّوَّى) أصلها (السُّوأى) ثم خُفِّفَتِ الهمزة، وعلى هذا تكون صفةً للصِّراط وهي مؤنَّثة، فهو إذن مُؤَنَّث[2].

وهذا احتمال فقط، وأبو حاتم السِّجستانيُّ شاكٌّ في تأنيث الصِّراط من أساسه، يقول: «زَعَمُوا أنَّ بعض العرب يُؤَنِّث الصِّراط»[3]، ولو كانت لقريش ما خَفِيَتْ عليه؛ لأنَّه قد زار مكَّة وسَمِعَ من أهلها، وهذه القراءة ـ على افتراض صحَّتها وصحَّة توجيهها ـ ليست قراءة قريش، ثمَّ إنَّ ما ورد في الصِّحاح من (الصِّرَاط) مُذَكَّرٌ كلُّه[4]، ومن البُعْدِ بمكان أن يكون تأنيثه لُغَةَ قريشٍ ثُمَّ لا يَرِدُ في الحديث إلاَّ خِلافُهُ. ولعلَّ الذين نَسَبُوها إلى أهل الحجاز عَنَوْا أنَّها قراءةُ رَجُلٍ منهم، لأنَّ يحيى بن يَعْمُر عِدادُه في بني لَيْثٍ من كنانة[5]، وهم حجازيُّون.

ـ والطَّسْتُ يذكر ويونَّث[6]، وجاء بالتأنيث في قوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ في حديث شقِّ صدره الشَّريف: «ثُمَّ أُتِيتُ بِطَسْتٍ من ذَهَبٍ مَمْلُوءَةٍ إيماناً»[7].

ويبدو أنَّ التأنيث فيها أفصح من التَّذكير؛ لأنَّ الفرَّاء لم يذكر سواه[8].

ثمَّة كلمة تخالف الكلمات السابقة، هي (الحال)، يُنْسَبُ إلى أهل الحجاز أنَّهم يُذَكِّرونها، وهي مُؤَنَّثة[9]، وهذا يخالف ما جاء من تأنيثها في قول ابن قيس الرُّقيَّات:

---

(١) معاني القرآن، للأخفش، ١/١٧.
(٢) المذكر والمؤنث، لابن الأنباري، ٣٤٣.
(٣) السابق، ٣٤٤.
(٤) انظر: المعجم المفهرس لألفاظ الحديث، ٣/٣٠٠.
(٥) طبقات النحويين واللغويين، ٢٧.
(٦) اللسان، (طست).
(٧) صحيح البخاري، ٥/٦٧. وذكِّر في أحاديث أخرى. (انظر: ١/٩٧ و ٤/١٣٣).
(٨) المذكر والمؤنث، للفراء، ٩٣.
(٩) المصدر نفسه.

إنَّ قَــوْمَ الفَتَــى هُــمُ الكَنْــزُ فــي دُنْـ ـيــاهُ والحَــالُ تُسْــرِعُ التَّقْلِيبَــا[1]

وقول عبد الرحمن بن حنبل الجُمَحيِّ:

أَبْلِــغْ أَبَــا سُفْيَــانَ عَنَّــا فَــإِنَّنَــا عَلَى خَيْرِ حَالٍ كَانَ جَيْشٌ يَكُونُهَا[2]

ـ وتختلف اللُّغات في (زَوْج)، فالحجازيُّون يُسَوُّون فيها بين المذكَّر والمؤنَّث، فلا يُضِيفُونَ إليها تاءً، ويَفْصِلُ التميميُّون بين المذكَّر والمؤنَّث بالتاء[3]. والفصل هو الأكثر[4]، لكنَّ اللُّغة الحجازيَّة هي الفصحى، لأنَّ ما ورد في القرآن عليها. ولكنَّ أهل الحَرَمَيْنِ في زمن أبي حاتم تسلَّلت إليهم اللغةُ التميمية، فكانوا يقولون (زَوْجَة)[5]. وكان الأصمعيُّ يكره اللُّغة التميميَّة ويقول: لا تكاد العرب تقول: زوجته[6].

ومراد الأصمعيِّ أنَّها لا تكاد تُسْتَعْمَلُ في اللُّغة الفصيحة، لا أنَّها قليلةٌ في اللغة عامَّة.

وما قيل عن عدم التزام قريش تأنيث ما أَنَّثَتْ من أسماء الجنس، يقال عن تأنيثها لهذه الأسماء، كما يظهر من هذه النُّصوص. ويمكن أن يُسْتَبْعَدَ من هذه الكلمات ثلاثٌ يبدو أنَّ نسبتها إلى قريش لا تصحُّ، هي الحال والصَّاع والصِّراط، لأن الوارد منها في كلامها جاء بخلاف ما قيل.

ولم يَرِدْ في القرآن الكريم من هذه الأسماء سوى اثنين: السَّبيل والطَّريق. أمَّا السَّبيل فترد مُذَكَّرَةً ومُؤَنَّثَة. فمن تأنيثها: ﴿ قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ ﴾ [يوسف: ١٠٨] و ﴿ وَعَلَى ٱللَّهِ قَصْدُ ٱلسَّبِيلِ وَمِنْهَا جَآئِرٌ ﴾ [النحل: ٩]، ﴿ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ ٱلْمُجْرِمِينَ ۝ ﴾ [الأنعام: ٥٥]، على قراءة أبي جعفر ونافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر ويعقوب[7]، وذُكِّرَت ثلاثَ مرَّات، قرأ واحدةً منها بالتأنيث ابن أبي عبلة، هي: ﴿وإنْ يَرْوا سَبيلَ الرُّشْدِ لا

---

(١) ديوانه، ١١٠.
(٢) الإصابة، ٤/٢٩٨.
(٣) المذكر والمؤنث، للفراء، ٩٥.
(٤) اللسان، زوج، والبحر، ١/١٠٩.
(٥) المذكر والمؤنث، لابن الأنباري، ٣٨١.
(٦) النوادر، لأبي زيد، ٢٤، والمزهر، ١/٢١٤.
(٧) انظر: النشر، ٢/٢٥٨.

﴿يتَّخِذُوها سَبِيلاً﴾ [الأعراف: ١٤٦][1]. والقراءات المشهورة بالتذكير. فالسبيل في القرآن الكريم موافقةٌ لها في لغة قريش. أمَّا الطريق فما ورد منه مذكَّر كلُّه، نحو ﴿ فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِى ٱلْبَحْرِ يَبَسًا ﴾ [طه: ٧٧].

يبدو أنَّ بعض اللُّغويين أَمْيَلُ إلى التذكير منه إلى التأنيث، كما يفهم من عبارة الأعرابيِّ السابقة عند عبد الملك بن مروان. ويَسْتَشْهِدُ بَعضُهم لأفضليَّة التذكير بقول عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ: «ذَكِّروا القُرآن»[2]. ولكنَّ الفارسيَّ ينفي أن يكون المراد بالتَّذكير ضدَّ التَّأنيث. ويحتجُّ لرأيه بأنَّ تأنيث المُؤَنَّث المجازيِّ واردٌ في القرآن الكريم بكثرة، وتذكير المؤنث الحقيقيِّ لا يجوز، وما يَحْتَمِلُ التذكيرَ والتأنيثَ قد ورد مُؤَنَّثاً تارةً ومُذَكَّراً أخرى[3]، وهذه احتمالات القضيَّة، أمَّا المعنى المراد فالتذكير بمعنى الموعظة ونحو ذلك[4].

وقد رُوِيَ في هذا الموضوع حديثٌ عن الرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ: «إذَا أَشْكَلَتْ عَلَيْكَ آيةٌ مِنَ القُرآنِ تُؤَنِّثُها أو تُذكِّرُها، فَذَكِّرِ القُرْآن»[5].

لكنَّ راويَ هذا الحديث ـ ابن قانع ـ قد جَرَّحه المُحَدِّثون، وقالوا إنَّه وُجِدَ في حديثه الكذب البَحْت والبلاء المُبين والوَضْع اللاَّئح...[6]، والحديث لم يرد في شيء من كتب الصِّحاح.

وباب التذكير والتأنيث في لغة قريش يبدو مطابقاً ما يرد في القرآن. ولم يُنْسَب إليها شيءٌ منه نسبةً صحيحةً، ليس فصيحاً، أو غيرُه أفصحُ منه، إلاَّ العُنُق، والطَّريق، والثانية في كلامهم تَرِدُ بالوجهين.

---

(١) انظر: البحر، ٤/ ٣٩٠.
(٢) الحجة، للفارسي، ٢/ ٤٤.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) الحجة، ٢/ ٤٥.
(٥) كنز العمال، ١/ ٦١١.
(٦) لسان الميزان، ٣/ ٣٨٤.

الوقـــــف

تقدَّم الحديث عن مذهب قريش في الوقف على الهمزة المتطرِّفة. والحديث في هذا الباب عن الوقف بهاء السَّكْت، والوقف على تاء التأنيث، والوقف على القوافي. والحكم العامُّ في الوقف أن يكون بالسكون على آخر حرف من الكلمة، إلاَّ أن يكون مُنَوَّنًا بالفتح، فيوقف عليه بإبدال التنوين ألفاً. ويخرج عن هذا الحكم زيادة هاء السَّكت في الكلمة، لأنَّها إضافةٌ إلى الكلمة ليست منها، وإبدال تاء التأنيث في الأسماء هاءً، لأنَّه تغيير حرفٍ إلى حرف جديد، والوقوف على القوافي بالحركة.

وثَمَّ إشارات إلى أنَّ قريشاً تُلْحِقُ هاء السَّكت ببعض الكلمات في الوقف، منها ما روى أبو أميَّة القرشيُّ أنَّ أبا عمرو بن العلاء أنكر الوقف على هذه الهاء في ﴿ مَآ أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَهْ ۝٢٨ ﴾ [الحاقة: ٢٨]، قال فقلت له: هي من لغة قريش، أَمَا رأيت قول ابن قيس الرُّقيَّات:

إنَّ الحَـــــــوادِثَ قَـــــــدْ أَوْجَعْنَنــي وقَــرَعْــنَ مَــرْوَتِيَــهْ
وَجَبَبْنَنِـــي جَـــبَّ السَّنــامِ فَلَــمْ يَتْــرُكْــنَ رِيشــاً فــي منــاكِبِيَــهْ(١)

ومنها هذه الهاء المرسومة في بعض آيات القرآن الكريم، كالآية السابقة والآيات التي معها في سورة الحاقَّة، وكالهاء في ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾ [الأنعام: ٩٠] و ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، و ﴿ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ ۝١٠ ﴾ [القارعة: ١٠]. وقد رُوِيَ أنَّ عثمان ـ رضي الله عنه ـ رَفَعَ إليه كَتَبَةُ المصاحف ـ صحيفةً فرأى فيها (لم يَتَسَنَّ) بغير هاء، فألحق فيها الهاء بيده(٢).

---

(١) الموشح، ٢٩٤ وما بعدها.

(٢) الصاحبي، ٣٧.

وإضافةُ هاء السَّكْتِ إلى الكلمة غايتها بيان حركة الكلمة الموقوف عليها[1]، أو التعويض عن حروف حُذِفَتْ من الكلمة ليصبح عدد حروفها موافقاً لعدد الكلمات العاديَّة، فيحسن الوقوف عليها، كالأفعال الناقصة المجزومة ـ مثلاً ـ[2]. أيْ إنَّ الغَرَضَ منها المحافظة على بِنْيَةِ الكلمة حروفاً وحركاتٍ. وهذا متَّسق مع مذهب قريش الذي ظهر في الأبواب المتقدِّمة.

وقد لحظ إبراهيم أنيس أنَّ الوقوف على الهاء عند أهل الحضر (الحجازيِّين) يقابله الوقوف بالهمز عند أهل البادية، فهم يقفون على (رَجُلاً وقُولي) هكذا: رَجُلأْ وقُوليءْ[3].

بيد أنَّ كُتُب اللُّغة ـ إذ شرحت مواطن إضافة هاء السَّكت إلى الكلمات الموقوف عليها ـ لم تبيِّن أهي كلُّها لجماعة لغويَّة واحدةٍ، كأهل الحجاز ـ مثلاً ـ أم بعضها لها خاصَّة، وبعض ممَّا يشاركها فيه غيرها.

ومُجْمَل ما يرد في كتب النَّحو أنَّ هاء السكت قد تكون إضافتها واجبةً وقد تكون جائزةً، فتجب إضافتها إلى الفعل اللَّفيف المجزوم إذا وُقِفَ عليه، و (ما) الاستفهامية إذا جُرَّتْ باسم[4]، نحو لم يَعِ، ومثال الثاني: مَجِيءَ مَ جِئْتَ؟.

وتجوزُ إضافتها إلى كلِّ متحرِّك حركةً غير إعرابيَّة، ولا تُشْبِهُ الحركة الإعرابيَّة، كحركة الفعل الماضي، وحركة اسم (لا) النَّافية للجنس، فهذان لا تضاف إليهما. وكذلك المنادى المبنيُّ على الضَّمِّ. فتضاف إلى الفعل الناقص المجزوم غير اللَّفيف، نحو: لا تَرْمِهْ، والضَّمير نحو: كِتَابِيَهْ، ونون المثنى ونون الجمع المذكَّر السالم، نحو: طَالِبَانِهْ ومُسْلِمُونَهْ[5]... إلخ.

وربَّما لم تكن إضافة القرشيين لهذه الهاء أمراً عامّاً في كلِّ ما ذَكَرَتْ كُتُبُ اللُّغة. إنَّما

---

(١) انظر: الكتاب، ٤/ ١٦٣.

(٢) السابق، ٤/ ١٦٠.

(٣) الأصوات اللغوية، ٩٦.

(٤) الكتاب، ٤/ ١٥٩ و ١٦٤.

(٥) انظر: السابق، ٤/ ١٦٣ وما بعدها، وهمع الهوامع، ٦/ ٢١٧. وارتشاف الضرب، ١/ ٤٠٥ وما بعدها، والأصول، ٢/ ٣٧٣ وما بعدها.

تضيفها في مواطن بعينها، كياء المتكلِّم، ونون النِّسوة المشدَّدة، والفعل النَّاقص المجزوم، وبعض الحروف، كـ (إنَّ) بمعنى (نَعَم)، في بيت ابن قيس الشهير:

ويَقُلْـــنَ: شَيْـــبٌ قـــدْ عَـــلاَ ... كَ، وقَدْ كَبِرْتَ، فَقُلْتُ: إنَّهْ[1]

كما تضيفها إلى ألف النُّدبة.

فهذا هو الذي يَرِدُ في كلام القرشيِّين، وأكثرُ ما أضيفت إليه من هذه جميعاً، ياء المتكلم، سواء أكانت في محل جرٍّ أم في محل نصب، كما ورد في قصيدة ابن قيس الرُّقيّات التي ذُكِرَ بعضها في صدر هذا الباب[2].

وكقول أبي جَهْل في مقطوعة تُنْسَبُ إليه:

يـــا جَـــوَاري الحَـــيِّ عُـــدْنَنِيَـــهْ ... أخَـــــواتـــــي لا تَلُمْنَنِيَـــــهْ
كيـــفَ أَلْتَـــذُّ الحَيَـــاةَ وقَـــدْ ... حَجَبُـــوا عنِّـــي مُعَلِّلِيَـــهْ[3]

ومنه قول عائشة في تأبين أبيها ـ رضي الله عنهما ـ: «أبي وما أَبِيَهْ! أبي والله لا تَعْطُوهُ الأيدي»[4].

ومن إضافة الهاء في الوقف إلى نون النِّسوة المُشدَّدة قصيدة ابن قيس الرّقيَّات المشهورة:

بَكَـــرَتْ عَلَـــيَّ عَـــوَاذِلـــي ... يَلْحَيْنَنِـــي وأَلُـــومُهُنَّـــهْ[5]

فهي كلها تنتهي بهاء سكت قبلها نون النسوة إلاَّ بيتاً أضيفت فيه إلى (إنَّ).

ومن إضافتها إلى ألف النُّدْبَةِ قوله ﷺ: «**يا صَبَاحَاه**»[6].

وقد تضاف إلى الضمير (هي) كقول ابن قيس الرُّقيَّات:

غَـــادَةَ الجِسْـــمِ رَدَاحـــاً ... مِثْـــلَ قَـــرْنِ الشَّمْـــسِ هِيَّـــهْ[7]

---

(١) ديوانه، ٦٦.
(٢) وانظر: ديوانه، ٩٧.
(٣) نشوة الطرب، ١/ ٣٦٢.
(٤) جمهرة خطب العرب، ١/ ٢٠٧، وشرح خطبة عائشة أم المؤمنين في أبيها، ٢٠.
(٥) ديوانه، ٦٦.
(٦) النهاية، ٣/ ٦.
(٧) ديوانه، ١٧٠.

ومما يدلُّ على أن غير قريش يقف على المبنيات ونحوها بالهاء، ما روى أبو زيد: «سمعت أعرابياً من أهل العالية يقول: هو لَكَهْ وعَلَيْكَهْ، يريد هو لك وعليك. وسمعت نميرياً يقول: ما أَحْسَنَ وَجْهَكَهْ، في الوقف. وما أكرم حسبكَهْ، في الوقف، ويطرحها في الإدراج»[1].

وهاء السَّكت قليلة في قراءات القرآن الكريم، وأكثر من قرأ بها يعقوب، وهو يضيفها إلى (ما) الاستفهامية المجرورة بحرف الجرِّ، نحو ﴿ عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ۝١ ﴾ [النبأ: ١]، يوافقه البزي عن ابن كثيرٍ، ويضيفها يعقوب أيضاً إلى (هو وهي)، ونون النِّسوة المشدَّدة، نحو ﴿ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ [الطلاق: ٦]، والمشدَّد المبنيُّ، نحو ﴿ مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَىَّ ﴾ [قَ: ٢٣]، والنون المفتوحة، نحو (العَالَمِينَ والذينَ). ويضيفها إلى ياء (وَيْلَتَىٰ ويا أسَفَىٰ ويا حَسْرَتَىٰ) و (ثَمَّ) الظَّرف[2].

ويتَّفِقُ القرَّاء على الوقف بالهاء في ﴿ يَتَسَنَّهْ ﴾ و﴿ ٱقْتَدِهْ ﴾ والآيات الواردة في سورة الحاقَّة[3]، لأنَّ الهاء رُسِمَتْ في المصحف في هذه الكلمات، ولم تُرْسَم في غيرها.

ووَقْفُ يعقوب موافق لِمَا يَرِدُ في النصوص القرشيَّة المتقدِّمة، إلاَّ الوقف على النون المفتوحة. ويمكن القول إنَّه يمثِّل اللُّغة القرشيَّة.

ولكنْ لِمَ لَمْ تظهر هاءُ السَّكت في القرآن الكريم أكثر ممَّا ظهرت ما دامت هي اللغة القرشية؟

لعلَّ سبب ذلك أنَّ القرآن روعي في رسمه أنَّ الوصل هو الأصل والوقف عارضٌ، فلم تُكْتَبْ هاء السَّكت إلاَّ في الكلمات التي هي محلُّ وَقْف، كالكلمات الواردة في سورة الحاقَّة، في رؤوس بعض الآيات، ورؤوس الآي محلُّ وَقْف. وأمَّا الفعلان ﴿ ٱقْتَدِهْ ﴾ و﴿ يَتَسَنَّهْ ﴾ فيصعب تعليل رسمهما بالهاء مع أنَّهما ليسا في رأس آية. وفي القرآن الكريم أفعال ناقصة مجزومة لم تُلْحَقْ بها هذه الهاء، نحو ﴿ كَلَّا لَمَّا يَقْضِ ﴾

---

(١) النوادر، ٤٧٢.
(٢) النشر، ٢/ ١٣٤ ـ ١٣٦.
(٣) السابق، ٢/ ١٤٢.

[عبس: ٢٣] و ﴿ مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ ﴾ [الكهف: ١٧].

وربَّما أمكن تعليلُ ذلك بأنَّ ﴿ ٱقْتَدِهْ ﴾ و﴿ يَتَسَنَّهْ ﴾ محلُّ وقف، لورودهما في نهاية جملة يَحْسُنُ الوقف عليها، تليها جملة مُسْتَأْنَفَةٌ. فالفعل الأوّل جاء بعده ﴿ قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾ [الأنعام: ٩٠] وبعد الثاني ﴿ وَٱنظُرْ إِلَىٰ حِمَارِكَ ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، فهما في حكم رؤوس الآي، فرُسِمَتِ الهاء فيهما لذلك. أمَّا الفعلان المُمَثَّل بهما آنفاً فلا يحسن الوقف عليهما؛ لأنَّ الجملة لا تتم بعدهما.

والوقف على الكلمة بها السَّكت وإن لم يكن كثيراً، لغةٌ فصيحة، وقد تُفَضَّل على الوقف بغيرها. فالوقف بها على (ما) المجرورة بالحرف أفصح من الوقف بغيرها، وكذلك الوقف على الفعل الناقص المجزوم غير المثال، والمُضَعَّف المجزوم، نحو (لم يُصَلِّ)[1]، إضافةً إلى الموضعين اللَّذين ذُكِرَ أنَّ إضافتها واجبةٌ فيهما.

وأمَّا تاء التأنيث ففي الوقف عليها وجهان: إبدالها هاءً نحو (فاطمهْ)، والوقوف عليها بالتاء[2]. والوقف بالهاء لغة قريش، وهي اللُّغة الفصحى، وبالتاء لغة طيِّء[3].

وفي القرآن الكريم كلماتٌ مَعْدُودَةٌ رُسِمَتْ بالتَّاء المبسوطة خلافاً للقاعدة الرَّسميَّة التي تقتضي أن ترسم بالهاء، هي: ﴿ رَحْمَتَ ﴾، و﴿ نِعْمَتَ ﴾، و﴿ سُنَّتُ ﴾، و﴿ ٱمْرَأَتُ ﴾، و﴿ بَقِيَّتُ ٱللَّهِ ﴾، و﴿ قُرَّتُ عَيْنٍ ﴾، و﴿ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ﴾، و﴿ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ ﴾، و﴿ لَّعْنَتَ ﴾، و ﴿ وَجَنَّتُ ﴾، و ﴿ ٱبْنَتَ عِمْرَٰنَ ﴾، و﴿ وَمَعْصِيَتِ ﴾[4] رُسِمَتْ بالتاء في بعض المواضع دون بعض.

وابن كثير، وأبو عمرو، والكسائيُّ، ويعقوب، واليزيديُّ، وابن محيصن، والحسن يقفون بالهاء على لغة قريش، والباقون يقفون بالتَّاء، موافقةً لرسم المصحف[5].

ورسم هذه الكلمات بالتَّاء مرَّة وبالهاء أخرى، دليلٌ على عدم ضبط الكَتَبَةِ لفنِّ الخط،

---

(١) انظر: الكتاب، ٤/١٥٦ و ١٦٤، وارتشاف الضرب، ١/٤٠٤ ـ ٤٠٥.
(٢) ارتشاف الضرب، ١/٣٩٢.
(٣) إتحاف، ١/٣٢٠ وما بعدها.
(٤) النشر، ٢/١٢٩ وما بعدها، وإتحاف ١/٣٢٠.
(٥) النشر، ٢/١٣٠، وإتحاف، ١/٣٢٠ وما بعدها.

كما قال ابن خلدون.

ويُلْحِقُ اللغويُّون بتاء التأنيث التَّاء في ﴿ يَٰٓأَبَتِ ﴾[1]، مع أنَّها ليست للتأنيث في الحقيقة، والأظهر أنَّها عِوَضٌ عن ياء المُتَكَلِّم. واللغات تختلف في الوقف عليها ـ فيما يبدو ـ كما يختلف فيه القرَّاء. فابن كثير، وابن عامر، وأبو جعفر، ويعقوب، وابن محيصن، يقفون عليها بالهاء، كأنَّها تاء تأنيث، ويقف الباقون بالتاء[2].

والوَقْفُ عليها بالهاء يَرِدُ في كلام القرشيِّين، كقول ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ: «يا أَبَهْ! كلُّ واحدةٍ منها خير من ألف»[3].

ومثل هذه الكلمة: ﴿ ۞هَيْهَاتَ ﴾، يقف عليها ابن كثير، والكسائيُّ، وابن محيصن بالهاء، ويقف عليها الباقون بالتَّاء على الرَّسْم[4].

ولم يصرِّح اللُّغويون بنسبة الوجهين، لكنَّهم يقولون: إنَّ مَنْ لُغته فتح تـاء ﴿ ۞هَيْهَاتَ ﴾ في الوصل يقف عليها بالهاء، ومن يكسرها يقف بالتاء[5].

وفتح التَّاء منسوب إلى أهل الحجاز، وتكسرها تميم وأسد[6]، فالوقف عليها بالهاء إذن هو اللُّغة الحجازيَّة.

وأمَّا الوقف على القوافي فمذهب أهل الحجاز فيه إشباع حركة الرَّوِيِّ المطلق حتى يتولَّد منها حرف مَدٍّ من جنسها[7]، وغيرهم إذا ترنَّموا وافقوهم، فإنْ لم يترنَّموا جعلوا مكان المدِّ نوناً ساكنةً تُدْعَى تنوين التَّرنُّم، أو وقفوا على الرويِّ بالسكون كما يقفون في سائر الكلام، كأنَّهم ليسوا في شعر. وأصحاب هذا هم بنو تميم، كما قال

---

(١) ارتشاف الضرب، ١/ ٤٠٤.
(٢) النشر، ٢/ ١٣١، وإتحاف، ١/ ٣٢٢.
(٣) جمهرة خطب العرب، ١/ ٢٦٣.
(٤) النشر، ٢/ ٣٢٨، وإتحاف، ١/ ٣٢٢.
(٥) الكتاب، ٣/ ٢٩١، والمقتضب، ٣/ ١٨٢، وارتشاف الضرب، ١/ ٤٠٤.
(٦) شرح المفصل، ٤/ ٦٥.
(٧) الكتاب، ٤/ ٢٠٦.

سيبويه[1]، وزاد ابن جنّي قيساً، وتابعه البغدادي[2]. ويبدو أنَّ المراد بتميم ليس القبيلة، بل القبائل النَّجدية عامَّة، ومنها قيس وأسد.

وقيس وأسد أوغل في الحذف من تميم؛ لأنَّهما تَحْذِفان واو الجماعة وياء المخاطبة، فيقولون:

لا يُبْعِدُ اللهُ أَقْوَاماً تَرَكْتُهُمُ لَمْ أَدْرِ بَعْدَ غداة البَيْنِ ما صَنَعْ

أي: ما صنعوا[3]. وياء المخاطبة وواو الجماعة رُكْنٌ من أركان الجملة.

ولا يخفى أنَّ تنوين التَّرَنُّمِ والوقف على الرويّ بالسُّكون يُغَيِّران إيقاع القصيدة في إنشاد أهل نجد عنه في إنشاد أهل الحجاز، كما يُدْخِلان خَلَلاً في ميزانها العَروضيِّ بالزِّيادة أو النَّقْص. فقول جرير ـ مثلاً ـ:

أَقِلِّي اللَّوْمَ عاذِلَ والعِتَابا وقُولي إنْ أَصَبْتُ لقَدْ أَصَابَا

عَروضه وضَرْبُه (فعولن). فإذا أنشده أَهْلُ نجدٍ فسكَّنوا أصبحا (فعولْ). وإن أضافوا تَنْوِينَ التَّرنم إلى قول رؤبة:

وقَاتِمِ الأعْمَاقِ خَاوِي المُخْتَرَقْ

أصبحت العَروض (مُسْتَفْعِلانْ) بعد أن كانت (مُسْتَفْعِلُنْ). ولذلك أنكره الزجاج والسيرافي، وقالا: «لعلَّ الشاعر كان يزيد (إنْ) في آخر كل بيت، فضعف صوته بالهمزة، فتوهَّم السامع أن النون تنوين»، واختار ابن مالك هذا القول[4]. وهذا القول لا يثبت للنقد، فهذا التنوين لم يُرْوَ عن شاعر واحد، فيقال إنه ربما كان صوته يضعف بالهمزة، بل روي عن قبائل كاملة، وليس من الممكن أن تضعف أصواتها كلها بالهمزة. وما أدري لِمَ زاد (إن) في آخر البيت؟ ولا فائدتها!.

وما أدري أيحق أَنْ يُسْتَنْتَجَ من هذا أنَّ ميزان أهل نجد العَروضيَّ كان يخالف ميزان أهل الحجاز شيئاً قليلاً، وأنَّ أهل نجدٍ كانوا يحاكون أهل الحجاز في ميزانيهم حين

---

(١) السابق، ٤/ ٢٠٦ ـ ٢٠٨.
(٢) سر صناعة الإعراب، ٢/ ٥٠١، والخزانة، ١/ ٣٤ و ٣/ ٢٣٥.
(٣) الكتاب، ٤/ ٢١١، وارتشاف الضرب، ١/ ٤١٠.
(٤) مغني اللبيب، ٢/ ٣٤٣.

يترنمون؟ أم أشبهوهم اتِّفاقاً؛ لأنَّ الغناء يقتضي مدَّ الصَّوت وإطالته؟ .

إنَّ التَّرنُّمَ بالشِّعْرِ ليس هو الأصل، والأصل أن يُنْشَدَ من غير ترنُّم؛ لأنَّ التَّرَنُّمَ يكون في الغناء والتَّطريب[1]، فمحاكاة أهل نجد لأهل الحجاز ـ إن كانت ـ عارضةٌ، ولكلٍّ منهما طريقته. وربَّما كان إنشاد النجديِّين يُمَثِّل الصورة القديمة لإنشاد الشِّعْر، حين كان في طور النشأة، وليس بينه وبين إيقاع الخطب النَّثْرِيَّة فرق كبير، أمَّا الإنشاد الحجازيُّ فيمثِّل الصُّورة المتطوِّرة المتأثِّرة بالغناء، وكان لهم في الجاهلية باع في الغناء، ولا سيما أهلُ مكة.

---

(١) ارتشاف الضرب، ١/٤٠٨.

الفصل الثاني

القضايا النحوية

المعـــــارف

(أ) الضَّمائر

ما تخالفُ فيه لغة قريش غيرها في هذا الباب، أشياءُ يسيرةٌ لا تعدو الحركات. ومذهب قريش في حركات الضَّمائر مناسبٌ لخصائص لغتها العامَّة، من المحافظة على الصُّورة الأصليَّة للكلمات، من حيثُ البِنْيَةُ والشكل، بعكس اللُّغات الأخرى النَّزَّاعة إلى التَّطوُّر.

فهي تحافظ على حركات الضميرين: هُوَ وهِيَ، تحرِّك هاءَيْهما بالضَّمِّ والكسر، وتفتح الواو والياء منهما في غير الوقف، حتَّى إنْ تقدَّم عليهما حرف من الحروف التي تتَّصل بهما، كالواو والفاء وثُمَّ ولام الابتداء. فيقولون: وَهُوَ وَهِيَ، وَلَهُوَ، ثُمَّ هِيَ... وغيرهم يُسَكِّنُ هاءهما إذا تقدَّم عليها أحدُ هذه الحروف[1]، ولغيرها فيهما لغات أخرى ليس هنا محلُّ الحديث عنها.

وفتح الواو والياء من هذين الضَّميرين في غير الوقف هو الذي عليه القراءات القرآنيَّة. أمَّا تسكين الهاء مع الحروف المتقدِّمة فقرأ به قالون، وأبو جعفر، وأبو عمرو، والكسائيُّ. وباقي القرَّاء يحرِّكونها[2].

أمَّا الضمير المتَّصل (الهاء) فتحافظ قريش على حركته الأصليَّة، فتضمُّه على كلِّ حال، تقدَّمت عليه ياء ساكنة أو كسرة، أم لم تتقدَّما عليه، فتقول: بِهُو وعَلَيْهُ وبِهُمْ وَعَلَيْهُمْ

(١) اللسان، (ها)، والمساعد، ١/ ١٠٠، وإتحاف، ١/ ٣٨٤.

(٢) النشر، ٢/ ٢٠٩، وإتحاف، ١/ ٣٨٣ وما بعدها.

في: بِهِ وعَلَيْهِ وبِهِمْ وعَلَيْهِمْ[1]؛ إذ أصل هذا الضمير (هو)، والهاء فيه مضمومة.

ولم يلتزم هذه اللُّغة من القرَّاء إلاَّ يعقوب الحضرميُّ، فإنَّه يضمُّها إذا كانت ضمير تَثْنِيَةٍ أو جمعٍ، ويوافقه بعض القراء في كلمات بعينها، فحمزة يضمُّها في (عليهُم وإليهُم ولديهُم) في القرآن كلِّه[2]، وحفص يضمُّها في ﴿ أَنسَىٰنِيهُ ﴾ [الكهف: ٦٣]، و ﴿ عَلَيْهُ ٱللَّهَ ﴾ [الفتح: ١٠][3]، ويضمُّ ابن محيصن كلَّ هاء ضمير مكسورة قَبْلَها كسرة أو ياء ساكنة إذا وقع بعدها ساكن[4]. ويَضُمُّها ابن شهاب الزُّهْرِيُّ وسلاَّم أبو المنذر، في القرآن كلِّه[5]. ويضمُّ وَرْش من طريق الأصبهانيِّ الهاء في ﴿ يَأْتِيكُمْ بِهُ اُنظُرْ كَيْفَ ﴾ [الأنعام: ٤٦] وحمزة في ﴿لِأَهْلِهُ امْكُثُوا﴾ [القصص: ٢٩][6].

وليس ضمُّ الهاء لغةَ قريش وحدها، بل هو لغة أهل الحجاز عامَّة ومن جاورهم من فصحاء اليمن[7]. وكانت هوازن تتكلَّم بها أيضاً، فقد سُمِعَ شَيْخٌ منها يقول: عَلَيْهُ مال، وعليهُم، وبهُم، وفيهُم[8].

وممَّا يتَّصل بهذا الموضوع حركةُ ميم الجمع، لملازمتها الضَّمائر، فقد نُسِبَ إلى قريش وبني سعد حذفُ صلتها إذا لم تلاقِ ساكناً، فإن لاقته حُرِّكَتْ بالضَّمِّ، ويوافقهم غيرُهم من أهل الحجاز وفصحاء اليمن المجاورين[9].

وذكر ابن خَالُوَيْه أنَّ أهلَ المدينة ومكَّة يَصِلُونَ ميم الجمع فيقولون (عليهمُو)[10]، ويبدو أنَّ مراده قرَّاء مكَّة والمدينة، كنافع وابن كثير وأبي جعفر، فهم الذين

---

(١) الكتاب، ٤/ ١٩٥، والمقتضب، ١/ ٣٦، وإعراب ثلاثين سورة، ٣٢، وإعراب القرآن، ١/ ١٧٥ و ١٧٩، والأصول، ٢/ ٣٨٠، والتكملة، ٢٩، ومعاني القرآن، للأخفش، ١/ ٢٦.

(٢) النشر، ١/ ٢٧٢.

(٣) انظر: النشر، ١/ ٣٠٥.

(٤) إتحاف، ١/ ١٥٠.

(٥) إعراب القرآن، ١/ ١٧٩.

(٦) النشر، ٢/ ٣١٢ وما بعدها.

(٧) الحجة، للفارسي، ١/ ٤٥.

(٨) اللسان، (ها).

(٩) ارتشاف الضرب، ١/ ٤٦٩.

(١٠) إعراب ثلاثين سورة، ٣٢.

يَصِلُونَها[(١)]، لا أنَّها لغة أهل مكة والمدينة.

غيـر أنَّ أبا حاتم روى أنَّ كسر هاء الضمير وضمَّ ميم الجمع إذا لَقِيَها ساكنٌ نحو ﴿ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ ﴾ [البقرة: ٦١] لغة فاشية في الحرمين[(٢)]. وهذه اللغة تُنْسَبُ أيضاً إلى بني أسد[(٣)].

وعليها قراءة ابن كثير، وابن عامر، وعاصم، وأبي جعفر[(٤)]. وضمُّ الميم مُتَّفَقٌ على أنَّه لغة قريش ومَنْ وافقها، أمَّا كسر الهاء فإنَّه يخالف ما ذكرت المصادر من ضمِّ قريش وأهل الحجاز لها.

ولعل فُشُوَّ هذه اللغة في الحرمين كان في زمن أبي حاتم فقط، وإن كان هذا احتمالاً بعيداً، لأنَّ قرَّاء أهل الحجاز المتقدِّمين قرأوا بها. وربما كان أهل الحجاز يستثنون الهاء في هذه الحالة من الضم فيكسرونها خلافاً لقاعدتهم.

واللغة المختارة في حركة هاء الضَّمير إذا كان قبلها ياء أو كسرة هي الكسر، والضمُّ لغة فصيحة[(٥)]، وهو «القراءة القديمة»، كما يقول الفارسيُّ[(٦)]. أما ميم الجمع فإنّ عدم صلتها هو الأفصح، وصلتها فصيحة[(٧)].

أما ضمير الرَّفع (أنا) ففيه لغات عدَّة، أفصحها لغة أهل الحجاز، وهي إثبات ألفه وقفاً، وحذفها وَصْلاً[(٨)]، وأكثر القرَّاء عليها، إلاَّ أنَّ أبا جعفر ونافعاً أثبتاها في الوصل والوقف إذا تلتها همزة مفتوحة أو مضمومة، ويثبتها قالون وحده في أحد الوجهين المرويَّيْنِ عنه إذا تلتها همزة مكسورة[(٩)].

---

(١) النشر، ١/ ٢٧٣.
(٢) الحجة، ١/ ٤٥.
(٣) ارتشاف الضرب، ١/ ٤٦٩.
(٤) النشر، ١/ ٢٧٤.
(٥) إبراز المعاني، ٥٧.
(٦) الحجة، ١/ ٤٥.
(٧) ارتشاف الضرب، ١/ ٤٦٩.
(٨) إعراب القرآن، ٢/ ١١٦، والخزانة، ٤/ ٤٩٢.
(٩) النشر، ٢/ ٢٣١ وما بعدها، وإبراز المعاني، ٢٥٧.

وذكر الشيخ حسين والي ـ رحمه الله ـ أن بعض العرب غير قريش «يزيدون في الفعل الماضي بين تاء المخاطبة أو كافها، وبين ضمير الغيبة ياء يُنْطَقُ بها، كما في خبر: «لا أَنْتِ (أطعمتيها) ولا (سَقَيْتِيها) حين (حبستيها)، ولا أنت (أرْسَلْتيها)»، وخبر: «إذا (وضعتيه) فسمِّيه محمداً»[1].

وهذه اللغة شائعة في اللهجات العربية ـ اليوم ـ، وقد قال سيبويه: إنها لغة قليلة[2].

ويبدو أن الآثار المستشهد بها ها هنا مرويَّة بلغة رُوَاتها، لا على ما تكلَّم به رسولُ الله ﷺ وأمه آمنة بنت وهب.

ضمير الفصل: ضمير الفصل هو ضمير الرَّفع الذي يقع بين ركني جملة اسميَّة أو ما أصله جملة اسميَّة، وله شروط محلُّها كتب النحو. وما يهمُّ منه في هذا البحث اختلاف اللغات فيه من حيث محلّه الإعرابيّ. فلغة قريش تعدُّه كالزائد الذي لا أثر إعرابياً له في الجملة، أمَّا تميم فتجعله مبتدأً وما بعده خبراً له[3]. وهو استعمال ناسٍ كثير من العرب كما قال سيبويه[4]. ويدلُّ على كثرتهم أنَّ قيس بن ذَريح ـ يتكلَّم بها، قال:

تُبَكِّي عَلَى لُبْنَى وَأَنْتَ تَرَكْتَهَا ... وكُنْتَ عَلَيْهَا بِالمَلا أَنْتَ أَقْدَرُ[5]

إلاَّ أنَّ قريشاً ربَّما استعملت لغة تميم في الضَّرورة، كما استعملها ابن قيس الرُّقيَّات في قوله:

وإذا قِيلَ: مَنْ هِجانُ قُريشٍ؟ ... كُنتَ أَنْتَ الفَتَى وأَنْتَ (الهِجَانُ)[6]

كما تستعمل تميم لُغَة قريش في الضرورة، كقول جرير:

وكَائِنْ بالأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ ... يَرَانِي لَوْ أُصِبْتُ هُوَ المُصَابا[7]

---

(١) كتاب الإملاء، ٨ وما بعدها.
(٢) الكتاب، ٤/٢٠٠.
(٣) معاني القرآن، للأخفش، ٢/٣٢١، والمساعد، ١/١٢٤.
(٤) الكتاب، ٢/٣٩٢.
(٥) السابق، ٢/٣٩٣.
(٦) ديوانه، ١٩٩.
(٧) همع الهوامع، ١/٢٣٧.

وما ورد في القرآن من ضمير الفصل مُهْمَل كلُّه في القراءات المتواترة، نحو ﴿ وَنَصَرْنَٰهُمْ فَكَانُوا۟ هُمُ ٱلْغَٰلِبِينَ ﴿١١٦﴾ ﴾ [الصافات: ١١٦] و ﴿ كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾ [المائدة: ١١٧]. ولكن قُرِئَ في الشَّوَاذِّ ﴿ولَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [الزخرف: ٧٦] و ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللهِ هُوَ خَيْرٌ وأَعْظَمُ أَجْراً﴾ [المزمل: ٢٠][١] على لغة تميم.

(ب) الاسم الموصول

ـ في الأسماء الموصولة (الذي والتي واللذان واللَّتان... إلخ) لغات كثيرة، يبدو أنَّ المستعمل منها في الفصحى هو اللُّغة القرشيَّة، إذ نُسِبَتِ اللُّغات المخالفة للفصحى إلى غير قريش، ولم يُنْسَبْ إليها شيءٌ منها. فهذيل تُعْرِب (الذين) إعراب جمع المذكَّر السَّالم[٢]، وتميم وقيس تشدِّدان نون (اللَّذَيْنِّ واللَّتَيْنِّ) ويخفِّف الحجازيُّون[٣]، وبنو الحارث بن كعب يحذفون نون (الذين واللَّذَيْن واللَّتين)، إضافةً إلى لغات أخرى[٤].

ولم يُنْسَبْ إلى قريش مما يخالف الفصحى سوى (اللاَّي) في (اللائي)، كما تقدَّم[٥].

ـ (ما) الموصولة: تدلُّ (ما) الموصولة في الغالب على غير العاقل. ولكنَّ أهل مكة قد يستعملونها للعاقل، قال أبو عبيدة: «وأهل مكة يقولون إذا سمعوا صوت الرَّعد: «سُبْحَانَ ما سبَّحْتَ بِحَمْدِهِ»[٦]، ويقولون: «سبحان ما سخَّركُنَّ لنا»[٧].

واستعمالها لمن يعقل مشروط بأن تكون في موضع صفة من يعقل[٨]. نحو: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [صٓ: ٧٥]، والمراد به آدم ـ عليه السلام ـ، وقوله تعالى: ﴿ وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ﴿٣﴾ ﴾ [الكافرون: ٣]، والمراد به الله ـ جلَّ جلاله ـ، وقوله تعالى: ﴿ فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾ [النساء: ٣]، أي الطَّيِّب، وبعضهم يعدُّ منه: ﴿ وَٱلسَّمَآءِ

---

(١) انظر: الكتاب، ٢/ ٣٩٣، ومعاني القرآن، للأخفش، ٢/ ٣٢١.
(٢) شرح التصريح، ١/ ١٣٣، ويضيف بعضهم إليها عُقَيْلاً، انظر: ارتشاف الضرب، ١/ ٥٢٦.
(٣) المصدران نفسهما.
(٤) انظر: ارتشاف الضرب، ١/ ٥٢٦.
(٥) في باب الحذف والإثبات.
(٦) الصاحبي، ١٧١، وتأويل مشكل القرآن، ٥٣٣.
(٧) الأصول، ٢/ ١٣٥.
(٨) المصدر نفسه، وارتشاف الضرب، ١/ ٥٤٧، وهمع الهوامع، ١/ ٣١٥.

وَمَا بَنَىٰهَا ۝ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا طَحَىٰهَا ۝ وَنَفۡسٖ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝ ﴾ [الشمس: ٥ ـ ٧]، أي وبانيها[١].

(جـ) اسم الإشارة

يقول النحويون ـ عادةً ـ إنَّ اللاَّم في (تِلْكَ وذَلِكَ وهُنَالِكَ) للبُعْدِ. وهذا التحليل ربَّما لا يكون صحيحاً؛ إذ يكاد اللغويُّون يُجْمِعُونَ على أنَّ هذه الأسماء بصورتها هذه لغة قريش أو أهل الحجاز، أمَّا (تِيكَ وذَاكَ وهُنَاكَ) فلغة بني تميم[٢]. فالفرق بين هذه الأسماء لغويٌّ، وليس مردُّه إلى معنى جديد يُحْدِثُهُ دخول اللام. وقد أشار إلى ذلك ابن مالك، قال: «ولا تفاوت بينهما في البعد، وإنَّما هما لغتان، ولذلك يتواردان في رتبة واحدة، نحو أن يخبر إنسان بخبر فيُقال: أعرفت ذلك؟ فيقول: نعم عرفت ذاك»[٣]. مع أنَّه يقول قبل هذا إنَّ اللاَّم للبعد[٤].

ويدلُّ على أنها ليست للبعد أنَّ (ذلك) تُسْتَعْمَلُ في القرآن حيث يستعمل (هذا)، كقوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكُمۡ فَذُوقُوهُ وَأَنَّ لِلۡكَٰفِرِينَ عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴾ [الأنفال: ١٤] وقوله: ﴿ هَٰذَا فَلۡيَذُوقُوهُ حَمِيمٞ وَغَسَّاقٞ ۝ ﴾ [صٓ: ٥٧].

ولم يَرِدْ في القرآن الكريم إلاَّ لغة قريش وحدها. وهي اللغة الفصيحة. وهذا يفسِّر قول أبي عمرو بن العلاء: إنَّ أكثر العرب يقولون (تلك) أمَّا (تيك) فلا خير فيها[٥]. مراده أنَّها أفصح منها وأكثر وروداً في الكلام الفصيح، لا أنَّ العرب الذين يستعملون (تلك) أكثر من الذين يستعملون (تيك)، لأنَّ قريشاً من أصغر القبائل العربيَّة.

وتختلف اللُّغات في (هذه) في الوصل، فأهل الحجاز يلتزمون فيها الهاء، ويحرِّكونها بالكسر كما تُحرَّكُ هاء الضمير، وتميم تجعل مكان الهاء ياءً في الوصل،

---

(١) ارتشاف الضرب، ١/ ٥٤٧، والأصول، ٢/ ١٣٥، وهمع الهوامع، ١/ ٣١٥.

(٢) انظر: معاني القرآن، للفراء، ١/١٠٩، وإعراب القرآن، ١/١٧٨، وشرح الكافية الشافية، ١/٣١٦، والبحر، ٢/ ٤٣٣، وشرح الأشموني، ١/ ١٣٧ وما بعدها، وشرح التصريح، ١/ ١٢٨ وما بعدها، وشرح التسهيل، ١/ ٢٧٢، والمساعد، ١/ ١٨٥.

(٣) شرح الكافية الشافية، ١/ ٣١٦.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المزهر، ١/ ٢٢٥.

فيقولون (هَذِي)، ويوافقون أهل الحجاز في الوقف فيجعلون مكان الياء هاءً ساكنة[1].
والقرآن الكريم على لغة أهل الحجاز، إلاَّ أنَّ ابن محيصن يقرأ بلغة تميم[2].

(١) الحجة، للفارسي، ١/ ٥١ و ٦٤، والكتاب، ٤/ ١٨٢ و ١٩٨، وشرح الشافية، ٢/ ٢٨٧ و ٣٠٩.
(٢) إتحاف، ١/ ٣٨٨.

أسمـــاء الأفعـــــال

١ ـ هَلُمَّ

اتّفق أهل اللُّغة على أنَّ الحجازيِّين يُلزِمُونَ (هَلُمَّ) صورةً واحدةً مع جميع الأسماء التي يُسْنَدُ إليها؛ فيقولون: هَلُمَّ، للمفرد والمثنَّى والجمع والمذكَّر والمؤنَّث[1]. ويكون مُتَعَدِّياً، معناه (هَاتِ)، كقوله تعالى: ﴿ قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ﴾ [الأنعام: ١٥٠]، ولازماً معناه (تَعَالَ)، نحو: ﴿ وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾ [الأحزاب: ١٨].

وما جاء منه في القرآن على لغة الحجازيِّين كلُّه. وورد في الحديث بِمَعْنَيَيْهِ السَّابِقَيْن، إلاَّ أنَّه ربَّما أُسْنِدَ إلى ضمير المؤنَّثة الظَّاهر وواو الجماعة، كقوله ﷺ في حديث طواف الملائكة في الطُّرق يلتمسون أهل الذِّكْرِ، فإذا وجدوا قوماً يذكرون الله تنادوا: «**هَلُمُّوا إلى حاجتكم**»[2]، وقوله عليه الصلاة والسلام ـ لعائشة ـ رضي الله عنها ـ: «**فَهَلُمِّي لأُرِيكِ ما تركوا**»[3]. وهذا من اللاَّزم. أمَّا المتعدِّي فكقوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ: «**يا عائِشَةُ هَلُمِّي المُدْيَةَ**»[4]، وقول أبي بكر ـ رضي الله عنه ـ: «**هَلُمُّوا قِرَاكُمْ**»[5].

وربَّما كان هذا من تغيير الرُّواة، أو لعلَّ قريشاً كانت تستعمل هذه اللُّغة قليلاً، متأثِّرةً بلغة غيرها. وأصحُّ دلالة على لغة أهل الحجاز من الآثار السَّابقة هذا الحديث الذي رواه

---

(١) الكتاب، ٣/٥٢٩، والمقتضب، ٣/٢٥، والخصائص، ٣/٣٦، وشرح المفصل، ٤/٤١، وشرح الكتاب، للسيرافي، ١/١٨٨.
(٢) صحيح البخاري، ٨/١٠٨.
(٣) صحيح مسلم، ٢/٩٧٢.
(٤) صحيح مسلم، ٣/١٥٥٧.
(٥) السابق، ٣/١٦٢٩.

مالك، ورواته من قريش كلُّهم، وهو قوله ﷺ ـ: «فلا يُذَادَنَّ رِجالٌ عن حَوْضي، كما يُذَادُ البعيرُ الضَّالُّ، أُنَادِيهم: أَلاَ هَلُمَّ، أَلاَ هَلُمَّ»[1].

ومالك صاحب الموطأ حجازيٌّ، عاصر التَّابعين من أبناء الصَّحابة من قريش ولمَّا يَدْخُلْ لُغَتَهُمْ تغيُّر ظاهر، وكتابه من أقدم ما دُوِّن من الحديث.

وشِعْرُ عُمَرَ بن أبي ربيعة يلتزم هذه اللغة، فهو مثلاً يخاطب الإناثَ فيقول:

هَلُمَّ إلى مِيعَادِهِ فَانْتَظِرْنَهُ فَقَدْ حَانَ مِنْهُ أَنْ يَجِيءَ أَوَانُ[2]

ولم أرَ في شعر قريش ما يخالفها.

٢ ـ تَعَالَيْ

ذكر الزَّمَخْشَرِيُّ أنَّ أهل مكة يكسِرون اللاَّم في (تَعَالَ) اسمَ فعل أمرٍ إذا أُسْنِدَ إلى ياء المخاطبة، وعلى لغتهم قول أبي فراس الحَمْدانيِّ:

تَعَالَيْ أُقَاسِمْكِ الهُمُومَ (تَعَالِي)

وعلى هذه اللُّغة قرأ الحسن البصريُّ ﴿تَعَالُوا﴾، بضمِّ اللاَّم، على أنَّه حَذَفَ اللام من (تَعَالَيْتُ) تخفيفاً[3].

بيد أنَّ الزَّمَخْشَرِيَّ قد خولف في نسبة هذه اللغة إلى أهل مكَّة. فقد عدَّ ابن هشام كسر اللاَّم في (تَعَالِي) من قول العامَّة[4]. وأمّا أبو حيَّان فقال: إنَّ قول الزمخشريِّ إنَّها لغة أهل مكَّة «يحتمل أن تكون عربيَّة قديمةً»[5]. وقال: إنَّ وُرُودَهُ في شعر أبي فراس لا حجَّة فيه؛ لأنَّه مولَّد لا يُحْتَجُّ بكلامه، على أنَّه لم يجده في ديوانه الذي جمعه ابن خَالَوَيْه[6].

---

(١) الموطأ، ٣٠.
(٢) ديوانه، ٢٥٥.
(٣) الكشَّاف، ١/٣٧٦.
(٤) شرح شذور الذهب، ٣٠.
(٥) البحر، ٣/٢٨٠.
(٦) المصدر نفسه، ٣/٢٨٠.

مراد أبي حيَّان أنّ هذه اللُّغة لم يكن أهل مكَّة يتكلَّمون بها في عصور الاحتجاج قبل اختلاط ألسنتهم بألسنة الموالي. ويمكنُ أن يُحْمَلَ قَوْلُ الزمخشريِّ على أنَّه سمع هذه اللُّغة من أهل مكة في القرن الخامس، حين جاور بها، وكثيراً ما ينسب الزمخشريُّ اللغة إلى العرب في زمانه، فَيُظَنُّ أنَّها لغتهم في زمن الاحتجاج، كما أنَّه يَسْتَشْهِدُ بكلام معاصريه، كقوله: إنَّ أزد السَّراة يقولون في دعائهم: «يا سَيِّدي ومَوْلَيَّ»، وإنَّ أهل اليمن يجعلون مصدر (فعَّل) على (فِعَّال) ويستشهد بقول رجل منهم سَمِعَهُ يُفَسِّرُ آية: «لقد فَسَّرْتَها فِسَّاراً»[1]. وقد تقدَّم أنه قال: إنَّ المَكِّيِّين يقولون (أورني)، ثم بان أنه يريد مَكِّيِّي زمانه.

فهذه اللُّغة لغة أهل مكَّة في زمنه، كما هي لغة العامَّة في غير مكَّة من بلاد العرب، ولا يمكن أن تكون هي اللُّغة المكيَّة في عصور الاحتجاج، ثُمَّ لا تظهر في القرآن الكريم ولا الحديث، ولا يوجد لها أثر إلا في قراءة الحسن البصري وقتادة[2] وليسا مَكِّيَّيْنِ. أمَّا بيت أبي فراس ـ إن صح أنَّه له ـ فلا يُسْتَدَلُّ به على أنها قرشية؛ لأن أبا فراس تغلبي لا قرشيّ، وشاميٌّ لا مَكِّي.

---

(١) الكشاف، ٤/١٧٩.

(٢) معجم القراءات، ٢/١٤٢.

الاسم المعدول

الاسم المعدول اسمٌ عُدِلَ به عن وزنه إلى وزن آخر لضربٍ من التَّوسُّع اللُّغويِّ. والذي يقع فيه الخلاف منه بين اللُّغات هو وزن (فَعَالِ) عَلَماً، نحو (حَذَامِ وقَطَامِ). فأهل الحجاز يَبْنُونَهُ على الكسرة مطلقاً، وتُعْرِبُهُ تميم إعرابَ الممنوع من الصَّرف، إلاَّ ما كان آخره راءً، فإنَّها توافق فيه أهل الحجاز؛ لأنَّها تميلُ أَلِفه، والكسر أنسب الحركات للإمالة[1].

أَمْسِ

ويُلْزِمُونَ (أَمْس) البناء على الكسر، وتميم تضمُّه في موضع الرَّفع وتَكسِرُهُ في موضع الجرِّ والنَّصب. كلُّ ذلك من غير تنوين[2]. فهو عندها بعكس الاسم الممنوع من الصَّرف.

حَيْثُ

في (حَيْثُ) لغاتٌ، أشهرها البناء على الضمِّ، وقد نسبها الكسائي إلى كنانة وقيس، ونسب فتح ثائها إلى تميم، أما أسد فتخفضها في موضع الخفض وتنصبها في موضع النَّصب[3].

---

(١) الأصول، ٢/ ٨٩، والمقتضب، ٣/ ٤٩ وما بعدها و ٣٧٣ و ٣٧٥، وشرح المفصل، ٤/ ٦٤. وشرح الكتاب للسيرافي، ١/ ١٢٩ وما بعدها، وما بنته العرب على (فَعَالِ)، ٢٦.

(٢) شرح المفصل، ٤/ ١٠٦.

(٣) تفسير القرطبي، ١/ ٣١٠.

ويبدو أنَّ المراد بكنانة معناها الذي يشمل قريشاً؛ إذ بناء (حَيْثُ) على الضَّمِّ هو الذي عليه القرآن؛ ولأنَّه جعل كنانة ومن معها قسيماً لتميم وأسد، اللَّذين تُجْعَل قريش في مقابلتهما في العادة.

الملحق بجمع المذكر السالم

من الأسماء المُلْحَقَةِ بجمع المُذَكَّر السَّالم، الاسم الثُّلاثيُّ الذي تكون لامه حرف علَّة، (واواً أو ياءً)، ثُمَّ تُحْذَفُ ويُعَوَّضُ عنها التَّاء، نحو: عِضَة وسَنَة وبُرَة. وإلحاق هذا الاسم بجمع المذكَّر السَّالم لغة أهل الحجاز وعُلْيا قيس، يُعْرِبُونه بالحروف: الواو رفعاً والياء نصباً وجرّاً، أمَّا غيرهم فيُلْزِمُهُ الياء، ويُعْرِبُهُ بالحركات، مُنَوَّناً أو غير مُنَوَّن[1].

وما جاء في القرآن من هذا النَّوع بالياء كلُّه، لأنَّه إمَّا في حالة نصب، نحو: ﴿ وَلَبِثْتَ فِينَا مِنْ عُمُرِكَ سِنِينَ ﴾ [الشعراء: ١٨]، أو في حالة جرٍّ، نحو: ﴿ وَلَقَدْ أَخَذْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ بِٱلسِّنِينَ ﴾ [الأعراف: ١٣٠]، بيد أنَّه كلَّه موافقٌ لِلُغَةِ أهل الحجاز وعُلْيا قيس؛ لأنَّ نونه تَلْزَمُ الفَتْحَ من غير تنوين.

وجاء هذا الاسم في الحديث على لغة أهل الحجاز، نحو قوله ﷺ: «واجْعَلْهَا عَلَيْهِم كَسِنِيِّ يُوسُفَ»[2]، على أنَّ بعض اللُّغويين ذكر في هذا الحديث روايةً أخرى على لغة من يُعْرِبُهُ بالحركات ويُلْزِمُهُ الياء: (سِنيناً)[3]، وهذه الرِّواية ـ فيما يبدو ـ مخالفة للغة الرَّسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ، وسبب مخالفتها تغيير الرُّواة.

---

(١) معاني القرآن للفراء، ٢/ ٩٢، وإعراب القرآن، ٢/ ١٤٥، وهمع الهوامع، ١/ ١٥٩.
(٢) صحيح مسلم، ١/ ٤٦٧.
(٣) شرح ابن عقيل، ١/ ٦٥.

الأسمـــاء الخمســـة

ذكرت مصادر قليلة أنَّ قريشاً تُلْزِمُ (أبو) الواو على كل حال، إذا كان كنيةً أشهر من الاسم. قال ابن قتيبة: «كانوا يكتبون (عليّ بن أبو طالب) و (معاوية بن أبو سفيان) لأنَّ الكنية بكاملها صارت اسماً. . . فكأنَّه حين كُنِيَ قيل: أبو طالب، ثمَّ تُرِكَ كهيئته، وجُعِلَ الاسمان واحداً»[1]. وذكر الكَتَّانيُّ أنَّ ابن سُلْطان نقل في (شرح الشِّفا) عن الأصمعيِّ عن يحيى بن عمر أنَّ قريشاً كانت لا تُغيِّر الأبَ في الكنية، تجعله مرفوعاً في كل وجه من الجرِّ والنَّصب والرَّفع[2].

ومن الصعب أنَّ يقبل المرء هذه الرِّواية عن الأصمعيِّ، فقد أقام في مكة زمناً وسمع من قريش، فما كانت هذه اللُّغة لتكون قرشيَّة ثُمَّ تخفى عليه حتَّى يُسْنِدَها إلى غيره، ثُمَّ هي لغة في بعض الأعلام الكثيرة الدوران على الألسنة. ولعلَّ مُعَوَّل الذي ينسب هذه اللُّغة إلى قريش على كتب منسوبة إلى رسول الله ﷺ، وَرَدَ فيها بعضُ الكُنى بالواو وهي في محلِّ جرٍّ، كأبو طالب وأبو سفيان وأبو قُحافة وأبو ذَرٍّ.

وهذه الكتب هي:

١ ـ العهد المنسوب إلى الرَّسول ﷺ لأقارب سلمان ـ رضي الله عنه ـ وهم مَجُوس، وجاء فيه: «كتب عليُّ بن أبي طالب بأمر رسول الله ﷺ، بحضور أبي بكر وعمر وسلمان وأبو ذَرٍّ»[3].

٢ ـ كتاب أهل (مَقْنَا)، وفيه: «كتب عليُّ بن أبو طالب»[4].

---

(١) تأويل مشكل القرآن، ٢٥٧.

(٢) التراتيب الإدارية، ١/ ١٥٥.

(٣) مجموعة الوثائق السياسية، ٤٠٩.

(٤) السابق، ٩٢ و ٩٤ و ١٠٢.

٣ ـ كتاب أهل نجران، وفيه نحوٌ من الكتاب السَّابق[١].

٤ ـ وذكر ابن فضل الله العمري أنَّه رأى كتاب رسول الله ﷺ لتميم الداري وإخوته وفيه: «وشهد عتيق بن أبو قُحافة وكتب عليُّ بن بو طالب»[٢]. من غير همزة في (بو طالب).

وليس في الكتب الثلاثة الأولى شيء يَطْمَئِنُّ القلب إلى صحَّته، بل هي مكذوبة، كُتِبَتْ لأغراض يُمكن معرفة بعضها. وأدلَّة وضعها أنَّ الكتاب الأوَّل جاء فيه أنَّ الرَّسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ تَرَضَّى عن أقارب سلمان، من أسلم منهم ومن أقام على مجوسيَّته، وأمر بوضع الجزية عنهم وجميع التَّكاليف والمُؤَن إلى يوم القيامة[٣].

وترضِّيه ﷺ عن المجوس غير معقول؛ لأنَّه نُهِيَ عن الاستغفار للمشركين: ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوٓاْ أُوْلِي قُرْبَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ ٱلْجَحِيمِ ﴿١١٣﴾ ﴾ [التوبة: ١١٣]. كما أنَّ وضع الجزية عنهم من بين سائر المجوس شيء لا يعقل.

وغاية الكتاب إعفاء مُزَوِّريه من دفع الجزية، ولغته السَّقيمة الملأى بالخطأ شاهد آخر على وضعه. والكتاب الثَّاني غايته تتَّفق هي وغاية هذا الكتاب، وأكبر دليل على وضعه، أنَّه مُؤَرَّخ بالتَّاريخ الهجري: «وكتب عليُّ بن أبو طالب بخطِّه.... يوم الجمعة، لثلاث ليال من رمضان سَنَةَ خَمْسٍ مَضَتْ من الهجرة»[٤]. والتَّاريخ الهجريُّ إنَّما وضعه عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ.

وقد نَبَّهَتْ جماعة من العلماء إلى وَضْعِهِ[٥]. ووجود (أبو) فيه من جهل واضعه باللغة.

أمَّا الكتاب الثَّالث فقد جاء في نسخته التي رآها البلاذُرِيُّ أنَّ كاتبه المغيرة وشهوده أبو سفيان وغيلان بن عمرو والأقرع بن حابس[٦]. وفيه رواية أخرى ليس فيها هؤلاء ولا

---

(١) السابق، ١٤٢.
(٢) مسالك الأبصار، ١/ ١٧٤.
(٣) مجموعة الوثائق السياسية، ٤٠٩.
(٤) مجموعة الوثائق السياسية، ٩٤.
(٥) انظر: البداية والنهاية، ٥/ ٣٥١.
(٦) فتوح البلدان، ١/ ٧٨.

عليُّ بن أبي طالب[1]. وأكبر الظَّنِّ أنَّ أهل نجران قد غيَّروا النُّسخة وأضافوا إليها ما ليس فيها. والمتشيِّعون لعليٍّ ـ رضي الله عنه ـ يحبُّون أن يَخُصُّوهُ بأشياء من اللغة غريبة لا عهد للعرب بها[2]. وقد نُسِبَتْ إليه مصاحف جاء فيها اسمه على هذه الصورة الشاذَّة، على أنَّها من خطِّه هو، لكنَّ نسبتها إليه مشكوكٌ في صحَّتها[3].

هذه الكتب إذن موضوعة، ويظهر في كتابتها خلطٌ واضطراب، إذ تُذْكَر الكُنْيَتَان، فَتُرْفَع إحداهما وتُجَرُّ الأخرى مع أنَّهما متعاطفتان، كما جاء في الكتاب الأوَّل «عليُّ بن أبي طالب وأبي بكر» ثمَّ جاء «أبو ذرَّ» بالرَّفع. ولو كان إلزام الكنية الرَّفع لغةً، لَرُفِعَ أبو طالب وأبو بكر أيضاً.

أما كتاب تميم فيبدو أنه صحيح، لكن علة مجيء الكنية فيه بالواو عدم مهارة الكاتب، ودليل ذلك إسقاط الهمزة مرة وإثباتها أخرى كما سيأتي.

إنَّ أبا بكر وأبا طالب وأبا سفيان من أشهر رجالات قريش، ولو كان القرشيُّون يُلْزِمُون أسماءهم الواو لَنُقِلَ عنهم ذلك في نصٍّ صحيح، ولو مرَّة واحدة. ثمَّ إنَّ الكتب التي هي أصحُّ نسبة إلى رسول الله ﷺ من الكتب السَّابقة لم تجيء فيها هذه الكُنَى إلاَّ على الصُّورة المعتادة في إعراب الأسماء الخمسة.

ومجيئها في هذه الكتب ـ لو فُرِضَتْ صحَّتها ـ شيء نادر وشاذٌّ، لا يصحُّ التَّعويلُ عليه وتَرْكُ الأكثر الذي جاء فيه خلاف ما جاء فيها.

هذا إلى أنَّه ورد في خبر مشهور أنَّ عمر بن الخطاب أمر أبا موسى الأشعريَّ أن يضرب كاتبه سوطاً ويؤخِّر عطاءَه سنة؛ لأَنْ كتب إليه «من أبو موسى»[4]، ولو كان عمر يعلم أنَّ أحداً من العرب يتكلم بها ما فعل ذلك، فكيف يفعل وهي لغة قريش؟.

إن النص الذي نَقَلْتُ آنفاً عن ابن قتيبة ليس فيه ما يدلُّ على أنَّ لغة قريش تُلْزِمُ

---

(١) مجموعة الوثائق السياسية، ١٤٢ و ١٤٤.

(٢) كالعبارة الغريبة الشهيرة التي نسبت إليه: «أَلْصِقْ رَوَانِفَكَ بالجُبُوبِ وخُذِ المِزْبَرَ بِشَنَاتِرِكَ..» (انظر: ترتيب القاموس المحيط، ١/ ١٣). وانظر أيضاً: عبقرية الإمام علي، ١٩٣.

(٣) انظر: فضائل القرآن، ٤٨.

(٤) مراتب النحويين، ٦، ووفيات الأعيان، ٦/٣٥٧، وإيضاح الوقف، ١/ ٢٥. وذيل اللآلىء، ٦٦. وفي رواية أنه أمره أن يضربه سوطاً ويعزله عن عمله (شرح المفصل، ٢/ ٩٥).

الكُنَى الأشهر من الأسماء الرَّفع، فهو قال (يكتبون) ولم يقل (يقولون)، والكتابة قد تخالف النُّطق، ولا تستلزمه في الرَّسم العربيّ القديم. وقد سبق القول إنَّ الخطَّ العربيّ لم يكن على قدر كبير من الجودة والإتقان. ويؤيد هذا قول الصَّفَديِّ: «وبعضهم يكتب علي بن أبو طالب ـ رضي الله عنه ـ ويلفظ به بالياء»[1]. وقال أبو جعفر النحاس؛ وهو أقدم من الصفديِّ: «... كتبوا ابن أبي طالب بالواو فأبدلوا من الياء واواً ولا يُقال إلاَّ ابن أبي طالب»[2]. وعلى هذا يُحْمَل ما جاء في كتب الشافعي ـ رحمه الله ـ: «خبَّرنا سفيان عن سالم أبو النَّضر مولى عمر بن عبيد، سمع عبيد الله بن أبي رافع...»[3]. وقوله: «قَدِمَ على عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ رجل من قبل أبو موسى»[4]. وقد رفع في قوله الأول (أبو النضر) وجرَّ (أبي رافع) وهما في محلِّ جرٍّ. إلا أنَّ هذا ربَّما كان من فعل الكاتب لا من الشافعيِّ نفسه. وقال الزِّنجاني: إنَّ الخَطَّ الكوفيَّ تتشابه فيه (أبو) و (أبي)، ولذلك يَظُنُّ من لا خبرة له أن (أبي) في «كتب عليُّ بن أبي طالب»، (أبو) بالواو[5]. وفي كتاب أملاه رسول الله ﷺ، على علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ لوائل بن حجر: «من **محمد رسول الله إلى المهاجر بن أبو أمية**» وفي آخر أملاه على عليٍّ أيضاً: «من **محمد رسول** ﷺ **إلى المهاجر** بن **أبي أمية**»[6]. وعلق عليه ابن الأثير بقوله: «وأبو أمية هكذا يروى بالرفع في حال الجر؛ لأنه اشتهر بذلك وعُرِفَ به فجرى مجرى المثل الذي لا يُغَيَّرُ نحو قولهم: عليُّ بن أبو طالب، بالرفع، لأن أباه اشتهر بكنيته فلا يكاد يعرف باسمه»[7]. ولو صح هذا التعليل لجاء في الكتاب الثاني «أبو أمية»، كالأول، وما اختلفا وكاتبهما واحد وممليهما واحد والمكتوبان له واحد والعبارة واحدة، وربما كُتِبا في مجلس واحد. أما تشبيه هذا بالمثل فليس مستقيماً؛ إذ علَّة بقاء المثل على صورته بلاغية، ولا وجهَ بلاغياً هنا يقتضي لزوم هذه الكنية صورة واحدة.

---

(١) الوافي بالوفيات، ١/ ٣٩.
(٢) إعراب القرآن، ١/ ٢٥١.
(٣) الرسالة، ٨٩.
(٤) ترتيب مسند الإمام الشافعي، ٢/ ٨٧.
(٥) تاريخ القرآن، ٦٧ وما بعدها.
(٦) منال الطالب، ٦٤.
(٧) السابق، ٦٧.

ولكن الذي تَطْمَئِنُّ إليه النفس تعليل الزنجاني؛ فأبو وأبي يشتبهان في الخط الكوفي؛ لأن حركة اليد غير الماهرة به لا تنضبط انضباط الماهرة. والواو إذا طُمِسَ سَمُّها أشبهت الياء في (أبي)، ولا سيما إذا رُدَّتْ إلى اليمين شيئاً بعد اقترانها بالباء، وكانت شبه مستديرة. ويبدو أن شكل الكلمتين (أبو) و (أبي) كان قريباً من الرقم (3)، وكان يلتبس على من لا خبرة له.

وقد جاءت الواو مكان الياء في أحد كتب الرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ، التي يُظَنُّ أنَّها صحيحة: (وفي خَمْسٍ و (عشرون) ابنةُ مخاض)[1]، بالرَّفع، وجاء في بقيَّة الكتاب كثير من ألفاظ العقود مجروراً بالياء، ليس لأنَّ قريشاً تُلْزِمُ المذكَّر السَّالم الواو، بل لعدم ضبط الكَتَبَةِ لصناعة الخطِّ.

وذكر ابن خالويه أنَّه قُرِىءَ في الشَّوَاذِّ ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبُو لَهَبٍ﴾[2]. والمصحف العثماني المكتوب على لغة قريش رُسِمَتْ فيه بالياء، وعليها القراءات المتواترة.

---

(١) مجموعة الوثائق السياسية، ١٧٠.

(٢) مختصر في شواذ القرآن، ١٨٢.

النواســـــخ

١ ـ «إنْ» المُخَفَّفَة من الثقيلة

يختلف النَّحويون في (إنْ) المخفَّفة من الثَّقيلة، فمنهم من يرى أنَّها تعمل بعد التَّخفيف، ويرى بعض آخر أنَّها لا تعمل إذا خُفِّفت إلاَّ في الضَّمير وحده[١]. وسيبويه من الذين يرون أنَّها تعمل مخفَّفة في الاسم الظَّاهر، قال: «حدَّثنا مَنْ نَثِقُ به أنَّه سمع من العرب مَنْ يقول: إنْ عَمْراً لَمُنْطَلِقٌ، وأهل المدينة يقرأون: ﴿وإنْ كُلاًّ لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ربُّك أَعْمَالَهُمْ﴾ [هود: ١١١]، يخفِّفون وينصبون»[٢].

وقد نُسِبَتْ هذه اللغة إلى ناس من أهل الحجاز[٣]، وَنَسَبَها النَّحاس إلى أهل الغَوْرِ، فقال: إنَّ منهم من يُنْشِدُ هذا البيت بالنَّصب والتَّخفيف:

إنِ الحَـــيَّ الـــذِي أنَـــا مِنْهُـــمُ   لأَهَـلُ مَقَـامَـاتٍ وَشَـاءٍ وَجَـامِـلِ

وأهل نجد يرفعونه، وعلى لغة أهل الغور قرأ ابن مسعود: ﴿وإنْ كُلاًّ لَمَا. . .)[٤].

وقد يكون مرادُه بأهل الغور موافقاً لمراد من نسبها إلى أهل الحجاز؛ لأنَّه قابلهم بأهل نجد. وهذا البيت لعاتكةَ بنت نُفَيْل، وهي قرشيَّة، وربَّما كان المراد بأهل الغور وأهل الحجاز أهلَ مكَّة ومَنْ يوافقهم من هذيل الذين قرأ ابن مسعود على لغتهم ـ فيما يبدو ـ؛ لأنّ مكَّة هي التي تُعْنَى غالباً بأهل الحجاز، وقد تعدُّ أيضاً في أهل الغَوْرِ، أي تهامة.

---

(١) انظر: تهذيب اللغة، ١٥/٥٦٦.

(٢) الكتاب، ٢/١٤٠.

(٣) اللسان، (أنن).

(٤) شرح أبيات سيبويه، ٦٨، وما بعدها.

ويؤيِّد هذا الاستنتاج أنَّ نافعاً وابن كثير وابن محيصن يقرأون يتخفيف (إِنْ) ونصب(كُلاًّ) إذا تلتها، في القرآن كُلِّه[1]. وهم حجازيون. إلاَّ أنَّ الفرَّاء يعدُّ (كُلاًّ) في الآية السابقة منصوبة بالفعل الذي بعدها، لا بإِن التي قبلها[2]، وينفي أن يكون سمع من العرب إعمال (إِنْ) المخفَّفة مع غير الضَّمير[3]. وربَّما كان تخريجه لنصب (كلاًّ) من كبير الغلط كما قال النحَّاس؛ لأنَّه «لا يجوز عند أحد: زيداً لأضربنَّه»[4].

٢ ـ كَــأَنَّ

(كَأَنَّ) عند البصريِّين لا تأتي إلاَّ للتَّشبيه فقط، وعند الكوفيِّين تأتي للتَّحقيق والوجوب، يوافقهم الزَّجَّاجيُّ، ويستشهدون بقول الحارث بن خالد المخزوميِّ:

فَــأَصْبَــحَ بَطْــنُ مَكَّــةَ مُقْشَعِــرّاً   كَــأَنَّ الأَرْضَ لَيْــسَ بهَــا هِشَــامُ[5]

ويرى ابن مالك وابن هشام أنها في البيت للتَّعليل، أي: لأنَّ الأرض[6]. وكأن في هذا البيت إن احتملت التَّعليل، لا تَحْتَمِله في نصوص أخرى، كقوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ في حديث رؤيته للأنبياء حُجَّاجاً: «**كأنِّي أنظر إلى فلان... كأنِّي أنظر إلى فلان**»[7]؛ وهو ـ عليه الصلاة والسلام ـ يراهم رَأْيَ العين.

وقول عمر بن أبي ربيعة:

إِنِّــي كَــأَنَّ النَّفْــسَ مُــوجِسَــةٌ   ولِــذَاكَ أَطْمَــعُ أَنَّــهُ حَضَــرا[8]

فإِنَّ نفسها مُوجِسَة حقاً.

واستعملها مصعب بن عبد الله في التّحقيق في قوله: «كان ثابت بن عبد الله كأنَّه

---

(١) النشر، ٢/ ٢٩٠، وإتحاف، ٢/ ١٣٥ وما بعدها.
(٢) معاني القرآن، ٢/ ٣٠.
(٣) تهذيب اللغة، ١٥/ ٥٦٦.
(٤) إعراب القرآن، ٢/ ٣٠٥.
(٥) همع الهوامع، ٢/ ١٥٠.
(٦) همع الهوامع، ٢/ ١٥٠، والمغني، ١/ ١٩٢.
(٧) صحيح مسلم، ١/ ١٥٢.
(٨) ديوانه، ١٤٧.

من رجال العرب»[1]. واستعمل ضرار بن الخطَّاب كاف التَّشبيه وهو يريد التَّحقيق، في قوله:

فَـأَحْجَـزْنَـاهُـمْ شَهْـراً كَـرِيتـاً   وكُنَّـا فَـوْقَهُـم كـالقـاهِـرينـا[2]

ويرى السيوطيُّ أنَّ كأنَّ في بيت الحارث السَّابق من باب تجاهل العارف[3]، ويمكن حمل بيت عمر عليه، وكذلك قولُ الرَّسول ﷺ، لكنَّ قول مصعب وضرار لا يمكن أنْ يُحْمَلا عليه؛ لأنَّ حملهما عليه لا يضيف إليهما معنى.

وأكبر الظنِّ أنَّ قريشاً كانت تستعمل (كَأَنَّ) والكاف زائدتين للتَّوكيد، كما استُعْمِلَت الكاف في القرآن في: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ [الشورى: ١١].

وهذا الاستعمال ما يزال مثله موجوداً في الحسَّانيَّة (اللَّهجة الموريتانيَّة)، فإذا أرادوا أن يقولوا: إنَّ فلاناً رجل عظيم، قالوا: (فُلانْ كِيفْ الرَّجَّال)...، ويقولون أيضاً: فُلَانْ رَاجِلْ. والقولان بمعنىً واحد. و (كِيفْ) حرف تشبيه زائد.

٣ ـ «ما» الحجازية

تعمل (ما) في لغة أهل الحجاز عَمَلَ (ليس) بشروط معروفة، مُجْمَلَها أن تبقى على معنى النَّفي، وأن يتقدم اسمها على خبرها[4].

والمراد بأهل الحجاز ها هنا ـ فيما يبدو ـ قريش، وقد يوافقها قليل من جيرانها. إذ نُسِبَ إلى هذيل ـ وهم من أهل الحجاز ـ أنَّهم يرفعون خبرها، وعلى لغتهم قرأ ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ: ﴿ما هَذَا بَشَرٌ﴾ [يوسف: ٣١][5].

ويدلُّ على قلَّة مُعْمِلِيها، ما ذكر الأصمعيُّ من أنَّه لم يسمع إعمالها في شيء من أشعار العرب[6]. وسبب ذلك ـ فيما يبدو ـ أنَّ مُعْمِلِيها هم القرشيُّون ولم يكونوا

---

(١) جمهرة نسب قريش، ١/ ٨٨.
(٢) سيرة ابن هشام، ٣/ ٢٦٦.
(٣) همع الهوامع، ٢/ ١٥١.
(٤) الكتاب، ١/ ٥٧، والأصول، ١/ ٩٢، وشرح المفصل، ١/ ١٠٨، والكشاف، ٢/ ٢٥٤.
(٥) انظر: مقدمتان في علوم القرآن، ٢٢٧.
(٦) شرح المفصل، ١/ ١٠٨.

شعراءَ، ولو كانت القبائل الأخرى التي لها شعر تُعْمِلُهَا لظهر في كلامهم.

وقد ذهب ابن هشام إلى أنَّ أهل نجد وتهامة يُعْمِلُونَهَا أيضاً[1]. وهذا يخالف صريح أقوال أئمة اللُّغة، قال الفرَّاء: «وأمَّا أهل نجد فيتكلمون بالباء (يعني في خبر ما) وغير الباء، فإنْ أسقطوا رفعوا»[2]. وقال الكسائي: إن إهمالها لغة تهامة ونجد[3].

ولو كان غير أهل الحجاز يُعْمِلُهَا ما كان لتسميتها (حجازيَّة) معنى. وأكثر ما يَرِدُ خبرها في لغة أهل الحجاز مقروناً بالباء، حتَّى لقد ذهب الكوفيُّون إلى أنَّ نصبه إذا حُذِفَتْ إنَّما يكون على نزع الخافض[4].

وكلُّ ما في القرآن منها جاء خبره مقترناً بالباء، إلاَّ ثلاث آيات: ﴿ ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾ [يوسف: ٣١] و ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾ [المجادلة: ٢]، و ﴿ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ ﴿٤٧﴾ ﴾ [الحاقة: ٤٧]، على رأي من عدَّها من هذا الباب.

والقراءات المتواترة كلُّها على نصب الخبر في هذه الآيات. والنَّصب هو اللُّغة الفصحى.

٤ ـ «لا» العاملة عمل «ليس»

يشيع في بعض كتب المتأخِّرين أنَّ «لا» قد تعمل عمل «ليس» في لغة أهل الحجاز[5]، ويُخَرِّجون على ذلك قول المتنبي:

إذا الجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلاصاً مِنَ الأَذَى فَلا الحَمْدُ مَكْسُوباً ولا المَالُ باقِيا[6]

ولكن المحقِّقين ينفون نفياً قاطعاً أن يكون أحد من المتقدِّمين نسب هذه اللغة إلى أهل الحجاز أو إلى غيرهم، أو قال إنَّها تعمل عمل ليس، لا قياساً ولا شذوذاً، كما لم

---

(١) مغني اللبيب، ١/٣٠٣.
(٢) معاني القرآن، ٢/٤٢.
(٣) إعراب القرآن، ٢/٣٢٨.
(٤) شرح المفصل، ١/١٠٨.
(٥) شرح المفصل، ٢/١١٤، وشرح التصريح، ١/١٩٩.
(٦) مغني اللبيب، ١/٢٤٠.

يرد في كلام العرب خبر «لا» منصوباً قطُّ[1]. وذكر أبو حيان أنَّه لم يجيء في لسان العرب إعمال «لا» إعمالَ ليس إلاَّ في هذا البيت:

تَعَـزَّ فَـلا شَـيْءٌ عَلـى الأَرْضِ بَـاقِيَـا وَلاَ وَزَرٌ مِمَّـا قَضَـى اللهُ وَاقِيَـا

قال: «أنشده ابن مالك ولا أعرف هذا البيت إلاَّ من جهته»[2]. وقال إنَّه لم ينسبها إلى أهل الحجاز إلاَّ المُطَرِّزي والزمخشريُّ، ونُسِبَتْ إليهم في «البسيط»[3].

ويظهر أنَّ من نسب إليهم إعمالَها ذهب إلى قول سيبويه إنَّ أهل الحجاز يُعْمِلُون (لاتَ) عَمَلَ (ليس)، و (لات) هي (لا) مضافةً إليها التَّاء، كما تضاف إلى (رُبَّ) و (ثُمَّ).

وكان سيبويه قد ذكر ـ في كلامه عن (لات) أنَّ من العرب من يحذف خبرها، فيقرأ: ﴿وَلاَتَ حِينُ مَنَاصٍ﴾ [صَ: ٣]، كما فعل الشاعر في قوله:

مَـنْ صَـدَّ عَـنْ نِيـرانِهـا فَـأَنَـا ابْـنُ قَيْـسٍ لا بَـرَاحُ

«جعلها بمنزلة (ليس)، فهي بمنزلة (لات) في هذا الموضع في الرفع»[4].

وهذا البيت هو الذي يَسْتَشْهِدُ به مَنْ يقول بإعمال (لا) إعمال ليس[5].

والذي قال سيبويه، هو أنَّ أهل الحجاز يُعملون (لات) وحدها دون (لا)، ويشترطون لذلك أن يكون اسمها (الحِينُ) خاصَّة، وعلى لغتهم ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾[6].

والفرق بين (لا) و (لات) في كلامه واضح، (لات) في لغة أهل الحجاز لا يُذْكَرُ إلاَّ خبرها، و (لا) في البيت و (لات) في لغة غير أهل الحجاز يذكر اسمهما ويحذف خبرهما. وأصرح من كلام سيبويه في أنهم يختصُّون بإعمالها (الحِين) وحده قول ابن السراج: «وممَّا شُبِّهَ من الحروف بليس (لات) شَبَّهها بها أهلُ الحجاز، وذلك مع

(١) شرح الكافية، ١/ ١٢٢ و ٢٦٦.
(٢) البحر، ٢/ ٨٨.
(٣) همع الهوامع، ٢/ ١٢٠.
(٤) الكتاب، ١/ ٥٧.
(٥) شرح المفصل، ١/ ١٠٨.
(٦) الكتاب، ١/ ٥٧.

(الحِين) خاصة»[1].

ثم إنَّ البيت المستشهد به آنفاً قائله سعد بن مالك، وهو بكريٌّ، وليس من أهل مكَّة ولا المدينة.

إنَّ أهل الحجاز لا يُعْملون من حروف النَّفي عَمَلَ (ليس) إلاَّ (ما) وحدها، و (لات) التي يكون خبرها الحين واسمها محذوفاً، كما جاء في الآية الكريمة.

وعدم إعمال (لا) عمل ليس ظاهر في شعر قريش، إذ تَرِدُ فيه وخبرُها مرفوع في مواضعَ لا يمكن أن يكون رَفْعُهُ فيها من تغيير الرُّواة، كما يظهر في قول عمر بن أبي ربيعة:

وَقَفْتُ بِهَا، لا مَنْ أُسَائِلُ نَاطِقٌ ... ولا أَنَا إِنْ لَمْ يَنْطِقِ الرَّسْمُ صَارِفُ
ولا أنَا عمَّنْ يَأْلَفُ الرَّبْعَ ذاهِلٌ ... ولا التَّبْلُ مرْدُودٌ ولا القَلْبُ عازِفُ
ولا أنَا نَاسٍ مَجْلِساً زَارَنا بِهِ ... ـ عِشَاءً ـ كَاعِبَانِ ونَاصِفُ[2]

وقوله:

أَهِيمُ إلى نُعْمٍ فلا الشَّمْلُ جَامِعٌ ... ولا الحَبْلُ مَوْصُولٌ ولا القَلْبُ مُقْصِرُ
ولا قُرْبُ نُعْمٍ إِنْ دَنَتْ لكَ نَافِعٌ ... ولا نَأْيُها يُسْلي ولا أنْتَ تَصْبِرُ[3]

فهو يرفع خبرها في هذه الأبيات المتتالية من غير ضرورة، يرفعه وهو قافية وغير قافية.

٥ ـ خبر (لا) النافية للجنس

يختلف النحويُّون في خبر «لا» من حيث الذِّكر والحَذْف، ويبدو أنَّ أقوال المتأخِّرين منهم بعضُها معتمد على أقوال الأقدمين، وليس مبنياً على استقراء شعر القبائل، ولكنَّهم يتَّفقون على أنَّ أهل الحجاز يحذفونه جوازاً لا وجوباً، إذا دلَّت عليه قرينة، ويوجبون ذكره إذا عُدِمَتْ[4]. إلا أنهم يحذفونه كثيراً، فيقولون: لا أَهْلَ، ولا

---

(١) الأصول، ١/ ٩٥.
(٢) ديوانه، ٤٥٦.
(٣) السابق، ٨٤.
(٤) شرح الكافية، ١/ ١١٢.

بَأْسَ، ولا مَالَ، ولا فَتَى إلاَّ عَلِيٌّ، ولا سَيْفَ إلاَّ ذو الفِقَارِ[(١)].

وخبر (لا) مذكور في القرآن كثيراً، ومحذوفٌ قليلاً، فَمِنْ حَذْفِهِ: ﴿ فَإِنَّ لَكَ فِي ٱلْحَيَوٰةِ أَن تَقُولَ لَا مِسَاسَ ﴾ [طه: ٩٧]، و ﴿ قَالُوا۟ لَا ضَيْرَ ﴾ [الشعراء: ٥٠]، و ﴿ كَلَّا لَا وَزَرَ ﴿١١﴾ ﴾ [القيامة: ١١]، و ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ فَزِعُوا۟ فَلَا فَوْتَ ﴾ [سبأ: ٥١].

٦ ـ عسى

لغة أهل الحجاز في (عَسَى واخْلَولَقَ وأَوْشَكَ) من بين سائر أفعال بابهنّ، جوازُ إسنادهنَّ إلى المصدر المُؤَوَّل من أنْ والفعل المضارع، كقوله تعالى: ﴿ فَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَيَجْعَلَ ٱللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا ﴿١٩﴾ ﴾ [النساء: ١٩].

وإذا تقدَّم على إحداهنّ اسم تسند إليه في المعنى، وتلاها (أَنْ يَفْعَل)، قُدِّرت خاليةً من ضمير يعود على المسند إليه، نحو (زَيْدٌ عَسَى أَنْ يَقُومَ). وفائدة التَّقدير تظهر في التأنيث والتثنية والجمع، إذا أُسْنِدَت إلى واحد منها.

فيقال في لغة الحجاز: هِنْدٌ عَسَى أن تَقُومَ، والزَّيْدانِ عَسَى أن يَقُوما، والزَّيْدُونَ عَسَى أن يَقُومُوا، وغيرهم يُسْنِدُها إلى ضمائر هذه الثَّلاثة: عَسَتْ أن تقوم وعَسَيَا وعَسَوْا[(٢)].

وللزمخشريِّ قول ظاهره خلاف هذا، هو أنَّ (عَسَيْتَ وَعَسَيْتُمْ) في القرآن على لغة أهل الحجاز؛ لأنَّهم هم الذين يلحقون بها الضمائر دون بني تميم[(٣)]. وهذان الفعلان ليسا من قبيل ما تُحُدِّث عنه، لأنَّهما لم يُسْنَدا إلى اسم قبلهما.

وقد ظهر الضمير في قراءة عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ: ﴿**عَسَوْا أَنْ يَكُونُوا خَيْراً مِنْهُم**﴾ و ﴿**عَسَيْنَ أَنْ يكُنَّ خيْراً مِنْهُنَّ**﴾ [**الحجرات: ١١**][(٤)]. وقراءة عبد الله بن مسعود لا تمثل إلاَّ لغة قومه هذيل. وربما كانت هذيل توافق بني تميم في تقديرها الضَّمير في عسى وأخواتها.

---

(١) شرح المفصل، ١/١٠٧، وشرح التصريح، ١/٢٤٦.
(٢) شرح ابن عقيل، ١/٣٤٣، وشرح التصريح، ١/٢٠٩.
(٣) الكشاف، ٣/٤٥٧.
(٤) السابق، ٤/١٣.

وقد وَرَدَتْ (عسى) في شعر قريش متقدِّمةً عليها الأسماءُ وليس فيها ضمير يعود عليها، كقول ابن قيس الرُّقيّات.

قَــدَفَــتْ بِهَــا غَــرْبُ النَّــوَى فَعَسَــى تكُــونُ لَنَــا مَــرِيــرَهْ[1]

ولو كان يقدِّر فيها ضميراً لقال (فَعَسَتْ) ولو قال ما ضرَّ الوزن.

(١) ديوانه، ٤٤.

الاستثنــــــاء

الاستثناء نوعان: متَّصل ومنقطع، فالمتَّصل هو الذي يكون المستثنى فيه من جنس المستثنى منه، والمنقطع هو الذي يكون المستثنى فيه من غير جنس المستثنى منه.

ويمثِّل النحويُّون له بقولهم: ما فيها أَحَدٌ إلاَّ حماراً[1]. ومنه: ﴿ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ﴾ [النساء: ١٥٧].

ومذهب الحجازيِّين فيه نَصْبُ المستثنى[2]، أمَّا التميميُّون فيجيزون الإبدال ويختارون النَّصب[3]، فلهم فيه إذن وجهان أحدهما يوافق أهل الحجاز. والقرآن الكريم على اللُّغة الحجازيَّة، وهي اللغة الفصيحة المختارة[4].

وأمَّا الاستثناء المتَّصل فالمشهور فيه النَّصب إذا كان تاماً مُوجَباً. لكنْ ورد في بعض النُّصوص القرشيَّة مرفوعاً، كقول عمر بن أبي ربيعة:

دَرَجَتْ عَلَيْهِ العَاصِفَاتُ فَقَدْ عَفَتْ ... آيَـــاتُـــهُ إلاَّ ثَـــلاثٌ جُثَّـــمُ[5]

وقول العَرْجيِّ:

أَقْــوَتْ تَعِــرَّةُ فَــالإصْغَــاءُ فَــالخَــالُ ... مِــنْ آلِ أسْمَــاءَ، إلاَّ النُّــؤْيُ والآلُ[6]

وَوَرَدَتْ رواية أخرى في قوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ: «**كُلُّ أُمَّتي مُعَافىً إلاَّ**

(١) الكتاب، ٢/ ٣١٩، وشرح المفصل، ٢/ ٧٩ وما بعدها.
(٢) المصدران السابقان، ومعاني القرآن، للفراء، ١/ ٤٨٠.
(٣) شرح المفصل، ٢/ ٨٠، وشرح شذور الذهب، ٢٦٥.
(٤) المصدران نفسهما، والكتاب، ٢/ ٣١٩، والأصول، ١/ ٢٩٠.
(٥) ديوانه، ٢١٦.
(٦) ديوانه، ١٧٠.

المُجَاهِرين» بالرفع[١]، وإن كانت الروايات المشهورة فيه بالنَّصب[٢].

إلاَّ أنَّ رفع المستثنى في هذه النُّصوص ليس خاصاً بقريش، بل ذكر أبو حيان أن الاستثناء الموجب ـ عامةً ـ فيه وجهان: النّصب وهو المشهور وهو الأفصح، وإتباع المستثنى منه في إعرابه رفعاً ونصباً وجرّاً[٣].

المصدر بعد «أمَّا»

تختلف اللَّهجات في إعراب المصدر الذي يقع بعد (أَمَّا)، فالحجازيُّون ينصبونه إذا كان نكرة، فيقولون: «أمَّا عِلْماً فَعَالِمٌ»، أمَّا بنو تميم فيجوِّزون فيه الرَّفع والنصب. ونصب المصدر المنكَّر هو الأحسن، ويعرب حالاً[٤].

أمَّا إن كان معرفةً فتميم ترفعه، وللحجازيِّين فيه الوجهان: الرَّفع والنَّصب، فيقولون: «أمَّا العِلْمُ فَعَالِمٌ» و «أَمَّا العِلْمَ فَعَالِمٌ»[٥].

ونصبه معرَّفاً يخرِّجه سيبويه على أنه مفعول لأجله[٦]، إذ لا يَتَأَتَّى إعرابه حالاً؛ لأنه معرَّف، ولا مصدراً؛ لأن المصدر المؤكد لا يكون معرَّفاً[٧]. أمَّا الأخفش فيعربه مفعولاً مطلقاً، مُعَرَّفاً كان أو مُنَكَّراً[٨]، ويَعُدُّهُ الكوفيُّون مفعولاً به، أي مهما تَذْكُر عِلْماً[٩].

---

(١) شواهد التوضيح، ٤١.
(٢) انظر: صحيح البخاري، ٤/ ٦١، وصحيح مسلم، ٤/ ٢٢٩١.
(٣) البحر، ٢/ ٢٦٦.
(٤) الكتاب، ١/ ٣٨٤.
(٥) الكتاب، ١/ ٣٨٥.
(٦) المصدر نفسه.
(٧) المساعد، ٢/ ١٦.
(٨) المصدر نفسه.
(٩) همع الهوامع، ٤/ ١٧.

العـــــدد

وينصب أهل الحجاز العدد المضاف من ثلاثة إلى عشرة في نحو: مررت بهم ثَلَاثَتَهُم أو أَرْبَعَتَهُم... إلخ. أمَّا تميم فترفعه أو تنصبه أو تجرُّه بحسب إعراب الاسم الذي قبله[1]. ويرى الخليل وسيبويه أنَّه منصوب على الحال، وإعرابه كإعراب: مَرَرْتُ به وَحْدَهُ. أمَّا بنو تميم فيعربونه توكيداً[2].

---

(١) الكتاب، ١/ ٣٧٣ وما بعدها.

(٢) السابق، ١/ ٣٧٤، والمساعد، ٢/ ١٢.

الحكايـــــة

الحكاية هي إيراد لفظ المتكلِّم على حسب ما أورده[1]. والمحكيُّ ثلاثة أنواع: جملة ومفرد وحال المفرد[2]. والذي فيه خلاف منها ـ فيما يبدو ـ هو حكاية الأَخِيرَيْن. ويُنْسَبُ إلى أهل الحجاز أنَّهم يَحْكُون الاسمَ العَلَمَ بـ (مَنْ)، فيقولون فيمن قال: رأيت زيداً: مَنْ زيداً، ولمَنْ قال: مررت بزيدٍ: مَنْ زيدٍ، أمَّا تميم فلا تحكي، بل تُعْرِبه خبراً و (مَنْ) مبتدأ[3].

ويُشترط للعَلَمِ الذي يحكيه أهل الحجاز ألاَّ يكون نَفْيُ الاشتراك فيه مُتيقَّناً، فإنْ تُيُقِّن نَفْيُ الاشتراك لم يُحْكَ[4].

ويُشْتَرَطُ له أيضاً ألاَّ يسبقه حرف عطف وألاَّ يقترن بتابع وأن يكون لمن يعقل[5]. وأكثر المصادر لا يَنْسِبُ إلى أهل الحجاز من الحكاية إلاَّ حكاية الأعلام، ولكنَّ بعضها نسب إليهم حكايةُ النَّكرات. وحكايةُ النَّكرة تختلف عن حكاية العَلَم، فالعَلَمُ يُعاد ذكره بعد (مَنْ)، أمَّا النَّكرة فلا يعاد ذكرها، لكن يُضاف إلى (مَنْ) حَرْفُ مدٍّ من جنس حركة إعراب الاسم المَحْكِيِّ إن كان مُفْرداً، وإن كان مُثَنًّى أو جمعاً أو مؤنثاً لَحِقَتْهُ علامات التثنية والجمع والتأنيث.

فيقال لمن قال: رأيت رجلاً: مَنا؟ ومَنُو؟ إن قال (جاء رجل) ومَنَانِ؟ إن قال

---

(١) ارتشاف الضرب، ١/ ٣١٩. والمساعد، ٣/ ٢٥٨.

(٢) شرح التصريح، ٢/ ٣٨١.

(٣) الكتاب، ٢/ ٤١٣، وشرح المفصَّل، ٤/ ١٩، والكشاف، ١/ ١٤، وارتشاف الضرب، ١/ ٣٢٣، والتكملة، ٣٢ وما بعدها.

(٤) ارتشاف الضرب، ١/ ٣٢٣، والمساعد، ٣/ ٢٦٣.

(٥) التكملة، ٣٢ وما بعدها، وشرح المفصل، ٤/ ١٩، وأسرار العربية، ٣٩١، وشرح التصريح، ٢/ ٢٨٥.

رجلان، ومَنُونَ؟ إن قال رجال. . . إلخ[(١)].

هذا ما يُنْسَبُ إلى أهل الحجاز من باب الحكاية. وهي ليست لأهل الحجاز كلِّهم بل لغةٌ لبعضهم فحسب[(٢)]، والحكاية في لغة مَنْ يحكي جائزة وليست بواجبة[(٣)].

ويبدو أنَّ الحكاية المنسوبة إلى بعض أهل الحجاز ليست من لغة قريش، وأنَّها من لغة بعض قبائل الحجاز البدويَّة، إذ لم ترد في النُّصوص القرشيَّة. ويؤيِّد هذا أنَّ حكايةً قريبةً من حكايتهم تُنْسَبُ إلى بعض الأعراب، نحو (ضَرَبَ مَنٌ مَناً)[(٤)]، والبيت المشهور:

أَتَــوْا نَــاري فَقُلْــتُ مَنُــونَ أَنْتُــمْ   فَقَالُوا: الجِنُّ، قُلْتُ عِمُوا ظَلاما[(٥)]

وإن كانت هذه حكاية شاذة، لأنَّها في الوصل والحكاية خاصَّة بالوقف.

لكن وردت الحكاية في اسم غير عَلَم ولا نكرة في الحديث: «**إنَّ أَبْغَضَكُمْ إليَّ وأَبْعَدَكُمْ مِنِّي مَجْلِساً يَوْمَ القِيَامَةِ الثَّرثارُونَ والمُتَشَدِّقُونَ والمُتَفَيْهِقُون. قالوا: يا رسول الله، قد علمنا (الثَّرثارون والمُتَشَدِّقون) فما المُتفيهقون**»[(٦)].

وهذه الحكاية من باب قول مَنْ قال «لَيْسَ بِقُرشِيّاً» حكايةً لـ «أَلَيْسَ بِقَرَشِيٍّ»[(٧)].

وقد قال الأخفش: إنَّ من العرب من يحكي الاسم مطلقاً؛ اسماً كان أو صفة أو ما كان[(٨)].

وهي ليست خاصَّة بلغة قريش، فقد وردت أيضاً في قول ذي الرمة:

سَمِعْــتُ (النَّــاسُ) يَنْتَجِعُــونَ غَيْثــاً   فَقُلْــتُ لِصَيْــدَحَ انْتَجِعِــي بــلالاً[(٩)]

---

(١) العين، ٨/ ٣٩٠، واللسان، (منن).
(٢) ارتشاف الضرب، ١/ ٣٢٣.
(٣) المساعد، ٣/ ٣٦٣.
(٤) الكتاب، ٢/ ٤١١.
(٥) المصدر نفسه.
(٦) صحيح الترمذي، ٨/ ١٧٤ وما بعدها.
(٧) الكتاب، ٢/ ٤١٣.
(٨) ارتشاف الضرب، ١/ ٣٢٤، وانظر: أسرار العربية، ٣٩١.
(٩) أسرار العربية، ٣٩١.

وقد ذكر سيبويه أنَّ عدم الحكاية أقيس المذهبين[1]. وقال الجوهريُّ: «والنَّاس اليوم في ذلك على لغة أهل الحجاز»[2]. أي في الحكاية. أما ابن جنِّي فقد صرَّح بأن حكاية العَلَم هي أقوى اللغتين[3].

---

(١) الكتاب، ٢/٤١٣.

(٢) الصحاح، (منن).

(٣) المحتسب، ٢/٢١١.

الأدوات

١ ـ «أَنْ» المصدرية

ذكر ابن الأثير أنَّ حذف (أَنْ) المصدريَّة لغة «فاشية في الحجاز، يقولون: يريد يفعل، وما أكثر ما رأيتُها واردة في كلام الشافعيِّ ـ رحمة الله عليه ـ»[١].

وحذفها يَردُ كثيراً في كلام القرشيِّين غير الشافعيِّ، كقول الرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ: «... **دَعَوْتُ فَلَمْ أرَ يَسْتَجِيبُ لي**»[٢].

وقول أسماء بنت الصِّدِّيق ـ رضي الله عنهما ـ: «وَلَمْ أَكُنْ أُحْسِنُ أَخْبِزُ»[٣].

ومن حذفها في الشِّعر، قول عمر بن أبي ربيعة:

وَلَقَـــدْ أَشْفَقْـــتُ مِـــنْ ... حُبِّكُـــمْ أَقْضِـــي أَجَلِـــي[٤]

وربَّما حُذِفَتْ وبقي عَمَلُها ـ وهو شاذٌّ ـ كقول عائشة ـ رضي الله عنها ـ: «فَتَحَرَّجوا يَطُوفوا بَيْنَ الصَّفا والمَرْوَة»[٥].

وقُرِىءَ ﴿**قُلْ أَفَغَيْرَ الله تَأْمُرُوني أَعْبُدَ**﴾[٦] بنصب (أَعْبُدَ) مع حذف (أَنْ)، وله أمثلة

(١) النهاية، ٢/٢٨٧.

(٢) صحيح مسلم، ٤/٢٠٩٦.

(٣) صحيح البخاري، ٧/٤٥.

(٤) ديوانه، ٤١٧.

(٥) تلخيص صحيح مسلم، ١/٥٠٢، هذه رواية في إحدى نسخ هذا الكتاب، وفي (صحيح مسلم) وردت العبارة هكذا: «فَتَحَرَّجُوا أَنْ يَطُوفُوا» (٢/ ٩٣٠)

(٦) المغني، ٢/٦٤١.

أخرى[1].

وحذف (أن) المصدريَّة يَردُ أيضاً في القرآن الكريم، نحو ﴿ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ ﴿٦٤﴾ ﴾ [الزمر: ٦٤]، ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾ [البقرة: ٨٣]، ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ [الروم: ٢٤].

٢ ـ مُنْذُ ومُذْ

أهل الحجاز يقولون (مُنْذُ ومُذ) وتميم تستعمل (مُذْ) وحدها[2].

وقد استعملهما معاً عمر بن عبد العزيز ـ رحمه الله ـ في قوله: «والله ما زلتُ (مُذْ) وَهَبَكَ الله لي بِكَ مَسْروراً، ولا والله ما كُنْتُ قطُّ أشدَّ سروراً بكَ ولا أَرْجَى لِحَظِّي من الله فيكَ (مُنْذُ) وَضَعْتُكَ في الموضع الذي صَيَّرَكَ الله إليه»[3].

وفي الاسم الذي بعدهما وجهان: الرَّفع والجرُّ، وتشير المصادر إلى أنَّ أهل الحجاز يجرُّون بهما ما وَلِيَهُما من الأسماء مطلقاً[4]. ولسائر العرب فيهما خلاف، فَيُرْوَى أنَّ تميماً ترفع ما بعدهما مطلقاً[5]. ورُوِيَ أنَّ عامَّة العرب غير أهل الحجاز يجرُّون بهما الحال، نحو (لَمْ أَرَهُ مُذ اليَوْمِ أو مُنْذُ اليَوْمِ)، ويختلفون في الماضي، فتميم وقيس ترفع بـ «مُذْ» الماضي، نحو (لَمْ أَرَهُ مُذ العامُ الماضي)، وغطفان وعامر بن صعصعة ومن جاورهم من قيس يَخْفِضُون بها. وتخفض عامر بـ «مُنْذُ» الماضي وترفع بها هوازن وسُلَيمْ، وضَبَّة تخفض بـ «مُذْ» على كل حال[6].

والأفصح في (مُنْذُ) أن يُجَرَّ بها مطلقاً، أمَّا (مُذْ) فالأفصح جرُّ ما بعدها إذا كان حاضراً، وإن كان ماضياً فالأكثر فيها أنْ تَرْفَعَ والخفض قليل[7]. أي إنَّ لغة الحجازيِّين

---

(١) الموضع السابق.
(٢) المزهر، ٢/ ٢٧٦.
(٣) جمهرة خطب العرب، ٢/ ٢١٧.
(٤) شرح الكافية، ٢/ ١١٨، وارتشاف الضرب، ٢/ ٢٤٤.
(٥) شرح الكافية، ٢/ ١١٨.
(٦) ارتشاف الضرب، ٢/ ٢٤٤. والقول إن عامراً وغيرها من القبائل تستعمل (منذ) مخالف لما تقدم من أنها لأهل الحجاز، إلا أن يكونوا تأثروا بهم.
(٧) انظر: حروف المعاني: للزجاجي، ١٤، ومغني اللبيب، ١/ ٣٣٥، ورصف المباني، ٣٢٠ و ٣٢٨.

فيهما هي الفصيحة إلاَّ إنْ كان ما بعد (مُذْ) ماضياً، فإنَّ غيرها أفصح منها.

٣ ـ بِما

يَرِدُ في شعر القرشيين كثيراً حرف يُسْتَعْمَلُ استعمال (رُبَّما)، ولم أجد أحداً من اللُّغويين أشار إليه، لا في المعجمات ولا في كتب الحروف، كـ (الجَنَى) و (الرَّصْف)، ولا فيما راجعتُ من كتب النَّحو. إلا ما قال ابن هشام من أن ابن مالك قال: إن (ما) تأتي كافَّة للباء كما تكف (رُبَّ) والكاف، كقول الشاعر:

فَلَئِــنْ صِــرْتَ لا تُحِيــرُ جَــوَابــاً ... (لَبِمــا) قَــدْ تُــرَى وأَنْــتَ خَطِيــبُ

ويرى ابن مالك أنها أحدثت مع الباء معنى التقليل. ولكن ابن هشام يرى أن المناسب في البيت معنى التكثير لا التقليل[1]. وسأناقش هذا الرأي فيما بعد.

والمشهور أنَّ الذي يُسْتَعْمَل استعمال (رُبَّ) هو (مِمَّا)، كقول أبي حيَّة النُّميري:

وإنَّــا (لَمِمَّــا) نَضْــرِبُ الكَبْـشَ ضَــرْبَـةً ... عَلَـى رَأْسِـهِ تُلْقِـي اللِّسـانَ مِـنَ الفَـمِ[2]

وقول ابن عبَّاس ـ رضي الله عنهما: «كان رسول الله ﷺ يُعَالِجُ من التَّنزيل شِدَّةً، وكان (ممَّا) يُحَرِّك شَفَتَيْه»[3]، وقول عثمان ـ رضي الله عنه ـ: «كان رسول الله ﷺ (مِمَّا) يأتي عليه الزمان وهو يَنْزِلُ عليه السور ذَوَاتُ العدد»[4].

وهذا الحرف يَرِدُ للتَّكثير والتَّوكيد. ويأتي بعده الفعل الماضي، كقول الحارث ابن خالد:

يَـا دَارَ بُسْـرَةَ إنْ دَرَسْـتِ عَلـى البِلَـى ... وَرَعَـــاكِ بَعْـــدَ خَـــرَائِـــدٍ إجْـــلُ
(وبِمَـا) رَأَيْتُـك ـ والجَـدِيـدُ إلـى بلـىً ـ ... مَعْمُـــورَةً، إذْ بَيْنَنَـــا الـــوَصْـــلُ[5]

---

(١) المغني، ٣١٠.
(٢) الكتاب، ٣/١٥٦.
(٣) صحيح البخاري، ١/٤.
(٤) المصاحف، ٣١.
(٥) ديوانه ١٠٢.

وقول اسماعيل بن يسار (مولى قريش):

فَلَئِـنْ تَـرَكْتُـكَ يـا مُحَمَّـدُ ثـاوِيـاً (لَبِمَـا) تَـرُوحُ علـى الكِـرَام وتَغْتَـدي[1]

ويأتي بعده الفعل المضارع، كقول عمر بن أبي ربيعة:

فَلَئِـنْ تَغَيَّـرَ مـا عَهِـدْتُ وأَصْبَحَـتْ صَـدَفَـتْ، فـلا بَـذْلٌ ولا مَيْسُـورُ
(لَبِمَـا) تُسـاعِـفُ بـاللِّقـاءِ ولُبُّهـا فَـرِحٌ بِقُـرْبِ مَـزَارِنـا مَسْـرُورُ[2]

وقد يكون المضارع مسبوقاً بقد، كقول عمر أيضاً:

و (بمَـا) قَـدْ أَرَى بِـهِ حَـيَّ صِـدْقٍ كـامِـلَ العَيْـشِ نِعْمَـةً وشَبـابـا[3]

وأكثر ما يليه من الأفعال مضارع (رأى).

وهذا الحرف يَرِدُ في شعر شعراء آخرين من أهل الحجاز، كحسَّان بن ثابت في قوله:

(بمَـا) تَـرَى النَّـاس تَـأْتِينـا سَـرَاتُهُـمُ مِـنْ كُـلِّ أَرْضٍ هُـوِيًّـا ثُـمَّ نَصْطَنِـعُ[4]

والبُريق بن عِياض بن خُوَيْلِد الخِناعي ـ وهو هذلي:

وإِنْ أُمْـسِ شَيْخـاً بـالـرَّجِيـع وَوِلْـدَةً وتُصْبِـحُ قَـوْمِـي دُونَ دَارِهِـمُ مِصْـرُ
... (بِمَا) قَدْ أَرَاهُمْ بَيْنَ مَرٍّ وسايَةٍ بكُـلِّ مَسِيـلٍ مِنْهُـمُ أَنَـس عَبْـرُ[5]

كما يَرِدُ في شعر شاعر آخر من غير إقليم الحجاز، هو الأعشى، في قوله:

عَلَـى أَنَّهـا إذ رَأَتْنِـي أُقَـا دُ قَـالَـتْ: (بِمَـا) قَـدْ أَرَاهُ بَصِيـرا[6]

وقوله:

(بِمَـا) قَـدْ تَـرَبَّـعُ رَوْضَ القطـا ورَوْضَ التَّنَـاضُـبِ حَتَّـى تَصِيـرا[7]

---

(١) الأغاني (ط الساسي)، ٤/١٢٣.
(٢) ديوانه، ١٢٣.
(٣) السابق، ٤٠٣.
(٤) سيرة ابن هشام، ٤/٢٠٨.
(٥) شرح أشعار الهذليين، ٢/٧٤٨ وما بعدها.
(٦) ديوان الأعشى الكبير، ١٤٥.
(٧) السابق، ١٤٣.

وليس في هذه الأبيات ما يمكن أن يحمل معنى (بما) فيه على التعليل، كما قال ابن مالك، كما أن البيت الذي استشهد به ليس معناها فيه التعليل. فكون الميت قد صار لا يحير جواباً ليس سببه أنه كان يُرَى خطيباً. بل المراد أنه قد كان خطيباً. فمعناها معنى (رُبَّ) التي للتكثير والتوكيد، ولذلك يؤتى بعدها بقد التي للتحقيق، إذا كان الفعل الذي بعدها مضارعاً.

ويبدو أن هذا الحرف هو (رُبَمَا) المخففة الباء، حُذِفَ راؤُها لكثرة الاستعمال. وسبب كَثْرَةِ وُرُودِها في شعر الحجازيِّين أن لغتهم تخفيف باء (رُبَّ)، كما قال النَّحاس[1]، وإن كان غيره نسبها إلى هذيل مستشهداً بقول شاعرهم:

أَزُهَيْـــرُ إِنْ يَشِـــبِ القَـــذَالُ فَـــإِنَّـــهُ   رُبَ هَيْضَـلٍ لَجِـبٍ لَفَفْـتُ بِهَيْضَـلِ[2]

ولعلَّها أيضاً كانت من لغة قريش، كما يظهر من قول الأصمعي: «التَّخفيف لغة أهل الحجاز والتثقيل لغة تميم وقيس وبكر»[3]؛ لأنَّ وضع هذه القبائل في مقابل الحجاز كثيراً ما يُفعل إذا أُرِيدَ به قريش. ويؤيِّده أنَّ قراءة أبي جعفر ونافع بالتَّخفيف في قوله تعالى: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ كَانُوا۟ مُسْلِمِينَ ۝٢ ﴾ [الحجر: ٢]، يوافقهما عاصم[4].

(١) إعراب القرآن، ٢/ ٣٧٥.
(٢) مقدمتان في علوم القرآن، ٢٢٦، والهيضل: الجيش الكثير.
(٣) إعراب القرآن، ٢/ ٣٧٥.
(٤) النشر، ٢/ ٣٠١، وإتحاف، ٢/ ١٧٣.

الفصل الثالث

المعجــم

المعجــــم

إنَّ صَعباً على المرء أن يفصل أبواب اللُّغة بعضَها عن بعض فصلاً دقيقاً، بحواجز تجعل كُلاًّ منها مستقلاًّ عن الآخر، كَأَنْ يَسْتَقِلَّ باب النَّحو عن باب الصَّرْف، وباب المعجم عنهما معاً. ذلك بأنَّ كلَّ واحد منهما يمكن حلُّه في الآخر، لاعتبار من الاعتبارات، كما قال (دي سوسير De Saussure): «ليس من المعقول أن نفصل المعجم عن النَّحو، فالكلمات، كما هي مسجَّلة في القاموس، تبدو لأوَّل وهلة غير خاضعة للدراسة النَّحويَّة التي تقتصر عادة على العلاقات بين الوحدات، ولكنَّنا سريعاً ما ندرك أنَّ علاقاتٍ لا حصر لها يمكن أن تُعرض بدقَّة، بواسطة الكلمات، كما تُعْرَضُ بواسطة النَّحو»[(١)].

لكنَّ بعض الغايات العمليَّة، كتيسير تعليم اللُّغة، وتسهيل دراستها، وطرق البحث فيها، قد تُحَتِّم هذا التقسيم وَوَضْعَ الحواجز بين الأبواب، بغضِّ النَّظر عن عدم دقَّته.

والغاية هنا لَمُّ شتات المادَّة تحت مَعْلَم بارز يمكن الرُّجوع إليه من غير مشقة. وما يحوي هذا الفصل هو أشتات من اللُّغة التي لا تنتظمها قاعدة، وليس من شأنها أن تدخل تحت قاعدة. جُمِعَتْ في (المعجم) لأنَّ المعجم محلُّ حصر الحقائق اللُّغويَّة الخاصَّة، كما يقول (يسبرسن Jespersen) و (سويت Sweet)[(٢)]. وسيكون الحديث في هذا الفصل عمَّا خالفَت فيه لغة قريش غَيْرَها من صِيَغِ الأفعال، من حيث حركة عَيْنِ الفعل الثلاثيِّ في الماضي والمضارع، ومن حيث كونها مجرَّدة في لغة قريش ومَزِيدة في غيرها، أو العكس، ومن حيث كيفيَّة تعدية بعض الأفعال في لغتها، كما سيتناول صيغ بعض

(١) المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث، ١٤.

(٢) انظر: مناهج البحث في اللغة، ٢٣٣.

الأسماء التي تختلف اللُّغات في حركة فائها، أو عينها والخلاف في حركات بعض الحروف، يلي ذلك الحديث عن دلالة المفردات في اللُّغة القرشيَّة، والكلمات التي نُسِبَ إليها أنَّها عرَّبتها من لغات أجنبية.

وإذا بدا في هذا الفصل كثير من السَّرد فلا غرابة، فلو كانت للمادة التي يحتوي قاعدةٌ تُغْني عنه، لوجد القارىء الأمر على خلاف ما هو عليه. ولم يكن ما في السَّرْد من إملال ليثني عن استقصاء اللغة، أو لِيَحْمِلَ على مغادرة شيء منها.

واللُّغة ـ كما قال ابن جنِّي ـ صنفان: صنف يؤخذ بالقياس، وصنف لا يؤخذ إلاَّ بالسَّماع ولا يُلْتَفَتُ فيه إلى القياس[1]. وما في هذا الفصل من قبيل الصنف الثاني. ووظيفة الباحث فيه حصريَّة أكثر منها شيئاً آخر. وهذا لا يقلِّل من قيمة هذا العمل، لأنَّ الحصر ليس غاية، بل وسيلةٌ إلى غاية أخرى، هي رسم معالم لغة قريش، ما كان منها قياسياً وما كان سماعياً، ثمَّ بيان منزلة ذلك كلِّه ممَّا يُسْتَعْمَلُ في الفصحى، فإذا استبان ذلك، أمكن القارىءَ أن يحكم بنفسه على ذلك الجدل العريض الذي دار في فصاحة هذه اللُّغة، واستطاع ـ بعد ـ أن يضعه من الصِّحة أو الخطأ بحيث يليق به. وليس في الوسع بلوغ هذه الغاية، بغير هذه الوسيلة.

(١) المنصف، ١/٢ وما بعدها.

الخلاف الشَّكْليُّ في المفردات المعجميَّة

١ ـ في عين الفعل الثلاثي

تشير المصادر إلى أنَّ في عين مضارع (فَعَلَ) إن لم يكن فيه داعٍ من دواعي الكسر أو الفتح أو الضم وجهان: الضَّمُّ والكسر، نحو: ضَرَبَ يَضْرِبُ وشَكَرَ يَشْكُرُ. وليس فيهما عند العرب قياس معروف، ولا ترجيح لأحدهما على الآخر[١].

ويبدو ممَّا ذكر بعض اللُّغويين القدامى أنَّ الضَّمَّ والكَسْرَ كانا يُسْتَعْمَلان عند القبيلة الواحدة وربَّما عند الفرد الواحد، كما يبدو من قول أبي زيد: «طُفْتُ في عُلْيا قيس وتميم مدَّة طويلة أَسْأَلُ عن هذا الباب، صغيرَهم وكبيرَهم، لأعرف ما كان منه بالضَّمِّ أولى، وما كان منه بالكسر أولى، فلم أجد لذلك قياساً، وإنَّما يَتَكَلَّمُ به كلُّ امرىء منهم على ما يستحسن ويستخفُّ، لا على غير ذلك»[٢].

ومقتضى هذا القول أنَّ ما يُرَى من خلاف بين (يَفْعِلُ ويَفْعُلُ) ليس مردُّه إلى اختلاف اللَّهجات. إلاَّ أنَّ المصادر تشير أحياناً إلى أنَّ كسر العين لقبيلة وضمَّها لقبيلة أخرى، وهذا مناقض لقول أبي زيد. على أنَّ مَنْ نسب صيغة إلى قبيلة وأخرى إلى غيرها، ربَّما كان مراده أنَّها في استعمالها أشيعُ من الأخرى، لا أنَّها تلتزم واحدةً وتهمل الأخرى.

وأهمُّ ما أمكن الوقوف عليه من الأفعال التي ذَكَرَتِ المصادرُ أنَّ قريشاً تكسر عين مضارعها ما يأتي: (حَرَصَ يَحْرِصُ)، وغيرهم يفتح عين المضارع[٣]، والكسر

---

(١) المزهر، ١/٢٠٧.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) البحر، ٥/٤٩٠.

أفصح[1].

ويبدو أنَّ الذي يفتح يجعل الفعل الماضي (حَرِصَ) وهي لغة فيه[2]. والذي في القرآن هو (حَرَصَ) بفتح العين في الماضي، نحو: ﴿ وَمَآ أَكۡثَرُ ٱلنَّاسِ وَلَوۡ حَرَصۡتَ بِمُؤۡمِنِينَ ﴿١٠٣﴾ ﴾ [يوسف: ١٠٣].

كما يقولون: (رَحَضَ يَرْحِضُ)[3]، و (عَرَشَ يَعْرِشُ)[4]. والكسر أفصح، وعليه القرَّاء غَيْرَ شعبة وابن عامر والحسن، في قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانُواْ يَعۡرِشُونَ ﴿١٣٧﴾ ﴾ [الأعراف: ١٣٧]. و ﴿ وَمِمَّا يَعۡرِشُونَ ﴿٦٨﴾ ﴾ [النحل: ٦٨][5].

ويقولون (فَتَرَ يَفْتِرُ)، وفيه لغة لغيرهم بضمِّ العين، وهي أقلُّ اللُّغتين[6]. ويكسرون عين الفعل (قرَّ) في المضارع، «وهي اللُّغة القديمة الفصيحة»[7]. وعين (قَنَط) مفتوحة في لغتهم في الماضي ومكسورة في المضارع، يوافقهم بنو أسد، وهي اللُّغة الأكثر استعمالاً. أمَّا غيرهم فيجعله من باب (عَلِمَ)[8].. وعلى اللُّغة الحجازيَّة قراءة القرَّاء جميعاً غير أبي عمرو ويعقوب والكسائيِّ وخَلَف، فإنَّ هؤلاء يفتحون عين المضارع على اللُّغة الثانية. فالذين يكسرون يقرأون: ﴿لا تَقْنِطُوا مِنْ رَحْمَةِ الله﴾ [الزمر: ٥٣][9]. لكنَّهم يتَّفِقُون جميعاً على فتح عين الماضي، في ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يُنَزِّلُ ٱلۡغَيۡثَ مِنۢ بَعۡدِ مَا قَنَطُواْ ﴾ [الشورى: ٢٨][10].

وعكس هذه الأفعال أفعال قليلة جاءت في لغتهم بضمِّ العين، نحو (فَرَغَ يَفْرُغ)،

---

(١) الأفعال لابن القطاع، ١/ ٢٣٠.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) جمهرة اللغة، ٢/ ١٣٦.
(٤) البحر، ٤/ ٣٧٧.
(٥) انظر: النشر، ٢/ ٢٧١، وإتحاف، ٢/ ٦١.
(٦) المزهر، ١/ ٢١٥.
(٧) إعراب القرآن، ٢/ ٣١٣.
(٨) إتحاف، ٢/ ١٧٨.
(٩) انظر: النشر، ٢/ ٣٠٣.
(١١) انظر: إتحاف، ٢/ ١٧٨.

وتفتح تميمٌ العين[1]، وضمُّها هو الذي عليه قوله تعالى: ﴿ سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ ﴿٣١﴾ ﴾ [الرحمن ـ جلّ جلاله ـ: ٣١].

ولغة تميم هي القياس؛ لأنَّ لام الفعل حَلْقِيَّة، لكنَّ لغة أهل الحجاز هي الفصحى. ويقولون (رَشَدَ يَرْشُدُ) كـ (فَرَغَ يَفْرُغُ) وتجعله تميم من باب (فَرِحَ)[2]، ويجعلون من هذا الباب (دَامَ يَدُومُ)، فإذا أسندوا الماضي إلى تاء المتكلِّم ضمُّوا فاءه، فقالوا: (دُمْتَ)، على حين تكسرها تميم[3]. ولغتهم في (مَاتَ) بعكس لغتهم في (دَامَ): يكسرون فاءه إذا أُسْنِدَ إلى ضمير المتكلم وتضمُّها تميم[4].

ولكنَّ الفئتين متَّفقتان على أنَّ مضارعهما (يَمُوتُ ويَدُومُ). وإنَّما يقول النَّحويُّون إنَّ كسرهم الفاء أو ضمَّها إذا أُسْنِدا إلى الضمير دليلٌ على تقديرهم لحركة العين، قياساً على (خِفْتَ) و (قُلْتَ)، فالأوَّل مضارعه (يَخَافُ) وعينُ ماضيه في تقدير الانكسار، والثاني (يَقُولُ) وتقديرها الفتح. أمَّا في الحقيقة فلا يمكن التنبُّؤ بما كانت عليه حركة العين عند هذه القبائل، هل كانت تميم تقول (يَدَامُ) وأهل الحجاز (يَمَاتُ)؟ لأنَّ اللُّغة تقوم على الاعتباط، وربَّما كان كَسْرُ مَنْ كَسَرَ وضَمُّ مَنْ ضَمَّ مَرَدُّه إلى التعوُّد على ذلك، فحسب.

ويرى ابن جنِّي أن هذين الفعلين مركَّبان من لغتين: فَمِتُّ ودِمْتُّ مضارعهما في الأصل (يَدَامُ ويَمَاتُ)، وأمَّا (مُتُّ) و (دُمْتُ) فمضارعهما يَمُوتُ ويَدُومُ، «ثم تلاقى صاحبا اللُّغَتَيْنِ فاستضاف هذا بعض لغة هذا وهذا بَعْضَ لغة هذا فَتَرَكَّبَتْ لغة ثالثة»، هي: مِتُّ أَمُوتُ ودِمْتُ أَدُومُ. ويستدلُّ على قوله بأنَّ مضارع الفعلين المفترضين ورد في كلام العرب، نحو:

يَـا مَـيَّ لا غَـرْوَ ولا مَـلامَـا فـي الحُـبِّ إنَّ الحُـبَّ لَـنْ (يَـدَامـا)

(١) الأفعال، لابن القطاع، ٢/ ٤٦٤، والمصباح، (فرغ).
(٢) انظر شرح ديوان زهير، ١١٣.
(٣) البحر، ٢/٤٩٨، وإعراب القرآن، ١/ ٤١٥.
(٤) إعراب القرآن، ١/ ٤١٥، والبحر ٣/ ٩٦.

و:

بُنَيَّ يا سَيِّدَةَ البَنَاتِ عِيشِي ولا يُؤْمَنُ أَنْ (تَمَاتِي)[1]

ويمثّل لُغَةَ أهل الحجاز في (مِتُّ) قراءةُ نافعٍ وحمزة والكسائيِّ وحفص وخَلَف وابن محيصن والأعمش[2]. وليست هذه اللُّغة هي القياس، والضَّمُّ أقيس منها وأشهر، وإن كان الكسر مستعملاً كثيراً؛ على شذوذه[3]. أمَّا لغتهم في (دُمْتُ) فهي التي عليها القراءات المتواترة.

ويضمُّون عَيْنَ (يَنْكُلُ) وماضيه (نَكَلَ)، وغيرهم يقول (يَنْكِلُ)[4]، والضَّمُّ هو الأجود[5]. كما يقولون (نَشَزَ يَنْشُزُ)، ويكسر الشينَ غيرُهم[6]. والضَّمُّ هو قراءة نافع وأبي جعفر وعاصم وابن عامر في: ﴿ وَإِذَا قِيلَ ٱنشُزُواْ فَٱنشُزُواْ ﴾ [المجادلة: ١١][7].

وثمَّة فِعلان تختلف المصادر في نسبة الكسر والضمّ فيهما اختلافاً يتعذَّر معه معرفة أمرها، هما (بَطِشَ) و(رَضِعَ). فالأول ورد في النُّسخة المطبوعة من (المزهر) أنَّ أهل الحجاز يكسرون عين مضارعه[8]. وفي نسخة منه مخطوطة مشكولة أنَّهم يضمُّونها، وتكسرها تميم[9]. وليس في قراءات القرَّاء ما يمكن أن يرجِّح أحد القولين على الآخر؛ لأنَّ بعض قرّاء الحجاز يكسرها وهم الأكثر، ويضمها منهم أبو جعفر، يوافقه الحسن[10].

وأمَّا الفعل الثَّاني (رَضَعَ) فإنَّ ابن دريد والجوهريَّ قالا: إنَّه في لغة أهل الحجاز من باب

---

(١) انظر: الخصائص، ١/ ٣٨٠ وما بعدها.
(٢) النشر، ٢/ ٢٤٢، وإتحاف ١/ ٤٩٢.
(٣) البحر، ٣/ ٩٦.
(٤) المصباح، (نكل)، والأفعال، للسرقسطي، ٣/ ٢٢١.
(٥) تهذيب اللغة، ١٠/ ٢٤٦.
(٦) السابق، ١١/ ٣٠٤. ومعاني القرآن، للفراء، ٣/ ١٤١، واللسان، (نشز).
(٧) انظر: النشر: ٢/ ٣٨٥، وإتحاف، ٢/ ٥٢٧.
(٨) ٢/ ٢٧٥.
(٩) انظر: لغة تميم، ٤٢٥.
(١٠) النشر، ٢/ ٢٧٤، وإتحاف، ٢/ ٧١.

(عَلِمَ)، ويجعله أهل نجد من باب (ضَرَبَ)(١).

والجوهري ينسب هذا القول إلى الأصمعيِّ، ولكن الأصمعيَّ في (كتاب الإبل) قال: إنَّ أهل الحجاز يجعلونه من باب (ضَرَبَ) وتميم وقيس من باب (عَلِمَ)(٢)، أي عكس ما نُسِبَ إليه. ومثلَ قوله قال الفيُّوميُّ(٣). ولعلَّ قول الأخيرين هو الصواب؛ لأنَّ الأصمعيَّ قال: إنَّ عيسى بن عمر أنشده قولَ ابن همَّام السَّلولي:

وَذَمُّوا لَنَا الدُّنْيَا وهُمْ (يَرْضِعُونَهَا) أَفَاوِيقَ حَتَّى مَا يَدِرُّ لها ثُعْلُ

على إنشاد أهلِ الحجاز(٤). وإنْ كان التَّصحيف في شَكْلِ العين مُحْتَمَلاً في هذا وفي قول السَّابقين.

حاول بعض اللُّغويِّين أن يفاضل بين (يَفْعِلُ) و (يَفْعُلُ) من حيث الفصاحة، كما فعل ثعلب(٥)، لكنَّ ابن دَرَسْتَوَيْه انتقد صنيعه وقال: إنَّه نَقْضٌ لمذهب العرب والنحويين، إذ قَرَّروا أَنَّهُمَا سَوَاءٌ(٦)، ولكنَّه في ختام انتقاده قال: إنَّ الذي فضَّل واحداً على الآخر وجده أكثر استعمالاً «عند بعضهم فَجَعَلَهُ أفصح من الذي قلَّ استعماله عندهم. . . وليست الفصاحة في كثرة الاستعمال ولا قلَّته، وإنَّما هاتان لغتان مستويتان في القياس والعلَّة، وإنْ كان ما كَثُرَ استعماله أَعْرَفَ وآنَسَ لِطُولِ العادةَ به»(٧). وفي الحقِّ أنَّ الأُنْسَ وطول العادة باللُّغة هما مقياس الفصاحة عند اللُّغويِّين، وإقراره بهذا، كأنَّه تراجع عمَّا بدأ به.

ومع أنَّ اللُّغويين يساوون بين الضَّمِّ والكسر، ربَّما فضَّلوا أحدهما على الآخر، كما ظهر في مفاضلتهم بين الأفعال المذكورة آنفاً. ويبدو أنَّهم يميلون إلى تفضيل كسر عين المضارع على ضمِّها، كما قال الفارسيُّ: «. . .كلَّما استقرينا باب (فَعَل) الذي

(١) جمهرة اللغة، ٢/٣٦١، والصحاح، (رضع).
(٢) ٨٢.
(٣) المصباح، (رضع).
(٤) كتاب الإبل، ٨٢.
(٥) المزهر، ١/٢٠٧.
(٦) المصدر نفسه.
(٧) السابق، ١/٢٠٨.

يعتقب عليه المثالان (يَفْعِلُ ويَفْعُلُ) وجدنا الكسر فيه أفصح، وذلك لِلْخِفَّة»[1].

ويبدو أنَّ قريشاً كانت أَمْيَلَ إلى كسر المضارع أيضاً، فإنَّ الأفعال المذكورة لم تَضُمَّ من عين مضارعها إلاَّ ثلاثة (يَفْرُغُ، ويَنْكُلُ، ويَنْشُزُ)، وكَسَرَتْ ما عداها.

وتَذْكُرُ المصادرُ عدَّةَ أفعال تختلف اللُّغات في عين ماضيها، بَعْضُها يفتح وبعضها يَكْسِر. وما سيذكر منها ها هنا تَكْسِرُ قريش عَيْنَ ماضيه، وغيرُها يفتحها، فتقول (رَكِنَ يَرْكَنُ)، وهي اللغة الفصحى[2]، وفي الفعل لغة أخرى هي (رَكَنَ)، وليست بفصيحة[3]. وعلى اللغة القرشية قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَرْكَنُوٓاْ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾ [هود: ١١٣].

ويقول أهل الحجاز: عَرِضَ لفلانٍ شَيْءٌ، وتقول تميم: عَرَضَ[4]. وهما لغتان فصيحتان[5]. ويقولون (كِدْتُ)، وتقول قيس وأسد: (كُدْتُ)[6].

وكسر الكاف هو المستعمل في القرآن الكريم، نحو: ﴿ تَٱللَّهِ إِن كِدتَّ لَتُرْدِينِ ۝٥٦ ﴾ [الصافات: ٥٦]. ويقولون: (خَطِفَ يَخْطَفُ)، وهي الفصحى وعليها القرآن، وغيرهم (خَطَف يخطِف)[7]، وهي رديئة[8].

ومضارع (لَبَّ) في لغة أهل الحجاز (يَلَبُّ)، أي صار لبيباً، ويكسره أهل نجد. وفي حديث صفيَّة ـ رضي الله عنها ـ: «أَضْرِبُهُ كَيْ يَلَبَّ»[9].

وفي (اللسان) أنَّ أهل الحجاز يقولون (ضَلَّ يَضَلُّ) من باب (تَعِبَ)[10]، ونسب

---

(١) المخصص، ١٤/١٢٣.
(٢) البحر، ٥/٢٦٩.
(٣) تهذيب اللغة، ١٠/١٨٩.
(٤) المزهر، ٢/٢٧٦.
(٥) الصحاح، (عرض).
(٦) إعراب القرآن، ٢/٤٣٥.
(٧) البحر، ١/٨٩.
(٨) الصحاح، (خطف).
(٩) النهاية، ٤/٢٢٣، واللسان، (لبب).
(١٠) (ضلل).

الفَيُّوميُّ هذه اللُّغة إلى أهل العالية[1]، ولعلَّه يعني بهم أهل الحجاز؛ لأنَّه جعلهم في مقابل أهل نجد. أمَّا ابن القطَّاع فينسبها إلى بني تميم[2]، ولكن الثلاثة يتفقون على أن أهل الحجاز يجعلونه من باب (تَعِبَ)[3]. بيد أنَّ هذا بعيد الاحتمال، لاتِّفاق القرّاء على كسر عين (يَضِلُّ)، إلاَّ أن يكون المراد بأهل الحجاز غَيْرَ قريش. يؤيِّد صحَّة هذا الرأي أنَّ أبا عمرو بن العلاء قال إنَّ (ضَلِلْت) لغة تميم، وبها قرأ يحيى بن وثَّاب وطلحة بن مُصرِّف ﴿قَدْ ضَلِلْتُ﴾[4] [الأنعام: ٥٦] وهما كوفيَّان.

وتخالف قريش القاعدة المطَّردة في (حَسِبَ)، فقياسه أن يكون مضارعه (يَحْسَبُ)، بفتح العين، لكنَّها تكسرها[5].

ويُروى في كسر عين هذا الفعل حديثٌ عن الرَّسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ أنَّه قال لأحد أصحابه: «. . . **لا تَحْسِبَنَّ** ـ ولم يقل لا تحسبَنَّ ـ **أنَّا من أجلك ذَبَحْناها**»[6].

وقد ورد هذا الحديث في (مسند الإمام الشافعيِّ) ولكنَّ محقِّقه أخطأ فضبط العين بالفتح[7].

وكسر عين هذا الفعل أجود اللُّغتين[8]، وبه قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو والكسائيُّ ويعقوبُ وخَلَفُ وابنُ محيصن واليزيديُّ والأعمش ما جاء من هذا الفعل في القرآن[9]. وبه قرأ رسول الله ﷺ[10].

ويضيف بعض المصادر إلى هذا الفعل فعلين آخرين هما (نَعِمَ ويَئِسَ)، ينسب

---

(١) المصباح، (ضلل).
(٢) الأفعال، ٢/ ٢٧٧.
(٣) المصادر الثلاثة السابقة.
(٤) إعراب القرآن، ٢/ ٧٠.
(٥) البحر، ٢/ ٣٢٨، والأضداد، لأبي الطيب، ١/ ١٨٤.
(٦) إبراز المعاني، ٢٦٣، وانظر: جزء فيه قراءات النبي ﷺ، ٨١، ومسند الإمام أحمد، ٤/ ٢١١، والمستدرك، ٢/ ٢٣٣.
(٧) ١/ ٣٢.
(٨) تهذيب اللغة، ٤/ ٣٣١.
(٩) النشر، ٢/ ٢٣٦، وإتحاف، ١/ ٤٥٧.
(١٠) إعراب القرآن، ٣/ ٢٢٣.

كسر عينهما في الماضي والمضارع إلى عُلْيا مُضر وكسرها إلى سُفلاها[1]. وإضافةُ هذين الفعلين إلى (حَسِبَ)، قد يُفْهَمُ منها أنَّ قريشاً تكسر عين مضارعهما، كما قد يفهم ذلك من (عُلْيَا مُضَرَ) التي قد تطلق على قريش وقيس.

غير أنَّ نسبة كسر عين (يَئِسَ) إليها بعيدة الاحتمال؛ لأنَّ القراءات القرآنية متَّفقة على فتحها في القرآن الكريم، نحو: ﴿ إِنَّهُۥ لَا يَاْيْـَٔسُ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٨٧﴾ ﴾ [يوسف: ٨٧].

وربَّما كان هذا الفعل وأخوه يُكْسَران في لغة بعض أهل الحجاز الآخرين غير قريش، ككنانة التي تكسر عين الفعل (يَحْسِبُ) كقريش[2]. وتكون كنانة هي المقصودة بسفلى مضر، لأن بعضها يسكن تهامة (الغور)، وعليا مضر أهل العالية.

ويَشِذُّ عن القياس أيضاً ما يُنْسَبُ إلى أهل الحجاز من جعلهم مضارع (فَضِلَ): يَفْضُلُ[3]، ولم يجيء من هذا الباب في اللُّغة إلاَّ هذا الفعل في لغتهم، وفعل آخر هو (حَضِرَ يَحْضُرُ)[4].

وتَذْكُر المراجع أنَّ أهل الحجاز يقولون: (بَرَأَ يَبْرَأُ)[5]، إلاَّ أنَّه جاء في (مقاييس اللغة) عن اللِّحيانيِّ أنَّهم يقولون: بَرَأْتُ من المرض أَبْرُؤُ بُرُوءاً، وأهل العالية يقولون: بَرَأْتُ أَبْرَأُ بَرْءاً[6].

لكنَّ أبا زيد الأنصاريَّ قال: إنَّ اللغتين معاً (بَرَأْتُ أَبْرُؤُ وأَبْرَأ) من لغة أهل الحجاز، وسائر العرب يقولون: (بَرِئْتُ من المرض) أَبْرَأُ بُرْءاً[7].

---

(١) الصحاح، (يئس)، والنوادر، ٥٥٧.
(٢) المصباح، (حسب).
(٣) العين، ٧/ ٤٤، والاشتقاق، ٦٤.
(٤) الاشتقاق، ٦٤.
(٥) النهاية، ١/١١١، والمزهر، ٢/٢٧٦، وتاج العروس، ١/ ٤٤، وجمهرة اللغة، ٣/ ٢٧٧ والعباب، (برأ)، ومنال الطالب، ٢٨١.
(٦) مقاييس اللغة، ١/٢٣٦.
(٧) كتاب الهمز، مجلة المشرق، السنة الثالثة عشرة، العدد التاسع، أيلول، ١٩١٠ م.

٢ ـ في فاء الاسم

أكثر ما بين الأسماء من فروق لهجية، في حركة فائها، أمَّا حركة العين فإنَّ الخلاف فيها يكون غالباً بين تحريكها وتسكينها. وسيكون الحديث ها هنا عمَّا خالفت فيه لغةُ قريش غَيْرَها في حركة الفاء، وستكون الأسماء مرتَّبة ترتيباً هجائياً إلا أنْ يوافق الاسم غيره في الوزن، أو يكون وروده مقترناً بوروده في كتب اللُّغة، فيجمع حينئذ إلى نظيره خشية التَّكرار.

١ ـ **ما تكسره قريش ويضمه غيرها**: يكسر الحجازيُّون فاء (أُسْوَة وَقُدْوَة)[(١)]. والقُرَّاء إلاَّ عاصماً والأعمش يكسرون (أُسْوة) في القرآن، أمَّا هما فيضمَّانها[(٢)] والأكثر في (قُدْوة) الضمُّ[(٣)]. وذكر الفرَّاء أنهم هم وبني أسد **يكسرون** فاء (غِلْظَة) وتضمُّها تميم[(٤)]. لكنَّ بعض المتأخِّرين قال: إنَّ الحجازيين يفتحونها[(٥)]، وقول الفرَّاء هو الصواب، لأنه متقدِّم؛ ولأنَّ القراءات المتواترة كلَّها على الكسر، أمَّا الفتح فقراءة أبي حيوة والسُّلَمِيِّ وابن أبي عبلة[(٦)]، والمُطَوِّعيِّ[(٧)]، وليسوا من أهل الحجاز ولا ممن تمثِّل قراءته لُغَتَهُمْ[(٨)].

ويقولون: (حِجْراً مَحْجُوراً) **بكسر** الحاء، والضَّمُّ لِسُفْلَى مُضَر[(٩)]. وعلى الكسر قوله تعالى: ﴿ وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَّحْجُورًا ﴿٢٢﴾ ﴾ [الفرقان: ٢٢]. و (الحَصَاد) عندهم بكسر

---

(١) معاني القرآن، للفراء، ٢/٣٣٩، والمزهر، ٢/٢٧٧.

(٢) النشر، ٢/٣٤٨، وإتحاف، ٢/٣٧٣.

(٣) المصباح، (قدو).

(٤) إعراب القرآن، ٢/٢٤٠.

(٥) إتحاف، ٢/١٠٠.

(٦) البحر، ٥/١١٥.

(٧) إتحاف، ٢/١٠٠.

(٨) لأنهم من قراء الكوفة.

(٩) غريب الحديث، للحربي، ١/٢٣٢.

الحاء والفتح لتميم[١]، والكسر قراءة نافع وابن كثير وأبي جعفر وحمزة والكسائي وخلفٍ وابن محيصن والأعمش والحسن: ﴿وآتوا حَقَّهُ يَوْمَ حِصَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٤١]، والباقون بالفتح[٢].

ويكسرون (رِضْوَان) ويضمُّه غيرهم[٣]. والكسر قراءة القرَّاء كلِّهم ما عدا شعبة[٤]. ولغة قريش كسرُ (سِخْريّ)، وتضمُّ تميم[٥]. ويرى أبو عمر أن (سِخْرِيّاً) بالكسر: التهزُّؤ، وبالضم: السُّخْرَة[٦]. وعليه فالخلاف ليس لغوياً. والكسر قراءة ابن كثير وابن عامر وعاصم ويعقوب وابن محيصن والحسن واليزيديّ ﴿ فَٱتَّخَذۡتُمُوهُمۡ سِخۡرِيًّا ﴾ [المؤمنون: ١١٠]، و ﴿ أَتَّخَذۡنَٰهُمۡ سِخۡرِيًّا ﴾ [صٓ: ٦٣]، ويضمُّ الباقون[٧]، وكلُّهم إلاَّ ابن محيصن يضمُّون ﴿ لِّيَتَّخِذَ بَعۡضُهُم بَعۡضٗا سُخۡرِيّٗا ﴾ [الزخرف: ٣٢][٨]، ووافق ابنَ محيصنٍ بعضُ أصحاب القراءات الشواذِّ[٩].

والكسر لغتهم أيضاً في (صِنْوَان)، والضَّمُّ لتميم وقيس[١٠]، والقرآن الكريم على الكسر في ﴿ صِنۡوَانٞ وَغَيۡرُ صِنۡوَانٖ ﴾ [الرعد: ٤]. ومثله (قِنْوَان)، إلاَّ أنَّ تميماً تُبْدِلُ الواو ياءً مع ضمِّ الفاء[١١]. ولغةُ أهل الحجاز هي المشهورة[١٢]، وهي التي عليها القرآن، في ﴿ وَمِنَ ٱلنَّخۡلِ مِن طَلۡعِهَا قِنۡوَانٞ دَانِيَةٞ ﴾ [الأنعام: ٩٩].

وتختلف المصادر في حركة الميم في (مُطْرَف ومُصْحَف ومُغْزَل)، أيُّها لتميم وأيُّها لأهل

---

(١) الحجة، لأبي زرعة، ٢٧٥، والبحر، ٤/ ٢٣٤ والمزهر، ٢/ ٢٧٦.
(٢) النشر، ٢/ ٢٦٦، وإتحاف، ٢/ ٣٦.
(٣) إبراز المعاني، ٢٦٧، والبحر، ٢/ ٣٩٨، والمزهر، ٢/ ٢٧٦، والمصباح، (رضى).
(٤) النشر، ٢/ ٢٣٨.
(٥) لغات القبائل الواردة في القرآن، ٢٤٣.
(٦) إعراب القرآن، ٣/ ١٢٤.
(٧) النشر، ٢/ ٣٢٩، وإتحاف، ٢/ ٢٨٨.
(٨) انظر: إتحاف، ٢/ ٢٨٨.
(٩) انظر: معجم القراءات القرآنية، ٦/ ١١١.
(١٠) البحر، ٥/ ٣٥٧، وإعراب القرآن، ٢/ ٣٥١.
(١١) إعراب القرآن، ٢/ ٨٦، والبحر، ٤/ ١٨٤.
(١٢) البحر، ٤/ ١٨٩.

الحجاز. فنسب ابن دريد كسرها إلى أهل الحجاز والضَّمَّ إلى تميم[1]. ولكنَّ أبا زيد ينسب الكسر إلى تميم وفتحها إلى قيس[2]، ولا يتعرَّض للغة أهل الحجاز. ويُروى عنه أنَّه نسب الكسر إلى تميم، والضَّمَّ إلى قيس[3]. وهذا الخلاف يتعذَّر معه معرفة الصَّواب، إلاَّ أنَّ قريش ربَّما كانت تَضُمُّ ميم (المُصْحَف)؛ لأنَّ هذه التَّسمية هي التي أطلق عليه كَتَبَةُ القرآن بعد فراغهم منه، فشيوع لغتهم فيها أحرى من شيوع لغة غيرهم من القبائل البدويَّة التي لم تكن لها صلة بالمصحف وكتابته.

ونسب اليزيديُّ إلى أهل الحجاز أنَّهم يكسرون (عُدْوَة)[4]، ولكن الفيُّوميَّ قال: إنَّ قريشاً تضمُّها[5]. واللُّغتان معاً تُنْسَبان إلى أهل الحجاز[6]. والضَّمُّ قراءة نافع وأبي جعفر وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائيِّ وخلف والأعمش: ﴿ إِذْ أَنتُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلدُّنْيَا وَهُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلْقُصْوَىٰ ﴾ [الأنفال: ٤٢]. ويكسرها غيرهم[7].

وقد أنكر أبو عمرو الضَّمَّ، وقال الأخفش إنَّه لم يُسمع[8]، ولكنَّ أبا عبيدٍ قال: إنَّه أكثر اللُّغتين[9].

ويكسرون فاء (مِرْيَة) والضَّمُّ لتميم[10]. والكسر هو الذي عليه القرآن الكريم.

٢ ـ ما تضمُّه ويفتحه غيرها أو يكسره: يضمُّ الحجازيُّون (الجُهْد والوُجْد)، ويفتحهما غيرهم [11]. وبعكس هذا يقول الفيُّومي[12]، أمّا البغدادي فنسب إليهم الفتح

---

(١) الجمهرة، ٢/٣٦٩. (الخلاف ليس في الفاء ولكن لكون الميم أول هذه الكلمات ألحقت بالكلمات التي يقع الخلاف في فائها).
(٢) تهذيب اللغة، ٤/٢٥٤.
(٣) تهذيب إصلاح المنطق، ٣٠٨.
(٤) البحر، ٤/٤٩٩.
(٥) المصباح، (عدو).
(٦) إتحاف، ٢/ ٧٩ وما بعدها.
(٧) النشر، ٢/٢٧٦، وإتحاف، ٢/٧٩.
(٨) البحر، ٤/٤٩٩.
(٩) المصدر نفسه.
(١٠) المزهر، ٢/٢٧٦.
(١١) معاني القرآن، للفراء، ١/٤٤٧.
(١٢) المصباح، (جهد).

مرّة[1]، والضَّمَّ أخرى[2]. و (الجُهْد) يَرِدُ في القرآن مضموماً، كالآية: ﴿ وَٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ ﴾ [التوبة: ٧٩]، ويَرِدُ مفتوحاً نحو: ﴿ أَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ ﴾ [الأنعام: ١٠٩، وفي غيرها][3].

ويبدو أنَّ معناه مفتوحاً غيره مضموماً، بالفتح يعني «النهاية والغاية، وهو مصدر من (جَهِدَ) في الأمر جَهْداً، من باب (نَفَعَ)، إذا طلب حتَّى بلغ غايته في الطلب». وهذا بالفتح، ليس غير[4]. ويبدو أنَّ منه الآية الأخيرة. أمَّا بالضمِّ فمعناه الوسع والطَّاقة[5]، وهو الذي فيه الخلاف ـ كما يظهر ـ، ومنه الآية الأولى. والقُرَّاء متَّفقون على فتح المفتوح وضمِّ المضموم. ورأي الفرَّاء هو الصواب، ويؤيِّده ما في القرآن الكريم. وَوَرَدَ (الجَهْدُ) بالمعنى الأوَّل في قوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ «**فَغَطَّني حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الجَهْدُ**»[6].

أمَّا (الوُجْدُ) فمتفَّق على ضمِّه في ﴿ أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِّن وُجْدِكُمْ ﴾ [الطلاق: ٦].

ويُنْسَبُ إلى أهل الحجاز ضَمُّ (الحُوب)، وتفتحه تميم[7]، ولكن ابن الأثير عَكَسَ، فجعل الفتح حجازيّاً والضم تميمياً[8]. وتابعه (اللسان)[9] و (تاج العروس)[10]. ولعلَّ الصَّواب الرَّأيُ الأوَّل؛ لأنَّ القرَّاء كلَّهم إلاَّ الحسن، قرأوا ﴿ إِنَّهُۥ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا ۝٢ ﴾ [النساء: ٢] بالضَّمِّ، وفتحه هو[11]. وقراءة الحسن لا تمثل

(١) الخزانة، ٦/٢٣٦.
(٢) الخزانة، ٨/ ٩٤.
(٣) انظر: المائدة: ٥٣، والنحل: ٣٨، والنور: ٥٣، وفاطر: ٤٢.
(٤) المصباح، (جهد).
(٥) المصدر نفسه.
(٦) صحيح البخاري، ١/ ٣.
(٧) المحرر الوجيز، ٤/١٣، والمصباح، (حوب)، وإتحاف، ١/ ٥٠٢، وإعراب القرآن، ١/ ٤٣٣.
(٨) النهاية، ١/ ٤٥٥.
(٩) (حوب).
(١٠)(حوب).
(١١)إتحاف، ١/ ٥٠٢.

لغة أهل الحجاز. هذا إلى أن ابن سيرين قد روي أن رسول الله ﷺ ـ قال: «إِنَّ طَلاَقَ أُمِّ أَيُّوبَ كَانَ حُوباً»، برفع الحاء[1]. ثم إن ابن الأثير قال في كتاب له آخر خلاف ما قال آنفاً، قال: «والحُوبُ: الإثم، وتُضَمُّ حاؤه وتُفْتَح. فالضم لغة الحجاز، والفتح لغة تميم»[2]. وما (اللسان) و (التاج) إلا ناقلان فحسب.

ويضمُّون (الدُّفّ)[3]، والضَّمُّ هو الأفصح[4]، و (الذُّكْر)، وليس مَصْدراً بل اسم، يقولون: «اجْعَلْهُ مِنْكَ على ذُكْرٍ»، وهو الفصيح[5]. وأنكر الفرَّاء أن يكون فيه غير الضمّ[6].

والضَّمُّ في (الرُّبوَّة) هو اللغة القرشيَّة، وتفتح تميم[7]. والضمُّ هو الأكثر[8]، والأفصح[9]. والقرَّاء كلُّهم يقرأون بضمِّها في القرآن، إلاَّ عاصماً وابن عامر والحسن[10].

وقال بعضهم إنَّ الحجازيين يقولون (الرُّجْز) بالضَّمِّ، وتكسره تميم[11]، والصَّواب أنَّ (الرِّجْز) بالكسر معناه (الرِّجْس) والعذاب، وأمَّا (الرُّجْز) فاسم صنم كانوا يعبدونه[12].

ولذلك اتَّفق القرَّاء على كسر (الرِّجز) في القرآن، إلاَّ ﴿ وَٱلرُّجْزَ فَٱهْجُرْ ۝ ﴾ [المدثر: ٥]، لأنَّه يحتمل المعنيين، فقرأه حفص وأبو جعفر ويعقوب وابن محيصن والحسن بالضَّمِّ[13]، على معنى الصَّنَم، وكسر غيرهم على المعنى الآخر. أما (الرِّجْز) في غير

(١) جزء فيه قراءات النبي ﷺ، ٨٢.
(٢) منال الطالب، ٨٢.
(٣) العين، ٧/ ١١، والمزهر، ٢/ ٢٧٦.
(٤) الفصيح، ٦٤.
(٥) تاج العروس، (ذكر).
(٦) المصباح، (ذكر).
(٧) الحجة، لأبي زرعة، ١٤٦، والبحر، ٦/ ٤٠٨.
(٨) المصباح، (ربوة).
(٩) الحجة، للفارسي، ٢/ ٢٩٠.
(١٠) النشر، ٢/ ٢٣٢، وإتحاف، ١/ ٤٥٢.
(١١) إتحاف، ٢/ ٥٧١.
(١٢) معاني القرآن، للأخفش، ١/ ٩٨، وفتح الباري، ١٠/ ٣٠٦.
(١٣) النشر، ٢/ ٣٩٣، وإتحاف، ٢/ ٥٧١.

هذا الموضع فلا يحتمل إلا (الرِّجْس) والعذاب.

ويضمُّون كذلك (الرُّفْغ) هم وأهل العالية[1]، كما يضمُّون (الزُّهْو) ويفتح غيرهم[2]. وفي (اللِّسان) أنَّ (الزُّهْوَ) جمع (زَهْو) في لغة أهل الحجاز[3].

وتضمُّ قريش الصَّاد والدَّال من (الصُّدُفَيْن)، وعلى لغتهم يقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر ويعقوب ﴿حَتَّى إِذَا سَاوَى بَيْنَ الصُّدُفَيْنِ﴾ [الكهف: ٩٦]، وفتحهما لغة أهل الحجاز، وعليها قراءة القراء الآخرين[4]، وقد ميَّز هنا قريشاً من أهل الحجاز، فلعلَّ مراده به بعض القبائل المجاورة لها. والفيروزآباديُّ ميَّز (الصَّدَفَيْن) من (الصُّدُفَيْن) فقال: إنَّ الأولى تعني جَبَلَيْن بعينهما، أمَّا الثانية فناحيتا الوادي أو الشِّعب[5]. وعليه فالخلاف بينهما ليس لهجياً.

ويُنسب إلى قريش ضمُّ (الضَّعْف)، ويُنْسَبُ الفتح إلى غيرها[6]. ويُروى في ذلك حديث عن ابن عمر أنَّه قرأ على رسول الله ﷺ بالفتح فردَّه عليه وأمره بالضَّمِّ[7]. ولكنْ للمحدِّثين كلام في هذا الحديث[8].

وضَعْفُه ـ إن صَحَّ ضَعْفُه ـ لا ينفي أن تكون لغة قريش ضمَّ هذه الكلمة. والقرَّاء غَيْرَ حمزة والأعمش وخلف وعاصم في أحد وجهيه يقرأون بضمِّه في القرآن الكريم[9].

ويقولون: (عُقْرُ) الدَّار، أي وسطها، بالضَّمِّ، ويفتح أهل نجد[10]، كما يضمّون

---

(١) المصباح، (رفغ)، والعباب، (رفغ)، وإصلاح المنطق، ٩٠. والرفغ: أصل الفخذ الذي يقابل الإبط.

(٢) البارع، ١٤٩، ونوادر أبي مسحل، ٢/ ٤٣٣.

(٣) (زها).

(٤) النشر، ٢/ ٣١٦.

(٥) القاموس المحيط، (صدف).

(٦) إعراب القرآن، ٢/ ١٩٦، والمصباح، (ضعف)، وتفسير القرطبي، ١٤/ ٤٦، والبحر، ٤/ ٥١٨.

(٧) صحيح الترمذي، ١١/ ٥٧، وجزء فيه قراءات النبي ﷺ، ١٣٧.

(٨) انظر: جامع الأصول، ٢/ ٤٧ (هامش)، وإعراب القرآن، ٢/ ١٩٦، وإبراز المعاني، ٣٣٦، والنشر، ٢/ ٣٤٥ وما بعدها.

(٩) النشر، ٢/ ٢٧٧ و ٣٤٥، وإتحاف، ٢/ ٨٣.

(١٠) ثلاثة كتب في الأضداد، ٦ و ١٦٤، والأضداد للأنباري، ٢٨، واللسان، (عقر)، والمصباح، =

(القُسْطَاس) على حين يكسره غيرهم[١]. وعلى اللغة الحجازيّة قرأ غير الكوفيّين[٢].

وَوَرَدَ في (اللِّسان)، أنَّهم يضمُّون اللاَّم في (اللُّمى)، ولكنّ ابن منظور يذكرها ذكر الشاكِّ في صحَّتها إذ يقول: زعم الهَجَريُّ أنَّها لغة أهل الحجاز[٣].

وعن الكسائيِّ وابن الأعرابيِّ أنَّهم يضمُّون (النِّخاع)[٤]. وورد أنَّ هذه لغة لأناس منهم[٥]. وهذه العبارة إذا وردت لا يراد بها قريش غالباً، إنَّما يراد بها بعض القبائل التي تجاورها.

٣ ـ ما تفتحه ويضمه غيرها: من ذلك (لا جَرَمَ)، وفيها ستُّ لغات، أشهرها فتح الجيم والرَّاء، وهي لغة الحجازيِّين[٦]، وهي التي عليها ما جاء في القرآن، نحو: ﴿ لَاجَرَمَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾ [النحل: ٢٣].

ويفتحون الحاء والزَّايَ من (حَزَنَ)، وغيرهم يضمُّ الحاء ويُسْكن الزاي: (حُزْن)[٧]. ويرد (الحَزَن) في شعر عمر بن أبي ربيعة، كقوله:

وَاحْتَلَّ أَهْلُكِ أَجْيَاداً فَلَيْسَ لَنَا ... إلاَّ التَّذَكُّر أَوْ حَظٌّ مِنَ الحَزَنِ[٨]

وقوله:

ثُمَّ قَالَتْ: بَلْ لِمَنْ أَبْغَضَكُمْ ... شِقْوَةُ العَيْشِ وتَكْلِيفُ الحَزَنْ[٩]

واللُّغتان تَرِدَان في القرآن الكريم، نحو: ﴿ تَوَلَّواْ وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ حَزَنًا ﴾

= (عقر).

(١) إتحاف، ٢/١٩٧.
(٢) النشر، ٢/٣٠٧، وإتحاف، ٢/١٩٧.
(٣) اللسان، (لمى).
(٤) الصحاح، (نخع)، وتاج العروس (نخع)، والمشوف المعلم، ٢/٧٥٩.
(٥) إصلاح المنطق، ١٢١.
(٦) شرح أدب الكاتب، للجواليقي، ١٢٠، والزاهر، ١/٢٧٣.
(٧) البحر، ٧/١٠٥.
(٨) ديوانه، ٢٧٥.
(٩) السابق، ٢٧٢.

[التوبة: ٩٢]، و ﴿ وَٱبْيَضَّتْ عَيْنَاهُ مِنَ ٱلْحُزْنِ ﴾ [يوسف: ٨٤]. واختلف في: ﴿ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ [القصص: ٨]، فقرأ القرَّاء غَيْرَ حمزة والكسائيِّ وخلفٍ والأعمش بفتح الحاء والزَّاي على اللُّغة القرشيَّة[1]. ويقرأ الحسن ﴿بثِّي وحَزَني﴾ [يوسف: ٨٦] على لغة قريش[2].

والفتح في (خَدْعة) لغة رسول الله ـ عليه الصلاة والسلام ـ، وهي الفصحى[3]، ومنها قوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ: «خَذِّلْ عَنَّا فإنَّ الحَرْبَ خَدْعَةٌ»[4].

ويفتحون (الرُّغم) وتضمُّ تميم[5]. والفتح هو اللُّغة الجيِّدة[6]، وعليها القرَّاء في: ﴿ فَقَالُواْ هَٰذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ ﴾ [الأنعام: ١٣٦]، إلاَّ الكسائي فقراءته الضَّمُّ[7].

ونُسِبَ في (المُزْهر) إلى أهل الحجاز (عَشْوَة) بالفتح[8]، لكنَّ بعض الباحثين الذين اطَّلعوا على نسخة منه مخطوطة مَشْكُولة قالوا: إنَّ لغة أهل الحجاز فيها الكسر، فهي كإِسْوَة[9].

وتختلف اللُّغات في (العَضُد)، ويُروى عن أبي عمرو أنَّه قال: إنّ ضمَّ عينه وضاده لغةٌ لبعض أهل الحجاز، ولكنَّ أبا حاتم يشكُّ في صحَّة نسبة هذه الرِّواية إلى أبي عمرو[10]، ولعلَّ الصواب ما قال أبو زيد من أنَّ هذه لغة بني تميم[11]. وللعرب فيها لغات عدَّة، ويبدو أنَّ اللُّغة القرشيَّة فتح العين وضمُّ الضَّاد، لأنَّ القرَّاء كلهم قرأوا بها: ﴿ وَمَا كُنتُ

(١) النشر، ٢/ ٣٤١، وإتحاف، ١/ ٣٤١.
(٢) إتحاف، ٢/ ١٥٢.
(٣) الفصيح، ٤٦، والمصباح، (خدع).
(٤) سيرة ابن هشام، ٣/ ٢٤٠.
(٥) معاني القرآن، للفراء، ١/ ٣٥٦، وإعراب القرآن، ٢/ ٩٧، والبحر، ٤/ ٢٢٧.
(٦) معاني القرآن، للفراء، ١/ ٣٥٦. وعن الكسائي والفراء أن لغة تميم وقيس بالكسر، ويُروى أن الضم لأسد. (إعراب القرآن، ٢/ ٩٧).
(٧) النشر، ٢/ ٢٦٣، وإتحاف، ٢/ ٣٢.
(٨) ٢/ ٢٧٧.
(٩) لغة تميم، ٢٩٠.
(١٠) المذكر والمؤنث، لابن الأنباري، ٢٧٧.
(١١) السابق، ٢٩٣.

﴿مُتَّخِذَ ٱلْمُضِلِّينَ عَضُدًا ﴿٥١﴾﴾ [الكهف: ٥١] و ﴿سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ﴾ [القصص: ٣٥]، إلاَّ الحسن، فتح الضَّاد[١].

ويفتحون (القُرْح)[٢]، وعلى لغتهم قراءة غَيْرِ شعبة وحمزة والكسائيِّ وخلف والأعمش[٣].

وفي (لَدُن) تسع لغات، أشهرها فتح اللاَّم مع بقاء النُّون، وهي لغة أهل الحجاز[٤]، وعليها القرَّاء ما عدا أبا بكر، فإنَّه يُسْكِنُ الدَّال ويُشِمُّها[٥].

وذكر الزَّمخشري أنَّهم يفتحون لام (لِحْيَة)، وقُرِىء بذلك[٦]، ولكنَّها لم تَرِدْ في قراءة مشهورة، ولم أجد مَنْ نسبها إليهم غيره، ولعلَّه يعني بهم أهل الحجاز في زمنه. ولو كانت هذه اللُّغة قرشيَّة لوردت في القراءات المشهورة، إن لم ترد في المُعْجَمات.

ولغتهم فتح (يَنْع) ويضمُّه أهل نجد[٧]، وبالفتح قرأ القراء: ﴿ٱنظُرُوٓاْ إِلَىٰ ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثْمَرَ وَيَنْعِهِۦٓ﴾ [الأنعام: ٩٩] إلاَّ ابن محيصن، فإنّه يضمُّ[٨].

٤ ـ ما تفتحه ويكسره غيرها: يفتحون (تَمَام) فيقولون: وَلَدَتْهُ لِتَمَامٍ، وتكسره تميم[٩]. وهما متساويان في الفصاحة[١٠]. كما يفتحون (الحَجّ) هم وأهل العالية وأسد[١١]، وعلى لغتهم يقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وشعبة ويعقوب واليزيديُّ وابن محيصن: ﴿وللهِ عَلَى النَّاسِ حَجُّ البَيْتِ﴾ [آل عمران: ٩٧][١٢].

---

(١) إتحاف، ٢/٢١٧ و ٣٤٣.

(٢) المصباح، (قرح).

(٣) النشر، ٢/٢٤٢، وإتحاف، ١/٤٨٨.

(٤) إعراب القرآن، ١/٣٥٧.

(٥) النشر، ٢/٣١٠، وإتحاف، ٢/٢٠٩.

(٦) الكشاف، ٢/٤٤٥.

(٧) إعراب القرآن، ٢/٨٦، والبحر، ٤/١٨٤.

(٨) إتحاف، ٢/٢٥.

(٩) المزهر، ٢/٢٧٧.

(١٠) الفصيح، ٨٤.

(١١) الحجة، لأبي زرعة، ١٧٢. وإعراب القرآن، ١/٢٩١، والمزهر، ٢/٢٧٦.

(١٢) انظر: النشر، ٢/٢٤١، وإتحاف، ١/٤٨٥.

ويقولون (الحَيْنَة) بفتح الحاء، وهي وجبة في اليوم[1].

وذكر (المزهر) خلافاً بين أهل الحجاز وتميم في حركة فاء (غَرْفَة)، ولكنَّه لم يَشْكلها[2]، ولعلَّ لغة أهل الحجاز فَتْحُها؛ لأنَّها هي قراءة أبي عمرو ونافع وأبي جعفر وابن كثير في قوله تعالى: ﴿إِلاَّ مَنِ اغْتَرَفَ غَرْفَةً بِيَدِهِ﴾ [البقرة: ٢٤٩][3]، يوافقهم ابن محيصن واليزيديُّ[4]، والقرَّاء الأربعة الأوائل أكثر القرَّاء تمثيلاً للغة قريش ولا سيما الحجازيُّون منهم.

ويقولون (الوَلاَيَة) بفتح الواو، في الدَّيْن والتَّوَلِّي، وفي السُّلطان بالكسر، وتكسرها تميم في الحالين[5]. فلغة قريش في هذه الكلمة تميِّز المصدر الدالَّ على الحرفة من غيره، إذ قياس المصدر الدَّالِّ على الحرفة والإمارة ونحوهما أن يكون على (فِعَالَة).

وثمَّة كلمة شبيهة بهذه الكلمة هي (الوِتْر). وقد جرى في حركة فائها خلاف كبير بين علماء اللُّغة، ولعلَّ أصح الأقوال فيها ما جاء في (الصِّحاح) ونقله عنه غيره، من أنَّ قريشاً تفتح الواو من (الوتر) إذا كان معناه الفرد، وتكسرها إذا كان معناه الذَّحْل[6]. وقد قرأ القراء غَيْرَ حمزة والكسائيِّ وخلف والحسن والأعمش بالفتح قوله تعالى: ﴿ وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ ۝ ﴾ [الفجر: ٣][7]. أمَّا تميم فتكسر في الجميع، ولغة أهل العالية عكس لغة قريش[8].

وقد اختار أبو عبيد الكسر في الفرد، وقال: إنَّه هو الأكثر والأفشى في العامة، وإنَّه تدبَّر الآثار التي جاء فيها ذكر وتر الصَّلاة فوجدها كلَّها بالكسر، ولم يسمع في شيء منها

---

(١) تهذيب إصلاح المنطق، ٣٠، واللسان، (حين).
(٢) المزهر، ٢/ ٢٧٧.
(٣) انظر: النشر، ٢/ ٢٣٠.
(٤) إتحاف، ١/ ٤٤٥.
(٥) المزهر، ٢/ ٢٧٧.
(٦) الصحاح، (وتر)، والبحر، ٨/ ٤٦٧، وبصائر ذوي التمييز، ٥/ ١٥٧.
(٧) النشر، ٢/ ٤٠٠، وإتحاف، ٢/ ٦٠٨.
(٨) الصحاح، (وتر).

الفتح[١].

إلاَّ أنَّ القرَّاء الذين قرأوا بالفتح أكثر عدداً، فالفتح أفشى في القراءات من الكسر. وإنْ صَحَّ ما قال أبو عبيد فإنَّ الكسر لا محالة هو لغة الرَّسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ، لكنَّ أبا عبيد ـ رحمه الله ـ ربَّما تكون له اختيارات شاذَّة واستحسانات في اللُّغة لا يُوَافَقُ عليها، كاختياره قراءة ﴿نِعْمًّا﴾ بإسكان العين، وقوله إنَّها قراءة الرَّسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ. وربَّما كان هذا الرَّأيُ من قبيل تلك الآراء والاختيارات.

٣ ـ التَّحريك والتسكين

تختلف اللَّهجات في عين الثُّلاثيِّ اسماً كان أو فعلاً، بعضها يحرِّكها، ويُسكِّنها بعض. ويبدو أنَّ القبائل النَّجديَّة التي توضع في مقابل أهل الحجاز تميل إلى إسكانها كثيراً، على حين يميل الحجازيُّون إلى تحريكها. فالنَّجديُّون يسكنون عين الاسم والفعل الثلاثيين إذا كانت مكسورةً أو مضمومةً، فيقولون: عَلْمَ وكَرْمَ وفَخْذٌ وطُنْبٌ: في عَلِمَ وكَرُمَ وَفِخذ وطُنُب، أمَّا أهل الحجاز فيحرِّكونها[٢]. وهذه «قاعدة على ما يقارب الاطِّراد في هذا النَّحو»[٣].

وقد عمَّم أبو عبيدة هذا الحكم فقال: «أهل الحجاز يفخِّمون الكلام كلَّه إلاَّ حرفاً واحداً: عَشْرة فإنهم يجزمونه، وأهل نجد يتركون التَّفخيم في الكلام إلاَّ هذا الحرف، فإنَّهم يقولون (عَشِرة) بالكسر»[٤]. والمراد بتفخيم الكلام تحريك وسطه، و (عشرة) التي يُسَكِّنها أهل الحجاز هي المركَّبة مع غيرها من الأعداد، نحو: إحدى عَشْرة واثنتا عَشْرة[٥].

وتذهب هذه القبائل في التَّسكين أبعد من هذا المذهب، فتسكِّن أواخر المُعْرَبات،

---

(١) إبراز المعاني، ٤٩٥.
(٢) المحتسب، ١/ ٢٦١، وشرح الكتاب، للسيرافي، ١/ ١٨٩.
(٣) اللسان، (أرز).
(٤) الإتقان، ١/ ١٢٣.
(٥) المحتسب، ١/ ٢٦١ وما بعدها، وشرح الكتاب، للسيرافي، ١/ ١٨٩.

فتجعلها كالمبنيَّة، وقد خُرِّج على لغتها بعض الشَّواهد الشِّعرية والقراءات القرآنية، كقراءة أبي عمرو بن العلاء: ﴿يَأْمُرْكُم وتَأْمُرْهُم ويَأْمُرْهُم ويَنْصُرْهُمْ ويَنْصُرْكُم ويُشْعِرْكُم﴾ حيث وقعت في القرآن الكريم، وكإسكانه لـ ﴿بَارِئْكُم﴾[1].

وإسكان المُعْرَب منسوب إلى تميم وأسد[2].

ولو توسَّع المرءُ في الإشارات التي ترد عن اللُّغويين في إسكان القبائل النجديَّة لجاز أنْ يقول إنَّها لم تكن تحرص على الإعراب، لولا أنَّ ضرورة الشِّعْر كانت ترغم الشُّعراء على التَّحريك، وإن أبنيتها الاسميَّة والفعليَّة ربَّما خالفت نظائرها في لغة قريش.

فأبنية الفعل الماضي ـ مثلاً ـ في لغة قريش ثلاثة: فَعَلَ وفَعُل وفَعِل، وفي لغة غيرها لا تعدو بناءين: فَعَل وفَعْل.

وليس في أبنية الأسماء الثلاثيَّة في لغة هؤلاء هذان الوزنان (فَعِل وفَعُل). هذا إلى أنَّ فيها أوزاناً أخرى لا نظير لها في لغة قريش، نحو (فِعِيل) و (فِعِل)، إذا كانت عين كلٍّ منهما حلقيَّة، فتميم يكسرون فاءهما، فيقولون: بِعِير وشِهِيد، وكذلك الفعل الماضي المكسور العين الحلقيُّها، يقولون فيه: ضِحِكَ ولِعِبَ[3]، ومِثْلهم هذيل[4].

وإذا كان الصَّرفيُّون قد جعلوا أبنية الفعل الماضي ثلاثة، ولم يجعلوا منها (فَعْلَ)، ولم يعدُّوا (فِعِيلاً) في الأوزان، فذلك لأنَّهم جعلوا لغة قريش هي الأصل، وما خالفها فرعاً يُرَدُّ إلى أصله؛ حرصاً على صياغة قانون لغوي واحد وقاعدة مطَّردة.

ولغة قريش في هذا الباب هي اللُّغة الفصيحة، سواءٌ في تحريكها العين أو في عدم إتباعها الفاءَ العينَ في الأمثلة المذكورة آنفاً. قال ابن جنِّي: «والتَّثقيل أفصح، لأنَّه لغة الحجازيِّين»[5].

---

(١) النشر، ٢/ ٢١٢.
(٢) النشر، ٢/ ٢١٣، وإتحاف، ١/ ٣٩١، وهمع الهوامع، ١/ ١٨٧.
(٣) الكتاب، ٤/ ١٠٧ وما بعدها، واللسان، (مخض).
(٤) الكتاب، ٤/ ٤٤٠.
(٥) المحتسب، ١/ ٢٥٥.

وقد رُوِيَ في تحريك العين حديثٌ عن النبيِّ ﷺ: «نَزَلَ القُرآنُ بالتَّفْخِيم»[1]، إلاَّ أنَّ المُحَدِّثين مختلفون في صحَّته[2]. ومهما يكن من أمره فإنَّ تحريك العين هو الغالب على الكلمات الثلاثية في القرآن الكريم. فلم يَرِدْ في كُتُب القراءات المتواترة أنَّ قارئاً من القُرَّاء يُسْكِنُ عَيْنَ فِعْلٍ مكسورة أو مضمومة، أمَّا الأسماء فبعضهم يُسْكِنُ عين بعضها وبعضهم يحرِّك، وما يجوز في عينه التَّحريك والتَّسكين كلمات قليلة كلُّها مضمومة، هي: هُزُواً، وكُفُواً، والقُدُس، وخُطُوات، واليُسُر، والعُسُر، وجُزُءاً، وعُقُباً، ونُكُراً، ورُحُماً، وشُغُل، وعُرُباً، وخُشُب، وسُحُقاً، وثُلُثي اللَّيْل، وعُذُراً، والأُكُل، والرُّعُب، ورُسُل، والسُّحُت، والأُذُن، وقُرُبة، وجُرُف، وسُبُلَنا[3].

٤ ـ الخلاف الشكلي في الحروف

ـ (إمَّا): المشهور في (إمَّا) التي للتَّفصيل كسرُ همزتها، ولكنَّ تميماً وقيساً وأسداً يفتحونها[4]، ويمكن أنْ يُسْتَنْتَجَ من هذا أنَّ أهل الحجاز هم الذين يكسرونها؛ لأنَّهم كثيراً ما يُجْعَلون ضدّاً لهذه القبائل. ثمَّ إنَّ كسرها هو الذي عليه القرآن الكريم، نحو: ﴿ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً ﴾ [محمد: ٤] و ﴿ فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِى ٱلْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِم مَّنْ خَلْفَهُمْ ﴾ [الأنفال: ٥٧].

ـ لام الأمر: ولغة قريش إسكانها بعد الواو والفاء وثُمَّ. وتفتحها سُليم[5]، وعلى اللغة القرشيَّة ما جاء في القرآن، نحو: ﴿ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ ﴾ [البقرة: ٢٨٢] إلا أنَّ وَرْشاً وابن عامر وأبا عمرو ورُوَيْساً قرأوا بكسرها في: ﴿ ثُمَّ لْيَقْطَعْ ﴾

(١) المستدرك، ٢/ ٢٣١، وإيضاح الوقف، ١/ ١٤.

(٢) فالحاكم يقول إنَّه صحيح على شرط الشيخين (المستدرك، ٢/ ٢٣١)، ويرى الذهبيُّ أنَّه «واه منكر»، (المستدرك، ٢/ ٢٣١) (هامش). لكنَّ أبا عمرو الداني رواه من طريق غير التي ضعَّف الذَّهبي. (انظر: الإتقان، ١/ ١٢٣).

(٣) النشر، ٢/ ٢١٥.

(٤) انظر: البحر، ٨/ ٣٩٤، ومميزات لغات العرب، ٢٠.

(٥) شواهد التوضيح، ١٨٧.

[الحج: ١٥] ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُواْ تَفَثَهُمْ ﴾ [الحج: ٢٩]، وافقهم قنبل في الآية الثانية وابن محيصن، والباقون بالسكون[١].

والإسكان هو الأفصح، ويرى المبرِّد أنَّ كسرها بعد (ثُمَّ) لحن[٢].

ـ **نَعَم: وفيها ثلاث لغات:** أفصحها فتح النون والعين: (نَعَمْ)، ثمَّ فتح النون وكسر العين: (نَعِم) وهي تلي الأولى في الفصاحة، والثَّالثة كسرهما معاً: (نِعِم). وأكثر أهل اللغة على أنَّ الثانية لغة هذيل أو هذيل وكنانة[٣].

ولكنَّ بعض اللُّغويين نسبها إلى قريش[٤].

ويَسْتَدِلُّ الذين ينسبونها إلى قريش بما رُوِيَ عن رجل من خثعم أنه سمع الرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ يكسرها ـ، وبما روِي عن أبي عثمان النَّهديِّ أنَّ عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ نهى عن قول (نَعَمْ) فقال: «لا تقولوا: نَعَم، وقولوا: نَعِم». وبما رُوِيَ عن بعض ولد الزُّبير: «ما كنت أسمع أشياخ قريش يقولون إلاَّ (نَعِم)، بكسر العين»[٥].

ومع هذه الأدلَّة لا يكاد اللُّغويون ينسبونها إلاَّ إلى كنانة وهذيل، ويقولون: إنَّ كنانة ربَّما أبدلوا عينها حاءً فقالوا: نَحِم[٦]. وإذا صحَّت الأخبار السَّابقة فإنَّ قريشاً لا تكسرها وحدها بل توافقها هذه، وربَّما كان المراد بكنانة معناها الكبير الذي يشمل قريشاً.

غير أنَّ قريشاً ـ مع ذلك ـ ربَّما كانت تفتح العين منها أيضاً؛ لأنَّ قراء الحجاز كلَّهم ويوافقهم سائر القُرَّاء العشرة غير الكسائيِّ يفتحونها[٧]، ومن المستبعد أنْ يتَّفقوا على فتحها ولغة قريش ليس فيها إلاَّ الكسر، ولا يكسرها إلاَّ الكسائيُّ المتأثِّر في قراءته بلغة

---

(١) النشر، ٢/ ٣٢٦، وإتحاف، ٢/ ٢٧٢.
(٢) المقتضب، ٢/ ١٣٣، وما بعدها.
(٣) جمهرة اللغة، ٣/ ١٤٢، والكشف، ١/ ٣١٦، والجنى الداني، ٥٠٦، وشرح الكافية، ٢/ ٣٨٢.
(٤) البحر، ٤/ ٢٨٧، والنهاية، ٥/ ٨٤.
(٥) النهاية، ٥/ ٨٤، وانظر: جزء فيه قراءات النبي ﷺ، ١٠٠.
(٦) شرح المفصل، ٨/ ١٢٥.
(٧) النشر، ٢/ ٢٦٩.

أهل نجد. وتُرْوَى القراءة بالكسر عن عمر وعليٍّ وابن الزُّبير وابن مسعود والأعمش ويحيى بن وثَّاب أيضاً[1].

(١) شرح المفصل، ٨/ ١٢٥، والبحر، ٤/ ٣٠٠، وتفسير القرطبي، ٧/ ٢٠٩.

الأفعال المجرَّدة والمزيدة

الأصل في الأفعال التي تَدُلُّ على المعاني البسيطة أنْ تكون مجرَّدةً، فإذا زيد في معناها زيد ما يناسبه في مبناها. فَفَتَحَ ـ مثلاً ـ يدلُّ على معنىً بسيط، فإذا أريد أن يدلَّ على الفتح والمطاوعة زيدت فيه ألفٌ ونون، فصاء (انْفَتَحَ)، وإذا أريد به طلب الفتح زيد ألفاً وسيناً وتاءً (اسْتَفْتَح). وهكذا. لكن ثمَّة صيغ فعليَّة مزيدة معناها ومعنى المجرَّدة واحد. وغير بعيد أن يكون مردُّ اختلاف البنية فيها ـ على اتِّحاد معناها ـ إلى اختلاف اللُّغات في الأصل: فقبيلة تستعمل الصِّيغة مجردة وأخرى تستعمل المزيد منها، وإن كان رواة اللغة لم يُعْنَوْا كثيراً بتمييز هذه اللّغة من تلك، مكتفين بحصرها، كما اكتفوا بحصر جموع التَّكسير من غير أن ينسبوا صيغها إلى قبيلة بعينها. إلاَّ أنَّ اللُّغويِّين ذكروا شيئاً يسيراً من الأفعال التي جاءت مزيدة في لغة ومجردة في لغة أخرى، ومعنى الفعل في الحالين واحد، لكنَّهم لم يكادوا يذكرون إلاَّ صيغتي (فَعَلَ) و (أَفْعَلَ). ويكادون يتَّفقون على أنَّ (فَعَلَ) إذا استُعْمِلَ (أَفْعَلَ) بمعناه فالأوَّل حجازيٌّ والثَّاني لتميم وقيس وربيعة أو لإحداهم. هذا هو الغالب، وربَّما ورد عكسه قليلاً، يَسْتَعْمِلُ الحجازيُّون المزيد ويستعمل غيرهم المجرَّدَ. ولعلَّ سبب ذلك أنَّ لغة قريش حافظت على الصِّيغة المجرَّدة من الفعل أكثر من اللَّهجات الأخرى، التي تطوَّرت فيها إلى الصِّيغة المزيدة. والصِّيغة المجرَّدة هي المفضَّلة عند اللغويين، وقد عدَّ ابن خالويه استعمال المزيد مع وجود المجرَّد غير جائز، فقال؛ «إذا جاء المتعدِّي من الثُّلاثيِّ فلا يجوز المجيء به من غيره بتعديته بالهمزة أو التَّضعيف»[1]. وفي (المزهر): «وحيث كان للمعنى الواحد كلمتان: ثلاثيَّة ورباعيَّة ولا مرجِّح لإحداهما على الأخرى، كان العدول إلى الرباعيَّة

---

(١) ليس في كلام العرب، ١٥ (المقدمة).

عُدُولاً عن الأفصح، ولم يوجد في القرآن الكريم»[1]. وفي الحقِّ أنَّ القرآن يجيء فيه المجرَّد والمزيد معاً، نحو: سَرَى وأَسْرَى ودَبَرَ وأَدْبَرَ. ولعلَّ هذا الرأي ينظر إلى أنَّ الثُّلاثيَّ أَوْجَز من الرباعي، والإيجاز مفضَّل على الإطناب إذا استويا في المعنى. بيد أنَّ هذا حكم بلاغيٌّ، والفصاحة اللغويَّة مقياسها الاستعمال.

وفيما يلي ما ذَكَرَتِ المصادر أنَّه في لغة قريش مجرَّدٌ، وغيرها يستعمل المزيد منه.

ـ **أهل الحجاز يقولون**: (بَتَّ) ثلاثياً، في (أَبَتَّ القَضَاءَ)[2]. و (جَزَى) عنك درهم وجَزَتْ عنك شاة[3]. ومنه قول الرَّسول ﷺ: «ولاَ تَجْزِي عَنْ أَحَدٍ بعْدَك»[4]. وتقول تميم: أَجْزَأَتْ وتُجْزِىءُ[5]. فأهل الحجاز يخالفون تميماً في أمرين: يستعملون الفعل ثلاثياً، غير مهموز، وتهمزه تميم وتجعله رباعياً. وما في القرآن الكريم من هذا الفعل وما تصرَّف منه، على لغة أهل الحجاز، نحو: ﴿ وَاتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا ﴾ [البقرة: ١٢٣] و ﴿ وَلَا مَوْلُودٌ هُوَ جَازٍ عَن وَالِدِهِۦ شَيْـًٔا ﴾ [لقمان: ٣٣].

ويرى التبريزي أن (يَجْزي)، بغير همز معناه: يقضي، و (أجزأ) معناه: كفى[6]. ولكن (يجزي) في الحديث المذكور جاء ثلاثياً من غير همز، مع أن معناه: يكفي.

ـ **والقرشيُّون يقولون**: (حَزَنَهُ الأمرُ)، وغيرهم: أَحْزَنَهُ[7]. وأكثر القرّاء على لغة قريش في (يَحْزُنُ) حيث جاء في القرآن، إلاَّ نافعاً وابن محيصن، فيقرآنه على أنَّه من الرُّباعيِّ[8]. ويرد في شعر عمر بن أبي ربيعة اسم المفعول من الثلاثيِّ كقوله:

---

(١) ١/ ٢٠٠.
(٢) مقاييس اللغة، ١/ ١٧٠.
(٣) معاني القرآن، للأخفش، ١/ ٩٠.
(٤) تهذيب اللغة، ١١/ ١٤٣، والمصباح، (جزى).
(٥) معاني القرآن، للأخفش، ١/ ٩٠، والمصباح، (جزى).
(٦) شرح اختيارات المفضل، ٣/ ١٢٤٠.
(٧) جمهرة اللغة، ٢/ ١٥١، والأفعال، لابن القطاع، ١/ ١٩٩، والخزانة، ٣/ ٣٠٩. وإرشاد الساري، ١/ ٥٠.
(٨) النشر، ٢/ ٢٤٤، وإتحاف، ١/ ٤٩٥.

أَشَارَتْ بِطَرْفِ العَيْنِ خِيفَةَ أَهْلِها إشَارَةَ (مَحْزُونٍ) وَلَمْ تَتَكَلَّمِ[1]

واستعمل (أَحْزَنَ) رباعياً في قوله:

قَدْ قُلْتُ لمَّا سَمِعْتُ أَمْرَهُمُ: يَا رَبِّ قَدْ شَفَّنِي و (أَحْزَنَنِي)[2]

واستعمله شاعر قرشيٌّ آخر، هو إبراهيم بن صُدَيْق في قوله:

و (أَحْزَنَنِي) أَنْ لا أَزَالُ مُوَكَّلاً بِتَأْمِيلِ أَمْرٍ لَسْتُ فيهِ بِرَابِحِ[3]

ولعلَّ سبب هذا، ما قال أبو زيد من أنَّ الذين لغتهم الثُّلاثيُّ من هذا الفعل يستعملون الماضي منه رباعياً، أمَّا المضارع فيبقى على صيغة الثُّلاثيِّ، قال: «سألت مَنْ لغته (يَحْزُنُ) فقال: أَحْزَنَني»[4].

واللُّغة القرشيَّة هي العالية[5]، أمَّا الأخرى فقد أنكرها الأصمعيُّ[6].

ـ وذكر الطوسي أنَّ الحجازيِّين وبني سعد بن بكر يقولون (حَرَمَ) و (حَلَّ) في (أَحْرَمَ) و (أَحَلَّ)، وأسد وقيس وتميم تجعلهما رباعيَّيْن[7]. وعلى لغة أهل الحجاز وبني سعد: ﴿ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا ﴾ [المائدة: ٢]. إلاَّ أنَّ الذي في كُتُب الصِّحاح من (حَرَمَ) هو الرباعيُّ ليس غير[8].

ـ ونسب أبو عمرو الدانيُّ (دَبَرَ) إلى قريش[9]. ولكنَّ المستعمل في القرآن الكريم خلاف ذلك. إذ يُستعمل فيه الفعل الرباعيُّ (أَدْبَرَ) وما اشتق منه، نحو: ﴿ ثُمَّ أَدْبَرَ وَاسْتَكْبَرَ ﴿٢٣﴾ ﴾ [المدثر: ٢٣] و ﴿ وَلَّىٰ مُدْبِرًا ﴾ [النمل: ١٠]، إلاَّ فعلاً واحداً اختلف فيه القرَّاء، هو: ﴿ وَاللَّيْلِ إِذْ أَدْبَرَ ﴿٣٣﴾ ﴾ [المدثر: ٣٣]. فقرأه رباعياً نافع وحفص وحمزة

---

(١) ديوانه، ١٩٦.
(٢) السابق، ٢٩١.
(٣) جمهرة نسب قريش، ١/ ٢٣١.
(٤) فعلت وأفعلت، ٩٤.
(٥) تهذيب اللغة، ٤/ ٣٦٤.
(٦) فعلت وأفعلت، ٩٤، والمصباح، (حزن).
(٧) التبيان، ٣/ ٤٢٣.
(٨) انظر: المعجم المفهرس لألفاظ الحديث، ١/ ٤٥٣ ـ ٤٥٥.
(٩) إبراز المعاني، ٤٨٥.

ويعقوب وخلف وابن محيصن والحسن، وقرأه أبو جعفر وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر والكسائيُّ وشعبة (دَبَرَ) ثلاثياً[1]. ويرجِّح بعض المحققين قراءة الذين جعلوه ثلاثياً، وجعلوا ما قبله (إذا)، لأنَّ الآية التي بعد هذه سُبِقَ الفعلُ فيها بـ (إذا): ﴿ وَٱلصُّبۡحِ إِذَآ أَسۡفَرَ ﴾ [المدثر: ٣٤]، وهذا يجعل بين الآيتين تناسباً لا يوجد في قراءة مَنْ جعله رباعياً، وقبله (إذْ)[2]. وأكبر الظَّنِّ أنَّ قريشاً تقول (أَدْبَرَ) أكثر ممَّا تقول (دَبَرَ)، إذ ما ورد في الحديث هو (أَدْبَرَ) ومشتقاته[3].

ـ وذكر أبو حاتم أنَّ أهل العالية يقولون: (أَزْرِرْ عليك قميصك)، ومَنْ تحتهم يقولون: (زُرَّ عليك قميصك)[4]. والمراد بمن تحت العالية ـ فيما يبدو ـ أهلُ مكَّة ومَنْ والاهم.

ـ وقال الزمخشريُّ: إنَّ أهل الحجاز يقولون (السُّحْت)، و (الإِسْحَات) لغة أهل نجد[5]، أيْ إنَّ الحجازيِّين يقولون (سَحَتَه) وأهل نجد (أَسْحَتَه)[6].

وعلى لغة أهل الحجاز يقرأ أبو جعفر ونافع وابن كثير وابن محيصن واليزيديّ والحسن وأبو عمرو وابن عامر وشعبة وروح: ﴿ فَيُسۡحِتَكُم بِعَذَابٖ ﴾ [طه: ٦١][7]، واللغتان جيِّدتان عند السجستانيِّ[8]، إلاَّ أنَّ الأزهريَّ قال: إنَّ لغة الحجاز أكثر[9].

ـ ويبدو أنَّ أهل مكَّة والمدينة يقولون (ضَغَطَ عليه) ويقول غيرهم (أَضْغَطَ عليه)؛ لأنَّ اسم الفاعل من الثُّلاثيِّ (ضَاغِطاً) يُنْسب إليهم، على حين يقول غيرهم (مُضْغَط عليه)[10].

---

(١) النشر، ٢/ ٣٩٣، وإتحاف، ٢/ ٥٧٢.
(٢) إبراز المعاني، ٤٨٦.
(٣) المعجم المفهرس لألفاظ الحديث، ٢/ ١٠٨.
(٤) فعلت وأفعلت، ١٧٣.
(٥) الكشاف، ٢/ ٤٣٨.
(٦) إتحاف، ٢/ ٢٤٨.
(٧) انظر: النشر، ٢/ ٣٢٠، وإتحاف، ٢/ ٢٤٨.
(٨) فعلت وأفعلت، ١٣٢.
(٩) تهذيب اللغة، ٤/ ٢٨٤ وما بعدها.
(١٠) اللسان، (ضزن).

ـ و (فَتَنَتْهُ المرأة) هي اللغة الحجازيّة، ومعناها وَلَّهَتْهُ وأَحَبَّها، ويستعمله النَّجديون رباعياً (أَفْتَنَتْهُ)[1]. ولغة أهل الحجاز هي المستعملة في القرآن الكريم، نحو: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُوا۟ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ﴾ [البروج: ١٠]، إلاَّ أنَّ (فَتَنَ) في القرآن ليس معناه وَلَّهَ وأَحَبَّ.

ولغة أهل نجد ـ فيما يبدو ـ كانت قليلة الاستعمال، حتَّى لقد أنكرها الأصمعيُّ[2].

ـ ولغتهم (لاَتَهُ عن وجهه يَلِيتُهُ)، وتميم تقول: أَلاَتَهُ يُلِيتُهُ[3]. والقرَّاء ما عدا أبا عمرو ويعقوب يقرأون: ﴿ لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَٰلِكُمْ شَيْـًٔا ﴾ [الحجرات: ١٤] على لغة أهل الحجاز، أمَّا هذان فيقرآن ﴿يَأْلِتْكُمْ﴾ على أنه من (أَلَتَ)، وافقهما اليزيديُّ والحسن[4]. وقرأ قنبل في رواية عنه: ﴿وَمَا لِتْنَاهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ [سورة الطور: ٢١]، والباقون بالهمزة[5].

ولغة تميم لم تُسْتَعْمَلْ في القرآن، وإنَّما استُعْمِلَت لغةُ أهل الحجاز ولغة غطفان[6].

ـ ويقولون (مَرَجَ)، و(أَمْرَجَ) لغة نجدية[7]، وعن اليزيديِّ أنَّ قوله تعالى: ﴿ مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ ﴾ [الرحمن ـ جلَّ جلاله: ١٩] معناه: «خلاَّهما ثمَّ جعلهما لا يلتبس ذا بذا، قال: وهو كلام لا يقوله إلاَّ أهل تهامة»[8].

وليس بين القولين خلاف، إذ المراد بأهل الحجاز الذين يقولون (مَرَجَ)، قريش، وقريش من أهل تهامة، ولعلَّ اليزيديَّ أراد بأهل تهامة قريشاً وحدها، لكنَّه أطلق الكلَّ ومراده الجزء، وكثيراً ما يفعل اللُّغويون القدامى ذلك.

ـ وينسب إلى أهل الحجاز أنَّهم يقولون: (نَكِرَهُمْ) وتميم وأسد تقول

---

(١) السابق، (فتن)، والبحر، ٣/٣٣٩.
(٢) فعلت وأفعلت، ٩٩.
(٣) المزهر، ٢/٢٧٦.
(٤) إتحاف، ٢/٤٨٧.
(٥) إتحاف، ٢/٤٩٦.
(٦) (ألت) لغة غطان، انظر: الكشاف، ٤/١٧.
(٧) البحر، ٦/٤٧٨.
(٨) تهذيب اللغة، ١١/٧٢.

(أنْكَرَهُم)[1]. وعلى اللُّغة المنسوبة إلى أهل الحجاز قوله تعالى: ﴿ نَكِرَهُمْ وَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً ﴾ [هود: ٧٠].

وليس في القرآن من مجرَّده إلاَّ هذا الفعل في هذه الآية، وما عدا ذلك فرباعيٌّ كلُّه، نحو: ﴿ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ ﴾ [الحجر: ٦٢].

غير أنَّ (نَكِرَ) فعل لا يتصرَّف[2] فلا يأتي منه إلاَّ الماضي، ولذلك لم يجيء في القرآن إلاَّ مرَّة واحدة، وجاءت المشتقَّات من مادَّته رباعيَّة.

فقريش إذن هي التي تستعمل الثُّلاثيَّ من ماضي هذه المادَّة، أمَّا المضارع وما تصرَّف منه فتتساوى فيهما اللُّغات.

وقد فرَّق التبريزي بين (نَكِرَ) و (أَنْكَرَ) فقال: إنَّ (أَنْكَرْت الرجل): إذا كنت من معرفته في شك، و (نَكِرْته) إذا لم تعرفه. ولكنه نقل عن أبي عبيدة أن معناهما واحد[3]. وذكر في موضع آخر أن (نَكِرَ) و (أَنْكَرَ) و (اسْتَنْكَرَ)، بمعنى واحد[4].

ـ وذكر الفيوميُّ أنَّ تميماً تقول (أَوْقَفْتُ)[5]، وتميم تُجْعَلُ في مقابل أهل الحجاز ـ عادة ـ، وعلى ذلك فلغة أهل الحجاز (وَقَفْتُ). ووردت الصِّيغة الرُّباعية في مسند الإمام الشافعيِّ في باب (الإيلاء)[6]، ولكن الحديث نفسه ورد في (الموطأ) هكذا: «**أَيُّمَا رَجُلٍ آلى من امرأته، فإنَّه إذا مضت الأربعة الأشهر (وُقِفَ) حتَّى يُطَلِّقَ أو يَفِيءَ**»[7].

ولغة (الموطَّأ) أصدق تمثيلاً للغة قريش من لغة الشَّافعيِّ؛ لأنَّ الموطَّأ أقدم، ثمَّ إنَّ بين مالك وابن عمر راوي الحديث ـ وهو قرشيٌّ ـ رجلاً واحداً، هو نافع، وبين الشافعيِّ ومن يرفع إليه هذا الحديث ثلاثة أو أربعة، بعضهم ليس من قريش، وذلك أدعى إلى

---

(١) إعراب القرآن، ٢/ ٢٩٢.
(٢) المصباح، (نكر).
(٣) شرح اختيارات المفضل، ٣/ ١٢٣٥.
(٤) السابق، ٣/ ١٧٠٥.
(٥) المصباح، (وقف) وهو من الوقوف.
(٦) ٢/ ٤٢ ما بعدها.
(٧) ٣٧٨.

تغيير الرِّواية.

ـ ثمَّة فعل يَسْتَعْمِلُ أهل الحجاز منه صيغة (فَعَلَ)، وتستعمل تميم (افْتَعَلَ)، هو (نَقَدَ) الدَّراهم، فهذه لغة الحجاز، أمَّا تميم فتقول: (انْتَقَدَ)(١).

وقد نُسِبَتْ صِيَغ مجرَّدة إلى أهل الحجاز ليست لهم، منها ما جاء في (المصباح) أنَّ لغة تهامة وما والاها (بَشَرْتُه)، من باب (فَعَل)(٢). وفي كتاب ابن حسنون أنَّ (بَشَرَ) لغة كنانة، وتميم تشدِّد: (بَشَّرَ)(٣). فهذان القولان يُشْعران بأنَّ قريشاً تدخل في الذين يقولون (بَشَرَ) لأنَّها قد تعدُّ في أهل تهامة، كما أنَّها توضع في مقابل تميم. لكنَّها لا تستعمل (بَشَرَ)، فقد صرَّح بعض المصادر بأنَّ أهل الحجاز يقولون (بَشَّر)(٤)، ويؤيِّد هذا أنَّ قرَّاء أهل الحجاز ومَنْ تأثَّرهم (أبا عمرو) يقرأون هذا الفعل بالتشديد في القرآن كلِّه إلاَّ موضعاً واحداً، قرأه أبو عمرو وابن كثير بالتَّخفيف، هو: ﴿ذَلِكَ الَّذي يَبْشُرُ اللهُ﴾ [الشورى: ٢٣]، على أنه بمعنى (نَضَّرَهُمْ) في رأي أبي عمرو(٥). هذا إلى أنَّ المستعمل في الحديث من هذا الفعل وما تصرَّف منه مشدَّد كلُّه إلاَّ أفعالاً يسيرة جاءت للمطاوعة بمعنى (أَبْشِر) أما المتعدي فمشدد كله(٦). ونسب الفرَّاء إلى أهل الحجاز صيغةً أخرى غير السَّابقتين هي (أَبْشَرَ)، إلاَّ أنَّه محتاط في كلامه. فهو يقول: «ولعلَّها لغة حجازيَّة»(٧)، ومعتمده على أنَّه سمعها من سفيان بن عيينة(٨). بيد أنَّ سفيان ليس قرشياً(٩)، فكلامه إذا خالف لغة النُّصوص القرشيَّة لم يُعْتَدَّ به في تمثيل لغة قريش.

وجاء في (اللسان): «قال الفرَّاء: يقال: لا يُسَاوِي الثَّوب وغيره كذا وكذا، ولم

---

(١) المزهر، ٢/٢٧٦.
(٢) (بشر).
(٣) اللغات في القرآن، ٢٧.
(٤) إتحاف، ١/٤٧٨.
(٥) إتحاف، ١/٤٧٧ وما بعدها.
(٦) المعجم المفهرس لألفاظ الحديث، ١/١٨١.
(٧) معاني القرآن، ١/٢١٢.
(٨) المصدر نفسه.
(٩) سفيان مع أنه فقيه مكي، ولد بالكوفة وقضى بها زمناً. قال ابن حجر: سفيان بن عيينه كوفي سكن مكة (تهذيب التهذيب ٤/١١٧).

يُعْرَف يَسْوي. . . قال الأزهريُّ: وقول الفرَّاء صحيح، وقولهم: لا يَسْوي، أحسبه لغة أهل الحجاز، وقد روي عن الشَّافعيِّ»[1].

وهذا الكلام متناقض: يصحح قول الفراء، ثم يقول: إن اللغة حجازية، ولو كانت حجازية ما صح قوله إن الفراء قال إنها غير معروفة.

والذي قال الأزهريُّ في (التهذيب) هو: «وقول الفرَّاء صحيح، وقولهم: لا يَسْوي، ليس من كلام العرب، وهو من كلام المولَّدين، وكذلك لا يُسْوِي، ليس بصحيح»[2]. وهذا ما قاله الجاحظ أيضاً: «وقال الأيمن: تقول العامة: ما يَسْوي فلان كعباً أعسر»[3].

فَيَسْوي ـ إذن ـ ليست لغة أهل الحجاز، على أنَّها ربَّما استعملت بعد عصور الاحتجاج وتغيُّر اللُّغة.

هذه أهم الأفعال التي استعملها الحجازيون مجرَّدة واستعمل غيرهم المزيد منها.

أمَّا الأفعال التي عكس الحجازيُّون فيها مذهبهم، فاستعملوا المزيد حين كانت لغة غيرهم المجرَّد فقليلة، وأبرزها:

ـ آلَفَ: فهم يقولون: (آلَفْتُ) المكان والقَوْم و (آلفْتُ غيرِي)، أيضاً، أي حَمَلْتُهُ على أنْ يألف[4].

وعلى لغة أهل الحجاز ـ فيما يبدو ـ قوله تعالى: ﴿ لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ ۝١ إِۦلَٰفِهِمْ رِحْلَةَ ٱلشِّتَآءِ وَٱلصَّيْفِ ۝٢ ﴾ [قريش: ١ ـ ٢]. فالمصدر الثاني عمل في (رحلة)، فهو كآلَفْتُ المكان والقوم، وهذا هو المتبادر من تفسير الأزهريِّ لمعنى الإيلاف، إذ يقول: «لِتَوْلِيفِ قريش الرِّحلتين»[5].

ـ وذكر اللِّحياني أنَّ (جَبَرَهُ) لغة تميم[6]، وتميم تجعلُ في مقابل الحجاز، وعلى

---

(١) (سوا).
(٢) ١٣/ ١٤٦.
(٣) البرصان، ٣٥٠.
(٤) مقاييس اللغة، ١/ ١٣١.
(٥) تهذيب اللغة، ١٥/ ٣٧٩.
(٦) اللسان، (جبر)، وانظر: المصباح، (جبر)، والأفعال، لابن القطاع، ١/ ١٥٤.

ذلك تكون اللغة الحجازيّة (أَجْبَرَهُ). إلاّ أنّ الأزهريّ قال: إنّ كثيراً من الحجازيين يقولون (جَبَرَ) كبني تميم[1]. ويبدو أنّ معوَّله على أنّ الشافعيّ ـ وهو حجازيٌّ ـ كان يستعمل هذه اللغة، فيقول: «جَبَرَهُ السُّلطان»[2]. وقوله يخالف ما ذكر الأنباري من أن «أَجْبَرَ إجْباراً لغة عامة العرب، وتميم تقول: «جَبَرْتُ الرَّجُل... أَجْبُره جَبْراً وجُبُوراً»[3].

والشافعيُّ لا يمثِّل اللغة القرشيَّة، كما أنَّ قوله: «وكثير من الحجازيين يقولونها» يُشْعر بأنَّ مراده بهم أهل الحجاز في زمنه، وهو يَرْوي لغة العرب في زمانه كثيراً. وإذا صحَّ ذلك فإنَّ لغة أهل الحجاز الذين يُراد بهم قريش لم تكن (جَبَرَ).

ـ ويقول الحجازيُّون أيضاً: (جَنَّبني) بالتَّشديد، وأهل نجد يستعملون من هذه المادَّة صيغتين، إحداهما مجرَّدة (جَنَبَنِي)، والثانية مزيدة لكنَّها على وزن (أَفْعَلَ) هي (أَجْنَبَني)[4]. والذي ورد في القرآن هو: ﴿ وَٱجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعْبُدَ ٱلْأَصْنَامَ ﴿٣٥﴾ ﴾ [إبراهيم: ٣٥]، وقُرِىءَ في الشَّوَاذِّ على صيغة (أَفْعَلَ)[5].

ـ وتنسب المصادر إلى اللغة الحجازية (أَسْرَى) أمَّا لغة غيرهم فـ (سَرَى)[6]. وهذا الفعل يَرِدُ في القرآن الكريم رباعياً متَّفَقاً على قراءته نحو: ﴿ سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا ﴾ [الإسراء: ١]، كما يَرِدُ مُتَّفَقاً على قراءته ثلاثياً، كقوله تعالى: ﴿ وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ﴿٤﴾ ﴾ [الفجر: ٤].

لكنَّ فعل الأمر منه مُخْتَلَفٌ في قراءته، فبعضهم يقرأه ثلاثياً، وبعض يقرأه على أنَّه من الرباعيّ. فقُرَّاء الحجاز (نافع وابن كثير وأبو جعفر وابن محيصن) يقرأونه على أنَّه ثلاثيٌّ، نحو قوله تعالى: ﴿فَاسْرِ بِأَهْلِكَ﴾ [هود: ٨١]، والباقون يقرأونه رباعياً[7].

---

(١) تهذيب اللغة، ١١/ ٦٠.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) الزاهر، ١/ ٨١.
(٤) الكشاف، ٢/ ٣٠٤، والبحر، ٥/ ٤٢٩.
(٥) انظر: معجم القراءات القرآنية، ٣/ ٢٣٨.
(٦) اللسان، (سرى)، والخزانة، ٣/ ٢٥٢، والصحاح، (سرى).
(٧) إتحاف، ٢/ ١٣٢ وما بعدها.

وهذا مخالف لما ذكر اللُّغويون عن لغة أهل الحجاز. ويبدو أنَّ الفَرْقَ بين (سَرَى) و (أَسْرَى) فَرْقٌ في معنييهما وليس اختلاف الصِّيغتين خلافاً لهجياً.

ويرى بعض اللغويين أن (سَرَى): سار اللَّيْلَ كُلَّهُ، و (أَسْرَى): سار في آخر الليل[(١)]. ومنهم من يرى أن (سَرَى) للسَّيْر آخر الليل، أمَّا (أَسْرَى) فللسَّيْر أوَّله[(٢)]، ومن هذا قول سعيد بن المسيِّب: «. . . أَسْرَى حتَّى إذا كان آخر الليل عرَّس»[(٣)]. إذ معنى (أَسْرَى) في كلامه سار أوَّل الليل. وفي شعر قريش تستعمل الصيغتان معاً، كقول عمر بن أبي ربيعة:

تَبِيتُ إِلَيَّ بَعْدَ النَّوْمِ تَسْرِي وقَدْ أَمْسَيْتُ لا أَخْشَى سُرَاهَا[(٤)]

إذ السُّرى مصدر (سرى). ويقول الحارث بن خالد:

لِبشْرَةَ أَسْرَى الطَّيْفُ والخَبْتُ دُونَهَا ومَا بَيْنَنَا من حَزْنِ أَرْضٍ وبِيدِها[(٥)]

ولو لم تكن قريش تستعمل الصِّيغتين معاً لَلَزِم الشُّعراء واحدة منهما، ولكن ورودهما في شعرهم وورودهما معاً في القرآن الكريم، دليل على أنَّهما من لغتها.

- وممَّا يَسْتعملون من الأفعال الرُّباعية: (أَنْتَنَ) وغيرهم يقول (نَتَنَ)[(٦)]. ويقولون (أَوْتَدَ) وتقول تميم (وَتَدَ)[(٧)]. و (أَوْفَيْتُ)، وأهل نجد (وَفَيْتُ) بغير ألف[(٨)]. و (وَفَيْتُ) أكثر اللُّغتَيْن[(٩)]، لكنَّها ليست أَفْصَحَهُما؛ لأنَّ المستعمل في القرآن الكريم هو (أَوْفَى)، نحو قوله تعالى: ﴿ يُوفُونَ بِٱلنَّذْرِ ﴾ [الإنسان: ٧]، ﴿ وَأَوْفُواْ بِعَهْدِ ٱللَّهِ ﴾ [النحل: ٩١]، إلاَّ أنه قد جاء ﴿ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ مِنَ ٱللَّهِ ﴾ [التوبة: ١١١] استعمل اسم التَّفضيل منه وهو لا يُشْتَقُّ قياساً إلاَّ من الثُّلاثيِّ المجرَّد.

---

(١) شرح اختيارات المفضل، ١/ ٩٩.
(٢) إتحاف، ٢/ ١٣٣.
(٣) الموطأ، ١٩.
(٤) ديوانه، ٤٧٦.
(٥) ديوانه، ٥٩.
(٦) المخصص، ١١/ ٢٠٦.
(٧) المصباح، (وتد).
(٨) البحر، ١/ ١٧٢، و ٢/ ٥٠١.
(٩) فعلت وأفعلت، ١٤٩.

ـ وهنالك بضعة أفعال تختلفد اللُغات في صيغها، بيد أنَّها كلَّها مزيدة، هي: (صَعَّر) و (صَاعَر) فالصيغة الثانية هي الحجازيَّة، أمَّا الأولى فتميميَّة[1]. وعلى اللُغة الحجازيَّة قرأ نافع وأبو عمرو والكسائي وخلف واليزيديُّ والأعمش: ﴿ولا تُصَاعِرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ﴾ [لقمان: ١٨][2].

ـ ويقولون: (ضَاعَفَ)، وتقول تميم (ضَعَّفَ)[3]. وعلى اللغة الحجازية قرأ نافع وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائيُّ وخلف وابن محيصن والأعمش واليزيديُّ والحسن: ﴿ وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُ ﴾ [البقرة: ٢٦١]. والباقون يقرأون: ﴿والله يُضَعِّفُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾[4]. وكذلك قوله تعالى: ﴿ فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥ وَلَهُۥٓ أَجۡرٞ كَرِيمٞ ﴿١١﴾ ﴾ [الحديد: ١١][5].

ولكنَّ أهل الحجاز يقولون (تَزَيَّلَ) بالتضعيف، وتقول ربيعة (تَزَايَلَ) مُخَفَّفاً[6]. ولغة أهل الحجاز هي التي عليها قوله تعالى: ﴿ لَوۡ تَزَيَّلُواْ لَعَذَّبۡنَا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ [الفتح: ٢٥].

ـ وثَمَّ صيغة أشار الأخفش إلى أنَّها من لغة الحجازيِّين، هي (افْعَالَّ)، فيقولون، ـ على حسب قوله ـ: اسْوَادَّ وجهه واحْمَارَّ، في اسْوَدَّ واحْمَرَّ. وعلى لغتهم قراءة مَنْ قرأ ﴿مُسْوَادَّة﴾ [الزمر: ٦٠][7]. وجاء من هذا الوزن ﴿ مُدۡهَآمَّتَانِ ﴿٦٤﴾ ﴾ [الرحمن ـ جلَّ جلاله: ٦٤].

ويبدو من كلام الأخفش أنَّ الحجازيِّين يستعملون (افْعَالَّ) مقابل (افْعَلَّ) في لغة غيرهم. وأكبر الظَّنِّ أنَّ الخلاف بين (افْعَلَّ) و (افْعَالَّ) ليس خلافاً لهجياً، بل خلاف في المعنى،

---

(١) إتحاف، ١/ ٣٦٣ والبحر، ٧/ ٨٢.
(٢) انظر: إتحاف، ٢/ ٣٦٢ وما بعدها.
(٣) الحجة، ٦/ ١٥٢، عن لغة تميم، ٣٨٧.
(٤) إتحاف، ١/ ٤٥١.
(٥) انظر: إتحاف، ٢/ ٥٢٠.
(٦) اللسان (زيل)، وتاج العروس، (زيل).
(٧) انظر معاني القرآن، ٢/ ٤٥٦.

فافعالَّ يدلُّ على تغيُّر اللون من حال إلى حال، من غير أن يثبت، كقولك: جعل يحمارُّ مرَّة ويصفارُّ أخرى، أمَّا (افْعَلَّ) فيدلُّ على ثبات اللَّون[1].

(١) تهذيب اللغة، ٥/ ٥٤.

التعـــديـــــة

الخلاف بين اللُّغات في الأفعال التالية، في كيفية تعديتها، فبعضها يعدِّيها بنفسها، وبعضٌ يعدِّيها بحرف من حروف الجرِّ. والأفعال التي تذكر المصادر خلاف اللُّغات في كيفيَّة تعدية القبائل لها هي (كَالَ وَوَزَنَ وهَدَى). فأهل الحجاز يُعَدُّونها بنفسها بلا وساطة، أمَّا غيرهم فيعدِّيها بحرف.

فيقول الحجازيون ـ ويوافقهم من جاورهم من قيس ـ: كَالَهُ وَوَزَنَهُ وهَدَاهُ، وغيرهم: كَالَ له وَوَزَنَ لَهُ وهَدَاهُ إلى الطريق[1].

والقرآن الكريم على لغة أهل الحجاز ومن وافقهم في تعدية (كَالَ) و (وَزَنَ)، كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴿٣﴾ ﴾ [المطففين: ٣]. أمَّا (هَدَى) فَيَرِدُ في القرآن الكريم متعدِّياً بنفسه نحو: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿٦﴾ ﴾ [الفاتحة: ٦]، ومتعدِّياً باللام نحو: ﴿ إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ ﴾ [الإسراء: ٩]، وبإلى، نحو: ﴿ وَهَدَىٰهُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿١٢١﴾ ﴾ [النحل: : ١٢١].

---

(١) انظر معاني القرآن، للأخفش، ٢/ ٥٣٢، و١/ ١٦.

دلالـــة المفــردات

المراد بالدَّلالة ها هنا: المفردات اللُّغوية التي تدلُّ في لغة قريش على معنى يخالف ما تدلُّ عليه في لغة غيرها، أو المعنى الذي يُوضع له لفظ فيها، ويكون له في غيرها لفظ آخر.

واختلاف اللُّغات العربيَّة في الدَّلالة بَيِّنٌ في المعجمات العربيَّة، ومن آثاره: التَّرادف والاشتراك والتضادُ. فقد عدَّ اللُّغويون اختلاف اللُّغات من أسباب هذه الظواهر الثَّلاث[1]، غير أنَّ نظرة اللغويين الشَّاملة إلى اللهجات على أنَّها لغة واحدة ساعدت على خفاء اختلافها في الدَّلالة كثيراً. إلاَّ أنَّ اختلاف اللُّغات في دلالة المفردات ليس بتلك الكثرة، ولا سيما إذا قيس بالمفردات التي تتَّفق القبائل على دلالتها. ولو كان بين اللُّغات خلاف كبير في الدَّلالة لَوَجَدَ العرب صعوبة في التَّفاهم، أو لَتَعذَّر، ولكنَّ شيئاً من ذلك لم يكن.

وقد كان يُزيل آثارَ اختلافهم في دلالة بعض المفردات كَثْرَةُ تلاقيهم وسَمَاعُ بعضهم كلام بعض: شعراً وخطابة وأمثالاً.

والعناية في هذا الباب متَّجهة إلى أمرين:

١ ـ مفردات القرآن الكريم وتوزيعها على القبائل، كما جاء في كتاب (اللُّغات في القرآن) المنسوب إلى ابن عباس، و (لغات القبائل الواردة في القرآن الكريم) المنسوب إلى أبي عبيد القاسم بن سلاَّم.

وسيكون الحديث ها هنا عن صحَّة نسبة الكتابين إلى من نُسِبا إليهما، وعن صحَّة توزيع المفردات.

---

(١) انظر: المزهر، ١/ ٤١٠.

فقد نَسَبَ هذان الكتابان ثُلثي المفردات القرآنية إلى غير قريش، وهذا يناقض ما يَرِدُ في القرآن من إشارات إلى نزوله بلغة قريش، كما يناقض ما صحَّ من الأحاديث في ذلك. فمفردات القرآن الكريم كلُّها قرشيَّة، ولمَّا كان الحديث في باب الدَّلالة عن المفردات القرشيَّة، كان الحديث عن نسبة بعض مفردات القرآن إلى غيرها حتماً.

٢ ـ المفردات القرشيَّة الواردة في كتب اللُّغة غير الكتابين المذكورين: جمعها وتصنيفها في مجموعات ينتظمها معنى عامّ؛ إنَّ أمكن ذلك، ثمَّ تَتَبُّع ورودها في النُّصوص القرشيَّة للتَّثبُّت من دلالتها فيها، ومن صحَّة نسبتها إلى قريش.

وقد تَبِعَتْ ذلك قائمةٌ مختصرةٌ بالمفردات الأخيرة مرتَّبة على حروف الهجاء، مع معانيها في اللُّغة القرشية؛ ليسهل الرُّجوع إليها لمن لا يهمُّه التَّفصيل.

توزيع مفردات القرآن الكريم على اللَّهجات

يُشير بعض الآيات القرآنية إلى أنَّ القرآن الكريم نَزَلَ بلغة قريش؛ من أجل أن يفهموه؛ لأنهم كانوا مُخَاطَبين به قبل غيرهم من العرب، وذلك في سنيِّ الدعوة الأولى في العهد المكيِّ، كقوله تعالى: ﴿ فَإِنَّمَا يَسَّرْنَٰهُ بِلِسَانِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٥٨﴾ ﴾ [الدخان: ٥٨].

وفحوى الآية مطابقة لما رُوِيَ عن عمر وعثمان ـ رضي الله عنهما ـ من أنَّ القرآن إنَّما أُنْزِلَ بلغة قريش، وإنْ كان بعض المُحْدَثِينَ يَرَوْنَ أنّ للآية وشبيهاتها دلالةً غير هذه الدَّلالة[1]، ويَرَوْنَ أنَّ ما رُوِيَ عن عمر وعثمان موضوع؛ لأسباب سياسيَّة وعصبيَّة[2].

وما رُوِيَ عن عمر وعثمان صحيح، حَكَمَ بصحَّته أُولُو العلمِ بالحديث، وورد بعضه في أصحِّ الكتب بعد القرآن الكريم (صحيح البخاري)، وعمر وعثمان ليسا من أهل العصبيَّة، ولا ممَّن تحمله على مخالفة الحقِّ في أمر له خَطَرُه، كالقرآن الكريم.

وربَّما كان أقوى طَعْن يُوَجَّه إلى أنَّ القرآن الكريم مُنزل بلسان قريش، ما جاء في الكتابين المنسوبين إلى عبد الله بن عبَّاس وأبي عبيد القاسم بن سلاَّم. واسم الأوَّل (اللُّغات في القرآن)، واسم الثَّاني (لغات القبائل الواردة في القرآن الكريم). فقد وزَّعا مفردات القرآن الكريم على القبائل، فجعلا نحواً من ثلثها لقريش وسائرها لغيرها من القبائل. وهذا التوزيع مناقض لنزوله بلغة قريش.

غير أنَّ الكتابين لو افْتُرِض جَدَلاً أنَّهما لمن نُسِبا إليهما حقّاً، لا يناقضان صحَّة

---

(١) سيأتي الحديث بتفصيل عن قول عمر وعثمان، وعن اعتراض من اعترض عليه في الفصل الرابع، وكذلك تفسيرهم للآية المذكورة.

(٢) المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، ٨/ ٦٥٣ و ٦٥٦.

نزول القرآن بلغة قريش، لأنَّهما لا يحكمان بأنَّ ما وَرَدَ فيه من لغات القبائل الأخرى لم تكن قريش تعرفه وتستعمله في لغتها، بل يبيِّنان أصول هذه الكلمات القبلية. فهي باعتبار أصولها ليست قرشيَّة، وقرشيَّة باعتبار الاستعمال، فهي كالكلمات الدَّخيلة أو المُعَرَّبة. «والمنطق إنَّما هو منسوبٌ إلى مَنْ كان به معروفاً استعمالُه» كما يقول الطبريُّ[1]، لا إلى مَنْ هو له في الأصل. والدَّليل على ذلك أنَّ الكلمات التي يَرِدُ في المعجمات أنَّها من لغة غير قريش تَرِدُ في كلام قريش، كما يُرْوَى أن العباس بن عبد المطلَّب أو أباه قال في بئر زمزم: «اللَّهُمَّ لا أُحِلُّها لِمُغْتَسِلٍ، وهي لشاربٍ حِلٌّ وبِلٌّ»[2]. وبِلٌّ معناها: مباح بلغة حمير[3]. وقال عمرو بن العاص لمعاوية ـ رضي الله عنهما ـ: «ما زلتُ أَرِمُّ أَمْرَكَ بِوَذَائِلِه»[4]. والوذيلة: المرآة بلغة هذيل[5]. ووردت هذه الكلمة في قول عمر بن أبي ربيعة:

وخـدٍّ أسِيـلٍ كـالـوَذِيلَـةِ نَـاعِـمٍ مَتَـى يَـرَهُ راءٍ يُهِـلَّ ويُسْحَـرِ[6]

فاستعمال القرشيِّين لهذه المفردات جَعَلَها من لغتهم وإنْ لم تكن منها في الأصل. ولقد فطن اللغويُّون القُدَماء إلى سَعَةِ اللُّغة القرشية وتميُّزها من غيرها من اللغات، فعلَّلوا ذلك بوفود القبائل العربيَّة على مكَّة، وسماع القرشيِّين منها ثمَّ تأثرهم بها، كما قال قتادة: «كانت قريش تَجْتَبِي، أي تختار، أَفْضَلَ لغات العرب حتَّى صار أفضلُ لغاتها لُغَتَها، فنزل بها القرآن»[7]. وكذلك قال الفارابيُّ والفرَّاءُ[8]. وقال ابن عطيَّة مُعَقِّباً على قول أبي عبيد والمبرِّد إنَّ اليمن من القبائل التي نزل القرآن بلغاتها: «وذلك عندي إنَّما هو فيما استعملته عَرَبُ الحجاز من لغة اليمن كالعَرِم والفتَّاح»[9]. كما أشار الجاحظ إلى علَّة سَعَةِ اللغة القرشيَّة فقال: إنَّ مردَّها إلى سَعَةِ الاختلاط بالقبائل الكثيرة الذي من نتائجه

---

(١) تفسير الطبري، ١/١٧.
(٢) التنبيهات، ٢٧٦، وتهذيب اللغة، ١٥/٣٤٣.
(٣) تهذيب اللغة، ١٥/٣٤٣.
(٤) النهاية، ٥/١٧١.
(٥) المصدر نفسه.
(٦) ديوانه، ٩٦.
(٧) اللسان، (عرب).
(٨) انظر: المزهر، ١/٢١٠، والاقتراح، ١٩٨.
(٩) مقدمتان، ٢٦٨.

الاطِّلاع على لغاتٍ وأفكارٍ كثيرةٍ، أمَّا غيرها من القبائل فـ «إنَّما كانت القبيلة لا تكاد ترى وتسمع إلاَّ من قبيلتها ورجالها، فليس عندهم إلاَّ [ما] عند قبيل واحد من البيان والأدب والرأي والأخلاق والشمائل والحلم والنَّجْدة والمعرفة إلاَّ الفَرْط..»[1].

إلاَّ أنَّ اللغويِّين قد انصرفوا إلى تأثير الحَجِيجِ في اللُّغة القرشيَّة عن أمرٍ أقوى أثَراً في اللُّغة من الحُجَّاج، هو تلك الأُسَر الكثيرة التي كانت تقيم بمكَّة مستجيرةً بأهلها أو محالفة، فتربط أسبابها بأسبابهم. فتُصْهِر إليهم ويُصْهِرون إليها. ثم أولئك النِّساء الكثيرات المتزِّوجات في قريش وهنَّ من قبائل شتَّى. فأثَرُ هؤلاء وأولئك في لغة قريش أقوى من أثَرِ الحُجَّاج والمُعْتمرين الذين لا يلبثون إلاَّ أياماً معدوداتٍ ثمَّ يذهبون. وقد عُنِيَ ابن حبيب بهذه الأسر وبيان مَنْ حالفت من بطون قريش ورجالاتها[2]. وهي أسر من مناطق شتَّى من الجزيرة، بعضها من الجنوب: من هَمْدان والأشعريِّين وسعد العشيرة ومراد وكندة والأزد، وبعضها من الشمال: من عُذْرة وجُذام، وبعضها من الشَّرق: من لخم وربيعة. وأكثرها من وسط الجزيرة: من كنانة وهوزان وسليم والهُون ابن خزيمة وتميم وأسد وهذيل وغطفان وغنيّ.

وقد تميَّز القرشيُّون بكثرة الإصهار إلى القبائل العربية، والناظر في كتب الأنساب يجد فيها مصداق ذلك، فقد بلغ ما استطعتُ التقاطه من النساء المتزوِّجات في قريش من غيرها (١٨٢ امرأة) وَلَدْنَ (٣٣٢ نسمة)[3]. وهو إحصاء غير دقيق، لأسباب خارجة عن

---

(١) رسائل الجاحظ، ٤/ ١١٧ وما بعدها.

(٢) انظر: المنمق، ٢٢٩ ـ ٢٧٢.

(٣) موزعون بين القبائل على النحو التالي، (الرقم الأول للنساء والثاني لأولادهن):

كنانة ٢٤/ ٥٨	أسد ٨/ ١١	مرة ٢/ ٨	ضبة ١/ ٢
خزاعة ٢٤/ ٥٠	الأشعريون ٥/ ٦	بلي ٢/ ٤	النَّمر بن قاسط ١/ ٢
ثقيف ١٨/ ٤١	الأزد ٣/ ٥	اليمن ٢/ ٨	لخم ١/ ١
عامر ١٦/ ٤١	كنده ٤/ ٥	بكر بن وائل ٢/ ٢	عبس ١/ ١
سليم ١٠/ ٢٤	طيء ٣/ ٤	قضاعة ٢/ ٦	غسان ١/ ١
تميم ١٠/ ٢٢	فهم ٣/ ٤	عك ١/ ٦	جهينة ١/ ١
هوازن ١٠/ ١٨	عنزة ٣/ ٧	عدوان ١/ ٢	دوس ١/ ١
الأنصار ٧/ ١٣	هذيل ٣/ ٥	خثعم ١/ ٤	قَسْر ١/ ١

الإرادة، منها أنَّ كُتُبَ الأنساب لا تذكر كلَّ فرد من القبيلة ولا ممَّن تزوَّج، وإنما تذكر أشهرهم، والأمَّهات اللاتي يُذْكَرْنَ ربَّما لا تُذْكَر قبائلهنَّ، وقد يُذْكَرْنَ منسوباتٍ إلى أُسَرٍ لا تتَّضح قبائلها. ومَنْ ذكرت من النساء كنَّ كلهن في مكة من عهد هاشم بن عبد مناف إلى الهجرة النبوية. وهي المدة التي يُظَنُّ أن لغة قريش بلغت فيها من النضج والكمال مبلغاً.

وهذا العدد الكبير يصدِّق قولة أبي بكر ـ رضي الله عنه ـ يوم السقيفة، وهو يعدِّد المزايا التي تَتَمَيَّزُ بها قريش من غيرها، وتجعلها أَهْلاً لقيادة العرب: إنَّ قريشاً «أكثر الناس ولادة في العرب»[1]. وغير ممكن أنْ يوجد هذا القدر الوافر من النساء وأبنائهن المتأثرين بلغتهنَّ، في مكَّة، من غير أن يُؤَثِّروا في لغة أهلها.

ولعلَّه يُمْكن أن يُفَسَّرَ ورود بعض الظواهر اللغويَّة القرشيَّة في القرآن الكريم ـ أحياناً ـ بأنَّها كانت مُسْتَعْمَلة في قريش من تأثير هؤلاء النساء والأسر. وليس المراد بالظواهر اللغوية تلك التي تَرِدَ في بعض القراءات، كالهمز والإمالة ونحوها، إنَّما المُراد تلك التي يتَّفق عليها القُرَّاء وتظهر أحياناً في النصوص القرشية، كعدم فكِّ تضعيف الفعل المضعَّف المجزوم الذي وردت منه أمثلة يسيرة في القرآن، وكالإدغام في بعض الصِّيَغ، نحو: ادَّارَك والمُزَّمِّل والمُدَّثِّر... إلخ. فوجود هذه اللغات في المجتمع المكيِّ مع اللغة القرشية قد أعطاها ذلك الغنى والسَّعة اللَّذين أشاد بهما القُدماء كثيراً، ونبَّهوا إلى أنَّهما علَّة نزول القرآن بها وتميُّزها على سائر اللغات. قال ابن الأنباريِّ: «... لأن الله تعالى أنزل القرآن بلغة قريش، ولقريش مذاهب في كلامها وافتتان في ألفاظها واتِّساع في لغاتها»[2].

إنَّ الذين قالوا إنَّ القرآن نزل بلغة قريش لا ينظرون إلى قريش نظرة عنصرية بل يَعْنُونَ المجتمع الذي تؤلِّف قريش أساسه ويحوي غيرهم من الجيران والمحالفين والأقرباء، وهذا الجمع يدخل تحت اسم القبيلة، ولا تكاد توجد قبيلة صافية ليس فيها بيت من سوى أنفسها.

---

(١) جمهرة خطب العرب، ١/ ١٧٥.
(٢) مقدمتان في علوم القرآن، ١١٥.

فالمفردات الواردة في القرآن الكريم التي جاء في هذين الكتابين أنَّها لقبائل غير قرشيَّة إذن لقريش، اقترضتها من لغات أصحابها الوافدين عليها في المواسم أو المقيمين معها، أو نقلتها إليهم النِّساء المتزوِّجات فيهم.

ونسبة الكتابين إلى ابن عبَّاس وأبي عبيد ليست بصحيحة، وهما نسختان من كتاب واحد، ثانيتهما تهذيب للأولى[1]، عمله أحد الرُّواة المذكورين في صدره[2]. ويرى بعض الباحثين أنَّ النُّسْخة الأولى (المنسوبة إلى ابن عباس) جمعها بعض الرُّواة بعد عصر ابن عباس، فأصابها ما يصيب الأخبار[3]. أمَّا الثانية (المنسوبة إلى أبي عبيد) فمؤلِّفها أبو القاسم محمَّد بن عبد الله بن الجَدِّ الفهريُّ اللَّبْلِيُّ[4]. ويرى أنَّ النسختين كتابان مختلفان، الأوَّل لابن عبَّاس والثاني للمؤلِّف المذكور[5].

ومهما يكن من شيء فإنَّ مضمونهما واحد، وليس بينهما اختلاف واضح إلاَّ ما يكون بين نسخ الكتاب الواحد، من زيادة أو نقص. والثانية ينتهي سندها إلى ابن عباس، كما ينتهي سند الأولى إليه[6]. والكتاب ليس لابن عباس، وفيه من الأدلة ما ينقض نسبته إليه. ويطول الحديث لو ذهبت أُحصيها وأحلِّلها، لكن أوجز طرفاً منها ها هنا:

١ ـ ما يحوي من كلمات منسوبة إلى أمم بائدة منذ أَمَدٍ بعيد، كمَدْيَن وعاد وجُرْهُم والعماليق، وأمم لم تكن لقريش صلة ظاهرة بها لِبُعْدِ دارها عن دارها، كالصِّين والبربر والقبط، ولم يكن لابن عباس عِلْم بلغات هؤلاء ولا أولئك.

٢ ـ ما يحوي من كلمات مفسَّرة تفسيراً يخالف ما صحَّ عنه من تفسيرها، كتفسير (أُمْنِيَتِهِ) بأنَّها فكرته[7]، وفي صحيفة ابن أبي طلحة ـ وهي أصحُّ ما نُسِبَ إليه في التفسير

(١) المعجم العربي نشأته، وتطوره، ١/ ٧٣، ونصوص من التراث اللغوي المفقود، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج ٢٦، ربيع الأول ١٣٩٠ هـ، ص ٢٠٧.
(٢) المعجم العربي، ٧٤.
(٣) نصوص من التراث اللغوي المفقود، ٢٠٩.
(٤) السابق، ٢٠٢ وما بعدها.
(٥) السابق، ٢٠٦ وما بعدها.
(٦) انظر: لغات القبائل الواردة في القرآن الكريم، ٤٠.
(٧) اللغات، لابن سلام، ٢٠٠.

وعليها اعتمد البخاري في صحيحه[١] ـ أنَّ معناها: حديثه[٢]. وكتفسير (حَفِيّاً) بعالماً[٣]، وفي الصحيفة: لطيفاً[٤]. إلى غير ذلك من الأمثلة.

٣ ـ التَّناقُض والاستحالة، إذ يَنْسب الكلمة إلى قبيلة، ويَنْسب كلمة مشتقَّة منها أو تشاركها في المادَّة المشتقَّة منها إلى قبيلة أخرى، كما نَسَبَ ﴿ فَلَا تَأْسَ ﴾ بمعنى: فلا تَحْزَنْ، إلى كنانة[٥]، ونَسَبَ ﴿ ءَاسَىٰ ﴾ إلى قريش[٦]، وهما فعل واحد، الفَرْق بينه في الآيتين التَّاءوالهمزة فحسب. ويَنْسِبُ ﴿ يَخْرُصُونَ ﴾ بمعنى يكذبون، إلى تميم[٧]، و ﴿ ٱلْخَرَّٰصُونَ﴾ بمعنى الكذابون، إلى كنانة وقيس عيلان[٨].

٤ ـ ما فيه مصطلحات لغويَّة لم تكن معروفة في زمن ابن عباس، كالفتح والضَّمِّ والكسر والتخفيف والتثقيل، كقوله: ﴿ مِتْنَا﴾، بالكسر: لغة الحجاز[٩]، وبالضمِّ: لغة تميم[١٠]، و ﴿ تَدَّخِرُونَ﴾، مُثَقَّل بلغة تميم، ومُخَفَّف بلغة كنانة[١١].

٥ ـ أنَّ نسبة اللُّغات إلى القبائل مخالف لما وَرَدَ عن ابن عبَّاس في صحيفة ابن أبي طلحة وفي مناظرته لابن الأزرق التي وَرَدَتْ في (الإتقان) وفي مُعْجَم الطبرانيِّ، من الاكتفاء ببيان معنى الكلمة فحسب، والاستشهاد عليه بالشِّعر.

وقد أغرى الذين وضعوا هذا الكتاب بنسبته إلى ابن عبَّاس عِلْمُه بالشِّعر وقوله الشهير: «إذا سألتموني عن غريب القرآن فالتمسوه في الشِّعر، فإنَّ الشِّعر ديوان

(١) انظر الإتقان، ١/ ١٥٠، وقال فيها أحمد بن حنبل رحمه الله: «بمصر صحيفة في التفسير، رواها علي ابن أبي طلحة، لو رحل فيها رجل إلى مصر قاصداً، ما كان كثيراً». (إعراب القرآن، ٣/ ١٠٤).

(٢) الإتقان، ١/ ١٥٣.

(٣) اللغات، لابن سلام، ١٨٦.

(٤) الإتقان، ١/ ١٥٣.

(٥) اللغات، لابن حسنون، ٢٨.

(٦) السابق، ٢٥.

(٧) السابق، ٤٢.

(٨) السابق، ٤٤.

(٩) اللغات، لابن سلام، ٢٣٥.

(١٠) السابق، ٦٧.

(١١) إيضاح الوقف، ١/ ٦٢.

العرب»[1]، ومواقفُ ترويها عنه كتب التفسير مع بعض العرب، كقصَّته مع الحِمْيَرِيِّ الذي استام بناقته، فقال له: أنت صاحبها؟ قال الحميريُّ: أنا بعلها، فقال ابن عباس: ﴿ أَتَدْعُونَ بَعْلًا . . ﴾ [الصافات: ١٢٥][2].

فيستنتجون من هذه القصَّة أن البَعْل يعني الربَّ، وأنَّ هذه لغة حِمْيَرِيَّة، ثمَّ ينسبون ذلك إلى ابن عباس، مع أنَّه ليس فيها ما يدلُّ على أنَّ الكلمة حميرية ولا أنَّ ابن عباس قال ذلك، ولا أنَّه كان يجهل معناها. وجاء (بَعْل) مفسَّراً بهذا التفسير ومنسوباً إلى حِمْيَر في هذين الكتابين[3].

ويزيد المرءَ ثقةً بأنَّ الكتاب موضوعٌ، ما قال الإمام الشافعيُّ: «لم يثبت عن ابن عبَّاس في التفسير إلا شَبيه بمائة حديث»[4]، فهذا الكتاب من قبيل تلك الموضوعات الكثيرة التي حُمِلَتْ عليه.

إذا صحَّ وضع الكتاب وأنَّ مفردات القرآن الكريم كلَّها قرشيَّة، إمَّا أصالةً أو اقتراضاً فلا داعي إذن إلى تسجيل ما ورد فيه من كلمات في هذا البحث ولا الحديث عنه، وستَنْصرف العناية إلى جمع المفردات التي دوَّنتها المصادر الأخرى من لغة قريش.

وقبل ذلك يحسن الوقوف قليلاً عند آراء بعض المُحْدَثِينَ في قول قتادة ومَنْ وافقه من علماء المسلمين عن تخيُّر قريش من لغات القبائل. فقد انتقدته فئة من المستشرقين والعرب وسَخِرُوا منه سُخْرِيةً شديدة، ونَبَزُوه بالسَّذاجة والتَّأَثُّر بالعاطفة الدينيَّة، وقالوا إنَّ قضيَّة اختيار قريش من لغات القبائل لا تختلف في سذاجتها عن «الفكرة القديمة التي ترى أنَّ (هوميروس) اكتسب لغته من أسفاره إلى مناطق لهجيَّة مختلفة، تُتَكَلَّم فيها اللغة الإغريقية. إنَّ الافتراض أن امرأً واحداً أو طائفة واحدة من الناس تستطيع أن تبتدع لغة من تلقاء نفسها، افتراض ـ كما يرى Parry ـ ليس له أساس»[5].

---

(١) السابق، ١/ ٦٢.
(٢) انظر: إيضاح الوقف، ٢/ ٧٢.
(٣) انظر: لغات القبائل، ٢٣٧، واللغات في القرآن، ٤٠.
(٤) التفسير والمفسرون، ١/ ١٥٧.
(٥) The Oral Tradition. p.112.

وهذا النَّقْدُ والسُّخْرية مبناهما على عدم فهم قول المسلمين، فقد حسب هؤلاء أنَّ مرادهم أنَّ العرب كانت لهم لغة مثاليَّة هي لغة الشعر والقرآن، تختلف عن اللهجات المحليَّة، صنعتها قريش من لغات القبائل كما صنع هوميروس ـ كما يُدَّعى ـ لغته.

ومراد المسلمين بعيد من هذا، إنَّما أرادوا أن لغة قريش تأثَّرت كثيراً بلغات مَنْ يَفِدُون إليها في المواسم كما لم تتأثَّر لغة عربيَّة سواها، وقد وسَّع هذا معجمها ونوَّع مناحِيَ القول فيها. ومع ذلك ظلَّت هذه اللغة خاصَّة بها، ولم تُصْبِحْ لغةً مثالية يستعملها العرب الآخرون في مقامات الجدِّ.

وحدوث هذا في اللغة القرشية أمر طبيعيٌّ، لأنَّ بيئتها ملتقى العرب في موسم الحجِّ والعمرة، وتأثُّرها لا بُدَّ أن يكون، قاله العلماء المسلمون أم سكتوا عنه. ولا مقارنة بين قولهم وما قيل عن هوميروس، فوفود القبائل إلى مكة حقيقة تاريخية وليس في تأثُّر لغة أهلها بلغتهم ما يُنْكره العقل، أو يخالف سُنَّة من سُنَنِ اللغة أو التاريخ، ورِحَلات هوميروس أمر مُفْتَرَض، وتأليفه بمفرده لغة من لغات شتى أمر صعب جداً. هذا مع أنَّ هوميروس نفسه شخصيَّة غامضة عند الباحثين، بخلاف قريش التي عاش بينها اللغويون وسمعوا لغتها، وهم على علم بتاريخها وحاضرها.

وقد تبعهم جواد علي فاعترض على التخيُّر بهذه الأسئلة: مَنْ كان يقوم بالاختيار؟ الخاصَّة من قريش، أم العامَّة، ولا يعقل منهم التخيُّر؟ ومَنْ كان أولئك الخاصَّة؟ ولِمَ أَغْفَلَ الرواة ذكر أسمائهم؟ وهَلاَّ ذكروها كما ذكروا أسماء المحكَّمين في عكاظ؟[1].

ولكنَّه بعد قليل يثوب إلى قول يناقض هذا الاعتراض، فيقول: إنَّ التخيُّرَ شأن من شؤون اللغات الإنسانية كلِّها، وليس مقصوراً على لغة قريش، وهو «لا يُعَدُّ تهذيباً للغة في نظر علماء اللغات ولا ترقية للذوق العام، ثم إنَّ هذا شيء عامٌّ يشمل كلَّ الناس في كُلِّ الأوقات، لم يختصَّ به قوم دون قوم»[2]. حقاً أنَّه شيء عامٌّ أن تتأثَّر لغة بغيرها، وكانت القبائل العربيَّة تُؤَثِّر وتَتَأَثَّر، إنَّما الفرق بينها وبين قريش هو مقدار التَّأثُّر، إذ كان لقريش حال ومنزلة لم تكن لغيرها من القبائل، كما قال الجاحظ.

---

(١) لهجة القرآن الكريم، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد الثالث، جـ ٢، ١٣٧٤ هـ، ص ٢٨٠.

(٢) المصدر نفسه.

وقد أنكر جواد قول قتادة؛ حَسِبَ أنَّه يَنْسِبه إلى ابن عبَّاس فقال: إنَّه موضوع؛ لأن قتادة لم يلق ابن عباس، ولأنَّه من الضُّعفاء عند أهل الحديث[1]. ولكنَّ القول رأي لقتادة ولا ينسبه إلى ابن عباس، أمَّا علماء الحديث فقالوا: إنَّ قتادة «حافظ ثِقَةَ ثَبْت، لكنَّه مُدَلِّس، ورُمِيَ بالقدر، قاله يحيى بن معين. ومع هذا فاحتجَّ به أصحاب الصِّحاح، ولا سيَّما إذا قال: حدَّثنا»[2]. وليس الذي تروي عنه الصِّحاح ممَّن يُنْبَزُ بالضَّعْف.

وقد ذهب في إنكاره لهذا الرأي مذهباً أَبْعَدَ من كلِّ ما سلف، فقال: إنَّ العرب لم تكن تحُجُّ إلى مكَّة، ولم تكن تقدِّس الكعبة، بل كان لكل قبيلة صنمها وكعبتها التي تعكُف عليها لا تتجاوزها إلى مكَّة. ومن الخير إيراد كلامه ملخَّصاً، حتَّى يتَّضح رأيه في هذه القضية.

يقول: «ولم نقرأ في نصٍّ من نصوص أهل الجاهلية أنَّهم حَجُّوا إلى مكَّة أو أنَّ أحداً منهم ذهب إليها لغَرَضٍ من الأغراض الدِّينية، أو أيِّ غَرَض آخر، ولم يَرِدْ اسم مكة في أيِّ نصٍّ من هذه النصوص. ولم نسمع في أخبار أهل الأخبار أنَّ قوافل من عرب العراق أو عرب بلاد الشام أو نجد أو العَرُوض كانت ترحل في موسم الحجِّ إلى مكَّة لغرض تأدِية الحَجِّ أو أداء العمرة في رجب. . . ولو كان الحجُّ إلى مكَّة عامّاً عند كلِّ مشركي جزيرة العرب، لَمَا سكتت الأخبار عن ذكر مَنْ كان يَفِدُ إلى الحجِّ من الأماكن البعيدة، ولظهر أثره في الشعر على الأقلِّ»[3].

ونَفْيُهُ وُرُودَ ذِكْرٍ للحجِّ في الأخبار يناقض قوله في موضع آخر: «ويذكر أهل الأخبار أنَّ الكعبة كانت معروفة عند العرب خارج الحجاز كذلك. وأنَّهم كانوا يحجُّون إليها ويقدِّسونها ويُقْسِمُون بها. . .»[4]. ولكنه تَعَلَّلَ بأن هذه الأخبار غير صحيحة ومضطربة ومتناقضة، وأنَّ في بعضها تعصُّباً لبيت قرشيٍّ على بيت آخر[5].

وقد كانت مهمَّة المؤرخ تقتضيه الوقوف عند هذه الأخبار لبيان كذبها واضطرابها

(١) المفصل، ٨/ ٦٥٤.
(٢) ميزان الاعتدال، ٣/ ٣٨٥.
(٣) المفصل، ٨/ ٦٥١ وما بعدها.
(٤) السابق، ٦/ ٤٢٩.
(٥) السابق، ٦/ ٤٣٠.

وتناقضها، لكنَّه لم يفعل. كما يناقض قولَهُ إنَّ الحجَّ لم يَرِدْ له ذِكْرٌ في شعر العرب الجاهليين ما أورد من أبيات فيها ذكر لمكَّة والحجِّ[1].

وفي الحقِّ أنَّ الأخبار تحدَّثت عن حجِّ العرب وذكرت أسماء القبائل التي كانت تَفِدُ إلى مكَّة، كما ذكرت تلبيتها[2]. فذكرت كِنْدَة وكَلْباً وبني حنيفة وبكر بن وائل وبني عامر بن صَعْصَعَة[3]. وكلُّهم من المناطق التي قال إنَّه لم يسمع أنَّ أهلها وفدوا حجَّاجاً إلى مكَّة، فكِنْدة من حضرموت، وكَلْب من شمال الجزيرة والشَّام، وحنيفة من العَرُوض واليمامة، وبنو عامر من نجد.

ومعلوم في التاريخ وكُتُب الحديث أنَّ ثُمَامَةَ بن أُثَال سيِّد اليمامة قد أسرته سريَّة من سرايا رسول الله ﷺ وهو مُتَّجِهٌ إلى مكَّة للعمرة[4].

هذا إلى الآيات القرآنية التي فيها دلالة صريحة على حجِّ العرب إلى الكعبة، نحو ﴿ ۞ أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ ﴾ [التوبة: ١٩]، و ﴿ ثُمَّ أَفِيضُواْ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ ﴾ [البقرة: ١٩٩]، و ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُواْ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَٰذَا ﴾ [التوبة: ٢٨].

أمَّا أكثر أهل العراق وأهل الشَّام وبعض من أهل اليمن فكانوا نصارى، وعدم حجِّهم إلى مكَّة لا ينفي حجَّ العرب الوثنيين الآخرين إليها. على أنَّه قد ورد في شعر بعض الجاهليين إشارة إلى أنَّ إياداً ـ وهم من عرب العراق ـ كانوا يحجُّون إلى مكَّة. قال نُبَيْهُ بن الحجَّاج:

إنَّنـــي والَّـــذي تَحُـــجُّ لَـــهُ شُمْـ ـــطُ إِيَـــادٍ وهَلَّلُـــوا تَهْلِيـــلا[5]

وقال مطرود بن كعب الخزاعيُّ:

المَجْـــدُ مـــا حَجَّـــتْ إِيَـــادٌ بَيْتَـــهُ ودَعَا هَدِيلٌ فَوْقَ غُصْنٍ نَاضِرِ[6]

---

(١) المفصل، ٦/ ٤٢٩.

(٢) انظر: تاريخ اليعقوبي، ١/ ٢٥٥ وما بعدها.

(٣) انظر: سيرة ابن هشام، ٢/ ٦٥ وما بعدها، والسيرة النبوية، لابن كثير، ٢/ ١٥٧ و ١٥٩ وما بعدها.

(٤) انظر: صحيح البخاري، ٥/ ٢١٤ وما بعدها، والاستيعاب، ١/ ٢١٣.

(٥) المنمق، ٥٦.

(٦) السابق، ٤٧.

وأخبار حجٍّ هذه القبائل ليس فيها شيء ينكره العقل أو الأدلَّة التارخية، وليس فيها أثر من آثار الاضطراب. وإنكار حجٍّ تُبَّعٍ إلى مكَّة وكسوته للكعبة وما حيك فيه من الأساطير والأخبار أمر مختلف عن حجٍّ العرب الجاهليِّين الآخرين.

دلالـة المفردات الـواردة في غير كتب مفردات القرآن الكريم

أسمـــــاء الحيـــوان

ـ **الشُّرْشُورُ**: وهو طائر صغير مثل العصفور عند أهل الحجاز، وتسميه الأعراب: بِرْقِش[1].

وقال الأزهري إنه سمع أطفال الأعراب يدعونه: أَبَا بَرَاقِشَ[2]، ويبدو أن هذه كنية جعلوها له، لأنه يلد (البَرَاقِشَ).

ـ **النُّغَرُ**: عندهم البلبل، وهو طائر يشبه العصفور أحمر المنقار، ويجمع على نِغْران[3]. وزاد في (اللسان) أنه حسن الصوت، يألف الحَرَم، وهو ضرب من الحُمَّر، حمر المناقير وأصول الأحناك[4].

وذكر الصَّاحب بن عبَّاد أنَّه بالعين وبالغين: (نُغَر) أو (نُعَر)[5].

وورد مُصَغَّراً في قول الرسول ﷺ: «يا أَبَا عُمَيْر، ما فَعَلَ النُّغَيْر؟»[6]. وأهل الحجاز ـ اليوم ـ يسمُّونه (النُّغْرِي).

---

(١) اللسان، (شرر).
(٢) تهذيب اللغة، ٩/٣٧٩.
(٣) النهاية، ٥/٨٦.
(٤) اللسان، (نغر).
(٥) المحيط في اللغة، ٢/٩١.
(٦) النهاية، ٥/٨٦.

ـ **والحُكَأة**: هي العظاءة عندهم[١]. ويظهر أنَّها كانت معروفة أيضاً في نجد، إذْ تَذْكر المصادر التي تَنْسِبُها إلى الحجاز أنَّ أمَّ الهيثم ـ وهي تميميَّة ـ قالت إنَّها مهموزة وممدودة (الحُكَاءَة)[٢]، ولعلَّها ليست من لغة قريش، فقد قال الأزهريُّ إنَّه سمعها من الأعراب[٣].

ـ **والهِجْرِسُ**: عندهم يعني القرد، ويعني الثعلب عند تميم[٤].

ـ ويُذكر أنَّ (**التُّمَيْلَة**) دُوَيْبَة صغيرة بالحجاز على قَدْر الهرَّة، وجمعها (تِمْلان)[٥]، ووجودها بالحجاز قد يعني أنَّ تسميتها لهم في الأصل، لكنَّه لا يعني أنَّ غيرهم لا يسميها هذا الاسم أيضاً.

ـ ويُنْسَبُ إلى أهل الحجاز أنَّهم يسمُّون الأسد (**سِرْحاناً**)[٦]، ولم يَرِدْ في كلام القرشيِّين بهذا المعنى، ولكنَّه ورد في شعر هذيل[٧]، فلعلَّهم هم المعنيُّون بأهل الحجاز. ويصدِّق هذا أن الخطيب التبريزي قد خصَّ بها هذيلاً[٨]، فهي المعنية إذن بأهل الحجاز.

ـ (**والجِلام**) شاء أهل مكَّة، كما يقول أبو عبيد، وقيل: هي غنم من غنم الطائف صغار[٩].

ومكَّة والطائف متقاربتان، فما وجد في إحداهما يغلب أن يوجد في الأخرى.

ـ ولهم غنم صغار يَدْعونها (**النَّقَد**)[١٠]، وجاءت في قول عليٍّ بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ: «جِئْتُ بِنَقَدٍ أَجْلِبُه إلى الكُوفةِ»[١١].

---

(١) العباب، (حكأ)، واللسان، (حكأ).
(٢) المصدران نفسهما.
(٣) رد الانتقاد، ١٣١.
(٤) اللسان، (هجرس).
(٥) السابق، (تمل).
(٦) جمهرة اللغة، ٢/ ١٣٧.
(٧) انظر: لهجة هذيل، ٣٩٩ وما بعدها.
(٨) انظر: شرح اختيارات المفضل، ١/ ٣٣٠.
(٩) اللسان، (جلم).
(١٠) اللسان، (نقد).
(١١) النهاية، ٥/ ١٠٤.

ـ (العَرِيض) من المعز: هو الذي أتت عليه سنة، وتناول النبت والشجر بِعَرْض شِدْقة، أي جانبه، وهو عند أهل الحجاز: الخَصِيُّ منها خاصة[1].

وأكبر الظن أن قريشاً ـ إن كانت هي صاحبة هذه اللغة ـ لا تختصُّ بها، بل يشاركها أهل الإقليم عامة، أو كثير منهم.

الشجر والنبات

يذكر بعض المراجع أنَّ أهل الحجاز يسمُّون الشُّبْرِق: (الضَّرِيع). وهو نبات له شوك كبار، ينبت بالحجاز[2]. ولكنَّ بعضها قال إنَّهم يسمُّون به يابس الشِّبرق فقط[3].

ويفهم هذا التخصيص مما قال عكرمة من أنَّ الشِّبْرِقَ والضَّرِيع مترادفان من حيث دلالتهما على نبات واحد، إلاَّ أنَّ كلاًّ منهما يُطْلَقُ عليه في موسم دون آخر، فإذا كان الرَّبيع سمَّته قريش (الشِّبْرِق) فإذا هاج العود سمَّوْه «الضَّرِيع»[4]. والكلمة واردة في القرآن الكريم ﴿ لَّيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِن ضَرِيعٍ ۝ ﴾ [الغاشية: ٦]. أمَّا الشِّبْرِق فورد في قول طالب بن أبي طالب:

وَحَطْمُهُمُ سُمْرَ الصِّفاحِ وَسَرْحَهُ وشِبْرِقَهُ وَخْدَ النَّعامِ الجَوَافِلِ[5]

ـ ويُنْسَبُ إليهم أنَّهم يُسَمُّون الخوخ (الفِرْسِك)[6]. وقد وردت هذه الكلمة في قول الإمام مالك «ليس في شيء من الفواكه كلِّها صدقة: الرُّمَّان والفِرْسِك والتِّين»[7].

والإمام مالك قرشي بالولاء؛ لأنه حليف بني تيم.

---

(١) منال الطالب، ٦٩.

(٢) النهاية، ٣/ ٨٥، واللسان، (ضرع).

(٣) معاني القرآن، للفرَّاء، ٣/ ٢٥٧، وغريب الحديث، لابن قتيبة، ٣/ ٦٦٣، والزاهر، ١/ ٤٧٤.

(٤) ألف باء، ٢/ ٤٢٩.

(٥) سيرة ابن هشام، ١/ ٢٩٣.

(٦) جمهرة اللغة، ١/ ١٧٣، واللسان، (فرسك).

(٧) الموطأ، ١٨٦.

ولكنَّ الأصمعيَّ قال إنَّ الخوخ في الحجاز يدعى «(الشَّعْرَاء)[1]، ولعلَّها تُسْتَعْمَلُ مرادفة للفِرْسِك، أو يستعملها غير قريش من أهل الحجاز.

ـ ويَدْعُون الثُّمام (الجَلِيل)[2]. وهو نبت ضعيف يُحْشى به خَصَاص البيوت[3].

وَوَرَدَ في قول بلال ـ رضي الله عنه ـ:

أَلاَ لَيْتَ شِعْرِي هَلْ أَبِيتَنَّ لَيْلَةً ... بِفَجٍّ وحَوْلِي إِذْخِرٌ وجَلِيلُ[4]

وقد ظنَّ (عبد الجواد الطيِّب) أنَّ أهل الحجاز يَسْتَعْمِلُون (الثُّمام) في المعنى الذي يُسْتَعْمَلُ فيه الجليل عند غيرهم، وأورد شواهد على استعمال الهذليِّين للثُّمام في شعرهم كثيراً[5]. أوقعه في هذا الفهم عبارة ابن سيده: «الجليل: الثُّمام، أبو حنيفة: هي بلغة أهل الحجاز»[6].

والذي عَنَى أبو حنيفة نسبته إلى أهل الحجاز هو الجليل لا الثُّمام، وما أورد عبد الجواد من الشَّواهد دليل على أنَّ الحجاز يراد به قريش ومَنْ وافقها، وأنَّ هذيلاً تستعمل (الثُّمام) في معنى (الجَلِيل).

ـ و (العَذْق) ـ بالفتح ـ يعني النَّخلة عند أهل الحجاز، وبالكسر القِنْو[7]. وجاء في الحديث: «كَمْ مِنْ عِذْقٍ مُذَلَّلٍ في الجنَّة لأبي الدَّحْداح»[8]. وفي قول الحُباب بن المنذر الشهير: «أنا عُذَيْقُها المُرَجَّب وجُذَيْلُها المُحَكَّك»[9]. وهذا تصغير (العَذْق) الذي معناه النَّخلة. وقد يكون أصل هذه الكلمة للأنصار؛ لأنهم هم أهل النخل، ثم استعملها القرشيون فيما بعد.

---

(١) كتاب الإبل، ١١٣.

(٢) البارع، ٥٦٤، والمخصص، ١١/ ٢٤٢.

(٣) اللسان، (جلل).

(٤) المصدر نفسه.

(٥) انظر: لهجة هذيل، ٤١١.

(٦) المخصص، ١١/ ٢٤٢.

(٧) كتاب النخل، ٨٦، ونوادر أبي مسحل، ٢/ ٤٣١، وغريب الحديث، للحربي، ٢/ ٤٣٨، واللسان، (عذق).

(٨) اللسان، (عذق).

(٩) كتاب النخل، ٨٩، وانظر: النهاية، ٣/ ١٩٩.

ـ ويختلفون هم وأهل نجد، فيسمُّون السَّعفات اللَّواتي يلين القِلَبَة (**العَوَاهِن**)، ويُسَمِّيها أهل نجد (**الخَوَافي**)[1]. وجاءت (العَوَاهِن) في قول عمر ـ رضي الله عنه ـ: «ائْتِني بجريدة واتَّقِ العَوَاهن»[2]. إلاَّ أنَّ بعض المصادر يخصُّ بها أهل المدينة[3]، وذلك محتمل، لأنَّهم هم أصحاب النَّخل، إلاَّ أنَّ استعمال عمر لها دليل على معرفة القرشيِّين لها، إمَّا قبل الهجرة وإمّا بعدها.

ـ و (**السُّخَّلُ**) هو التَّمر الذي لا يشتدُّ نواه، وقال الفرَّاء: إنَّ هذه التسمية لأهل المدينة[4]، وينسبه ابن الأثير إلى أهل الحجاز، فيقول إنَّ لغتهم: سَخَّلَت النَّخلة، أي حَمَلَتْ شِيصاً[5]. ولعلَّ الكلمة أيضاً للأنصار، لا لقريش.

ـ **والدُّجَر** عندهم اللُّوبْيَاء[6].

ـ ويسمُّون (**الطَّلْع**): الكافور والإغريض. أمَّا الطَّلع ـ كما يقول الجاحظ ـ فتسمية عراقيَّة[7]. ولكنَّ الجاحظ ربَّما عنى أنَّ هذا الاستعمال عند الفريقين يخصُّ زمنه هو، وليس ما قبله؛ لأنَّ (**الطَّلْعَ**) وارد في القرآن الكريم في سورة مكيَّة، قبل أن تُبنى البصرة ويفتح العراق، أي إنَّ المكيِّين كانوا يقولون (الطَّلْع).

ـ و (**الطُّفَيَةُ**) عند أهل الحجاز معناها خُوصَة المُقْل، وتجمع على طُفيً[8]. وجاءت في الحديث: «**اقتلوا ذا الطُّفَيَتَيْن والأَبْتَر**»، شبَّه الخطَّين اللَّذين على ظهر الحيَّة بخُوصتين من خُوص المُقْل[9].

ويبدو أن هذيلاً كانت تقول (**الطُّفَيَة**) في هذا المعنى، لورودها في قول أبي

---

(١) كتاب النخل، ٦٥، ونوادر أبي مسحل، ٢/ ٤٢٦، والنهاية، ٣/ ٣٢٧، وغريب الحديث، للحربي، ٢/ ٨٤٩. (والقِلَبَة: جمع قُلْب: شحمة النخلة أو أجود خُوصِها).

(٢) النهاية، ٣/ ٣٢٧، وغريب الحديث، للحربي، ٢/ ٨٤٩.

(٣) المنجد في اللغة، ١٨٢، وغريب الحديث، للحربي، ٢/ ٨٤٩.

(٤) اللسان، (سخل).

(٥) النهاية، ٢/ ٣٥٠.

(٦) جمهرة الغة، ١/ ٢٢٨.

(٧) البيان والتبيين، ١/ ١٩.

(٨) العين، ٧/ ٤٥٧، والبارع، ١٨٠.

(٩) النهاية، ٣/ ١٣٠.

ذؤيب:

عَفَتْ غَيْرَ نُؤْيِ الدَّارِ ما إنْ تُبِينُهُ ... وأقْطَاعِ طُفْيٍ قَدْ عَفَتْ في المَعَاقِلِ[1]

واستعمال هذليٍّ لهذه الكلمة التي تطلق على النَّبات لا غرابة فيه لأنَّ الأشجار لا تختصُّ بها مدينة أو موضع دون آخر، قد تكثر في إقليم دون آخر، أو يشتهر بها، لكن يندر أن تختصَّ بها مساحة صغيرة. ومن ثَمَّ لا بدَّ أن تُسَمِّيه القبائل التي ينبت في أرضها تسمية توافق جيرانها غالباً.

وأكبر الظَّنِّ أنَّ أسماء النَّبات والحيوان التي تُنسب إلى أهل الحجاز، مستعملة غالباً في إقليم الحجاز كلِّه، وليس في مكَّة وحدها، أو هي والمدينة.

- (والجَرِيدَة) عندهم تعني سَعَفَةً رَطْبَةً جُرِّد عنها خُوصُها، كما يُقْشَر الورق عن القضيب[2]. وقال بعض اللغويِّين إنَّها تعني عندهم السَّعفة ما كانت[3]. وهذا هو معناها في البلاد العربية اليوم.

- وإذا تغيَّرت البُسْرَة إلى الحمرة قالوا (أَزْهَتْ، تُزْهي)، والبُسْرُ حينئذ اسمه: (الزُّهْو)، وغيرهم يقول (أَشْقَح)[4]. وفي حديث أنس - رضي الله عنه -: نهى رسول الله ﷺ - «عن بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى تُزْهي، قالوا: وما تُزْهي؟ قال: تَحْمَرُّ، (وفي رواية) وتَصْفَرُّ»[5].

ويبدو أنَّهم يقولون أيضاً (أَشْقَحَ)؛ إذ ورد في شعر العرجيِّ:

إذا ذَكَرَ النَّخْلَ أَرْبَابُهَا ... وقالوا مُبَكِّرُها المُبْلِحُ

تعَجَّلَ عَنْ جَرْيِهِ الماذِيانُ ... فَنَوَّرَ أَوْ بَعْضُهُ المُشْقِحُ[6]

وما يزال (الزَّهْو) بالمعنى المذكور مستعملاً في المدينة المنورة.

---

(١) البارع، ٦٨٠.

(٢) تهذيب اللغة، ١٠/٦٣٩.

(٣) اللسان، (جرد).

(٤) السابق، (شقح).

(٥) صحيح مسلم، ٣/١١٩٠.

(٦) ديوانه، ١١٤.

وممَّا له صلة بالنَّخل، أسماء المواضع التي يُجْمَعُ فيها التمر ويُجَفَّف، فإنَّهم يُسَمُّون الموضع الذي يُجَفِّف فيه التمر: المِرْبَد والجَرِين، وهما كالبيدر عند العراقيين، والأَنْدَر عند أهل الشَّام[١]. لكنَّ أبا حاتم وابن دريد قالا: إنَّ (الجَرِين) كلمة نَجْدِيَّة[٢].

غير أنَّه ورد في بعض أقوال القرشيِّين، كالحديث: «**فإذا أَوَاهُ المَرَاح أو (الجَرِينُ)، فالقَطْع فيما يبلغ ثُمُنَ المِجَنِّ**»[٣]. وقال الحسن بن عليٍّ ـ رضوان الله عنهما ـ: «بينما أنا أمشي معه [أي مع رسول الله ﷺ] إلى جانب (جَرِينِ) صَدَقَةٍ، تناولتُ تَمْرة فألقيتها في فمي»[٤]. وإذا لم يكن أحد هذين الاسمين لقريش والآخر للأنصار، أو لم يكونا مستعملَيْن معاً في إقليم الحجاز، فربَّما كان القرشيُّون قد استفادوا ما يستعملون منهما من لغة الأنصار، لأن مكة لم يكن بها نخل ولا أمكنة لجمع التمر وتجفيفه.

وتَرِدُ في كُتُبِ اللغة أسماء أشجار تَنْبُت بالحجاز، لا يُصَرَّح بأنَّ تسميتها خاصَّة بأهله، إلاَّ أنَّ وجودها في أرضهم مَظِنَّة أن تكون تسميتها ابتداءً لهم، وإن انتقلت إلى غيرهم، من أجل ذلك حَسُن أن يشار إليها ها هنا باقتضاب.

وأهمُّ ما ورد منها في كتب اللُّغة: (**الغَرْب**)، بسكون الراء، وهي شجرة ضخمة شَاكَة خَضْراء[٥]. و (**العَنَم**)، وهو شجرة لها ثَمَرَة حمراء[٦]، وهو الذي تُشَبَّه به أنامل النِّساء المخضَّبة. و (**السُّلْت**)، وهو ضرب من الشَّعير ليس له قشر[٧]. و (**اللِّيَاء**)، ويشبه الحِمَّص، شديد البياض، ويؤكل. وفي الحديث: دخل معاوية وهو يأكل لياءً مُقَشًّى، (أي مُقَشَّراً)[٨]. و (**القَضْب**)، وهو عند أهل مكَّة (**القَتُّ**)[٩]. وبذلك فسَّره ابن عبَّاس

---

(١) اللسان، (ربد).

(٢) كتاب النخل، ٩٥، والاشتقاق، ٨٦.

(٣) الموطأ، ٥٩٨.

(٤) نسب قريش، ٢٣.

(٥) اللسان، (غرب).

(٦) السابق، (عنم).

(٧) السابق، (سلت).

(٨) الصحاح، (ليا).

(٩) اللسان، (قضب).

في الآية ﴿وَعِنَبًا وَقَضْبًا ﴿٢٨﴾﴾ [عبس: ٢٨][١]. ومن هذه الأشجار: التَّنْضُب[٢]، والنَّعْض[٣].

الألفـــاظ التجاريَّـــة

ـ و (القِراض) والمُقَارَضَةُ في لغتهم تعنيان المضاربة. وفي حديث الزهريِّ: «لا تَصْلُحُ مُقَارَضَةُ مَنْ طُعْمَتُه الحَرَام»[٤].

ـ و (النَّاضُّ) و (النَّضُّ) عندهم الدَّراهم والدَّنانير، إذا تحوَّلت عيناً بعد أن كانت متاعاً[٥].

ـ ويقولون: هو (شَقِيصي)، أي شريكي[٦].

ـ ويسمون شَوْلَةَ الميزان: (الإِبْرَة)[٧].

ـ ويقولون: اسْتَقَمْتُ المتاع، أي قَوَّمْتُهُ[٨]. ومنه قول ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ: «إذا اسْتَقَمْتَ بِنَقْدٍ فَبِعْتَ بِنَقْدٍ فلا بَأْس به»[٩].

ـ ولغتهم (المُسَاقَاة)، ويسمِّيها أهل العراق (المُعاملة). واللَّفظ الحجازيُّ هو الذي يَشِيعُ في كُتُبِ الفقه[١٠].

---

(١) انظر: الإتقان، ١/ ١٥٥.
(٢) اللسان، (نضب).
(٣) السابق، (نعض).
(٤) النهاية، ٤/ ٤١، وغريب الحديث، لابن قتيبة، ٣/ ٦٧٠، واللسان (قرض).
(٥) تهذيب اللغة، ١١/ ٤٦٨، واللسان، (نض).
(٦) مجمل اللغة، ٢/ ٥٠٩.
(٧) شرح أدب الكاتب، للجواليقي، ١٢٧.
(٨) النهاية، ٤/ ١٢٥، والفائق، ٣/ ٢٣٥، واللسان، (قوم).
(٩) المصادر السابقة.
(١٠) انظر: الموطأ، ٤٩٤ ـ ٥٠٠.

أسمـــــاء الآلات

ـ ويسمُّون المِجْثَاث: (العَتَلَة)، وهي حديدة يُقْلَع بها فسيل النَّخل[1]. وما تزال مستعملة في مكَّة والمدينة. وتعني حديدة مقوَّسة، يوضع أحد طرفيها تحت ما يراد قلعه من الأرض، ويُشَدُّ على طرفها الآخر.

ـ و (الثَّمَلَة) عندهم تعني الرَّبَذَة[2]، وهي صوفة يُهْنَأُ بها البعير[3]، أي يُطْلَى. وفي حديث عمر ـ رضي الله عنه ـ أنَّه طلى بعيراً من إبل الصدقة بقَطِرانٍ، فقال له رجل: لو أَمَرْتَ عَبْداً كَفَاكَهُ، فضربه بالثَّمَلَةِ[4]. ويبدو أنَّ بعض القبائل الأخرى كانت تستعمل هذه الكلمة، فقد وردت في قول صخر بن عمير:

مَمْغُـوثَـةٌ أَعْـرَاضُهُـمْ مُمَـرْطَلَـه   كَمَـا تُـلاثُ بـالهِنَـاءِ الثَّمَلَـه[5]

ـ ويَنْسِبُ بعضُ المراجع إلى أهل الحجاز (القضيم) وهو: حصير منسوج، خيوطه سُيُور[6]. وللكلمة معنى آخر، هو: الجلدُ الأبيض، يُكتَبُ عليه[7]. ولعلَّ القضيم بهذا المعنى هو اللُّغة القرشيَّةُ؛ لأنَّ قريشاً هي التي كانت تعرف الكتابة من بين أهل الحجاز، في الجاهليَّة، أمَّا القضيم بالمعنى الأوَّل فلعلَّه لغة بعض القبائل البدويَّة في الحجاز، وقد ورد في قول النَّابغة الذُّبيانيِّ:

كَـأَنَّ مَجَـرَّ الـرَّامِسَـاتِ ذُيُـولَهَـا   عَلَيْـهِ قَضِيـمٌ نمَّقَتْـهُ الصَّـوَانِـعُ[8].

والنَّابغة من غطفان، ومساكنهم قريبة من المدينة ـ كما تقدَّم ـ وقد يُعَدُّون في أهل الحجاز.

---

(١) جمهرة اللغة، ٢/ ٢١.

(٢) العين، ٨/ ١٨٣.

(٣) تهذيب اللغة، ١٥/ ٩٣.

(٤) النهاية، ١/ ٢٢٢.

(٥) تهذيب اللغة، ١٥/ ٩٣.

(٦) اللسان، (قضم).

(٧) اللسان، (قضم).

(٨) المصدر نفسه.

أسمـــاء الآنيـــة

- ورد في المناظرة التي جرت بين ابن مُناذِر ورجل من أهل مكَّة أنَّ أهل مكَّة يقولون (**البُرْمَة**) ويقول أهل البصرة (**القِدْر**)(١). ولكنَّ القدر كانت تستعمل أيضاً في مكَّة، إذ جاءت في القرآن الكريم قبل بناء البصرة: ﴿ وَقُدُورٍ رَّاسِيَـٰتٍ ﴾ [سبأ: ١٣]. وربَّما كان الغالب على أهل مكَّة في زمن ابن مناذِر استعمال (البُرْمَة) دون (القِدْر)، لكنَّ هذا لا يعني أنَّ الثَّانية ليست في لغتهم، والكلمتان تَرِدان بكثرة في كتب الصِّحاح(٢). وهذا دليل على شيوعهما في اللُّغة القرشيَّة.

- ويُنسب إليهم أنَّهم يُسَمُّون القارورة (**القُرَّان**)، ويسمِّيها أهل اليمامة: الحُنْجُورَة(٣). ولعل المراد بأهل الحجاز غير قريش، إذ المستعمل في القرآن الكريم هو القارورة: ﴿ قَوَارِيرَاْ مِن فِضَّةٍ ﴾ [الإنسان: ١٦]. وهي الواردة في الصِّحاح(٤)، وليس فيها (القُرَّان). وربَّما تكون ممَّا جدَّ استعماله في مكَّة بعد زمن الاحتجاج.

- ويقول أهل مكَّة (**البَطَّة**)، وهي عندهم: الدُّبَّة، وهي إناء كالقارورة، سُمِّيت البطَّة لأنها تعمل على شكل البطَّة من الحيوان(٥). ووردت في حديث عمر بن عبد العزيز - رحمه الله - أنَّه أُتِيَ ببَطَّة فيها زيت، فصبَّه في السِّراج(٦). وما تزال الكلمة مستعملة في اللهجة الحسانية (الموريتانية) بمعنى قريب من هذا وتعني فيها (العُلبة).

- ويُسَمَّى السَّطل عندهم: (**القَدَس**)، من القَدَاسة، بمعنى الطُّهْر، لأنَّه يُتَطَهَّر به(٧).

---

(١) البيان والتبيين، ١/١٩.
(٢) انظر: المعجم المفهرس لألفاظ الحديث، ٥/٣١٦ و ١/١٧٦.
(٣) اللسان، (قرن).
(٤) انظر: المعجم المفهرس لألفاظ الحديث، ٥/٣٣٦. وانظر أيضاً: النهاية، ٤/٣٩.
(٥) العين، ٧/٤٠٨، واللسان، (بطَّ).
(٦) اللسان، (بطَّ).
(٧) السابق، (قدس).

ـ ويُسَمُّون الصَّفَّ من اللَّبِن والحجارة في البناء: (المِدْمَاك)، ويسمِّيه أهل العراق: السَّاف. وهو مشتقٌ من الدَّمْك، أي: التَّوثيق[١]. وفي حديث إبراهيم وإسماعيل ـ عليهما السلام ـ: «كَانَا يَبْنِيَانِ البَيْتَ فَيَرْفَعَانِ كُلَّ يَوْمٍ مِدْمَاكاً»[٢].

ـ وقال ابن مُنَاذر إنَّ أهل مكَّة يقولون (العُلِّيَّة) ويعنون بها البيت إذا كان فوق البيت، وجمعها علالي، ويسميها البصريون (الغُرْفَة)، وجمعها (غُرُفات)[٣].

ويقال في قول ابن مناذر هذا ما قيل عن قوله في (البُرْمَة والقِدْرِ)، فالغرفة واردة في القرآن الكريم في سُوَرٍ مكِّيَّة، كقوله تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ يُجْزَوْنَ ٱلْغُرْفَةَ بِمَا صَبَرُواْ﴾ [الفرقان: ٧٥]، و ﴿ وَهُمْ فِي ٱلْغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ ﴿٣٧﴾ ﴾ [سبأ: ٣٧]. والكلمتان مستعملتان في الصِّحاح، وعدد ورود (الغرفة) فيها يفوق عدد ورود (العلية)[٤].

ـ ويقولون (الخَوْخَة)، يعنون بها مُفْتَرَقاً بين بيتين أو دارين لم يُنْصَب عليهما باب[٥]. والذي يظهر في النُّصوص القرشيَّة أنَّ الكلمة لم تكن تستعمل في لغة أهل الحجاز بهذا المعنى وحده، فقد تعني أيضاً الباب الصَّغير، كما يدلُّ عليه قول ﷺ ـ: «سُدُّوا عَنِّي كُلَّ خَوْخَةٍ في هذا المسجد غير خَوْخَةِ أبي بكر»[٦]. ووليست الخوخة ها هنا طريقاً، بل باب صغيرٌ كان لأبي بكر، يدخل منه إلى المسجد، وما يزال معروفاً في المسجد النبويِّ الشريف.

---

(١) النهاية، ٢/ ١٣٣، واللسان، (دمك).
(٢) النهاية، ٢/ ١٣٣.
(٣) البيان والتبيين، ١/ ١٩، وانظر: جمهرة اللغة، ٢/ ٢٩٤، واللسان، (علو).
(٤) انظر: المعجم المفهرس لألفاظ الحديث، ٤/ ٤٨١ و٤/ ٣٤٢.
(٥) العين، ٤/ ٣١٧، واللسان، (خوخ).
(٦) صحيح البخاري، ١/ ١٢٦، وانظر: صحيح مسلم، ٤/ ١٨٥٥.

وهذا هو الذي يدلُّ عليه قول العرجيّ:

يشِيرُ بأنَّا قَدْ أَتَيْنَا فَهَلْ لَنَا ... مِنَ الخوخَةِ الصُّغرى سِوَى البَابِ مَدْخَلُ[(١)]

وقول عمر بن أبي ربيعة:

بَيْضَاءُ آنِسَةٌ للخِدْرِ آلِفَةٌ ... ولَمْ تَكُنْ تَأْلَفُ الخَوخَاتِ والسُّدُدا[(٢)]

ويذكر الفيروز آبادي أن (الخَوْخَة) كُوَّة تؤدِّي الضَّوء إلى البيت[(٣)]. وبيت عمر يحتمل أن تكون (الخوخة) فيه بهذا المعنى.

ـ ويستعمل أهل الحجاز (الأُجُم) وهو يعني عندهم القصر[(٤)].

ألفاظ اللِّبَاس

ـ ويُدعى (الوَثْر) في لغة أهل الحجاز (الحَوْف). وهي نُقْبَةٌ من أَدَم تُقَدُّ سُيُوراً. وفي حديث عائشة ـ رضي الله عنها ـ: «تَزَوَّجَني رسول الله ﷺ وعليَّ حَوْفٌ»[(٥)].

وفي (اللِّسان) أنَّ الجارية تَلْبَسَهُ وهي صغيرة قبل أن تُدْرِك، وتلبسه أيضاً وهي حائض[(٦)].

ـ وللقَطِيفَةِ عندهم اسمان آخران، هما: (المَنَامَةُ) و (القَرْطَف)، كما يقول أبو مسحل[(٧)]. ولعلَّ (القَرْطَف) ليست من كلام قريش؛ لأنَّ البيت الذي استشهد به أبو مسحل على أنَّها من لغة أهل الحجاز، لشاعر من ذبيان[(٨)]، وقد يُسْلَكون في أهل الحجاز.

---

(١) ديوانه، ١٥٣.

(٢) ديوانه، ٣١١.

(٣) القاموس المحيط، (خوخ).

(٤) اللسان، (أجم).

(٥) تهذيب اللغة، ٥/٢٦٣، والعباب، (حوف).

(٦) اللسان، (حوف).

(٧) نوادر أبي مسحل، ١/١٠٩.

(٨) السابق، ١/١٠٩ وما بعدها.

ـ و (الخَوْخَة) عندهم لها مدلول آخر غير مدلولها الذي تُحُدِّث عنه آنفاً، إذ تعني عند المَكِّيِّين ضرباً من الثِّياب أخضر[1]. فهي في لغتهم من المشترك.

ألفـــاظ الفقهـــاء

تَرِدُ في كُتُب اللغة ألفاظ منسوبة إلى أهل الحجاز والمراد بهم فقهاء مكَّة والمدينة، وليس عامَّة الناس فيهما. وقد أكثر أهل الفقه من استعمال هذه الألفاظ في مؤلَّفاتهم ودروسهم حتَّى أصبحت شبيهة بالمصطلحات، وربَّما كان لغيرهم من الفقهاء مفردات أخرى يدلُّون بها على ما تدلُّ عليه المصطلحات الحجازيَّة. فاستعمال الفقهاء لها هو الذي خَصَّها بالدَّلالة التي أصبحت متعارفاً عليها بينهم. وربَّما كان أهل اللغة الأوَّلون من رسول الله ﷺ وصحابته هم البادئين بذلك لكنهم هم استمسكوا بها حتَّى أصبح لا يُسْتَعْمَلُ في الفقه غيرها.

وكَثْرة ورود هذه الألفاظ في كلام الفقهاء واشتهارهم بها لا يعني أنَّ المجتمع الآخر لم يكن يعرفها أو يستعملها، فإنَّ الفقهاء بعض مجتمعهم، فما استعملوه استعمله، وإن لم يكن كاستعماله بين أهل العلم. وفي القرنين الأولين من الهجرة لم يكن الفقه مدوَّناً إلاَّ قليلاً، والعلم مبنيٌّ على الحفظ والتَّلقِّي الشَّفهيِّ، وهذا يسمح بانتشار الألفاظ وعدم انحصارها في طبقة من الناس.

والاختلاف في هذه المفردات اليسيرة اختلاف بين أهل الأمصار (الحجاز والعراق)، وليس اختلافاً بين قبيلة وأخرى. وأهم الألفاظ التي تنسب إلى أهل الحجاز ما يلي:

ـ **النَّذْرُ**: وجمعه نُذُور، وهي معاقل الجراح، أي دياتها، ويسمِّيه أهل العراق (الأَرْش)[2].

---

(١) تهذيب اللغة، ٧/ ٦١٢.

(٢) اللسان، (نذر)، والنهاية، ٥/ ٣٩.

ـ **والسِّمْحَاق**، وهي قشرة رقيقة بين عظم الرأس ولحمه، عند أهل الحجاز، وأهل المدينة يسمُّونها (المِلْطاة)[1]. وفي الحديث، عن عليٍّ ـ رضي الله عنه ـ: «**في السِّمْحاق أَرْبَعٌ من الإبل**»[2].

ولا يخفى أنَّ المراد بأهل الحجاز ها هنا أهلُ مكَّة. أمَّا (المِلْطَاة) فوردت في حديث سعيد بن المسيَّب ـ وهو فقيه مدنيٌّ وإن كان قرشياً ـ: «... أنَّ عمر وعثمان قَضَيَا في (المِلْطَاة) بنصف نَذْرِ المُوضِحَة»[3]. وفي قوله هذا شاهد على دلالة (النَّذْر) عند أهل الحجاز، فهو يعني الدِّية.

ـ و (الرِّكاز) في اصطلاحهم، كنوز الجاهليَّة المدفونة في الأرض، وفي اصطلاح العراقيين أنَّ الركاز: المعادن[4].

ـ وثمَّ كلمة تكثر في كلام الفقهاء ويختلفون في دلالتها، مع أنَّها قرآنية، هي (**القُرْءُ**).

فأهل الحجاز تعني عندهم الطُّهْر، وتعني عند العراقيين الحَيْض[5]، وورد عن فئة من فقهاء قريش، هم: عائشة وابن عمر والزهريُّ والشافعيُّ، أن (القُرْء) يعني الطُّهْر[6]. وترد الكلمة في الحديث كثيراً، لكن لا يمكن تحديد دلالةٍ واحدةٍ لها منه في لغة قريش؛ لأنَّها ترد بمعنى الطُّهر وبمعنى الحَيْض[7].

* * *

ما سلف من الكلمات كان يؤلِّف بينه معنى عام يمكن إدراج الكلمات تحته، وهناك قدر من الكلمات يتعذَّر تصنيفه كتصنيف تلك؛ لعدم وجود مشترك يجمع بينه، لذلك سَيُورَد ها هنا مجتمعاً من غير عنوان.

---

(١) النهاية، ٤/ ٣٥٦، واللسان، (لطا).
(٢) غريب الحديث، للحربي، ١/ ٣٥.
(٣) اللسان، (نذر).
(٤) النهاية، ٢/ ٢٥٨.
(٥) ثلاثة كتب في الأضداد، ٥ و ١٦٣، والأضداد، للأنباري، ٢٧، واللسان (قرأ).
(٦) تفسير القرطبي، ٣/ ١١٣.
(٧) انظر: المعجم المفهرس لألفاظ الحديث، ٥/ ٣٤٤.

فمن ذلك: أن (الحِمِرَّ) عندهم يعني الغيم الذي يَحْمِرُ وجه الأرض، أي يَقْشِره[1].

ويختلفون هم وبعض القبائل في دلالة (القَلْت)، فهو عندهم: مُسْتَنْقَعُ ماء في السَّهل أو الجبل واسع يمكن أن يغرق فيه الفيل، أمَّا عند قيس وتميم وأسد فيعني النَّقرة الصغيرة في السَّهل والجبل[2]. قال مزرد بن ضرار الغطفاني، يصف خيلاً غارت عيونها من طول السير:

إذَا الخَيْلُ مِنْ غِبِّ الوَجِيفِ رَأَيْتَها وَأَعْيُنُهَا مِثْلُ القِلاتِ حَوَاجِلُ[3]

والخلاف بينهم في الدَّلالة ليس كبيراً، فهو في المقدار فحسب. وقد يرد في كلام القرشيِّين دالاً على المعنى المنسوب إلى غير أهل الحجاز، كقول ابن قيس الرُّقيات:

لَمْ أَجِدْ بَعْدَكَ الأخلاَّءَ إلاَّ كَثِمَادٍ مَنزوحَةٍ وَقِلاتِ[4]

فيبدو أنَّه يريد بالقِلات ـ وهي جمع (قَلْتٍ) ـ: النَّقرات الصغيرة؛ لأنَّه لو أراد الكبيرة ما استقام له المعنى الذي يريد، وهو قلة فائدة الأخلاَّء، ثمَّ هو يقرن القِلَات بالثِّماد، والثِّماد الماء القليل. لكنَّه يَرِدُ في شعر العرجيِّ بالمعنى المنسوب إلى أهل الحجاز كقوله:

إِلَى قَلْتٍ بِشاهِقَةٍ مِنَ الوُرَّادِ يَحْمِيهِ[5]

والمعنى الحجازيُّ للقَلْت ما يزال مستعملاً في بعض أقطار المغرب العربيِّ، لكنهم يضيفون إلى الكلمة تاء التأنيث، فتصبح (گِلْتَة).

وهي مستعملة في موريتانيا وتونس والمغرب، وقد تكون مستعملة في غيرها من بقيَّة أقطار المغرب. وهي مستعملة أيضاً في (القَوْز): إحدى قرى تهامة القريبة من مكة.

وتعني في موريتانيا المستنقع الكبير، فيه عمق، كما في اللُّغة الحجازيَّة.

---

(١) المحيط في اللغة، ٣/٣١٧.
(٢) الأضداد، لأبي الطيب، ٢/٥٨٧.
(٣) شرح اختيارات المفضل، ١/٤٥٨.
(٤) ديوانه، ٢٢.
(٥) ديوانه، ١٠٤.

ـ و (**الأَثْلَب**) عند أهل الحجاز يعني الحجر، وعند تميم معناه التُّراب[1]. وفي الحديث: «**الولَدُ للفِراشِ وللعَاهِرِ الأَثْلَب**»[2].

ـ ويقولون (**المَلَقَة**) ومعناها الحَسَنَة، وهي جبل أملس شاهق ليس به صَدْع[3]. ولعلَّ هذه الكلمة ممَّا يعرفه أهل الحجاز الآخرون غير قريش، فقد جاءت في قول صخر الغيِّ الهذليِّ:

أُتِيحَ لَهَا أُقَيْدِرُ ذُو حَشِيفٍ ... إذا سَامَتْ عَلَى المَلَقَاتِ سَامَا[4]

والمَلَقات: جمع (مَلَقَة)، وفسَّرها ابن منظور بأنَّها الصَّفاة الملساء[5].

ـ ويَسْتَعْمِلُ أهل مكَّة كلمة (**الأَزْيَب**)، على أنَّها في الأصل لهذيل، ومعناها: النكباء (ريح) تجري بين الصَّبا والجنوب.

ووردت في الحديث: «**اسمها عند الله الأَزْيَب وعندكم الجَنُوب**»[6].

ويبدو من كلام شَمِر أنَّ الكلمة مستعملة في منطقة كبيرة من الجزيرة، من جدَّة إلى عَدَن[7].

ـ كما يسمُّون توابل القِدْر (**الدُّقَّة**)، قال ابن سيده هي التوابل وما خُلِطَ من الأبزار، وقيل هي الملح المدقوق وحده[8]. وما زالت الكلمة مستعملة في الحجاز بمعنى التوابل والأبزار معها ملْح.

ـ ولهم لعبة يسمُّونها (**القِرْق**)، هي خطٌّ مربَّع في وسطه خطٌّ مربَّع في وسطه خط مربَّع. ثم في كلِّ زاوية من الخطِّ الأول إلى زوايا الخطِّ الثَّالث وبين كلِّ زاويتين خطٌّ، فيصير أربعة عشر خطّاً. وفي حديث أبي هريرة أنَّه ربَّما كان يراهم يلعبون بالقِرْقِ، فلا

---

(١) تهذيب اللغة، ١٥/ ٩١، واللسان، (ثلب).
(٢) مسند الإمام أحمد، ٢/ ١٧٩.
(٣) اللسان، (حسن).
(٤) المصدر نفسه.
(٥) اللسان، (حسن).
(٦) النهاية، ٢/ ٣٢٤، واللسان، (زيب).
(٧) اللسان، (زيب).
(٨) السابق، (دقق).

ينهاهم[١].

وأقرب شيء إلى هذه اللُّعبة لعبة للصِّبيان في الحجاز يسمُّونها (اصْطَفَّتْ).

ـ وذكر أبو حاتم السجستاني أن (العَنْوَة) عند أهل الحجاز معناها الطَّاعة، يقولون: أخذته عَنْوَةً، أي طاعةً. ومنه قول كُثيِّر:

تَجَنَّبْتَ لَيْلَى عَنْوَةً أَنْ تَزُورَهَا ... وأَنْتَ امْرُؤٌ فِي أَهْلِ وُدِّكَ تَارِكُ[٢]

والكلمة بهذا المعنى ليست لقريش ـ فيما يبدو ـ بل هي لغة كُثيِّر ومَنْ وافق قومه من أهل الحجاز، أمَّا قريش فتعني عندها القَهْر والقوَّة، كما يتَّضح من كتاب عمرو بن العاص إلى عمر ـ رضي الله عنهما ـ: «فإن الله تبارك وتعالى فتح علينا الإسكندريَّة عَنوَةً قَسْراً بلا عهْد ولا عقْد»[٣]. وترد بهذا المعنى في كتب الصحاح[٤].

ـ ويُسَمِّي المَكِّيُون الظُّلْم والصَّفْع والكَذِب في لعب الصِّبيان (الفَشْخ)[٥]، وثمَّ كلمة قريبة من هذه، هي (الفَشْغ)، ومعناها عندهم الضَّرب بالسَّوط، يقولون: فَشَغَهُ بالسَّوط فَشْغاً[٦].

ـ ويقولون لمُعَلِّم الصِّبيان (الكَبِير)، وإذا جاء الصَّبيُّ من عند معلِّمه قال: جئتُ مِنْ عند كَبيري[٧]. ومنه قول الله تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ لَكَبِيرُكُمُ ٱلَّذِى عَلَّمَكُمُ ٱلسِّحْرَ ﴾ [طه: ٧١، والشعراء: ٤٩].

ـ ويُسمُّون الطُّفَيْلِيَّ (البُرَقِيَّ)[٨].

ـ ويقولون: تَحَسَّبَ الخَبَرَ، إذا استخبر عنه[٩]. وفي الحديث: (كانوا يَتَحَسَّبُونَ

---

(١) النهاية، ٤/٤٧.

(٢) الأضداد، لأبي الطيب، ٢/٤٩٢، وثلاثة كتب في الأضداد، ١٢٦.

(٣) مجموعة الوثائق السياسية، ٣٨٨.

(٤) المعجم المفهرس لألفاظ الحديث، ٤/٣٩٧.

(٥) جمهرة اللغة، ٢/٢٣٦.

(٦) المنجد في اللغة، لكراع، ٢٩٣.

(٧) تهذيب اللغة، ١٠/٢١١، وانظر: اللسان، (كبر).

(٨) البارع، ٤٠٣، واللسان، (برق). ونوادر أبي زيد، ١٨٨.

(٩) اللسان، (حسب).

الأخبار) أي يطلبونها[١].

- ولأهل مكّةُ لُعْبَة يدعونها (المِدْحَاة)، يحفرون حُفْرة بقَدْر أحجار مثل القِرَصَة، ثُمَّ يَدْحُون بالحجارة إليها، فإنْ وقع الحجر فيها قَمَرَ راميه، وإلاَّ قُمِرَ[٢].

وفي حديث أبي رافع: كنتُ أُلاعب الحسن والحسين - رضي الله عنهما - بالمَدَاحي[٣].

- وأهل مكّة يقولون - إذا قام إنسان على باب بيت فأَظْلَمَ -: أَسْدِفْ، أي تباعد حتَّى يُضيء البيت[٤]. فمعنى أَسْدِف في قولهم: أَضِيء[٥]. واللُّغويون - عادةً - إذا عَرَضوا للحديث عن هذه المادَّة قالوا: إن دلالتها على الضَّوء لغة هوازن[٦]، وقد يقولون: إنَّ معنى (السُّدْفَة) الظَّلام عند تميم والضوء عند قيس[٧]، أو إنَّ معناها الظُّلمة عند أهل نجد والضوء عند غيرهم[٨].

ولكنَّها تعني الضوءَ عند قريش أيضاً، لا عند هوازن وحدها. وتَرِد في شعرهم بهذا المعنى، كقول عمر بن أبي ربيعة:

وبَيْنَهُنَّ صُورَةٌ ... كَالشَّمْسِ حِينَ تُسْدِفُ[٩]

وقول العرجيِّ:

ووجهٍ كمِثْلِ البَدْرِ إذْ تَمَّ فَاسْتَوَى ... إذا ما بَدَا في ظُلْمَةِ اللَّيلِ يُسْدِفُ[١٠]

أي يضيء. ووردت في شعر المثقب، وهو من عبد القيس، بمعنى الضوء أيضاً، قال:

---

(١) النهاية، ١/٣٨٣.

(٢) اللسان، (دحا).

(٣) المصدر نفسه.

(٤) الأضداد، لأبي الطيب، ١/٣٤٩، والأضداد، للأنباري، ١١٤.

(٥) ثلاثة كتب في الأضداد، ٨٦، والأضداد للأنباري، ١١٤.

(٦) شرح أدب الكاتب، للجواليقي، ١٨٢، وجمهرة اللغة، ٢/٢٦٣، والأضداد، لأبي الطيب، ١/٣٤٦.

(٧) القاموس المحيط، (سدف).

(٨) الخزانة، ٤/٢٧٨.

(٩) ديوانه، ٤٥٣.

(١٠) ديوانه، ١٥٨.

فَـأَلْقَيْـتُ الـزِّمَـامَ لهـا فَنَـامَـتْ لِعَـادَتِهَـا مِـنَ السَّـدَفِ المُبِيـنِ[1]

ـ و(الأَعْرَاض) عندهم تعني (الرَّسَاتيق) عند غيرهم، واحدها (عِرْض)[2]. ونسبها السُّكَّرِيُّ إلى هذيل[3]. وقد تكون هذيل مشتركة فيها هي وقريش، فقد وردت في قول المصعب الزُّبيريِّ: «هُمْ بـ (أَسْتَارٍ): عِرْضٌ من أَعْرَاض المدينة»[4].

والمصعب فقيه مدني، وربما كان ورودها في كلامه دليلاً على أنها مستعملة في قريش قبل ذلك.

ـ ويُسمّون النبَّاش: **المختفي**؛ لأنَّه يستخرج الميت. وفي الحديث: أنَّ رسول الله ﷺ لعن **المختفي** والمختفية[5]، وقال ﷺ: «**مَنِ اخْتَفَى مَيْتاً فكأنَّما قَتَلَه**»[6].

ـ ويسمُّون ما كان قريباً من البحر (**عِراقاً**)[7].

ـ **والتهجير** عندهم هم ومَنْ جاورهم من قيس: التَّبكير والمبادرة إلى كلِّ شيء[8]. وفي الحديث: «**لو يَعْلَمُ النَّاسُ ما في التَّهْجِيرِ لاسْتَبَقُوا إليه**»[9].

ـ وإذا أرادوا أن يقولوا: ما لك؟ قالوا: مَهْيَمْ؟ وتقول تميم: هَيْد وهَيَد، أمَّا كلب فتقول: أَيَم؟[10].

وقال ابن خالويه إنَّ (مَهْيَمْ) لغة رسول الله ـ عليه الصلاة والسلام[11] ـ. ولعلَّه يشير إلى ورودها في قوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ لعبد الرَّحمن بن عوف وقد رأى عليه

---

(١) شرح اختيارات المفضل، ٣/ ١٢٦٠.
(٢) النهاية، ٣/ ٢١٤، واللسان، (عرض).
(٣) شرح أشعار الهذليين، ٢/ ٧٥٠.
(٤) نسب قريش، ٢١٨.
(٥) غريب الحديث، للحربي، ٢/ ٨٤٠، وانظر: النوادر، ١٥٦.
(٦) المصدر نفسه، وانظر: النهاية، ٢/ ٥٧.
(٧) اللسان، (عرق).
(٨) النهاية، ٥/ ٢٤٦، واللسان، (هجر).
(٩) المصدران نفسهما.
(١٠) نوادر أبي مسحل، ١/ ٣٤٤ وما بعدها.
(١١) المصدر نفسه، (هامش).

أثر الزَّعفران: «مَهْيَمْ؟»[1].

- ويقولون: **الرَّحض**، يريدون: الغسل[2]. ولعل منه (المِرْحاض).

- و (سَفِيطُ) النَّفس عندهم يعني سَخِيُّها وطيِّبها[3].

- و**العَرُوب** عند أهل مكَّة تعني الشَّكِلَة، والمَغْنُوجة في لغة أهل المدينة، وجمعها عُرُب[4]. وفي القرآن الكريم: ﴿ عُرُبًا أَتْرَابًا ﴿٣٧﴾ لِّأَصْحَٰبِ ٱلْيَمِينِ ﴿٣٨﴾ ﴾ [الواقعة: ٣٧ ـ ٣٨]. ويبدو أنَّ دلالة (الشَّكِلَة) و (المَغْنُوجة) واحدة[5]، وهي المتدلّلة.

- وذكر أبو حاتم أن قريشاً وغيرهم يقولون: **صِنْوُ الرَّجُل**: أخوه. ويقال عَمُّ الرجل صِنْوُ أبيه. وفي القرآن: ﴿ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ ﴾ [الرعد: ٤]؛ ويقال: هذا صِنْوُ هذا: وهو ولده، وصِنْوَاه وأصناؤه وهي صِنْوَته، وصِنْوَتاه وصِنْوَاته: لبناته، في قول قيس[6].

قائمة المفردات مرتبة ترتيباً هجائياً

الكلمة	دلالتها أو مقابلها
الإِبْرة	شولة الميزان.
البُرَقِيّ	الطُّفيليّ.
البُرْمَة	القِدْر.
البَطَّة	الدُّبَّة.
التُّمَيْلَة	دويبة على قدر الهرَّة.
الأَثْلَب	الحجر.
الثَّمَلَة	الرَّبَذة.

(١) النهاية، ٤/٣٧٨.
(٢) جمهرة اللغة، ٢/١٣٧.
(٣) اللسان، (سفط).
(٤) السابق، (عرب).
(٥) انظر: صحيح البخاري، ٤/١٤٢.
(٦) النوادر، ٦٠٣ وما بعدها.

الكلمة	دلالتها أو مقابلها
الجَرِيدَة	السَّعفة الرَّطبة جُرِّد عنها خُوصُها.
الجَليل	الثُّمام.
الجَلَم	شاء أهل مكَّة.
تحسَّب الخبَر	استخبر عنه.
الحُكَأَة	العظاءة.
الحِمِرّ	الغَيم يقشر وجع الأرض.
الحَوْف	الوَثْر.
المُختَفي	النَّبَّاش.
الخَوْخَة	ضرب من الثِّياب الخضر، ومفترق بين بيتين أو دارين ليس عليهما باب.
الدُّجَر	اللُّوبِيَاء.
المِدْحَاة	لعبة بالحجارة.
الدُّقَّة	توابل القِدْر.
المِدْمَاك	السَّاف (صفٌّ من الحجارة أو اللَّبِن).
الرَّحْض	الغسل.
الرِّكاز	كنوز الجاهليَّة المدفونة في الأرض.
الزَّهْو	تغير البسرة إلى الحمرة.
الأَزْيَبْ	النَّكباء (ريح).
السُّخَّل	الشِّيص.
السُّدْفة	الضَّوء.
سَفِيط النَّفس	سَخِيُّها طيِّبها.
المُسَاقَاة	المعاملة.
السُّلْتُ	ضَرْبٌ من الشَّعير ليس له قشر.
السِّمْحَاق	المِلْطاة (قشرة رقيقة بين عظم الرَّأس ولحمه).

الكلمة	دلالتها أو مقابلها
الشُّرْشُور	البِرقش.
الشَّقيص	الشَّريك.
الصِّنْو	الأخ.
الضَّريع	الشِّبرْق.
الطُّفَيَة	خُوصة المُقْل.
العَتَلَة	المِجْثاث.
العَذْق	بالفتح: النَّخلة، وبالكسر: القِنْو.
العَرُوب	الشَّكِلَة.
الأَعْرَاض	الرَّساتيق.
العِرَاق	ما كان قريباً من البحر.
عُلِّيَّة	بيت فوق بيت.
العَنَم	شجرة لها ثمرة حمراء.
العَواهِنُ	السَّعفات اللاتي يلين القِلبَة
الغَرْب	شجرة ضخمة شاكة خضراء.
الإغْريض	الطَّلع.
الفِرْسِك	الخَوْخ.
الفَشْخ	الظُّلم والصَّفع في لعب الصِّبيان.
الفَشْغ	الضَّرْب بالسَّوط.
القَدَس	السَّطْل.
القِرْق	لُعبة.
القِراض والمُقارضة	المُضاربة.
القُرَّان	القارورة.
القُرْء	الحَيْض.

الكلمة	دلالتها أو مقابلها
القَضْب	القتُّ .
القَضِيم	حصير منسوج بسيور .
القَرْطَف	القطيفة .
القَلْت	مستنقع ماءٍ في السَّهل أو الجبل .
اسْتَقَمْتَ	قوَّمت .
الكافُور	الطّلع .
الكَبِير	المُعلِّم .
اللِّيَاء	شجر يشبه الحمّص .
المَلَقَة	الحَسَنَة (جبل أملس) .
النَّذْرُ	معقل الجرح .
التَّنْضُب	نوع من الشَّجر .
الناضُّ والنَّضُّ	الدَّراهم والدَّنانير تحوَّلت عيناً .
النَّعْض	شجر سهليّ .
النَّقَدُ	غنم صغار .
المَنَامة	القطيفة .
هَجَّر	بَكَّر .
الهِجْرِس	القرد .
مَهْيَم؟	ما لك؟ .

المُعَـــــرَّب

المعرَّب هو اللفظ الأجنبيُّ الذي استعمله العرب بعد أن غيَّروه بالزِّيادة أو النَّقص أو القَلْب، ليوافق لغتهم[1].

وعُلماء المسلمين القُدامى مختلفون في الألفاظ المعرَّبة، فمنهم مَنْ يرى عدم جواز القول إنها غير عربيَّة، لأنَّها تَرِدُ في القرآن الكريم، والقرآن مُنْزَل بلسان عربيٍّ: ﴿ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾ ﴾ [الشعراء: ١٩٣ ـ ١٩٥][2]، وطائفة أخرى تجوِّز ذلك، وترى أنَّ الكلمات المعرَّبة قد اختلطت بكلام العرب حتَّى صارت من كلامهم، فهي عربيَّة بهذا الاعتبار، أعجميَّة باعتبار أصلها[3].

وفي الحقِّ أنَّ اللُّغة الإنسانية صورة لبيئة متكلِّميها ومرهونة بها، لا تعبِّر إلاَّ عمَّا فيها، فإنْ جدَّ عليها ما لا عهد لها به عَجَزَتْ عن التَّعبير عنه، إلاَّ أن يلجأ متكلِّموها إلى الحِيلِ اللُّغوية كالمجاز والاشتقاق ونحوهما ليعوِّضوا بها عن عجزها، كما يفعل المجمعيُّون اليوم. يسمُّون (التِّلفون) الهاتف تشبيهاً له بالهاتف عند العرب الأوَّلين، أو يسمُّونه (المَسَرَّة) تشبيهاً له بها، ويقولون (المِصْعَد) اشتقاقاً من صعد، وهكذا. لكنَّ هذه الحِيَل ليست مسعفة على الدَّوام، كما أنَّ الحاجة الملحَّة إلى الأسماء الجديدة للأشياء الجديدة لا تُنْظِرُ النَّاسَ إلى أن يفكروا بِرَوِيَّةٍ في وضع أسماء من لغتهم لِمَا جدَّ عليها، فَيُضْطَرُّونَ إلى أخذ الأشياء بأسمائها في لغة أصحابها، فيستعملونها في لغتهم، وبمرور الزَّمن تغدو

=

(١) المعرب، ٦، والمعجم الوسيط، ١٦.

(٢) انظر: الصاحبي، ٥٩.

(٣) السابق، ٦٠ وما بعدها، والبرهان، ١/ ٢٨٧.

جُزءاً منها، لا فرق بينها وبين الكلمات الأصلية، إلاَّ إنْ نظر إلى أصلها البعيد. والعربيَّة لغة إنسانيَّة تَتَأَثَّرُ وتُؤَثِّر، وأهلها كالشُّعوب كلِّها ذوو صلة بالأمم الأخرى يؤَثِّرون ويتأَثَّرون. وقد تأثروا بهذه الشعوب في مجالات شتَّى، وظهر تأثُّرهم بها فيما بقي في لغتهم من كلمات ذات أصول أجنبيَّة، أطلق عليها اللغويون (المُعَرَّب) أو (الدَّخِيل).

فلا داعي إلى تحرُّج الذين تحرَّجوا من القول إنَّ في العربيَّة كلمات أعجميَّة الأصول؛ لأنَّ وجودها فيها لا ينافي عروبتها، وهو وجود طبيعيٌّ لا تسلم منه لغة.

وقد كانت القبائل العربيَّة في الجاهليَّة على صلة بالأمم الأجنبيَّة المقيمة على أطراف الجزيرة، وصلاتها بها متفاوتة، فبعضها أقوى صلة بها من بعض، فالقبائل العربيَّة في شرقيِّ الجزيرة على شواطىء الخليج وفي العراق، والقبائل العربيَّة المقيمة في الشَّام وشماليِّ الجزيرة وتلك المقيمة باليمن، أقوى صلة بجيرانها من القبائل المقيمة بالدَّاخل في نجد والحجاز. فقد كانت تلك القبائل تربطها بجيرانها علاقة قويَّة قد تتجاوز الجوار إلى الثقافة والدِّين، كما كانت القبائل العربيَّة في الشَّام تدين بالنَّصرانية وتصلِّي بالعبرانية ـ كما يقول الفارابيُّ ـ. أمَّا علاقات قبائل الدَّاخل بالأمم الخارجيَّة فعلاقات عارضة غالباً، كعلاقة التِّجارة أو الوفادة المتبادلة. وتأثُّر لغة كلِّ قبيلة بلغة الأمم الأعجمية مطَّرد مع قوَّة صلتها بأهلها أو ضعفها.

وقريش إحدى القبائل الداخليَّة التي كانت دارها بعيدة من جميع نواحيها عن الأمم الأجنبيَّة، وكانت صلتها بها تكاد تنحصر في التِّجارة التي اشتهرت بها كما لم تشتهر قبيلة عربية سواها. إلا أن آثار التجارة في لغتها لا يُتَوَقَّع أن تكون كبيرة، إذ كانت موقوفة على فئة قليلة من رجال القبيلة يتولَّون الإشراف عليها، ومن ثَمَّ لم تكن صلتها بتلك الأمم متميِّزة من صلة القبائل الداخلية الأخرى بها.

ولو أنَّ اللغويين عُنُوا بتمييز ما عرَّبته كلُّ قبيلة لربَّما ظهر أنَّ قريشاً كانت من أقلِّ القبائل تعريباً وتأثُّراً بلغات العجم، ولكنَّهم لم يفعلوا، إلا نادراً. ويصعب اليوم تمييز ما عرَّبت كلُّ قبيلة، من نصوصها الباقية لدينا، كما يصعب تمييز كثير من لغتها من نثرها وشعرها؛ لأنَّ الظَّاهرة اللُّغويَّة أو المفردة كانت إذا شاعت تعاورتها القبائل، حتى ليتعذر أن يُعْرَفَ صاحبها الأول، ومن ثمَّ كان السَّبيل الأوحد إلى معرفة ما عرَّبته القبيلة ما قال اللُّغويون الأقدمون الذين سمعوا لغات القبائل وما تستعمل وما لا تستعمل، مع الظَّن أنَّ

ما نَسَبُوا إلى القبائل من مفردات عرَّبتها ليس كلَّ ما عرَّبت.

من أجل ذلك كان من الخير عدم إيراد كلِّ المفردات المعرَّبة في القرآن والحديث وكلام القرشيين، إذا لم يَقُلِ اللُّغويُّون إنَّهم عرَّبوها، لاحتمال أنْ تكون قريش سمعتها من قبيلة عرَّبتها، فاقترضتها، كما تقترض كلُّ قبيلة من أختها؛ إذْ مَهَمَّة هذا البحث تسجيل ما اختصَّت به لغة قريش، لا ما ساوتها فيه اللُّغات الأخرى.

وأهمُّ ما نسبت المصادر تعريبه من الكلام الأعجميِّ إلى قريش ما يلي:

- **(الإجَّار)**: وهو السَّطح عند أهل الحجاز والشَّام[١]. والكلمة أصلها آراميٌّ، ومعناها: السَّقْف[٢]. ووردت في الحديث: «**من بات على (إجَّار) ليس حوله ما يَرُدُّ قدميه فقد برئت منه الذِّمة**»[٣].

- **(الأُرَفُ)**: وتعني عند أهل الحجاز المعالم والحدود. يقولون: أَرَّفْتُ الأرض تأريفاً: قسَّمتها وحدَّدتها. وفي الحديث: «**أيُّ مالٍ قُسِّمَ و (أُرِّفَ) عليه فلا شُفْعَة فيه**»[٤]. ولم يذكر الأقدمون أنَّها معرَّبة، لكنَّ رفائيل نخلة قال إنَّها آراميَّة، مُحْتَجَّاً بأنَّه يقال في الآراميَّة لمن يمسح الأرض ويعيِّن حدودها (أرڤوArvo)[٥]. ولكنَّ هذا لا يكفي لعدِّها آرامية. فلعلها كلمة سامية تشترك فيها اللغتان. ويبدو أن هذه المادة أصيلة في العربية. فهي قد استعملتها باختلاف يسير عن هذه الصورة؛ لهذا المعنى نفسه. إذ يقول العرب: (العُرَف): للحدود، واحدتها: عُرفة. ويقال إن من هذا قوله تعالى: ﴿ وَيُدْخِلُهُمُ ٱلْجَنَّةَ عَرَّفَهَا لَهُمْ ۝ ﴾ [محمد: ٦] أي: حَدَّها لهم[٦].

ويبدو أن الهمزة والعين تتعاقبان في هذه المادة التي هذا معناها، كما تتعاقبان في كلمات أخرى في العربية.

ويبدو أن منه، عرَّف الشيء، لأن التعريف ما هو إلا تحديد.

---

(١) الصحاح، (أجر)، ومقاييس اللغة، ١/٦٣.
(٢) غرائب اللغة، ١٧٢.
(٣) النهاية، ١/٢٦.
(٤) اللسان، (أرف).
(٥) غرائب اللغة، ١٧٢.
(٦) انظر: شرح اختيارات المفضل، ٢/٩٤٢.

ـ (البِطْرِيق): وهي دخيلة في كلام أهل الحجاز من لغة أهل الشام والرُّوم، ومعناها القائد[١]. وقد تغيَّر معناها عند العرب قليلاً، فأصبحت تعني الرَّئيس[٢]. وربَّما استعملوها بمعنى الرَّاهب، كما يظهر في قول عبد الله بن عبيد الله بن العباس:

وهَـلْ أَنْـتِ إلاَّ دُمْيَـةٌ فـي كَنِيسَـةٍ يَبِيتُ لَهَا البِطْرِيقُ باللَّيْلِ سَاجِدَا[٣]

والكلمة مستعملة عند القرشيِّين منذ الجاهلية، وكانوا يسمُّون بها عثمان بن الحُوَيْرِث وكان فيهم عظيم الشأن[٤]. لكنَّها ـ فيما يبدو ـ ليست خاصَّة بقريش، فقد وردت في شعر بعض جيرانهم، كأبي ذُؤيب الهذلي[٥] وأميَّة بن أبي الصلت الثَّقفيِّ[٦]. فمدلول الحجاز في قول من نسبها إلى أهل الحجاز لا يعني قريشاً وحدها.

ويرى بعض المُحْدَثين أنَّ أصل الكلمة (Patrikios) وهي يونانيَّة[٧]. وهذا لا يخالف قول القدامى، لأنَّهم لم يكونوا يميِّزون اليونان من الرُّوم، على أنَّ اليونانيِّين كان لهم أثر في بلاد الشام، فقد يكون الرُّوم الذين كانوا يستعمرون الشَّام اقترضوها من اليونان.

ـ (دَرْكُون): قال أبو حاتم إنَّ أهل مكَّة يقولون للوَرِك من البغال: (دَرْكُون)، ويجمعونه على (دَرَاكِين)، وهو فارسيُّ الأصل[٨].

ـ (السُّقُرْقُع): وهو شراب لأهل الحجاز من الشَّعير والحبوب. وأصل الكلمة حبشيٌّ[٩]، وهو: السُّكُرْكَة[١٠].

---

(١) اللسان، (بطرق).

(٢) المعرب، ٧٦.

(٣) نسب قريش، ٣٣.

(٤) نسب قريش، ٢٠٩ وما بعدها.

(٥) المعرب، ٧٧.

(٦) اللسان، (بطرق).

(٧) غرائب اللغة، ٢٥٥.

(٨) المعرب، ١٥٣.

(٩) العين، ٢/٣٤٨، وتهذيب اللغة، ٣/٣٦٩.

(١٠) المعرب، ٢٣٦.

ـ (القَصُّ): أهل الحجاز يقولون القَصَّة والقَصّ، أي: الجِصّ[١].

ووردت الكلمة في قول عبد الله بن عمر ـ رضي الله عنهما ـ في وصف بناء المسجد النبويِّ: «وَبَنَى جِدَارَه بالحجارة المَنْقوشةِ والقَصَّة»[٢].

وقريش إذ جعلت مكان الجيم قافاً إنما تنكَّبت ما ليس من سنن العربيَّة: اجتماع الجيم والصَّاد. وأصل الكلمة فارسيٌّ[٣].

ـ وممَّا عرَّبوه (القَمْح) وأصله لغة شاميَّة[٤].

ـ (المِيزاب): ويستعملها أهل مكَّة والمدينة، وهي كما يقول الأصمعيُّ دخيلة من الفارسيَّة، وأصلها (مَاَزْآبْ) أي: الذي يبول الماء[٥].

ـ (هَيْتَ لَكْ): ومعناها: هَلُمَّ. ومنها قوله تعالى: ﴿ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ ﴾ [يوسف: ٢٣]. وذكر اللُّغويون أنَّها ممَّا عرَّبته قريش عن أهل حَوْران[٦]، ومنهم مَنْ قال إنَّها نبطيَّة الأصل[٧]، وقال أبو زيد وعكرمة: إنَّها عبرانيَّة معرَّبة من (هِيتَلَخْ)، أي: تعالَ[٨]. أمَّا ابن الجوزيِّ فقال: إنَّها قِبْطِيَّة[٩].

ولكنَّ الكتب المؤلَّفة في المعرَّب ككتاب الجواليقيِّ وشفاء الغليل وغرائب اللُّغة، لم تَرِدْ فيها هذه الكلمة.

ويبدو من كلام الجوهريِّ أنَّها مشتقَّة من (هَيَّتَ بِهِ أو هَوَّتَ) أي صاح[١٠]. وجاء في قول رجل للإمام عليٍّ ـ رضي الله عنه ـ:

---

(١) البارع، ٥٨٠، واللسان، (قصص).
(٢) صحيح البخاري، ١/ ١٢١.
(٣) المعرب، ١١ و ٩٥.
(٤) اللسان، (قمح).
(٥) تهذيب اللغة، ١٣/ ٢٦٧، والمعرب، ٣٢٦. وقال أدي شير إنها مركبة من (ميز) أي بول و (آب) أي الماء، (معجم الألفاظ الفارسية المعربة، ١٤٩).
(٦) معاني القرآن، للفراء، ٢/ ٤٠، واللسان، (هيت).
(٧) اللغات في القرآن، ٣٠.
(٨) البحر، ٥/ ٢٩٣.
(٩) فنون الأفنان، ١٩٣.
(١٠) الصحاح، (هيت).

أَبْلِــغْ أَمِيــرَ المُــؤْمِنِيــنَ أَخَــا العِــرَاقِ إذَا أَتَيْتَــا
أنَّ العِــرَاقَ وأَهْلَــهُ سِلْــمٌ إلَيْــكَ فَهَيْــتَ هَيْتَــا[1]

وقد تكون الكلمة ساميَّة، ولذلك قال أبو زيد وعكرمة إنها عبرانية. وكونها مستعملة في العبريَّة لا يقضي أن تنسب إليها وحدها. ولعل (لخ) في آخر الكلمة العبرانية هي (لك) في العربية، وقلبت الكاف خاءً، كما تفعل العبرانية. أما (هَيْتَ) فهي اسم الفعل، وهذا هو حالها في العربية.

(١) المصدر نفسه.

الفصل الرابع
آراء القدماء والمحدثين
في لغة قريش

آراء القدماء في لغة قريش

كان القرشيُّون يحسُّون بتميُّز لغتهم، كما كان يحسُّ به غيرهم من العرب، كما يظهر في حديث الأعرابيِّ المشهور الذي فضَّل لغة قريش على سائر لغات العرب، وذكر خلوَّها من أمور مستقبحة في تلك اللُّغات، وقال له معاوية: صدقت. فمعاوية كان يعرف من قبلُ ما ذكر الأعرابيُّ، ويُسْتَشْعَرُ من سؤاله أنه كان يتوقَّع أن تكون الإجابة كما كانت.

ولا يخفى أنَّ تفضيله مبنيٌّ على أساس، وحكمه معلَّل، وليس تأثُّرياً.

وإعجاب معاوية بلغة قومه أمرٌ طبيعيٌّ ـ فكلُّ فتاة بأبيها معجبة ـ لكنَّ المهمَّ هو قول الأعرابيِّ؛ لأنَّه غير قرشيٍّ، ثمَّ هو من جَرْم ـ وهم نجدُّيون ومن أفصح النَّاس، كما قال الأصمعيُّ في نهاية الخبر.

ورُوِيَ عن العبَّاس بن مرداس ما يفيد بإعجابه بلغة قريش، فقد جاء في خبر عنه أنَّه وَصَفَ بني عبد المطَّلب في الجاهليَّة بأنَّ منطقهم كالوَبْلِ على المَحْل[1]، وإن كان الممدوح ها هنا ربما كان البلاغة، لا اللغة القرشية.

وقد تقدَّم ما وَصَفَ به جرير أَلْسِنَةَ أَهْلِ مَكَّة، كما سبق ذكر رأي قتادة. وهؤلاء كلُّهم ليسوا من قريش.

ورُوِيَ عن عمر ـ رضي الله عنه ـ أنَّه غَضِبَ على ابن مسعود إذْ أقرأ النَّاس بلغته، فكتب إليه: «سلام عليك، أمَّا بعد، فإنَّ الله أنزل القرآن فجعله قرآناً عربيّاً مبيناً، وأنزله بلغة هـذا الحيِّ من قريـش، فإذا أتـاك كتابي هـذا فأقرِىءِ النـاس بلغة قريش ولا تقرئهم بلغة

(١) الإمتاع والمؤانسة، ١/ ٧٦.

هذيل»[1].

وأنكر على أبي موسى الأشعريِّ أن يُقرِئَ النَّاس بلغته، وقال: «إنَّ أبا موسى لم يكن من أهل البَهْش»[2]، يعني أَهْلَ مكَّة.

وكان هذا رأي عثمان ـ رضي الله عنه ـ، ولذلك قال لِكَتَبَةِ المصحف: «إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن، فاكتبوه بلسان قريش، فإنَّما نزل بلسانهم»[3].

وذكر الجاحظ أنَّ الوليد بن عبد الملك ـ وكان لحَّاناً ـ بلغه أنَّ بعض عمَّاله يعيب عليه اللَّحن، فكتب إليه: «أمَّا بعد، فقد أخبرني فلان بما قلت، وما أحسبك تَشُكُّ أنَّ قريشاً أفصح من الأشْعَرِينَ»[4].

وفي هذا الأسلوب الموجز شعور من الوليد بالثِّقة بما يقول، وباعتراف صاحبه بذلك، فاكتفى بهذه العبارة عن الإطالة، كأنَّما يذكِّر ولا يقرِّر.

وعن عكرمة بن خالد أنه قال: «نزل القرآن بلساننا» يعني قريشاً[5].

هذه الأقوال قيلت قبل تدوين اللُّغة وقبل ظهور النَّحو، ويبدو أنَّ بعضها تأثُّريٌّ، وبعضها موضوعيٌّ يعلِّل ما يقول، كقول قتادة وقول الأعرابيِّ عند معاوية. وبعضها ليس بهذا ولا بذلك، كقول عمر وعثمان ـ رضي الله عنهما ـ. فهما لا يفضِّلانها على غيرها، لكنَّ نزول القرآن بها يستلزم تفضيلها.

أمَّا اللُّغويون فآراؤهم متَّفقة هي وآراء هؤلاء، وكانوا إذا وازنوا بين اللُّغات احتجُّوا بأقوالهم. ويوجز آراءهم قول ابن فارس الشَّهير: «. . . حدَّثنا إسماعيل بن أبي عبيد الله قال: أجمع علماؤنا بكلام العرب، والرُّواة لأشعارهم والعلماءُ بلغاتهم وأيَّامهم

---

(1) إيضاح الوقف والابتداء، ١/ ١٣، والكشاف، ٢/ ٢٥٥، وفتح الباري، ١٠/ ٣٨٣.

(2) غريب الحديث، لابن قتيبة، ١/ ٦٢٠، ومقاييس اللغة، ١/ ٣١٠، وشرح اختيارات المفضل، ٢/ ١٠١١.

(3) صحيح البخاري، ٤/ ٢١٩ و٦/ ٢٢٤. وكذلك رواه ابن أبي شيبة في مسنده، انظر: الأحرف السبعة، ٥٧.

(4) البيان والتبيين، ٢/ ٢٥.

(5) الأحرف السبعة، ٥٨.

ومحالِّهم، أنَّ قريشاً أفصح العرب ألسنة وأصفاهم لغة. . . وكانت قريش، مع فصاحتها وحسن لغاتها ورقَّة ألسنتها، إذا أتتهم الوفود من العرب، تخيَّروا من تلك اللُّغات، إلى سلائقهم التي طُبعوا عليها، فصاروا بذلك أفصح العرب»[1].

ومضمون هذا النَّص هو مَضمون الآراء السَّابقة، فتخيُّر اللُّغات قول قتادة، ورقَّة الألسنة قول جرير.

وقد أورد الجواليقيُّ قولاً للفرَّاء في غاية الأهميَّة بالنِّسبة إلى قضيَّة اللُّغة الفصحى وصلة اللَّهجات الأخرى بها.

يقول الفراء: «واعلم أنَّ كثيراً ممَّا نهيتك عن الكلام به من شاذِّ اللُّغات ومستكره الكلام، لو توسَّعت بإجازته لرخَّصت لك أن تقول (رَأَيْتُ رَجُلانِ)، ولقلت (أَرَدْتَ عَنْ تَقُولَ ذَلِكَ)، ولكن وضعنا ما يتكلم به أهل الحجاز، وما يختاره فصحاء أهل الأمصار، فلا تلتفت إلى مَنْ قال يجوز، فإنَّا قد سمعناه، إلاَّ أنَّا نجيزه للأعرابيِّ الذي لا يتخيَّر، ولا نجيز لأهل الحضر والفصاحة أن يقولوا السَّلام عليكم[2]. ولا جيت من عَنْدك، وأشباهه، ممَّا لا نحصيه من القبيح المرفوض»[3].

في هذا النَّصِّ كثير من الإشارات المهمَّة، ما يهمُّ منها ها هنا أنَّ اللغة المتخيَّرة من لغات العرب لغة أهل الحجاز (قريش)، ثمَّ ما تخيَّره «فصحاء أهل الأمصار» من اللَّهجات الأخرى، أمَّا سائر لغات العرب فقبيح ومرفوض، لكنَّ اللُّغويين سجَّلوه لغاية علميَّة لا ليستعمل.

وهذا النَّصُّ يكاد يطابق في مضمونه ما قال المبرِّد: «وكل عربيٍّ لم تتغيَّر لغته، فصيح على مذهب قومه. إنَّما يقال بنو فلان أفصح من بني فلان، أي أشبه لغةً بلغة القرآن ولغة قريش، على أنَّ القرآن نزل بكلِّ لغات العرب»[4].

---

(١) المزهر، ١/٢١٠.

(٢) لعل الصواب (علاكم)، لأن (عليكم) هي الفصحى. وربَّما كانت (عليكِم) بكسر الكاف وهي لهجة لأناس من بكر بن وائل.

(٣) تكملة إصلاح ما تغلط به العامة، ٥.

(٤) الفاضل، ١١٣.

فالمبرِّد يحدد معنيين للفصاحة، المعنى الأوَّل سلامة اللُّغة من التغيُّر، والثَّاني شبهها بلغة القرآن ولغة قريش.

وكان أبو حاتم السِّجستانيُّ يفضِّل لغة قريش على ما سواها، ويقيس الفصاحة في القبائل بنسبة قربها منها، يقول: «وأحبُّ الألفاظ واللُّغات إلينا أن نقرأ بها، لغات قريش، ثمَّ أدناهم من بطون مُضَر»[1]. والمراد بالدُّنُوِّ دنوُّ الدار؛ لأنَّه سبب في تداني اللُّغات.

وهذا شبيه بقول ابن خلدون: إنَّ اللُّغويِّين يحتجُّون بلغات القبائل بنسبة بعدها من قريش[2].

وقدامى اللُّغويِّين إذا ذكروا اللُّغة الحجازيَّة أتبعوها بعبارات الاستحسان نحو «وبها جاء التَّنزيل» «وهي الفصحى» و «هي الأولى القُدْمَى»... إلخ. وقد مرَّ في ثنايا هذا البحث شيء من ذلك.

وقد يجد المرءُ اللُّغويَّ يستحسن اللُّغة لا يستحسنها إلاَّ من أجل أنَّها لغة أهل الحجاز، ويستقبحها لأنَّها ليست لهم. من ذلك قول الأخفش عن تنوين التَّرنُّم: «ولا تعجبني تلك اللُّغة؛ لأنَّها ليست لغة أهل الحجاز»[3]. وقال ابن جِنِّي في قِرَاءَتَيْ «نُشُراً» و «نُشْراً»: «والتَّثقيل أفصح؛ لأنَّه لغة الحجازيِّين»[4].

وربَّما عُدَّت اللُّغات شاذَّة، إذا كانت تخالف لغة أهل الحجاز، كما عدَّ الفارسيُّ لغة بكر بن وائل (رَدَّنُ) و (قرَّن) في (رَدَدْنَ) و (قَرَرْنَ)، شاذَّة، لأنَّ أهل الحجاز اجتمعوا على خلافها[5].

وتكون اللُّغة مشهورة يستعملها السَّواد الأعظم من عرب الجزيرة، ما عدا قريشاً، فَيُرْغَبُ عنها، وتُعَدُّ قبيحة، ككسر حرف المضارعة ـ مثلاً ـ.

ويظهر في كلام ابن خالويه انبهار شديد باللُّغة القرشيَّة، إذ يقول: «إنَّما النَّحويُّ الذي

---

(١) البرهان، ١/ ٢٨٥، والمرشد الوجيز، ١٠٢.
(٢) مقدمة ابن خلدون، ٥٥٥.
(٣) إبراز المعاني، ٤٨٨.
(٤) المحتسب، ١/٢٥٥.
(٥) التكملة، ٦.

يُنَقِّر عن كلام العرب، ويحتجُّ عنها، ويبيِّن ما أودع الله تعالى هذه اللُّغة الشريفة هذا القبيل من الناس، وهم قريش»[1].

وقد تقدم أنَّ طائفة من الفقهاء كانت ترى رأي اللُّغويين، فتفضِّل لغة أهل الحجاز بطريقة غير مباشرة، إذ تفضِّل قراءة نافع وأبي عمرو وأبي جعفر وشَيْبَة بن نِصاح، لأنَّها تمثِّل لغة قريش.

وقبل الانتهاء من هذا الموضوع يَحْسُنُ الوقوف قليلاً عند موضوع آخر ذي صلة بهذا، هو نزول القرآن بلغة قريش، وآراء الأوَّلين فيه. إذ «قد أجمع النَّاس جميعاً أنَّ اللغة إذا وردت في القرآن، فهي أفصح ممَّا في غير القرآن، لا خلاف في ذلك»، كما قال ابن خالويه[2].

جاء عن أبي صالح عن ابن عبَّاس: «نزل القرآن على سبع لغات، منها خمس بلغة العجز من هوازن»[3]. وأخرج أبو عبيد من وجه آخر عنه قال «نزل القرآن بلغة الكعبين: كعب قريش وكعب خزاعة، قيل: وكيف ذلك؟ قال: لأنَّ الدَّار واحدة»[4]. إنَّ هذين الأثرين متناقضان، الأوَّل جعل جُلَّ لغات القرآن لهوازن، والثَّاني وحَّد لغتي قريش وخزاعة وجعله بهما.

وقد قال الطَّبريُّ عن هذين القولين عن ابن عبَّاس إنَّ روايتهما عنه ليست من رواية مَنْ يجوز الاحتجاج به[5].

ويؤكِّد قول الطَّبريِّ إنَّهما موضوعان ما رُوِيَ عن خالد بن سلمة أنَّه قال لسعيد بن إبراهيم إذ سمع قتادة يحدِّث بهذا الخبر عن ابن عباس: «ألا تسمع ما يقول الأعمى؟ إنَّ القرآن نزل بلغة الكعبين، وإنَّما نزل بلغة قريش»[6]. وقال ابن قتيبة إنَّ هذا القول «عظيم

---

(١) المزهر، ١/٢١٣.
(٢) المزهر، ١/٢١٣.
(٣) الإتقان، ١/٦٣، وتفسير الطبري، ١/٦٦.
(٤) الإتقان، ١/٦٣.
(٥) تفسير الطبري، ١/٦٦.
(٦) مقدمتان في علوم القرآن، ١١٥.

من قائله؛ لأنّه غير جائز أنْ يكون في القرآن لغة تخالف لغة قريش، لقوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ ﴾ [إبراهيم: ٤]...»[١].

ولو كان هذا القول لابن عباس حقاً، ما استنكره ابن قتيبة وخالد بن سلمة هذا الاستنكار، ولا وصفاه هذه الأوصاف ولو خالفاه، تعظيماً لابن عبَّاس، لكنَّهما يريان أنَّه من قول غيره.

إنَّ هذه الآثار ليست إلاَّ بحثاً عن معنى لحديث الأحرف السَّبعة الذي حار فيه المفسِّرون، وذهبوا فيه كل مذهب، أراد المفسِّرون الوضَّاعون أن يؤيِّدوا رأيهم فيه بحجَّة قويَّة، فأسندوه إلى ابن عباس. ويَبْعُدُ أنْ يكون قتادة نقل شيئاً فيه عن ابن عبَّاس، وما نُسِبَ إليه هنا مخالف لرأيه الذي سلف.

وقد ذهب أبو عليٍّ الأهوازيُّ مذهباً موافقاً لمذهب ابن قتيبة في أنَّ القرآن كله منزل بلغة قريش[٢].

والواسطيُّ قريب رأيه من رأيهما، إلاَّ أنَّه يرى أنَّ في القرآن ثلاث كلمات ليست من لغة قريش، وسائره بلغتها، هي: ﴿ فَسَيُنۡغِضُونَ ﴾ [الإسراء: ٥١] و ﴿ مُّقِيتًا ﴿٨٥﴾ ﴾ [النساء: ٨٥] و ﴿ فَشَرِّدۡ بِهِم ﴾ [الأنفال: ٥٧]؛ لأنَّ كلام قريش سَهْل ليِّن واضح، وكلام العرب وحشيٌّ غريب»[٣].

ثَمَّ طائفة أخرى وَقَفَتْ على ما رُوِيَ عن عمر وعثمان ـ رضي الله عنهما ـ في نزول القرآن بلغة قريش، ووقفت أيضاً على ظواهر لغويَّة في القرآن، لغير قريش، فأرادت أن تخرج من هذا التَّناقض الظَّاهريِّ، فذهبت مذهباً توفيقياً، لكنَّ بعضها يخالف بعضاً في توفيقه.

فالأزهريُّ يحمل نزوله بلغة قريش على أنَّ أكثره كذلك[٤]، ومثله الباقَّلانيُّ إلاَّ أنَّه وقف موقفاً جدلياً، وقال إنه لم تقم حجَّة قاطعة على نزوله كلِّه بلغة قريش، وظاهر ما

---

(١) البرهان، ١/٢١٨، والمرشد الوجيز، ٩٤.
(٢) فتح الباري، ١٠/٤٠٢.
(٣) الإتقان، ١/١٧٨.
(٤) البرهان، ١/٢١٨.

جاء في القرآن أنَّه بلسان العرب جميعاً: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ﴾ [الزخرف: ٣]، ولو ساغ أن يقال إنَّه نزل بلسان قريش لأنَّهم قوم الرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ «لساغ للآخَرِ أن يقول: نزل بلسان بني هاشم ـ مثلاً ـ لأنَّهم أقرب نسباً إلى النبيِّ ﷺ من سائر قريش»[(١)].

وابن مالك قريب منهما، يقول: «أُنْزِلَ القرآن بلغة الحجازيِّين إلاَّ قليلاً، فإنَّه نزل بلغة التميميِّين»[(٢)].

ومذهب أبي شامة التَّوفيقيُّ مخالف في وجهته لمذهب هؤلاء، ويبدو أنَّه أعمق نظرة إلى القضيَّة؛ لأنَّه نظر إليها من جهة تاريخية، فالقرآن عنده أُنْزِل أوَّل مَرَّةٍ بلسان قريش، ثمَّ أُذِن للعرب أن يقرأوه على لغاتهم تسهيلاً، فلمَّا أُريد جمعه على حرف واحد يجتمع عليه النَّاس، كان جمعهم على لغة قريش لسان الرسول ﷺ وعلى ما أنزل عليه القرآن أوّلاً، أولى[(٣)]. فهذا معنى نزوله بلغة قريش، ومعنى كتابته عليها.

ومهما يكن من أمر هذه الفئات واختلاف آرائها، فإنَّها لا تخالف مَنْ قال إنَّ لغة قريش أفصح اللُّغات، بل توافقه؛ لأنَّها تتَّفق على أنَّ لغتها أسعد بالقرآن من غيرها إن لم يكن قد نزل بها كلُّه.

---

(١) نكت الانتصار، ٣٨٥.
(٢) الإتقان، ١/ ١٧٠.
(٣) فتح الباري، ١٠/ ٣٨٣.

آراء المحدثين

١ ـ آراء المستشرقين

القدر المشترك بين أكثر المستشرقين الذين طرقوا قضية الفصاحة والفُصْحى ولغة القرآن والشِّعر الجاهليِّ، أنّ لغة قريش ليست لغة القرآن، وأنَّ مَنْ قال ذلك من علماء المسلمين كان منساقاً مع عاطفته الدِّينيَّة؛ لأنَّ الرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ قرشيٌّ، والقرآن مُنْزَلٌ عليه، فلا بدَّ أن تكون لغته لغةَ قريش[1]. ومِثْل هذا القول في التَّأثر بالعاطفة ـ في نظرهم ـ ما وصفوا به لغة قريش من الفصاحة والسموِّ على سائر اللُّغات.

وعلى اتِّفاق هذه الطائفة في هذا الرَّأي، تختلف في لغة القرآن، ما هي؟ ألغة قبيلة أم لغة أدبيَّة نشأت من بين لغات؟ وأين نشأت؟ ومتى؟ وكيف؟.

وثَمَّة طائفة صغيرة من المستشرقين تخالف آراء الطَّائفة الأولى، وتميل إلى قول لا يوافق علماء المسلمين، لكنَّه يقاربه.

والطائفة الأولى وبعض الثَّانية يذهبون إلى أنَّ العرب كان لهم مستويان من اللُّغة: أدبيٌّ، هو لغة الشِّعر والخطابة، وعاميٌّ، لأمور الحياة العادية.

ويمثِّل الطَّائفة الأولى بروكلمان Brokelmmann ورابين Rabin وفولرز Vollers وكاله Kahle وشبيتالر Spitaler ونللينو Nallino وفتشتاين Wetzstein وبلاشير Blachere وآربيري Arberry وجويدي Guidi وهارتمن Hartmann وزويتلر Zwettler.

=

(١) النظم الشفوي في الشعر الجاهلي، ٢٢.

وينبغي الوقوف بقليل من التَّفصيل عند آراء بعض هؤلاء، ولا سيما الذين كان لرأيهم أَثَر في كتابات العرب المُحْدَثين؛ لتكون المناقشة المخصَّصة لآرائهم مسبوقة بمقدِّمة توضِّح أصول الآراء، وتغني عن إيرادها.

يرى بروكلمان أنَّ اللهجة المكِّيَّة يُعْرَفُ عنها الكثير، بخلاف اللَّهجات الأخرى؛ لأنَّها «تُكَوِّنُ الأساس الذي بُني عليه القرآن الكريم»، وهو مكتوب بها، وقد حافظت هذه الكتابة على لغته من التَّغيير، إذ أصبحت له قدسيَّة تمنع من التجرُّؤ على تغييره، ولكن حين أضيف الإعجام ورموز القراءة الأخرى إلى رموز الأصوات الصَّامتة، وُضِعَ النَّقْط والرُّموز على حسب قواعد الفصحى[١].

ولغة الشِّعر الجاهليِّ لغة مشتركة يستعملها أهل وسط الحجاز ونجد والفرات، «ومفرداتها تَفُوق الحصر؛ لأنَّها التهمت كلَّ اللَّهجات المختلفة المحيطة بها»[٢].

ومع هذه اللُّغة لهجات قبليَّة تعيش جنباً لجنب، لكن لا يُعْرَفُ عنها إلاَّ شيء يسير، ذكره النَّحويُّون[٣].

ويبدو أنَّ رأي فولرز مطوَّر من رأي بروكلمان، إذ ذهب إلى أنَّ الرَّسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ نزل عليه القرآن وقرأه بلهجته الحجازية، وهي تخلو من الظَّواهر المتَّصلة بالعربيَّة الكلاسيكيَّة (لغة الشعر الجاهليِّ)، كالهمز والإعراب، ولمَّا استنبط اللُّغويُّون النَّحو من الشِّعر الجاهليِّ قُرئ القرآن بتلك القواعد وأُعرب[٤].

والإعراب سِمَةٌ من سِمات لغة البدو وحدهم، في نظره، ويَعْتَمِدُ في هذا على تشابه مادة (الإعراب) و (الأعراب)، وينقل عن (فتشتاين) أنَّ معنى الإعراب هو (to bedouinize) أي أن تحاكي البدو الرُّحَّل، أعني أن تتحول إلى اللَّهجة البدوية من لهجة أخرى[٥].

أما (رابين) فيرى أنَّ لغة القرآن من حيث الأصوات عامَّة حجازيَّة، أمَّا من حيث

---

(١) فقه اللغات السامية، ٣٠.

(٢) السابق، ٢٩، وتاريخ الأدب العربي، ١/ ٤٢.

(٣) فقه اللغات السامية، ٣٠.

(٤) انظر The Oral Tradition, p. 177.

(٥) المصدر نفسه.

قواعد الصَّرف فمأخوذة من اللَّهجات الشرقيَّة التي هي مأخذ اللُّغة الفصحى[1].

واللغة الفصحى عنده ليست هي لغة قريش، بل لغة قامت على واحدة أو أكثر، من لهجات نَجْد في صورة من صورها القديمة. ونَجْد كانت ملتقى القبائل الشَّرقيَّة والغربيَّة، ومن تلاقيهم بها نشأت هذه اللغة التي كُتِبَ بها الشِّعر الجاهلي. وهي خليط من اللَّهجات الشرقيَّة والغربيَّة، قواعدها شرقيَّة، وبعض خصائصها الصوتية غربية، وهي أيضاً لغة القرآن الكريم.

وقد نعت المنطقة النجدية التي هي منشأ الفصحى، فقال إنَّ هوازن وغَطَفَان في غربيِّها، وغنيٌّ وعُقَيْل في شرقيِّها، وهي بين هؤلاء وأولئك. وهي على وجه التَّحديد إمبراطوريَّة كندة واتحاد قبائل قيس، وهي منشأ الشعر[2].

وهذا الرأي سبقه إليه نللينو[3].

ويظهر في وصف رابين عدم الوضوح، والتَّناقض، فهوازن وغطفان وغنيٌّ وعُقيل كلُّها قبائل قيسيَّة، وهو مرَّة يجعل منشأ اللُّغة في منطقة بين هذه القبائل، ومرَّة يجعل هذه القبائل اتحاداً، ولعلَّ سبب ذلك عدم معرفته بأنساب القبائل، كما يظهر من تمييزه غنيّاً وعُقيلاً من قيس[4].

ومملكة كندة لم تكن في هذه المنطقة التي وصف، بل كانت ممتدَّة في نجد شرقيَّ الجزيرة وشماليها وبعض القبائل المقيمة في غربيها، ككنانة وقيس. وكانت عاصمتها الحيرة، في جنوبيِّ العراق، لا في الجزيرة. وكانت عبارة عن مشيخات موزعة بين أولاد عمرو بن حجر، لا تلاقي بينها، إلا العداوة والحرب. أما قبائل قيس فكانت منقسمة أشد الانقسام، وموزعة في الجزيرة، بعضها في الحجاز وبعضها في نجد وبعضها في شمالي الحجاز. وكانت بينها أيام عظام وأوتار جسام، أشهرها (داحس والغبراء) الذي دام أربعين عاماً، وهو بين بطنين من غطفان. والحروب تفرق الديار وتمنع من الاتحاد

(١) اللهجات العربية الغربية القديمة، ٢٥.
(٢) اللهجات العربية الغربية القديمة، ٢٤ وما بعدها.
(٣) السابق، ٤٧.
(٤) السابق، ٢٢.

والتلاقي الذي يمكن أن تنشأ منه لغة أدبية على الوجه الذي يريد رابين. وأكبر الظن أن هذه محاولة لتجريد مكة من مركزيتها التاريخية الدينية، التي قال علماء المسلمين إنها كانت من أسباب غِنَى لغتها وتميُّزها على سائر اللغات العربية[١].

وله رأي يذهب إلى أنَّ «اللَّهجات الغربيَّة تبدو لعرب نجد وكأنَّها لغة أجنبيَّة»[٢]. وهو يقول بوجود مستويين من اللُّغة، ولكنه إذْ لم يجد دليلاً على زَعْمه، قال إنَّ من الصَّعب أن يُعْرَفَ السَّبب الذي صرف لغويّي العرب عن إدراك اللُّغة العاميَّة «وربَّما كان السبب أنَّهم قد استطاعوا أن يصرفوا أذهانهم عن انطباعاتها الواقعة عند لقاء البدو، إلى انطباع آخر عن البدويِّ المثاليِّ»[٣].

وشبيتالر يرى وجود هذين المستويين، ولكنَّ المستوى العاميَّ ليس هو «العاميَّة التي يتكلَّمها السُّوقة بإزاء لغة الخاصَّة والطَّبقات الرَّاقية والمثقفين ولغة الأدب» كما يرى (جاير)[٤]. أمَّا الفصحى فلغة قديمة «تعود إلى ما قبل التاريخ» ترفَّعت عن لَهَجات الخطاب منذ زمن بعيد ورويت لنا كابراً عن كابر في نصوص محدَّدة تماماً. هي تلك اللُّغة التي يمكن أن تعرف بقول الباقلانيِّ: «أشعار أهل الجاهليَّة وكلام الفصحاء والحكماء... كلام الكُهَّان وأهل الرَّجَز والسَّجع وغيرُ ذلك من بلاغتهم وصنوف فصاحتهم»[٥].

وهو في نقله هذا لم يلتزم الدِّقة، فقد صرف النَّص إلى ما لا يريد الباقلاني. فقارىء كلامه هذا يَخَال أنَّ الباقلانيَّ يقول إنَّ اللُّغة الفصحى هي لغة النُّصوص المذكورة. وقد ظنَّ ذلك (زويتلر) إذ نقل عنه كلامه هذا وقال قبله: «... إنَّها تلك العربيَّة التي وُجِدَتْ ـ كما يقول الباقلاني... في قصائد الجاهليين...»[٦].

والذي قال الباقلانيُّ هو أنَّ العرب لمَّا تحدَّاهم الله أنْ يأتوا بمثل القرآن فلم يفعلوا، دلَّ

---

(١) انظر: مجلة عالم الكتب. رجب ١٤١٠ المجلد ١١ العدد ١. ص ٩٨ وما بعدها.

(٢) اللهجات العربية الغربية القديمة، ٢٢.

(٣) السابق، ٤٩.

(٤) العربية، (تعليقات شبيتالر)، ٨.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) The Oral Tradition, p .101.

ذلك على عجزهم، ولو أنَّهم عارضوه بشيء لنُقِل إلينا ذلك كما نُقِلَ إلينا كلام الفَصحاء والحكماء وأشعار أهل الجاهلية. . .[1].

وبلاشير يخالف قول قدامى اللغويِّين بشأن لغة قريش مخالفة شديدة، وينفيه بشدَّة، والعربيَّة الفصحى في نظره مشتقَّة من لغتي الشِّعر الجاهليِّ والقرآن. وينسب هذا الرأي إلى علماء المسلمين، ويوافقهم عليه، إلا أنَّه يخالفهم في أنَّها تستند إلى اللَّهجة المَكِّيَّة، فهي لا تستند إلاَّ إلى الشِّعر الجاهليِّ وحده. وهو متردِّد في نشأة هذه اللغة، أهي لغة دارجة مركَّبة تولَّدت بسبب التِّجارة واتِّحاد اللَّهجات، واصطنعها الشعراء قبل القرن السادس، أم لهجة قبيلة بعينها عَمِلَتْ ظروفٌ سياسيَّة فيما قبل التاريخ على جعلها لغة الشِّعر؟

ويبدو أنَّه أميل إلى الرأي الثاني، ويتلاقى فيه هو وشبيتالر. ويرى أنَّ هذه اللهجة المفترضة إحدى لهجات وسط الجزيرة وشرقيِّها[2]، كما يرى نللينو ورابين؛ لأنَّ النصوص الشِّعريَّة التي نقل الرُّواة تظهر فيها خصائص لهجات وسط الجزيرة وشرقيِّها، لكنَّها مجرَّدة من (التَّلْتَلَة)[3].

ويبدو أنَّ حكمه هذا حدسيّ بحت؛ لأنَّ هذه النُّصوص ظهر فيها كثير من الخصائص الغربيَّة والشرقيَّة البارزة غير التلتلة، والتلتلة صوت لا يظهر في الكتابة إلاَّ أَنْ يُتَعَمَّدَ شكل الفعل المضارع، وأكثر النُّصوص الشعريَّة لا يُعْنَى بشكله كثيراً، وما شُكِل منها شُكل على اللغة الفصحى، فكيف عرف أنَّها رُوِيَتْ بالتَّلتلة أو غيرها؟

أمَّا ما قال المسلمون عن جمال لغة قريش ونقائها، فغير مقبول ولا معقول عنده؛ لأنَّ مكَّة مدينة تجاريَّة، ولا يعقل أن تظلَّ بمعزل عن التَّأثير الخارجيِّ. وفي القرآن الكريم ألفاظ أجنبيَّة تدلُّ على عدم نقائها. ثمَّ إنَّ سكَّان مكَّة كانوا في غاية الاختلاط والامتزاج. وافتراض سلامة لهجة أهلها لسبب دينيٍّ أو فكريٍّ، لا دليل عليه، ولا على نقاوة لغة من اللُّغات. «ثمَّ ما الدَّليل الذي نملكه على تفوُّق اللُّغة القرشيَّة في شبه الجزيرة قبل ظهور

---

(١) إعجاز القرآن، ٢٤.
(٢) تاريخ الأدب العربي، ٨٧.
(٣) السابق، ٨٨.

القرآن؟ لا شيء يَثْبُت أمام النَّقْد»[1].

أمَّا اللُّغات التي ظلَّت بمنأى عن التأثير فهي لغات البدو الرُّحَّل في وسط الجزيرة وشرقيِّها. و «الذوق السَّليم» ـ عنده ـ لا يقرُّ أن يكون الإسلام قَلَبَ الحالة، فأصبحت لغة قريش هي المستعلية بعد أن لم تكن كذلك في الجاهليَّة؛ لأنَّ الوحي في بدايته إن لم يكن كونياً، موجَّهٌ إلى الشعوب العربيَّة، ولو كان بلغة قريش ما قبِلَته لأنَّها حضريَّة والبدو يحتقرون الحضر[2].

أمَّا الذي حمل المسلمين على تفضيل لغة قريش فكون القرآن هو العمود اللُّغويّ، وقد أُوْحِيَ إلى الرَّسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ وهو قرشيٌّ، فالقرآن إذن نزل بلغة قريش[3].

وكلام بلاشير هذا لا يسلم من التناقض. فهو إذ ينفي أن يكون القرآن قرشيَ اللغة، يرى أنَّ ما فيه من الكلمات الدَّخيلة يدلُّ على عدم سلامة لغة أهل مكَّة، وكأنَّ هذا القول يتضمَّن أنه نزل بها.

وقوله بعدم تأثُّر لهجات وسط ا لجزيرة وشرقيِّها يناقض قوله إنَّه لا دليل على نقاوة لغة من اللُّغات.

و (لجاير) رأي لا يخالف في مجمله الآراء السابقة، إلاَّ أنَّه يقرن الفصحى بطبقة اجتماعية معيَّنة. ولغة الشِّعر ـ عنده ـ سِمَة من سمات الخطاب الطبيعيِّ الذي يتكلَّمه البدو في محيطهم المتجانس الثقافة.

وقد تبنَّى أهل الحضر من الحجازيِّين هذه اللُّغة لاقترانها بتراثهم البدويِّ الأرستقراطيِّ. وكان حتماً على مَنْ أراد أن يكون لكلامه تأثير أدبيٌّ في مكَّة أن يستعملها؛ من أجل ذلك كتب الرَّسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ القرآن بهذه اللُّغة بنظامها الإعرابيِّ الكامل[4].

---

(١) تاريخ الأدب العربي، ٨٦.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) السابق، ٨٤.
(٤) The Oral Tradition, p.118.

ولا يخفى أنَّه يوافق القائلين بعدم الإعراب في اللُّغة القرشيَّة، كما يرى وجود مستويين لغويَّين، أحدهما للطبقة النبيلة والآخر للعامَّة.

ونسبة اللُّغة الفصحى إلى أهل البادية فكرة سائدة في كلام هذه الطائفة من المستشرقين، فهي فكرة (هارتمن) و (غويدي) اللَّذين يريان أنَّها لغة أعراب نجد واليمامة، وإن كان الشُّعراء أدخلوا عليها بعض التَّغييرات.

وشبيه برأيهما رأي (لندبرك Landburg)[١].

وليس عند (زويتلر) ما يخالف الآراء السابقة، إلا أنَّه يرى أنْ ليس في الإمكان نفي أن هذه اللغة قد استعملت في الإسلام لهجةً اصطلاحية عند المثقفين في حلقات الدِّراسة[٢].

وقد تناول (لينLane) بشيء من الاقتضاب لغة قريش من حيث الفصاحة، ونفى قول قتادة إنَّها كانت تنتخب من لغات العرب، كما نفى أن تكون فصيحة، مستدلاً بأنَّ القرشيِّين في زمن الرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ كانوا «يرسلون أبناءهم إلى الصَّحراء ليكتسبوا أعظم نقاء لغويٍّ، وهو نفسه نشأ في بني سعد بن بكر من هوازن من مضر. . . وقد ألحَّ على حقيقتين: كونه من قريش ونشأته في بني سعد، أساساً لقوله إنَّ كلامه أفصح كلام العرب. فواضح إذن، أنَّ قريشاً في زمنه كان كلامها أقلَّ نقاءً من القبائل الأخرى»[٣].

ويؤكِّد أنَّ الأثر المَرْويَّ عنه ﷺ: «**أنا أفصح العرب**. . .» ليس إلاَّ «قولاً لرجل من بني سعد وضعه من أجل أن يرفع منزلة قبيلته في الفصاحة»[٤].

هذه آراء الفئة الأولى من المستشرقين. والفئة الثانية على خلافها للفئة الأولى ـ ليست متَّفقة فيما بينها. فنولدكهNoldeke ـ مثلاً ـ لا يرى أنَّه كانت للعرب لغة عاميَّة وأخرى أدبيَّة مشتركة، ويخالف فوللرز في قوله بعدم الإعراب في لغة القرشيِّين. ولا

---

(١) المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، ٨/٦٢٨.

(٢) The Oral Tradition, p.101.

(٣) مد القاموس (المقدمة)، vii.

(٤) المصدر نفسه.

يمكن عنده أن يكون الرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ استعمل في القرآن لغةً غير لغة أهل مكّة، كما لا يمكن أن يكون الإعراب مُجْتَلَبَاً للقرآن من خارجها، إنْ لم يكن أهلها يستعملونه فعلاً في تخاطبهم، من غير أن تَبْقَى للقراءة الأولى غير المُعْرَبَةَ آثار. أمّا لغة الشِّعر الجاهليّ فكانت لغة التَّخاطب التي يستعملها البدو(١).

ويرى أنَّ الفروق بين اللَّهجات في الحجاز ونجد والفرات لم تكن كبيرة، وأنَّ اللغة الفصحى نشأت منها جميعاً(٢).

ويذهب (بلاوBlau) هذا المذهب، ويرى أنَّه ينبغي ألاَّ يبالغ في تصوُّر الفروق بين تلك اللَّهجات، «فمن حيث النَّموذج، نراها شديدة التَّقارب، فهي كلُّها تأليفية... ولها أنظمة إعرابيَّة تصريفيَّة متشابهة، بحيث كان الانتقال من واحدة إلى الأخرى أمراً سهلاً نسبياً»(٣).

ويوافق هذين الرّأيين رأي (يوهان فكJ. Fuck) ويقول إن الفروق بينها، أغلبها يتعلَّق بالأصوات والأبنية والمعاني، أو هذا ما لفت أنظار اللُّغويِّين العرب «الذين نعتمد على أخبارهم وحدها في معارفنا عن اللَّهجات البدويَّة»(٤).

والعربيَّة الفصحى ـ في رأيه ـ لم تنشأ إلا أيَّام الفتوح، إذ توحَّد الفاتحون في المسكن في معسكرات أُنْشِئَتْ لهم، كانت نواةً لمدن إسلامية مشهورة كالبصرة والكوفة والفسطاط، أقامت فيها عشائر شتَّى، صقل اختلاطُهُم فيها الخصائص اللهجيةَ، وقوَّى اللهجات، فنشأت منها لغة بدويَّة مشتركة وَضَعَتِ الأساس لعربيَّة القرون المتأخِّرة الفصحى(٥).

ويبدو أنَّه يرى أنَّ القرآن الكريم نزل باللهجة المكيَّة البادية آثارها في رسم المصحف، ويظهر فيه أنّها كانت متحرِّرة من تحقيق الهمز.

وقد دلَّل على أنَّ القرآن مُعْرَبٌ منذ نزوله بآيات لا يَتَأَتَّى فهم معناها ما لم تكن مُعْرَبَة.

---

(١) The Oral Tradition, p. 120.

(٢) اللهجات العربية الغربية القديمة، ٤٧.

(٣) The Oral Tradition. p.137

(٤) العربية، ١٨.

(٥) السابق، ١٨ وما بعدها.

وكذلك اللغة المَكِّيَّة كانت مُعْرَبَة أيضاً.

ولغة القرآن مخالفة للغة الشعراء خلافاً غير يسير، فهي تَعْرِضُ من حيث هي أثر لغويٌّ، صورة فذَّة لا يدانيها أثر لغويٌّ في العربية على الإطلاق[1].

ويبدو أنَّ هذا الاختلاف بين لغة الشِّعر ولغة القرآن اختلاف بيانيٌّ، واختلاف في مضمونيهما وليس في شكليهما (أي قواعدهما).

إلاَّ أنَّ القول بنزول القرآن وكتابته باللغة القرشية، والقول بنشوء العربية من تَجَاور القبائل في الأمصار الإسلامية، يظهر فيهما تمييز اللغتين بعضهما من بعض، من الناحية التاريخية، لأنَّ لغة القرآن تكون إذن سابقة في الزمن لظهور اللغة الفصحى، كما يتضمَّن التفريق بينهما من حيث الخصائص، لأنَّ لغة القرآن تكون مُمَثِّلَة لِلَّهْجة المكية وحدها، أمَّا اللغة الفصحى فهي اصطفاء لخير ما في اللهجات «البدوية»، وفي هذا يتلاقى هو وأصحاب الرأي الأوَّل، ويغدو الخلاف بينهما في تاريخ نشأة العربية الفصحى وكيفيَّة نشأتها وأين نشأت.

فعلى حين يرى أولئك أنَّها نشأت في وسط الجزيرة وشرقيِّها في الجاهلية، يرى هو أنَّها نشأت في الإسلام في المدن المُسْتَحْدَثَة بعد الفتوح الإسلامية.

لكنَّه يوافق علماءَ المسلمين في أمرين: أنَّ القرآن قرشيُّ اللغة، وأنَّه لم تكن للجاهلية لغة موحَّدة.

و (برجيهberger) و (هـ . ألفرتW . Ahlevradt) يذهبان إلى أنَّ اللغة القرشية هي اللغة الفصحى. لكنَّ الأول يرى أنَّها «وصلت في وقت من الأوقات بفضل ظروف محليَّة إلى درجة من الكمال خارقة للعادة، فهي مدينة بانتشارها للإسلام»[2].

ويزيد الثاني أن هذه اللغة (لغة قريش) هي «المعيار للجميع»، وأنَّ ما خالفها هو الذي يدعوه علماء اللغة الأولون شاذّاً، ولكنَّهم لم يفهموا أنَّ هذا الشَّاذَّ ليس إلا لغة عاميَّة، لم تنل منهم اهتماماً، واكتفوا بتسميتها (لغة العامة)[3].

---

(١) السابق، ١٥ وما بعدها.

(٢) تاريخ الأدب العربي، ٨٦.

(٣) دراسات المستشرقين حول صحة الشعر الجاهلي، ٤٧.

وقد فاته أنَّ (لغة العامة) عند اللغويين القدامى تناقض ما يَدْعونه شاذاً، لأنَّ لغة العامَّة هي التي يستعملها أكثر العرب، وربَّما عَنَوْا أنَّها هي الفصحى، أمَّا الشاذُّ فيُراد به ـ في العادة ـ ما خالف القياس.

وليس خافياً ما في جُلِّ هذه الآراء من غَلَبَة الحدس والفرض المطلقين، وتنكّب البحث في طبيعة الحياة الاجتماعية في العصر الجاهلي، التي كان لها التأثير الأكبر في اللغة والحياة الأدبية عامة. كما لا يخفى تجاوزهم لآراء علماء اللغة المسلمين وتجاهلهم لخبرتهم بتاريخ العرب وآدابهم ولغتهم في الجاهلية، ومعايشتهم لهم في الإسلام.

لقد ألغوا علماء العربية، وباشروا الاجتهاد فيها كما يجتهد عالم الآثار فيما يعثر عليه من نقوش في الكُهُوف والمغارات والخرائب والمقابر. وهذا المسلك ينطوي على خلل منهجيٍّ جسيم. فالأصل في الأمور التاريخية ألا يُرْكَنَ إلى الحَدْس والافتراض ما وجدت الوثائق والنصوص، وأمكن منها معرفة القضية المبحوثة، ووثائق العربية لا تنتهي وقد دونها علماء باشروا أهل اللغة وسمعوها منهم من غير وساطة وتقصُّوها تقصِّياً لا نظير له. وليس يشفع لهؤلاء تأثُّرهم بما يعرفون من أنماط الحياة الأدبية وتاريخها في ثقافتهم، ولا عجزهم عن تصور الحياة الأدبية كما يتصورها العربي، فإن عجز المرء عن تصور ثقافة غيره تصوراً دقيقاً من الأمور البدهية التي كان ينبغي أن تزعهم عن وضع أنفسهم حيث وضعوها.

ومهما يكن من شيء فقد جانبت هذه الآراء في مجملها الصواب، ونمت على عجز كبير عن تفهم الآداب العربية وتاريخها وخصوصيتها الثقافية والاجتماعية المتميزة عن الآداب الأوروبية التي صنعتها عوامل ومؤثرات غير التي صنعت الآداب العربية.

٢ ـ آراء العرب

ينقسم العرب المُحْدَثون في هذه القضية قسمين: قسم يرى ما ذهب إليه الأقدمون من أن لغة قريش هي أفصح اللغات العربية، وأنَّ القرآن نزل بها. ويذهب في تعليل فصاحتها مذهباً شبيهاً بمذاهبهم. وإن كان في آرائهم تأثُّر بآراء المستشرقين. فهم يَرَوْنَ أنَّ هذه اللغة الفصحى التي هي لغة قريش، كانت لغة طبقيَّة، أي تختصُّ بفئة من

العرب، كالشُّعراء والخطباء.

والقسم الثاني أصحابه متأخِّرون كلُّهم وما يزال أكثرهم حيّاً، ورأيهم لا يكاد يختلف في شيء عن آراء المستشرقين التي عُرِضَتْ آنفاً، وسِمَة الانتحال فيهم بيِّنة جداً، وأقصى ما فعله كثير منهم أنَّه زاد القضيَّة شرحاً وتقريراً، وتوسَّع في تفصيلها والاحتجاج لها. إلاَّ أنَّهم يُخْرِجُون كلامهم مُخْرَج الاستنتاج الذي لم يُسْبَقوا إليه.

يمثل القسم الأول: الرافعيُّ، وطه حسين، ومحمَّد الخضر حسين، وعبد الوهَّاب حمودة، ومحمد صبيح، وجرجي زيدان، وأنستاس الكرمليُّ، وشوقي ضيف، وصبحي الصالح، وعبد الصَّبور شاهين، ورمضان عبد التواب، وعلي عبد الواحد وافي، ورشدي عليّان، وعبد الحليم النجار، ومَنْ وافقهم.

والرافعيّ يطابق رأي الأقدمين ولا يزيد عليه، ويشبِّه قريشاً بالمجمع اللُّغويِّ الذي يحوط اللغة ويقوم عليها ويشدُّ أزرها، ويرى عملها في اللغة أمراً معجزاً[(١)].

ولا يخالفه طه حسين إلاَّ أنَّه علَّل سيادة اللغة القرشيَّة بأمور دينيّة وسياسيّة واقتصاديّة مكَّنت لها في البلاد العربيَّة قبيل الإسلام بزمن يسير، حين عظم شأن قريش في مكَّة وأصبحت وحدة سياسية تقاوم السياسة الأجنبية المتسلِّطة على أطراف الجزيرة، لكن هذه اللُّغة لم تكن تتجاوز الحجاز، فلمَّا جاء الإسلام عمَّت، وسار سلطانها مع سلطان الدِّين جنباً لجنب[(٢)]. ويرى أنَّ المرء لو بحث عن بيئة يُحْتَمَلُ أن تكون لها سيادة في الجزيرة لم يجد إلاَّ مكَّة، وسيادة اللُّغة تتطلَّب في العادة قوَّة خارجة عن ذاتها تمكِّن لها فِيمَنْ تسودهم، ولم تتوافر تلك القوة إلاَّ لقريش[(٣)].

ورأيه هذا متَّصل برأيه في الشِّعر الجاهليِّ وصحَّته. فهو إذ ينفي أكثر الشِّعر الجاهليِّ، وهو ذلك الذي قيل قبل الإسلام بزمن بعيد، يعتمد على أنَّ لغة هذا الشعر واحدة، ولم تكن للعرب آنذاك لغة موحَّدة، وإذ يقبل الشِّعر الذي قيل قبيل الإسلام والشِّعر الإسلاميَّ، يعلِّل قبوله بوجود اللُّغة الموحَّدة التي فرضها الإسلام، كما فَرَضَتْ

---

(١) تاريخ آداب العرب، ١/ ٩٣ وما بعدها، و ٩٧.

(٢) من تاريخ الأدب العربي، ١/ ١١٨.

(٣) من تاريخ الأدب العربي، ١/ ١١٩ وما بعدها.

أمم أجنبيَّة في التَّاريخ لغتها بسبب غلبتها السياسيَّة والعسكريَّة[١]. وهو - فيما يبدو - مقترض رأيه هذا من (مرجليوثMargolioth)، لأنَّه يوافقه في ثلاثة أمور: قوله إنَّ الشِّعر الجاهليَّ لغته هي لغة القرآن، وأنَّ هذه اللُّغة لغة أهل الحجاز، وأنَّ القرآن فرضها كما فرض الرُّومان لغتهم على البلاد التي فتحوها[٢].

ورأي شوقي ضيف يكاد يكون مطابقاً لرأي طه حسين، إلاَّ أنَّه يرى أنَّ لغة قريش بدأ ذيوعها منذ أوَّل العصر الجاهليِّ، فأقدم نصوصه كأحدثها، منظوم بهذه اللُّغة. أمَّا ما قال المستشرقون فمبنيٌّ - عنده - على الحَدْسِ، ولم يريدوا إلاَّ مناقضة ما استقرَّ في نفوس الأسلاف من فصاحتها[٣].

وعند محمَّد الخضر حسين أنَّ الفصحى أساسها قرشيٌّ «وسائر بنائها من لغات شتَّى»[٤]، أمَّا اللُّغة القرشيَّة فيقول عنها: «من الواضح الذي تستحيي أن تعزوه إلى كتاب أو تقيم عليه شاهداً، أنَّ لغة قريش كانت أفصح لغات العرب قاطبة»[٥].

وهو في هذا موافق لما قال المبرِّد.

وإبراهيم أنيس[٦]، وعبد الحليم النَّجَّار[٧]، ورمضان عبد التَّوَّاب[٨]، وعبد الصبور شاهين[٩]، وعلي عبد الواحد وافي[١٠]، ورشدي عليَّان[١١] يتلاقون هم ومحمد الخضر، وإن كانت عباراتهم تشير إلى أنَّ الكثرة الغالبة من عناصر الفصحى معتمدة على اللَّهجة الحجازيَّة الحضريَّة.

---

(١) السابق، ١/١٢١.
(٢) انظر: أصول الشعر العربي، ٧٧ و ٧٩.
(٣) العصر الجاهلي، ١٣٢ وما بعدها.
(٤) نقض كتاب «في الشعر الجاهلي»، ٩٥.
(٥) السابق ٩٢.
(٦) الأصوات اللغوية، ٩٨.
(٧) اللهجات العربية وأصول اختلافها، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، المجلد ١٥، ص ٤٧.
(٨) فصول في فقه العربية، ١١٦.
(٩) في علم اللغة العام، ٢٣١.
(١٠) فقه اللغة، ١٠٨ - ١٢٠.
(١١) القرآن الكريم والأحرف السبعة، المورد، العدد الرابع، ١٤٠١ هـ، ص ١٧.

وهذا أيضاً رأي حسن ظاظا، لكنَّ له نظرةً إلى اللُّغة القرشيَّة عجيبة، فهي ـ عنده ـ لغة مقدَّسة تتولَّى قريش القيام عليها كما تقوم على الكعبة. ونزول القرآن بها لم يكن توحيداً للَّهجات العربيَّة، بل نهضة للُّغة المقدسة، وخروجاً بها من الأرستقراطيَّة، لتكون أداة البيان العامِّ للدِّين والدَّولة الجديدة، وقد فرضها الإسلام كما فرض وحدانيَّة الله. وهي في الأصل لغة عتيقة لا يُعْرَف عن مبدئها أكثر ممَّا يعرف عن مبدأ الكعبة[1]. وهو في الفكرة الأخيرة متأثِّر ـ فيما يبدو ـ برأي بلاشير السَّابق في أصل اللُّغة الفصحى. وينقل عن المستشرقين: يعقوب بارت وفلهاوزن ورينان وغيرهم أنها كانت لغة دين وثقافة ودبلوماسية يتفاهم بها رؤوس القبائل، وكان أكثر الناس يتعلمونها من الشعراء والكهان والأطباء والعرَّافين والخطباء. ومَنْ أتقنها منهم فرحت به قبيلته، لأنه صار أهلاً لتمثيلها في الأسواق والدفاع عن مصالحها[2].

أمَّا جرجي زيدان، فلغة قريش في رأيه، أرقى لغات العرب، وهي لغة القرآن. وقد انقرضت لغات العرب الأخرى وحلَّت هي محلَّها، ولم يبقَ من تلك إلاَّ ما ذكره علماء اللُّغة عَرَضاً، على أنَّه من العيوب[3].

ورأي أنستاس الكرملي شبيه برأيه، إذ يرى أنَّ آثار الأقدمين التي وصلت إلينا، مصبوبة كلُّها في لغة قريش. وسبب ضياع كثير من اللُّغات العربيَّة، أنَّها خالفت لغة قريش؛ لأنَّ الرواة كانوا لا يروون إلاَّ إيَّاها. وذكر أنَّ عنده أدلة كثيرة على ذلك، ووعد بالعودة إليها[4]. ولكنَّه لم يفعل.

والغمراويُّ يختلف من بعض الوجوه عن السابقين، لكنَّه يلاقيها في النَّتيجة، فالعربيَّة الفصحى ـ في نظره ـ ناشئة من اختلاط لهجات القبائل، اتخذتها قريش كما اتَّخذها سواها، ولا تختلف قريش عن القبائل الأخرى، إلاَّ في أنَّ اللُّغة الأدبية هي الغالبة على لهجتها، لقرب منازلها من الأسواق الأدبية[5].

---

(١) كلام العرب، ٢.
(٢) اللسان والإنسان، ١١٠.
(٣) تاريخ آداب اللغة العربية، ١/ ٤٤ وما بعدها.
(٤) أقدم شعر عند العرب، مجلة المشرق، العدد ١١، السنة السادسة، حزيران، ١٩٠٣ م، ٤٩٣.
(٥) النقد التحليلي، ٢١٠.

وفي رأيه شَبَهٌ من آراء القدامى الذين قالوا إنَّها كانت تتخيَّر من القبائل التي تَرِدُ عليها في الموسم. ونتيجة رأيه ـ على كلِّ حال ـ أنَّ هذه اللُّغة هي التي تتكلَّمها قريش، مهما تكن أصولها.

ولا يبعد من رأيه هذا رأي عبد العال مَكْرم، فسيادة قريش التي تُذْكَرُ لا تعني أنَّها فرضت لغتها فرضاً، ولكنَّها شملت خصائص كثيرة من لغات القبائل الأخرى «فصارت هي اللغة النموذجية الأدبية التي تكوَّنت بعد مراحل»[(١)]. ويوافق هذا الرأي محمَّد صبيح[(٢)]، وعبد الوهَّاب حمُّوده[(٣)].

وصبحي الصَّالح يرى في مجمل قوله أنَّ قريشاً أفصح القبائل، لكنَّ في كلامه بعض الاضطراب. فعلى حين يقول إنَّ لغتها هي اللغة المصطفاة عند العرب، واللُّغة الأدبيَّة المقصودة بالفصحى عند الإطلاق[(٤)]، يقول في موضع آخر: «ليس من البحث الموضوعيِّ في شيء، أن نرى في استصفاء لغة قريش، أنَّ القرآن نزل بها، ففي القرآن من لهجات العرب الأخرى ألفاظ غير قليلة، ولغة القرآن بعد هذا، حين يقال إنَّها لغة الحجاز أو قريش، هي اللُّغة التي نُقِلَتْ بها إلينا أشعار العرب وخطبهم وأسجاعهم، ولقد صادف القرآن هذه اللُّغة الرَّاقية المهذَّبة، فزاد في ترقيتها وتهذيبها، فهذا معنى نزوله بلغة قريش»[(٥)].

فهو ينفي في أوَّل كلامه أنَّ القرآن نزل بها، ثمَّ يرجع عن ذلك في آخره. ويؤكِّد أنَّ لغة الأدب قرشيَّة، لكنَّه كأنَّما يميِّزها قليلاً من لغة القرآن، إذ لغة القرآن مختلطة، ولغة الأدب قرشيَّة خالصة. أمَّا زيادة تهذيب القرآن لهذه اللغة الأدبية فغامضة في كلامه.

أمَّا الطائفة الثَّانية، فترفض أفصحيَّة قريش رفضاً قاطعاً، وترى أنَّ القول بها مبنيٌّ على العاطفة الدِّينية. وربما ذهب بعضهم يجادل في صحة هذا القول، حتَّى إذا أنفد حججه، ختمها بما ينقض كلامه كلَّه: أنَّ علم اللغة أثبت أنَّ اللُّغات كلَّها سواء، ليس

---

(١) أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية، ١٥.
(٢) بحث جديد عن القرآن، ٨٤ و ٨٦.
(٣) القراءات واللهجات، ٣٠.
(٤) دراسات في فقه اللغة، ٧٢.
(٥) السابق، ١١١.

فيها فاضلة ومفضولة؛ لأنَّها تتساوى في الوفاء بالتَّعبير عمَّا في النَّفس من الأغراض الإنسانيَّة[1]. ويمثل هذه الطائفة أحمد الجندي وعبده الراجحي وإبراهيم السامرائي وجواد علي، وأكثر المعتنين بدراسات علم اللغة الحديث.

وموقف الجندي من هذه القضية يتَّسم بعدم الوضوح، فهو مرَّة يقول إنَّ حديث اللُّغويين الأوَّلين عن اللهجات كان قليلاً؛ لأنَّهم يعتقدون أن لغة قريش أفضل من غيرها، فسجَّلوها وأهملوا ما عداها إلاَّ قليلاً[2]. ويقول مرة أخرى: «. . . ولا شكَّ أنَّ النحو عندنا يقتفي لهجة قريش، ويشير إليها بكلمة الفصحى تارة، أو الأفصح تارة أخرى»[3].

وهذا إقرار بأنَّ لغة قريش هي المدوَّنة وأنَّها الفصحى؛ إلاَّ أنَّه ينقض هذا حين يقول: «. . . الفصحى شيء ولهجة الحجاز شيء آخر، ويظهر أنَّ القدامى من علماء اللغة كانوا يسمُّون لغة الحجاز بأنَّها الفصحى، ولا أرى ذلك إلاَّ عصبيَّة منهم»[4].

والتناقض بين النَّصَّيْن موجود في هذا النَّص؛ لأنَّه يفرِّق فيه بين لغة الحجاز والفصحى، ثمَّ يقرُّ بأنَّهما عند اللُّغويين شيء واحد. وهو إذ يفرِّق لا يدلِّل على التَّفريق، وإذ يوحِّد يحيل إلى الأقدمين.

إنَّ عصبيَّة الأقدمين للُغة قريش قد تكون صحيحة في بداية تسجيلهم لِلُغة، إذ غَلَّبوها على سواها، ولم يُعْنوا بغيرها كثيراً، لكن بعد التدوين وبعد أن أصبحت اللُّغة الأدبيَّة واضحة المعالم، لم يبقَ لاتِّهامهم بالعصبية محلٌّ؛ لأنَّهم يحكمون بأن هذه اللُّغة المدوَّنة هي اللُّغة المرتضاة عند الأدباء، وهذه حقيقة. على أنَّ اللُّغويين قد عُنُوا بتدوين اللُّغات الأخرى عناية شديدة وسجَّلوا منها ما قد روت كتب اللُّغة والأدب، وأقاموا بين أهلها منقطعين إليهم زمناً طويلاً. وإذا كان ما بقي لنا من التراث اللغويِّ لا يحفل كثيراً باللهجات فإن ذلك من ضياع الكتب التي دوَّنتها، لا من تعصُّب اللغويِّين ولا تقصيرهم.

---

(١) فقه اللغة في الكتب العربية، ١١٤، ولهجة القرآن الكريم بين الفصحى ولهجات القبائل، حوليات كلية دار العلوم، العدد الثاني، ١٩٦٩/ ١٩٧٠، ص ١٧٣ وما بعدها.

(٢) اللهجات العربية في التراث، ١/ ١١٧.

(٣) السابق، ٢/ ٤٨١.

(٤) السابق، ١/ ٣٠٧.

وله قول يبدو فيه وكأنَّه يرجِّح اللُّغة التميميَّة على القرشيَّة، إذ يقول إنَّ ورودها في المصادر يكاد يفوق الحجازيَّة، وهذا «يدلُّ على قوَّتها في المجتمع العربيِّ الجاهليِّ»[1].

وإن كان هذا القول أيضاً ينافي قوله الأوَّل إنَّ اللُّغويين ما سجَّلوا من غير القرشية إلاَّ قليلاً.

وإبراهيم السَّامرائي لا يزيد على ما سلف من تخطئة القدماء، ويردِّد تفسير الحديث: «**أنا أفصح العرب. . .**» الذي فسَّره به رابين[2].

ويقول إنَّ الفصحى ليست لغةَ قريش، بل خليط من اللهجات[3]، لكنْ لقريش منها النَّصيب الأوفر[4].

أمَّا الذي عارض القدماء معارضة شديدة، وحمل لواء النَّقد العنيف، فجواد علي. ويتميَّز نقده بأمرين: أنَّه جمع من الحُجَج ما لم يجمعه غيره، وأطال في بسطها. والأمر الثاني أنَّه اهتمَّ ببثِّه كما لم يهتمَّ به غيره، فكتب فيه مقالةً نشرها في مجلَّة المجمع العلمي العراقي عام ١٣٧٤ هـ، ثُمَّ نشرها مطوَّلة مزيدة في كتابه (المفصَّل)، وألقاها محاضرةً في جامعة (برنستون)، ونشرت في كتاب عنوانه (الثَّقافة الإسلامية والحياة المعاصرة)[5].

من أجل ذلك كان لزاماً الوقوف عند رأيه وتفصيله، ولأنَّ مناقشته ستغني عن مناقشة بعض الآراء الأخرى التي أخذت منه، أو ممَّن أخذ هو منه، كما أنَّ عَرْضَهُ يُغْني عن عرض تلك الآراء.

وقف جواد طويلاً عند رأي طه حسين والرَّافعي وشوقي ضيف، فنفاه، ونفى وجود اللُّغة المثاليَّة في العصر الجاهليِّ، وقال: إنَّه لا دليل عليه، والنُّصوص الجاهليَّة

---

(١) اللهجات العربية في التراث، ١/ ٢٣٠.
(٢) من وحي القرآن ٧ ـ ٩. وسيأتي تفسير رابين للحديث.
(٣) التطور اللغوي التاريخي، ١٢١.
(٤) من وحي القرآن، ٨.
(٥) من ص ٣١٣ ـ ٣٣٠.

تنفيه، واللُّغة المثالية إنَّما وُجِدَتْ في الإسلام حين صارت لُغَةَ الدِّين والحكم والفكر[1]. وتَتَبَّع العوامل التي عدَّد طه حسين لسيادة لغة قريش، ونَقَضَها، وقال: إنَّهم «وضعوها وضعاً وتخيَّلوها من غير سند أو دليل»، كما عمد إلى قريش نفسها وصنع لها صورة بَشِعَة، ردّاً على تلك الصورة الجميلة التي ظهرت في كتاب طه حسين وأمثاله. فهي ـ عنده ـ قبيلة ذليلة، تتَّصف بالجبن والانتهازيَّة وحبِّ المال، سادتها يتملَّقون حكّام اليمن لينالوا عطفهم وهباتهم، وإذا تَوَلَّى مَلِكٌ منهم الحكم ركضوا إليه يُهَنِّئونه ويدعون له بالعمر الطَّويل، ويتودَّدون إليه بالهدايا، كما يفعلون ذلك بملوك الحبشة ابتغاءَ تيسير سُبُل التِّجارة. وأهل الجاهليَّة يعيِّرونها أنَّها لا تُحْسِنُ القتال ولا تخرج إلاَّ بخفارة خفير[2]. وهو يقصد أنَّ قبيلةً هذه حالها ليست أهلاً للسيادة، ومن ثَمَّ فإنَّ ما وُضِع للغتها من أسباب السِّيادة وَهْمٌ، الواقعُ بخلافه.

ولا جَرَمَ أنَّ هذا الكلام فيه كثير من المبالغة. ويبدو فيه من التحامل والتعصُّب على قريش ما لا يَخْفَى. فقريش لم تكن بهذه الصورة من التودُّد إلى الملوك وتملُّقهم. ولعلَّه يشير إلى وفود القرشيِّين على سيف بن ذي يزن بعد إخراجه الأحباش من اليمن. وقد وفد عليه كثير من العرب لتهنئته، وقريش منهم، ولم تكن وفادتها عن ذُلٍّ ولا تودُّد.

وأمَّا إهداؤهم إلى الأحباش ومصادقتهم، فليست معرَّة، فالحياة تقتضي هذا الأسلوب الديبلوماسي، وقد كان يفعله العرب الذين لهم صلات بالأمم الأجنبية كما تفعله الأمم الأخرى. وليس من العقل أن يُطْلَبَ إلى قريش أن تحمل سلاحها فتقاتل الأحباش ليسمحوا لها بالتجارة في أرضهم. وليس من الممكن أن تحارب الأعراب المقيمين على طريق تجارتها من اليمن إلى الشام كلهم، ولا من الممكن أن تفعل ذلك قبيلة عربية سواها. ولو فعلت لخسرت وتعطلت تجارتها، وشغلتها عنها الحرب. ولكن تأليف قلوب الأعراب وإعطاءهم شيئاً من المال من أجل أن يحموا قوافلهم في ذهابها وإيابها هو المسلك الصحيح. وقد كانت لطائم النعمان بن المنذر لا تخرج من الحيرة إلا بخفارة من شيوخ القبائل، مع بأسه وقوة جيوشه.

---

(١) المفصل، ٨/٦٣٨ ـ ٦٤٠.

(٢) السابق، ٨/٦٤٢ وما بعدها.

ولم تكن العرب تعيرها أنها لا تحسن القتال إلا كما يعيِّر بعض العرب بعضاً بذلك، وهو تعيير لا يستنبط منه الباحث الموضوعيُّ حكماً، فشأن العرب ـ كما قال شاعرهم:

مَـدَحْـتُ زُهَيْـرَاً ثُـمَّ إِنِّـي هَجَـوْتُـهُ ... ومَـا زَالَـتِ الأَشْـرَافُ تُهْجَـى وَتُمْـدحُ

ونحن نجد في شعر الذين قاتلوا قريشاً من العرب مَدْحاً لها بالبأس والشِّدَّة، كقول عوف بن الأحوص في يوم الفجار:

أَتَتْنَـا قُـرَيْـشٌ حَـافِلِيـنَ بِجَمْعِهِـم ... وكَـانَ لَهَـا قِـدْمـاً مِـنَ الله نَـاصِـرُ...
وكَـانَـتْ قُـرَيْـشٌ يَفْلِـقُ الصَّخْـرَ حَـدُّهَـا ... إِذَا أَوْهَـنَ النَّـاسَ الجُـدُودُ العَـوَاثِـرُ[1]

ومعلوم أن الذي دَوَّخَ الروم والفرس في إبّان الفتوحات الإسلاميَّة إنَّما هو فرسان قريش، كخالد بن الوليد وأبي عبيدة وسعد بن أبي وقاص وعكرمة بن أبي جهل وضرار بن الخطاب. ويبدو أن الدكتور جواد علي لا يهمه التحقيق كثيراً.

وهو في هذا متأثر خُطا هنري لامنس في مَقَالَتَيْه عن الأحابيش في مكَّة، وقد بَثَّ فيهما كثيراً من هذا التحقير كما أفصح عن بغضه الشديد لقريش[2].

أمَّا المنطقة التي يرى أنَّ العربيَّة الفصحى نشأت فيها فليست إلاَّ بلاد الشَّام والعراق. تدلُّ على ذلك النُّقوش الأوَّليَّة، كنقش النمَّارة الذي كُتِبَ بلغة فصيحة. إذ كان أهل الفرات والعراق يتكلَّمون العربيَّة الفصحى في القرن الرَّابع الميلاديِّ قبل أن تقوم قريش بالغربلة المزعومة، وقبل ميلاد قُصَيٍّ بزمن طويل، وقبل أن تظهر سوق عكاظ.

وكان ملوك الحيرة وآلُ غسَّان مقصد الشُّعراء، وفي بلاطهم ارتفع مستوى العربيَّة وتوحَّدت الألسنة. هذا إلى أنَّ ملوك الحيرة كانت لهم سيادة على نجد والبحرين، ولهم أثر ثقافيٌّ في أهل البادية، وفي مكَّة التي تعلَّم أهلها الخطَّ من أهل الحيرة.

ويخلُص إلى أنَّ العربيَّة المُبينة دُرِسَتْ في مدارس عرب العراق منذ الجاهليَّة، وهذا أحد أسباب أن تكون العراق واضعة النَّحو من بين الأقطار الإسلاميَّة[3].

---

(١) الأحابيش والنظام العسكري في زمن الهجرة، المشرق، السنة الرابعة والثلاثون، كانون الثاني ـ آذار ١٩٣٦، ص ١.
(٢) شرح اختيارات المفضل، ٣/ ١٥٠٣ و ١٥٠٥.
(٣) المفصل، ٨/ ٦٤٦ ـ ٦٤٨.

انساق مع هذا الرأي ونسي أنَّه وقع في تناقض شديد، فهو آنفاً كان ينكر على طه حسين وصَحْبِه وجودَ لغة مثاليَّة، ويؤكِّد أنَّ النصوص الجاهليَّة تنقض هذا القول، والآن يُمْعِنُ في إقرار اللغة المثاليَّة وفي وجودها، لكنْ في العراق منشؤها لا في مكة! وقد أغفلته حماسته المضادَّة لأفصحية قريش عن أنَّ واضعي علم النحو كانوا عرباً، قدموا من الحجاز، لا من العراق، وأن النحو نشأ في الكوفة والبصرة وهما مدينتان إسلاميتان، وليستا من بناء ملوك الحيرة، ولم ينشأ في الحيرة. والذي دُوِّنَ من اللغة لغة أهل الحجاز ونجد وليس لغة أهل العراق والشام. والشعراء الذين كانوا يفدون على اللخميين وآل نصر كانوا يفدون من الجزيرة وينشدونهم بلغة أهلها وليس بلغة أهل العراق والشام.

أمَّا الحُجج التي استند إليها في إنكار فصاحة قريش فسأوجزها وأخصُّ ما جاء في مقالته (لهجة القرآن الكريم)؛ لأنَّها قد جاءت أَخْصَر ممَّا هي في كتابه (المفصَّل).

١ ـ أنَّ عثمان بن عفَّان ـ رضي الله عنه ـ قال لِكَتَبَةِ المصحف (اجْعَلُوا المُمْلِيَ من هُذيل والكاتب من ثقيف)، وليست هذيل وثقيف من قريش، وهذا دليل على شعوره بأنَّهما أفصح منها.

٢ ـ ذَكَرَ اللُّغويُّون أنَّه كانت في لغة قريش (غَمْغَمَة) وهي من العيوب المناقضة للفصاحة.

٣ ـ اختلاف القرشيِّين في فهم القرآن، ورجوعهم إلى الأعراب لفهمه دليل على أنَّه لم ينزل بلغتهم، ولو كان نزل بها ما احتاجوا إلى غيرهم.

٤ ـ أن قريشاً لم يكن لها شعر.

٥ ـ لو كان القرآن بلغة قريش، فَلِمَ لجأ المفسِّرون كابن عبَّاس إلى الاستشهاد بكلام الأعراب في تفسيرهم، ولَمْ يستشهدوا بكلام قريش؟

٦ ـ أنَّ بعض العلماء فضَّلوا بعض اللَّهجات على سائر لهجات العرب، في الفصاحة، كما فضَّل أبو عمرو عُلْيا هوازن وسُفْلى تميم، وفضَّل آخرون لهجات هذيل وثقيفٍ وجَرْم ونَصْر قُعَيْن.

٧ ـ ما قالوا من صفاء لغة قريش يُقْبَلُ لو كان مشفوعاً بحجَّة ودليلٍ وسند مكتوب، ولكنَّه يفتقر إلى هذه جميعاً.

٨ ـ إن صحَّ أنَّ قريشاً كانت تتخيَّر من لغات القبائل، فَمَنْ ذا الذي كان يتخيَّر منهم، ولِمَ

أَغْفَلَ الرُّواة ذكره؟ هلاَّ ذكروه كما ذكروا مَنْ كان يقوم بالتَّحكيم في سوق عكاظ.

٩ ـ قالوا إنَّ المحكَّمين في الجاهلية كانوا من تميم، ودلالة ذلك أنَّها كانت مبرِّزة في صناعة الكلام على غيرها، وإذا كانت قريش أفصح منها فَلِمَ لم تُخْصَصْ بالتَّحكيم وهي أولى به؟

١٠ ـ لغة الوَحْي هي لغة الشِّعر والخطابة، والمرويُّ منهما منسوب إلى غير القرشيِّين، ومعنى ذلك أنَّ اللغة لم تكن محلِّيَّة خاصَّة، بل كانت لغة الشعر والخطابة في الجزيرة كلِّها.

١١ ـ ما احْتُجَّ به من كَوْن الرَّسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ من قريش، وأنَّ الوحي لا بدَّ أن يكون بلغتهم، لا حجَّة فيه، فإنَّ العرب كلَّهم قومُه، وما جاء من ذكر العرب في القرآن لم تُخْصَصْ به قريش، إنَّما ذُكِرَ اللِّسان العربيُّ. وهو يَشْمل قريشاً وغيرها[١].

١٢ ـ زاد في كتاب (المفصَّل) أن لغة قريش كان فيها تَضَجُّع، جاء ذلك في قول ثعلب عن معايب اللُّغة: «ارتفعت قريش في الفصاحة عن عَنْعَنَة تميم... وتضجُّع قريش»[٢]. «وفي وصف لغة قريش بالتَّضَجُّع ما يناقض فصاحتها في ابتداء كلامه (وارتفعت قريش...). «وعلماء العربيَّة والأخبار يناقضون أنفسهم وهو شيء مألوف عنهم»[٣].

١٣ ـ أنَّ العلماء ينسبون اللُّغات إلى قريش كما ينسبونها إلى طيِّءٍ وتميم وسائر القبائل، فالفصحى إذن ليست هي لغتهم، بل هي عربيَّة القرآن[٤].

١٤ ـ أنَّ عثمان لمَّا أراد أن يكتب المصحف جمع خمسة وعشرين قرشيّاً وخمسين أنصاريّاً، وأمرهم بكتابته، ولو كان بلسانهم ما اختار هذا العدد الكبير من منافسي قريش. يحتجُّ بهذا مع أنَّه يشكُّ في صحَّة هذا الخبر، كما يحتجُّ بأنَّ القرآن وُجِدَ فيه لَحْن لأنَّه كُتِبَ على لغة النَّفر القرشيِّين، مع أنَّه يشكُّ أيضاً في هذا الخبر[٥]!!

---

(١) لهجة القرآن الكريم، ٢٧٨ ـ ٢٨١.
(٢) المفصل، ٨/ ٦٥٥.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) المفصل، ٨/٦٥٦.
(٥) السابق، ٨/٦٠٦.

ومع نفيه أن يكون قد كتب بلغة قريش أو نزل بها!!

١٥ ـ أنَّ القرآن أُقيم على لسان سعيد بن العاس لفصاحته، وهذا دليل على أنَّ لهجة الرَّسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ التي تشبَّه بها لهجة سعيد، لم تكن لهجة عامَّة قريش، إنَّما كانت العربيَّة التي نزل بها القرآن، ولو كانت هي عربيَّة قريش، ما كان لخصوصيَّة سعيد معنى، وكان في وسع كل قرشيٍّ أن يدوِّنه لفصاحة قريش كلِّها[1].

١٦ ـ أمَّا حديث «**أنا أفصح العرب**. . .» فضعيف لا يفيد حكماً؛ فإن تُجُوِّزَ في قبوله، فإن (بَيْدَ) معناها (غَيْرَ) أو (عَلَى). ومعنى الحديث حينئذ «**أنا أفصح العرب** غير أنِّي من قريش، وأنِّي نشأت في بني سعد».

«. . . وليس في هذا المعنى أيَّة دلالة على تخصيص قريش بالفصاحة، ولا على أنَّ لسانها أفصح الألسنة، وكل ما فيه إشادة بفصاحة الرَّسول وحده، وإفادةٌ بأنَّه أفصح العرب».

ولكنَّ العلماء من أجل الاحتجاج به لفصاحة قريش، فسَّروا بَيْدَ بـ (لأنَّ). . . إلخ[2].

١٧ ـ وفي قول عمر للرَّسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ «مَا لَكَ أفصحَنا ولم تخرج من بين أظهرنا» تعَجُّبٌ من هذه الفصاحة التي كانت للرَّسول، مع أنَّه لم يخرج من بين أظهرهم، أي مكة، ولو كان لسان قريش أَفْصَحَ الألسنة، ما قال عمر للرَّسول قوله المذكور الذي يدلُّ على أنَّ الفصاحة في خارج قريش وعند الأعراب «ثمَّ في قوله ﷺ له «**حُقَّ لي فإنَّما أُنْزِلَ القُرآنُ عليَّ بلسانٍ عربيٍّ مُبين**»، تفنيد لمن زعم أنَّه أُنْزِلَ بلسان قريش، إذن لقال «بلسان قرشيٍّ مبين»[3].

وعدم وجود شعر لقريش احتَجَّ به عبده الراجحيُّ أيضاً على عدم فصاحة قريش[4]، ويفسِّر الحديث «**أنا أفصح العرب**» كتفسير

---

(١) السابق، ٨/٦٠٨.

(٢) المفصل، ٨/٦٥٦ وما بعدها.

(٣) السابق، ٨/٦٥٧ وما بعدها.

(٤) فقه اللغة، ١٢٠.

جواد[1]، واعتذر من عدم قبول قول القدماء بأنَّه وجد نفسه فجأةً أمام لغة نموذجيَّة قال القدماء وتَبِعَهُم المُحْدَثُون إنَّها لغة قريش، وهذا في نظر المنهج العلميِّ ضَرْب من الحَدْس[2].

أما الحمزاويُّ فيستدلُّ على عدم فصاحة قريش بما نُسِبَ إليها من تَضَجُّع[3].

(١) السابق، ١١٦.

(٢) فقه اللغة، ١١٩.

(٣) العربية والحداثة، ١٧.

مناقشة آراء القدماء والمحدثين

تمهيـــــد

١ ـ اللغة المشتركة

لم يظهر القول بوجود لغة مشتركة أو مثاليّة يتّفق العرب جميعاً على استعمالها في الأدب ومقامات الجدّ، إلاّ في العصر الحديث، ويبدو أنّ الاستشراق هو أبوها، ومُدْخلها إلى الفكر اللُّغوي العربي الحديث.

ويبدو أنّ العرب المُحْدَثين قد اقتنع بها جلُّهم، وآمنوا بوجود مستويين من اللغة عند عرب الجاهلية. ولكنّ حججهم لا تعدو الحَدْس، والافتراض، والقياس على حالة العربيّة اليوم، وبعض اللُّغات القديمة، واللُّغات الحديثة في العالم، التي فيها هذان المستويان.

وقارىء التراث اللغويّ لا يجد فيه إشارة إلى هذين المستويين، كما لا يجد فيه ما يفيد أنّ العربيّ كان يعدل عن لغته إلى سواها لأمر من الأمور، إلاّ أنْ يَضْطَرَّهُ وزن أو قافية.

ولا يسع من يريد الحقّ، ولم تستعبد قلبه تآليف المستشرقين، وآثَرَ الصِّدق مع نفسه، إلاّ أن ينكر وجود لغة مشتركة وأخرى عاميّة، ويبالغ في الإنكار. لأنّ الأدلّة كلّها تقود إلى خلاف رأي المستشرقين وتابعيهم.

فرواة اللُّغة الموثوقون الذين تخلّلوا المناطق التي قرروا أنّها مِظَنّة الفصاحة ودوّنوا لغة أهلها، لم يذكروا أنّ لهم مستويين من اللُّغة، مع أنّهم سجّلوا كلام الصَّغير والكبير والرَّفيع والوضيع، والعاقل والمجنون، وسجّلوا كلام النِّساء والإماء، وسجّلوا ما

يَحْمَدون من اللُّغة وما يذمُّون. ونقلوا النصوص التي قيلت في مقامات ومناسبات شتَّى. ولا يظهر في ذلك كلِّه شيء يباين اللُّغة المدوَّنة في كتب اللُّغة، ولا يظهر إلاَّ أنَّ كلَّ امرىء كان يتكلم بلهجته على كلِّ حال، إن قرض الشِّعر أو خَطَبَ أو حاور أو تكلَّم في شأن من شؤون الحياة الأخرى. ويستطيع المرء أن يحشد لذلك من الأدلَّة ما يشاء.

فأولاً: ظهور اللهجات القبلية في النُّصوص الأدبية الشِّعريَّة والنَّثريَّة، ولو صحَّ أنَّ للقوم لغةً مشتركة تترفَّع عن الخصائص اللَّهجيَّة، ما ظهرت فيها اللَّهجات، ولا سيما أنَّ هذه الخصائص لا يقتضيها وزن ولا قافية.

من ذلك:

ـ جاء في (العَيْن): وفي لغة الخفاجيِّين: عَكَبَتْ حولهم الطَّير، فهي عُكُوب، أي عكوف، قال شاعرهم (مزاحم العقيليُّ).

تَظَلُّ نُسُورٌ مِنْ شَمَامَ عَلَيْهِمُ ... عُكُوباً مِنَ العِقْبانِ عِقْبانِ يَذْبُلِ[1]

ـ وقال عيسى بن عمر: سمعت أبا النَّجم يقول:

اغْدُ لَعَنَّا فِي الرِّهَانِ نُرْسِلُهْ

كذا، يريد لعلَّنا[2].

ـ وقال الأصمعيُّ: وسمعت أبا نَضْلة ينشد بيت طفيل:

فَنَحْنُ مَنَعْنَا يَوْمَ حَرْسٍ نِسَاءَكُمْ ... غَدَاةَ دَعَانَا عَامِرٌ غَيْرَ مُعْتَلِي

يريد: غير مُؤْتَلي[3].

ـ وقال: سمعت أبا الصَّقر ينشد (لحُطائط النَّهشلي):

أَرِينِي جَوَاداً مَاتَ هُزْلاً لأَنَّنِي ... أَرَى مَا تَرَيْنَ أَوْ بخِيلاً مُخَلَّدا[4]

---

(١) ١/٢٠٦.

(٢) القلب والإبدال، لابن السكيت (ضمن: الكنز اللغوي)، ٣٣، وانظر: العقد الفريد، ١/١١٨.

(٣) القلب والإبدال، ٢٣.

(٤) المصدر نفسه.

ـ وقال: وأنشدني محمَّد بن عِلْقَة التَّيميُّ من شعر أبيه:

قَـدْ أَنْكَـرَتْ عَصْمَـاءُ شَيْـبَ لِمَّتـي وأمُّ عَمْـروٍ جَلَهـاً فـي جَبْهَتـي

يعني: جَلَحاً[1].

ـ قال الشاعر:

قـد تِعْلَـمُ الخَيْـلُ أيّـامـاً نُطـاعِنُهـا مِـنْ أيِّ شِنْشِنَـة أنْـتَ ابـنَ مَنظُـورِ

قال أبو بكر بن الأنباريُّ: «قال أبي: أنشدنيه أبو جعفر: قد تِعْلمُ، بكسر التاء، وقال هي لغة بني أسد»[2].

ـ قال ابن جنِّي: وأنشدني عقيليٌّ فصيح لنفسه:

فَقَـوْمـي هُـمْ تَمِيـمٌ يَـا مُمَـاري وجُـوثَـةُ مـا إخـافُ لَكُـمْ كِثـارا

فكسر الهمزة من: إخاف[3].

ـ قال الأصمعي: «حدثني خلف الأحمر قال: أنشدني رجل من أهل البادية:

عَمِّـي عُـوَيْـفٌ وأبـو عَلِـجِّ المُطْعِمَـانِ الشَّحْـمَ بـالعَشِـجِّ
وبـالغَـدَاةِ كِسَـرَ البـرْنِـجِّ يُنْـزَعُ بـالـوَدِّ وبـالصِّيصِـجِّ

أراد: بالعشي، وبالصيصجِّ أراد: الصيصية، وهي قرن البقرة.

ـ وقال أبو عمرو بن العلاء: «قلت لرجل من بني حنظلة: مِمَّنْ أنت؟ قال: فقيمجّ، فقلت: من أيّهم؟ قال: مرجّ. أراد فقيميّ ومريّ»[4]. والوَدُّ: هو الوَتَد، وهي لغة تميم.

ـ وقال زهير بن ذئب العدويُّ:

فَيَـالَ تَمِيـمٍ صَـابِـرُوا قَـدْ أُشِئْتُـمُ إلَيْـهِ وكُـونُـوا كـالمُحَـرَّبَـةِ البُسْـلِ

يريد: قد أُجِئْتُم، وهي لغة بني تميم[5]. والشَّاعر تميميُّ.

ـ وقال الأصمعيُّ: سمعت ابن هرمة ينشد هارون الرَّشيد، وكان ابن هرمة رُبِّيَ في ديار

---

(١) خلق الإنسان، للأصمعي، (ضمن الكنز اللغوي)، ١٧٩.
(٢) شرح المفضليات، ٢٠.
(٣) المنصف، ١/ ٣٢٢.
(٤) الأمالي، ٢/ ٧٩.
(٥) الصحاح، (شيأ).

بني تميم:

أعَـــنْ تَغَنَّـــتْ علــى ســاقٍ مُطَــوَّقَــةٌ   وَرْقَــاءُ تـدَعُـوْ هَـديـلاً فَـوْقَ أَعْـوَادِ[1]

ـ وقال الفراء: إن عُلْيا هوازن يُسْقِطون واو الجمع من الفعل اكتفاءً بالضمة، قال: وأنشدني بعضهم:

إذا مـــا شَـــاءُ ضَـــرُّوا مَـــنْ أرادوا   ولا يَـــأْلُـــو لَهُـــم أحَـــدٌ ضِـــرارا[2]

ـ ومن ذلك أيضاً: اتفاق مفردات الشاعر والمفردات المنسوبة إلى قبيلته في الدلالة.

قول زهير:

... وتَلْقَـحْ كِشَـافـاً ثُـمَّ تَحْمِـلْ فَتُتْئِـمِ

معنى الكِشاف في لغة قيس وأسد وربيعة: التي إذا نُتِجَتْ ضَرَبَها الفحل بعد أيَّام، فَلَقِحَتْ[3].

وزهير ـ كما تقدَّم ـ في عداد غطفان، وغطفان من قيس.

ـ وبعته: اشتريته في لغة تميم وربيعة، قال الفرَّاء: وأنشدني بعض ربيعة لطرفة:

ويَـأْتِيـكَ بـالأَخْبَـارِ مَـنْ لَـمْ تَبِـعْ لَـهُ   بَتَـاتـاً ولَـمْ تَضْـرِب لَـهُ وَقْـتَ مَـوْعِـدِ[4]

وطرفة من ربيعة

ـ والقَمَعُ: كَمَدٌ في لحم المُؤَق، وَوَرَمٌ فيه. قال أبو عمرو: هو بَثْرٌ يخرج في أشفار العين، تسميه تميم: الجُدجُد، وتسميه ربيعة القَمَع، قال سويد بن أبي كاهل:

صَـافِـيَ اللَّـوْنِ وطَـرْفـاً سَـاجيـاً   أَكْحَـلَ العَيْنَيْـنِ مَـا فِيـهِ قَمَـعْ

وقال الأعشى:

وَقَلَّبَـتْ مُقْلَـةً لَيْسَـتْ بِكَـاذِبَـةٍ   إنْسَـانَ عَيْـنٍ ومَـأْقـاً لـم يَكُـنْ قَمِعَـا[5]

---

(١) مجالس ثعلب، ١/ ٨١، والخصائص، ٢/ ١١، وسر صناعة الإعراب، ١/ ٢٣٠، والمسائل البصريات، ١/ ٣٦٢.

(٢) خزامة الأدب، ٥/ ٢٣٨.

(٣) السابق، ٣/ ١٢.

(٤) معاني القرآن، للفراء، ١/ ٥٦.

(٥) شرح اختيارات المفضل، ٢/ ٨٧٠.

وسويد والأعشى ربعيان كلاهما.

ـ وسُمِعَ ذو الرِّمَّةِ يُنْشِدُ عبد الملك بن مروان:

أَعَـنْ تَـرَسَّمْـتَ مِـنْ خَـرْقـاءَ مَنْـزِلَـةً مَـاءُ الصَّبَـابَـةِ مِـنْ عَيْنَيْـكَ مَسْجُـومُ[1]

هذا من الشعر، أما النثر فمن أمثلته:

ـ قال الجاحظ: «ولمَّا اجتمعت الخطباء عند معاوية في شأن يزيد، وفيهم الأحنف، قام رجُلٌ من حِمَيْرٍ، فقال: إنَّا لا نطيق أَفْوَاه (الكِمَال)، يريد: الجِمَال، عليهم المقال وعلينا الفَعَال»[2]. وإبدال الجيم كافاً لغةُ أهل اليمن[3].

ـ وقال أبو حاتم إنه سمع حَتْرش بن ثُمَال، وهو عربيٌّ فصيح، يقول في خطبته: «الحمد لله إِحْمَدُهُ وإِسْتَعِينُه وإِتَوَكَّلُ عليه، فيكسر الألفات كلَّها»[4].

ـ وجاء في بعض الأحاديث أنَّ الحارث بن هانىء بن أبي شمر بن جَبَلة الكِنْدِيَّ استلحم يوم ساباط فنادى: يا حُكْرُ يا حُكْرُ ـ يريد يا حُجْرُ بن عديٍّ الأدْبر. . . »[5].

ـ وقال النُّعمان بن المنذر لِرَجُلٍ ذمَّ عنده آخر: «أَرَدْتَ أَنْ تَذِيمَهُ فَمَدَهْتَهُ»[6]. أي أردت أن تذمَّه فَمَدَحْتَهُ. قلب الحاء هاءً.

ـ وقال أبو عمرو بن العلاء: أنشدتُ يزيدَ بن مزيد: عَدُوفاً، فقال صَحَّفْتَ، يا أبا عمرو، فقلتُ: لم أصحِّف، لغتكم: عَذُوفاً، ولغة غيركم: عَدُوفاً[7].

ـ وقال عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ: «فلمَّا وضعت رجلي على مُذَمَّر أبي جهل قال: أَعْلُ عَنِّجْ» أي اعْلُ عَنِّي[8]. وعَنِّجْ يبدو أنَّها لغة ابن مسعود، ولذلك قال سليمان بن المغيرة: إنَّها حجازيَّة[9].

---

(١) الخصائص، ٢/ ١١.

(٢) البيان والتبيين، ١/ ٣٨٩.

(٣) جمهرة اللغة، ١/ ٥. ولعل الصحيح أن أهل اليمن يبدلونه (گافاً) كما يفعلون اليوم، هم والمصريون.

(٤) مقدمتان في علوم القرآن، ٢٢١.

(٥) رسالة الغفران، ٢٠١.

(٦) القلب والإبدال (ضمن الكنز اللغوي)، ٢٦.

(٧) القلب والإبدال، ٥٤.

(٨) النهاية، ٣/ ٢٩٤.

(٩) فعلت وأفعلت، ١٩٨.

والشواهد كثيرة جداً، وفي هذا كفاية.

يلحظ المرء أنَّ هذه النّصوص صادرة من طبقات من النَّاس شتَّى منهم الشَّاعر ومنهم الخطيب ومنهم الملك ومنهم دون ذلك.

ولكنَّ لغة الخطيب والشاعر توافق لغة الصارخ المستغيث، كما في نداء الحارث الذي نطق الجيم كافاً لأنه يمنيٌّ، وكذلك فعل الخطيب الحميريُّ، مع أنَّ الأخير في حضرة الخليفة وفي أعظم محفل من محافل الدَّولة، يشهده وجوه النَّاس، لكنَّه لا يصطنع غير لهجته. ولو كانت له لغة مثالية متَّفق عليها لكان هذا المقام مقامَ العدول إليها. والنُّعمان بن المنذر يتكلَّم بلهجته اللَّخمية فيجعل الحاء هاءً وهو ملك، ومعه وجوه الناس، والشعراء يُنشدون الخلفاء شعرهم على لغتهم لا يغيِّرونها، مع ما بَلَغَتْه لغة القرآن الكريم من انتشار وما قدَّمت من نموذج لغويٍّ جميل لا تظهر فيه هذه الخصائص المعيبة. مع ذلك يُنْشِدُ ذو الرُّمة وابن هَرْمة شعرهما بالعنعنة أمام خلفاء قريش، ولا يُنْكَر عليهما ذلك. ويزيد بن مزيد ينكر على أبي عمرو تغييره الكلمة السَّابقة، حتَّى ليحسبُ أنَّه قد صحَّف، لأنَّه لا يعرف ما تقوله القبائل الأخرى فيها مع أنَّه من أهل القرن الثَّاني الهجريِّ ومن قُوَّاد الدَّولة العباسيَّة.

إذا كان لهذا كله من دلالة، فدلالته أنَّ العرب لم تكن لهم في زمن من أزمان الاحتجاج لغة مشتركة، إنَّما كانوا يتكلَّمون بلهجاتهم على كلِّ حال وفي كل مقام.

ثانياً: وردت في المصادر نصوص كثيرة تحكي كلام فئات من عوام النَّاس في مناسبات عاديَّة لا تقتضي إلاَّ أدنى مستويات الكلام. لكنَّها مع ذلك عربيَّة فصيحة في مفرداتها وتركيبها، لا تختلف عن غيرها من حيث البناء اللُّغوي، وأهل اللُّغة يستشهدون بها كما يستشهدون بكلام الشعراء.

من ذلك حديث الطائيِّ الذي سمعه الفرَّاء في المسجد يسأل: «بِالفَضْلِ ذُو فَضَّلَكُمُ الله بِهِ، والكرامةِ ذاتِ أكْرَمَكُمْ بَهْ»(١).

وقال الأصمعيُّ: جاءت جارية من العرب إلى قوم منهم فقالت: تقول لكم مولاتي:

---

(١) نصوص من التراث اللغوي المفقود، ٢١٥.

«أعطوني نَفْساً أو نَفْسَين أَمْعَسُ به مِنيئَتي، فإنِّي أَفِدَة» أي مستعجلة[1].

وفي حديث قيلة بنت مخرمة العنبرية، وهي أعرابية، تقص قصّة على بناتها كما تفعل الأمهات والجدَّات، تقول: «فبينما أنا عندها ليلة تحسب عَنِّي نائمة»[2]. وتقول أيضاً: «لا جرم عَنِّي أشهد رسول الله أني لك أخ»[3].

وفي كلام لرجل من بني أسد أورده الزبير بن بكار: «أَفَعَنْ كان طلحةُ جواداً تُعَنِّفُ أخا بني أسدٍ يا أخا قريش؟»[4].

وقال الأخفش: أنشدتني أعرابية من بني كلاب:

فَتَعَلَّمَنَّ وإِنْ هَوِيتُكَ عنِّني قَطَّاعُ أَرْمَامِ الحِبَالِ صَرُومُ

فقلت لها: ما هذا؟ فقالت: هذه عنَّتُنا[5].

وقال جنود من خوارج حضرموت واليمن وعُمان، لمَّا سألهم عبد الملك بن عطية، ما أخرجهم مع أبي حمزة الخارجيِّ: «ضمن لنا الكَنَّة»: «يريدون (الجَنَّة)، وهي لغتهم»[6].

وليس في هذه النصوص شيء يخالف المعروف في الفصحى، والنَّحويون يستشهدون بالأوَّل على (ذو الطَّائية) التي معناها (الذي). وهي إذ تَرِدُ في كلام هذا السائل، ترد في كلام الشُّعراء أيضاً. قال سنان بن الفحل الطائيُّ:

فَإِنَّ المَالَ مَالُ أبي وجَدِّي وبِئْرِيَ ذُو حَفَرْتُ وذُو طَوَيْتُ[7]

أمَّا كلام الجارية ففي الحديث الشَّريف تعبير قريب منه، كما في حديث جابر أنَّ رسول

---

(١) المزهر، ١/١٣٩.
(٢) منال الطالب، ٨٩.
(٣) السابق، ٩١.
(٤) جمهرة نسب قريش، ١٦٠.
(٥) النوادر، ٢٠٢.
(٦) الأغاني (ط الساسي)، ٢٠/١٠٩.
(٧) شرح المفصل، ٣/١٤٧.

الله ﷺ رأى امرأة، فأتى امرأته زينب وهي «تَمْعَس مَنِيئَةً لَهَا»[1]

أما العنعنة في النصوص المذكورة وإبدال الجيم (كافاً) فقد مر آنفاً أن الشعراء والملوك والخطباء كانوا يتكلمون بهما في مقامات الجَدِّ كما تكلم بهما هؤلاء.

ومن هذا الباب ما قيل في تزفين الأطفال من الأشعار. وهذا النَّوع من الشِّعر أقرب شيء إلى العاميَّة، أو ينبغي أن تظهر فيه العاميَّة لو وُجدت حقاً؛ لأنَّ موضوعه من مبتذلات الحياة وأبعدها عن الجدِّ. وتُرَى فيه بساطة الفكرة وقربها إلى الحياة الشعبيَّة، لكنْ ليس في لغته شيء يخالف ما يُعْرَف من اللُّغة الفصحى. وقد استشهد به النحويُّون في إقامة قواعدها، كما استشهدوا بسائر الشعر.

فاستشهدوا بقول هند بنت أبي سفيان:

لأُنْكِحَنَّ بَبَّهْ جَارِيَةً خِدَبَّهْ[2]

وبقول فاطمة بنت أسد تُزَفِّن ابنها عَقيلاً:

أَنْتَ تَكُونُ مَاجِدٌ نَبِيلُ إذا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ[3]

وقد روى ابن حبيب في (المُنَمَّق) شيئاً كثيراً من هذا الشعر، ولا سيما ما كانت قريش ترقِّص به أولادها[4].

ومن المعروف أنَّ اللُّغات الشعبيَّة اليوم فيها هذا التَّزفين، ولا تختلف لغته عن لغة شعرها. وكذلك تزفين العرب القديم مطابق للغة الشعر.

ومن هذه النُّصوص، أدعية الأعراب[5]، والدُّعاء من المقامات الخاصَّة التي لا يصلح فيها إلاَّ اللُّغة العفويَّة غير المتكلِّفة؛ لأنَّها هي التي تعبِّر عمّا في النَّفس تعبيراً لا تبلغه اللغة المصطنعة، كما أنَّه أشبه شيء بحديث الإنسان إلى نفسه. والمرء إذا تحدث إلى نفسه ليس في حاجة إلى لغة الأدب والرَّسميَّات. ولغة هذه الأدعية مع ذلك هي

(١) صحيح مسلم، ٢/١٠٢١.
(٢) الخصائص، ٢/٢١٧، والمنمق، ٣٤٧.
(٣) شرح ابن عقيل، ١/٢٩٢.
(٤) المنمق، ٣٤٦ وما بعدها.
(٥) انظر: البيان والتبيين، ٤/٧٨ و ٩٧، و ٣/٢٦٨ وما بعدها، فقد ورد فيه شيء منها.

العربيَّة الفصحى، وما يظهر فيها من بعض الخصائص اللَّهجيَّة لا يخالف الخصائص التي تَرِدُ في الشِّعر. فقد رُوِيَ أنَّه رُئِيَ أعرابيٌّ متعلِّق بأستار الكعبة وهو يقول: «ربِّ اغْفِرْ وارْحَمْ وتِجَاوَزْ عَمَّا تِعْلم»[1] بكسر تاء المضارعة.

ومنها ما رُوِي من كلام الصِّبيان والمجانين[2]، ولم يميِّزه أهل اللُّغة من كلام الشعراء والخطباء بل عَدُّوهما في درجة واحدة من حيث كونهما معبِّرين عن هذه اللُّغة. والصِّبيان والمجانين ليست لهم عقول يميِّزون بها مستويات الكلام ومقام استعمال كلٍّ، فيدَّخروه له.

ثالثاً: وردت أخبار كثيرة تصف البَدْو بصعوبة الانتقال عن ألسنتهم، وأنَفَتِهم من تقليد لغات غيرهم، وهذا ينفي وجود لغة مثاليَّة تخالف اللَّهجات المحليَّة؛ لأنَّ استعمال هذه اللُّغة وتَرْكَ اللَّهجة يدلُّ على مرونة ألسنتهم، وينافي صعوبة الانتقال.

من ذلك قصَّة (لَيْسَ الطِّيبُ إلاَّ المِسْكُ) الشَّهيرة[3]. التي شكَّ فيها بعضهم لأنَّها تفترض «أنَّ البدويَّ لا يستطيع أن يجعل لسانه ينطق عبارة غير صحيحة»[4].

وهي لا تفترض ذلك، بل جاء فيها أنهما لا يرغبان عن لغتهما، ليس عجزاً، بل أنفةً، كما يظهر من قول أبي المهديِّ: «ليس هذا لحني ولا لَحْنَ قومي»[5]، ومن قوله في أبيات:

يَقُولُونَ لي (شَنْبِذْ) ولَسْتُ مُشَنْبِذاً ... طَوالَ اللَّيالي ما أقامَ ثَبِيرُ
ولا قَائِلاً (زَوْداً) لِيَعْجَلَ صاحبي ... و (بُسْتانُ) في صَدْري عَلَيَّ كَبِيرُ
ولا تارِكاً لَحْني لأُحْسِنَ لَحْنَهُمْ ... ولو دَارَ صَرْفُ الدَّهْرِ حَيْثُ يَدُورُ[6]

ولكن جاءت قصص أخرى تتضمَّن عجزَ الأعرابيِّ عن مخالفة لغته. منها قصَّة عبد الله بن مسعود مع رجل أقرأه (طه)، وكَسَر، فأبى الرّجل أن يكسر، فكرَّر عليه فلم يفعل،

---

(١) تاج العروس (ت ل ل).
(٢) انظر: المزهر، ١/١٤٠.
(٣) طبقات النحويين واللغويين، ٤٣.
(٤) اللهجات العربية الغربية القديمة، ٣٩.
(٥) طبقات اللغويين والنحويين، ٤٣.
(٦) الخصائص، ١/٢٣٩.

فقال له: «والله لهكذا علَّمني رسول الله ﷺ»[1].

ولكنَّ أهل الحديث يضعِّفون هذه القصَّة[2].

ومنها قصة الأصمعيّ الذي رَوَى أنَّه وَجَدَ رجلاً خارجاً من الصَّحراء كأنَّه جِذْع مُحترق، قال فقلتُ له: أتقرأ شيئاً من كتاب الله؟ قال: لا، قلت: فأعلِّمُك؟ قال: ما شِئْتَ، قلت: اقرأ ﴿ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ۝١ ﴾ قال: (كُلْ يَا أَيُّها الكافرون) قلت: ﴿ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ۝١ ﴾ كما أقول. قال: «ما أجد لساني ينطلق بذلك»[3].

ويؤيِّد صحَّة هذه القصص ما جاء في الحديث الصَّحيح الذي رواه التِّرمذيُّ، من قول الرَّسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ: «**إنِّي بُعِثْتُ إلى أُمَّة أُمِّيِّين، منهم العجوز والشَّيخ الكبير والغلام والجارية والرَّجل الذي لم يقرأ كتاباً قطُّ، قال: يا محمَّد، إنَّ القرآن أُنْزِل على سبعة أحرف**»، قال التِّرمذيُّ: حسن صحيح[4].

فهذا الحديث صريح في عجزهم عن ترك لغتهم التي فُطروا عليها، وتقليد لغة أخرى، كما أنَّه صريح في أنَّ اللُّغة التي تجلَّت في القرآن ليس لهم بنطقها المخالف لنطقهم عهد، إذن لَمَا أُذن في هذه الأوجه، ولَحَرص الرَّسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ؛ على توحيد القراءة حِرْصَهُ على توحيد المسلمين في كلِّ شيء. ولكنَّ طلب تعدُّد القراءة كان منه ـ عليه الصلاة والسلام ـ، لمعرفته بحال قومه. ولو كان للعرب لغةٌ مثاليَّة تزول فيها الفروق اللَّهجية، ما عَسُرَ القرآن عليهم.

ودليل ثان على صحَّة هذه القصص، تلك القِصَّة التي رواها ابن جِنِّي مع أبي عبد الله الشَّجريِّ، وهو أعرابيٌّ معاصر له (في القرن الرَّابع).

فقد قال إنَّه سأله عن جمع بضعة أسماء، فكان يخبره، حتَّى سأله عن جمع (عُثْمان) فقال له: عُثمانون: قال فقلت له: «هلاَّ قلت عثامين»، قياساً على جمع (دُكَّان) وقد سأله عن جمعها، فقال الأعرابيُّ: «أَيْشٍ عَثامين! أرأيت إنساناً يتكلَّم بما ليس من لغته، والله لا

(١) النشر، ٢/ ٣١.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) العقد الفريد، ٣/ ٤٧٦.

(٤) صحيح الترمذي، ١١/ ٦٣، وانظر مسند الإمام أحمد، ٥/ ١٣٢، وتفسير الطبري، ١/ ٣٥.

أقولها أبداً»[1].

ولو افترض المرء أنَّ تلك القصص كلَّها مختلقة، لَبَعُدَ أن تكون هذه القصة كذلك لأنَّ صاحبها الذي يرويها هو الذي يسجِّلها في كتابه.

ويظهر في هذه القصَّة شدَّة أَنَفَة الأعرابيِّ، وانتفاضه حين يُراد على ما لا يعرف. وهذا الأعرابيُّ يأنف من التكلم بهذه الصيغة، لا عجزاً؛ لأنه قد تلفظ بها، لكن استقباحاً لها؛ لخطئها. ونظائرها كثيرة.

قال ابن جنِّي بعد أن ذكر قصة أبي حاتم السِّجستانيِّ المشهورة مع الرَّجل الذي أقرأه ﴿ طُوبَىٰ لَهُمْ ﴾ [الرعد: ٢٩] فأبى إلاَّ أن يقول (طِيبَى)، : «والمرويُّ في شغفهم بلغتهم وتعظيمهم لها، واعتقادهم أجمل الجميل فيها، أكثر من أن يورد أو جزء من أجزاء كثيرة منه»[2].

ويبدو أنَّ الذين يُنكرون هذه الأخبار يَقيسون هذه الأمَّة الأمِّيَّة على أنفسهم، وهم أساتذة كبار يُجيدون لغات كثيرة، ويعرفون لهجات عدَّة، ولا يُعْجِزُهم نطق شيء منها. ولكنَّ بعض المجتمعات التي ما تزال تحيا حياة البداوة ما زال كبار السِّنِّ فيها يَعْجَزون عن مخالفة ما تعوَّدوا عليه من النُّطق، ويأنفون أحياناً من مخالفة ما يعرفون. وربَّما عَدُّوا العدول عما يعرفون منقصة يترفَّعون عنها. ولقد رأيناهم يأبون أن ينطقوا بحرف (p) في الكلمات الدَّخيلة، ويُصرُّون على النُّطق به باءً عربية، كما رأيناهم يعجزون عن نطق بعض الأسماء الأعجميَّة التي لا نرى نحن في النُّطق بها صعوبة، نحو (باكستان) و (أفغانستان).

ولقد يكون منهم قوم غير أميِّين، بل يقرأون ويكتبون. وإنَّ من المُثَقَّفين اليوم لمن يعجز عن محاكاة نطق كثير من الأعراب المخالف لما يعرف. ومنهم من لا يستطيع قراءة القرآن قراءة صحيحة، لتمكن لهجته من لسانه، واستعصاء نطق الحروف التي لا يعرفها في لهجته عليه، كالضاد والقاف والجيم والألف المرققة. فترى كثيراً من مثقفي المصريين يقرأون القرآن بالجيم القاهرية، وكذلك بعض اليمنيين، وتسمعها كذلك في

---

(١) الخصائص، ١/ ٢٤٢.

(٢) المصدر نفسه.

ألسنة كبار المذيعين. ولا يكاد كثير من أهل الجزيرة ينطق الضاد إلا كما ينطقها في لهجته، كالظاء. وتسمع الحضر من أهل الحجاز يفخِّمون الألف في (ما) ونحوها، لأنها كذلك في لهجتهم.

وبقايا القراءات الشاذَّة في التُّراث دليل على أنَّ الأعراب والعرب عامة كانوا يقرأون القرآن بلهجاتهم المحليَّة، حتَّى تلك التي عدَّها اللُّغويون أقبح شيء.

فقد قرىء بالتَّلْتَلَة ﴿يَوْمَ تِبْيَضُّ وُجُوهٌ وتِسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ [آل عمران: ١٠٦][١]. وقرىء بالكشكشة، ومن بقايا القراءة بها ﴿قَدْ جَعَلَ رَبُّشِ تَحْتَشِ سَرِيًّا﴾ [مريم: ٢٤]، و ﴿إِنَّ الله اصْطفاشِ وطَهَّرَشِ﴾ [آل عمران: ٤٢][٢].

وهذه البقايا خير شاهد على أنَّ قراءات القرآن في زمن الرَّسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ لم تكن تمثِّل لغة واحدةً، وأنَّ العرب لم تكن لهم لغة واحدة. وما ظهرت اللُّغة الواحدة إلاَّ حين كتب عثمان المصاحف، فألغى تلك اللُّغات كلها، واعتمد لغة قريش، فزالت اللُّغات المخالفة لها، إلاَّ ما يحتمله الرَّسم، فقد أصرَّ مَنْ كان يقرأ قراءة توافق الرسم على قراءته، فظهرت بقايا من اللَّهجات التي كان يُقْرَأُ بها.

رابعاً: ورُوِيَ أنَّ أبا عبيدة وأصحابه زاروا أمَّ الهيثم، الأعرابيَّة من علَّة ألمَّت بها، فسألوها: كيف تجدينك؟ فوصفت لهم علَّتها بكلام غريب، فقالوا لها: يا أمَّ الهيثم، أيَّ شيء تقولين؟ فقالت: أَوَ لِلنَّاس كلامان؟ ما كلَّمتكم إلاَّ الكلام العربيَّ الفصيح[٣].

فقولها: أَوَ لِلنَّاس كلامان، ينفي وجود مستويين من اللُّغة.

ونَصَّ مجاهد ـ وهو تابعي ـ على أن لغة القرآن هي اللغة التي تتكلم بها قريش، قال: «نزل القرآن بلسان قريش وبه كلامهم»[٤] وليس بعد هذا مجال لقائل؛ لأن مجاهداً يتكلم عن واقع يعيش فيه، لا حَدْساً ولا فَرْضاً!

خامساً: في ظاهرة الأضداد دلالة بليغة على عدم وجود هذه اللُّغة المشتركة. إذ لو

---

(١) البحر، ٣/٢٢. وهي قراءة يحيى بن وثاب وأبي رزين والعقيلي وأبي نهيدة.
(٢) شرح المفصل، ٩/٤٨، وألف باء، ٢/٤٣١.
(٣) المزهر، ٢/٥٣٩.
(٤) الأحرف السبعة، ٥٨.

وُجدت لزالت الظَّاهرة من الشِّعر والخطابة، ولكان الشعراء قد اتفقوا على أن تكون للكلمة دلالة واحدة، ويُلغى ما يضادُّها. كما هو حادث في العربية الفصحى اليوم في البلاد العربية كلها. ولكن الناظر في كتب الأضداد يجد كلَّ شاعر يستعمل الكلمة بالمعنى الذي يعرف، غير حريص على التَّقيُّد بما يستعمل غيره.

سادساً: هنالك أخبار ومواقف يظهر فيها ـ ضمناً ـ عدم وجود هذه اللُّغة، منها حديث زاذان، الذي قال فيه لابن عمر: «حَدِّثْني مَا نَهَى عنه النبي ﷺ من الأشربة بلغتك، وفسِّرَه لي بلغتنا، فإنَّ لكم لغة سوى لغتنا» ففعل ابن عمر[1].

فزاذان لا يذْكر إلاَّ لغته ولغة ابن عمر، ووسيلة التَّفسير هي جعل الكلمة في لغة زاذان محلّ الكلمة القرشيَّة، ولا يذكر لغة ثالثة، أو وسيلة يلتقيان عندها غير هذه. ولو وُجدت اللُّغة المشتركة لكانت هي الوسيلة، ولتحدَّث بها رسول الله ﷺ، ليفهمها النَّاس الذين أُمِرَ بتبليغهم، من غير أن يحتاجوا إلى من يفسِّرها لهم.

وحديث الرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ الذي يريد زاذان أن يُشْرَحَ له، كان المخاطب به وفد عبد القيس[2]، ولكنَّ ألفاظه قرشيَّة، كما يظهر من كلام زاذان (حَدِّثْني. . . بلُغَتِك. . . فإنَّ لكم لغة) وليست ألفاظاً مشتركة.

ودليل آخر، كُتُب الرَّسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ إلى ملوك اليمن، التي جُعِلَتْ مفرداتها يمنيَّة، وقال عليٌّ إنَّه لم يفهمها، ولو كانت لِلْعَرَب لغة مشتركة يفهمونها، لَكُتِبَتْ بها هذه الكتب، ثمَّ كان القرشيُّ واليمنيُّ يفهمانها.

ولو كانت لهم هذه اللُّغة ما خَفِيَتْ على بعضهم مفردات مشهورة كثيرة الاستعمال، كما خَفِيَ على أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ معنى (السِّكِّين) حين سَمِعَ رسولَ الله ﷺ يذكرها في حديث، فقال: «إنْ سَمِعْتُ بالسِّكين قطُّ إلاَّ يومئذ، ما كنَّا نقول إلاَّ المُدْيَة»[3].

وكما خَفِيَتْ على أبي تميمة الهجيمي (المَخِيلَة)، فقال: «يا رسول الله، نحن قوم

(١) صحيح مسلم، ٣/١٥٨٣.
(٢) انظر: المصدر السابق، ١/٤٦ وما بعدها.
(٣) صحيح مسلم، ٣/١٣٤٥.

عرب، فما المَخِيلَة؟»[1].

ولو سلَّمنا ـ جدلاً ـ بوجود لغة مثاليَّة، فما هذه اللُّغة؟.

إنَّ لغة الشِّعر الجاهليِّ قبل تدوينه، والقرآن الكريم بقراءاته الكثيرة، وكثيراً مما دُوِّن في كتب اللُّغة والنَّحو، لا يمثِّل لغة واحدة، بل لغات كثيرة، استعمالها كلِّها جائز، ليس بينها فرق، إلاَّ في الفصاحة. وهذا أمْرٌ واضح جدّاً في كتب اللُّغة، وقد فصَّله النَّحويُّون، كما تقدَّم من قول الفرَّاء والمبرِّد، وعقد له ابن جنِّي فصلاً عنوانه (باب اختلاف اللُّغات وكلُّها حجة) شرح فيه القضيَّة، وقال فيما قال: «. . . إلاَّ أنَّ إنساناً لو استعملها [اللغة القليلة] لم يكن مخطئاً لكلام العرب، لكنَّه كان مخطئاً لأجود اللُّغتين»[2].

وقد يحسن أن يُضْرَبَ لهذا القول مثلٌ. فدلالة الألفاظ ـ مثلاً ـ في هذه اللُّغة التي نسمِّيها فصحى ليست ثابتةً، فهي في لغة لها معنى غير معناها في الأخرى، كالقُرْء، اختلف فيه الفقهاء: أهو الطُّهر أم الحيض. وفسَّروا الآية التي ورد فيها، كلٌّ بما فَهِمَ، وبَنَى على معناه اللُّغوي حكماً فقهياً، ولم يَئِلُوا إلى دلالة محدَّدة.

وفي النَّحو (ما) المشبَّهة بليس في خبرها وجهان، وخبر (لا) النَّافية للجنس يجوز ذكره ويجوز حذفه، وضمير الفصل يجوز إلغاؤه ويجوز اعتباره.

وفي الصَّرْف تجوز الإمالة ويجوز الفتح، واسم الجنس المميَّز من واحده بتاء، يجوز تذكيره وتأنيثه.

وهذه الأوجه كلُّها مبنيَّة على خلاف لهجيٍّ، ولا يفوق أحدُها الآخر في جواز الاستعمال، لكنَّه يفوقه في درجة الاستعمال، وهذا الفَوْق مقرون بظروف معيَّنة وبمرحلة معيَّنة، هي التَّاريخ الإسلاميُّ، حين أصبح السُّلطان السياسيُّ في يد قريش، فأصبح ما استعملته أجود من غيره، وجودته سببها استعمالها هي له، وليس أمراً آخر. وقبل ذلك كان كلٌّ يتكلَّم على لغته، وهي أفصح عنده من غيرها؛ لأنَّ القبائل متكافئة ليس لإحداها سلطان على الأخرى، أو فضيلة عليها. وظلَّ الأمر كذلك حتَّى وُضِعَ النَّحو فظهرت مقاييس الفصاحة، ونُظِرَ إلى المستعمل في لسان قريش والمستعمل في

(١) الكامل (ط مكتبة المعارف)، ٢/ ٤.

(٢) الخصائص، ٢/ ١٢.

لسان غيرها، فكانت المفاضلة بين اللُّغات.

فإذا قيل بوجود اللُّغة المثاليَّة: فما المثاليُّ من الأوجه المذكورة في هذه الأبواب اللُّغوية ونحوها؟ أهي كلُّها مثاليَّة وبعضها نقيض بعض؟

وإذا قيل إنَّ أحدها هو المثاليُّ، فما الدَّليل على أنَّ الأمر كان كذلك في الجاهليَّة؟ وما أدرانا أنَّ الشَّاعر الجاهليَّ كان يترك هذا الوجه إلى ذلك؟ لا دليل. نعم، ليس لنا دليل على ذلك إلاَّ الحَدْس، والقياس، وهما لا يجديان في البحث التاريخيِّ. ولكن لدينا الأدلَّة القويَّة على خلاف ذلك.

لقد احتجَّ أصحاب هذا الرأي (وجود اللُّغة المثاليَّة) بحجج كثيرة، أهمها:

١ ـ أنَّه من غير الطبيعيِّ أنْ تَتَساوى لغة طبقات المجتمع في درجتها، فيستوي العبيد والأحرار وسائر طبقات المجتمع، ولا بدَّ أن يكون بينهم تفاوت في اللُّغة، والأخطاء النَّحويَّة التي توجد في بعض الآثار دليل على وجود لغة عاميَّة، كقول طرفة:

إضْـرِبَ عَنْـكَ الهُمُـومَ طـارِقَهـا ... ضَرْبَكَ بالسَّيْفِ قَوْنَسَ الفَرَسِ

إلا أن هذه العاميَّة ليست كعاميَّتنا، ولكنَّ عاميَّتنا امتداد لها[1].

غير أنَّ النَّحويِّين لم يَرْوُوا اللغة العاميَّة التي كان العرب يستعملونها؛ لأنَّهم أُخِذُوا بالصُّورة المثاليَّة للأعرابيِّ، أو خدعوا أنفسهم عن اللُّغة الواقعيَّة[2].

٢ ـ اتِّفاق الشُّعراء على مستوى واحد لا تظهر فيه الفروق اللَّهجية[3].

٣ ـ قول عليٍّ رضي الله عنه حين كلَّم وفد بني نهد، إنَّه لا يفهم ما يقول لهم.

٤ ـ قراءات القرآن الكريم تدلُّ على وجود مستويات لغويَّة تخالف الفصحى[4].

إنَّ القول بعدم إمكان أن تتساوى طبقات المجتمع في اللُّغة يتضمَّن خطأً وخلطاً. أمَّا

---

(١) آراء في اللغة، ٣٦ وما بعدها.

(٢) اللهجات العربية الغربية القديمة، ٤٩.

(٣) المستوى اللغوي للفصحى واللهجات، ٥٦.

(٤) السابق، ٤٣ ـ ٤٨.

الخطأ فيبيِّنه الواقع في المجتمعات العربيَّة البدويَّة اليوم. فهذه المجتمعات أشبه ما يكون بالمجتمع الجاهليِّ في جهله وأميَّته، وفي تنظيمه القبليِّ. وهي لا تعرف إلاَّ لغة واحدة، أي مستوى واحداً من الكلام، يستوي فيه الصَّغير والكبير، والسَّيِّد والعبد، ويستعمل في الحياة اليوميَّة، كما يستعمل في الشِّعر، ولا خلاف بين الاستعمالين، من حيث اللُّغة: المفردات والأساليب وبناء الجملة، لكنَّهما يتفاوتان في درجتهما في البلاغة. فالشِّعر وما يشاكله من الفنون الأدبيَّة كالحكمة والمثل، أبلغ من الكلام المستعمل في الحياة العاديَّة؛ لأنَّ ذلك يراد به التَّأثير، وهذا لا يراد به إلاَّ التعبير عن الحاجات العاديَّة. والقيمة البلاغيَّة أمر يخرج عن اللُّغة.

أمَّا الخلط فمقارنة السَّادة بالعبيد في عدم إمكان تساوي كلامهم في البلاغة، لأنَّ البلاغة تتعلَّق بالمعنى، واللغة هي الألفاظ وبناؤها وأصواتها. فالنَّاس لا يستوون في مقدرتهم البلاغية بالطبع، لكن التمييز الطبقيَّ ها هنا ليس بصحيح، فقد يكون العبد أبلغ من سيِّده؛ لأنَّ البلاغة موهبة، وإن كان تعلُّق كلام السَّادة بالأمور الجدِّيَّة، وكلام العبيد بمبتذلات الحياة، يجعل كلامَ السَّادة غالباً أبلغ من كلام العبيد. والشُّعراء والخطباء أنفسهم يتفاوتون في البلاغة، ولا يعني ذلك تفاوتهم في اللُّغة التي يستعملون ولا اختلاف مستواها عند كلٍّ.

أمَّا الأخطاء الموجودة في عصور الاحتجاج فهي ضرورات شعريَّة، وأمر الضَّرورات معروف، وما خالف اللُّغة منها لا يعدُّ ممثِّلاً للهجة ولا لمستوى من الكلام.

والتَّفريق بين عاميَّتنا وعاميَّة الأوَّلين المفترضة حدْس ليس إلاَّ، لأنَّ سِمات اللُّغة القديمة المفترضة، غير معروفة، والحكم على المجهول كالحكم على المغيَّبات، أو كما قال الرَّافعيُّ: «ولا عبرة بما يهجس به بعض أولئك الذين تراهم في مجازفتهم وتخرُّصهم كأنَّما يشرحون للنَّاس علم الغيب»[(١)].

أمَّا القول إنَّ اللُّغويين خادعوا أنفسهم أو غفلوا عن العاميَّة فينفيه عملهم وما سجَّلوا، فقد كانت طريقتهم في الرِّواية دقيقة، تسجِّل اللُّغة كما صدرت من أصحابها، وتنعت مخارج الحروف وصفاتها، وتصف حركات أعضاء النُّطق في أثناء صدور

---

(١) تاريخ آداب العرب، ١/ ٢٥٢.

الحروف منها، كما يتجلَّى في نعتهم للرَّوم والإشمام والاختلاس وكيفيتها وقواعدها.

ولم يكن تسجيلهم مقصوراً على اللُّغة التي يستجيدون، بل سجَّلوا كثيراً ممَّا يستقبحون، وما لا يجيزون استعماله في قرآن ولا في شعر. ولو كانوا يؤخذون بصورة مثاليَّة للبدويِّ ما تنبَّهوا إلى هذا، ولو كانوا ينشدون الحسن من اللُّغات فحسب، لرغبوا عن تسجيل القبيح. والأعرابيُّ لم تكن له عندهم الصُّورة التي يَتَوهَّم المستشرقون. كانوا يعجبون ببلاغة الأعراب وبديهتهم وسليقتهم، لكنَّهم كانوا يدركون مساوىء لغتهم. وتنبَّهوا إلى لحن من يلحن منهم، وخطَّأوا بعضهم ونزعوا ثقتهم منه، وقصَّة أبي عمرو مع أبي خيرة[١]، والأصمعيِّ مع ذي الرُّمة ورفضه الاحتجاج بشعره[٢]، وتلحين ابن أبي إسحاق الحضرميِّ للفرزدق[٣]، وتخطئة عيسى بن عمر النَّابغة الذُّبياني الشَّاعر الجاهلي[٤]، دليل على عدم الثقة العمياء المتوهَّمة. وكذلك قول الفراء المذكور آنفاً الذي وصف فيه بعض لغات الأعراب بالقبح.

ولقد غلا بعضهم في حدْسه وافتراضه، فزعم أنَّ العرب كان لهم أدب شعبيٌّ يعرض لأمور البادية، لكنَّه لم يُرْوَ، فاندثر مع الزَّمن، والأبيات التي تظهر فيها اللَّهجات، من بقاياه، أو هي ـ إن لم تكن كذلك ـ من صنع الرُّواة[٥].

واللُّغات التي تظهر في هذه الأبيات لها نظائر في القرآن الكريم، وليس يمثِّل أدباً شعبياً، ولا هو من صنع الرُّواة. والأبيات نفسها ليست شعبيَّة ولا تعرض إلاَّ لما يعرض له الشِّعر العربيُّ الذي بين أيدينا.

وقد رُويَ بعضها في الكتب مجرَّداً من هذه اللُّغات، كبيت ذي الرُّمة السَّابق، وبيت المجنون:

فَعَيْنَـاشِ عَيْنَـاهـا وجِيـدُشِ جِيـدُهـا ولَكِـنَّ عَظْـمَ السَّـاق مِنْـشِ دَقِيـقُ

---

(١) نزهة الألباء، ٢٦.

(٢) طبقات اللغويين والنحويين، ١٧٢.

(٣) السابق، ٣٢.

(٤) السابق، ٤١.

(٥) فصول في فقه العربية، ٨٧.

ثم ماذا يعرض له هذا الأدب المفترض من شؤون البادية ولم يعرض له الشعر الجاهلي؟

ثمَّ ما بال هؤلاء اللُّغويِّين الذين زاروا الجزيرة في القرن الرَّابع، وَمَكثوا مع أهلها طويلاً، وجاسوا خلال ديارهم، ما بالهم لم يسمعوا شيئاً من هذا الأدب الشعبيِّ واللُّغة العاميَّة؟ ولِمَ يتفقون على أنَّ لغتهم عربيَّة لم يكد يدخلها اللَّحن؟ فالأزهريُّ يقول إنَّهم «يتكلَّمون بطباعهم البدويَّة وقرائحهم التي اعتادوها، ولا يكاد يقع في منطقهم لحن أو خطأ فاحش»[1].

إنَّه يعترف بأنَّهم ربَّما لَحَنوا، وربَّما أخطأوا خطأً فاحشاً لكنَّ ذلك قليل لا يكاد يحدث.

والمقدسيُّ يقول إنَّ المناطق التي قيل قديماً إنَّها فصيحة، على فصاحتها، ويذكر عن أهل حضرموت أنَّهم يجعلون الجيم كافاً، ولا يحذفون نون المثنَّى إذا أضافوه، فيقولون: (رِجْلَيْنُه ويَدَيْنُه)[2]. فهلاَّ عدل عن رواية هذه اللغات المستقبحة كما عدل عن رواية ذلك الشعر الشعبي المفترض؟

لعلَّ شيئاً من هذا الأدب الشعبيِّ واللُّغة العاميَّة لو وُجد لذكروه، كما ذكره ابن خلدون في زمانه وفصَّل القول فيه[3].

إنَّ امرأً أو اثنين أو ثلاثة، أو نحو ذلك، قد يغفلون عن هذه اللُّغة العاميَّة المفترضة، وقد يسكتون عنها لسبب نجهله، لكنَّ الذي يأباه العقل أن تتواطأ طبقات اللُّغويين الرُّواة على إغفال هذه اللُّغة والسُّكوت عنها، ولا سيما أنَّ مدَّة رحلتهم إلى البادية امتدت طوال القرون الأربعة الأولى. وكانوا متبايني الدِّيار، مختلفي الأزمان، وكلُّ ذاهب حريص على أن يأتي بما لم تستطعه الأوائل، وهذا مدعاة للتقِّصي الشَّديد.

وربما كان سبب الإمعان في هذا النحو من الفرض والحدس عدوى المستشرقين، ونظرة الإجلال الباطنية التي تسلك بهؤلاء مسلك أولئك عمداً أو عفواً، تقديراً أن منهجهم هو المنهج الصحيح. بيد أن ما يكتبونه ينطوي على أمور لا يقضي المرء منها عجباً!!.

ومن غرائب افتراضات أصحاب هذا الرأي، ما قال أحدهم من أنَّ الأعراب ربَّما

(١) تهذيب اللغة، ١/ ٧.
(٢) أحسن التقاسيم، ٩٦.
(٣) المقدمة، ٣٧٩.

كانوا يصنعون المُسْتَغْرَبَ من اللُّغة للُّغويِّين، إذ رأوا رغبتهم فيه، ثمَّ تفنَّنوا في الاختراع وتاجروا به[1].

واختراع الشِّعر أمر محتمل، وله شاهد من التَّاريخ[2]، أمَّا أن تُصْنع اللُّغة نفسها، يصنعها الأعراب فذلك غريب جدّاً! من ذا الذي يصنعها؟ أعراب أميُّون! كيف عرفوا مطلب النَّحويِّين؟ هل قرأوا كتبهم مثلاً أو حضروا مجالسهم التي يباهون فيها بعلمهم، حتَّى إذا عرفوا المراد اخترعوا لغة تطابقه؟.

أمَّا لغة كتب الرَّسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ، ودلالتها على العاميَّة، فقد سبق ما يفيد بعكسها. وأمَّا دلالتها على وجود لهجات مختلفة فليس ممَّا يُنكر.

لقد حسب بعض المستشرقين أنَّ تفضيل الأقدمين لِلُغة قريش على سائر اللُّغات، معناه أنَّ لغتها هي اللُّغة المشتركة أو المثاليَّة[3]. غير أنَّ الأقدمين لم يقولوا هذا ولا ما يشبهه ألبتَّة، ولم يقل أحد منهم بوجود هذه اللُّغة، سواء أكانت لقريش أم لغيرها، لا في الجاهليَّة ولا في الإسلام، ولكنَّهم قالوا: «كانت العرب يُنْشِدُ بعضهم بعضاً، وكلٌّ يتكلَّم على مقتضى سجيَّته التي فُطِرَ عليها»[4].

ولعلَّه قد غرَّ أصحاب هذا الرأي أنَّهم حين كانوا يقارنون بين لغات القبائل يَصِفون لغة قريش بأنَّها هي الفصحى، فظنُّوا أنَّ معنى الفصحى عندهم معناها عندنا ـ اليوم ـ الذي يقابل العاميَّة. غير أنَّ مراد القدماء بالفصحى أنَّها أفصح اللُّغات، لا أنَّها هي المشتركة، فالفصحى اسم تفضيل، مؤنَّث (الأفصح)، أمَّا المعنى الذي يفهم من الكلمة اليوم فمعنى مُحْدَث لم يكونوا يعرفونه.

أمَّا قول الدُّكتور حسن ظاظا عن فَرْض قريش لغتها على العرب، فليس له ما يُسْنِده. فلم يكن لقريش كتاب مقدَّس، ولا نصوص دينيَّة يُتَعبَّد بها، فيتحتَّم على مَنْ دان بدينها وزار مقدَّساتها أن يتلوها باللُّغة التي كتبت بها، ولا كان دين الوثنيِّين من العرب

---

(١) اللغة بين المعيارية والوصفية، ٨٢.

(٢) انظر: طبقات فحول الشعراء، ١/ ٤٧ وما بعدها.

(٣) اللهجات العربية الغربية القديمة، ٥٥.

(٤) المزهر، ١/ ٢٦١.

كأديان الأمم المتعلِّمة التي لها جانب ثقافيٌ. ولا يُعْرَف عن العرب في الجاهليَّة أنَّ لهم صلوات معيَّنة وأدعية وتراتيل، وإنَّما كانت عبادتهم عبادة عمليَّة: الطَّواف حول البيت، ومناسك الحجِّ المعروفة من وقوف بالمشاعر ورمي للجمار.

ولم تُعْرَفْ لهم ألفاظ تعبُّديَّة غير التَّلبيات التي كان بعضها يُنظَم شعراً، وبعضها منثور[١].

ولم تكن للتَّلبيات صيغة واحدة مفروضة على كل حاجٍّ، بل كانت كلُّ قبيلة لها صيغة خاصَّة بها. وقد ذكر اليعقوبيُّ منها نحو سبع عشرة صيغة، كلُّ صيغة لقبيلة[٢]. وقريش مثل سائر القبائل، لها صيغة من هذه الصيغ. ثمَّ إنّ قريشاً في الحقيقة لم يكن لها هذا السلطان الديني المفروض. ولم يَرِدْ أنَّهم ألزموا العرب شيئاً من أمور الدِّين إلاَّ ما عرف من إلزامهم غير أهل مكَّة أن يخلعوا ملابسهم ويطوفوا في ملابس الحُمْس وهم قريش، فإنْ لم يجدوا طافوا عرايا[٣].

إنَّ أقوى حجج أصحاب هذا الرأي، ما يُرى من تشابه في خصائص الشِّعر والنثر الجاهليِّين والإسلاميِّين اللُّغويَّة. ولكنَّ هذا التشابه في الحقيقة ليس سببه وجود لغة مثاليَّة تزول فيها الخصائص اللَّهجيَّة، بل له أسباب أخرى، أهمُّها: أنَّ أوجه الخلاف بين اللَّهجات العربيَّة قليلة، وكذلك يكون الخلاف بين لهجات اللُّغة الواحدة. قال إبراهيم أنيس: «أمَّا الصِّفات التي تتميَّز بها اللَّهجة فتكاد تنحصر في الأصوات وطبيعتها وكيفيَّة صدورها... قد تتميَّز أيضاً بقليل من صفات ترجع إلى بنية الكلمة ونسجها أو معاني بعض الكلمات... ولكنْ يجب أن تكون هذه الصِّفات الخاصَّة التي مرجعها بنية الكلمات ودلالتها، من القلَّة بحيث لا تجعل اللَّهجة غريبة على أخواتها... لأنَّه متَى كثُرَت هذه الصِّفات بعُدت اللَّهجة عن أخواتها، فلا تلبث أن تستقلَّ وتصبح لغة قائمة بذاتها»[٤].

---

(١) رسالة الغفران، ٥٣٤ ـ ٥٣٧.

(٢) تاريخ اليعقوبي، ١/ ٢٥٥.

(٣) المنمق، ١٢٨.

(٤) في اللهجات العربية، ١٧، وانظر حصر ابن فارس لأوجه الخلاف بين اللهجات العربية: الصاحبي، ٤٨ ـ ٥١.

وقال ابن جنّي: إنّ لغات العرب متّفقة في الأصول، وما بينها من الخلاف «لقلّته ونزارته مُحْتَقَر غير مُحْتَفَل به، ولا مَعِيج عليه، وإنّما هو في شيء من الفروع يسير، فأمّا الأصول وما عليه العامّة والجمهور، فلا خلاف فيه»[1].

وهذه القلّة سهّلت على رواة الشعر إخفاء الخلاف اللّهجي؛ لأنّها لا تكاد تؤثّر في الوزن. والشّعر إنّما كتبه الرُّواة على ما استحسنوا من اللُّغات، لأنّه كان مادّة يدرسها طلّاب الأدب والفصاحة من أبناء المجتمع الإسلاميّ، ولا سيما أبناء الطبقات العليا، كالخلفاء. فمن الطبيعيّ ألاّ يُختار لهم إلاّ أجود اللُّغات وأن ينفى عنهم المستقبح. وثَمَّة أدلة على أن الرواة قد غيّروا النصوص، منها:

ـ أنّ الشّاهد الشّعريّ يُرْوَى في كتب اللُّغة كما سُمِعَ من صاحبه أو مُنْشِده؛ لأنّه شاهد على لغة يتحدّث عنها مؤلّف الكتاب، لكنّه يُرْوَى في ديوان الشّاعر أو المجموعات الشعريّة بخلاف ذلك، بحيث لا تظهر فيه اللُّغة المستقبحة، من ذلك قول عمر بن أبي ربيعة:

رَأَتْ رَجُلاً أَمَّا إذا الشَّمْسُ عَارَضَتْ فَيَضْحَى وَأَمَّا بالعَشِيِّ فَيَخْصَرُ

كذا في الديوان[2]، لكنّه في كتب اللُّغة (أَيْمَا إذا الشّمس) لأنّه شاهد على إبدال الحرف الثّاني من المِثْلَيْن حرف علّة[3].

ـ وردت أقوال صريحة وأخبار عن تغيير الرُّواة للشّعر، لإصلاح معناه، أو لتجنُّب ضرورة لغويّة قبيحة، من ذلك أنّ خالاً للفرزدق من هذيل دخل على الرُّواة وهم يعدِّلون ما انحرف من شعره، ولمّا جاء رواة جرير وجدهم كذلك يفعلون[4].

ولمّا قال ذو الرُّمة:

قَلائِصُ مَا تَنْفَكُّ إلاَّ مُنَاخَةً على الخَسْفِ أَوْ نَرْمي بها بَلَداً قَفْرا

---

(١) الخصائص، ١/ ٢٤٤.

(٢) ص ٨٦.

(٣) المحتسب، ١/ ٢٨٤.

(٤) الأغاني، ٤/ ٢٦٠ وما بعدها.

قالوا: أخطأ، فجعلوا مكان (إلاّ) (آلاّ)[1].

وقال خلف الأحمر: «فقد كانت الرُّواة قديماً تُصْلِحُ من أشعار القدماء»[2].

ولمَّا قال امرؤ القيس:

فَـاليَـوْمَ أَشْـرَبْ غَيْـرَ مُستَحْقِـبٍ   إثْمـاً مِـنَ الله ولا وَاغِـلِ

قالوا: حذف الإعراب وليس بالحسن، فغيَّروا البيت فجعلوا (فاليَوْمَ فاشْرَبْ)[3]. وقال ابن مقبل؛ «إنِّي لأرسل البيوت عُوجاً فتأتي الرُّواة بها قد أقامتها»[4].

والكتابة بطبيعتها غيرُ وافية بالتَّعبير عن أصوات اللُّغة الإنسانيَّة، كما قال فندريس: «كان الخلاف بين الكلام والكتابة أمراً مقرَّراً وثابتاً. هذا الخلاف يتجلَّى في أوضح صوره في مسألة الرَّسم. فلا يوجد شعب لا يشكو منه، إنْ قليلاً وإنْ كثيراً، غير أنَّ ما تُعانيه الفرنسيَّة والإنجليزية من جرائه، قد يفوق ما في غيرهما. حتَّى إنَّ بعضهم يعدُّ مصيبة الرَّسم عندنا كارثةً وطنيَّة»[5]. وكثير من الخلاف الصوتي الذي هو أساس الخلاف بين اللَّهجات العربيَّة؛ لم يكن ليظهر في الكتابة؛ لأنَّه ليست له رموز تعبِّر عنه، كالتَّفخيم والتَّرقيق، وكثيرٍ من أنواع الإدغام، وكالإمالة التي يكون سببها الكسرة، نحو (المِحْراب). وبعض الخلاف كان يمكن ظهوره لكنَّ الكَتَبة لم يكونوا يُعْنَوْنَ بإظهاره، كالخلاف في الحركات.

ثمَّة حجَّة قد يحتجُّ بها أصحاب هذا الرأي، هي أنّ الظاهرة اللُّغوية تُنسب إلى قبيلة بعينها، ولكنَّها تظهر في شعر شاعر من غيرها. ثمَّ إنَّ هنالك ظواهر لغويَّة تكاد تستحوذ على الشِّعر دون ما يضادُّها. وهذان دليلان على وجود لغة مشتركة شائعة بين الشُّعراء جميعاً.

أمَّا ظهور اللُّغة في شعر من ليست هي لغةَ قبيلته، فله أسباب أفاض فيها العلماء،

---

(١) الموشح، ٢٨٦ وما بعدها.
(٢) السابق، ١٩٩.
(٣) الموشح، ١٥٠.
(٤) مجالس ثعلب، ٢/ ٤٨١.
(٥) اللغة، ٤٠٥.

وعلّلوها تعليلاً يبدو أنه مقنع، فالعرب كان بعضهم ينشد شعر بعض على ما اقتضته سجيّته. وإذا أنشد العربيُّ شعر غيره أنشده بلغته هو لا بلغة الشّاعر، ولا بدَّ - إذن - من أن يغيره عن لغة صاحبه.

قال البَطَلْيَوْسيُّ: «والعلَّة في اضطراب هذه الرِّوايات، أنَّ الشَّاعر كان يقول الشِّعر، ويُنشد في عكاظ أو في غيرها من المواسم، فيحفظه عنه من يسمعه من الأعراب، ويذهبون به إلى الأقطار فيقدِّمون ويؤخِّرون ويُبدِلون الألفاظ»[1]. وأوضح من هذا قول البغداديِّ: «. . . لأنَّ العرب كان بعضهم ينشد شعره للآخر، فيرويه على مُقتضى لغته التي فطره الله عليها»[2].

وقال ابن جنِّي: «وكان أحدهم إذا أورد المعنى المقصود بغير لفظه المعهود، كأنَّه لم يأت إلاَّ به ولا عدل عنه إلى غيره، إذ الغرض فيهما واحد»[3].

من أجل ذلك خاف ذو الرُّمة على ضياع كلماته ولغته التي تعب في انتقائها وتخيُّرها، فقال لعيسى بن عمر: «اكتب شعري، فالكتاب أحبُّ إليَّ من الحفظ، لأنَّ الأعرابيَّ ينسى الكلمة قد تعب في طلبها يوماً أو ليلة، فيضع موضعها كلمة في وزنها، ثمَّ يُنشدها النَّاس»[4].

والأعرابيُّ وغيره إذا غيَّر النَّص، لن يضع بدل كلماته إلاَّ ما يعرف من لغته هو، وكذلك إذا تصرَّف في قواعده، واللُّغويُّون إذ يستشهدون بشعر تميميٍّ على لغة قيسية أو أسديَّة لا يدَّعون أنَّ الشاعر تكلَّم بلغتهم، بل يستشهدون بإنشاد المنشد. فبيت عمر المتقدِّم:

رَأَتْ رَجُـلاً أَمَّـا إذا الشَّمْـسُ عَـارَضَـتْ

يروُونه على لغة بني تميم، وعمر قرشيٌّ. وهذا لا يعني أنَّ عمر أنشد البيت كذلك، بل غيَّره منشدوه عمَّا قال، فاسْتُشْهِدَ به باعتبار الإنشاد. وقد روي في مناظرة عبد الله بن عباس لنافع بن الأزرق أن الأخير أنشد بيت عمر هذا هكذا:

---

(١) الاقتضاب، ٣/ ٣٨٤.

(٢) الخزانة، ١/ ١٧، و ٦/ ٤٦.

(٣) الخصائص، ٢/ ٤٦٨.

(٤) العمدة، ٢/ ٢٥٠.

رَأَتْ رَجُلاً أيمَا إذا الشَّمْسُ عَارَضَتْ فَيَخْـزَى وأَمَّـا بِـالعَشِـيِّ فَيَخْسَـرُ

فقال عبد الله: ليس هكذا، وأنشد البيت:

رَأَتْ رَجُلاً أَمَّا إذا الشَّمْسُ عَارَضَتْ. .[1]

ومثله ما قال سيبويه: «وقال ناس من بكر بن وائل: من أحلامِكِم وبِكِم. . . سمعنا أهل هذه اللُّغة يقولون: قال الحُطَيئة:

وإنْ قَـالَ مَـوْلاهُـمْ عَلَـى جُـلِّ حَـادِثٍ مِنَ الدَّهْرِ رُدُّوا فَضْلَ أحْلامِكِمْ رَدُّوا[2]

والحطيئة عَبْسيٌّ، وهذه ليست لغته، بل لغة المنشدين.

ومنه استشهاد أهل اللُّغة بقول جرير:

لَـوْ شِئْـتِ قَـدْ نَقَـعَ الفُـؤادُ بِشَـرْبَـةٍ تَـدَعُ الصَّـوادِيَ لا يَجُـدْنَ غَلِيـلاَ

على ضمِّ الجيم في (يجُدْن)، وهي لغة عامريَّة[3]. وجرير تميميٌّ.

واستشهد سيبويه بقول النَّابغة الذُّبيانيِّ:

. . . إلاَّ الأَوَارِيَ لأْيـاً مَـا أُبَيِّنُهـا. . .

فقال: إنَّ أهل الحجاز يَنْصِبون (الأواري) على مذهبهم في الاستثناء المنقطع، ويرفعه بنو تميم. كما استشهد على هذا أيضاً بقول الأيهم التَّغْلبيِّ:

لَيْـسَ بَيْنـي وبَيْـنَ قَيْـسٍ عِتَـابٌ غَيْـرَ طَعْـنِ الكُلَـى وَضَـرْبِ الـرِّقـابِ

الحجازيُّون ينصبون (غير) ويرفعها التَّميميُّون[4].

وقال المفضل: أنشدني أبو الغول هذه الأبيات لبعض أهل اليمن:

يَـا رَبِّ إنْ كُنْـتَ قَبِلْـتَ حَجَّتِـجْ فـلا يَـزَالُ شَـاحِـجٌ يَـأْتِيـكَ بِـجْ

أَقْمَـرُ نَهَّـاتٌ يُنَـزِّي وَفْـرَتِـجْ[5]

---

(١) الفاضل، ١١.

(٢) الكتاب، ٤/١٩٧.

(٣) شرح الشافية، ٤/٥٥.

(٤) انظر الكتاب، ٢/٣٢١ و ٣٢٣.

(٥) النوادر، ٤٥٥.

وأبو الغول يبدو أنه تميمي أو نجديّ، فأنشد شعر اليمنيِّ على لغته. وتقدَّم أن بني تميم هم الذين يقلبون الياء المشددة جيماً.

وفي هذا شاهد آخر على عدم وجود لغة مثاليَّة، وأنَّ كلَّ امرىء كان لا يتكلَّم إلاَّ على ما اقتضته لغته حتى وإن كان يحكي كلام غيره.

أمَّا شيوع بعض الظواهر اللُّغويَّة دون بعض، فسببه أنَّ الشِّعر مبناه على الضَّرورة والضِّيق، وهذان قد يحملان الشَّاعر على الخروج عن اللُّغة وأن يأتي ما لو أتاه غير الشاعر لعُدَّ لحناً. وهو إذا وجد عن اللَّحن البَحْت مَنْدُوحةً في لغة أخرى لجأ إليها. وبعض الظَّواهر أنسب للشِّعر من بعض، كبعض أوجه الهَمْز، فتحقيق الهَمْز أكثر تناسباً مع الأوزان من نقله، لأنَّ النَّقل يُكثِّر الحركات، وكَثْرَةُ الحركات تخالف النِّظام العروضيَّ الذي لا تكاد تتوالى فيه أربعُ حركات فما فوقها. ولذلك قال أهل الحجاز: إن الكسائيَّ إذ نبر في القرآن كأنما ينشد شعراً، كأنهم قد أدركوا كثرة الهمز فيه لهذه العلَّة. ولكنَّ الوزن إذا اقتضى إزالة سكون، سارع الشَّاعر إلى نقل الهمز ليحقِّق مطلب الوزن، وإن لم يكن النَّقل من لغته.

وقد فَطِنَ إلى هذا المستشرق (زويتلر)، فقال: إن ما في العربية الشعرية من استعمال قديم واستعمال لهجيٍّ ليس إلا بقايا واقتراضاً دخلت لغة الشِّعر خاصَّةً؛ لأنَّها تساعد الشَّاعر على الاستجابة لضرورات الوزن والقافية[1].

ويقول عن مجيء اللُّغة في شعر من لا تُنْسَبُ إليه: إنَّ كثيراً ممَّا نَجِدُ من استعمال خاص بلهجة في قصائد لشعراء يتكلمون لهجات مغايرة، سببه مُجَرَّد ملاءمتها للقالب الشِّعريِّ[2].

ثمَّ إنَّ العرب كانوا مهتمِّين برواية الشعر مُولَعِين بها؛ لأنَّه ديوانهم وعلمهم الذي ليس لهم علم سواه، وورود عبارات أو مفردات فيه كفيلٌ بإشاعتها بينهم جميعاً، كما أنَّه داعٍ من دواعي شيوع اللَّهجات ومعرفة القبائل بلهجات غيرها، ومعرفةُ الشعراء للُّغات تفتح لهم مخرجاً من حرج الوزن والقافية.

---

(١) The Oral Tradition. p. 112.

(٢) المصدر نفسه.

وكان أبو حيَّان الأندلسيُّ قد لحظ أنَّ بعض اللُّغات المنسوبة إلى بعض القبائل لا تَرِدُ في شعرهم، مما شكَّكه في صحَّة نسبتها إليهم، فقال إنَّ نسبتها إليهم محمولة على النُّدور(1).

واللغة التي ينكر هي وقوف ربيعة على المنوَّن المنصوب بالسكون. وفاته أن الشعر ليس فيه محلٌّ للوقف إلاَّ القافية، وهي تنتهي غالباً بحرف مُطْلَق. والقافية مطلقةً كانت أو مُقَيَّدَةً تتساوى فيها اللُّغات جميعاً.

قام هاشم الطَّعَّان ببحث آثار اللُّغات في شعر أصحابها، فَدَوَّنَ منها شيئاً كثيراً، ينفي وجود اللُّغة المثاليَّة المُشْتركة، ويُثْبِتُ أنَّ كُلَّ شاعر كان ينظم شعره بلغته. واستنتج من بحثه:

١ - أنَّ الشاعر كان ينظم بلغته التي لا تَبْعد كثيراً عن لغة الأدب العامَّة؛ لأنَّ الفروق بينها ضئيلة.

٢ - يشيع الشِّعر ويُرْوَى في المواسم والأسواق والأسمار.

٣ - يكون الرَّاوية أحياناً من غير قبيلة الأديب، فيروي الشعر بلهجته هو أو باللُّغة الأدبيَّة التي كانت تنمو باطِّراد(2).

٤ - إذا اشتهر الشاعر وأصبح أهلاً للإنشاد في المواسم سَمَا بلغته عن لهجته، ونَظَمَ باللُّغة الأدبيَّة التي كانت مستمرَّة في التَّوسُّع والغِنَى على حساب اللَّهجات. وهذا يفسِّر اجتماع لغتين في نصٍّ واحد(3).

والذي يقود إليه بحثه من هذه النتائج هو أنَّ الشاعر ينظم شعره بلغته، فيرويه الرَّاوية بلهجته. أمَّا ما سوى ذلك، فليس إلاَّ افتراضاً حَمَله عليه تأثُّره بهذه الفكرة الشَّائعة القائلة بوجود مستويين لغويين في العربية القديمة.

ونتيجته الثَّانية تخالف الرَّابعة؛ لأنَّ مقتضاها أنَّ الشِّعر يشيع في الأسواق والمواسم ويُروى باللَّهجة القبليَّة التي نظمه الشَّاعر بها، فهل إذا سَمَتْ لغته عاد إلى ذلك الشِّعر

(1) ارتشاف الضرب، ١/٣٩٢.

(2) الأدب الجاهلي بين لهجات القبائل واللغة الموحدة، ٢٤١.

(3) الأدب الجاهلي بين لهجات القبائل، ٢٤٣.

الذي شاع فنقَّحه ليطابق اللُّغة التي سما إليها، ومَسَحَهُ بلغته المحلِّية من ذواكر مَنْ رووه، أم يَتْركه ويبدأ صفحة جديدة؟

إنَّ الشعر المنسوب إلى شعراء الجاهليَّة لا تظهر فيه مستويات من اللُّغة، قد تتفاوت مستويات القصائد الفنيَّة، وذلك دليل على أنَّ بعضها قيل قبل نضج الشَّاعر، وبعضها قيل بعده، لكنَّ الجودة الفنيَّة شيء غير اللُّغة. أمَّا أنْ يمسحه من أذهان النَّاس بعد ما رووه فلا سبيل إليه، ولم يكن له ديوان مكتوب حتَّى يغيِّر فيه ما شاء.

ولقد يستطيع المرء بعد هذا أنْ يحكم بأن العصر الجاهليَّ لم يكن فيه مستويان من اللُّغة، ولا كانا في عصور الاحتجاج، وأنَّ كلَّ امرىء كان يتكلَّم على سليقته بلغته، ولغته التي فُطِر عليها هي لغة الشِّعر ولغةُ الحياة العاديَّة. وظلَّ الأمر على ذلك حتَّى دُوِّنت اللُّغة، فكان تدوينها بداية ظهور اللُّغة المثاليَّة.

فقد نظر اللُّغويُّون في اختلاف اللَّهجات فإذا بينها قدر مشترك لا خلاف فيه، وإذا القدر المختلف فيه لا يمكن أن تنتظمه قاعدة واحدة، فاختاروا أكثره استعمالاً، فدوَّنوا قواعده ليتعلَّمها مَنْ أراد معرفة اللُّغة، ورغبوا عمَّا خالف ذلك، وسمَّوه لغات.

وكان أوَّل مَنْ سلك هذا المنهج عيسى بن عمر(١)، ثمَّ تبعه أبو عمرو بن العلاء(٢).

أمَّا مقياس الكثرة فقد عيَّنه المبرِّد والفرَّاء بأنَّه ما استعملته قريش وما اختاره فصحاء أهل الأمصار من اللُّغات.

ولكنَّ النَّاس ظلُّوا يتكلَّمون على سلائقهم، حتَّى فسدت اللُّغة، وأصبحت السبيل إليها ما دوَّن هؤلاء، وغدا المرتضى من اللُّغة هو المدوَّن، ومن حاد عنه وقع في القبيح أو اللَّحن، وارتكب ما لا يرتضيه أهل الفصاحة من المجتمع، فكانت اللُّغةُ المثاليَّة. وظهورها كان في الحاضرة لا في البادية؛ لأنَّها هي التي وضعت قواعدها واصْطَفَتْهَا من اللُّغات. أما الأعراب فظلُّوا يتكلَّمون على سليقتهم لا يحيدون عنها؛ لأنَّهم ليسوا أهلَ علم ولا كتابة، فيعرفوا ما يُفَضَّلُ من اللُّغات وما يُذَمُّ. وكان علماء اللُّغة يغفرون لهم ذلك ـ كما سيأتي ـ.

---

(١) طبقات النحويين واللغويين، ٤٥.

(٢) السابق، ٣٩.

وكان مَنْ قَدِمَ من البادية منهم تظهر لهجته في شعره، كما ظهرت العنعنة في شعر ابن هَرْمة إذ أَنْشَدَ هارونَ الرَّشيد، وكان ذلك في النِّصف الثاني من القرن الثاني الهجريِّ.

إنَّ اللُّغة المثاليَّة التي ارتضى اللُّغويُّون وأهلُ الفصاحة لا يمكن حدُّها حدّاً دقيقاً، وإن كان أقرب شيء إلي بيانها، وصف بعض ملامحها.

وأوجز شيء يقال فيها أن اللُّغة المدوَّنة بين أيدينا في كتب النَّحو والمُعْجَمات وأشباهها، ثلاثة أقسام: مشترك بين اللَّهجات، هو أكثرها، ومختلف فيه وهو متفاوت في فصاحته: منه ما هو الغاية العُليا في الفصاحة، ومنه ما هو فصيح كثير الاستعمال ولكنَّه دون الأوَّل. ومع هذين نوع ثالث يَصِفُهُ أهل اللُّغة بالرَّداءة والقُبْح والخُبْث. ويبدو أنَّ هذا النوع ما ذُكِرَ إلاَّ من باب استقصاء اللُّغة وتفسير أشياء جاءت في الشِّعر والقراءات والحديث خلافاً للشائع؛ لتدفع عنها تهمة اللَّحن، كما يُرى في كتب حجج القراءات، والكتب التي تحتجُّ للحديث ولبعض مخالفات الشعراء لما اشتهر من اللُّغة[1].

فالقسمان الأولان هما اللغة المثالية التي ارتضاها أهل الحضر والمثقفون. واقتصروا على استعمالها منذ دُوِّنَتْ وأصبحت تُتَعَلَّم كما تُتَعَلَّمُ العلوم الأخرى، ولا يعدل عنها إلا مضطر أو متفاصح أو متعالم.

وهي لغة أبي تمام والبحتري وأبي نواس وأبي العتاهية وأضرابهم، ولغة دواوين الرسائل، وكتب الأدب، ككتب الجاحظ وابن قتيبة.

---

(١) انظر: الاقتضاب، ٢/ ١٨١.

٢ ـ الفصاحة ودلالاتها

للفصاحة في اللُّغة معنى يخالف معناها الاصطلاحيَّ. واللُّغويُّون إذ أخرجوا اللَّفظ من دلالته الأولى، لم يلتزموا دلالته الاصطلاحيَّة، بل ظلُّوا ينظرون إلى الدَّلالة الأولى تارة، والدَّلالة الاصطلاحيَّة تارة أخرى. وقد رَبَك تردُّدُهم بين الاثنين بَعْضَ المُحْدثين، فوصفوا اللَّفظ بأنَّه غامضٌ في أذهانهم، ووصفوهم بالتناقض، وبأنَّ أحكامهم في الفصاحة تأثُّريَّة لا تقوم على أسس واضحة.

ومتدبِّر السِّياقات التي تَرِدُ فيها هذه الكلمة (الفصاحة) يجدها تدلُّ عندهم على ثلاثة معانٍ:

١ ـ البلاغة: وهذا هو المعنى الأصل للكلمة. وهي ترد في كلام العرب الأوَّلين بهذا المعنى، كقول ذي الرُّمَّة: «ما رأيت أفصح من أُمَةٍ بني فلان! قلت لها: كيف كان مطركم؟ فقالت: غِثْنَا ما شِئْنا»[١].

وبيِّنٌ من السياق أنَّ ذا الرُّمَّة يعجب من بلاغة الأمَة، فقد عبَّرت بجملة وجيزة عن معانٍ كثيرة، لا بجمال لغتها ومطابقتها لقواعد اللُّغويِّين؛ لأنَّه هو لم يكن لغويّاً.

وكان زياد الأعجم يوصف بالفصاحة، مع شناعة منطقه ولُكْنته الفارسيَّة[٢]، ولا يراد بفصاحته سوى بلاغته وحسن اختياره لألفاظه.

وَوَرد أنَّ الحجَّاج تكلَّم عنده يحيى بن يَعْمُر بكلام أعجبه فقال له: «أنَّى لك هذه الفصاحة؟»[٣] يريد: البلاغة.

وبهذا المعنى فسَّر ابن الأثير (الفصيح) فقال: «الفصيح في اللُّغة: المنطلق اللِّسان في القول، الذي يعرف جيِّد الكلام من رديئه. يقال رجل فصيح ولسان فصيح، وقد فَصُح فصاحة وأَفْصَحَ عن الشيء إفصاحاً إذا بيَّنه وكشفه»[٤].

---

(١) المزهر، ١/١٣٩.
(٢) الأغاني، ١٥/٣٠٧.
(٣) البيان والتبيين، ١/٣٧٨.
(٤) النهاية، ٣/٤٥٠.

فالفصاحة في هذه النُّصوص البلاغة؛ لأنَّ المتكلم يُبِين عمَّا في نفسه ويكشفه. وهي مشتقة من أَفْصَحَ اللبن: إذا ذهبت رغوته، والصبح: إذا استبان[1].

٢ ـ **سلامة اللُّغة من التَّأثُّر بلغة العجم في العصور الإسلاميَّة**: وهذا المعنى هو الذي يقصد اللُّغويُّون إذا ميَّزوا من يُؤخذ عنه من القبائل ممَّن لا يؤخذ عنه. وهو بيِّنٌ في النُّصوص المأثورة عنهم، كما يظهر في الأقوال التَّالية:

ـ قال أبو عمرو بن العلاء: كان ابن أحمرَ في أفصح بقعة من الأرض: يَذْبُل والقَعاقِع[2]. يريد في أبعد بقعة من التَّأثر بلغة العجم. ويزيد قولَه وضوحاً قَوْلُ الأصمعيِّ: «تقول الرُّواة والعلماء: مَنْ أراد الغريب فعليه بشعر هذيل وَرَجَزِ رُؤبة والعجَّاج... ومَنْ أراد الغريب الشَّديد الثِّقة ففي شعر ابن مُقْبِل وابن أحمر وحميد بن ثور الهلاليِّ والرَّاعي ومُزاحم العُقَيْليّ»[3]. ولا يَخْفَى أنَّهم يحضُّون على المناطق النَّائية عن الحواضر الموغلة في البداوة، كما يهتمُّون بصفة الغرابة في اللُّغة والشِّعر، وهي تخالف الفصاحة التي معناها جمال اللُّغة ورقَّتها.

وللفارابيِّ قول شبيه بهذين القولين: «... فتعلَّموا لغتهم والفصيح منها، من سكَّان البراري دون أهل الحضر، ثمَّ من سكَّان البراري مَنْ كان في أوسط بلادهم ومن أشدِّهم توحُّشاً وأبعدِهم إذعاناً وانقياداً، وهم قيس وتميم وأسد وطيِّء ثمَّ هذيل»[4].

فهم متَّفقون على القبائل التي أُخِذَ عنها، كما أنَّهم متَّفقون على أنَّ معنى فصاحتها إيغالها في التوحُّش والتَّجافي عن الحاضرة.

ورُبَّما وُصِفَ بالفصاحة التي هذا معناها مَنْ يرتكب ما يخالف الفصيح، كما يظهر من قول الفارسيِّ: «زعم أبو زيد أنَّه لقيَ أعرابياً فصيحاً يقول: ضَرَبْتُ يَدَاهُ ووَضَعَتُهُ عَلاهُ»[5].

---

(١) القاموس المحيط، (فصح).
(٢) الشعر والشعراء، ١/٣٥٩.
(٣) المصون في الأدب، ١٦٩.
(٤) الحروف، ١٤٧.
(٥) الحجة، ١/٦٣.

ورُبَّما ظهر في بعض الآثار ما يدلُّ على أنَّ الفصاحة تعني الغرابة، أيْ استعمال الألفاظ غير المعروفة، كما جاء في بعض الأحاديث الموضوعة أنَّ الرسول ﷺ تكلَّم بكلام فيه مفردات لم يفهمها أبو بكر، فقال له: ما رأيت أفصح منك[1].

وحديث وَصْفِهِ ﷺ للسَّحابة، وجاء فيه أنَّ الصحابة عَجِبوا من فصاحته؛ لأنَّه يعرف أجزاء السَّحابة ويصفها بمفردات غريبة[2].

فإنَّ واضع هذه الأحاديث، الفصاحةُ في ذهنه الغرابة.

ومثل هذا ما يروى من كلام الحَجَّاج لطباخه بكلام لم يفهمه من فصاحته[3].

٣ ـ أمَّا المعنى الثَّالث فجمال اللُّغة وكثرة استعمال البلغاء من أهل الحاضرة لها: كما دلَّت على ذلك عبارتا المبرِّد والفرَّاء السابقتان[4]. وهذا **المعنى** هو أشيع المعاني الثَّلاثة في كتب اللُّغة، وهو الذي شُغِلَ به اللُّغويُّون وأكثروا القول فيه ووضعوا له المقاييس.

ويكثر في كلامهم أنَّ مدار الفصاحة على **كثرة الاستعمال**.

قال الزَّمَخْشَرِيُّ: «المراد بالفصاحة، أنَّه على ألسنة الفصحاء من العرب الموثوق بعربيَّتهم أدور، وهم له أكثر استعمالاً»[5].

وقال الفرَّاء: إنَّ عمر قرأ ﴿**جِمَالات**﴾؛ وهذا الوجه أحبُّ إليه من ﴿ جِمَٰلَتٌ ﴾ [المرسلات: ٣٣]. لأنَّ **جِمالاً** أكثر من الجِمالة في كلام العرب[6].

وقال السُّيُوطيُّ: إنَّ **كثرة الاستعمال** هي المرادة بالفصاحة في كتاب ثعلب (الفصيح) «ولا شكَّ أنَّ ذلك هو مدار الفصاحة»[7].

---

(١) كشف الخفاء، ١/ ٧٢.
(٢) المزهر، ١/ ٣٥.
(٣) أمالي الزجاج، ١٥.
(٤) انظر: ص ٢٨٣.
(٥) الكشاف، ٢/ ٢٣١.
(٦) معاني القرآن، ٣/ ٢٢٥.
(٧) المزهر، ١/ ١٨٥.

وهذا المقياس (كثرة الاستعمال) بيِّن في تفضيل اللُّغات بعضها على بعض. بيدَ أنَّه يُوقِعُ في شيء من اللَّبس، كما أنَّ اللُّغويِّين ربَّما أوهم بعض كلامهم أنَّهم يناقضون هذا المعنى، حين يقولون إنَّ اللُّغة أكثر من أختها، ولكنَّ القليلة هي الفصيحة، حتَّى قال أحد المستشرقين: «ونحن لا نُلْقي اعتباراً كبيراً لمقياس الأغلب، لأنَّ كثيراً من الاستعمالات الغالبة بين عرب الصَّحراء، مثل التَّلتلة، لم يَلْقَ قَبُولاً من النُّحَاة»[١].

وقد سبق أنَّ التَّلتلة تمتدُّ على أكبر مساحة من الجزيرة، شرقاً وغرباً وشمالاً، ولم ينجُ منها إلاَّ قريش وبعضُ جيرانها. ولكنَّها مع هذه الكثرة عُدَّت من مرذول اللُّغات.

ونحو ذلك (الزَّوج)، فأهل الحجاز يساوون فيه بين المذكر والمؤنث. وأهل نجد يضيفون إلى المؤنَّث تاءً: (زوجة). ويقول الفرَّاء إنَّ لغة نجد أكثر استعمالاً، ولكنَّ لغة أهل الحجاز هي الفصحى[٢]. وكذلك قال شيخه الكسائي[٣].

ولكنَّ الأصمعيَّ الذي لا يَرْوي إلاَّ الأفصح ينكر لغة أهل نجد ويقول: إنها لا تكاد تُسْتَعْمَل عند العرب[٤]. فكثرة (زوجة) معناها في كلام الفرَّاء والكسائيِّ كثرة مستعمليها، وأهل نجد أكثر من أهل الحجاز؛ لأنَّ المراد بأهل نجد قبائل قيس وتميم وأسد وربَّما قبائل ربيعة أيضاً، أمَّا المراد بأهل الحجاز فقريش وحدها غالباً، وربَّما دخل معها الأنصار (أهل المدينة)، وبعض بطون كنانة وخزاعة، وهم أقلُّ جداً من أولئك. لكنَّ استعمال قريش لها وَكَوْنَها لُغَتَهُمْ جعلها أفصح من (زوجة)، ثمَّ إنَّ لغة قريش هي التي عليها القرآن.

ولكي تستبين دلالة (كثرة الاستعمال) لا بدَّ من الفصل بين كثرة المُسْتَعْمِل وكَثْرة الاستعمال، فكثرة الاستعمال يراد بها ما استعملته قريش وفصحاء الحضر، كما ورد في قول الفرَّاء والمبرِّد السابق، وكثرة المُسْتَعْمِل يُراد بها كثرة القبائل المستعمِلة ولا تستلزم الفصاحة. ولو استلزمتها لكانت لغة قريش أقلَّ اللُّغات فصاحة. فالنحويُّون إذ استقبحوا

---

(١) اللهجات العربية الغربية القديمة، ٣٤.

(٢) المذكر والمؤنث للفراء، ٩٥.

(٣) المزهر، ١/٢١٤.

(٤) المصدر نفسه.

التَّلتلة وزوجة ونحوها لم ينقضوا مقياس الكثرة.

وقد التبس هذا على باحث آخر، فقال إنَّ مفهوم الفصاحة عندهم ـ وهو الكثرة ـ يناقضه أنَّهم ينسبون النَّادر والشَّاذَّ إلى قبائل وَسَمُوها بالفصاحة، واعترض على مفهوم الفصاحة عندهم، بأنَّهم نسبوا الكشكشة والتَّلتلة والفحفحة. . . إلخ، إلى قبائل مشهورة بالفصاحة كتميم وربيعة، ويَسْتَخْلِصُ من هذا أنَّنا «لا نملك أيَّ معيار متَّفق عليه، وأنَّ اللُّغويِّين كانوا ينظرون إلى الفصاحة من خلال القرآن والأدب الجاهليِّ»[1].

والاعتراض الأوَّل على مفهوم الكثرة كاعتراض سابقه. أمَّا الاعتراض الأخير فيبدو فيه عدم تمييز الفصاحة التي معناها ابتعاد اللُّغة عن المؤثِّرات الحضريَّة، من التي معناها جمال اللُّغة وكثرةُ استعمالها في لغة أهل الحجاز وعرب الأمصار.

والقرآن الكريم بما له من قراءات، له مستويات من الفصاحة مختلفة، فأيُّ هذه المستويات هو المعيار؟.

لعلَّه يمكن الآن ـ بعد معرفة دلالات الفصاحة الثَّلاث ـ أنْ يُنْظَرَ إلى الأقوال المنسوبة إلى قدامى اللُّغويِّين في فصاحة القبائل، نظرةً جديدة في ضوء ما تقرر.

إنَّ اللُّغويِّين إذا نسبوا الفصاحة إلى قيس وتميم وأسد وهذيل أو أزد السراة أو هوازن أو ثقيف أو جَرْم أو قُعَيَن نَصْر أو نَصْر قُعَيْن، يعنون بالفصاحة معناها الثَّاني، أي الخلوص من التَّأثر بلغات العجم، لأنَّ مساكن هذه القبائل نائية عن الحواضر وعن الأمم الأجنبيَّة من جميع الجهات. ومهما يكن بين اللُّغويين من خلاف في أفصح هذه القبائل، أي أبعدها في البداوة، فليس في خلافهم تناقض، لأنّ كُلاًّ ينظر إلى منازل القبيلة من جهة. فخلافهم خلاف تعدُّد لا تعارض، ويمكن عدُّ آرائهم كلِّها صحيحة. فهذه القبائل كلُّها موغلة في البداوة، والبداوة ليست كالفصاحة، لها مقياس معروف، وغاية ما تقاس به ها هنا، بُعْد القبيلة أو قربها من الحاضرة، وصلتها بأهل الحاضرة.

وهذه الأقوال على ما فيها من تعدُّد، لا تخالف كلُّها ما نُسِبَ إلى قريش من أنَّها أفصح القبائل طُرّاً، ولا تناقضه، لأنَّ دلالة الفصاحة حين تُنْسَبُ إلى قريش، غيرُ دلالتها حين تنسب إلى واحدةٍ من تلك.

---

(١) الأدب الجاهلي بين اللهجات، ١٣٣ وما بعدها.

ويُسْتَخْلَصُ من هذا أنَّ لغة أهل الحضر هي اللُّغة المهذَّبة التي سَلِمَتْ من المنطق الأعرابيِّ الجافي، وتميَّزت بالرِّقَّة والعذوبة، وأنَّها هي المثل الأعلى الذي يُحاكى، يحاكيه المتأدِّبون، ويُصْطَفَى للمتعلِّمين.

أمَّا لغة الأعراب فتُتَعلَّم من باب الإحاطة باللُّغة والتَّفنُّن في معرفتها، لأسباب علميَّة وأدبيَّة. أمَّا إعجاب الرُّواة بكلام الأعراب، فإعجاب بسرعة بديهتهم وبلاغتهم، لا بلغتهم.

والمستقبح من اللُّغات يكاد يُنْسَبُ كلُّه إلى هذه القبائل التي أُخِذَ عنها ووصفت بالفصاحة، وهي قبائل بدويَّة كلُّها، فتميم قال عنها عيسى بن عمر: «لا آخذ من لغة تميم إلاَّ الهمز»(١). وما سواه من لغتها مرغوب عنه. وقد سبق أنَّ الهمز مستقبح عند غير عيسى.

وأمَّا قيس فَنُسِبَ إليها التَّضجُّع، ونُسِبَ إلى هوازن ـ وهي من قيس ـ الكسكسة. وكثيرٌ ممَّا نسب إلى تميم من العيوب تَشْرَكها فيه قيس.

وأمَّا أسد فقال عنها الزُّبيديُّ: «ولبني أسد لغات يُرْغَبُ عنها» وقال أبو حاتم: «لبني أسد في اللُّغة مناكير لا يؤخذ بها»(٢).

وأمَّا هذيل فقد سبق أنَّ الحسن البصريَّ حينما قال (تَوَضَّيْتُ) وقيل له لَحَنْتَ، قال: هي لغة هذيل، وفيها فساد.

ونُسب إلى ابن الزُّبير أنَّه قال للأعراب: «سلاحُكم رثٌّ، وحديثكم غَثٌّ»(٣).

وهذا ينفي أن تكون لغة الأعراب جميلة، وأنَّ أهل الحاضرة كانوا يرغبون في تعليمها أولادهم في الجاهليَّة، لأنَّ كلام ابن الزبير واضح فيه ازدراء أهل الحاضرة للبدو.

وعن جابر رضي الله عنه قال: «**خرج علينا رسول الله ﷺ ونحن نقرأ القرآن، وفينا الأعرابيُّ والعَجَمِيُّ، فقال: اقرأ فكلٌّ حسن**»(٤).

(١) لسان العرب، ١/٢٢.
(٢) لحن العامة، ١٦٢.
(٣) البيان والتبيين، ١/١٧٣.
(٤) جامع الأصول، ٣/٧.

وعَطْفُ العجميِّ على الأعرابيِّ فيه تشريك بينهما في عدم القدرة على نطق القرآن نطقاً صحيحاً، كما فيه إشارة إلى نظرة الحضر إلى لغة البدو.

وكثيراً ما يميِّز اللغويُّون لغة الأعرابيِّ من لغة الحضريِّ، فيجيزون للأول ما لا يجيزون للثاني، ويقولون إنَّ الأعرابيَّ لا يتخيَّر. قال القزاز القيروانيُّ عن إقواء النَّابغة الشَّهير: «ولا يجوز لمن يكون مولَّداً هذا، لأنَّه إنَّما جاء في شعر العرب على الغَلَط وقلَّة المعرفة به، وأنَّه يجاوز طبعه ولا يشعر به»[1].

وقال الفرَّاء في قوله السابق: «... إلاَّ أنَّا نجيز للأعرابيِّ الذي لا يتخيَّر، ولا نجيز لأهل الحضر والفصاحة أن يقولوا السَّلام عليكِم... وأشباهَهُ ممَّا لا نحصيه من القبيح المرفوض».

ثمَّ إنَّ أبرز سِمات اللُّغة الفصحى الإعراب، وقد سبق القول إنَّ لغة أهل نجد تُسَكِّن أواخر الكلمات. وميلهم إلى عدم الإعراب ينقض قَوْلَ مَنْ زعم أنَّ الإعراب مشتقٌّ من (الأعراب)، وأنَّ لغة قريش لم تكن مُعْرَبة، كما ينقض زَعْمَ أن لغة الأعراب هي اللُّغة الفصحى المفضَّلة. فلغة أهل الحجاز هي اللُّغة المُعْرَبة إعراباً كاملاً، المحافظة على الحركات.

---

(١) ضرائر الشعر، ٧٩.

المناقشة

قبل الخوض في مناقشة الآراء السَّالفة يحسن الوقوف قليلاً عند اعتراض المتأثِّرين بعلم اللُّغة الحديث، في موقفه من قضيَّة الفصاحة والمفاضلة بين اللُّغات.

فادِّعاء هؤلاء أنَّ علم اللُّغة الحديث قد أثبت أنْ ليس لِلُغَةٍ فضل على أخرى، لا جديد فيه بالنسبة إلى علم اللُّغة القديم عند العرب، ولم يُثْبِتْ شيئاً كان مجهولاً. فقد قرَّر عيسى بن عمر وأبو عمرو بن العلاء أنَّهما إذ يضعان علم النَّحو منتخبين ما كثر استعماله من اللُّغة، لا يسميان ما خالفهما خطأ، ولا يقدحان فيه. والمبرِّد المعروف بشدَّته، قال فيما تقدَّم إنَّ كلَّ امرىء تكلَّم على مقتضى لغته قبل أن تتغيَّر، فصيح. وسوَّى ابن جنِّي بين اللُّغات كلِّها في الصِّحَّة، إلاَّ أنَّه إذا استعمل اللُّغة التي هي أقلُّ أخطأ الأجود. وقال ابن فارس إنَّه على تفضيله لغة القرآن لا ينكر أنَّ لكلِّ قبيلة لغتَها[1]. وأنكر ابن حزم أن يكون لِلُغَةٍ فضل على أخرى[2].

إنَّ هذه الأقوال كلَّها تُؤْمِنُ بتساوي اللغات، والذين فضلوا إحداها على الأخرى عَنَوا أنَّ التي فُضِّلت هي التي كثر استعمال أهل الأدب وفنِّ الكلام لها، فظهرت في أقلامهم وألسنتهم، لا أنَّها مفضَّلة في ذاتها لذاتها.

وعلماء اللُّغة المُحْدَثون لا يخالفون هذا الرَّأْيَ، فهم على تسويتهم بين اللُّغات من حيث الدِّراسة النظرية، لا يَدْعُون إلى عدم الاعتراف باختيار لغة أدبيَّة، بل يرون هذا حتماً تقتضيه الحياة المدنيَّة، يقول (جون ليونز): «من الواجب التَّأكيد هنا، أنَّ اللِّسانيَّ عندما

---

(١) الصاحبي، ٥٦.

(٢) الإحكام في أصول الأحكام، ١/٣٣.

يرسم فارقاً بين الوصف والإتْباع، لا يقول أن[1] لا مكان لوضع مقاييس لصحَّة الاستعمال أو أنَّه تجب المطالبة بالتقيُّد بتلك المقاييس، وهذه نقطة كثيراً ما يُخْطَأُ في فهمها. فهناك في الواقع، ضرورات تعليميَّة وإداريَّة واضحة في العالم الحديث، لاتِّخاذ لهجة رئيسية تُسْتَخْدَمُ في أحد أجزاء البلاد أو الإقليم كلغة نموذجيَّة. وقد حدث هذا الاستصفاء على مُدَّة فترة طويلة في كثير من البلدان الأوروبيَّة، سواء أكان ذلك بتدخُّل من الحكومة أم لا»[2].

وعلماء اللُّغة القدامى إذ يفضِّلون لغة على أخرى يعنون أنَّ استعمالها هو المفضَّل في هذه اللغة النموذجيَّة المدوَّنة التي اصطفاها أهل العلم والفكر فيما ينتجون. وهذا حكم على أمر واقع يرونه في حياتهم وليس حُكْماً تأثُّريّاً يُتْرَكُ الأمر فيه للذَّوق أو العاطفة.

ومَنْ يقارن ـ بين اللُّغات على أساس من الفصاحة مُعَوِّل على أقوال أولئك العلماء الأوائل وعلى النُّصوص الأدبيَّة القديمة، فمقارنته تَدْخُلُ في دراسة تاريخ اللُّغة، لا في علم اللُّغة الحديث الذي «لا يبحث إلاَّ فيما تؤكِّده المادَّة المحسوسة»[3]. وتعريض الدِّراسة التاريخيَّة لمقاييس علم اللُّغة الحديث، والحكم عليها بهذه المقاييس خطأ، واستغلال أنَّ هذا العلم لا يُعْنَى باللُّغة إلاَّ «في ذاتها من أجل ذاتها»، من وَضْع الشيء في غير موضعه.

ثمَّ إنَّ علم اللُّغة الحديث قد أغفل جوانب من دراسة اللُّغة، أو تركها لاختصاصات أخرى، هي على جانب عظيم من الأهميَّة، وعدم عنايته بها لا يعني أن الاختصاصات التي تُعْنَى بها أقلُّ منه شأناً أو أنَّ أسسها التي تقوم عليها غير صحيحة. فهو ـ مثلاً ـ لا يُعْنَى بوضع قواعد اللُّغة، ولا يُميِّز الصحيح منها من الخطأ، وإنَّما يَصِفُ الموجود أمامه مهما يكن أمره[4]. لكنّ هذا لا يقلل من أهميَّة النَّحو، مثلاً.

وعُلماء اللُّغة المُحْدَثون مع اعترافهم بأنَّهم لا يُعْنَوْن بصحَّة اللُّغة أو خطئها وجودتها أو

---

(١) هكذا ورد في الترجمة والصواب (إنه).

(٢) مدخل إلى علم اللغة واللسانيات، جون ليونز، ترجمة حمزة المزيني، مجلة كلية الآداب ـ جامعة الملك سعود، المجلد ١٤، العدد الأول، سنة ١٤٠٧ هـ، ص ٢١٨.

(٣) فقه اللغة في الكتب العربية، ٧٧.

(٤) دراسات في علم اللغة، ١/ ١٠ وما بعدها.

رداءتها، مُقِرُّون بأنَّ لهم إحساساً نحو اللغة لا يختلف عن إحساس مجتمعهم، ولهم تحيُّز لِلُغتهم يماثل تحيُّز مجتمعهم لها، يقول (جون ليونز) أيضاً: « . . أمَّا اللِّسانيُّ كفرد من أعضاء جماعة لغويَّة معيَّنة، فله تحيُّزاته، أيضاً، وقد تكون تلك التحيُّزات شخصيَّة أو مشتقَّة من خلفيته الاجتماعية أو الثقافية أو الجغرافية، كما أنَّه قد يكون محافظاً أو مُتَفَتِّحاً في ميوله. فلن تكون مواقفه نحو لغته، إذن، بأقلَّ شخصيَّة في هذا الصَّدد، من غير المتخصِّص، فقد يجد ـ مثلاً ـ أن طريقة نطق معيَّنة أو لهجة، جميلة أو غير جميلة، بل قد يصحِّح لأطفاله كلامهم عندما يجد أنَّهم يستعملون طريقة نطق أو كلمة أو تركيباً نحوياً لا يرضاه المحافظون على سلامة اللُّغة»[1].

ذاك، إذن، شعور طبيعيٌّ في الإنسان نحو لغته، لا يستطيع التَّخلُّص منه، مهما كان اقتناعه العقلي أو العلميُّ.

واللُّغة فيها جانب علميٌّ وآخر جماليٌّ، فالعلميُّ هو شكلها الذي يوصف ويحلل، والجماليُّ هو مضمونها وعلاقة الإنسان الاجتماعيَّة بها من حيث إلفه لها أو غرابتها عليه.

والإِلْفُ أو الغرابة هما مقياس الفصاحة أو عدمها الذي يُعْنَى به اللُّغويون. وهو مقياس نسبيٌّ، لا يختلف عن مقاييس الجمال التي يتعذَّر تحديدها بدقَّة وموضوعيَّة كما تُحدَّد مقاييس المحسوسات والمعقولات.

ومهما يكن من شيء فإنَّ اللُّغة يصعب أنْ توصف كما تُوصَفُ مفردات الطبيعة، مجرَّدة من الشُّعور، إلاَّ أن تكون لغةً أجنبيَّة على المرء.

إنَّ الحكم بفصاحة لغة وعدم فصاحة لغة أخرى، أمر فطريٌّ لا يستطيع المرء أن يلغيه أو يتخلَّص منه. وقد أعطى اللُّغويُّون القدامى لجانبي اللُّغة العلميِّ والجماليِّ حقَّهما من الدَّرس، واعترفوا بأن الثاني ليس له قانون عقليٌّ يُحْتَكَمُ إليه.

وهذا البحث حينما يريد إثبات أنَّ لغة قريش كانت هي اللغة الفصحى لا ينطلق من حكم صاحبه على هذه اللُّغة أو تلك بالفصاحة أو عدمها، وإنَّما ينطلق من أحكام قدامى

(١) مدخل إلى علم اللغة واللسانيات، ٢١٩.

اللُّغويين الذين كانوا يَصِفُون اللُّغة وهي أمر واقع، فهو يرصد هذه اللغة ظاهرةً ظاهرةً وأحكام اللُّغويين عليها، ثمَّ يستنتج من الاستقراء منزلتها في الفصاحة، بغضِّ النَّظر عن صحَّة المفاضلة بين اللُّغات أو عدمها.

وهذا العمل شبيه بعمل مَنْ يريد معرفة الأجمل من شخصين كانا يعيشان في القرن الأول الهجري، وكان مستقراً في أذهان معاصريهما أن أحدهما أجمل من الآخر، ثم جاء بعدهم آخرون بأزمان طويلة فساووا بينهما، وتعلَّلوا بأن الطبَّ قد أثبت أن أعضاء البدن كلها سواء في تأدية الوظائف لا يختلف عضو عن نظيره، مهما كان لونه وهيئته. وقالوا إن نعت أحد الشخصين بأنه أجمل من نظيره ليس علمياً وينطوي على عصبيَّة، أو عاطفة مُسْتَكِنَّة تعطف المفضِّل على المفضَّل.

فعمل الباحث ينصرف إلى تَقَصِّي مقاييس الجمال عند أهل القرن الأول الهجريِّ. ثم تقصِّي صفات الشخصين، ثم وزنها بميزان الجمال في ذلك الزمان، فمن رجحت صفاته فُضِّل بالجمال على المرجوح. والباحث هنا لا يحكم من تلقاء نفسه، ولا يزن بموازين عصره.

وهذا العمل لا مجال فيه للعاطفة إلا أن يتعمَّد الباحث الجور في صفات أحد الشخصين فيصفه بما ليس فيه، أو أن يُخْسِرَ الميزان فيرجِّح كفَّة المرجوح.

فعمله لا يختلف عن عمل باحث في حقبة من حقب التاريخ يستقصي وثائقها ومصادرها ويحللها؛ ليستنتج منها الحكم الصحيح.

ولا يطعن في البحث أن مقاييس الجمال في ذاتها ليست عقلية، فإن لكل شيء ميزانه الذي يوزن به، ولا ينبغي أن تردَّ قيمة موزون بأنها لا يمكن التحقق منها بميزان آخر، إلا إن صح أن يعدَّ ميزان المسافات غير موضوعي؛ لأن المسافات لا يمكن وزنها بميزان الأثقال.

وميزان الجمال هو الذوق، لا العقل ولا الحس. وهو بهذا الاعتبار ليس موضوعياً، ولكنه موضوعيٌّ باعتبار توافق الأذواق المتميّزة فيه. فأصحاب الأذواق يتفقون على أن الشيء جميل أو قبيح، كما يتَّفقون على عِلَّة جماله أو قبحه. ومخالفهم مقضي عليه ـ في نظرهم ونظر مجتمعهم ـ بأنه إما يخون الحق، وإما لا بصر

له بالجمال[1].

ويصدِّق هذا أن كل مجتمع تشيع فيه أنماط معيَّنة من الأزياء والألوان، ويتفق على مقاييس الجمال في الناس والأشياء.

مناقشة آراء القدماء

ليس في أقوال االعرب الأوَّلين الذين عاشوا قبل تدوين اللُّغة شيء يمكن أن يُعْتَرَضَ عليه، فقد كانوا يحكون شعورهم نحو لغة قريش، وكان أكثرهم غير قرشيٍّ، ومن ثمَّ فلا مكان لاحتمال أن تكون دوافع الثناء عليها عصبيَّة. والذي يستحق الوقوف والمناقشة قول عمر وعثمان ـ رضي الله عنهما ـ إنَّ القرآن مُنْزَل بلغة قريش، وقول المبرِّد السَّابق إنَّه مُنْزَل بلغات العرب جميعاً؛ إذ فيه ما يناقض في ظاهره قولهما.

ثمَّ إنَّنا إذا نظرنا إلى قراءات القرآن لم نجده يمثِّل لغة واحدة، فما معنى قول عمر وعثمان إنَّه نزل بلغة قريش؟ وإذا كان المبرِّد يحكم بأنَّه مُنْزَل بلغات العرب جميعاً فكيف ادَّعى أنَّ مقياس الفصاحة مشاكلةُ الكلام لِلُغة قريش؟.

لقد سبقت الإشارة في باب الدَّلالة إلى أنَّ مفردات القرآن الكريم كلَّها قرشيَّة بالأصالة أو الاقتراض، وقُدِّم على ذلك من الأدلة ما قد يكون فيه مَقْنَع. أمَّا الظَّواهر اللغويَّة كالهمز والإدغام والإمالة. . . إلخ، فإنَّ وجودها فيه رخصة لمن لا يستطيع سواها، وليس هو الأصل، وإنما الأصل قراءة الرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ التي كانت على لغة قريش. وكانت قراءته ـ عليه الصلاة والسلام ـ وتدوين الصَّحابة له بأمره عند نزوله، على حرف واحد، لا تظهر فيه وجوه القراءات المباحة، التي تمثِّل لغة غير قريش[2]. ثمَّ إنَّ جواز قراءته بغير لغة قريش إنَّما كان بعد الهجرة[3]، وأكثرُ القرآن

---

(١) انظر: النقد الأدبي الحديث. ٢٨١ و ٢٨٥.

(٢) انظر: تاريخ القرآن، لعبد الصبور شاهين، ٥٤، والقرآن الكريم والأحرف السبعة، ٢٥.

(٣) كما يظهر في حديث مجيء جبريل إلى الرَّسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ وهو عند أضاة بني غفار (انظر: صحيح مسلم، ٥٦٢/١ وما بعدها)، وأضاة بني غفار ماءة بالمدينة (انظر: فتح الباري، =

الكريم مُنْزَل بمكَّة، وهذا لم يكن يقرأ إلاَّ على لغة واحدة.

وكان عمر ـ رضي الله عنه ـ يعرف ذلك؛ ولذلك قرَّر أنْ يُعَلِّم النَّاس القرآن باللُّغة التي نزل بها أصلاً، وليس باللُّغات التي أجيزت قراءته بها رخصة. وقرَّر عثمان أن يُكْتَب على الأصل ويُرْغَب عن الرُّخصة؛ إذ كانت تجلب المضرَّة على الأمَّة. فَدُوِّن على اللُّغة القرشيَّة وأُسقطت اللُّغات الأخرى التي كان مرخَّصاً بقراءته بها.

والأدلَّة على كتابته بها كثيرة، منها كيفيَّة رسم الهمز، وضمير الفصل الذي جاء على لغة قريش كلُّه، وعدمُ ظهور الحروف التي كانْ يَقْرَأُ بها بعض القبائل كالكشكشة. ومنها أنَّ جُلَّ القرآن يتَّفق القرَّاء على قراءته باللُّغة القرشيَّة، والمختلف فيه منه هو القليل، وكثير من الخلاف ليس مردُّه إلى اللُّغة.

ولم يتَّفق القرَّاء على القراءة بلغة تخالف لغة قريش إلاَّ في ﴿ وَٱجْنُبْنِى ﴾ [إبراهيم: ٣٥]، فإنَّ لغة قريش (جَنِّبْنِي) بالتَّشديد، وما عدا ذلك فالقرَّاء إمَّا متَّفقون فيه على لغة قريش، أو مختلفون، فبعضهم يقرأ بها وبعضهم يقرأ بلغة غيرها.. والقراءات المخالفة للغة قريش بقايا من تلك التي كان يُقرأ بها قبل تدوين عثمان، أصرَّ عليها أصحابها، وكان الرَّسم يحتملها.

فالقرآن إذن أُنزل أوَّل مرَّة بلغة قريش، وكُتِب أخيراً على لغة قريش.

أمَّا قول المبرِّد فمعناه أنَّ هذه القراءات التي أُبيحت في القرآن، على لغات العرب جميعاً، وهذا حقٌّ، فإنَّ متتبِّع قراءاته: المتواتر منها والشَّاذَّ، يجد فيها لغات لقبائل شتَّى. لكنَّ هذه القراءات ليست في مستوى واحد من الفصاحة، بل متفاوتة. وبعضها يمثِّل لغات يستقبحها اللُّغويُّون، كالكشكشة والتَّلتلة، ومنها ما عدُّوه لحناً، كقراءة حمزة ﴿وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيِّ﴾ [إبراهيم: ٢٢][١].

وتفاوت القراءات في الفصاحة أمرٌ مقرَّر عند العلماء، فهذا الشِّيرازي يقول: «... لا نَدَّعي أنَّ كلَّ ما في (القراءات) على أرفع الدَّرجات من الفصاحة»[٢]، ويقول

= ١٠/٤٠٣).

(١) انظر: النشر، ٢/٢٩٨ وما بعدها.

(٢) منجد المقرئين، ٦٥، عن «حجة القراءات في منهج النحاة»، بحوث ودراسات في اللغة العربية =

القشيريُّ: «. . في القرآن فصيح وفيه ما هو أفصح»[1].

وهذان القولان شديدا الموافقة لقول المبرِّد. فالقراءات عندهما فصيحة كلُّها لأنَّها موافقة للغة العرب، وكلُّ عربيٍّ تكلَّم على مقتضى لغته قبل أن تفسد فصيح، كما قال المبرد، لكنَّ بعضَها أفصح من بعض، وأفصحها أشبهها بلغة قريش.

أمَّا قول الباقلاَّنيِّ: إنَّ اسم العرب يتناول العرب جميعاً، ولو ساغت دعوى أنَّه نزل بلغة قريش لساغ أن يقال إنَّه نزل بلسان بني هاشم. . . إلخ. فليس كما قال؛ لأنَّ العرب ـ وإن كان لسانهم واحداً ـ لغاتُهم شتَّى، وقريش بعض العرب، وقوله تعالى: ﴿ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ﴾ [يوسف: ٢] لا ينفي اختصاص نزوله بلغتها، وقد استعمل عمر بن الخطاب ما يشبه ما جاء في القرآن، مع أنَّه يؤمن بأنَّه نزل بلغة قريش، فقال: «إنَّ الله أنزل القرآن فجعله (قرآناً عربيّاً مُبيناً)، وأنزله بلغة هذا الحيِّ من قريش».

فالقرآن عربيٌّ، وعربيَّته عربيَّة قريش، وليس لزاماً أن يقول الله (إنَّا أنزلناه قرآناً قرشياً)، حتَّى يكون بلغة قريش حقاً، فلسان قريش عربيٌّ وتفهمه العرب جميعاً، وهو موجَّه إليهم كلِّهم، والسواد الأعظم من لغته مشترك بين اللهجات جميعاً، وإنَّما آثَرَ لُغَةَ قريش، حين تختلف اللُّغات؛ لأنَّهم هم الذين خُوطِبوا به قبل غيرهم، فإلغاء اعتبار الأكثر المتَّفق عليه وتغليب الأقلِّ المختلف فيه غير سائغ.

أمَّا بنو هاشم فلم تكن لهم لغة يختصُّون بها دون قريش، فهم جميعاً أهل بيئة لغويَّة واحدة. وليس الأمر أمر قرابة أو نسب.

وقد تابع جواد عليّ الباقلاَّنيَّ على هذا القول، وأمعن في الإنكار وقال: إنَّ احتجاج ابن قتيبة بقوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ ﴾ [إبراهيم: ٤] لا حجَّة فيه؛ لأنَّ العرب جميعاً قومه. . . إلخ ما قال. ومن الخير أن يُناقش رأيه ها هنا لتكمُلَ صُورة نقاش هذه الحجَّة، ويُسْتَغْنَى عن إعادتها.

إنَّ العرب كلَّهم قوم الرَّسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ ولكنَّ الآيات التي ورد فيها (القوم) مضافين إلى الرَّسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ، المَعْنيُّ فيها قريش قبل غيرهم،

= وآدابها، جامعة الإمام محمد بن سعود، الكتاب الأول، ١٩٨٧، ص ١٦٧.

(١) المصدر نفسه.

كذلك فَهِمَتْ قريش، وكذلك فهم العرب الذين نزل عليهم القرآن. فحين افتخر معاوية على النَّاس قال: إنَّ الله خصَّ قريشاً بثلاث خصال، ذكر منها أنّ الله قال: ﴿ وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴾ [الشعراء: ٢١٤]، ونحن عشيرته، وقال: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ ﴾ [الزخرف: ٤٤] ونحن قومه. فردَّ عليه أنصاريٌّ بأنَّ الله قال: ﴿ وَكَذَّبَ بِهِۦ قَوْمُكَ ﴾ [الأنعام: ٦٦] وأنتم قومه، وقال: ﴿ ۞ وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ ﴾ [الزخرف: ٥٧]، وأنتم قومه، وقال: ﴿ وَقَالَ ٱلرَّسُولُ يَٰرَبِّ إِنَّ قَوْمِى ٱتَّخَذُوا۟ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ مَهْجُورًا ﴾ [الفرقان: ٣٠]، وأنتم قومه[١]. فكان ردُّه تأكيداً لأنَّ المَعْنِيَّ بقومه قريش ليس غير. وسياق الآيات دالٌّ على ذلك، فالعرب كلّهم لم يكذّبوا به، بل كذَّبت به قريش، والذي صدَّ منه قريش وهم الذين هجروه، والآيات كلُّها مكِّيّة، وأسباب نزول بعضها يدلُّ على أنَّ قريشاً هم المَعْنِيُّون[٢].

فتمييز دلالة القوم في قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ ﴾ [إبراهيم: ٤] من دلالتها في هذه الآيات لا مسوِّغ له.

مناقشة آراء المستشرقين

سأقف قبل مناقشة آراء المستشرقين عند لغة قريش ومنزلتها من الفصاحة بحسب ما انتهت إليه الفصول الثّلاثة الأولى حتّى تكون مناقشة آرائهم مبنية على نتائج واقعيَّة بدلاً من الافتراض.

فإنَّ ما حوى الفصل الأوّل من خصائص لغويّة كانت لغة قريش فيه أفصح من غيرها، إلاَّ الإمالة والفتح، فقد سوَّى بينهما بعض اللُّغويِّين، وفضَّل بعضهم الفتح وذمَّ الإمالة. وفي باب التَّأنيث نُسب إلى قريش تأنيث (العُنُق والطَّريق)، والتَّذكير فيهما أفصح. وفي باب الهمز سوَّى بعضهم بين (أَرْجا) لغة قريش، و (أَرْجَأَ) لغة غيرها، وفضَّل بعضهم الثَّاني. وإدغام اللاَّم في الرَّاء أفصح من الإظهار المنسوب إلى أهل الحجاز، وإن كان أكبر الظنِّ

(١) العقد الفريد، ٤/ ٢٧.
(٢) انظر: لباب النقول، ١٨٩.

أنَّ الإظهار ليس لقريش. وفي باب الإبدال نُسب إليها (الحِدَوُّ والحُدَيَّا) والهمز فيها أفصح، وهو مستعمل أيضاً في لغة قريش، كالإبدال. و (الإكَاف والوِكَاف) متساويان في الفصاحة وكذلك (قَلَنْسُوَة) و (قُلَنْسِيَة)، و (قَلَا) و (قَلَى) و (أَمْلَى) و (أَمَلَّ). هذا ما ساوت فيه لغة قريش غيرها في الفصاحة، أو كانت مرجوحة فيه، في هذا الفصل.

أمَّا فصل النَّحو فجميع ما حوى من الأبواب، لغة قريش فيه هي الفُصحى إلاَّ حذف همزة (اللاَّئي)، وضمَّها هاء الضَّمير إذا كانت قبله ياءٌ أو كسرةٌ، وهو فصيح، لكنَّ الكسر أفصح منه، وجرَّ الاسم الدالِّ على الزَّمان الماضي بعد (مُذْ)، فإنَّ الرَّفع فيه أفصح، وتخفيفَ باء (رُبَّما) فإنَّ التَّشديد أفصح منه.

أمَّا باب المعجم فلغة قريش فيه هي الفصحى إلاّ كسر الميم في (مِتُّ) وهو فصيح، ولكنَّ الضَّمَّ أفصح منه، و (جَنَّبْني) بالتَّشديد، والذي في القرآن ﴿ وَٱجْنُبْنِي ﴾ بالتَّخفيف، ويبدو أنَّ تعدية (هَدَى) بنفسه تساوي تعديته بالحرف في الفصاحة. أمَّا الأسماء فما قورن بينه منها كانت لغة قريش فيه هي الفصحى. وساوت غيرها في اثنين، إلاَّ أنَّ أبا عبيد قال إنّ كسر (الوِتْر) في الفرد أفصح من الفتح وهو لغة قريش. ونُسب إلى الحجازيِّين ضَمُّ (اللُّمى) وهو غير فصيح، ويبدو أنَّها ليست لقريش.

أمَّا الحروف فلغة قريش فيها هي الفصحى إلاَّ كسر عين (نَعَم)، فإنَّ الفتح أفصح منه.

ويُسْتَخْلَصُ من هذا أمران:

١ ـ أنَّ المرجوح من لغة قريش كلمات معدودة، ولم تَرْجحها لغة من اللُّغات في ظاهرة لغويَّة مَطَّردة، إلاَّ ضمَّ هاء الضَّمير، وهي فصيحة، وجرَّ الماضي بمذ.

٢ ـ لم تنسب إليها ظاهرة لغويَّة مرذولة أو ضعيفة، بعكس القبائل الأخرى.

يستطيع المرء ـ إذن ـ أن يحكم بصحَّة ما ذَهَب إليه اللُّغويون القدامى، وأنَّ حكمهم على لغة قريش أنَّها أفصح اللُّغات لم يكن عاطفياً. ولو أنَّهم كانوا عاطفيِّين فيه لتناقضوا، فيكون ما وصفوا به الظَّواهر اللُّغوية فُرادى مخالفاً للحكم على اللُّغة مُجْمَلةً، أي أن تكون لغة قريش مفضولة في كثير من اللُّغات أو في أكثرها، ولكنَّهم يفضِّلونها على غيرها.

وأحسب أنَّ هذه النّتيجة وحدَها تفي بنقض آراء معارضي هذه القضيَّة وحججهم السَّالفة

كلِّها، لكنِ استكمالاً للبحث ودفعاً لجميع الشُّبهات لا بدَّ من الوقوف عند اعتراض المُحْدَثين التي لم ينلها النَّقد ضمناً في الحديث عن اللُّغة المثاليَّة والفصاحة ودلالالتها، أمَّا ما ناله النَّقد منها فسأتحاشاه، تجنُّباً للتكرار.

فقول بعض المستشرقين بعدم وجود الإعراب في القرآن ولغة قريش قد عارضته طائفة منهم، وقدَّمت من الأدلَّة ما يكفي لنقضه.

فذكر (يوهان فك) آياتٍ لا يتأتَّى فهم معناها لو لم تكن مُعْرَبة[1]، وقال (نولدكه) إنَّ القرآن لو قرىء بغير إعراب في عهد رسول الله ﷺ ما كان يُعْقَلُ أنْ تزول آثار قراءته تلك كلُّها[2].

وفي الحقِّ أنَّ الإعراب بيِّنٌ في كتابة القرآن الكريم كالواو في الأسماء الخمسة، وجمع المذكَّر السَّالم، والألف في المثنى والأسماء الخمسة، وياء المثنَّى وجمع المذكَّر السَّالم والأسماء الخمسة، والنُّون في الأفعال الخمسة، وحذف حرف العلَّة في المضارع المجزوم، وألف العوض في الاسم المنصوب المنوَّن.

وسأكتفي باسم واحد ورد على ثلاث صُوَرٍ في القرآن بحسب موقعه من الإعراب، هو (أبو). فقد جاء مرفوعاً في قوله تعالى: ﴿ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ﴿٢٣﴾ ﴾ [القصص: ٢٣]، ومنصوباً في: ﴿ يَـٰٓأَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا ﴾ [يوسف: ١١]، ومجروراً في ﴿ ٱرْجِعُوٓاْ إِلَىٰٓ أَبِيكُمْ ﴾ [يوسف: ٨١].

أمَّا الآثار التي احتجَّ بها أصحاب هذا الرَّأي من المستشرقين فإنَّ معناها غير ما أرادوا. معناها فَهْم معانيه، وهو من الإعراب بمعنى الإبانة.

قال السُّيوطي: «أخرج البيهقيُّ من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «**أعربوا القرآن والتمسوا غرائبه**»، . . . وأخرج من حديث ابن عمر مرفوعاً: «**مَنْ قرأ القرآن فأَعْرَبَهُ كان له بكلِّ حرف عشرون حسنة، ومَنْ قرأه بغير إعراب كان له بكل حرْف عشرُ حسنات**». والمراد بإعرابه معرفة معاني ألفاظه، وليس المراد به الإعراب المصطلح عليه عند النُّحاة، وهو

---

(١) انظر: العربية، ١٥.

(٢) The Oral Tradition. p.120

ما يقابل اللحن، لأنَّ القراءة مع فَقْده ليست قراءة، ولا ثواب فيها»[1].

والإعراب الذي يقصده النّحويُّون لم يكن معروفاً في زمن الرَّسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ والصَّحابة[2].

وهذه القضيَّة شبه محسومة، وقد أطال في ردِّها الباحثون[3].

أمَّا تجارة قريش وأثرها في لغتها فقد تقدَّم أنَّ الفصاحة التي يراد بها نقاء اللُّغة من المؤثِّرات الأعجميَّة، كانت خاصَّة بالعصور الإسلاميَّة، أمَّا قبل ذلك فلم يكن النَّحويون يفرِّقون بين القبائل، كلُّها عندهم سواء، المقيم منها بالحجاز والمقيم بنجد؛ لأنَّها كانت بعيدة عن التَّأثُّر، ولأنَّ صِلاتها بالأجانب كانت قليلةً ومحدَّدة بالتِّجارة والأغراض الأخرى، كالوفادة على بعض ملوك العجم. من أجل ذلك كان الشِّعر الجاهليُّ كلُّه يُسْتَشْهَد به من غير استثناء، إلاَّ أنَّ الأصمعيَّ استثنى عديَّ بن زيد وأبا دؤاد الإياديَّ لأنَّ ألفاظهما ليست بنجديَّة، ولكنَّ النَّحويِّين لم يوافقوه. واستشهدوا أيضاً بشعر قضاعة وغسَّان المقيمتين بالشَّام. أمَّا ما ورد من إخراجهما ممَّن يستشهد بكلامهم فيبدو أنَّ ذلك في العصر الإسلاميِّ. حقّاً أنَّ نصرانيَّتهما وصَلاتهما بالعبرانيَّة كانت في الجاهليَّة، وظلَّ بعض منهما عليها في العصر الإسلاميِّ، إلاَّ أنَّ الاستشهاد بشعرهما يناقض عدم الثِّقة بهما. وسواء أكان تجنُّب الأخذ عنهما: في الجاهليَّة أم في الإسلام، فإنَّ أمرهما وأمر قريش شتَّى، قريش من أبعد القبائل داراً عن الأمم الأجنبيَّة، وصلتها بها لا تعدو التِّجارة. والذين كانوا يَلُون التِّجارة منها والارتحال لاجتلاب البضاعة أو بيعها، نفر قليل ينوبون عن القبيلة كلِّها، وهذا ثابت في تاريخ تجارتها[4]. فَصِلَتُها بهذه الأمم لا

---

(١) الإتقان، ١/١٤٩.

(٢) فصول في فقه العربية، ٣٨٠.

(٣) انظر: فقه اللغة، لعلي عبد الواحد وافي، ٢٠٥ ـ ٢٠٩.

(٤) فقافلة قريش التي تعرَّضت لها سرية عبد الله بن جحش ـ رضي الله عنه ـ كان يقودها أربعة من قريش فحسب (انظر سيرة ابن هشام، ٢/٢٥٢ وما بعدها) وعير أبي سفيان التي كانت سبب معركة بدر كان فيها ثلاثون أو أربعون (انظر المصدر السابق، ٢/٢٥٧). وهذه الكثرة مناسبة لما وُصِفَتْ به القافلة من عظمة حتَّى قالوا إنَّه ليس بمكة قرشيٌّ ولا قرشية إلاَّ له نسٌّ فصاعداً قد بعث به، وكان فيها ألف بعير محمَّل بأموال بلغت قيمتها خمسين ألف دينار. (انظر: التعامل التجاري وكيفيته في العصر الجاهلي، ناصر الرشيد، الجزيرة العربية قبل الإسلام، ٢٢٢، وأسواق العرب، ١٣٩).

تختلف عن صلة القبائل العربيَّة البدويَّة بها، وهذه كانت ترحل إليها أيضاً، حتَّى أشدُّها إغراقاً في البداوة.

فتميم ـ مثلاً ـ كانت صلتها بالفرس قويَّة، وكان رؤوسها يَفِدُون على كسرى، وتوثَّقت العلاقة بينهما حتَّى اعتنقوا دينه وعبدوا النَّار وتزوَّجوا المَحَارِم[1]، وربَّما ارتحلوا فنزلوا بجواره في السَّنوات المُمْحِلات منتجعين[2].

وكان طُلَيْحَة الأسديُّ يَفِدُ على كسرى وبينه وبينه صداقة[3].

وإذْ لم تُؤَثِّرَ هذه الصِّلة في نقاء لغتهم فما كان لها أن تؤثِّر في نقاء لغة قريش.

على أنَّ المذكور في كُتُب اللُّغة من أوجه تأثُّر العرب بهذه الأمم هو المفردات وَحْدَها، ومن المتَّفق عليه أنَّه لا توجد لغة في العالم إلاَّ وبها مفردات من لغات أخرى.

وليس بين امتناع اللغويِّين من الأخذ عن القبائل المجاورة للعجم، وعدِّهم قريشاً أفصح العرب، ليس بينهما تناقض؛ لأنَّ إقامة تلك القبائل دائمة وجماعيَّة، وصلتها بها صلة مشاركة في الأرض والدِّين والثَّقافة وسائر شؤون الحياة. وقد فرَّق الرَّافعيُّ بين صلة هؤلاء بالعجم وصلة قريش بها، فقال: «ولسنا نريد المخالطة على إطلاقها، بل مخالطةَ الأعاجم خاصَّة، والمخالطة الدَّائمة على الأخصِّ، وهي التي تكون في القبائل النازلة على حدودهم»[4].

وقد صرَّح اللُّغويُّون ـ بعدُ ـ أنَّهم لم يتركوا الأخذ عن أهل الحاضرة ومنهم قريش إلاَّ بعد فساد الألسنة بسبب الموالي المسلمين، ولم يَرَوْا في تجارة قريش سبباً من أسباب فساد اللُّغة، ولا رأوا لها أثراً فيها. قال ابن جنِّي: «علَّة امتناع الأخذ، ما عرض لِلُغات الحاضرة وأهل المَدَرِ من الاختلال والفساد والخَطَل»[5].

وقال الفارابيُّ إنَّ اللُّغويين لم يأخذوا عن «حاضرة الحجاز؛ لأنَّ الذين نقلوا اللُّغة

---

(١) نشوة الطرب، ١/ ٤٤٩، والمعارف، ٦٢١، والبدء والتاريخ، ٤/ ٣١.
(٢) نشوة الطرب، ١/ ٤٥٠.
(٣) الاقتضاب، ٣/ ٣٧٥.
(٤) تاريخ آداب العرب، ١/ ١٣١ وما بعدها.
(٥) الخصائص، ٢/ ٥.

صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم»[١].

ففساد اللُّغة حدث في الإسلام، لا قبله.

حوى كتاب (المعرَّب) للجواليقيِّ (٣٩٨) شاهداً من الشِّعر على الكلمات المعرَّبة، ليس لقريش منها إلاَّ عشرة أبيات. ستَّة منها جاءت شواهد على أعلام أعجميَّة، هي: جِبْريل ومِيكَائيل ودِمَشْق وسِجِستَان وحُلْوانُ وزَرَنْج. وأسماء الأعلام - في الحقيقة - ليست كسائر المعرَّب؛ لأنَّها لا يمكن أن تُتَرْجَم، لأن ترجمتها تفقدها العلميَّة، لذلك تُؤْخَذُ بحالها وقد تحرَّف قليلاً، وقريش وغيرها من القبائل والأمم سواء فيها. أمَّا ثلاثة من الأربعة الباقية فلأبي دَهْبَل الجُمَحيِّ، قالها كلَّها في قصيدة واحدة نظمها بعد إقامة له في الشام يصف حادثة نزلت به[٢]. وليس لزاماً أن تكون هذه الكلمات ممَّا عرَّبته قريش، بل قد يكون هو عرفها من إقامته هناك. والقصيدة - بَعْدُ - تُنسَبُ إلى غيره[٣].

ومن هذا يتبيَّن أنَّ دعوى نقاء لغات البادية، واختصاص قريش بالتأثُّر باللُّغات الأجنبيَّة ليس بصحيح، وهذا يؤكِّد مقالة ابن خلدون السَّالفة.

وثَمَّ دليل آخر على أنَّ أكثر المعرَّب ليس مأتاه من قِبَلِ قريش، هو أنَّ أكثر المفردات المعرَّبة من الفارسيَّة، تليها المفردات الآراميَّة[٤]. وقريش لم تكن لها صلة مميَّزة بالفرس[٥]. وكانت تجارتها إلى اليمن والحبشة والشَّام.

لقد تأثَّر جواد عليّ خُطا (بلاشير) فقال: إنَّ الفساد المذكور عن عرب الأطراف «يتناول قريشاً قبل غيرها من العرب... فهل يمكن أن يكون لسان قريش إذَنْ أَصْفَى

---

(١) المزهر، ١/٢١٢.
(٢) ذيل الأمالي، ١٨٧.
(٣) ذيل الأمالي، ١٨٨.
(٤) انظر توزيع المعرَّب على الأمم التي اقتبس منها في (غرائب اللغة)، ٢٨٦.
(٥) جاء في قصة متاجرة أبي سفيان ذات مرة إلى فارس أنَّه قال لصحبه يخوفهم القدوم على كسرى: «وليست لنا بمتجر». (انظر: الأغاني، ١٣/٢٠٧).

ألسنة العرب وأنقاها مع وجود هذه الأمور التي أخذناها من ألسنة أهل الأخبار؟»[١].

يقول هذا وهو الذي ينقل عن (غرائب اللُّغة) توزيع المعرَّب على الأمم الأجنبيَّة، فيقول: إنَّ المعرَّبات السريانيَّة والفارسيَّة أظهر في لهجات عرب العراق، والمعرَّبات السُّريانية واليونانيَّة واللاتينية أوضح في لغة عرب الشَّام، والمعرَّبات الحبشيَّة والإفريقيَّة أظهر في لهجات عرب الجنوب[٢]. وليست قريش من أهل العراق ولا الشَّام ولا الجنوب.

أمَّا وجود جاليات أعجميَّة في مكَّة فقد ذكره المستشرقون وبالغوا فيه مبالغة شديدة، ولمبالغتهم أغراض غير علميَّة، تتغيَّا إثبات أنَّ هذه الجالية كانت تدين بالنَّصرانية، وأنَّ الرَّسول ﷺ تلقَّى عنها مبادىء رسالته، وقد ألمح إلى ذلك (أوليريO,Leary) فقال: «إنَّ من المؤكَّد جدّاً أنَّ الإسلام لا يمكن أن يوصف بأنَّه نابع من بين عرب الصَّحراء البسطاء»[٣]. وقد مهَّد لهذا الكلام بالحديث عن الجالية المزعومة، وهو يقول إنَّها جالية من البيزنطيِّين كانت تعمل في التجارة وربَّما كانت تَتَجَسَّسُ[٤]. كأنما يقيسها على الجاليات الأوروبية ـ اليوم ـ!

وقد قال هو وقال (لامانس) قبله: إنَّ حِلْفَ الأحابيش المشهور ليس إلاَّ قوَّة عسكريَّة أُلِّفت من العبيد السُّود المستورَدين من إفريقية لحماية التِّجارة القرشيَّة والدِّفاع عن مكَّة[٥]. وسار في أثرهما جواد عليّ لكن في طريق ملتوية تفضي إلى ما انتهيا إليه، وإن كان يتظاهر بأنَّه يخالفهما خلافاً يسيراً[٦].

وهذه الجالية البيزنطيَّة والقوَّة الحبشيَّة المستعمرة، معها الرَّقيق الذي كان يملكه أهل مكَّة.

والجالية البيزنطيَّة التي كانت تزاول التِّجارة و «تتجسَّس» ليست إلاَّ افتراضاً، فلم

---

(١) المفصل، ٨/ ٦٨٠.
(٢) المفصل، ٨/ ٧٠٥.
(٣) Arabia Before Muhammad. p.184.
(٤) المصدر نفسه.
(٥) المفصل، ٤/ ٣٢.
(٦) السابق، ٤/ ٣٢ ـ ٣٣.

يذكرها أحد من المؤرِّخين، ولم يَذْكُرْ مُدَّعُو وجودها مستنداً لهم سوى بضعة رجال كانوا مواليَ لقريش.

وقد حاول هنري لامنس إحصاءهم في مجلَّة (المشرق) فلم يجد سوى سبعة، وزاد جواد علي خمسة، هم: (جَبْر ويَسار موليا آل الحضرميِّ، وبَلْعام وهُوقِين، وشمعون ومينا وعدَّاس ونِسْطاس مولى صفوان بن أميَّة، ونُسْطُور الرُّوميُّ ويُوحَنَّا مولى صهيب، ومولى يونانيٌّ تزوَّج سميَّة أمَّ بلال، وبِلقوم الرُّوميُّ وهو قبطيٌّ استعانت به قريش في بناء الكعبة)، وصهيب[1]، وهو عربيُّ الأصل نشأ في الروم.

وهذه الأسماء تحتاج إلى بحث لمعرفة حقيقتها وهل كانت في مكة؛ لأن الذي ذكرها ذو مآرب غير علمية، وهو شديد التناقض كثير التلفيق، شديد التعصب على الإسلام[2]، لا يتحرَّج من التحريف وقلب الحقائق ابتغاء إثبات ما في نفسه.

هذه هي الجالية البيزنطيَّة التي يُراد أن يكون لها تأثير فكريٌّ ولغويٌّ ودينيٌّ في مكَّة، ويراد لها أن تكون متميِّزة من رقيق البلدان الأخرى، لسبب واحد هو أنَّها رومية وأنَّ بعضها يدين بالنَّصرانية!! ولا يخفى أنَّ هؤلاء المذكورين كلَّهم كانوا رقيقاً كسائر الرَّقيق، ولن يكون لهم من التَّأثير إلاَّ ما لغيرهم. والدَّور الذي يريد المستشرقون أن ينيطوه بهم لا وجود له، فلم يكونوا جواسيس ولا كانوا تجَّاراً، بل كانوا عبيداً مسخَّرين لخدمة القرشيِّين، اشْتَرَوْهُمْ كما يشترون سائر الرَّقيق من الأسواق.

ولم يكن هذا العدد القليل ليُحدث من التَّأثير ما يرجون.

وفي الحقِّ أنَّ الرَّقيق لم يكن له تأثير في لغة الجاهليِّين يذكر، فقد كانوا يتعلَّمون لغة سادتهم حتَّى يصبحوا فيها كأبناء اللُّغة، هم وأبناؤهم. ولم يكن السَّادة يتأثَّرون بهم تأثُّراً يذكر، وما تزال البلاد العربيَّة الحديثة العهد بالرقيق، خيرَ شاهد على ذلك، فالعبد لا تكاد تُمَيَّز لغته من لغة سيده.

وشاهد آخر، أولئك الشُّعراء الجاهليُّون الذين كانت أُمَّهاتهم إماءً، كعنترة وسُلَيْك وخُفاف بن نَدْبة، لم يُذْكَرْ أنَّهم كانوا متأثِّرين بلغات أمَّهاتهم، ولا تَجَنَّب اللُّغويون

---

(١) المفصل، ٤/ ١٢١، ومجلة الشرق، السنة الخامسة والثلاثون، ١٩٣٧،، ص ٧٨ ـ ٩٣.

(٢) انظر: غبار السنين، ٤٠.

الاستشهاد بشعرهم لهذا السَّبب. وتأثُّر الولد بأمِّه شديد، ولو كان لها لغة غير لغة سادتها لأثَّرت في ولدها، ثُمَّ لَنُقِلَ إلينا ذلك ولَظَهَرَ في شعرهم، كما نُقِلَ إلينا أنَّ سُحَيْماً عَبْدَ بني الحسحاس كانت فيه لُكنة أعجميَّة[1]، وأنَّ زياداً الأعجم وأبا عطاء السندي كانا كذلك، ونُقِلَتْ إلينا جُمَلٌ من كلامهما[2].

على أنَّ الرَّقيق الذي يراد تأثيره في لغة قريش وأنْ تُسْقَطَ بوجوده فصاحتُها[3] كان موجوداً في الجزيرة كلِّها كما يقول جواد عليّ: «وُجِدَ الرَّقيق في كلِّ مكان من الجزيرة»[4]. وإذ كان قد وجد بين القبائل البدويَّة فلمْ تَسْقُطْ فصاحتها، فإنَّ قريشاً ليست بِدْعاً منها.

والسَّبب في عدم تأثير الرَّقيق في لغة المجتمعات الجاهلية أنه كان مُحْتَقَراً مهاناً معزولاً عن المجتمع مَقصوراً على الأعمال الشاقة، ولم يكن له عمل غير هذا، فهو متأثِّر لا مُؤَثِّر.

نعم وُجد الرَّقيق في الإسلام في الحجاز، وكان له أثر كبير في إفساد اللُّغة، ولكنَّ الرقيق في الإسلام غيره في الجاهليَّة، هو في الإسلام فاعل ومؤثِّر في كلِّ جانب من جوانب الحياة، حتَّى الجانب العلميّ، فقد كان للموالي في الإسلام شأن عظيم في العلم، حتى لقد كان العلماء منهم أَكْثَرَ من العلماء من العرب، كما يقول ابن خلدون[5]. ثمَّ إنَّهم كَثُرُوا في مكَّة والمدينة كَثْرَةً مفرطة؛ لأنهما موطن عشيرة الخلفاء. وكانت المدينة عاصمة الخلافة الرَّاشدة يأتي إليها خُمْسُ الغنيمة وفيه الرَّقيق، فيوزَّع على أهل المدينتين، وكذلك كان الحال أيَّام بني أميَّة.

كما كَثُرَ التَّسَرِّي بالجواري الأعجميَّات، وكثر أولادُهُنَّ من القرشيِّين، وكانوا يساوون آباءهم في الشَّرف والمنزلة الاجتماعية.

فغدا المجتمع الحجازيُّ مزيجاً من العرب والعجم، واصطرعت فيه لغة القرشيِّين

---

(١) الشعر والشعراء، ١/ ٤٠٨.
(٢) الأغاني، ١٥/ ٣٠٧، و ١٧/ ٢٤٥ وما بعدها.
(٣) المفصل، ٨/ ٦٨٠.
(٤) السابق، ٧/ ٤٥٧.
(٥) المقدمة، ٥٤٣.

ولغة الموالي فأثَّرت بها بعد عقود من الزَّمن، فرغب عنها اللُّغويُّون من أجل ذلك. لكنَّهم لم يرغبوا عنها إلاَّ بعد سنة ١٥٠ هـ. هكذا يقولون، وإن كان المرء يجد في المصادر لغة أهل مكَّة مدوَّنة، دوَّنها لغويُّون زاروا مكَّة بعد هذا التاريخ، كأبي حاتم السِّجستانيِّ والأصمعيِّ، بل يجد الزَّمَخْشِرِيَّ يدوِّنها في كتبه وهو من أهل القرن الخامس. وقد عدَّ المقدسيُّ لغة أهل الحجاز لغة عربيَّة صحيحة[١]، مع أنَّه من أهل القرن الرَّابع.

ويبدو أنَّ الرَّغبة عنها لا تعني أنَّها قد تغيَّرت تغيُّراً شديداً، لكنْ دخلها من التّغير ما جعلهم لا يطمئنُّون إليها كثيراً، فتركوها إلى اللُّغات التي لا تزال بعيدة عن التَّأثُّر.

ومهما يكن من شيء فإنَّ اللُّغويِّين قد استشهدوا بشعر القرشيِّين ونثرهم في الجاهليَّة والإسلام، وكُتُب النَّحْو شهيد على ذلك. ولو كان الرَّقيق أفسد لغتهم لَفَطِنُوا إلى ذلك ولتجنَّبوا الأخذ عنهم، كما تجنَّبوه بعد التَّاريخ السَّابق.

أمَّا ما قيل عن (الأحابيش) فلا صحَّة له، وقد استغلوا اشتراك اللَّفظة في الاشتقاق هي و(الأحباش) لِيُثْبِتُوا هذه الفكرة، وهي بعيدة جدّاً عن الصَّواب. فالأحابيش قبائل عربيَّة معروفة الأنساب لا صلة لها بالحبشة ولم تكن مرتزقة، بل كان بينها وبين قريش حِلْف على الدِّفاع كسائر أحلاف الجاهليِّين. وهذا الحلف يتألَّف كما قال ابن إسحاق من: بني الحارث بن عبد مناة بن كنانة، والهُون بن خزيمة بن مدركة، وبني المصطلق من خزاعة[٢].

أما سبب تسميتهم الأحابيش فقال ابن هشام لأنَّهم تحالفوا بوادٍ يقال له الأَحْبَش بأسفل مكَّة[٣]. وقال ياقوت إنَّه جبل بأسفل مكَّة بنَعْمان الأراك، فسُمُّوا الأحابيش بالجبل[٤]. وقد بقي الحلف حتَّى أيَّام معاوية، ولمَّا جاءه عبد الله بن المتكبِّر زائراً أوصاه أن يخلطهم بنفسه[٥]، وفاءً للحلف الجاهليِّ.

---

(١) أحسن التقاسيم، ٩٧.
(٢) سيرة ابن هشام، ٢/ ١٢، وانظر: العمدة، ٢/ ١٩٤.
(٣) المصدران السابقان.
(٤) معجم البلدان، ٢/ ٢١٤.
(٥) نسب قريش، ٣٨٩.

وأمّا استرضاع قريش أولادها في البادية في الجاهليّة فلا ينهض حجّة على عدم فصاحتها، والقول إنّها كانت تريد لهم الفصاحة فيه خلط بين تاريخين، تاريخ الأمويّين في الإسلام، وهم في الشّام وهي في أصلها غير عربية، ومَنْ سكنها وأراد الفصاحة وجب عليه الخروج منها حتّى يتعلمها في بيئات عربيّة، وكان مَنْ نشأ فيها فسَدت لغته، كما حصل للوليد بن عبد الملك وعبد الله بن يزيد بن معاوية[1]. خلطوا بين ذلك التّاريخ وأحواله، وتاريخ قريش في الجاهليّة، إذ كانت مكّة بيئةً عربيةً خالصة، لا تختلف عن البيئات العربيّة الأخرى.

واسترضاع قريش أولادها في البادية كانت له دواعٍ غير دواعيه في العصر الإسلاميّ، فقد كانت البيئة المكّية غير صحّيّة، وكان يُخْشَى على الأطفال من وَبَئِها، فَيُرْسَلُون إلى الصحراء لأنّها أصحُّ، حتّى تشتدَّ أجسامهم ويُفْطَمُوا، ثمَّ يعودون. وهذا واضح في قول حليمة السّعديّة ـ رضي الله عنها ـ حين قدمت برسول الله ﷺ إلى أمّه بعد فطامه ثمَّ سألتها أن تبقيه معها، فقالت لها: «لو تركتِ بُنَيَّ عندي حتّى يغلظ، فإنّي أخشى عليه (وَبَأَ مكّة)»[2].

وذكر السُّهَيْليُّ أنَّ من دواعيه تفريغَ النِّساء إلى الأزواج، واستدلَّ على ذلك بقول عمّار لأمّ سلمة، وزينبُ بنتُها في حجرها ترضعها: «دعي هذه المقبوحة المَشْقُوحة التي آذَيْتِ بها رسول الله ﷺ»[3].

وذكر منها طلب الجَلَدِ والشِّدَّة لأجسام الأطفال، وطلب الفصاحة، واستشهد لهذا الأخير بقصّة الوليد وأنَّه كان لحّاناً لمّا لم يُرْسَلْ إلى البادية، وبقول أبي بكر للرسول ﷺ: ما رأيت الذي هو أفصح منك، فقال له: **«وما يمنعني وأنا من قريش وأرضعت في بني سعد»**[4]. وهذا الحديث موضوع، كما سيأتي.

وقصّة رضاع رسول الله ﷺ شهيد على أنَّ طلب الفصاحة لم يكن مقصد قريش

---

(١) انظر: البيان والتبيين، ٢/ ٢٠٥، ووفيات الأعيان، ٢/ ٢٢٥.
(٢) سيرة ابن هشام، ١/ ١٧٣، والاكتفاء في مغازي رسول الله والثلاثة الخلفاء، ١/ ١٧١.
(٣) الروض الأنف، ٢/ ١٦٧.
(٤) الروض الأنف، ٢/ ١٦٧.

في الجاهليَّة. فحليمة جاءت به ﷺ بعد انقضاء رضاعه، ولو كانت الفصاحة هي المنشودة لتُرِكَ في البادية حتَّى يبلغ الحلم أو يشارفه، فيحذق اللُّغة ويأخذ منها بحظٍّ وافر. والطِّفل في سنتيه الأوَّليَّتَيْنِ لا يتعلَّم من اللغة شيئاً ذا بال، وسينسى ما تعلَّمه، ولن يعرف إلاَّ لغة المجتمع الجديد الذي يحيا فيه.

وورد في الحديث أنَّ إبراهيم بن رسول الله ﷺ كان مُسْتَرْضَعاً في عوالي المدينة ـ وهي ضاحية من ضواحيها ـ عند قَيْنٍ من الأنصار[1].

وكان ربيعة بن الحارث مُسْتَرْضَعاً في بني سعد[2]، واستُرْضِعَ ابن الزُّبير ـ وهو مولود بالمدينة ـ في مُزَيْنة[3].

وهذه المناطق التي تَسْتَرْضِعُ فيها قريش أولادها قريبةٌ كلُّها من مكَّة والمدينة، فمزينة مَسْكَنُها من المدينة كمسكن بني سعد من مكَّة.

وقرب هذه الأماكن له دلالة، فلو كانت قريش تريد لأبنائها الفصاحة حقّاً لاسترضعتهم في أماكن بعيدة من مكَّة والمدينة ـ إن كانتا بيئتين غير صحيحتي اللُّغة ـ لأنَّ القرب منهما مظنة التأثُّر بهما، وكلَّما بَعُدَ المُسْتَرْضَعُ كان أسلم لِلُغته. لكنَّ قريشاً لا تريد لهم إلا جوَّ الصَّحراء الأطيب من جوِّ المدينة.

وربَّما كان النُّعمان بن المنذر هو الذي يريد لأولاده الفصاحة، حين كان يَسْتَرْضِعَهُمْ في البادية؛ لأنَّه ارتاد لهم منزلاً نائياً جداً عن الحيرة، ولم تكن الحيرة عربيَّة خالصة. فقد ورد في الأخبار أنَّه كان له ابن مسترضع في غطفان[4]. وغطفان كانت من القبائل النَّازلة بالعالية القريبة من المدينة المنوَّرة.

ومما يتَّصل بهذه القضيَّة الحديث المشهور: «**أنا أفصح العرب**...» الذي تقدَّم رَأيُ بعض المُحْدَثين فيه وفي معناه.

---

(١) صحيح البخاري، ٤/١٥٥، وصحيح مسلم، ٤/١٨٠٤ و ١٨٠٨.
(٢) صحيح مسلم، ٢/٨٨٩.
(٣) الكامل، للمبرد، ٢/٢١٢.
(٤) الأغاني، ١١/١٠٢.

إنَّ هذا الحديث موضوع، تُجْمِعُ على ذلك كُتُبُ الحديث[1]. ومن ثَمَّ فلا حجَّة فيه للقدماء، كما لا دليل فيه للمُحْدَثين. لكنَّ فيه دلالةً على رأي الأقدمين في الفصاحة، فقد أراد واضعه أنْ يقول إنَّ قريشاً أفصح العرب، تليها سعد بن بكر؛ ولاسترضاع الرَّسول ﷺ في هذه، وكونه من تلك، جمع الفصاحة من أطرافها.

لكنَّ بعض المستشرقين ومَنْ تأثَّرهم من العرب صرفوا الحديث عن هذا المعنى إلى عكسه. وكان صاحب تفسيره الأوَّل (رابين)، ومعناه عنده: «لولا أنِّي من قريش ونشأت في بني سعد لكنت أفصح العرب» أو «رَغْمَ أنِّي من قريش ونشأت في بني سعد فأنا أفصح العرب»[2].

وتفسير الحديث هذا التفسير، من تحريف الكَلِم عن مواضعه، فهناك أحاديث أخرى موضوعة جاءت في الغرض نفسه، ورواياتٌ للحديث نفسه بصور أخرى يتجلَّى فيها المراد. فقد جاء في سيرة ابن هشام هكذا: «أنا قرشيٌّ واسْتُرْضِعْت في بني سعد بن بكر»[3]، وكذلك رواه السيوطي[4]. ومعنى الحديث واضح لا يحتاج إلى شرح.

أمَّا تفسير (بَيْدَ) بـ (غَيْرَ) فصحيح، ولكنَّه مع ذلك لا يغيِّر المعنى الذي أراد واضع الحديث.

وقد فسَّرها بعض الأقدمين بها، وفسَّرها أيضاً بـ (على)[5].

و (غَيْرَ) و (على) تفيدان الاستثناء في هذا السِّياق ونحوه، لكنَّه ليس استثناء حقيقياً يُخْرِجُ ما بعده من حكم ما قبله، بل يؤكِّده، وهو الأسلوب المعروف في البلاغة بتأكيد المدح بما يشبه الذَّمَّ، وهذا الحديث أحد شواهده[6].

---

(١) انظر: كشف الخفاء، ١/ ٢٣٢.
(٢) اللهجات العربية الغربية القديمة، ٥٦.
(٣) ١/ ١٧٦.
(٤) فيض القدير، ٣/ ٣٨.
(٥) مغني اللبيب، ١/ ١١٤ وما بعدها.
(٦) الإيضاح في علوم البلاغة، ٥٢٤.

وأمثلته في الكلام العربيِّ كثيرة، منها قول النَّابغة الذُّبيانيِّ:

ولا عَيْبَ فِيهِم غَيْرَ أَنَّ سُيُوفَهُمْ ... بِهِنَّ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الكَتَائِبِ[1]

وقول النَّابغة الجعديِّ:

فَتىً كَمُلَتْ أَخْلاَقُهُ غَيْرَ أَنَّهُ ... جَوَادٌ فَمَا يُبْقِي مِنَ المَالِ بَاقِياً

فتَىً تَمَّ فِيهِ ما يَسُرُّ صَدِيقَهُ ... عَلَى أنَّ فِيهِ ما يَسُوءُ الأَعَادِيا[2]

ولو كان الاستثناء ها هنا على حقيقته، لاستحال المدح هجاءً، ونقض آخِرُ القول أوَّلَه، وهذا الأسلوب وارد في القرآن الكريم أيضاً، كقوله تعالى: ﴿ لَّا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلَّا سَلَٰمًا ﴾ [مريم: ٦٢]، وقوله: ﴿ لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْثِيمًا ﴿٢٥﴾ إِلَّا قِيلًا سَلَٰمًا سَلَٰمًا ﴿٢٦﴾ ﴾ [الواقعة: ٢٥ ـ ٢٦].

ولو فُرِضَ ـ جَدَلاً ـ أنَّ تفسير هؤلاء للحديث صحيح، فمن أين اكتسب رسول الله ﷺ الفصاحة، إذا كان قومُه غَيْرَ فصحاء، واسْتُرْضِعَ في قوم غير فصحاء؟ وتفسير (رابين) ـ يبدو أنه ـ يتعمَّد نفي الفصاحة عنه ﷺ. ومعناه أن كونه من قريش واستُرضع في بني سعد علة عدم فصاحته وهذا فهم يدل على جهل عظيم بالعربية، ولا عجب في ذلك، إنما العجب أن يتابعه العرب عليه!!

مناقشة آراء العرب المحدثين

إن آراء الفئة الأولى من العرب المُحْدَثين ليست بحاجة إلى المناقشة؛ لأنَّها تقول باللغة المثاليّة، والذي سَيُناقش ها هنا هو آراء الفئة الثانيّة مُمَثَّلة فيما كتب جواد علي.

فالحديث: اجعلوا المُمْلي من هذيل والكاتب من ثقيف: وَرَدَ على صورة أخرى في (كنز العُمَّال) هي: «لا يلي (أو) لا يُملي مصاحفنا إلاَّ غلمانُ قريش وغلمانُ

(١) ديوانه، ٤٤.

(٢) ديوانه، ١٧٣.

ثقيف»[1]، في روايتين إحداهما تُرْفَعُ إلى الرَّسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ والثَّانية منسوبةٌ إلى عمر بن الخطَّاب ـ رضي الله عنه ـ. أمَّا الصورة التي اسْتَشْهَدَ بها جواد عليّ فمنسوبة إلى عثمان. وأكبر الظَّنِّ أنَّ الرِّوايات الثَّلاث غيرُ صحيحة، والدَّليل على ذلك: أنَّ القرآن الكريم في عهد رسول الله ﷺ لم يُكْتَبْ في صحيفة واحدة، وأنَّ ما كان يُكْتَبُ منه كان هو يكلِّف أَحَدَ كُتَّاب الوحي كتابته، فنهيه عن أن يَكْتُبَ غير قرشيٍّ أو ثقفيٌّ لا معنى له. وأمَّا ما نُسب إلى عمر فإنَّ عمرَ لم يُكْتَبِ القرآن في عهده، وإنَّما كُتِبَ في عهد أبي بكر بإشارة من عمر، وكان المكلَّف جمعه وكتابته زَيْدَ بن ثابت وَحْدَه، ولم يُذْكَرْ في أسماء مَنْ ساعدوه على جمعه هذليٌّ ولا ثقفيٌّ[2]. ولو كُلِّف أحد من ثقيف أو هذيل لذُكِرَ اسمه. وإذا كان زيد وحده هو المكلَّف، فلا معنى لهذا النَّهي من عمر. ثمَّ إنَّ عمر صحَّ أنَّه نهى أن يُقْرَأَ القرآن بلغة هذيل أو غيرها، وأَمَرَ ألاَّ يُقْرَأ إلاَّ بلغة قريش، فكيف يأمر بكتابته على لغة هذيل وهو يَنْهَى عن إقراء النَّاس بها؟.

أمَّا عثمان ـ رضي الله عنه ـ فقد صحَّ أنَّه كلَّف بالكتابة أربعةً: زيد بن ثابت وسعيد بن العاص وعبد الله بن الزُّبير وعبد الرحمن بن الحارث[3].

وكلُّهم من قريش إلاَّ زيداً فهو أنصاريٌّ، وكان في تكليفه مختاراً غَيْرَ مُكْرَهٍ، وأَمَرَهُمْ بكتابته على لغة قريش إذا اختلفوا في شيء منه؛ لأنَّه بها نزل، وتكليفهم وليس فيهم ثقفيٌّ ولا هذليٌّ، ثمَّ أمرُه ألاَّ يكتبه إلاَّ هذليٌّ أو ثقفيٌّ محال!.

وكُتَّاب الوحي لا يُعْرَفُ فيهم هذليٌّ واحد، ولا ثقفيٌّ واحد إلاَّ المغيرةَ بن شُعْبَةَ[4]. ولو كان في هؤلاء كَتَبَةٌ غَيْرُهُ لذُكِرُوا كما ذُكِرَ.

وعثمان عَزَلَ ابن مسعود عن كتابة القرآن عَمْداً[5]. ولمَّا غَضِبَ قال له: «مَنْ يَعْذُرُني من ابن مسعود، غَضِبَ إذ لم أُولِّه نَسْخَ القرآن، فهلاَّ غَضِبَ على أبي بكر وعمر وهما عزلاه

---

(١) ٢/٥٦، و ١٤/٧٧.

(٢) تاريخ القرآن، لعبد الصبور شاهين، ١٠٤.

(٣) فتح الباري، ١٠/٣٨٣.

(٤) تاريخ القرآن، للزنجاني، ٤٢، وتاريخ الأدب أو حياة اللغة العربية، ٦٢.

(٥) مقدمتان في علوم القرآن، ٢٠.

عن ذلك ووَلَّيَا زيداً فاتَّبعت أمرهما»[1].

وابن مسعود هذليٌّ، ولو كان مُوَلِّياً أحداً من هذيل لولاَّه. وهذيل لا يُعْرَفُ منها قارىء للقرآن غير ابن مسعود، فكيف يُكلِّف من لا يعرف القرّاء إملاءه؟.

وقد علَّل حفني ناصف هذا القول، بأنَّ هذيلاً كانت أبرع أهل الحجاز في الفصاحة وثقيفاً أبرعهم في الكتابة[2].

وفصاحة هذيل التي تُذْكَرُ في كتب اللُّغة المراد بها بُعْدَها عن التَّأَثُّر بلغة العجم ومحافظتها على لغتها، لا جمال اللغة، ومَنْ ينظر في خصائص لغتها التي خالفت لغة قريش يجدْها مخالفةً للأفصح. فهي ليست أبرع أهل الحجاز في الفصاحة.

وأمَّا الخط فإنَّ قريشاً أوَّل مَنْ تعلَّمه من قبائل الحجاز وهي التي نقلته إليهم، ومنها تعلَّمت ثقيفٌ ومَنْ تعلَّم من الحجازيين، وتفضيل ثقيف عليها ليس له مستند تاريخيٌّ، ولو كانت بارعةً في الكتابة لذُكِرَ من كتَّابها أناس غير المغيرة بن شعبة.

ولو افترض أنَّ الحديث صحيح ما دَلَّ على أنَّ هاتين القبيلتين أفصح من قريش. إذ الثَّابت الذي لا امتراء فيه أنَّ كَتَبَةَ القرآن كتبوه على لغة قريش ـ كما أمر عثمان ـ ولُغَتُهُ التي هو عليها ليست لهذيل ولا لثقيف بل لغةُ قريش. ولا جَرَمَ أنَّ لغة القرآن أفصح من لغة هذيل وثقيف.

وأمَّا ما نُسِبَ إلى قريش من (الغَمْغَمَة) و (التَّضجُّع)، فقد سبق أنَّ الذي نسب إليها الغمغمة هو الزَّبيديُّ وحده، ووردت في كتابه خطأً، وأمَّا التَّضجُّع فإنَّ النَّص الذي استشهد به جواد عليّ وقع فيه تحريف والصَّواب (تضجُّع قيس)، كذلك جاء في (مجالس ثعلب)[3]، الذي قال إنَّه روى الخَبَرَ، ولم يُحِلْ إليه وأحال على (المُزهر) بدلاً منه، وكذلك ورد في (الخصائص)[4] و (سرِّ صناعة الإعراب)[5] و (خزانة الأدب)[6].

---

(١) معرفة القراء الكبار، ١/٣٧. ونكت الانتصار، ٣٦٣.
(٢) تاريخ الأدب أو حياة اللغة العربية، ٦٢.
(٣) ١/ ٨٠.
(٤) ٢/ ١١.
(٥) ١/ ٢٢٩.
(٦) ١١/ ٤٦٧.

وكان الكرمليُّ وقف على هذا الخطأ فقال إنَّه «غَلَطٌ طُبعَ ولم يصحَّح»[1].

وأمَّا الاعتراض بأنَّ في القرآن كلماتٍ لم يَعْرِفها الصَّحابة من قريش، كأبي بكر وعمر وابن عباس ـ رضي الله عنهم ـ، فإنَّ هذه الكلمات يسيرةٌ، لا تتجاوز عشراً، هي: الأبُّ، وغِسْلِين[2]، وحَنَاناً[3]، وأوَّاهٌ[4]، والرَّقِيم[5]، وفَاطِر[6]، وافْتَح[7]، وتخَوُّف[8]، وحرَجاً[9]، والزَّقُّوم[10].

والأخبار الواردة في عدم معرفة هؤلاء لمعنى هذه الكلمات أكثرها ليس بصحيح. فهي كلُّها واردة في سُوَرٍ مكيَّة، بعضها يَرِدُ في سياق المَنِّ على أهل مكَّة، كالأبِّ في هذه الآيات: ﴿ فَأَنۢبَتۡنَا فِيهَا حَبّٗا ۝٢٧ وَعِنَبٗا وَقَضۡبٗا ۝٢٨ وَزَيۡتُونٗا وَنَخۡلٗا ۝٢٩ وَحَدَآئِقَ غُلۡبٗا ۝٣٠ وَفَٰكِهَةٗ وَأَبّٗا ۝٣١ مَّتَٰعٗا لَّكُمۡ وَلِأَنۡعَٰمِكُمۡ ۝٣٢ ﴾ [عبس: ٢٧ ـ ٣٢]. وبعضُها جاءَ في سياق تخويفيٍّ يُنْذِر أهل مكَّة عذاباً ينتظرهم جزاءَ تكذيبهم، كالغِسْلين وتخوُّف والزَّقوم. وليس من المحتمل أن يَمْتَنَّ الله على أهل مكَّة فيحدِّثهم بمفردات لا يعلمون دلالتها، فهذا كالامتنان عليهم بما لا يعرفون، وغاية الامتنان الانتهاء عن الكفر به وتكذيب الرَّسول، ولن يكون إلا إذا عرفوا المُمْتَنَّ به عليهم، ولن يعرفوه إذا كانوا يجهلون اللُّغة التي يخاطبون بها.

كما أنَّ تخويفهم بكلام لا يفهمون معناه لن يكون له الأثر المنشود، من الخوف والارتداع، وهذا كلُّه قد حرص القرآن الكريم على نفيه وتأكيد عكسه، فالله أنزله لساناً عربياً ليفقهوه، ويسَّره بألسنتهم ليتذكَّروا فيتَّعظوا: ﴿ فَإِنَّمَا يَسَّرۡنَٰهُ بِلِسَانِكَ لَعَلَّهُمۡ

---

(١) اللغات واللثغات، المشرق، العدد ١٢، حزيران، ١٩٠٣، ص ٥٣٠.

(٢) في قوله تعالى ﴿ وَلَا طَعَامٌ إِلَّا مِنۡ غِسۡلِينٖ ۝٣٦ ﴾ سورة الحاقة، آية ٣٦.

(٣) في قوله تعالى ﴿ وَحَنَانٗا مِّن لَّدُنَّا وَزَكَوٰةٗ ﴾، سورة مريم ـ عليها السلام ـ آية ١٣.

(٤) في قوله تعالى ﴿ إِنَّ إِبۡرَٰهِيمَ لَأَوَّٰهٌ حَلِيمٞ ۝١١٤ ﴾ سورة التوبة. آية ١١٤.

(٥) في قوله تعالى ﴿ أَنَّ أَصۡحَٰبَ ٱلۡكَهۡفِ وَٱلرَّقِيمِ ﴾ سورة الكهف، آية ١٩.

(٦) وردت في آيات عدة من القرآن.

(٧) وردت في أماكن منها: سورة الشعراء، آية ١١٨.

(٨) في سورة النحل، آية ٤٧.

(٩) في قوله تعالى: ﴿ وَمَن يُرِدۡ أَن يُضِلَّهُۥ يَجۡعَلۡ صَدۡرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجٗا ﴾، سورة الأنعام، آية ١٢٥.

(١٠) في سورة الدخان، آية ٤٣.

﴿ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٥٨﴾ ﴾ [الدخان: ٥٨]، ﴿ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٣﴾ ﴾ [الزخرف: ٣].

إنَّ الذي يمكن الاطمئنان إليه من القصص التي ورد فيها ما يفيد أنَّ هؤلاء القرشيِّين لم يكونوا يعرفون معاني بعض الكلمات، قصتان: أولاهما تلك التي ورد فيها أنَّ أبا بكر وعمر لم يعرفا (الأبَّ)، فقد رواها الحاكم في (المستدرك) وقال إنَّها حديث صحيح على شرط الصحيحين، ولم يُخْرِجاه[1]، ولم يعلِّق عليه الذَّهبيُّ وهو الذي يَتَتَبَّع ما صَحَّحَ وليس بصحيح.

بيد أنَّ عدم معرفة ما يراد من الكلمة ليس معناه أنَّها لم تكن قرشيَّة، فالأبُّ من الألفاظ المشتركة، بلغت المعاني التي فُسِّرت بها ستَّة، فهما لا يعرفان المعنى الذي أراد الله، على وجه التَّحديد، فأمسكا عن الاجتهاد في تحديده، خَشْيَةَ أن يقعا على غير مراده[2].

بيِّنٌ ذلك في قول أبي بكر ـ رضي الله عنه ـ حينما سُئل عن معناها: «أيُّ سماءٍ تُظِلُّني، وأيُّ أرضٍ تُقِلُّني، وأين أذهب، وكيف أصنع، إذا قُلْتُ فيُ حرف من كتاب الله بغير ما أراد تبارك وتعالى»[3]. وفي بعض الرِّوايات يظهر تحرُّجه من القول في معناها بما لم يسمع من الرَّسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ إذ قال: «... إذا قلت في كتاب الله برأيي»[4].

ويبدو أنَّ عمر كان لا يجهل معنى الأبِّ عامَّة، لكنَّه لا يعرف المعنى المرادَ في الآية، ولذلك قال: «نُهينا عن التَّكلُّف»[5]؛ لأنَّ التَّكَلُّف ـ فيما يبدو ـ هو محاولة الاستنتاج، والاستنتاج يكون من أشياء معروفة مسبقاً، لا من مجهول.

أما القصَّة الثَّانية فتلك التي رُويت عن ابن عبَّاس أنَّه قال: ما كنت أعرف معنى ﴿ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ حتَّى اختصم إليَّ أعرابيَّان في بئرٍ، فقال أحدهما: أنا فطرتها.

---

(١) المستدرك، ٢/ ٥١٤.
(٢) انظر: البرهان: ١/ ٢٩٥.
(٣) كنز العمال، ٢/ ٣٢٧.
(٤) المصدر نفسه.
(٥) المستدرك، ٢/ ٥١٤، وكنز العمال، ٢/ ٣٢٨.

فإنَّ سندها جيِّد ـ كمال قال ابن كثير[1].

غير أنَّ عدم معرفته بها لا ينفي أن تكون من لغة قريش؛ لأنَّه لا يوجد امرؤ يحيط بلغته كلِّها. والكلمات كالإنسان، تولد ثمَّ تشيخ ثم تموت. ولقد تشتهر كلمة ثم يقلُّ استعمالها أو يزول فلا تعرفها إلاَّ فئة من المجتمع عاصرت استعمالها. ثمَّ تكون الكلمة أدقَّ في التَّعبير من التي حلَّت محلَّها، فإذا نزل بها القرآن عَرَفَها الكبار، وقد تَخْفَى على مَنْ هم أصغر منهم.

على أنَّ مادَّة (فَطَرَ) التي تدلُّ على الابتداء والخَلْق على غير مثال سابق، تكثُر في القرآن المكِّيِّ، ويبعد جداً أن تكون كذلك وقريش لا تعرفها. وقد قال ابن عطيَّة إنَّها بهذا المعنى لقريش[2].

ورُوِيَ عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ أنه قال: كلُّ القرآن أعلمه إلاَّ أربعاً: غِسْلِين وحَنَاناً وأَوَّاه والرَّقيم[3].

ولكنَّ هذه الكلمات الأربع قد جاءت مفسَّرة في أصحِّ التَّفاسير المنسوبة إليه (صحيفة ابن أبي طلحة). وقال فيها: غسلين: صَديدُ أهل النار[4]، والرقيم: الكِتاب[5]، وحناناً: رَحْمَةً من عندنا[6]، والأوَّاه: المؤمن التَّوَّاب[7].

ويؤكِّد أنَّ هذه الكلمات كانت مستعملةً في مكَّة، أنَّ (حناناً) وَرَدَتْ في قول وَرَقَة بن نوفل:

أقُولُ إذا صلَّيْتُ في كُلِّ بِيعَةٍ: حَنَانَيْكَ، لا تُطْلِعْ عَلَيَّ الأَعَاديا[8]

وقوله وقد مرَّ على قريش تعذِّب بلالاً ـ رضي الله عنه ـ: «والله لَئِنْ قَتَلْتُمُوهُ لأَتَّخِذَنَّهُ

---

(١) فضائل القرآن، ٦٩.
(٢) مقدمتان في علوم القرآن، ٢٧٠.
(٣) الإتقان، ١/ ١٥٠.
(٤) السابق، ١/ ١٥٥.
(٥) السابق، ١/ ١٥٢.
(٦) السابق، ١/ ١٥٣.
(٧) السابق، ١/ ١٥٢.
(٨) حذف من نسب قريش، ٥٦.

حَنَاناً»[1].

ووردت أيضاً مفسَّرة في غير الموضع السَّابق، عن ابن عباس، في مناظرته لابن الأزرق، وفسَّرها بأنَّها الرَّحْمة، واستشهد بقول طرفة:

أبَا مُنْذِرٍ، أَفَنَيْتَ فاسْتَبْقِ بَعْضَنا   حَنَانَيْكَ بَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ[2]

ورُوي عنه أنَّه قال: لم أكن أعرف معنى ﴿ رَبَّنَا ٱفْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِٱلْحَقِّ ﴾ [الأعراف: ٨٩] حتَّى سَمِعْتُ بنت ذي يزن الحِمْيَريّ تقول: تَعَالَ أُفَاتِحْكَ، يعني أقاضيك[3].

ويبدو أنَّ هذه القصَّة نُسِجَتْ على منوال قوله عن (فاطر)، وتزيَّد فيها المفسِّرون وحَمَلوا على تفسير (افتح) بمعنى: اقضِ، آياتٍ أخرى منها ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ ﴾ [الفتح: ١]، مع أنَّ الفتح فيها فتح مكة.

ويؤكد وَضْعها سَبَبُ نزول قوله تعالى: ﴿ وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْفَتْحُ ﴾ [السجدة: ٢٨]، فقد جاء فيه أنَّ الصحابة قالوا: إنَّ لنا يوماً يُوشِك أن نستريح فيه ونَنْعَم، فقال المشركون: ﴿ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْفَتْحُ ﴾[4]. فهم كانوا يعرفون أنَّ الفتح معناه في الآية: القضاء؛ لأنَّ القرآن يحكي لفظهم، والسورة مكيَّة، والمقصود بها قريش.

وقد حلا لبعض المفسِّرين أن يؤلِّفوا كثيراً من هذه القصص التي تقول إنَّ بعض الصَّحابة والعُلماء كانوا لا يعرفون معنى كلمةٍ حتَّى سمعوا أعرابياً يتكلَّم بها، فعرفوا معناها من سياق كلامه، كما رُوي في قصَّة (تَخَوُّف) التي كان عمر رضي الله عنه لا يعرف معناها حتى وَقَفَ به فتى فقال: إنَّ أبي يَتَخَوَّفُني حَقِّي، فقال عمر: الله أكبر: ﴿ أَوْ يَأْخُذَهُمْ عَلَىٰ تَخَوُّفٍ ﴾ [النحل: ٤٧]، أي تنقُّص[5]. وتُروى بصورةٍ أخرى؛ أنَّه سأل عن معناها على المنبر فقام هذليٌّ فقال: هي من لغتنا، قال شاعرنا:

---

(١) النهاية، ١/ ٤٥٢، ونسب قريش، ٢٠٨.
(٢) الإتقان، ١/ ١٥٩.
(٣) السابق، ١/ ٢٩٣.
(٤) لباب النقول، ٢٢١.
(٥) مقدمتان في علوم القرآن، ٢٧٠.

تَخَـوَّفَ الـرَّحْـلُ مِنْهـا تـامِكـاً قَـرِداً كَمَـا تَخَـوَّفَ عُـودَ النَّبْعَـةِ السَّفَـنُ[١]

فانظر إلى اختلاف القصّتين. وهذا البيت قد اختلف الرُّواة في قائله، هل هو ذو الرُّمة أو ابن مقبل أو زهير أو غيرهم[٢]. ولو صحّت القصّة ما كان البيت إلا لهذليٍّ، وما اختلف الرُّواة هذا الاختلاف في صاحبه.

ورُويت قصصٌ وأقاويل كثيرة في أنَّ قريشاً لم تعرف معنى (الزَّقُّوم)، حتَّى جاء رجل من إفريقية فقال لهم: الزقوم عندنا التَّمر والزُّبد[٣]. ويقول بعضها إنَّ ابن الزِّبَعْرَى قال إنَّ معناها عند أهل اليمن: التَّمر والزُّبدة[٤]. إلى غير ذلك من الأقوال التي يأباها العقل. فابن الزِّبَعْرَى وأبو جهل يعرفان أنَّ التَّمر والزُّبد ليست لهما شجرة، وجاءت الكلمة في الآية هكذا: ﴿ إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ ﴿٤٣﴾ طَعَامُ ٱلْأَثِيمِ ﴿٤٤﴾ ﴾ [الدخان: ٤٣ ـ ٤٤]. فهل يعقل أن يفهما أنَّ معناها: إنَّ شجرة التَّمر والزُّبدة؟ ثمَّ ما بالهم يسألون الإفريقيَّ! هل نزل القرآن بلغة أهل إفريقية؟ ولِمَ قال الله إذن: ﴿ وَلَوْ نَزَّلْنَٰهُ عَلَىٰ بَعْضِ ٱلْأَعْجَمِينَ ﴿١٩٨﴾ فَقَرَأَهُۥ عَلَيْهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ مُؤْمِنِينَ ﴾ [الشعراء: ١٩٨ ـ ١٩٩]؟ الآية تهديد للأثيم الكافر، فهل من التَّهديد أن يُوعَدَ، بالتَّمر والزُّبد؟.

ويزيد المرءَ ثقةً بمعرفتهم لمعنى الزَّقُّوم، أنَّ قُطْرُباً قال: إنَّها شجرة مُرَّة تكون بتهامة من أَخْبَثِ الشَّجر[٥]، ومكَّة من تهامة.

تلك كلُّها أقوال وقصص لا يُمْكن مَنْ ينشد الحقيقة أن يطمئنَّ إليها، لما فيها من مناقضة للقرآن الكريم والأخبار الصَّحيحة، ولما في بعضها من مخالفة العقل.

وقد تعمَّدْتُ إطالة القول فيها ليرى القارىء أنَّ هذه الشُّبه قد أُلقيت من غير تمحيص.

ولنفرض ـ جدلاً ـ أنَّ القصص الماضية والأقوال كلَّها صحيحة، فإنَّ صحتها لا تنقض فصاحة قريش ولا أن القرآن نزل بلغتها. فإنَّ الرَّسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ وهو

(١) الكشاف، ٢/ ٣٣٠.
(٢) انظر: تهذيب اللغة، ٧/ ٥٩٤ (الهامش).
(٣) تفسير القرطبي، ١٥/ ٨٥.
(٤) السابق، ١٠/ ٢٨٣.
(٥) تفسير القرطبي، ١٥/ ٨٥.

القرشيُّ ولغته قرشيَّة ـ قد ورد في كلامه مفردات لم يعرفها صحابته وأكثرهم من قريش، حتَّى سألوه عنها.

جاء في الحديث أنَّه قال: «**سيأتي على النَّاس سنوات خَدَّاعات، يُصَدَّق فيها الكاذب، ويُكَذَّب الصادق، ويُؤْتمن فيها الخائن، ويُخَوَّن فيها الأمين، وينطق فيها (الرُّوَيْبِضَةُ)، ـ قيل: وما الرُّوَيْبِضَةُ؟ قال: الرَّجل التَّافه ـ في أمر العامَّة**»[1].

وفي حديث آخر: «**... ويظهر فيهم السَّقَّارون، قالوا: وما السَّقَّارون يا رسول الله؟ قال: نُشَيْءٌ يكونون في آخر الزَّمان، تحيَّتُهُمُ التلاعُن**»[2].

وفي حديث آخر أنَّهم لم يعرفوا معنى (المُتَفَيْهِقِين) حتى فسَّرها لهم بأنَّهم المتكبِّرون[3].

فهذه كلمات قليلة الاستعمال يعرفها بعض أهل اللُّغة الواحدة دون بعض، ربَّما لأنَّ استعمالها قلَّ وكان كثيراً، أو أنَّ ألفاظها أو مادَّتها اللُّغوية موجودة، لكنَّها أُخْرِجَتْ إلى معنى آخر مجازاً.

وكون قريش لا شِعْرَ لها، لا ينفي فصاحتها، فالشِّعر مَلَكَةٌ فنِّيَّة، ليست لها علاقة بالفصاحة اللُّغويَّة، لأنَّ الشاعر أو الخطيب لا يصنعان لغة جديدة يتوخَّيان فيها أن تكون أحسن من لغة غيرهما، بل يستعملان لغة يجدانها جاهزة، مفرداتٍ ونحواً وصرفاً، وعملهما فيها نظمُها على صورة تؤثِّر في المتلقِّي، بطرق معروفة، كالمجاز والكناية والتَّصرُّف في بناء الجملة من تقديم وتأخير... إلى غير ذلك ممَّا هو معروف في كتب البلاغة. واللغة نفسها لمجتمع الشَّاعر والخطيب لا لهما، وليس لهما يد في حسنها أو قبحها.[4]

وقد يكون لهذا الاعتراض مغزى آخر، كما يظهر من الاعتراضات اللاَّحقة، هو أنَّ الشعر الجاهليَّ هو الذي اسْتُنْبِطَتْ منه قواعد اللُّغة، وإذ لم يكن لقريش شعر، وكان لغيرها،

---

(١) سنن ابن ماجه، ٢/١٣٣٩ والتي بعدها.
(٢) النهاية، ٢/٣٧٧.
(٣) صحيح الترمذي، ٨/١٧٤ وما بعدها.
(٤) انظر: دلائل الأعجاز، ٢٧٧.

فهذه القواعد قواعد لغة تلك القبائل صاحبة الشِّعر، لا قواعد لغة قريش.

والقواعد لم تُسْتَنبط من الشِّعر وحده، بل عُوِّل في استنباطها أيضاً على ما سُمِعَ من العرب مُشافهة، ثمَّ إنَّ الشِّعر إنَّما اسْتُنْبِطَتْ منه القواعد على أنَّه ممثِّل للغة مُنشديه ـ غالباً ـ لا منشئيه، إذ قد ثَبَتَ أنَّ كُلاًّ منهم كان ينشد شعر الآخر على مقتضى لغته.

وإذا كان الشِّعر قد اعْتُمِدَ عليه كثيراً في النَّحو، فإنَّ النَّثر قد اعتمد عليه كثيراً في المُعجمات، ولا سيما الحديث وما أُلِّف فيه من كتب الغريب، التي ضُمِّنت كلُّها في بعض المعجمات. والحديث يكاد يكون كلُّه ممثلاً للغة قريش.

وثمَّة أمر آخر أغفله هذا الاعتراض، هو أنَّ الشَّواهد الشِّعرية أكثرُها استشهد به على قواعد متَّفق عليها بين لهجات العرب، أو لم يَذْكر النحاة خلافاً فيها، كشواهد أبواب التَّوابع والفاعل والمفعولين والفعل المضارع والنواسخ... إلخ.

وهذه يستوي فيها من له شعر ومن لا شعر له.

أمَّا القليل القليل من الشَّواهد فيمثِّل لهجات أصحابه أو منشديه.

والإمعان في تدبر هذا النَّوع من الشَّواهد يفضي إلى ما يَنْقض هذا الاعتراض ويُثبت عكس ما أراد أصحابه. إذ اللُّغات التي يمثِّلها خارجة عن اللغة الفصحى، وهي إمَّا رديئة، أو مفضولة. من ذلك مثلاً الاستشهاد بقول رؤبة:

لله ِدرُّ الغانِيَات المُدَّهِ

على قلب تميم الحاء هاءً[1]، وقوله:

يَا ليتَ أيَّام الصِّبا رواجعا

على نصبهم المبتدأ والخبر معاً بليت[2].

ويقال عن استشهاد ابن عبَّاس بالشعر في تفسير القرآن ما قيل آنفاً عن شعر الشَّواهد.

إنَّ لغة قريش لغة عربيَّة ليس بينها وبين سواها إلاَّ خلاف يسيرٌ جداً، أكثره صوتيٌّ،

---

(١) الكامل، ٣/ ١٤٧.

(٢) شرح المفصل، ١/ ١٠٤ وما بعدها.

فجُلُّ ما تستعمله قريش يستعمله غيرها، ويستوي فيه أن يكون المستشهد به شعرها وشعر غيرها.

أمَّا أن المحكَّمين في سوق الأدب كانوا من تميم فينقضه جواد عليّ نفسه بقوله عن النابغة الذُّبياني: «وهو الحَكَمُ الوحيد الذي نصَّ أهل الأخبار على اسمه... ولم أعثر على اسم حاكمٍ آخر آلت إليه حكومة الشِّعر في عكاظ، لا من قريش ولا من غير قريش»[1].

والتحكيم - في الحقيقة - خارج عن الفصاحة اللُّغوية، لأنَّ الحكم ناقد وعنايته بالمعاني، لا بالظواهر اللُّغوية والمفاضلة بينها. ولم تكن للقوم لغة مثاليَّة مَنْ حاد عنها عِيبَ.

ولا أريد أن أُورِدَ من كلام الأقدمين ما يدلُّ على أنَّ قريشاً كانت تحكم في الشعر؛ لأنَّ ذلك لا يقدِّم ولا يؤخِّر في هذه القضيَّة.

وأمَّا حديث عمر: «مَا لَكَ أَفْصَحَنا...» فمعنى الفصاحة فيه البلاغة. على أنَّه أخرجه ابن عساكر في تاريخه. وكلُّ حديث جاء فيه ضعيف[2]. بل حَكَمَ بعض المُحَدِّثين بأنَّ سنده واهٍ[3]، وقال بعضهم: إنَّه موضوع[4].

وأمَّا أنَّ لغة سعيد بن العاص كانت مخالفةً للغة قريش، فينقضه أنَّ عثمان ما اختاره إلاَّ لأنَّ لغته قرشيَّة، فقد قال عنه: «هو من أفصح قريش، إنَّما أنزل القرآن بلغة قريش، فابتدئه على بركة الله»[5].

وأنَّى لسعيد لغة غير لغة قريش وهو قرشيُّ الأبوين[6].

---

(١) المفصل، ٨/ ٦٦١.
(٢) انظر: كنز العمال، ١/ ١٠.
(٣) السابق، ٧/ ٢١٥.
(٤) الخصائص الكبرى، ١/ ١٥٧ (هامش).
(٥) مقدمتان في علوم القرآن، ٢١.
(٦) نسب قريش، ١٧٦.

المراجع

١ ـ آراء في اللغة. أحمد عبد الغفور عطار. جدة: المؤسسة العربية للطباعة. ط ١، ١٩٦٤ م.

٢ ـ الإبانة عن معاني القراءات. مكي بن أبي طالب. تحقيق محيي الدين رمضان. دار المأمون. ط ١، ١٣٩٩ هـ.

٣ ـ الإبدال والمعاقبة والنظائر. أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزَّجاجيّ. تحقيق عزِّ الدِّين التنوخي. دمشق: المجمع العلمي العربي، ١٩٦٢ م.

٤ ـ إبراز المعاني من حرز الأماني. أبو شامة المقدسي. مطبعة مصطفى البابي الحلبي. ١٣٤٩ هـ.

٥ ـ الإبل. عبد الملك بن قريب الأصمعي. نشره أوغست هفنر. بيروت: المطبعة الكاثوليكية. ١٩٠٣ م.

٦ ـ إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر. أحمد بن محمد البناء. تحقيق شعبان محمد إسماعيل. بيروت: عالم الكتب، والقاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية. ط ١، ١٤٠٧ هـ.

٧ ـ الإتقان في علوم القرآن. جلال الدين عبد الرحمن السيوطي. مطبعة مصطفى البابي الحلبي. ط ٤، ١٣٩٨ هـ.

٨ ـ أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية. عبد العالم سالم مكرم. الكويت: مؤسسة علي جراح الصباح. ط ٢، ١٩٧٨ م.

٩ ـ الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها. حسن ضياء عتر. بيروت: دار البشائر الإسلامية، ط ١؛ ١٤٠٩ هـ.

١٠ ـ أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم. المقدسي. بيروت: مكتبة خياط.

١١ ـ الإحكام في أصول الأحكام. علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي. بيروت: دار الآفاق الجديدة. ط ١، ١٤٠٠ هـ.

١٢ ـ الأدب الجاهلي بين لهجات القبائل واللغة الموحدة. هاشم الطعّان. العراق: وزارة الثقافة والفنون. ١٩٧٨ م.

١٣ ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب. أبو حيان الأندلسي. تحقيق مصطفى أحمد النحاس. ط ١، ١٤٠٤ هـ.

١٤ ـ إرشاد الساري إلى صحيح البخاري. شهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني. بغداد: مكتبة المثنى.

١٥ ـ أساس البلاغة. جار الله محمود بن عمر الزمخشري. تحقيق عبد الرحيم محمود. بيروت: دار المعرفة. ١٩٨٢ م.

١٦ ـ الاستيعاب في معرفة الأصحاب. يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر. تحقيق علي محمد البجاوي. مكتبة نهضة مصر.

١٧ ـ أسرار العربية. أبو البركات كمال الدين بن محمد الأنباري. تحقيق بهجت البيطار. دمشق: مجمع اللغة العربية. ١٣٧٧ هـ.

١٨ ـ أسواق العرب في الجاهلية والإسلام. سعيد الأفغاني. دمشق: دار الفكر. ط ٢، ١٣٧٩ هـ.

١٩ ـ الاشتقاق. محمد بن أبي بكر بن دريد الأزدي. تحقيق عبد السلام هارون. بغداد: مكتبة المثنى. ط ٢، ١٣٩٩ هـ.

٢٠ ـ الإصابة في تمييز الصحابة. شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. تحقيق علي محمد البجاوي. القاهرة: دار نهضة مصر.

٢١ ـ إصلاح غلط المحدثين. الخطابي. تحقيق حاتم الضامن. بيروت: مؤسسة الرسالة. ط ٢؛ ١٤٠٥ هـ.

٢٢ ـ إصلاح المنطق. يعقوب بن إسحاق بن السكيت. تحقيق أحمد محمد شاكر.

مصر: دار المعارف.
٢٣ ـ الأصوات اللغوية. إبراهيم أنيس. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية. ط ٥، ١٩٧٥ م.
٢٤ ـ أصول الشعر العربي، ديفيد صموئيل مرجوليوث. ترجمة يحيى الجبوري. بيروت: مؤسسة الرسالة. ط ٢، ١٤٠٩ هـ.
٢٥ ـ الأصول في النحو. محمد بن سهل بن السرَّاج. تحقيق عبد الحسين الفتلي. بيروت: مؤسسة الرسالة. ط ١، ١٤٠٥ هـ.
٢٦ ـ الأضداد. محمد بن القاسم بن الأنباري. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. بيروت: المكتبة العصرية. ١٤٠٧ هـ.
٢٧ ـ الأضداد. الأصمعي. نشره أوغست هفنر. بيروت المطبعة الكاثوليكية. ١٩٠٣ م.
٢٨ ـ الأضداد في كلام العرب. أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي. تحقيق عزة حسن. دمشق: المجمع العلمي العربي. ١٣٨٢ هـ.
٢٩ ـ إعجاز القرآن. أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني. تحقيق السيد أحمد صقر. مصر: دار المعارف.
٣٠ ـ إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم. الحسين بن خالويه. القاهرة: دار الكتب المصرية.
٣١ ـ إعراب القرآن. أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس. تحقيق زهير غازي زاهد. عالم الكتب ومكتبة النهضة المصرية. ط ٢، ١٣٩٤ هـ.
٣٢ ـ الأغاني. أبو الفرج علي بن الحسين الأصبهاني. بيروت: دار الثقافة. ط ٣، ١٣٨١ هـ.
٣٣ ـ الأفعال. أبو عثمان سعيد بن محمد المعافري السرقسطي. تحقيق حسين محمد شرف. الهيئة المصرية العامة للكتاب. ط ١، ١٤٠٠ هـ.
٣٤ ـ الأفعال. أبو القاسم علي بن جعفر القطاع. حيدر آباد الدكن: دائرة المعارف

العثمانية. ط ١، ١٣٦١ هـ.

٣٥ ـ الاقتراح في علم أصول النحو. السيوطي. تحقيق أحمد محمد قاسم. القاهرة: مطبعة السعادة ط ١، ١٣٩٦ هـ.

٣٦ ـ الاقتضاب في شرح أدب الكُتَّاب. أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي. تحقيق مصطفى السقا وحامد عبد المجيد. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب. ١٩٨٣ م.

٣٧ ـ الإقناع في القراءات السبع. أبو جعفر علي بن محمد بن الباذش. تحقيق عبد المجيد قطامش. جامعة أم القرى. ط ١، ١٤٠٣ هـ.

٣٨ ـ الاكتفاء في مغازي رسول الله والثلاثة الخلفاء. سليمان بن موسى الكلاعي. تحقيق مصطفى عبد الواحد. القاهرة: مكتبة الخانجي. ١٩٦٨ م.

٣٩ ـ ألف باء. أبو الحجاج يوسف بن محمد البلوي. (لم تذكر عليه معلومات عن النشر).

٤٠ ـ الأمالي. أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي. بيروت: دار الكتاب العربي.

٤١ ـ الإمتاع والمؤانسة. أبو حيان التوحيدي علي بن محمد بن علي بن العباس. تحقيق أحمد أمين وأحمد الزين. بيروت: مكتبة الحياة.

٤٢ ـ الإملاء: حسين والي. بيروت: دار الكتب العلمية. ط ١؛ ١٤٠٦ هـ.

٤٣ ـ إملاء ما مَنَّ الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن. أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري. بيروت: دار الكتب العلمية. ط ١، ١٣٩٩ هـ.

٤٤ ـ الانتصار ممن عدل عن الاستبصار. البطليوسي. تحقيق حامد عبد المجيد. القاهرة: المطبعة الأميرية ١٩٥٥ م.

٤٥ ـ الإيضاح في علوم البلاغة. الخطيب القزويني. تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي. بيروت: دار الكتاب اللبناني. ط ٤، ١٣٩٥ هـ.

٤٦ ـ إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل. محمد بن القاسم بن الأنباري. تحقيق محيي الدين رمضان. دمشق: مجمع اللغة العربية. ١٣٩٠ هـ.

٤٧ ـ البارع. أبو علي القالي. تحقيق هاشم الطعان. بغداد: مكتبة النهضة، وبيروت: مكتبة الحضارة العربية. ط ٢، ١٩٧٥ م.

٤٨ ـ بحث جديد عن القرآن. محمد صبيح. القاهرة: دار الثقافة. ط ٦، ١٩٦٦ م.

٤٩ ـ البحر المحيط. أبو حيان الأندلسي. الرياض: مكتبة ومطابع النصر الحديثة.

٥٠ ـ البخلاء. الجاحظ أبو عثمان عمرو بن بحر. تحقيق أحمد العوامري وعلي الجارم. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٣ هـ.

٥١ ـ البدء والتاريخ. المقدسي. بيروت: مكتبة خياط.

٥٢ ـ البداية والنهاية. أبو الفداء إسماعيل بن كثير. بيروت: مكتبة المعارف.

٥٣ ـ البرصان والعرجان والعميان والحولان. الجاحظ. تحقيق محمد مرسي الخولي. بيروت: مؤسسة الرسالة ط ١؛ ١٤٠١ هـ.

٥٤ ـ البرهان في علوم القرآن. بدر الدين الزركشي. مصر: دار إحياء الكتب العربية ط ١، ١٣٧٨ هـ.

٥٥ ـ بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز. مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي. تحقيق علي محمد البجاوي. بيروت: المكتبة العلمية.

٥٦ ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. السيوطي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. مطبعة عيسى البابي الحلبي. ط ١، ١٩٨٤ م.

٥٧ ـ بلاد العرب. الحسين بن عبد الله الأصفهاني. تحقيق حمد الجاسر وصالح العلي. الرياض: دار اليمامة. ط ١، ١٩٦٨ م.

٥٨ ـ البلغة في تاريخ أئمة اللغة. مجد الدين الفيروز آبادي. تحقيق محمد المصري. دمشق: وزارة الثقافة. ١٣٩٢ هـ.

٥٩ ـ البيان والتبيين. الجاحظ. تحقيق عبد السلام هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي. ط ٥.

٦٠ ـ البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في مسائل المستخرجة. ابن رشد. تحقيق محمد حجى. بيروت: دار الغرب الإسلامي. ١٤٠٤ هـ.

٦١ ـ تاج العروس. السيد مرتضى الزبيدي. بيروت: دار مكتبة الحياة.

٦٢ ـ تاريخ آداب العرب. مصطفى صادق الرافعي. بيروت: دار الكتاب العربي. ط ٤، ١٣٩٤ هـ.

٦٣ ـ تاريخ آداب اللغة العربية. جرجي زيدان. بيروت: دار مكتبة الحياة. ط ٢، ١٩٧٨ م.

٦٤ ـ تاريخ الأدب العربي. ريجس بلاشير. ترجمة إبراهيم الكيلاني. دمشق: مطبعة الجامعة السورية. ١٣٧٥ هـ.

٦٥ ـ تاريخ الأدب العربي. كارل بروكلمان. ترجمة عبد الحليم النجار. مصر: دار المعارف. ط ٢.

٦٦ ـ تاريخ الأدب العربي أو حياة اللغة العربية. حفني ناصف. مطبعة جامعة القاهرة. ط ٢، ١٩٥٨ م.

٦٧ ـ تاريخ بغداد. الخطيب البغدادي: أبو بكر أحمد بن علي. بيروت: دار الكتاب العربي.

٦٨ ـ تاريخ الجزيرة العربية قبل الإسلام. الندوة العالمية الثانية لتاريخ الجزيرة العربية قبل الإسلام. جامعة الملك سعود. ط ١، ١٩٨٤ م.

٦٩ ـ تاريخ القرآن. عبد الصبور شاهين. دار القلم. ١٩٦٦ م.

٧٠ ـ تاريخ القرآن. أبو عبد الله الزنجاني. بيروت: مؤسسة الأعلمي، ط ٣، ١٣٨٨ هـ.

٧١ ـ تاريخ اليعقوبي. أحمد بن أبي يعقوب. بيروت: دار صادر. ١٣٩٠ هـ.

٧٢ ـ تأويل مشكل القرآن. أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة. تحقيق السيد أحمد صقر. بيروت: دار الكتب العلمية. ط ٣، ١٤٠١ هـ.

٧٣ ـ التبيان في تفسير القرآن. أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي. النجف: المطبعة العلمية. ١٩٥٧ م.

٧٤ ـ تدريج الأداني إلى قراءة السعد التفتازاني على تصريف الزنجاني. عبد الحق

الجاوي. دار إحياء الكتب العربية.

٧٥ ـ التراتيب الإدارية. عبد الكبير الكتاني الإدريسي. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

٧٦ ـ ترتيب القاموس المحيط. الطاهر أحمد الزاوي. مطبعة عيسى البابي الحلبي. ط ٢.

٧٧ ـ ترتيب مسند الإمام الشافعي. تصحيح يوسف الزواوي الحسني وعزت العطار الحسيني. القاهرة: مكتبة الخانجي. ١٩٥١ م.

٧٨ ـ التطور اللغوي التاريخي. إبراهيم السامرائي. بيروت: دار الأندلس. ١٩٨١ م.

٧٩ ـ التطور النحوي للغة العربية. برجشتراسر. ترجمة رمضان عبد التواب. الرياض: دار الرفاعي، والقاهرة: مكتبة الخانجي. ١٩٨٢ م.

٨٠ ـ تفسير الطبري. محمد بن جرير الطبري. تحقيق محمود محمد شاكر. مصر: دار المعارف.

٨١ ـ تفسير القرطبي. أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي. دار القلم. ط ٣ (وهي مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية)، ١٣٨٦ هـ.

٨٢ ـ التفسير والمفسرون. محمد حسين الذهبي. القاهرة: دار الكتب الحديثة. ط ١، ١٣٨١ هـ.

٨٣ ـ تقريب المقرب. أبو حيان الأندلسي. تحقيق عبد الرحمن عفيف. بيروت: دار المسيرة. ط ١، ١٩٨٢ م.

٨٤ ـ التكملة. أبو علي الفارسي. تحقيق حسن شاذلي فرهود. جامعة الملك سعود. ط ١، ١٤٠١ هـ.

٨٥ ـ تكملة إصلاح ما تغلط به العامة. أبو منصور موهوب بن أحمد الجواليقي. تحقيق عز الدين التنوخي. دمشق: المجمع العلمي العربي.

٨٦ ـ تلخيص صحيح الإمام مسلم. أبو العباس أحمد بن عمر القرطبي. تحقيق رفعت فوزي وأحمد محمد الخولي. دار السلام. ط ١، ١٤٠٩ هـ.

٨٧ ـ التنبيهات. علي بن حمزة البصري. تحقيق عبد العزيز الميمني الراجكوتي. مصر: دار المعارف.

٨٨ ـ تهذيب إصلاح المنطق. الخطيب التبريزي. تحقيق فخر الدين قباوة. بيروت: دار الآفاق الجديدة.

٨٩ ـ تهذيب التهذيب. ابن حجر العسقلاني. حيدر آباد الدكن: دائرة المعارف النظامية. ١٣٢٦ هـ.

٩٠ ـ تهذيب اللغة. أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري. تحقيق عبد السلام هارون. مصر: الدار المصرية للتأليف والنشر. ١٣٨٤ هـ.

٩١ ـ الثقافة الإسلامية والحياة المعاصرة. جمع ومراجعة وتقديم محمد خلف الله. ط ٢، ١٩٦٢ م.

٩٢ ـ الجاسوس على القاموس. أحمد فارس الشدياق. القسطنطينية: مطبعة الجوائب. ١٢٩٩ هـ.

٩٣ ـ جامع الأصول في أحاديث الرسول. ابن الأثير أبو السعادات مبارك بن محمد. تحقيق محمد حامد الفقي. بيروت: دار إحياء التراث العربي. ط ٢، ١٤٠٠ هـ.

٩٤ ـ جزء فيه قراءات النبي ﷺ. أبو عمر حفص بن عمر الدوري. تحقيق حكمت بشير ياسين. المدينة المنورة: مكتبة الدار. ط ١، ١٤٠٨ هـ.

٩٥ ـ جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام. أبو زيد القرشي. تحقيق محمد علي الهاشمي. دمشق: دار القلم. ط ٢، ١٤٠٦ هـ.

٩٦ ـ جمهرة خطب العرب. أحمد زكي صفوت. بيروت: المكتبة العلمية.

٩٧ ـ جمهرة اللغة. ابن دريد الأزدي. بغداد: مكتبة المثنى.

٩٨ ـ جمهرة نسب قريش. الزبير بن بكار. تحقيق محمود شاكر. القاهرة: دار العروبة. ١٣٨١ هـ.

٩٩ ـ الجنى الداني في حروف المعاني. بدر الدين أبو محمد حسن بن قاسم المرادي. تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل. حلب: المكتبة العربية. ١٣٩٣ هـ.

١٠٠ ـ الجيم. أبو عمرو إسحاق بن مرار الشيباني. تحقيق إبراهيم الأبياري ومحمد خلف الله أحمد. القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية. ١٣٩٤ هـ.

١٠١ ـ الحجة في علل القراءات السبع. أبو علي الفارسي. تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين. الهيئة المصرية العامة للكتاب. ط ٢، ١٤٠٣ هـ.

١٠٢ ـ حجة القراءات. أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة. تحقيق سعيد الأفغاني. بيروت: مؤسسة الرسالة. ط ٤، ١٤٠٤ هـ.

١٠٣ ـ حذف من نسب قريش. أبو فيد مؤرج السدوسي. تحقيق صلاح الدين المنجد. بيروت: دار الكتاب الجديد. ١٣٩٦ هـ.

١٠٤ ـ الحروف. أبو الحسين المزني. تحقيق محمود حسني محمود ومحمد حسن عواد. عمان: دار الفرقان. ط ١، ١٤٠٣ هـ.

١٠٥ ـ الحروف. أبو نصر محمد بن محمد بن طرخان الفارابي. تحقيق محسن مهدي. بيروت: دار المشرق. ١٩٧٠ م.

١٠٦ ـ حروف المعاني. أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي. تحقيق توفيق الحمد. بيروت: دار الأمل. ط ١، ١٤٠٤ هـ.

١٠٧ ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. عبد القادر بن عمر البغدادي. تحقيق عبد السلام هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي. ط ١، ١٤٠٦ هـ.

١٠٨ ـ الخصائص. أبو الفتح عثمان بن جني. تحقيق محمد علي النجار. بيروت: دار الهدى. ط ٢.

١٠٩ ـ الخصائص الكبرى. السيوطي. تحقيق محمد خليل هراس. القاهرة: دار الكتب الحديثة. ١٩٦٧ م.

١١٠ ـ خلق الإنسان. الأصمعي. نشرة أوغست هفنر. بيروت المطبعة الكاثوليكية. ١٩٠٣ م.

١١١ ـ دراسات في أساليب القرآن. محمد عبد الخالق عضيمة. القاهرة: مطبعة السعادة. ط ١، ١٣٩٢ هـ.

١١٢ ـ دراسات في علم اللغة. كمال محمد بشر. القاهرة: دار المعارف. ط ٢، ١٩٧١ م.

١١٣ ـ دراسات في فقه اللغة. صبحي الصالح. بيروت: دار العلم للملايين. ط ١١، ١٩٨٦ م.

١١٤ ـ دراسات المستشرقين حول صحة الشعر الجاهلي. عبد الرحمن بدوي. بيروت: دار العلم للملايين. ط ١، ١٩٧٩ م.

١١٥ ـ دراسة الصوت اللغوي. أحمد مختار عمر. القاهرة: عالم الكتب. ط ١، ١٣٩٦ هـ.

١١٦ ـ درة الغواص في أوهام الخواص. أبو القاسم محمد بن علي الحريري. بغداد: مكتبة المثنى.

١١٧ ـ دلائل الإعجاز. عبد القاهر الجرجاني. بيروت: دار المعرفة. ١٣٩٨ هـ.

١١٨ ـ ديوان أبي دهبل الجمحي. رواية أبي عمرو الشيباني. تحقيق عبد العظيم عبد المحسن. النجف الأشرف: مطبعة القضاء. ط ١، ١٣٩٢ هـ.

١١٩ ـ ديوان الأعشى الكبير، شرح محمد محمد حسين. بيروت: دار النهضة العربية. ١٩٧٤ م.

١٢٠ ـ ديوان البحتري. دار بيروت، ١٤٠٠ هـ.

١٢١ ـ ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب. تحقيق نعمان محمد أمين طه. مصر: دار المعارف.

١٢٢ ـ ديوان رؤبة بن العجاج. تحقيق وليم بن الورد. برلين. ١٩٠٣ م.

١٢٣ ـ ديوان شعر النابغة الجعدي. دمشق: المكتب الإسلامي. ط ١. ١٣٨٤ هـ.

١٢٤ ـ ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات. تحقيق محمد يوسف نجم. بيروت: دار صادر.

١٢٥ ـ ديوان العرجي. رواية ابن جني. تحقيق خضر الطائي ورشيد العبيدي. بغداد: الشركة الإسلامية للطباعة والنشر. ط ١، ١٣٧٥ هـ.

١٢٦ ـ ديوان عمر بن أبي ربيعة. شرح محمد محيي الدين عبد الحميد. مطبعة السعادة. ط ١، ١٣٧١ هـ.

١٢٧ ـ ديوان النابغة الذبياني. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار المعارف. ط ٢.

١٢٨ ـ ذيل الأمالي. أبو علي القالي. دار الكتاب العربي.

١٢٩ ـ ذيل سمط اللآلي. عبد العزيز الميمني. بيروت. دار الحديث. ط ٢؛ ١٤٠٤ هـ.

١٣٠ ـ رد الانتقاد على ألفاظ الشافعي. أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي. تحقيق بدر الزمان محمد شفيع النيبالي. الرياض: دار الهديان.

١٣١ ـ رسائل الجاحظ. تحقيق عبد السلام هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي.

١٣٢ ـ الرسالة. الإمام محمد بن إدريس الشافعي. تحقيق أحمد شاكر. مطبعة مصطفى البابي الحلبي. ط ١، ١٣٥٨ هـ.

١٣٣ ـ رسالة الغفران. أبو العلاء أحمد بن سليمان المعري. تحقيق عائشة بنت عبد الرحمن. مصر: دار المعارف. ط ٤.

١٣٤ ـ رصف المباني في شرح حروف المعاني. أحمد بن عبد النور المالقي. تحقيق أحمد محمد الخراط. دمشق: مجمع اللغة العربية. ١٣٩٥ هـ.

١٣٥ ـ الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة. مكي بن أبي طالب. تحقيق أحمد حسن فرحات. عمان: دار عمان. ط ٢، ١٤٠٤ هـ.

١٣٦ ـ الروض الأنف. أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي. تحقيق عبد الرحمن الوكيل. دار الكتب الحديثة.

١٣٧ ـ الزاهر في معاني كلمات الناس. أبو بكر الأنباري. تحقيق حاتم الضامن. بيروت. مؤسسة الرسالة. ط ١؛ ١٤١٢ هـ.

١٣٨ ـ السبعة في القراءات. أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد. تحقيق شوقي ضيف. مصر: دار المعارف.

ط ١، ١٤٠٥ هـ.

١٤٠ ـ سنن أبي داود. أبو داود سليمان بن الأشعث. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. دار إحياء السنة النبوية.

١٤١ ـ سنن ابن ماجه. أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني. تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. مطبعة عيسى البابي الحلبي.

١٤٢ ـ السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه (وهو دراسة مع شرح جزء من كتاب سيبويه). عبد المنعم فائز. دمشق: دار الفكر. ط ٢، ١٤٠٣ هـ.

١٤٣ ـ سيرة ابن هشام. عبد الملك بن هشام. تحقيق مصطفى السقا وآخرين. بيروت: دار إحياء التراث العربي. ط ٣، ١٣٩١ هـ.

١٤٤ ـ السيرة النبوية. أبو الفداء إسماعيل بن كثير. تحقيق مصطفى عبد الواحد. بيروت: دار المعرفة. ١٤٠٣ هـ.

١٤٥ ـ شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك. بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل. القاهرة: دار التراث. ط ٢، ١٤٠٠ هـ.

١٤٦ ـ شرح أبيات سيبويه. أبو جعفر النحاس. تحقيق أحمد خطاب. حلب: مطابع المكتبة العربية. ط ١، ١٣٩٤ هـ.

١٤٧ ـ شرح اختيارات المفضل. الخطيب التبريزي. بيروت: دار الكتب العلمية. ط ٢؛ ١٤٠٧ هـ.

١٤٨ ـ شرح أدب الكاتب. أبو منصور موهوب بن أحمد الجواليقي. بيروت: دار الكتاب العربي.

١٤٩ ـ شرح أشعار الهذليين. أبو سعيد الحسن بن الحسين السكري. تحقيق عبد الستار فراج. بيروت: مكتبة خياط.

١٥٠ ـ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. نور الدين علي بن محمد الأشموني. مطبعة مصطفى البابي الحلبي. ط ٢، ١٣٥٨ هـ.

١٥١ ـ شرح التصريح على التوضيح. خالد الأزهري. دار إحياء الكتب العلمية.

١٥٢ ـ شرح التسهيل. جمال الدين أبو عبد الله محمد بن مالك. تحقيق عبد الرحمن السيد. مكتبة الأنجلو المصرية. ط ١.

١٥٣ ـ شرح خطبة عائشة أم المؤمنين في أبيها. محمد بن القاسم بن الأنباري. تحقيق صلاح الدين المنجد. بيروت: دار الكتاب الجديد ١٩٨٠ م.

١٥٤ ـ شرح ديوان زهير. أحمد بن يحيى ثعلب (مصور عن طبعة دار الكتب، ١٣٦٣ هـ). القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر. ١٣٨٤ هـ.

١٥٥ ـ شرح شافية ابن الحاجب. رضي الدين الأستراباذي. تحقيق محمد نور الحسن وآخرين. بيروت: دار الكتب العلمية. ١٣٩٥ هـ.

١٥٦ ـ شرح شذور الذهب. جمال الدين يوسف بن أحمد بن هشام. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. (لم يذكر عليه شيء عن النشر).

١٥٧ ـ شرح صحيح البخاري. شمس الدين بن يوسف بن علي الكرماني. دار إحياء التراث العربي. ط ٢، ١٤٠١ هـ.

١٥٨ ـ شرح الكافية الشافية. ابن مالك. تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي. جامعة أم القرى.

١٥٩ ـ شرح الكافية في النحو. رضي الدين الأستراباذي. بيروت: دار الكتب العلمية. ١٤٠٥ هـ.

١٦٠ ـ شرح كتاب سيبويه. أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي. تحقيق رمضان عبد التواب وآخرين. الهيئة المصرية العامة للكتاب. ١٩٨٦ م.

١٦١ ـ شرح المفصل. موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش. بيروت: عالم الكتب.

١٦٢ ـ شرح المفضليات. محمد بن القاسم بن الأنباري. تحقيق كارلوس لايل. بيروت: مطبعة الآباء اليسوعيين. ١٩٢٠ م.

١٦٣ ـ شرح موارد الظمآن (المسمى دليل الحيران على موارد الظمآن). إبراهيم المارغني. (لم يذكر عليه شيء عن النشر).

١٦٤ ـ شعر الحارث بن خالد المخزومي. جمع وتحقيق يحيى الجبوري. بيروت: دار

القلم. ط ٢، ١٤٠٣ هـ.

١٦٥ ـ شعر عبد الله بن الزبعرى. جمع يحيى الجبوري. بيروت: مؤسسة الرسالة. ط ٢، ١٤٠١ هـ.

١٦٦ ـ الشعر والشعراء. أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة. تحقيق أحمد شاكر. مصر: دار المعارف. ١٩٦٦ م.

١٦٧ ـ شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل. شهاب الدين أحمد الخفاجي. تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي. مصر: مكتبة الحرم التجارية الكبرى. ط ١، ١٣٧١ هـ.

١٦٨ ـ شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح. ابن مالك. تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. القاهرة: مكتبة دار المعرفة.

١٦٩ ـ الصاحبي في فقه اللغة. أحمد بن الحسن بن فارس. تحقيق مصطفى الشويمي. بيروت: مؤسسة أ. بدران. ١٣٩٢ هـ.

١٧٠ ـ الصحاح. إسماعيل بن حماد الجوهري. تحقيق أحمد عبد الغفور عطار. بيروت: دار العلم للملايين. ط ٢، ١٣٩٩ هـ.

١٧١ ـ صحيح الإمام مسلم. مسلم بن الحجاج القشيري. تحقيق فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

١٧٢ ـ صحيح البخاري. محمد بن إسماعيل البخاري. بيروت: دار الجيل.

١٧٣ ـ صحيح الترمذي بشرح أبي بكر بن العربي. بيروت: دار الكتاب العربي.

١٧٤ ـ ضرائر الشعر. ابن عصفور الإشبيلي. تحقيق السيد إبراهيم محمد. بيروت: دار الأندلس. ط ٢، ١٤٠٢ هـ.

١٧٥ ـ ضرائر الشعر. محمد بن جعفر القزاز القيرواني التميمي. تحقيق زغلول سلام ومصطفى هداره. الإسكندرية. منشأة المعارف. ١٩٧٣ م.

١٧٦ ـ طبقات فحول الشعراء. محمد بن سلام الجمحي. تحقيق محمود شاكر. القاهرة: مطبعة المدني.

١٧٧ ـ طبقات النحويين واللغويين. أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. مصر: دار المعارف. ط ٢.

١٧٨ ـ العباب الزاخر واللباب الفاخر. الحسن بن محمد الصاغاني. تحقيق محمد حسن آل ياسين. العراق: وزارة الثقافة والإعلام. ١٩٧٩ م.

١٧٩ ـ عبقرية الإمام علي. عباس محمود العقاد. بيروت. دار الكتاب العربي. ١٣٨٦ هـ.

١٨٠ ـ العربية: دراسة في اللغة واللهجات والأساليب. يوهان فك. ترجمة رمضان عبد التواب. مصر: مكتبة الخانجي ١٤٠٠ هـ.

١٨١ ـ العربية والحداثة أو الفصاحة فصاحات. محمد رشاد الحمزاوي. تونس: المعهد القومي لعلوم التربية.

١٨٢ ـ العصر الجاهلي. شوقي ضيف. مصر: دار المعارف. ط ٥.

١٨٣ ـ العقد الفريد. أحمد بن عبد ربه. تحقيق أحمد أمين وآخرين. القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر. ١٣٦١ هـ.

١٨٤ ـ علم اللغة العام. الأصوات. كمال محمد بشر. مصر: دار المعارف. ط ٧، ١٩٨٠ م.

١٨٥ ـ العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده. أبو علي الحسن بن رشيق. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: دار الجيل. ط ٤، ١٣٩٢ هـ.

١٨٦ ـ العواصم من القواصم. أبو بكر بن العربي. تحقيق محب الدين الخطيب. بيروت: المكتبة العلمية. ١٤٠٥ هـ.

١٨٧ ـ العين. الخليل بن أحمد الفراهيدي. تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي. بيروت: مؤسسة الأعلمي. ط ١، ١٤٠٨ هـ.

١٨٨ ـ الغاية في القراءات العشر. أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران. تحقيق محمد غياث الجنباز. الرياض: شركة العبيكان للطباعة والنشر. ط ١، ١٤٠٥ هـ.

١٨٩ ـ غاية النهاية في طبقات القراء. أبو الخير محمد بن محمد بن الجزري. نشره

برجشتراسر. مصر: مكتبة الخانجي، ط ١، ١٣٥٢ هـ.

١٩٠ ـ غبار السنين. عمر فروخ. بيروت: دار الأندلس. ط ١؛ ١٤٠٥ هـ.

١٩١ ـ غرائب اللغة العربية. رفائيل نخلة. بيروت: المكتبة الكاثوليكية. ط ٢.

١٩٢ ـ غريب الحديث. إبراهيم بن إسحاق الحربي. تحقيق سليمان إبراهيم العايد. جامعة أم القرى. ط ٤، ١٩٨٥ م.

١٩٣ ـ غريب الحديث. ابن قتيبة. تحقيق عبد الله الجبوري. العراق: وزارة الأوقاف. ط ١، ١٣٩٧ هـ.

١٩٤ ـ الفائق في غريب الحديث. الزمخشري. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي. بيروت: دار المعرفة. ط ٢.

١٩٥ ـ الفاضل. محمد بن يزيد المبرد. تحقيق عبد العزيز الميمني. القاهرة: دار الكتب المصرية. ١٩٥٦ م.

١٩٦ ـ فتح الباري بشرح صحيح البخاري. ابن حجر العسقلاني. مكتبة مصطفى البابي الحلبي. ١٣٧٨ هـ.

١٩٧ ـ فتوح البلدان. أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري. تحقيق صلاح الدين المنجد. مكتبة النهضة المصرية.

١٩٨ ـ فصول في فقه العربية. رمضان عبد التواب. مكتبة الخانجي. ط ٢.

١٩٩ ـ فصيح ثعلب. أبو العباس أحمد بن يحيى. تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي. مكتبة التوحيد. ط ١، ١٣٦٨ هـ.

٢٠٠ ـ فضائل القرآن. ابن كثير. أشرف على تصحيحه محمد رشيد رضا. مصر: مطبعة المنار. ١٣٧٤ هـ.

٢٠١ ـ فعلت وأفعلت. أبو حاتم سهل بن محمد بن عثمان السجستاني. تحقيق خليل إبراهيم العطية. جامعة البصرة. ١٩٧٩ م.

٢٠٢ ـ فقه اللغات السامية. بروكلمان. ترجمة رمضان عبد التواب. جامعة الرياض. ١٣٩٧ هـ.

٢٠٣ ـ فقه اللغة. علي عبد الواحد وافي. لجنة البيان العربي. ط ٥. ١٣٨١ هـ.

٢٠٤ ـ فقه اللغة في الكتب العربية. عبده الراجحي. بيروت: دار النهضة العربية. ١٩٧٩ م.

٢٠٥ ـ فنون الأفنان في عجائب علوم القرآن. أبو الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي. تحقيق رشيد عبد الرحمن العبيدي. بغداد: المجمع العلمي العراقي. ١٩٨٨ م.

٢٠٦ ـ في صوتيات العربية. محيي الدين رمضان. عمان: مكتبة الرسالة الحديثة. ١٩٧٩ م.

٢٠٧ ـ فيض القدير شرح الجامع الصغير. عبد الرؤوف المناوي: مصر: المكتبة التجارية الكبرى. ط ١، ١٣٥٦ هـ.

٢٠٨ ـ في علم اللغة العام. عبد الصبور شاهين. بيروت: مؤسسة الرسالة. ط ٤، ١٤٠٤ هـ.

٢٠٩ ـ في اللهجات العربية. إبراهيم أنيس. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية. ط ٤، ١٩٧٣ م.

٢١٠ ـ القاموس المحيط. مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي. بيروت: مؤسسة الرسالة. ط ٢، ١٤٠٧ هـ.

٢١١ ـ القراءات واللهجات. عبد الوهاب حمودة. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية. ط ١، ١٣٦٨ هـ.

٢١٢ ـ القلب والإبدال. يعقوب بن السكيت. نشره أوغست هفنر. بيروت: المطبعة الكاثوليكية. ١٩٠٣ م.

٢١٣ ـ الكامل. المبرد. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاته. مصر: دار نهضة مصر.

٢١٤ ـ الكامل. للمبرد. بيروت: مكتبة المعارف.

٢١٥ ـ الكتاب. سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. تحقيق عبد السلام هارون. بيروت: عالم الكتب. ط ٣، ١٤٠٣ هـ.

٢١٦ ـ كتاب الكتاب. ابن درستويه. تحقيق إبراهيم السامرائي. بيروت: دار الجيل. ط ١؛ ١٤١٢ هـ.

٢١٧ ـ الكشاف. الزمخشري. بيروت: دار المعرفة.

٢١٨ ـ كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس. إسماعيل بن محمد العجلوني. صححه أحمد القلاس. حلب: مكتبة التراث الإسلامي ودار التراث.

٢١٩ ـ الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها. مكي بن أبي طالب. تحقيق محيي الدين رمضان. بيروت: مؤسسة الرسالة. ط ٢، ١٤٠١ هـ.

٢٢٠ ـ كلام العرب: من قضايا اللغة العربية. حسن ظاظا. دار المعارف بمصر. ١٩٧١ م.

٢٢١ ـ كنز العمال. علاء الدين علي المتقي الهندي. صححه صفوة السقا. حلب: دار التراث الإسلامي. ط ١، ١٣٩١ هـ.

٢٢٢ ـ لباب النقول في أسباب النزول. السيوطي. بيروت: دار إحياء العلوم. ط ٣، ١٤٠٠ هـ.

٢٢٣ ـ لحن العامة. أبو بكر الزبيدي. تحقيق عبد العزيز مطر. الكويت: مكتبة الأمل. ١٩٦٨ م.

٢٢٤ ـ لسان العرب. جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور. بيروت: دار صادر.

٢٢٥ ـ لسان الميزان. ابن حجر العسقلاني. حيدر آباد الدكن: دائرة المعارف النظامية. ط ١، ١٣٣١ هـ.

٢٢٦ ـ اللسان والإنسان ـ مدخل إلى معرفة اللغات. حسن ظاظا. دمشق: دار القلم، وبيروت: الدار الشامية. ط ٢؛ ١٤١٠ هـ.

٢٢٧ ـ اللغات في القرآن. إسماعيل بن حسنون الحداد. تحقيق صلاح الدين المنجد. بيروت: دار الكتاب الجديد. ط ٣، ١٩٧٨ م.

٢٢٨ ـ لغات القبائل الواردة في القرآن الكريم (منسوب إلى أبي عبيد القاسم بن سلام).

تحقيق عبد المجيد السيد طلب. جامعة الكويت؛ ١٩٨٥ م.

٢٢٩ ـ اللغة. فندريس. تعريب عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص. مكتبة الأنجلو المصرية.

٢٣٠ ـ اللغة بين المعيارية والوصفية. تمام حسان. الدار البيضاء: دار الثقافة.

٢٣١ ـ لغة تميم: دراسة تاريخية وصفية. ضاحي عبد الباقي. القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية. ١٤٠٥ هـ.

٢٣٢ ـ اللغة العربية. معناها ومبناها. تمام حسان. الهيئة المصرية العامة للكتاب. ١٩٧٣ م.

٢٣٣ ـ اللهجات العربية الغربية القديمة. حاييم رابين. ترجمة عبد الرحمن أيوب. جامعة الكويت. ١٩٨٦ م.

٢٣٤ ـ اللهجات العربية في التراث. أحمد الجندي. ليبيا وتونس: الدار العربية للكتاب. ١٣٩٨ هـ.

٢٣٥ ـ اللهجات العربية في القراءات القرآنية. عبده الراجحي. مصر: دار المعارف. ١٩٦٩ م.

٢٣٦ ـ لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة. غالب فاضل المطلبي. العراق: وزارة الثقافة والفنون. ١٩٧٨ م.

٢٣٧ ـ لهجة هذيل. عبد الجواد الطيب. جامعة الفاتح.

٢٣٨ ـ ليس في كلام العرب. الحسين بن أحمد بن خالويه. تحقيق أحمد عبد الغفور عطار. ط ٢، ١٣٩٩ هـ.

٢٣٩ ـ ما بنته العرب على فَعَالِ. الصاغاني. تحقيق عزة حسن. دمشق: المجمع العلمي العربي. ١٣٨٣ هـ.

٢٤٠ ـ ما تلحن فيه العامة. علي بن حمزة الكسائي. تحقيق رمضان عبد التواب. القاهرة: مكتبة الخانجي، والرياض: دار الرفاعي. ط ١، ١٤٠٣ هـ.

٢٤١ ـ ما يحتمل الشعر من الضرورة. أبو سعيد السيرافي. تحقيق عوض بن حمد

القوزي. الرياض: مطابع الفرزدق. ط ١، ١٤٠٩ هـ.

٢٤٢ ـ المبسوط في القراءات العشر. أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران. تحقيق سبيع حمزة حاكمي. جدة: دار القبلة، وبيروت: مؤسسة علوم القرآن. ط ٢، ١٤٠٨ هـ.

٢٤٣ ـ مجالس ثعلب. أبو العباس أحمد بن يحيى. تحقيق عبد السلام هارون. مصر: دار المعارف. ط ٣.

٢٤٤ ـ مجمل اللغة، أحمد بن الحسين بن فارس. تحقيق زهير عبد المحسن سلطان. بيروت: مؤسسة الرسالة. ط ٢، ١٤٠٦ هـ.

٢٤٥ ـ مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة. بيروت: دار الإرشاد. ط ٣، ١٣٨٩ هـ.

٢٤٦ ـ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. ابن جني. تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين. دار سزكين. ط ٢، ١٤٠٦ هـ.

٢٤٧ ـ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية. تحقيق المجلس العلمي بفاس. الرباط: وزارة الثقافة والشؤون الإسلامية، ١٩٧٧ م.

٢٤٨ ـ المحكم في نقط المصاحف. أبو عمرو الداني. تحقيق عزة حسن. وزارة الثقافة والإرشاد القومي. ١٣٧٩ هـ.

٢٤٩ ـ المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها. محمد الأنطاكي. بيروت: مكتبة دار الشرق. ط ٢، ١٣٩٥ م.

٢٥٠ ـ المحيط في اللغة. الصاحب بن عباد. تحقيق محمد حسن آل ياسين. العراق: وزارة الثقافة والإعلام، ط ١، ١٤٠١ هـ.

٢٥١ ـ مختصر صحيح البخاري. زين الدين أحمد بن عبد اللطيف الزبيدي. تحقيق إبراهيم بركة. بيروت: دار النفائس. ط ١، ١٤٠٥ هـ.

٢٥٢ ـ مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع. الحسين بن خالويه. نشره

برجشتراسر. مصر: مطبعة الرحمانية. ١٩٣٤ م.
٢٥٣ ـ المخصص. أبو الحسن بن سيده. دار الفكر.
٢٥٤ ـ المذكر والمؤنث. أبو الحسين سعيد بن إبراهيم التستري. تحقيق أحمد عبد المجيد هويدي. القاهرة: مكتبة الخانجي، والرياض: مكتبة الرفاعي. ط ١، ١٤٠٣ هـ.
٢٥٥ ـ المذكر المؤنث. محمد بن القاسم بن الأنباري. تحقيق طارق عون الجنابي. بغداد: مطبعة العاني. ط ١، ١٩٧٨ م.
٢٥٦ ـ المذكر والمؤنث. يحيى بن زياد الفراء. تحقيق رمضان عبد التواب. القاهرة: دار التراث. ١٩٧٥ م.
٢٥٧ ـ مراتب النحويين. أبو الطيب اللغوي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. مكتبة نهضة مصر.
٢٥٨ ـ المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز. أبو شامة المقدسي. تحقيق طيار آلتي قولاج. بيروت: دار صادر. ١٣٩٥ هـ.
٢٥٩ ـ المزهر في علوم اللغة وأنواعها. تحقيق محمد جاد المولى وآخرين. بيروت: المكتبة العصرية. ١٩٨٦ م.
٢٦٠ ـ المساعد على تسهيل الفوائد. ابن عقيل. تحقيق محمد كامل بركات. جامعة أم القرى. ط ١، ١٤٠٢ هـ.
٢٦١ ـ مسالك الأبصار في ممالك الأمصار. ابن فضل الله العمري. تحقيق أحمد زكي باشا. القاهرة: دار الكتب ١٣٤٢ هـ.
٢٦٢ ـ المستدرك. أبو عبد الله الحاكم. حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية.
٢٦٣ ـ المستوى اللغوي للفصحى واللهجات وللنثر والشعر. محمد عيد، القاهرة: عالم الكتب.
٢٦٤ ـ مسند الإمام أحمد. بيروت: المكتب الإسلامي ودار صادر.
٢٦٥ ـ المشوف المعلم في ترتيب الإصلاح على حروف المعجم. العكبري. تحقيق

ياسين محمد السواس. جامعة أم القرى. ١٤٠٣ هـ.

٢٦٦ ـ المصاحف. أبو بكر عبد الله بن أبي داود. صححه آرثر جفري. مصر: المطبعة الرحمانية ط ١؛ ١٣٥٥ هـ.

٢٦٧ ـ المصباح المنير. أحمد بن محمد بن علي الفيومي. مكتبة لبنان. ١٩٨٧ م.

٢٦٨ ـ المصون في الأدب. أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن إسماعيل العسكري. تحقيق عبد السلام هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي، والرياض: دار الرفاعي.

٢٦٩ ـ المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث. محمد أحمد أبو الفرج. بيروت: دار النهضة العربية. ط ١، ١٩٦٦ م.

٢٧٠ ـ المعارف. ابن قتيبة. تحقيق ثروت عكاشة. مصر: دار المعارف. ط ٤.

٢٧١ ـ معاني القرآن. الأخفش سعيد بن مسعدة. تحقيق فائز فارس. ط ٢، ١٤٠١ هـ.

٢٧٢ ـ معاني القرآن. الفراء. تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي. بيروت: عالم الكتب. ط ٣.

٢٧٣ ـ معجم الأدباء. ياقوت الحموي. دار المأمون.

٢٧٤ ـ معجم الألفاظ الفارسية المعربة. أدي شير، بيروت: مكتبة لبنان. ١٩٨٠ م.

٢٧٥ ـ معجم البلدان. ياقوت الحموي. بيروت: دار صادر ودار بيروت. ١٣٩٩ م.

٢٧٦ ـ معجم الشعراء. أبو عبد الله محمد بن عمران المرزباني. تحقيق عبد الستار فراج. مصر: دار إحياء الكتب العربية. ١٣٧٩ هـ.

٢٧٧ ـ المعجم العربي: نشأته وتطوره. حسين نصار. مصر: مكتبة مصر.

٢٧٨ ـ معجم القراءات القرآنية. أحمد مختار عمر وعبد العال سالم مكرم. جامعة الكويت، ط ١، ١٤٠٥ هـ.

٢٧٩ ـ معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع. أبو عبيد الله البكري. تحقيق مصطفى السقا. القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر. ١٣٧١ هـ.

٢٨٠ ـ المعجم المفهرس لألفاظ الحديث. لفيف من المستشرقين. ليدن: مطبعة

بريل. ١٩٥٥ م.

٢٨١ ـ المعجم الوسيط. مجمع اللغة العربية. ط ٢، ١٣٩٢ هـ.

٢٨٢ ـ المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم. الجواليقي. تحقيق أحمد شاكر. القاهرة: دار الكتب. ١٣٦١ هـ.

٢٨٣ ـ معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار. أبو عبيد الله محمد بن أحمد الذهبي. تحقيق بشار معروف وآخرين. بيروت: مؤسسة الرسالة. ط ١، ١٤٠٤ هـ.

٢٨٤ ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. جمال الدين يوسف بن أحمد بن هشام. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. القاهرة: مطبعة المدني.

٢٨٥ ـ المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام. بغداد: مكتبة النهضة. ط ١، ١٩٦٩ م.

٢٨٦ ـ مقاييس اللغة. أحمد بن فارس. تحقيق عبد السلام هارون. القاهرة: دار إحياء الكتب العلمية. ط ١، ١٣٦٨ هـ.

٢٨٧ ـ المقتضب. المبرد. تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة. بيروت: عالم الكتب.

٢٨٨ ـ المقدمة. عبد الرحمن بن خلدون. مصر: المكتبة التجارية الكبرى.

٢٨٩ ـ مقدمتان في علوم القرآن. نشره آرثر جفري. القاهرة: مكتبة الخانجي. ١٣٩٢ هـ.

٢٩٠ ـ المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار. أبو عمرو الداني. تحقيق محمد أحمد دهمان. دمشق: دار الفكر. ١٤٠٣ هـ.

٢٩١ ـ مميزات لغات العرب. حفني ناصف. مطبعة جامعة القاهرة. ط ٢، ١٩٥٧ م.

٢٩٢ ـ مناقب الشافعي. أبو بكر البيهقي. القاهرة: دار التراث.

٢٩٣ ـ منال الطالب شرح طوال الغرائب. ابن الأثير. تحقيق محمود محمد الطناحي. جامعة أم القرى: ١٤٠٥ هـ.

٢٩٤ ـ مناهج البحث في اللغة. تمام حسان. الدار البيضاء: دار الثقافة. ١٤٠٠ هـ.

٢٩٥ ـ من تاريخ الأدب العربي. طه حسين. بيروت: دار العلم للملايين. ط ١، ١٩٧٤ م.

٢٩٦ ـ المنجد في اللغة. كراع النمل أبو الحسن بن علي بن الحسن الهنائي. تحقيق أحمد مختار عمر وضاحي عبد الباقي. القاهرة: عالم الكتب. ١٩٧٦ م.

٢٩٧ ـ المنصف. ابن جني. تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين. مكتبة مصطفى البابي الحلبي. ط ٢، ١٩٧٣ م.

٢٩٨ ـ المنمق في أخبار قريش. محمد بن حبيب البغدادي. صححه خورشيد أحمد فاروق. بيروت: عالم الكتب. ط ١، ١٤٠٥ هـ.

٢٩٩ ـ من وحي القرآن. إبراهيم السامرائي. العراق: اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجري. ط ١، ١٤٠١ هـ.

٣٠٠ ـ الموشح. أبو عبد الله محمد بن عمران المزرباني. تحقيق علي محمد البجاوي. دار نهضة مصر. ١٩٦٥ م.

٣٠١ ـ الموطأ. الإمام مالك بن أنس. إعداد أحمد راتب عرموش. دار النفائس. ط ٩، ١٤٠٥ هـ.

٣٠٢ ـ ميزان الاعتدال في نقد الرجال. الذهبي. تحقيق علي محمد البجاوي. مطبعة عيسى البابي الحلبي.

٣٠٣ ـ النحو والصرف بين التميميين والحجازيين. الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي. المكتبة الفيصلية. ١٤٠٤ هـ.

٣٠٤ ـ النخل: أبو حاتم السجستاني. تحقيق إبراهيم السامرائي. الرياض: دار اللواء، وبيروت: مؤسسة الرسالة. ط ١، ١٤٠٥ هـ.

٣٠٥ ـ نزهة الألباء في طبقات الأدباء. أبو البركات كمال الدين الأنباري. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. مصر: دار نهضة مصر.

٣٠٦ ـ نسب قريش: المصعب بن عبد الله الزبيري. تحقيق أ. ليفي بروفنسال. مصر: دار المعارف.

٣٠٧ ـ النشر في القراءات العشر. أبو الخير محمد بن الجزري. أشرف عليه محمد علي الضباع. بيروت: دار الكتب العلمية.

٣٠٨ ـ نشوة الطرب في تاريخ جاهلية العرب. ابن سعيد الأندلسي. تحقيق نصرت عبد الرحمن. عمان: مكتبة الأقصى.

٣٠٩ ـ النظم الشفوي في الشعر الجاهلي. جيمز مونرو، ترجمة فضل العماري. الرياض: مؤسسة دار الأصالة ط ١، ١٤٠٧ هـ.

٣١٠ ـ النقد الأدبي الحديث. محمد غنيمي هلال. القاهرة: دار نهضة مصر.

٣١١ ـ النقد التحليلي لكتاب (في الأدب الجاهلي). محمد أحمد الغمراوي. بيروت المكتبة العربية. ١٩٨١ م.

٣١٢ ـ نقض كتاب (في الشعر الجاهلي). محمد الخضر حسين. بيروت: المكتبة العلمية.

٣١٣ ـ نكت الانتصار لنقل القرآن. أبو بكر الباقلاني. تحقيق محمد زغلول سلام. الإسكندرية: منشأة المعارف. ١٩٧١ م.

٣١٤ ـ النهاية في غريب الحديث والأثر. ابن الأثير. تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي. بيروت: المكتبة العلمية.

٣١٥ ـ نهاية القول المفيد في علم التجويد. محمد مكي نصر. القاهرة: المطبعة الأميرية. ط ١، ١٣٠٨ م.

٣١٦ ـ النوادر: أبو مسحل الأعرابي عبد الوهاب بن حريش. تحقيق عزة حسن. دمشق: مجمع اللغة العربية. ١٣٨٠ هـ.

٣١٧ ـ النوادر في اللغة. أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري. تعليق سعيد الخوري الشرتوني. بيروت: دار الكتاب العربي.

٣١٨ ـ الوافي بالوفيات. صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي. نشره س. ديدرنغ. إستانبول: مطبعة وزارة المعارف. ١٩٤٩ م.

٣١٩ ـ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. شمس الدين أبو العباس أحمد بن خلكان.

تحقيق إحسان عباس. بيروت: دار الثقافة.

٣٢٠ ـ الهمز. أبو زيد الأنصاري. مجلة المشرق. السنة الثالثة عشرة. العدد ٩. أيلول ١٩١٠ م.

٣٢١ ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. تحقيق عبد السلام هارون وعبد العال سالم مكرم. الكويت: دار البحوث العلمية. ١٣٩٤ هـ.

المخطوطات:

٣٢٢ ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب. أبو حيان الأندلسي: نسخة مصورة بجامعة الملك سعود عن (الظاهرية، برقم ٥٦٦٤).

الدوريات:

٣٢٣ ـ بحوث ودراسات في اللغة العربية وآدابها (كتاب دوري). جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. الكتاب الأول. ١٩٨٧ م.

٣٢٤ ـ حوليات كلية دار العلوم. العدد الثاني. ١٩٦٩/ ١٩٧٠ م.

٣٢٥ ـ الرسالة. العدد ٨١٢. ربيع الأول ١٣٦٨ هـ.

٣٢٦ ـ مجلة عالم الكتب. رجب ١٤١٠ هـ. المجلد ١١. العدد الأول.

٣٢٧ ـ مجلة كلية الآداب ـ جامعة فؤاد الأول (جامعة القاهرة الآن). المجلد العاشر. الجزء الأول. مايو ١٩٤٨ م.

٣٢٨ ـ مجلة كلية الآداب ـ جامعة القاهرة. المجلد الخامس عشر. الجزء الأول. مايو ١٩٥٣ م.

٣٢٩ ـ مجلة كلية الآداب ـ جامعة الملك سعود. المجلد الرابع عشر. العدد الأول. ١٤٠٧ هـ.

٣٣٠ ـ مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة. الجزء السادس والعشرون. ربيع الأول ١٣٩٠ هـ.

٣٣١ ـ مجلة المجمع العلمي العراقي. المجلد الثالث. الجزء الثاني. ١٣٧٤ هـ.

٣٣٢ ـ مجلة المشرق. العدد الحادي عشر. السنة السادسة. حزيران ١٩٠٣ م.
والعدد الثاني عشر. حزيران ١٩٠٣ م.
والسنة الرابعة والثلاثون. تشرين الأول ـ كانون الأول ١٩٣٦ م.
والسنة الخامسة والثلاثون. كانون الثاني ١٩٣٧ م، ونيسان ١٩٣٧ م.

٣٣٣ ـ مجلة المورد. العدد الرابع. ١٤٠١ هـ.

٣٣٤ ـ مد القاموس Edward William Lane. Beirut 1968.

٣٣٥ ـ Arabia Before Muhammad. O'leary De Lacy. New York 1973.

٣٣٦ ـ English Literature. Anthony Burgess. 1974.

٣٣٧ ـ The Oral Tradition of Classical Arabic poetry. Michael Zwettler. Ohio State University 1978.

أ. علاء الدين شوقي
lisanarabs.blogspot.com